

سارح النظم الاجتماعية والقانونية

تأليف
دكتور
عبد المجيد محمد الحفناوى

دكتور في القانون ودكتور في العلوم السياسية

من جامعة باريس

استاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه

بكلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

مهام لدى محكمة النقض

والحكمة الادارية العليا

تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية

تأليف

دكتور

عبدالمجيد محمد المحفناوى

دكتور في القانون ودكتور في العلوم السياسية
من جامعة باريس

استاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وفاريخه
بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

محام لدى محكمة النقض
والحكمة الإدارية العليا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة أولية

١ - طريقتنا في البحث :

يختار الباحث عند معالجته شريعة غير وضعية بين طريقتين رئيسيتين :

أولا - الطريقة الزمنية :

أي الترتيب الزمني للحوادث . فتقسم الشريعة الى فروعها المختلفة ، وكل فرع الى انظمته المتنوعة . ويتبع التطور التاريخي لكل فرع ونظام منذ نشأته حتى نهاية تطوره ، مع تقسيمه الى مراحل زمنية متعددة . وعيب هذه الطريقة أنها تؤدي الى قطع العلاقات بين هذه الفروع والانظمة المختلفة ، وتجعل من الصعب النظر الى النظام بوجه عام ونهجه .

ثانيا - الطريقة المعاصرة :

وبمقتضاها تعالج النظم المختلفة ، كل نظام بجانب الآخر ، مع تحديد العلاقة بينها ، خلال مراحل التطور التاريخي . والميزة الكبرى لهذه الطريقة أنها تجنبنا تقسيم النظام الى فترات تحكمية . وسنبتع هذه الطريقة الثانية في بحثنا . اذ أنها - في رأينا - تقدم اعظم الفرص لاستعراض تطور النظم المختلفة بامضاح ودقة . واذا كنا سنخاطر ، بصدد كل نظام ، أن نقسم تطوره التاريخي الى فترات كبيرة . فيتعين أن نوضح أن هذا التقسيم اساسه اتفاقى وسطحي ، والغرض منه سهولة العرض ، ولا سيما حينما يكون التقسيم المتبع مؤسسا على تقدير صحيح ومناسب للتطور التاريخي . فلدراسة هذا التطور ، يمكن التمييز بين فتراته من حيث ملامة العوامل المختلفة لتمطى صبغة معينة على حياة شعب وروحه حتى لحظة جاسمة تكون قد وصل فيها الى تشكيل معين لانظمته ، ثم بدأت العوامل السابقة تخف وتظهر عوامل جديدة تترتب عليها أزمة كبيرة

تدل على تحول حقيقى فى سبيل التاريخ . فأساس اظهار تطور القانون هو اختيار تلك اللحظات الحاسمة التى تدل على انتضاء مرحلة ، وبداية مرحلة أخرى . ويجب ان نتذكر دائما عدم وجود انفصال كلى بين مرحلة سابقة وأخرى تالية ، وأن فى كل مرحلة توجد عوامل غير ملموسة أو ملموسة بدرجة بسيطة تؤدى الى بطيء التطور ، واندلاع الازمة فى لحظة معينة : وبناء على ذلك يمكن القول بان بداية مرحلة ما تنتم فى الحقيقة فى المرحلة التى تسبقها .

والحق انه ينبغي ان يعالج تاريخ النظم فى العالم القديم وفقا لسروح تاريخية ومقارنة ، وليس وفقا لمنهج تحليلى وعقلانى . وفى مثل هذه الدراسة لا يمكن التعمق فى الموضوعات الى أبعد مدى ، أو البحث التفصيلى والغنى فى النظم التى عفا عليها الزمن كفاية فى ذاتها . بل هى تنصب أساسا على البحث عن السبب فى ان حضارة معينة ، فى محيط سياسى معين ، ووصلت الى مستوى اقتصادى محدد ، تضى على النظم مظهرا معينة . وعليه يتعين ابراز العوامل التى تم تحت تأثيرها تكوين هذه النظم ، وتطورها ، ثم اختفاؤها فى النهاية . ولا بد من تبيان دور الفرد ، والجماعات الانسانية ، والضرورات الطبيعية والجغرافية ، والاحتياجات الاقتصادية فى مجال هذا التطور ، فالامر يتعلق بوصف ما تم بالفعل ، وبالبحت عن اسبابه .

وسوف يتضح لنا ، من خلال دراستنا للنظم ، ان هناك نوعا من التماثل فى الحلول التى اتبعتها الكثير من الشعوب بالنسبة لنفس المشاكل . ولا بد من الاجابة على التساؤل الذى سيثور فى اذهاننا عما اذا كان هذا التماثل يرجع الى مقتضيات عامة للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخ . ، أى يرجع الى وجود عوامل تطور مشتركة لدى هذه الجماعات رغم اختلاف الزمان والمكان الذى يفصل بينها ، أم يرد الى تأثير من جانب بعضها على البعض الآخر . فلا بد من بلل مجهود ان عاجلا أو آجلا ، نحو ابراز العوامل التى وراء أوجه الشبه ومظاهر الخلاف التى تظهرها المقارنات . وهذا

البحث المنصب على الآثار والأسباب ، حتى وإن كان لا يقدم في أوائله سوى نتائج محدودة ، فإنه يسمح وحده بتشبيد فقه قوى وقادر على اظهار عدد من القوانين التى كانت على رأس تطور النظم .

ونحن نعتقد أن أى اتجاه لدراسة النظم دون الاعتناء بالنصوص والوثائق وتحليلها لاستخلاص طبيعة الفكر القانونى السائد أبان العصور المختلفة ، سوف يبعدنا عن مجال الدراسات القانونية التى أنشئت كليات الحقوق من أجلها ، وسيدخلنا فى مجال دراسات افتراضية وغير يقينية لا تتلاءم البتة مع ما تهدف اليه هذه الدراسة من المساهمة فى تكوين الملكة القانونية للطلاب . فدراسة الظاهرة الاجتماعية على هذا النحو يدخلها فى مجال علم الاجتماع الذى يختلف من حيث الطريقة والغاية عن علم القانون . ومن ثم فإن أسلوبنا فى البحث سوف يعتمد أساسا على ما جادت صدف الحفريات به لنا من المستندات اليقينية . بحيث أننا لن نشر الا لما بالبالنسبة لكل عصر وكل نظام نجد أنفسنا ، على الأقل فى الحالة الحاضرة ، عاجزين عن التصدى له لعدم وجود الأدلة المستندية .

ولا يمكن القول بأننا نسرف فى سرد النصوص . إذ إن أى نص يمثل قيمة علمية وتاريخية لا تقدر، بحيث يتعين التحرز من الاستخفاف بالنصوص ، فى مجال الدراسات التاريخية . فهى التى تقلب أى افتراض إلى يقين ، وكل خيال إلى حقيقة علمية . وهذا لا يعنى أننا سنترك جانبا المسلمات الجغرافية والاقتصادية والدينية . فهى ستكون موضع اعتبار فى بحثنا . غير أن الاهتمام الاول يجب أن ينصب على النص المكتسوب ، مادامت الوثائق المكتوبة موجودة منذ العصر التاريخى . وعليه فإن مدى معرفتنا بالنظم فى الفترات التاريخية المختلفة يعتمد على كثرة الوثائق أوندرتها .

ومن حسن الطالع أن لدينا كمية كبيرة من المستندات والوثائق الأصلية التى تلقى الضوء على الشرائع القديمة وتجعل دراستها مثمرة . ومن الطبيعى ونحن نخوض مجالا فسيحا كهذا أنه ليست هناك أهمية واحدة بالنسبة لمتأثر الموضوعات . فدراستنا ستكون أكثر انشغالنا

كنا بصدد نظم أكثر نضوجاً ، حيث تكون ملائمة القانون للتغيرات التي تطرأ على الحضارة أكثر إدراكاً . ومن واجبنا أن نقرر ، ونهتسم بدرجة أكبر بالمسائل التي تساهم في تحقيق الغاية التي نرعى إليها .

٢ - الغاية من دراسة تاريخ النظم:

لدراسة تاريخ النظم فوائد عديدة يمكن أن نحصرها فيما يلي :

١ - يكشف تاريخ النظم عن معنى تطور النظم بصفة عامة والنظم القانونية بصفة خاصة منذ الماضى البعيد . ذلك أنه يتعين علينا أن نبدؤ بادئ ذي بدء وهما شائعا بين العامة ، وهو أن قواعد القانون واضحة وأنها تفرض نفسها وأن العقل المجرد يكتشفها ويعمل على تطبيقها . ان التطور ، كما يوضحه لنا تاريخ النظم ، بطيء وفي غالب الأحيان غير ملموس ، ويصطدم في مراحله بكثير من المقاومة والعقبات . والقاعدة القانونية التي نسلم بها في الوقت الحاضر ونعتقد أنها من البديهيات لم تقرر إلا بعد مشقة وجهد كبيرين . فالقانون ، مثله في ذلك مثل كل مظاهر الحضارة الانسانية ، مرتبط تماما بماضيه . فتاريخ النظم يرجع الى عصور سحيقة في القدم ليظهر الاصول التاريخية للقواعد والنظم القانونية في الوقت الحاضر .

ان كل القوانين الحديثة تولدت من التغير الذي حدث في النظم القانونية التي سبقتها . ولا يمكن تفهم هذه القوانين على وجهها الصحيح اذا لم يرجع الباحث الى مصادرها التاريخية . ويمكن القول بصفة عامة أن هذه الدراسة ضرورية لكل من يرغب في الإحاطة بالوضع الحقيقي للنظم القانونية المعاصرة في مجال تطور الحضارات الانسانية ، ولكل من لا يريد الاقتصار على الإحاطة بالأعمال القانونية دون ان يعرف اصل نشأتها وإلى أى نظام قانوني تنتمي ، ودون أن يعرف السوابق البعيدة للظواهر الحديثة . فاحسن وسيلة لتسويق الى أين نسير هي معرفة من أين تأتي .

٢ - ان دراسة القانون لا تهدف الى مجرد الالام الالى
بخصوص القوانين المطبقة واحكام النضياء . فمثل هذه الدراسة
لا شك انها مفيدة ومجزية من الناحية العملية ، ولكنها لا تتلاءم بتاتا
مع ما يرمى اليه التعليم الجامعى فى المجال القانونى . فكلية الحقوق
لا تنشئ مجرد تكوين رجال ذى خبرة عملية فى القانون لكى يمارسوه
باعتباره مهنة معينة، بل تهدف ايضا الى اعداد رجل القانون ذى الثقافة
القانونية الواسعة التى تجعله قادرا على شرح القواعد القانونية
وتفسيرها ، ومناقشة قيمتها وملاءمتها لمقتضيات الحياة المستجدة ،
بل والافتراح بتعديلها عند الضرورة . ويلعب تاريخ القانون الدور
الرئيسى فى تكوين هذه الثقافة القانونية ، وفى تنمية الملمة
التاريخية لدى رجل القانون الناشئ .

٣ - ان القانون هو صورة واضحة للاحوال الاجتماعية التى
يتقرر من اجلها ، ويتطور بتطورها . فقواعد القانون والانظمة
الاجتماعية المختلفة تولد وتتطور وتموت معا . وبفضل هذه الدراسة
يمكن الاحاطة بالعلاقة بين القواعد القانونية والتغيرات السياسية
والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وتأثير الناس والمرع والفقيه
على القانون . فالعلقية التاريخية تعناد على وضع النظم فى
المحيط الاجتماعى الذى تنشأ فيه وتقدر ملاءمتها له ، وتبتعد عن كل
حكم مطلق من حيث صلاح أو فساد القاعدة القانونية ، وتذكر
بان قيمة القاعدة الحقيقية تتركز فى مدى ملاءمتها مع حضارة معينة فى
فترة معينة باعتبارها تعبيرا لها . فالقانون ليس وليد جدل معين أو
منطق مدروس أو تسبيب معقول أو رغبة تحكمية للمشرع . وانما
هو صورة واضحة للاحوال الاجتماعية التى يتقرر من اجلها
ويتطور بتطورها تحت تأثير عوامل ثقافية ودينية وسياسية واقتصادية
لا ننفاك عن التغير والتنوع نتيجة لتقدم التجارة والصناعة ، وتغير
العادات ، وزيادة الاستكشافات العلمية .

وحينما يكتسب رجل القانون هذه الطريقة للنظر الى الاشياء ،
فانه يمكن ان يطبقها ليس فقط بخصوص الماضى بل والحاضر

أيضا . وهكذا يلم -يصحح من -تنظم وما يجب تعديله منها في لحظة تاريخية معينة ، ويمكنه ان يقدم المقترحات بصدد الاتجاه الذي يجب ان يتجه أى اصلاح قانونى .

٤ - من المعلوم ان القانون ينظم العلاقات الاجتماعية فيما بين الافراد والجماعات الموجودة في المجتمع . اى ان موضوعه هو افراد وجماعات لا يمكن عمل احزاب عليهم . اذ لا يمكن توقع نتائجها ، كما ان العواقب تكون عادة دحمة . وهنا ظهر الاختلاف الجوهرى بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية من حيث ان الاولى لا يمكن ان تتوفر لها «معامل» بمعنى الكلمة حيث يستطيع الباحث ان يجرى فيها التجارب العملية . . ودراسة النظم تخفف مما يترتب على عدم وجود هذه المعامل من نتائج سيئة لأنها تقدم حقلًا فسيحًا زائرا بتجارب الماضي وخبرته ، ومجالا ليس له بديل للملاحظة القانونية الشاملة . فكما ان الطبيب والجراح والكيميائي لا يمكنهم فصل التجارب العملية عن البحث النظرى ، فان رجل القانون لا يمكنه ان يتبع بقوانين وضعية عرضة للتغير في كل لحظة دون ان يدرس مراحل تكوينها ويكون في مقدوره توقع ما قد يطرأ عليها من تغييرات في المستقبل . هذه التجارب التى تتم على رجل القانون القيام بها يمكن ان تعالج من زاويتين : زاوية مكانية . وزاوية زمانية ، فالتجارب المنظورة اليها من حيث المكان . صمما القانون المقارن ، وهى تسمح باستخلاص القواعد المعمول بها في بلاد مختلفة تمام الاختلاف ووبعضا تنمى الى حضارات معارضة كلية . والتجارب المنظورة اليها من حيث الزمان ، ومعنى بهادراسة النظم المختلفة منذ آلاف السنين ، وهى تسمح لنا - كما سبق بيانه - بمعرفة الاصول البعيدة للمبادئ الحديثة .

ذلك انه من المحتمل ان عددا من النظم القانونية المعمول بها في الشرق الأدنى القديم تتضمن ادوارا للعوائد نأثر بها الفقهاء الرومان او اقتسوها . وانتقلت عن ط . . في عصور الرومى الى فوسا الحديثة . اذ لا يمكن تصور ان النظم القانونية الرومانية قد طورت

في اناء مفلق . بعيدة عن كل تأثير الحضارات الشرقية السابقة عليها .
ولقد التت الدراسات التي قام بها العالم الالماني ميتيس **Mittels** الضوء على استمرار وجود التنظيم الوطنية القديمة في ولايات الامبراطورية الرومانية لمدة طويلة بعد احتلالها ، والرت على القانون الروماني الذي طبع بالتدرج بطابعها ولا سيما القوانين المحلية السائدة في الولايات الشرقية للامبراطورية . بل ان البعض ذهب الى حد القول بأن جوهر الاصلاحات التشريعية التي تحققت على يد الامبراطور الروماني جستينيان في عصر الامبراطورية السفلى يركز على اقتباس النظم ذات الاصل اليوناني او الميزوبوتامي .

واذا كانت مثل هذه الآراء تحاول أن تبالغ في مدى تأثير الشرائع التي كانت سائدة في الولايات الشرقية ابان الاحتلال الروماني، فان هناك آراء أخرى تنطوى على قدر من المبالغة بمحاولتها التقليل من مدى هذا التأثير على اجراء الاصلاحات التشريعية في عصر الامبراطورية السفلى ، ومنها ماذهب اليه فريق هام من الفقهاء تحت زعامة العالم الايطالي ريكوبونو **Riccobono** من أن الكثير من هذه الاصلاحات يمكن تبريرها على أساس حدوث تطور طبيعي للقانون الروماني بدأ منذ القرون الاخيرة للجمهورية الرومانية ، وازداد بفعل الفقهاء الى أن اوصله جستينيان الى نهايته المنطقية ، دون أن يكون هناك أى مبرر لافتراض تفوق يوناني شرقي والاستعانة به لتفسير هذه الاصلاحات التشريعية . صحيح أن الرومان هم ، من الناحية التاريخية آخر الشعوب القديمة التي اهتمت «بالقانون» . اذ عرف القانون قبلهم بمدة طويلة وكان في بعض الاحيان غاية في الاتقان . فلقد وجد القانون لدى المصريين القدامى ، والبابليين وجيرانهم ، والاغريق لفترة طويلة قبل تأسيس روما . فكان لدى هؤلاء «قانون» أى اعراف وتشريعات ، وكانوا يبرمون المقود، ويعرضون خصوماتهم على المحاكم، ومندهم هيئات ادارية . بيد أن الرومان ، وان كانوا آخر من قدم الى الميدان القانوني الا انهم نالوا نفوذا مرموقا لا يقارن من نواح ثلاث : الناحية الجغرافية ، والناحية الفنية ، والناحية التاريخية .

١ : فلقد كان نهج .هـ مخصص من ناحية الجغرافية . لار
الامبراطورية الرومانية كانس 'مع الامبراطور .ب مسخرة في المصور
القديمة ، وانتهى الامر بطسق 'عانون الرومانى فيها خلال عده
قسرون .

٢) وهناك تفوق فنى (١) . لان الرومان كانوا الاوائل ، او بالاحرى
هم وحدهم الذين كان لديهم فقهاء ، اى رجال يكتبون شروح القانون
وهى مؤلفات مرتبة ترتيبا منطقيا لمعالجة هذا العلم . وبفضل هؤلاء
الفقهاء تكونت المصطلحات انغنية الدقيقة ، والتعاريف التى ما زلنا
نستخدمها حتى الآن ، والمبادئ القانونية العامة المسلم بها . ولقد
كان القانون الرومانى هو الشريعة الوحيدة فى العالم القديم الذى
اتسم بصفة علمية كاملة ، كما ان تقسيماته ونظرياته التى استخدمها
ما زالت موجودة . فلم يقدر للعنصر القانونى، وهو احد العناصر
الاساسية التى تركز عليها اية حضارة انسانية ، ان يحتل الدور
الاول فى امة حضارة عرفها العالم منذ القدم ، اذا استثنينا من ذلك
الحضارة الرومانية . فلقد اشتهر الرومان بقانونهم لاصالته وانموذجية
تقسيماته وتفريعاته والتعريفات التى تضمنها وانظمتها ، واستجواذه
على شتى مجالات الحياة الفكرية والعملية ، وقدره الفقهاء الرومان
الكبيرة على تلمس واقع الحياة ، والاحتسكاك بما يحدث فيها من
منازعات ومشاكل يومية ، ومعرفتهم تنظيم خبراتهم العملية
وصياغتها بعد تجريبها فى قواعد ونظم ما زالت نماذج حية واساسا
متينا لملم القانون فى العصر الحديث ، ولا سيما فى مجالات
الملكية والاتفاق والعقود والالتزامات . ولقد اُسس الفقهاء الرومان -
خاصة اعلام العصر العلمى - فئاساميا من خلال تفسير القوانين ،
والاسهام فى خلقها ومطابقتها لاحتياجات المجتمع المتجددة ،
وتركوا لنا نماذج للمناقشات القانونية التى تعطينا صورة واضحة
للجتل القانونى الرفيع . ومن ناحية اخرى فان قوة الاقتناع التى

١ - انظر : De zulueta « F. » : Mélanges Paul
Fournier, 1929, 787 - 805.

تتضمنها المبادئ القانونية في الشريعة الرومانية والتي فاقَتْ غيرها من الشرائع القديمة ، أساسها الحقيقي أن القانون الروماني يعكس أفكار الحضارة الرومانية ويتلاءم مع احتياجاتها^(١) . فليست العبرة بجودة الأفكار ، ولكن بواقعيّتها . فمن الممكن الوصول الى أجود الأفكار ، ولكنها قد تفشل في واقع الحياة بسبب عدم ملاءمتها للحضارة السائدة . فالقانون الروماني يبرز الملاءمة بين الفكرة وظروف الحياة ، وعميق وجدية الإحاطة بأحوال العالم التي كانت سائدة ، وببساطته كيف أن احتياجات الحضارة الرومانية قد روعيت بدقة .

(٣) وهناك تفوق ثالث في المجال الزمني . ففي نهاية تطوره ، نحو عام ٥٣٠ ميلادية ، أمر امبراطور الشرق جستنيان بتجميع القانون الروماني ، وتضمن هذا التجميع كتابا ثلاثة : النظم ، والموسوعة ، ومجموعة الدساتير . وأطلق عليه فيما بعد اسم مجموعات القانون المدني Corpus Iuris Civilis . ولقد وصل إلينا هذا التقنين سليما وبفضله كان القانون الروماني هو الشريعة الوحيدة من بين الشرائع القديمة ، التي ظل محافظا عليها بأكملها ، وعرفناها بشيء من الاتساع .

والحق أن في هذا الكلام الكثير من الصحة ، ولكنه لا يعني إنكار كل تأثير للشرائع التي كانت سائدة في الشرق القديم على القانون الروماني ولا سيما إبان الاحتلال الروماني الطويل له . ونظرة واحدة الى البرديات والوثائق المختلفة الآتية من الشرق تؤكد هذا التأثير ، كما أن هذه الوثائق تساعد أيضا على الإلمام بصورة أكبر بتاريخ القانون الروماني ابتداء من القرن الرابع الميلادي .

١ - راجع : De Francisci « P. » : Spirito della civiltà : راجع :
romana, Milano, 1940, cap. II.

بل وحتى اذا كانت الطرق القانونية التي انتهجتها شرائع الشرق القديم مختلفة تماما عنها في الشريعة الرومانية ، وبالتالي فان علاقة السببية تكون منقطعة بين النظم القانونية في الحضارات القديمة والحديثة ، فان دراسة الشرائع القديمة لا تقل أهمية (١) .

اذ لو اقتصر تاريخ النظم القانونية القديمة على اعتباره أحد فروع تاريخ القانون المقارن فاننا نجنى فائدة كبرى من الاطلاع به . فيمكن ان نلاحظ مدى قدرة المنهج الافتراضي البابلي او الاغريقي على اعطاء حلول مرضية لمشاكل قانونية غاية في الدقة بدرجة من السهولة والبسر أكثر طوعا من القانون الروماني المحصور في اطواره القائم على المنهج التجريدي الذي يتجه الى القاعدة العامة وفقا لمنطق دقيق . صحيح اننا ننظر باعجاب الى قدرة القانون الروماني على بلورة النظريات والقواعد والمبادئ العامة فاستحق بذلك ان يطلق عليه اسم *Ratio Scripta* ومع ذلك ، ليس صحيحا من الناحية التاريخية ان نقرر ان القانون كان من ابتداء روما . فلتقد وجد القانون قبل نشأة روما كما سبق القول ولكن روما اضفت عليه الطابع التجريدي . ذلك ان حل المشاكل القانونية كان يتسم في الشرائع الشرقية وفقا لافتراضات وتجارب عملية ، وبدون اللجوء الى نظام متجانس من القواعد العامة المجردة كما فعلت روما ، ولكي ندرك على وجه التحديد أهمية الدور الذي قامت به روما في مجال تجريد القانون ، يتعين علينا ان نلم بالجهود التي بذلتها الحضارات القديمة في سبيل تنظيم العلاقات الانسانية .

٥ - جهود التخصص ، في الوقت الحاضر ، في كل المجالات ، ومن بينها المجال القانوني . ويجبر التشعب المستمر للنظم الى أن يحصر كل فسر نفسه في اطار محدد ، ومع ذلك ليس من السهل عليه الاطلاع به . وعلماء التاريخ يلمسون هذه الصعوبة كذلك ، ولذلك تشعب الدراسة التاريخية بدورها .

١ - أنظر : Boyer « G. » : De la science juridique et de sa méthode dans l'ancienne Mésopotamie, Semitica 1951 - 1952, II.

بيد أن علماء تاريخ النظم مجبرون على الاحتفاظ بروح الفضول المتزايدة . فلكي يشرح أحدهم نظاما مهينا ، يتعين عليه أن يدخل في الاعتبار أيضا الظروف السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والعائلية ، والمعتقدات الدينية ، والتيارات الفلسفية .

ومن الملاحظ الآن أن الدراسات القانونية تنوع وتشعب باضطراد ، مما أدى إلى أن وحدتها تبدو في خطر . ولذلك فإن دراسة تاريخ النظم تظل هي مكان التجمع الضروري . فمن المفيد إذن أن تحتفظ دراسة عامة بالروابط بين العلوم الاجتماعية المختلفة ، وتبرز العلاقات التي توجد بين مختلف النظم .

٣ - خطة الدراسة :

من الضروري لكي نحقق الأهداف التي نسعى إليها من وراء هذه الدراسة أن نحدد نطاق بحثنا التاريخي إلى أبعد مدى ممكن . فمن يقيد نفسه بحضارة واحدة يحرم نفسه من أسس المصيرفة الموجودة في الحضارات الأخرى ويحرم نفسه بالتالي من مناصر مفيدة للمقارنة بين النظم التي سادت العالم في وقت من الأوقات ومدى تأثير كل نظام على مثيله . ومن ثم سوف يتسع مجال بحثنا في دراسة تاريخ النظم وستعرض للشرائع القديمة التي سادت حوض البحر الأبيض المتوسط والتي عاصرت بعضها البعض في العصور القديمة حتى يمكن استكشاف العلاقات فيما بينها ونتائجها ، مما يسمح لنا بعمل مقارنات بين النظم المختلفة واستخلاص مبادئ واتجاهات عامة .

ولن نتعرض للدراسة تطور القانون في عصر ما قبل التاريخ ، إذ أن تلك الدراسة لا تدخل في مجال علم القانون بل إنها تنصب على مسائل هي من صميم موضوعات علم الاجتماع . فنحن نعتقد بعدم جدوى التعرض للعصور البدائية التي سبقت الآثار المكتوبة . فالبحث في هذا المجال لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج مفيدة إذ أنه ينسب في غالبته على الافتراض والخيال . ففى تقديرنا أن علم تاريخ النظم ،

بدلاً من أن يقتحم مجالاً من الأبحاث غير المدعومة بالنصوص وغير المفيدة ، يتعين أن نعصر جهوده على ما هو موجود فعلاً تحت يده من مستندات ووثائق تنتمي إلى العصور اللاحقة لظهور الكتابة في منتصف الألف الرابع قبل الميلاد ضمن عملية الدراسة وصحة الاستنتاج ، فلا يضل بذلك طريقه .

وستقتصر دراستنا على إشرائع القديمة التي أثرت من قريب أو من بعيد على الأفكار التي ما زالت سائدة عندنا . فلن نعالج الحضارة الهندية أو الحضارة الصينية لأنها لا نقدم أية فائدة بخصوص دراسة تطور النظم عندنا .

وفي حدود النطاق المتقدم ذكره سيصب هذا البحث على التركة القانونية التي خلفها لنا آباء القدامى التعبيرات القانونية التي تركوها لنا والتي قمنا أحياناً بتعبير مصونها ومعناها ، والنظم التي استمر وجودها حتى وصلت إلينا أحياناً بدون تعديل جوهرى يذكر . وستغطي هذه الدراسة فترة تفرد من أربعة آلاف سنة ، منذ العثور على الآثار المكتوبة في الألف الرابع قبل الميلاد حتى عام ٣٢٣ ق.م ، وهو تاريخ تأسيس الأسرة البطلمية في مصر .

ولما كانت المصادر التى سعى منها معلوماتنا غاية في التنوع من حيث الوقت والمكان . ورجع ذلك في جزء منه إلى أسباب ذاتية : ضعف الثقافة والنشاط القانوني في عصور الاضمحلال ، وحدث تغييرات في العادات (مثل قلة استخدام المحرر المكتوب) ، وفي جزء آخر إلى سبب طارئة : قصوف التنقيب والحفر هي المسؤولة أحياناً عن نقص معلوماتنا . مثال ذلك ، أننا لم نعث حتى الآن في حاتوس . عاصمة اقلية حاتى على وثائق فردية . بينما عثرنا هناك على مصدر آخر غزير ، ولكن له طبيعة خاصة ، وهو دأر محفوظات دة الحثية . ويقال نفس الشيء بالنسبة لمصر الفرعونية : حسب نسب حتى الآن عصوص التنقيبات

التي قيل ان بعض فراعنة مصر قاموا بوضعها . وعلينا ان نتمتع
بصددها على الوثائق الفردية التي عثر على عدد كبير منها .

وهكذا فانه بسبب عدم وجود درجة واحدة من المعرفة فيما يتعلق
بحضارات البحر الابيض المتوسط لندرة الوثائق بالنسبة لبعض منها،
وبسبب عدم مساواتها في الاهمية بالنسبة للتاريخ اللاحق للنظم فانه
لا يمكن تكريس نفس الجهود لكل منها . ومن ناحية اخرى فاننا
سوف ندرس النظم السائدة في اهم الشرائع القديمة التي عاصرت
بعضها البعض من الناحية الزمنية : الشرائع السائدة في آسيا الغربية
ومصر منذ الالف الرابعة ق.م. ، وتطور نظمها حتى الثلث الاخير من
الالف الاولى ق.م. .

وعلى ضوء هذه الافكار العامة ، قمنا برسم خطة البحث
باعتباره يتعلق بدراسة تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية لحضارة
البحر الابيض المتوسط . ويتضمن الهيكل العام للخطة قسمين .
وينقسم كل قسم الى أبواب ، وكل باب الى فصول . واحيانا اذا كان
الفصل طويلا ، فسوف نقسمه الى مباحث . وسوف نقسم كل مبحث
الى مطالب .

وسنخصص القسم الاول للدراسة نظم القانون الخاص في الشرائع
القديمة . و سنتناول في القسم الثاني التنظيم السياسي والاجتماعي
نظم القانون العام . وسوف نضع في البداية قسما تمهيديا نستعرض
فيه بايجاز العوامل الجغرافية والاقتصادية والدينية ، والوثائق
التاريخية ، اى تسلسل الاحداث الرئيسية التي تنمو النظم في ظلها .
وهذه الدراسة لا ترمى الى اعطاء قائمة تفصيلية بالاحداث التي
تحتويها كتب التاريخ . وانما تهدف الى مجرد ابراز الخصائص العامة
للمعصور المختلفة . فهي تبين الاتجاه الذي يستطيع القارئ ان
يتبعه اذا اراد تكملة ما لديه من نقص المعلومات في هذا المجال .

قسم تمهيدى

العوامل الجغرافية والسالية والاقتصادية والدينية والاحداث التاريخية التى رسمت الخصائص المميزة للحضارات القديمة

يجسن بنا أن نستعرض منذ البداية انوامل الجغرافية والسالية والاقتصادية والدينية والاحداث التاريخية التى رسمت الخصائص المميزة لحضارات القديمة . ومن الواضح أنه لا يمكن أن نعالج من بينها سوى تلك التى تتصل بطبيعة دراستنا ، وتقدم بالتالى فائدة كبرى من حيث القضاء الضوء على جميع جوانبها .

فليس من المعقول أن نلخص فى بضع كلمات ما كان يدور من احداث خلال آلاف من السنين . ذلك أن سائر الحضارات القديمة التى انصبت اتصالا مباشرا أو غير مباشر بالبحر الابيض المتوسط : استمرت فترة زمنية هائلة . فالحساب فيها لا يكون بالسنين أو بالقرور ، بل بالآلاف السنين . والحق أن التواريخ محل جدل وشك . فيحسن فى هذا الصدد أن نتحرز ، من التواريخ المحددة للغاية : والتى تتضمنها بعض المؤلفات دون شرح لسبب هذا التحديد الدقيق ، وتناقضها كباخرى بعرض تواريخ مختلفة دون بيان السبب كذلك (١) .

صحيح أننا سنستخدم هذه التواريخ . ولكن يجب التحفظ بخصوصها . وملاحظة أن التوقيت مارا التبرسها ، وغير متطابق به بمفصلة نهايتها .

١ - انظر . Van Der Meer « P » : The Chronology of ancient western Asia and Egypt, 2e éd. 1955; réimpr. 1963 Bckerman « E.J. » : La cronologia nel mondo antico, Firenze 1963; Delorme « J. » : Chronologie des civilisations, Paris 2e éd. 1956; Biancofione « F. » : Il nuovo metodo per la datazione delle civiltà antiche, pp. LXIII « 1958 405 - 412.

الباب الاول

① العوامل الجغرافية والسلاسل الاقتصادية والدينية

لا شك ان دراسة اى مجتمع انساني تقتضي بالضرورة الاما مسبقا بظروف البلاد الجغرافية ، ونوع الحياة التى تفرضها عليه ، فضلا عن تراثه الطبيعية وطرق مواسلاته . ولقد كان المجتمع الانساني القديم مسجرا للهجرات الكبيرة وتنقلات القبائل الرحل ، هربا من الاماكن الفقيرة وتلك التى تقسو فيها الطبيعة ، ووجبة في الوصول الى المناطق الغنية والمتعدلة المناخ نسبيا . فهاجرت الى ضفاف البحر الابيض المتوسط قبائل رحل قادمة من سهول روسيا الجنوبية ومن سيبيريا . واقدم الاماكن التى نشأت فيها الحضارات القديمة هى :

١ - ميزوبوتاميسا :

١ - العامل الجغرافى :

لا يمكن انكار سيادة العوامل الجغرافية في العهود الاولى للانسانية . واذا كانت مصر هبة النيل ، فان العراق (ميزوبوتاميسا اى بلاد ما بين النهرين ، ومهد القوانين الدونة بالكتابة السومارية) هبة دجلة والفرات . فالعوامل الجغرافية والمناخية في كل من البلدين متشابهة لحدا . ولكن ليس لميزوبوتاميسا حدود ظاهرة متميزة ، وليس لها الوحدة التى تحققها لنهر وادى النيل ، ومن هنا نشأ ميل سكانها الى اقامة اممواطورية شاسعة .

ويقع العراق القديم (ارض السواد) بين خطى عرض ٣٨° و ٣٠° ، حيث الشمس الحارقة ، والمطر يسقط في الشتاء لفترة قصيرة . فهو يعتمد ، بالنسبة للماء وخصوبة الارض على النهرين الكبيرين ، دجلة والفرات . وهما ينبعان من جبال ارمينيا في الشمال ، ويخطان طريقا وعرا بين الصحراء السورية من ناحية الغرب والسلاسل الجبلية الابرانية من ناحية الشرق ، ويضمان سهلا متسما ، حوالى ١٢٠٠ كيلو متر ، يمتد الى حيث يصبان في الخليج العربى . وتخص الظروف الطبيعية هذا البلاد بوضع متميز . ولقد كان العراق القديم ، مثله في ذلك مثل مصر القديمة ،

ملائما ليس فقط لكي يسكنه/أوإلي الجنس البشرى ، بل ولكي تكون مهدا
نمضاة من أقدم الحضارات . وكان محروما من الحجارة والمعادن ،
فقيرا في أخشابها ، ولذلك كان يتعين على سكانه أن يبحثوا عن المواد الأولية
في أرض القير .

ومن ناحية أخرى ، فإن فيضانات الأنهار الميزوبوتامية لم تكن رتيبة ،
بل كانت تتسم بالتقلب والقسوة . ولذلك كان يتعين التدخل المستمر من
جانبه السكان . إذ أنها كان يمكن أن تكون مغربة أكثر منها خيرة إذا لم
يحم السكان أنفسهم بأقامة السدود ، للاحتفاظ بالماء ، ونقله عن طريق
القنوات . وهذه الأعمال كانت تتطلب جهدا جماعيا . ولذلك ظهرت
الحاجة الى وجود تنظيم سياسي قوي . فهي سبب ظهور هذا التنظيم ،
وهي في نفس الوقت نتيجة له . وقد تمت إقامة شبكة من القنوات والطرق
في جو من السلام والطمأنينة على يد دويلات المدن القديمة ، ككوت ،
الامبراطوريات الأولى عندما تطورت هذه الشبكات وتمازجت معها من
بعض . ثم حل عصر من الفوضى بتزول سكان الريف ، قامتلات القنوات
بالرمال ، وأصبحت البلاد صحراء قاحلة .

هذا ويلاحظ أن نطاق المصادر المسمارية التي عثر عليها لا يقتصر على
ميزوبوتاميا وحدها . بل تتعلق بآسيا الغربية القديمة كلها ، من السلسلة
الاناضولية حتى الخليج العربي ، ومن هضبة إيران الى البحر الأبيض
المتوسط .

ب - الصاعل السلالى :

وكانت هذه المنطقة مهدا للحضارة منذ وقت مبكر . ويبدو أن السكان
الأوائل أقاموا في ميزوبوتاميا على المنحدرات الجبلية نحو ١٠.٠٠٠ سنة
ق.م. وعاشوا عشية ترحال خلال أربعة آلاف سنة ، باحثين عن ملاذ لهم
في الكهوف أو العسكرات المؤقتة . ونحو عام ٥٠٠٠ - ٤٥٠٠ ق.م. (وهو
تاريخ محدد على أساس دراسة الأشعاع الذائى للكربون الموجود في
الحفريات) ، تقام القرى . ويسمى التحفيف المستمر للوادي بتقدم هذه
الشعوب نحو الخليج العربى . ونشأت حياة جديدة ، فالأرض تفلح ،
وتظهر الحيوانات المستأنسة ، والأشياء المصنوعة من النحاس . وتشهد
هذه المبادئ العامة التي كشفت عنها الحفريات بوجود حياة اجتماعية

مشتركة . وبلغت ذروة هذه الحضارة البدائية التي عثر على آثار لها نحو عام ٢٥٠٠ ق.م. ونشاهد في الآلاف الرابع تنظيمها اجتماعيا وسياسيا . ومن أكل جميع السكان ومهدنا يكون دولا صغيرة يقوم اقتصادها على الإنتاج والتبادل ، كما تملل الرسوم النقوشة على الاواني الفخارية بتقديم الحياة الفنية والعلمية .

ونلينا معلومات عن السلالات التي سكنت آسيا الغربية ابتداء من هذا التاريخ ، فلقد استقرت فيها سلالات آسيوية في أول الامر . ثم قطنها الساميون منذ وقت مبكر . وأخيرا سكنت عناصر هندوأوروبية في الاطراف المحيطة بهذه المنطقة ، وكانت تشغل في أول الامر دور الأقليات السائدة .

وينتمي إلى السلالة الآسيوية ، السومريون ، وإن كان ذلك ما زال محل شك . وهم عبارة عن بدو رحل يحتمل أنهم قدموا شرقا من منطقة بحر طبرستان . وبصرف النظر عما إذا كانوا غزاة أو مهاجرين ، فإنهم كانوا يشبهون بثقافة البلد الذي يستقرون فيه مع التعبير فيها . ويقع أول مكان سكنوه في أقصى جنوب بابل . وبدو أنهم طردوا بواسطة الغزاة إلى المستقعات التي تحيط بالخليج العربي . ولقد أقيمت المدن السومرية (واهمها أور) في الجزء الجنوبي من ميزوبوتاميا ، في إقليم سومر ، وهو الذي يطلق عليه اسم بلاد الكلدانيين . وكانت لكل مدينة آلهتها التي تجميها ، وملك يحكمها . وأقام السومريون السدود ، وكروبا جهودهم للزراعة ، وإقامة نشاط تجاري واسع حتى الهند . وحضارتهم هي أولى الحضارات الميزوبوتامية . وهي قديمة قدم الحضارة المصرية ، إذ يرجع تاريخها إلى الآلاف الرابع قبل الميلاد . ولقد نشرها السومريون في جميع أرجاء ميزوبوتاميا ، وابتدعوا الكتابة المسمارية .

وينتمي إلى هذه السلالة أيضا : اليلاميون ، وسكنوا غرب إيران . والحوريون ، إذ أسست قبائل حورية في شمال سورية عدة دول أهمها مملكة ميتاني التي ازدهرت نحو القرن الخامس عشر . والكاشيون ، وهم رجال جبال نزلوا من سلسلة زاغروس للقضاء على الإمبراطورية البابلية الأولى ، وكان قادتهم من الهندوأوروبيين .

وفد الساميون إلى ميزوبوتاميا نحو عام ٢٣٥٠ ق.م. وهم شعوب رحل قدمت من سوريا وشبه الجزيرة العربية ، وشارت دورا قياديا في

حياة الشرق القديم . وينتمي إليها البابليين ، وفي وقت متأخر الآشوريون
والكلدانيون . كما سكنت فيما بعد شعوب سامية أخرى : فاستقر في
سوريا وفلسطين الكنعانيون والأموريون والفينيقيون واليهود . وفي الوقت
الذي كان فيه فراعنة مصر يشيّدون الأهرامات الكبرى ، كان الساميون
الأوائل يقومون بتشييد بابل ، وأحادة (أو أكد) في بلاد أكد ، وهي الجزء
شمالي من ميزوبوتاميا . وينتمي إلى الساميين ، الشعبان الكبيران
اللدان سكنا ميزوبوتاميا ، وهما البابليون والآشوريون .

أما العناصر الهندوأوروبية ، وهي آخر الشعوب الوافدة إلى هذه
البلقة فإنه يمثلها بصفة خاصة الحيتيون والفرس . وباستثناء الفرس ،
فإن هذه العناصر لم تظهر في تاريخ الشرق القديم إلا في صورة
ارستقراطية قيادية تمثل أقلية تسود على سكان البلاد الأصليين . وعلى
العكس من ذلك فأتنا نجد لأول مرة في فارس الأخمينية شعباً بأكمله
هندوأوروبياً من حيث القادة والرعية .

ج - العامل الاقتصادي :

ومن المعلوم أن الري كان الدعامة الأساسية لحياة البلاد الاقتصادية ،
إذ أن الأمطار نادرة . ورغبة في زراعة الوادي بطريقة منتظمة ، شُقت
القنوات وحفرت المصارف وأقيمت السدود والخزانات . ومن ناحية
أخرى ، فإن شهرة ميزوبوتاميا فيما يتصل بشئون التجارة وممارستها
لم تكن أقل من شهرتها الزراعية ، بسبب ضالة مواردها في بعض النواحي ،
وزيادتها في نواحي أخرى . ومن هنا نشأت التجارة مبهدة تصدير
الفائض من الإنتاج ، مثل الشعير والفلال والحنطة والبلح ، واستيراد
الضروري من المواد ، مثل الأخشاب والرمال والفضة .

د - العامل الديني :

وفيما يتعلق بالعامل الديني ، نجد أن الميزوبوتاميين آمنوا بوجود عدد
ضخم من المعبودات كانت جميعها كائنات سماوية . وكان الإله السومري
هو «أنو» : إله السماء ، ويعتبر أبا للآلهة . وكان يعرف بنجم واحد على
حين كانت الآلهة الأخرى تكون فيلق النجوم . ثم تفوق الإله «مردوك»

النبأ على الإله «أونو» ، ولكن ضاع نفوذه بدوره فيما بعد على يد الإله «آشيور» ، وهكذا كانت السيادة تكتب لاله الإقليم الذي تبرز شمسهُ .

ولم يكن المعبد في ميزوبوتاميا مكانا للمباداة فحسب ، بل كان كذلك عُنْصُرًا هامًا للإدارة الزمنية . بل أن المعبد كان في العصر السومري ، مركز الحياة الاقتصادية والنظم لها فلقد كانت حاصلات أراضي المدينة تؤول إليه على أساس أن الإله هو المالك الوحيد لها . فالمعبد هو الذي يقسم العمل وحاصلات الأرض بحسب احتياجات الجماعة . وحتى بعد أن تجاوزت هذه المرحلة من الشيوعية الإلهية ، استمر المعبد ، تحت إدارة أمين توريذاته (شنجو) يلعب دورا اقتصاديا هاما . فلقد احتفظ بالأملاك انشاسعة ، والمخازن لاستيعاب حاصلات أراضي القرائين وأسيلاي الحاربين . وتشهد كشوف الحسابات الخاصة بالمعابد الكبرى بمدى ثرائها ونشاطها الاقتصادي وأطرافها البقطة في جميع العصور . ولعل في بستان «الريجان» الملوك لمعبد نيبور الكبير أحد الأمثلة الشهيرة والمؤيدة لذلك . وما زالت المعابد في العصر البابلي الحديث ، تعتبر مراكز هامة لتربية الحيوانات . ويستخدم المعبد عددا كبيرا من العمال الأحرار والارقاء . وهو يقوم بأداء وظيفة البنك والمعونات الاجتماعية ، بإقراض النقود والخوب . ويكون القرض أحيانا بالبحان عندما يقدم إلى الفقراء والمرضى . وفي الحالة العكسية فإنه يقدم عادة بفائدة أقل من السعر القانوني . وتتضمن بعض المناصب الكهنوتية مزايا مادية بحيث أن صاحبها يستطيع تأجيرها أو بيعها .

١٢ - مصر :

١ - العامل الجغرافي :

يظهر وادي النيل بمثابة واحة معزولة . وتحيطه الصحراء التي تحده من الشرق والغرب ، والبحر الأبيض المتوسط الذي يقع في شماله . وهكذا فإن مصر التي يصعب غزوها لهذا السبب ، لم تكن تدفعها الحاجة إلى بسط نفوذها على أرض غير أرضها . ويسر لها هذا الوضع تطوير حضارتها في اطمئنان وثقة .

ونهر النيل مشهور بانتظام فيضاناته . وكان يلزم العمل الجماعى
لامكانية السيطرة عليه وتنظيم الاستفادة منه . وادى ذلك الى قيام نظام
الحكم الفردي . كما أن خصوبة وادبه كانت العامل الاساسى لاستقرار
مكانه فيه ، ونشأت روابط طبيعية فيما بينهم ، أوجدها النهر ، فهو الذى
يسر اتصال بعضهم ببعض ، باعتباره طريقا للمواصلات من الدرجة الاولى .
فالملاحة النهرية قامت بدور أساسى فى تطور الجنس البشري .

ويجب الا يخذعنا اتساع سطح أرض مصر (حوالى مليون كيلو متر مربع) ، اذ ان الأرض المزروعة والقابلة للسكنى عبارة عن شريط بحذاء نهر النيل وعلى طوله ولا تزيد عن ٣٥٠٠٠ كيلو متر مربع . ولهذا فإنها تتميز بكثافة السكان المرتفعة لدرجة كبيرة ، فيما مضى وكذلك الآن .

واذا كان وادى النيل الخصيب يتسم بالضيق ، فإن دلتاه على العكس خصيبة واسعة في آن واحد ، ويفطها الماء عن طريق البحر الأبيض المتوسط وفرعي النهر ، فهي في نفس الوقت اقليم زراعى وبحرى . وتجارتها الخارجية تحتل مكانا هاما بجانب الزراعة ، بسبب سهولة اتصالها بالخارج عن طريق البحر . وهناك مراكز اقتصادية هامة ونشطة تنمو فيها بسرعة ، ومن تختلف وسائل العيش فيها تمام الاختلاف عن تلك التي توحيها الحياة الزراعية البحتة والمستقرة ، ويؤدى ذلك الى ظهور طبقات اجتماعية جديدة ، وبالتالي قانون جديد .

وهكذا فان شمال مصر ، الذي تنتشر فيه المدن ، عرف نموا أسرع بكثير من الوادى الزراعى للغاية . ومع ذلك فقد احتلت بعض مدن الوادى ، مثل «تبت» القديمة التي وجدت في الموقع الذي قام فيه فيما بعد «كوتوس» و «طيبة» مكانة هامة واعتبرت من بين المراكز الحساسة في مصر . ذلك ان النيل ، الذى يتصف بالعمق ، طريق سهل المواصلات ، فهو يربط البحر الأبيض بالبحر الأحمر الذى يمكن أن تصل اليه القسوافل بواسطة الطريق الطبيعى المسمى «وادى الحمامات» ، مارة بالمدن السالفة

المذكر وقد زادت أهمية هذه المدن باكتشاف مناجم الذهب والنحاس الموجودة بجوارها .

وأخيرا فإنه من الطبيعي أن تضاف أهمية خاصة على المكان الذي يتصل فيه فرع النيل ويتم التقاء المسافرين من الشمال والجنوب ، حيث ساهم منذ القدم في توطيد الروابط الطبيعية بين المصريين في الجنوب والشمال ، وإيجاد تبادل واسع في السلع تولدت عنه أسواق ومدن تجارية في هذا المكان ، مثل «هيليوبوليس» ، و «منف» ، وفي وقتنا الحاضر القاهرة . وتم به أيضا التقاء العبادات الخاصة بقبائل مصر العليا ومصر السفلى ، مما ساعد على تكوين ديانة عامة وواحدة بالتدريج ، وشيد معبد في «هيليوبوليس» كان يؤمه بانتظام ملاحون مارون أو فلاحون أو تجار أو جنود .

ب - العامل الاقتصادي :

ويخلص مما تقدم أن موارد البلاد زراعية في الأساس . وتكفل مياه النيل زراعة الشعير والقمح . وتقدم الدلتا الكتان . وزرعت الكروم منذ عصر مبكر . واستخدمت أوراق البردي في صنع الجبال والشرع وفرش الأثاث والنسيج ، ولكن بصفة خاصة في الكتابة حيث نجد نموذجا لذلك منذ الأسرة الخامسة . وتمتلئ البساتين بالخضروات وأشجار الفاكهة .

وهناك أيضا تربية الحيوانات ولا سيما الثيران والخنازير والخراف والماعز والحمير . ولم يدخل انخيل مصر إلا بواسطة الفسزة الهكسوس (نحو عام ١٦٥٠) .

ولم تكن توجد الأخشاب الجيدة في مصر . واقتضى بناء السفن استيراد الخشب من لبنان ، وللمنقولات الكمالية استورد خشب الإبنوس من السودان . وعلى العكس فإن الحجر ومناجم النحاس والفيرود توجد في

سينا التي خضعت لحكم القراعنة منذ الماضي السحيق . وكان يستغلها
أسرى الحروب الذين أجبروا على أعمال قاسية للغاية .

وكان الذهب شائع الاستعمال . ورغم تكرار النهب ، فإن العدد الكبير
من القطع التي عثر عليها في المقابر لخير شاهد على ذلك . ولقد استغلت
مناجم الذهب التي وجدت ما بين النيل والبحر الأحمر منذ عصر ما قبل
الاسرات . ولكن لم تكن مصر تقدم فضة أو رصاصا . ويحتفل أن هذه
المعادن التي تشهد باستخدامها مواد بناء المقابر ، كانت تجلب من سورية .
ولم تجهل الدولة القديمة البرونز جهلا تاما ، بيد أن استعماله ظل على
مسيل الاستثناء .

وتشهد المقابر بمهارة الصناعات والفنانين . والمناظر المثلة في المصابيح
والحجرات الجنائزية في المقابر في ظل الدولة القديمة لخير شاهد على ذلك ،
كما أنها ، تكون من ناحية أخرى مصدرا هاما للآلام بالحياة
الاقتصادية والاجتماعية والعائلية لهذه الفترة الاولى من التاريخ المصري (١) .

والتجارة قديمة . فمنذ عصر ما قبل التاريخ ، وجدت علاقات مع
آسيا الصغرى . ومن المؤكد وجود علاقات مع سوريا في ظل الدولة
القديمة ، وهي محتملة بالنسبة لكريت . وكانت القوافل تعبر الطريق الى
النوبة والسودان لتجلب منهما الذهب وخشب الأبنوس والعاج .

ولكن النشاط التجاري ظل محدودا في الجنوب على وجه الخصوص ،
ليس لأن البلاد لا تنتج الكثير لتصديره بل لأن الفروع والمعابد ، كبار
ملاك ، يأخذون الكثير ويضحون بجزء من الانتاج لتشبيد المعابد والمقابر
بمصاريف باهظة . ومن ناحية أخرى فإنه في الداخل ، حيث الإجرة التي

١ - انظر : Montet « P. » : Les scènes de la vie privée dans
les tombeaux égyptiens de l'Ancien Empire - Strasbourg, 1925

تقدم عينا لعمال الفرعون والمعابد ، ووجود الملكيات الكبيرة التي تكون في حالة اكتفاء ذاتي لحد كبير ، تقلل أيضا حجم التبادل . وإزاء الخارج ، فإن مصر تعيش في بعض الأحيان منظوية على نفسها وفي حالة اكتفاء ذاتي يدفع عزتها وكبريائها القومى مع بعض شعور الكره للأجانب . وأخيرا فإنه في الأسواق المحلية ، كانت التباينة تمارس . ولم يظهر القرض الا في نهاية الدولة الحديثة .

والتجارة في جوهرها كانت في يد الفرعون . فهو وحده الذى يستطيع أن يتصرف في جزء كبير من فائض الانتاج الزراعى والصناعى ، ويستورد لأشباع احتياجات البلاد أو القصر . وهو وحده الذى يستطيع أن ينظم القوافل ويحميها .

ومع ذلك فإنه من المحتمل أن مدن مصر السفلى ، القريبة من البحر ، مارست التجارة بنشاط منذ الماضى السحيق ولكن مرت بفترة انكماش ، وتكوص في تجارتها أثناء الأزمة التي تعرضت لها الدولة القديمة .

وهكذا عرفت الدولة القديمة ، إبان مجدها ، اقتصادا مفتوحا بدرجة كبيرة ، ونشاطا صناعيا متنوعا ، وتجارة بعيدة . وفي نهاية الدولة القديمة وليس في أولها يقتصر الاقتصاد على الأراضى . ولكن لا يجب أن ننسى أنه حينما تبدأ مصر في افشاء تاريخها كان وراءها ماضى يعد بالآلاف السنين .

٦ - العامل السلالى :

ويرجع تاريخ الأدلة التي تثبت الوجود الإنسانى في مصر الى نحو ١٠.٠٠٠ سنة ق.م. كما هو الشأن بالنسبة لميزوبوتاميا . فلقد عثر في مصر على بقايا للإنسان الأول ترجع الى العصر الحجري القديم . ونحو عام ٧٥٠٠ - ٧٠٠٠ ق.م. : قطن شعب حامى مصر العليا . بينما احتلت بعد ذلك بقليل موجة من الفزاة الدلتا ومصر الوسطى ، وهم آسيوبيون يحتمل قدمومهم من ميزوبوتاميا .

ونتمى حضارة هذه الحقبة الى عصر بداية استعمال المعادن . وبشتغل السكان في ذلك الوقت بصيد الأسماك والطيور والحيوانات ، إذ أن الزراعة ما زالت غير معروفة . واماطت الحفريات اللثام عن بقايا لقرى ، ومقابر كان

الدفن يتم فيها وفقا لاجراءات دينية . واكتشفت بعد ذلك الزراعة التى تتطلب الاستقرار والتجمع . ولذلك أصبح سكان مصر مزارعين . وتجمعوا فى عشائر لكل منها اقليمها الخاص المعروف باسم المقاطعة . ويبدو ان مصر ، وهى بلاد منعزلة فى العالم القديم ، لم تكن مكانا لاختلاط العديد من الاجناس كما حدث فى ميزوبوتاميا .

د - العامل الدينى :

ولقد لعب العامل الدينى دورا اساسيا فى تاريخ مصر بصفة خاصة . ذلك اننا نلاحظ ارتباطا وثيقا بين الفكر الدينى والفكر السياسى لدى المصريين ، وهم يعتبرون اكثر شعوب العالم تمسكا بالسدين (كما قال هيرودوت) ، وهو ما يطبع الحضارة المصرية بطابع خاص . فكون الفرعون الها او ابنا للاله ، كما سيلي تفصيله ، يعنى انه معصوم من الخطأ ، مما يمتنع الخضوع التام لاوامره . ويعتبر ذلك من المسلمات الدينية التى لا تقبل المناقشة او التشكيك فيها . كما ان تعلق المصريين ، اكثر من غيرهم ، وتفكيرهم الدالام فيها ، يفسر الاهمية التى اضيفت على بعض النظم القانونية ، مثل المؤسسات .

ومن المعلوم ان مصر كانت تتكون فى عصر ما قبل التاريخ او فى العصور الاولى للتاريخ من مجموعة من القبائل التى تتخذ من عالم النبات او الحيوان رمزا يدل عليها مثل الصقر ، والثعبان ، والنحلة ، ويطلق عليه علماء الاجتماع اسم النوتم . وهى لذلك تسمى بالقبائل التوتمية . وتعتقد انه اصلها ، ويقترون اسمائها به ، وله صفة مقدسة . ثم اخذت هذه القبائل تتجمع وتكون مدنا لكل منها حكومتها ، وشارتها الرمزية التى تتعلق بوثن او حيوان يعتبره الاها يسبح حمايته على المدينة . وكانت المدن النواة الاولى للمقاطعات التى وجدت فيما بعد ، واتى توحدت سياسيا فى اقليمين طبيعيين كبيرين : الدلتا (او مصر السفلى) وتقدس الاله «ست» ، وكان يعبد على هيئة حيوان خرافى لا وجود له فى مصر ، ويحتمل انه العقاب الذى عثر عليه فى اعالي نهر الكنفو . والوادي (او مصر العليا) ، وكان معبوده الاله حور ، وهو فى الاصل الصقر .

ولقد تحققت وحده البطرين على يد امراء من مصر العليا في عهد الاسرتين الاولى والثانية . وذلك أصبح الاله «حور» ، اله السماء ، وابن أوزوريس ، الاله الرئيسى للبلاد في عهد الاسرتين الاولى والثانية . وصار ملك القطرين صورة مجسدة له ، واحتلّت التوائم المختلفة معا وتجسدت في شخصية الملك . وتحت تأثير العقيدة الهلوبيوليتانية (الشمسية) التى انتشرت قبل الازرة الخامسة . بمدة طويلة الاسرة الثالثة - الاسرة الرابعة) والقائمة على عبادة الاله «رع» اله الشمس في «هيليوبوليس» بالقرب من منف ، اضيف الى اللقب «حور» الذى يحمله الملك ، لقب «رع» الذى يجعل منه حاكما للعالم ، فاصبح «حور رع» . وقد تحقق ذلك على يد مؤسس الاسرة الخامسة ، الذين يغلب الظن انهم ينتمسون الى كهنة الاله «رع» . ثم تخلص «رع» من ربقة «حور» واعتبر الفرعون ابنا للاله رع ، وبصبح هو نفسه الاله «رع» حينما ينجب ورثته .

وقد تم هذا التطور خلال عصر الدولة القديمة . ومنذ الاسرة الثانية عشرة ، شارك «آمون» اله طبيعة ، وهو اله الشمس أيضا ، «رع» في السلطان وأصبح اله الشمس معروفا باسم «آمون رع» ، تماما كما حدث في عهد الدولة القديمة حينما انتسب رع الى حور ، وصار اله الشمس يدعى «حور رع» . ثم خرج «آمون» على «رع» ، وأصبح «آمون» وحده هو اله الشمس . وأخيرا ، فان «آمون» نفسه تعرض للهزيمة لفترة من الوقت على يد «آتون» وب اخناتون .

والمكانة التى يحلها الاله آمون طوال عصر الدولتين الوسطى والحديثة خلمت على كهنه أهمية كبرى . وكانت هذه الطائفة كبيرة العدد ، وتضم كهنة وكاهنات . وكانت مرتبة ترتيبا هرميا ، وفي قمة هيئة الكاهنات توجد الملكة ولم تكن قوة كهنة آمون تتمثل في المجال الدينى والسياسى فحسب (كان لكبير الكهنة دور حاسم في أغلب الاحيان في اختيار الفرعون ، وهو مفسر الارادة الالهية في المجال القضائى ، كما انه يشغل في بعض الاحيان وظائف سياسية هامة . ولقد كان بعض كبار الكهنة وزراء او حكام لمقاطعة طيبة) بل وكذلك في المجالين الاجتماعى والاقتصادى . ولقد كانت للمعابد ممتلكات كبيرة تتكون أساسا من الهبات الملكية والجزية التى تدفعها الشعوب الأجنبية . ولم تكن اراضى المعابد تظهر في قوائم الاحصاءات المتكررة للاراضى المصرية . وكان استغلال هذه الاراضى يكفله مزارعون تابعون للمعبد ، ويشرف على ادارتها عدد كبير من الافراد . وكانت هذه الاراضى جزوا مستقلة من الناحيتين السياسية والاقتصادية .

الباب الثاني

الاحداث التاريخية المتعلقة بحضارات

البحر الابيض المتوسط

(منذ فجر التاريخ حتى القرن الرابع قبل الميلاد)

وليس القصد من هذا العرض سرد جانب من تاريخ الشرق القديم ،
فذلك من اختصاص المؤرخين . فما نرمى اليه هو تتبع مجرى طائفة من
الافكار والاحداث التاريخية ، التي قد تساعد على جعل النظم اكثر وضوحا
وأبسر فهما .

ومن الثابت ان الاشكال الاولى للحضارة الانسانية ظهرت نحو الالف
الزابع ق.م. ، في حوض البحر الابيض المتوسط ، وعلى ضفاف نهري
دجلة والفرات . وفي حوض نهر السند بالهند وباكستان . ويتعلق الامر ،
ابتداء من هذا التاريخ ، بحضارة متقدمة وعريقة ، تسود فيها الزراعة
والتجارة والمعرفة الذهبية والقانون . وما يبدو لنا هنا بمثابة نقطة البداية
هو في الحقيقة نهاية المطاف لحلقات طويلة من التطور نجهل اغلب مقدماتها ،
فلقد تمت خلال عصر ما قبل التاريخ .

ويتميز عصر ما قبل التاريخ ، وهو العصر الذي وجدت فيه الارهاصات
الأولى لمظاهر الحضارات بطوله الزمني . اذ لا تحتسب فتراته بالسنوات
او القرون ، بل بالآلاف السنين (١) .

وترجع الادلة الاولى التي عثر عليها العلماء بصدد عصر ما قبل التاريخ ،
والتي تثبت وجود الانسان في الشرق ، الى نحو ١٠.٠٠٠ سنة قبل
الميلاد ، وكان يوجد آنذاك مركزان رئيسيان في الشرق يعيش فيهما الانسان

١ - انظر : Delorme « Jean » : Chronologie des
civilisations, 2e éd. Paris 1962.

أحدهما في مصر : والآخر في آسيا الصغرى . وما زال الجدل يثور حول أي المنطقتين كانت أسبق على الأخرى في القدم .

وترجع المباني الأولى إلى العصر الحجري القديم ، حيث توجد له آثار في كلا المنطقتين السالفتي الذكر . ثم يأتي بعد ذلك العصر الحجري الحديث . وأخيرا نصل إلى عصر بداية استعمال المعادن ، وهو يتميز بظهور المعادن (النحاس) .

ولا يمكن أن نصل عند دراسة هذه المرحلة الطويلة من تاريخ البشرية ، إلى أفكار ثابتة بخصوصها . إذ أن الأدلة المستقاة من الوثائق تعوزها ، كما سبق القول . وليس أمامنا إلا مجرد ابتداء الفروض التي لا نجد سنداً لها إلا في مخيلة علماء الاجتماع ، رغم ما بذلوه من جهود كبيرة للاقاء الضوء على هذه الحقبة الطويلة .

وابتداء من العصر التاريخي (نحو ٣٢٠٠ - ٣٠٠٠ ق.م.) وحتى الاستيلاء على الإمبراطورية الفارسية ، ورثة الإمبراطوريات الشرقية ، بواسطة الإسكندر الأكبر (٣٣٤ - ٣٢٠ ق.م.) من المجتمع الإنساني القديم بمراتب متعاقبة ، تارة تسود فيها ملكيات وإمبراطوريات كبيرة ، وتارة أخرى تندلع فيها الأزمات التي تسببها الاضطرابات الداخلية والغزوات الخارجية . ولقد صادفنا خلال هذه الفترة الطويلة تجمعات بشرية نعالجها فيما يلي :

الفصل الأول

أشهر مراكز الحضارة في منطقة الحرب
آسيا القديمة وما يجاورها (روما)

البحث الأول

ميزوبوتاميا

(الامبراطورية البابلية)

مال الميزوبوتاميون الى تكوين الامبراطوريات الثلاثة . غير انها لم تكن ثابتة ، وكانت مدة استمرارها قصيرة لحد ما . وادى ذلك الى عدم وجود وحدة مستمرة في التاريخ الميزوبوتامى بعكس ما هو ملاحظ في التاريخ المصرى الفرعونى . ومنذ الالف الرابع ، مر تاريخ ميزوبوتاميا بتجاور حضارتين هما : الحضارة السومرية (اسيائية) والحضارة الاكدية (سامية) وصلتا على التعاقب الى قمة المجد ، واتحدتا في النهاية تحت امرة الاموريين (أو الساميين الغربيين) في ظل امبراطورية بابلية عرفت باسم امبراطورية حمورابى . وبعد حقبة من الازدهار تعرضت البلاد للغزوات الأجنبية .

. ومن لم يمكن التمييز بين الفترات الآتية :

١ - فترة سومرية بحتة (من الالف الرابع حتى عام ٢٣٥٠ تقريبا) :

كانت الحضارة السومرية في الالف الرابع قبل الميلاد تسود الاطراف الثلاثة لميزوبوتاميا وهى من الجنوب الى الشمال :

١ - **سومر** : قامت مدنها على ضفاف الخليج العربى وعلى شاطئ «الفرات» وكانت مربعة على شكل نصف دائرة وهى : «أريدو» (ابو شهرين حاليا) ، «أور» (القدس) ، «لارسنة» (سنسكره) ، «أوروك» (الوركاء) ، وابعدها شمالا «لجش» (تلو) ، «أوما» (تل جوخا) ، «شوروباك» (فارة) ، «اسن» (موقعها لا يزال مجهولا) ، «نيبور» (نفر) .

٢ - **اكّد** : تقع في شمال الاقليم السومرى ومدنها هى «كيش»

(الاحيمر) ، «سبار» (أبو حبة) . أما موقع أكد «أو أجساد» العاصمة القديمة ، فلم يتعرف عليه حتى الآن . أما بابل (قرية الحلة) فلم تظهر إلا في وقت متأخر .

٣ - **سويارتو** : (آشور في وقت متأخر) : أطلق هذا الاسم على الوادي الأعلى لدجلة وكان يحده من الجنوب الزاب الصغير .

والأحداث التاريخية للسومريين معروفة بدرجة قليلة . وبممكن الاعتماد على القوائم الاسرية المستخلصة من بعض الوثائق . وتدل هذه القوائم على وجود أكثر من حاكم ، وأكثر من أسرة في نفس الوقت . وهذا يؤدي الى استنتاج عدم وجود سلطة ملكية رئيسية وموحدة تهيمن على كل الاقليم الذي تقطنه الشعوب السومرية ، وتقرير أنه من المحتمل أن هذه الشعوب عاشت في مدن متعددة محكومة من أسر مختلفة . فيبدو أن التنظيم السياسي للسومريين احتذى ، لفترة طويلة ، المثال الشائع في الماضي السحيق ، وهو المتعلق بدويلات المدن أو الإمارات المستقلة التي تخضع لسلطان ملك أو أمير يتمتع بسلطات مطلقة مدنية ودينية .

كان النزاع مستمرا بين دويلات المدن السومرية . وتحتل أسرة (أورا الأولى مركز السيادة خلال قرنين تقريباً . ثم تتلاأ أسرة لجش لفترة من الزمن (فيما بين القرن الثلاثين والقرن الثامن والعشرين ق.م) . وحفظ كتاب لجش ، خلال الألف الثالث ، تاريخ أسرة لجش منذ مؤسسها أورناناشي حتى ثامن ملوكها أوروكاجينا . وبعد هذه الفترة التي تمتعت فيها لجش بالسيادة ، استطاع لوجال زاجيزي أمير أوما ، أن يخضع المدن المجاورة ، لجش وأوروك ، ويؤسس إمبراطورية سومرية في بلاد سومر جميعها . وهي أول إمبراطورية سجلت في التاريخ ، رغم أن عمرها كان قصيراً . فلقد قضى عليها الآموريون ، وهم من الجنس السامي .

٢ - فترة سومرية أكديّة (٢٣٥٠ - ١٩٥٠) :

انهارت الحضارة السومرية الذن تحت ضربات الساميين الذين غزوا ميزوبوتاميا ، وأسسوا أسرة سامية في أكد (أجادة) ، وهي أسرة سرجونيق التي استمرت فيما بين عام ٢٣٥٠ و ٢١٧٠ ق.م. تقريباً . وانخذ هذا الملك من أجادة عاصمة لامبراطورية واسعة ضمت ميزوباتاميا وآسيا الصغرى ،

وجزءاً من مسوريا ، وغرب ايران (عيلام) . وشغلت هذه الامبراطورية ، مثلها في ذلك مثل امبراطورية لوجال ، بالفتوحات المستمرة . وسقطت في النهاية بفعل هجمات الجويين ، وهم من رجال الجبال القادمين من كردستان ، ودمروا اكد وآشور وبابل . وربما كانوا اول موجة من الكاشيين . وباضاعفهم القوة السامية ، اصبح من الممكن ظهور رد فعل سومري فيما بعد . ولقد طردهم ملك مدينة «أروك» بعد فترة كانت لهم فيها السيادة (٢١٧٠ - ٢١٣٩) . وعرفت لجش حينئذ فترة ثانية من الازدهار في عهد الملك «جوديا» .

وقدم بعد ذلك الملوك الخمسة لاسرة اور الثالثة (نحو عام ٢٠٨٠ - ١٩٥٠) التي باشرت اشعاعها على كل الشرق القديم . فالحفريات تشهد بالانتشار ثقافتها ومنتجاتها الفنية ، حتى فارس وارمينيا وسوريا . وفي هذا دليل قاطع على وجود تجارة مزدهرة وواسعة بين اور وهذه البلدان . وتمثل اسرة اور الثالثة قمة المجد السومري وآخر ازدهار للثقافة السومرية . ولقد بسطت سلطانها على الاقليم الذي كان خاضعاً من قبل لسيادة اسرة اكد . وكان ملوكها يحملون لقب «ملك سومر واكد» . ويعتقد ان اور كانت لمدة مرات عاصمة لملك يضم اقليماً واسعاً . ثم استبدلت سيادة هذه الاسرة بسيادة مجموعة من الاسر التي حاولت الاستيلاء على السلطة على التعاقب .

٢ - فترة بابلية (١٩٥٠ - ١٥٣١) :

كانت الفترة السابقة تمثل مرحلة انتقال وفي نهايتها دمر العيلاميون مملكة اور ، ودخل ميزوبوتاميا افواج جديدة من الاموريين القادمين من شبه الجزيرة العربية وكنتهان . وكونت اسر جديدة ذات صبغة سامية الممالك السومرية الجديدة في اسن ولارسا . وهكذا ازداد التأثير السامي تحت ظل الاسرتين الماصرتين : اسرة اسن واسرة لارسا ، الناشئتين عن تقسيم مملكة اور ، وهما يمهدان اقيام الامبراطورية التي ستضم كل البلاد الواقعة بين فارس وسوريا والخليج العربي اى كل ميزوبوتاميا ، والتي سيؤسسها ملوك الاسرة البابلية الاولى نحو عام ١٨٣٠ . واصبحت بابل في عهدها اهم مدينة في ميزوبوتاميا . وكون اشهر هؤلاء الملوك ، وهو حمورابي ، امبراطورية مترامية الاطراف استمرت حتى مجيء الغزو الآري

الذي شنه الحيثيون . فأجل تركيز السلطة محصل توزيعها على دويلات المدن التي كانت تتصارع على الدوام لاستعادة زعامة ليست ثابتة . ويعتبر هذا التركيز ظاهرة جديدة في الشرق القديم ، ومن مظاهره استبدال حكام بالامراء المحليين ، والتوحيد التشريعي في البلاد ، وصيرورة الاكديّة اللغة الرسمية . وتناول التقيير المعبودات نفسها فأصبحت عبادة مردوك اله بابل ، دين الدولة ، واستبعدت بذلك آلهة المدن القديمة . ولا شك ان ازدهار الحضارة البابلية في ظل أسرة حمورابي ، ودرجة الاتقان التي بلغتها النظم حينئذ ، وكثرة الآثار التي خلفتها هذه الفترة الدائمة الصيت ، وتحقيق ادماج عناصر الثقافة القانونية السومرية والاكديّة ، يدع الباحثين الى اعتبار هذه الفترة بمثابة العصر الكلاسيكي في تاريخ الشرق القديم .

٤ - فترة ذبول وانحيار اعليتها صحوة قصيرة :

بعد بضعة قرون من الازدهار الذي وضع بابل في مركز الصدارة بالنسبة للعالم القديم ، تعرضت الامبراطورية البابلية لكارثة لمدة طويلة من الوقت . اذ هجم عليها من الشمال ، الحيثيون القادمون من اوربا عن طريق البسفور واسسوا مملكة اقطاعية في آسيا الصغرى . وقضوا بغارة واحدة على الاسرة الامورية في بابل . كما هجم عليها من الشرق ، الكاشيون ، واستفادوا من الفارة التي شنها الحيثيون . فسادوا على بابل ، وظلوا محتفظين بالسلطة حتى القرن الثاني عشر .

وتسم فترة الاحتلال الكاشي لبابل بالوحشية والبدائية . وحملت بابل اسم كاروذيائش . ولم تعد مركزا لجذب الانظار . ولم يستفد الكاشيون الا بصعوبة من الثقافة الواسعة التي كانت لدى الشعوب المغلوبة على امرها ، وجلبوا اليها كمقابل استعمال الحصان والعربة الحربية . وعاصر السيطرة الكاشية اضمحلال استعمال الكتابة . ولم تتخفف عن هذه الفترة اية وثيقة تستأهل الدراسة .

ولقد ادى زوال سيطرة بابل على المنطقة الى انتقال مركز الاهتمام الى مصر والامبراطورية الحيثية من جهة ، والى السماح للبلاد المجاورة بأن تؤكد استقلالها وتنمي اشكالا ثقافية خاصة بها من ناحية اخرى . ففى النقمة المجاورة مباشرة لبابل ، شهدت الممالك الحورية في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن الرابع عشر حضارة كشفت النقاب عن مظهرها

القانوني بواسطة لوحات أرابخا (كركوك حاليا) ، بين نهر دجلة وجبال زاغروس ، ونوزي عند سفوح الجبال على الحدود الإيرانية . وهناك من الوثائق ما يدل على وجود سلسلة من الإمارات الحورية التابعة لمملكة ميتاني ، وتأخذ صورة سوز يقع في شمال «الهلل الخصيب» ، من أرابخا شرقا ، حتى البحر الأبيض المتوسط غربا .

وهكذا لم تعد بابل في النصف الثاني من الألف الثاني قسوة تذكر ، واستمرت ثن من الاحتلال الكاشي . وتمرضت ميزوبوتاميا لازمة اقتصادية واجتماعية . وادى تراكم الرمال بفعل الرياح في دلتا نهري دجلة والفرات الى إبعاد المدن من البحر ، وذبولها نتيجة لذلك . وقسمت البلاد الى أقطاعات صغيرة . وجاهدت بابل في سبيل الاحتفاظ بدور السوق لتبادل السلع بين سوريا وفلسطين من جهة والهند من جهة أخرى .

ونحو عام ١١٧٠ ، انهارت الأسرة الكاشية في بابل تحت ضربات الملك الملامي شوتروك ناخونتي . ولقد خلفتها عدة أسر من سكان البلاد الأصليين . وقاومت هذه الأسر بمسقة هجمات الأراميين والآشوريين المتكررة ، وهما كانا في نهضة منذ القرن التاسع . وفي عام ٧٣١ ق.م. استولى الآشوريون على بابل وكونوا إمبراطورية شملت أرجاء آسيا الصغرى في أواسط القرن الثامن ، وفتحوا مصر (٦٧١ - ٦٦٥) . واستطاع سيالكسار ، ملك الميديين أن يستولي على نينوى عاصمة الآشوريين ، بفضل تحالفه مع نبوبولاسر البابلي .

وساعدت سقوط الإمبراطورية الآشورية على بعث القوة البابلية من جديد وعودتها الى مجدها القديم . وأسس الملك نبوبولاسر الأسرة الكلدانية في بابل ، وتسمى أيضا الأسرة البابلية الجديدة . ووسع البابليون ، في ظل هذه الأسرة ، من فتوحاتهم ، ودمروا عاصمة ملك يهوذا وسادوا على سورية وفلسطين وبيت المقدس ، ووصلوا حدود مصر .

بيد أن عمر هذه الأسرة كان قصيرا ، ولكنه مزدهر (٦٢٢ - ٥٣٩) . وتمثل الحضارة الكلدانية ، بجانب حضارة الإمبراطورية الحورية ، الحضارة الأكثر ازدهارا ومعرفة في الشرق القديم .

واختفت الأسرة الكلدانية حينما استولى سيروس الفارسي على بابل

في عام ٥٣٩ هـ ، وأوقع في الأسرنوبنيد ، آخر ملوك هذه الاسرة .
أصبحت بابل جزءاً من الامبراطورية الفارسية . وفي عام
٣٣١ هـ ، هزم الجيش الفارسى على يد الاسكندر الأكبر ، وصارت
ميرزوبوتاميا بالتالى جزءاً من امبراطوريته . وعاشت في نهضة
وازدهار مدة قرنين من الزمان في ظل السليوقيين .

المبحث الثانى

سوريا وفلسطين

ولدت شعوب حديثة نسبياً وأقامت في هذه الرقعة من الشرق
القديم . وإذا كان ليس لها اعتبار من الناحية العددية ، غير أنها في غاية
النشاط . وستقوم بلمب دور من الدرجة الاولى على الصعيد الاجتماعى ،
والاقتصادى ، والثقافى ، فى الشرق دون ان تصبو الى سيطرة سياسية
واسعة .

وكانت هذه المنطقة خالية من كل قوة سياسية كبيرة ، ولذلك كانت
محسلة اشتهاى الامبراطوريات . فهى حقل للتنافس ما بين المينانيين
والحيثيين من جهة ، اذ انهم كانوا ينتهجون سياسة توسعية ، وبين مصر
من جهة اخرى ، اذ انها كانت مهتمة بتفطية نفسها فى الشمال . ونجم عن
ذلك اصطدامات عسكرية ، وفى النهاية تحالف وتقسيم لمناطق النفوذ ،
كما سيلي تفصيله .

المطلب الاول

فى

الفينيقيين

استقر على سواحل سوريا شعب سامى نشط ، يشتمل بالنجارة
والاملاحة النهرية والبحرية ، ونعى بم الفينيقيين . وقاموا بتشييد مدن

هجارية مستقنة في القرنين الخامس عشر والرابع عشر ، وتنافس ، كل منها
الأخرى . وبتم بتحقيق الكسب التجارى أكثر من السعى وراء النفوذ
السياسى ، وخضعت لفترة طويلة لسيادة مصر وارتبطت معها برابطة
التبعية . والفينيقيون لم يحققوا الوحدة السياسية مطلقا ، بل ظلوا
منقسمين الى مدن صغيرة أقيمت كلها على الساحل . وأقدم هذه المدن
هى : أوجاريت ، وأراد ، وبيلوس ، وبيروت ، وصيدون ، وثير .

وأكثر هذه المدن ازدهارا هى : أوجاريت ، وقامت صلات بينها وبين
مصر منذ القدم . وسبق أن رأينا أنه قد أجريت فيها حفريات هامة للغاية
في هذه السنوات الأخيرة ، وهى الآن في طريقها الى النشر والدراسة .
وبيلوس ، وهى مدينة تحتل أهمية خاصة نتيجة لاكتشاف حروف
الهباء ، التى شوهت فيها لأول مرة . فتابوت أجيران ، ملك بيلوس ،
والذى يعود الى القرن الثالث عشر (عشر عليه مونيته في بيلوس في سنة
١٩٢٢) ، هو الذى يحمل أول كتابة بالحروف الهجائية .

غير أن الازدهار الذى تمتعت به أوجاريت وبيلوس في الماضي ، انتهى
تماما في محيط الألف الأول . وعلى العكس فإن أكثر المدن الفينيقية قويا
في تلك الفترة ، صيدون ، (صور) بصفة خاصة . فلقد تمتعت بصورتهموة .
بحرى في القرن العاشر . وكان البحارة الفينيقيون يعبرون البحر الأبيض
المتوسط . ووصلوا الى جبل طارق ، وهبطوا على طول ساحل المغرب
الواقع على المحيط الأطلسى . وأسسوا مستعمرات عديدة (أشهرها)
قرطاجنة التى تأسست في عام ٨١٤ ق.م .

ويرجع السبب في اتجاههم الى الجزء الغربى من البحر الأبيض
المتوسط ، الى أنهم حرموا شطرا هاما من تجارة آسيا الصغرى ، بسبب
نظام الاحتشاع الذى كان يسود دول هذه المنطقة . ولذلك فإن الفينيقيين
سعدوا عن مخرج لهم باتجاههم نحو الغرب . ويمثل اكتشاف الفينيقيين
لغرب حادنا تاريخيا هاما شبيها في أهميته باكتشاف الأمريكتين في القرن
الخامس عشر الميلادى .

وظهر عالم جديد ، قدم للفينيقيين الفضة ، والنحاس ، والتصدير ،
والعبيد . وسمح لهم ببيع حاصلات مصر وتوابل الهند في هذه البلاد
البعيدة . ففى اللحظة التى كانت آسيا تفتك فيها في ركود الانقطاع ، كان
الغرب يفتح لاكثر مدنها مغامرة آفاقا جديدة وامكانيات غير محدودة .

المطلب الثاني

في

الفلسطينيين والآراميين

١ - قبائل الفلسطينيين :

يستقر الفلسطينيون فيما بين سورية والبحر الأبيض المتوسط ، على الساحل الجنوبي . ويحتمل أنهم قدموا من جزيرة كريت ، وينتمون إلى الشعوب القديمة التي كانت تسكن اليونان فيما قبل التاريخ . وكانوا في البداية محاربين رحل ثم أقاموا على ساحل فلسطين . وكونوا قبل سنة ألف بقليل تحالفا كانت مدنه الرئيسية : غزة ، واصقلون ، واشدود . ونجحوا في سحق إسرائيل ، ولكنهم أصبحوا بدورهم تابعين لليهود ، بعد هزيمتهم بواسطة شاول وداود ودخلوا في خصام مع الآشوريين ، واختفوا من التاريخ منذ القرن السابع . والأفريق هم الذين خلعوا على بلادهم والبلاد الممتدة خلفها اسم فلسطين ، نسبة إليهم .

٢ - الآراميسون :

يستقر الآراميون في سورية . وهم ساميون ، كانوا في أول الأمر شعبا رحلا . وهو شعب حديث ، حياته الثقافية واسعة ، ويقتبس أفكاره من كل جانب (بابل ومصر) . وقبائله متكبرة ومتشاجرة ، وتتنازع فيما بينها سيادة غير مستقرة . وكون الآراميون ممالك صغيرة عديدة (أكثر من ٢٣ مملكة في لحظة من اللحظات) ، مستقلة كل منها عن الأخرى في القرن العاشر وأهمها مملكة دمشق . وكانت الآرامية هي اللغة التي يتحدث بها في سورية ، وقدر لها مستقبل مزدهر . إذ أصبحت ، نحو القرن السابع ق.م . ، اللغة العامة لكل الشرق القديم ، وظلت كذلك لمدة تتجاوز الألف عام ، وحتى الفتح العربي .

المطلب الثالث

في

اليهود

كانوا يمثلون جزءا من موجة الامتداد السامي للآراميين . ولقد نزحوا من جزيرة العرب في الألف الثالث . وعاشوا في البداية عيشة الرعاة

الرحل . ويحتمل أن يكون نزوحهم الى مصر ، وفصة يوسف وموسى .
بمصران غزو الهكسوس لمصر (القرن الثامن عشر - القرن السابع عشر
قبل الميلاد) الذى اجتذب معه شعوبا سامية . وعادوا بعد ذلك الى الإقامة
في كنعان . وتميزوا عن القروغ الأخرى للشعوب السامية بدعوتهم الى أنهم
شعب الله المختار ، ويتحالفهم مع الاله «يهوه» .

ويسمح لنا سفر التكوين في العهد القديم بالالمام بحالة المجتمع اليهودى
بداية الألف الثانى . ورغم أنه لا يعتبر دليلا معاصرا لهذه الفترة ، فهو
يرسم مع ذلك صورة متناسقة تماما لحياة الرعى البدائية ، بحيث أنه
يمكن قبوله كمصدر جدير بالثقة .

ويقسم التاريخ اليهودى الى ثلاث فترات :

١ - العصر الإبوى :

وفيه يسود نظام القبيلة . فلقد ظهر اليهود في بداية الألف الثانى في
شكل مجموعات من القبائل الرحل ، التى تعيش في الضياع ، وحياتها تائهة .
قائمة على تربية قطعان الابل ، والأغنام ، والخنازير . وتنفرد القبائل
حينما يزداد عدد رجالها ، وتكثر القطعان ، بحيث لا تكفى رقعة الأرض
القائمين عليها لمعيشتهم ، ويتجولون في غرب آسيا في كل اتجاه . ولم يكن
اليهود أبدا «بدوين كبارا» . وكانوا في حاجة مستمرة الى كمية من الماء
أكبر مما في حوزتهم . وعاشوا على حدود الصحراء ، في مناسطق شبه
صحراوية .

ويرأس القبيلة شيخها . وكان يتمتع بسلطة مطلقة . فهو المهيمن
على جميع أموالها وقاضيتها وكاهنها . وتضم القبيلة مجموعة من الأسر ،
لكل منها رئيس من الذكور، وهذه هى الأسرة الإبوية . وهذا النظام هو الذى
كان سائدا في عصر إبراهيم ، حيث نجد اليهود يقيمون حينئذ في الجزء
الجنوبى من ميزوبوتاميا . ولقد أنجب إبراهيم اسماعيل واسحق . وولد
لإسحق ولدان هما عيسو ، ويعقوب . وأنجب يعقوب أو إسرائيل اثنى
عشر ولدا ، أشهرهم يوسف ، ويهوذا الذى أدخلت من اسمه كلمة
«يهود» . وهذا هو أصل تسمية نسل إسحق فيما بعد باليهود . وهم
أصل الاثنتى عشر قبيلة التى ضمها المجتمع اليهودى . ويعنى لفظ

«اسرائيل» شعب الله المختار ، اى ان الله اصطفى الشعب اليهودى من بين مجموعة الشعوب السامية التى كانت توجد فى المنطقة .

وحينما وصل فريق من اليهود ، تحت قيادة ابراهيم ، الى بلاد كنعان اوهو الاسم الذى أطلقه المهد القديم على فلسطين ، نسبة الى الكتفانيين ، ويقصد بها فى اللغة ، الارض الواطئة ، كانت مقسمة الى ممالك صغيرة . وكان الملوك يقيمون فيما بينهم تحالفا او اتحادا ، كان سريع الزوال .

ولقد قسمت القبائل اليهودية المنطقة التى تسيطر عليها ، فيما بينها . وبسر استقرارهم نمو الاقتصاد الزراعى ، وبعض المبادلات التجارية . ومن ثم وجد بجانب الاقتصاد القديم القائم على الرعى والشيوخ ، اقتصاد زراعى وتجارى وتسوده النزعة الفردية . واخير حل هذا الاخير محل الاول .

واشتري ابراهيم قبرا بالمال كما جاء فى الاصحاح الثالث والعشرين من سفر التكوين . وكونت القبائل اتحادا لم تكن له فعالية سياسية . اذ لم تتكون حكومة مشتركة . ولم تنشأ هيئة سياسية تمثل جميع القبائل :

٢ - عصر القضاة :

استدعت الاخطار الخارجية (الحرب ضد الفلسطينيين) تماسكا بين اليهود بدرجة اكبر . وكان يكفله بعض الرؤساء الذين يفرضون انفسهم عن طريق ساطنتهم وقيمتهم الشخصية ، وليس عن طريق تنظيم ثابت مقرر ، على اساس الانتخاب او الوراثية . وكان هؤلاء الرؤساء يتلقون التأييد من بهوة الذى يفيء لهم الطريق . ويحمل هؤلاء الرؤساء المحليون ، والذين يظهرون على فترات متقطعة بفعل صفات ذاتية خاصة بهم لانقاذ شعب الله ، اسم القضاة .

وهذه هى حالة موسى عند العودة من مصر ، والقتال ضد شعوب كنعان . فمن الثابت تاريخيا ان بعض القبائل اليهودية المتناثرة هنا وهناك فى غرب آسيا ، قدمت الى مصر خلال القرن السابع عشر ، واقامت فى ارض «جاسان» ، فى شرق دلتا النيل . وكانوا يشتغلون فى الارض بوصفهم مزارعين للملك افارس ولامراء الاقطاع . وهذه الافامة التى استمرت

لمصمة قرون خلقت شامسا جديدا بين القبائل . وسداد سى التنظيم
البدائى القائم على أساس السلطة الأبوية ، مجلس من الشيوخ في كل
قبيلة ، تحد سلطته من سلطة رؤساء العشائر والأسر . ووجد بجانب
التضامن القائم على أساس وحدة الدم ، تضامن مؤسس على الجوار
ووحدة العبادة . وهذا العنصر الآخر ، بنمسوه ، سوف يولد عند بنى
اسرائيل تدريجيا الشعور بأنها تكون أمة .

وموسى هو بطل الوحدة الوطنية التى وطدتها عبادة بهوة . وكان ينتمى
الى طبقة قيادية تضم كتبة يختارون من اليهود ، كونها المصريون لتكون
حلقة اتصال بينهم وبين العمال اليهود الخاضعين للسخرة .

واستمرت إقامة بنى اسرائيل فى مصر ، طالما بقيت سيادة الهكسوس
عليها . وحينما طرد هؤلاء منها على يد أحسن الاول ، غادروها بدورهم
تحت زعامة موسى . وفرض خروجهم من مصر ، وهو يختلف تاريخه
بحسب الكتاب ما بين القرن السادس عشر والقرن الثالث عشر
تنظيم وحدوى وليس مجرد تحالف .

واقامهم موسى اياه أولا ، عن طريق تنظيم العبادة : الاحتفال السنوى
من قبل الجميع بعبء الخروج أى خروج بنى اسرائيل من مصر ، ويعتبر
علامة على وحدة اسرائيل . وقيام الولد البكر بخدمة بهوة ، اله العالم ،
وهو ليس قوة من الطبيعة ، وانما الكائن النموذجى ، وموسى سوع العبادة
الوحيد من قبل الشعب المختار .

كما تم توحيد الاعراف بواسطة الوصايا العشر ، التى املاها بهوة على
موسى . وهى تؤكد القوة الهائلة للاله التى حلت محل القسوة الابوية .
والواجبات التى تتضمنها مفروضة على كل أفراد الشعب . وفى هذا
توسيع ملحوظ لنطاق القانون ، اذا قارناه بضيق التنظيم القانونى السائد
من قبل والذى كان قاصرا على القبيلة .

وبلج مجهود وحدوى أيضا فى مجال تركيز السلطة وتجميعها : فلقد
استعان موسى بمجلس يضم سبعين عضوا ، مكون من رؤساء العشائر
القديمة . وتنظم القبائل زمن الحرب على أساس آلاف ومئات وعشرات ،
مع قيادات لها اختصاصات قضائية . كما ان رؤساء العشائر لم يعودوا

هم الذين يكفلون العبادة ، بل تكفلها على مستوى الامة جماعة من رجال الدين تحت اشراف كبير الكهنة ، هارون واولاده . فالكهنوتية وراثية . غير ان هذه الاصلاحات الجوهرية لم تتم دون مقاومة . والدليل على ذلك الاضطرابات التي اثارها رؤساء القبائل ضد موسى وعبادة يهوه .

وفي سبيل خروجها من مصر ، ضلت القبائل الاسرائيلية طريقها في سيناء . واستقر بها المقام في النهاية في ارض كنعان . وتم ذلك عن طريق التهرب ، وليس عن طريق الفسزو ، اللهم الا بالنسبة لبعض الاماكن ، حيث اصطدمت فيها القبائل اليهودية بسلالات كانت تقطن فلسطين من قبلهم وهم الفلسطينين وغيرهم . وفي اغلب الاحيان كان اليهود يقيمون في الجزء المنسلط من البلاد مستعمرات يحيط بها سكان البلاد الاصليون . وناثر هؤلاء المهاجرون بالحضارة الكنعانية ، التي كانت اكثر تطورا . وحتى عبادة يهوه التي اقيم لها محراب في سيلو ، اكتسبت خصيصة جديدة ، باحتكاكها بالالهة الكنعانيين باعتبارها عبادة تتعلق بالحياة الزراعية : فعيد الحصاد أصبحت له الاولوية على عيد الخروج الذي كان يحتفل فيه بجزء الخراف . ومع حياة التوطن والاستقرار ، لم تعد القبائل تعتبر انها تضم مجموعة من العشائر ، بل أصبحت تمثل تجمعات اقليمية .

والنظام السائد حينئذ هو نظام القضاة . وهم رؤساء عسكريون قبل كل شيء ، ولكنهم يقومون ايضا بدور قضائي . ونحن بصدد تنظيم اولى ، ويصطبغ بالصبغة الدينية . فجمعية القبائل ، التي كانت تنعقد للنظر في بعض المسائل الخطيرة ، ولاسيما مباشرة السلطة القضائية العليا ، كانت «جمعية شعب الله» ، والرؤساء المحليون (الامراء) كانوا قادة لهم طابع ديني .

٣ - عصر الملكية :

تستجيب الملكية لفكرة مختلفة تماما عن تلك الخاصة بنظام القضاة . فهي تعدى مرحلة الاتحاد الديني الذي كان يجمع القبائل ، وتمازج الفكرة الدينية القديمة التي تعتبر الله هو الرئيس الحقيقي الوحيد لاسرائيل وانه يفوض سلطته الى القضاة في حالة الخطر .

وفي نهاية الالف الثاني ، قامت محاولات لتأسيس الملكية . وكان خطر الفلسطين يشجع عليها . فنحو عام ١٠٢٥ اختير شاول ملكا بواسطة النبي

صمويل ، بإبحاء من الله . وكان شاذول في منتصف الطريق بين نظم سام
القضاة القديم ونظام الملوك التاليين . فهو ، مثل القضاة ، المنفذ ، ومختار
من قبل الله . وتطورت الملكية في عهده . فهو الذي قام بوضع الاساس
لحكومة ملكية مستقرة ، وانشاء دولة وطنية . وكانت الملكية عسكرية في
الدرجة الاولى . فلا نعرف عن شاذول سوى دوره العسكري ، ولا نعرف
عن مساهمته سوى قائد قواته . ولا توجد خلافة ملكية وراثية ، ولا تنظيم
لهيئات متعددة تشرف على المصالح العامة . فما زالت القبائل تحتفظ
باستقلالها . وتابع داوود عمله . وتولى زمام السلطة بمعاونة رجال الدين ،
ونصب ملكا . وانتزع داوود (١٠١٠ - ٩٥٥) اورشليم (القدس) من
الجبوسيين (وهو شعب ينتمي الى الكنعانيين) ، وأقام فيها القبصة
المقنبة ، وشيد قلعة وحرما . واتخذ منها مركزا للكهنة .

واعتمد الملك في مباشرة سلطته على الكهنة ، بحيث أصبح كبير الكهنة
هو الناطق بلسانه ، وبأمر ابنه سليمان (٩٥٥ - ٩٠٥) سلطة مطلقة .
ونتيجة من ضعف البلاد المجاورة ، وتحالفه الموفق مع موريا ، السماح له
بمراقبة الطرق التجارية الموصلة الى ميزوبوتاميا والبحر الاحمر . وأحرز
النشاط تقدما هائلا في فترة وجيزة . وتدفق الذهب على اورشليم ، حيث
بنى سليمان فيها المعبد والقصر الذي جمع فيه مخزونه . وترتب على
اتساع المملكة وامتدادها نحو البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر ،
ولرائها ، وارتقاؤها الى مرتبة القوة الدولية ، الى دخول عبادات وحضارات
اجنبية . واثار الاشتطاط في الضرائب نائرة الفلاحين الذين لم ينجوا أية
عمرة من وراء هذا النمو التجاري المفاجيء . وقضب الحكماء ورجال
الدين من جراء التهديد الذي تتعرض له عبادة يهوه ، فأثاروا الشعب على
سليمان .

وبعد موته ، لم تتفق القبائل على اختيار خليفة له ، وقسمت البلاد
الى مملكتين : مملكة يهوذا وعاصمتها « اورشليم » التي ظلت موالية لاسرة
سليمان ، ومملكة اسرائيل ، وعاصمتها « السامرة » (نابلس) . وتردد
الملوك في كل من هذين البلدين المعرضين لانهيال غير قابل للشفاء ، بين
سياستين : السياسة المحافظة التي يوحى بها الكهنة - والتي تميل الى
انكماش بني اسرائيل على انفسهم ، مع ولاء تام ليهوه ، والعودة الى
الاقتصاد الزراعي والتقاليد الابوية - والسياسة التوسعية والاستبدادية
والتي اعطى سليمان نموذجا لها ، وهي تدفع البلاد الى التحالف
الدولي وتعرض الديانة اليهودية للخطر . ولقد وقعت مملكة

اسرائيل تحت قسعة الآشوريين، الذين استولوا على السامرة في عام ٧٢٢، ثم استولى شوخذ نصر على مملكة يهوذا؛ بعد ذلك بقليل (تم احتلال اورشليم في عام ٥٨٦)، وهدم المعبد. واقتيد الاسرائيليون كآسرى حرب من ضفاف الفرات، الحيين السماح لهم، بواسطة الملك الفارسي سبيرس الثاني الذي استولى على بابل بالعودة الى فلسطين وخضع بنو اسرائيل بعد ذلك للحكم المقدوني، ثم لحكم السلوقيين، الذين اظهروهم وعذبوهم بسبب ديانتهم^(١).

المبحث الثالث

روما في المهدين الملكي والجمهوري

وان ندرس من تاريخ روما سوى المهدين الملكي والجمهوري ، مراعاة للآطار الزمني للراستا .

١ - المصور الاولى لروما وتأسيس النظام الملكي :

وهناك بالنسبة لهذه الفترة مشكلة كأداء ما زالت محل خلاف بين المستقلين بالدراسات الرومانية ونعني بها المشكلة الخاصة بنشأة روما . فهناك نظريتان ، احدهما تقليدية والاخرى حديثة .

وترى النظرية التقليدية التي ينادى بها المؤرخون الرومان ، ان روميلوس أسس مدينة روما في ٢١ ابريل سنة ٧٥٤ ق.م. على الضفة اليسرى لنهر التيبر في إيطاليا . ويقال ان روميلوس من اصل لاتيني ، وهو ابن الاله مارس والالهة سيلفيا ، وحفيد ملك مدينة اليا ، وهي احدى مدن اللاتيوم . وجاء من هذه المدينة ليؤسس روما ، التي حكمت بواسطة سبعة ملوك ، الى ان اعنت الجمهورية في عام ٥١٠ .

اما النظرية الحديثة فترفض ارجساع تأسيس روما الى اللاتينيين . ويقول بذلك المؤرخون المحدثون منذ القرن الثامن عشر . فلقد تمكن علماء الآثار من العثور على بقايا وآثار للشعوب البدائية التي قطنت روما عند انشائها . وهي لا تتفق مع النظرية التقليدية .

فطبقا لاكتشافات الحديثة ، وجدت عند نشأة روما عدة شعوب وهي :

١ - اللاتينيون ، وهم سكان سهل اللاتيوم . وهو يقع في جنوب نهر

(١) وفي عام ١٦٤ ق.م، شار بنو اسرائيل، واستولوا على اورشليم، لكنهم لم يستطيعوا تجنب الحروب الاهلية مما سمح لروما^٢

التبرير . ويقال ان مدينة اليا أرسلت بعض أفرادها ، في القرن الماشر ، الى المكان الذي تأسست فيه روما فيما بعد ، حيث كونوا جماعات صغيرة . ويحتمل ان يكون اللاتينيون قد سكنوا جبل البلاتين ، اذ ان اسمه يعنى بذلك .

٢ - السابينيون ، وهم سكان الجبال في شمال روما . ويحتمل ان يكونوا قد اقاموا على تلال الكابيتول منذ عصر بدائي . واتحد اللاتينيون والسابينيون في حلف يسمى حلف المرتفعات السبعة Septimontium .

٣ - الإتروسك ، وكانوا يسكنون نهسر التبرير في اقليم اتروريا . واندفعوا الى الجنوب . وهم الذين اسسوا مدينة روما ، ووحّدوا بين اللاتينيين والسابينيين ، واخضعوهم لحكمهم . ولعب الإتروسك دورا هاما للغاية في النطاق السياسي والاقتصادي والديني ، بل وحتى القانوني . وكون الإتروسك حلفا محدودا للغاية يضم اثني عشرة مدينة ملكية . وكانت الرابطة التي تجمعهم دينية بصفة خاصة .

وما هو أصل الإتروسك ، هذا من بين اسرار التاريخ . واقرّب الفروض الى الصحة انهم شعب قدم من آسيا الصغرى ، ربما من ليديا ، وقد يرجع الى أصل حيثي . ولا نعرف كذلك تاريخ ظهورهم في ايطاليا ، ويحتمل انه كان في الالف الاول . ولقد امتد نفوذ الإتروسك على جزء كبير من ايطاليا خلال القرن السادس . فزيادة على اتروريا ، احتل الإتروسك وادي البو حتى جبال الالب ، واللاتيوم في الجنوب . وكانوا في ذلك الوقت حلفاء قرطاجنة . ولقد توقف سلطانهم في عام ٧٤٤ نتيجة لهزيمة بحرية اوقعهم فيها السيراكوزيون . وكانت هذه هي بداية انهيارهم . ومن المحتمل ان الملكية الرومانية قد وجدت ، ولكنها كانت ملكية اتروسكية .

٢ - الجمهورية :

ولقد افى النظام الملكي على اثر ثورة قام بها الشعب . واعلنت الجمهورية في عام ٥٠٩ قبل الميلاد . واستمر الحكم الجمهوري حتى سنة ٢٧ ق.م ، باصدار اوكتافوس دستوره الاول . وهو يمثل بدء الحكم الامبراطوري .

== بالتدخل، ووضعت مملكة اورشليم تحت حمايتها . وفي عام ٧٠ ميلادية شارت العاصمة اورشليم ضد روما ، فاستولى عليها =

وتسم هذه الفترة «بالانحطاط» ، سواء من الناحية الاقتصادية (فهذا هو عصر الفتحوات الكبيرة التي جعلت من المدينة الصغيرة امبراطورية واسعة تضم عالم البحر الابيض المتوسط) ، او الاقتصادية (تدخل الشعوب الممزوجة في علاقات تجارية مع روما) ، او الفكرية (فاحتكاك بشعوب ، كانت في كثير من الاحيان اكثر تطورا ، ولديها حضارة اقدم ، يحدث بلا شك تغييرا جوهريا في الميدان الفكري والمعنوي للرومان) . وتتسلل كل هذه التغييرات . وهي جميعا نتيجة لعامل اساسي ، كان يحكم تاريخ روما في العصر الجمهوري ، ويكمن في الفوز الاقليمي . فهو الذي سمح بالتطور التجاري والفكري لروما .

فلقد قامت روما في ظل الجمهورية بفزوات كثيرة ، نجم عنها تحقيق وحدة شبه الجزيرة الإيطالية في عام ٢٦٥ . وامتدت سيادة روما على حوض البحر الابيض المتوسط في ناحيتيه الشرقية والغربية . وتنتهي هذه الفتحوات اساسا نحو عام ٣٠ ق.م . ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل : غزو اللاتيوم ، وإيطاليا ، وحوض البحر الابيض المتوسط .

١ - غزو اللاتيوم : ولقد تحقق فيما بين القرن الخامس والرابع قبل الميلاد . وتاريخه غير معروف على وجه الدقة . وهناك بعض الاحداث تبرز مع ذلك مؤكدة . فبعد فترة قصيرة من سقوط الملكية ، اندلعت ثورة اللاتيوم . اذ ثارت مدن جبال البا التي كانت قد فتحت منذ العصر الملكي . ونشبت الحسرة اللاتينية الاولى نحو عام ٤٩٦ ، وانتصرت روما فيها . وادى ذلك الى تكوين حلف لاتيني بين روما والمدن اللاتينية ، تحت زعامة روما . ثم قامت بشن حرب ضد الاتروسك ، واحتلت في البداية اتروريا ، وسقطت العاصمة الدنيية لهذا الاقليم في عام ٣٩٠ . كما هزمت روما المدن اللاتينية للمرة الثانية في عام ٣٢٨ في اعقاب ثورتها ، وفقدت استقلالها ، وانتهى بذلك الحلف اللاتيني . وهكذا سادت روما على اللاتيوم .

٢ - فتح إيطاليا : تم غزو إيطاليا في الفترة ما بين القرن الرابع والقرن الثالث . فاحتلت روما إيطاليا الوسطى في سنة ٢٩٠ . أما بالنسبة لجنوب إيطاليا - فمن المعلوم انه قد اقيمت علاقات تجارية سلمية بينه وبين روما

= تيبوس، وأخذت ثورة اخرى في عام ١٣٥م في ظل هادريان، ومنذ ذلك الحين لم تقم لليهود دولة حتى عام ١٩٤٨م .

منذ زمن طويل . ولكن رغبت روما في الاستيلاء على المدن اليونانية في جنوب إيطاليا . وقد تم لها ذلك بعد الانتصار الذي حققته في الحرب ضد بيروس ، ملك ابيز . واصبحت روما قوة بحرية وتجارية كبيرة . وسرعان ما دخلت في نزاع مع القوة الاقتصادية الكبرى الأخرى في الجزء الغربي من البحر الأبيض ، ونعني بها قرطاجنة ، وهي المستعمرة الفينيقية القديمة .

٣ - احتلال حوض البحر الأبيض المتوسط :

١ - روما وقرطاجنة : اقامت روما علاقات بينها وبين قرطاجنة منذ امد طويل . وفي عام ٣٠٦ ، أبرمت المدينتان معاهدة تركت روما بمقتضاها صقلية لقرطاجنة ، على أن تحتفظ لنفسها بجنوب إيطاليا كمنطقة نفوذ . وفي الحرب ضد بيروس ، ساعدت قرطاجنة روما . ولكن بعد أن تحررت روما من تهديد بيروس ، أرادت أن تسترجع المزايا التي تنازلت عنها لقرطاجنة . واستمر الصراع بينهما لأكثر من قرن (من ٢٦٤ الى ١٤٦) .

٢ - الحروب البونية : ولقد أدت الحرب البونية الأولى بينهما (٢٦٤ - ٢٤١) الى الاستيلاء على صقلية . وواجهت الحرب البونية الثانية (٢١٨ - ٢٠١) هانيبال بشيبيون . وانتهت الحرب التي دارت في أسبانيا وإيطاليا بانتصار روما ، والاستيلاء على ممتلكات قرطاجنة في أسبانيا . وأدت الحرب البونية الأخيرة (١٤٩ - ١٤٦) الى تدمير قرطاجنة . وحينئذ ، سادت روما على حوض البحر الأبيض المتوسط . ويلاحظ أنه منذ عام ٢٢٧ ، صارت صقلية وسردينيا ولايتين رومانيتين ، وعين لهما برينور لإدارتهما .

ب - الاستيلاء على شرق حوض البحر الأبيض المتوسط : وفي نهاية القرن الثالث ، أي حتى قبل انتهاء الصراع مع قرطاجنة ، دخلت روما في صراع مع الامراء المقدونيين ، وهم ورثة الاسكندر ، ولقد أدى في النهاية الى سيادة روما على مقدونيا واليونان . ففي عام ١٤٦ ، استولت الجيوش الرومانية على كورنثة . وانتقلت اليونان بالتالي الى السيادة الرومانية . ولكن لم تصبح ولاية رومانية الا في عام ٢٧ ق.م. بينما كانت مقدونيا تدار كولاية منذ عام ١٤٦ .

وسجل عام ١٤٦ اذن انتصار روما على قرطاجنة في غرب البحر الابيض المتوسط ، وانتصارها على مقدونيا واليونان في شرق البحر الابيض المتوسط . ومن ثم سادت روما على حوض البحر الابيض المتوسط كله تقريبا خلال القرن الثاني .

ج - الفتوحات الاخيرة للجمهورية : اوصى ملك «برجام» ببلاده للشعب الروماني في عام ١٢٣ . ونشأت مقاطعة آسيا الرومانية في عام ١٢٩ . كما اوصى بطليموس الاسكندر الثاني بمصر للشعب الروماني في عام ٨١ ، ولكنها لم تخضع لسيادة روما بصفة نهائية الا بعد انتصار اوكتافيوس على انطونيوس وكليوباترة في معركة في اكتيوم في عام ٣١ . ومن قبل ، فتحت بلاد الجبال على يد قيصر فيما بين عام ٥٨ و١٥ ق.م. وهكذا أصبحت روما القوة الكبيرة الوحيدة في عالم البحر الابيض المتوسط .

الفصل الثاني

مصر الفرعونية (١)

١ - عصر ما قبل التاريخ :

قبل اكتشاف الزراعة ، كان يشتغل سكان مصر بالصيد . ودفعهم العمل الزراعي الى الاستقرار والتجمع . ولقد مرت البلاد بثلاث مراحل تاريخية حتى تم توحيدها .

ففي المرحلة الاولى ، تمثل التنظيم الاجتماعي في صورة المقاطعات ، التي حلت محل التنظيم القبلي القديم الذي كان يركز عليه المجتمع المصري . وقسمت البلاد الى ٤٢ مقاطعة . وسيظل هذا التقسيم من سمات النظام الاداري المصري . والمقاطعة عبارة عن اقليم يحيط بمدينة صغيرة . وتتميز كل مقاطعة بشعار خاص يرمز اليه بحيوان او جماد .

١ - انظر فيما يتعلق بتاريخ مصر : Gardiner « A. » : Egypt of the Pharaohs, Oxford, 1964 ; Pirenne « J. » Hist. de la Civilis. de l'Egypte ancienne « 3 Vol., Paris, 1961 - 1963 » .

وفي المرحلة الثانية ، تتجمع مقاطعات الجنوب في مملكة مصر العليا ، ويرمز لها بزهرة اللوتس . وتعرض الدلتا لموجة من الغزاة ، وهم آسياليون ، ويحتلهم قادمون من ميزوبوتاميا ، وعملوا على توحيد مقاطعات الشمال في مملكة مصر السفلى ، ويرمز لها بورقة البردي . ويضع ملك مصر العليا تاجا أبيضاً على رأسه ، بينما يلبس ملك مصر السفلى تاجاً أحمر .

أخيراً نتحقق وحدة القطرين في المرحلة الثالثة . وتوجد حينئذ عاصمة ملكية واحدة وهي «طبنة» (مدينة مجاورة للعرابة) أولاً ، ثم «منف» بعد ذلك ، ويدخل التاجان أحدهما في الآخر ، ويصبحان على هيئة تاج مزدوج . وتنسب الرموز الخاصة بعدد من المقاطعات الهامة إلى الفرعون ، وكانت توضع على ملابسه أو على تاجه ، مثل الصقر والنمبان «نجة» .

٢ - العصر التساويخي :

يسجل توحيد مملكة الشمال والجنوب بداية العصر التساويخي في مصر (نحو عام ٣٣٠٠ ق.م. أي العصر الذي يبدأ منه عثورنا على الوثائق المكتوبة) . ومن الواضح أن الحضارة المصرية مرت قبل هذا العصر بحقبة طويلة جداً من التطور . فلا نقف في هذا العصر أمام شعب بدائي ، رغم أنه من أقدم شعوب العالم المعروفة لنا . فليست مصر ولا بقية دول الشرق القديم هي التي تلقى الاضواء على مرحلة الحضارة الانسانية البدائية والقانون القديم . بل هناك دول أخرى ظهرت في وقت لاحق ، مثل اليونان وروما ، وهي التي تكشف لنا عن طبيعة هذه المرحلة .

وسبق القول أن مصر تعرضت منذ الالف الرابع قبل الميلاد لعدة تغييرات جوهرية . فلقد تعاقبت عليها ثلاث مراحل من التسوية وامتداد النفوذ ، فصلت بينها فترتان من الفوضى والاضمحلال . واصطاح المؤرخون ، منذ الكاهن المصري «مانيتسو» الذي كان يعيش نحو القرن الثالث قبل الميلاد ، على تقسيم التاريخ المصري على أساس أسر الفراعنة ، التي يبلغ عددها كلها واحداً وثلاثين أسرة حتى الاسكندر الأكبر ، وستا وعشرين حتى الاحتلال الفارسي ، وواحداً وعشرين حتى عام ١٠٠٠ ق.م .

ويقسم المؤرخون هذه الاسر الى دولة قديمة ، ودولة وسطى ، ودولة حديثة ، ويرجعون فضل توحيد البلاد الى ملوك مصر العليا وعلى رأسهم الملك «مين» ، فهم الذين استطاعوا ، خلال معاركهم ضد مدن الشمال - الشائرة ، أن يخذلوا الاضطرابات الموجودة في الدلتا ، وأن يسيطروا سلطانهم على البلاد قاطبة . ولا تعرف الظروف التي صاحبت هذا الحدث الهام . ولكن يبدو أن لقب «المحارب» الذي خلع على «مين» ، وهو أول ملك للقطرين ، يدل على أن توحيد البلاد تم بعد معارك طاحنة . ذلك أن قطري - مصر كانا مختلفين تمام الاختلاف من نواحي كثيرة ، كما كانت هناك عقبتان أساسيتان : مقاومة مدن الدلتا ، ومعارضة أمراء الإقطاع في مصر العليا للوحدة . ولقد هزمت مدن مصر السفلى ، وكانت منقسمة على نفسها ، على يد ملوك الاسرتين الاولى والثانية . وبعد توحيد البلاد ، استطاع الفرعون ، الذي قويت سلطته عن طريق الموارد الكبيرة التي يستمدّها من مملكته ، ولا سيما من الدلتا ، أن يخضع ملوك الجنوب ويقف على شوكتهم .

ويقال أن الملك «مين» قام بتأسيس مدينة «طينة» واتخذها هو ، ومن بعده ملوك الاسرتين الاولى والثانية ، عاصمة للمملكة الموحدة . ولكن سرعان ما فضل الفراغة عليها مدينة أخرى أسسها مينا أيضا ، وهي «منف» ، على مدخل الدلتا ، وجعلوها عاصمة الدولة القديمة .

١ - الدولة القديمة : (٣٣٠٠ - ٢٣٥٠ تقريبا) ، وتشمل :

(١) الملكية الطينية : نسبة الى عاصمتها «طينة» . وبنوا عرش البلاد في ظلها «مين» وفراغة الاسرتين الاولى والثانية . ويلاحظ أن التنايلد القديمة كانت تحدد تاريخ بدء الدولة القديمة بنحو عام ٥٠٠٠ ق.م . وخفضه المؤرخون المعاصرون الى سنة تقريبا . ويثور الخلاف حول ما اذا كانت الدولة القديمة تضم الاسرتين الاولى والثانية أم انها تبدأ بالاسرة الثالثة . ونحن نميل الى ادخال هاتين الاسرتين في عداد الاسر التي شملتها الدولة القديمة . ومهما يكن من امر فإن كل ما نعرفه عن الاسرتين السالفتي الذكر هو انهما وحدتا البلاد تدريجيا .

٢) الملكية المنفية : نسبة الى عاصمتها «منفيس» أو «منف» ، وتضم الاسر التالية . ومما لا ريب فيه أن الدولة القديمة تبلغ أوج عظمتها نحو عام ٢٧٠٠ بقدوم الاسرتين الثالثة والرابعة . وينتمى الى الاسرة الرابعة الفراعنة المشهورون الذين شيدت في عهدهم اهرامات الجيزة وأبو الهول وهم : خوفو ، وخفرع ، ومنقرع . كما تم فتح النوبة وسينا .

واستمرت الدولة القديمة حتى الاسرة الثامنة . وشهدت نهايتها فترة من الفوضى والانحيار التام والتفتت بسبب طغيان الكهنة وجكام المقاطعات الذين اعلنوا استقلالهم ، ونشب النزاع بين بعضهم وبعض . وتكون نظام اقطاعى فوضوى صاحب الابر الهيروقليطية ، كما اندلعت الثورات الشعبية . ووضع كل ذلك حدا لفترة من الوقت لنظام الملكية المؤسدة على فكرة الحق الالهى .

ويذهب كثير من المؤرخين الى أن الدولة القديمة تماثل مجتمعا بدائيا ، يتكون من عدد من العشائر . ولكننا نميل الى الاعتقاد باننا ازاء مجتمع متطور ، بلغت الحضارة فيه شأوا كبيرا ، وحقق الازدهار والتقدم بالنسبة للنظم الاجتماعية والقانونية على حد سواء كما سيتضح بالتفصيل فيما بعد.

٢ - الدولة الوسطى (٢١٥٠ - ١٦٨٠) :

استعادت مصر وحدتها وقوتها ، وامتد سلطان الدولة ونفوذها بقيام الدولة الوسطى التي تمتد من الاسرة الحادية عشرة حتى الاسرة السابعة عشرة . وأهم أسرها هي الاسرة الثانية عشرة . واتخذ ملوك هذه الدولة من «بطية» (الأقصر حاليا) عاصمة لهم . والفراعنة الذين لقنهم الثورات الشعبية درسا قاسيا ، اعترفوا لسائر أفراد الشعب بحقوقهم في التمتع بالحقوق الدينية وتقلد الوظائف الصامة ، وكسروا شوكة حكام المقاطعات وأجبروهم على الخضوع لهم ، وأحلوا مكان نظام الحق الالهى نظاما تشفل فيه القيم الخلقية والمعنوية مكان الصدارة ، ومن ثم أصبح يحق حتى للمتواضعين من عامة الشعب الخلود في العالم الآخر اذا حسن سلوكهم على الأرض ، وأعادوا تنظيم الادارة ، واستعادوا سيناء (حيث مناجم النحاس) والنوبة (حيث مناجم الذهب) ، وأكثروا من الاعمال الكبيرة (بحيرة مورييس) وشجعوا الزراعة والتجارة .

ولقد تداعت الدولة الوسطى بتعرض البلاد لأزمة ثانية ولكنها كانت قصيرة (نحو عام ١٦٨٠ - ١٥٨٠) . وتتميز بغزو الهكسوس (أو الرعاة) - القادمين من الشمال ، من ناحية سورية وفلسطين ، لمصر . وما زال أصل هؤلاء اثغرة محل خلاف حتى الآن والمهم أنهم انتصروا على القوات المصرية ، بفضل استعمالهم أسلحة من الحديد وامتطاطهم الجياد . واستقر بهم المقام في الدلتا بينما انكمشت فلول الملكية المصرية نحو طيبة ، وبدأ قرن من الاضمحلال . وهذا هو الوقت الذي يصل فيه اليهود الى مصر ، ويقلون فيها بسهولة .

٣ - الدولة الحديثة (١٥٨٠ - ١٠٩٠) :

لم يرد ملوك «طيبة» الهكسوس على أعقابهم الا في عام ١٥٨٠ حيث طردوهم من البلاد واقتفوا أثرهم حتى فلسطين . وبدأ عهد جديد بعد أن تخلصت مصر سريعا من هذه الأزمة ، وقامت الدولة الحديثة التي اتخذت بدورها طيبة عاصمة لها . وانتهجت مصر سياسة جديدة استخلصتها من محنة الغزو الذي تعرضت له على يد الهكسوس . فلكي تتعاضد عودتهم كان من الضروري أن تتبع سياسة هجومية لفتح البلاد المجاورة وتبرم محالفات في آسيا الصغرى لتأمين حدودها .

وتعتبر الاسرتان الثامنة عشرة (١٥٨٠ - ١٣٢٠) والتاسعة عشرة (١٣٢٠ - ١٢٠٠) أشهر أسر هذه الفترة وتمثلان ذروة القوة المصرية . ولقد قامت الأسرة الثامنة عشرة بصفة خاصة بإعادة الأمن والسلام والوحدة . ونذكر من بين فرأعنة هذا العصر الملوك الاربعة الملقبين باسم «تحتمس» (يسجل عهد «تحتمس» الثالث قمة المجد المصري) ، وكذلك الفرأعنة الاربعة الملقين باسم «امنحتب» ، وملك ترجع شهرته لا الى أعماله بل الى مقبرته وهو الملك «توت عنخ - آمون» . وسادت الأسرة الثامنة عشرة ليس فقط على مصر بل وعلى فلسطين وسوريا .

كما ازدهرت البلاد في عهد الأسرة التاسعة عشرة ، ولا سيما في ظل «رمسيس الثاني» الذي اصطدم مع الحيثيين الذين ظهروا على السرح الدولي بعد قضائهم على الدولة الميتانية ، وانتهى الامر بالتفاهم على أساس

وجود نوع من الحكم الثنائي للشرق الأدنى القديم ، وتقوى هذا التحالف بزواج «رمسيس الثانى» من بنت «حاتبوسيل الثالث» فى عام ١٢٦٢ .

ثم تعرضت البلاد نحو عام ١٢٠٠ لغزو هندو أوروبى (من قبل شعوب قادمة من الشمال ومن البحر) . وانتقلت البلاد ، نتيجة لذلك ، من مرحلة القوة والمجد الى تفقر كلى فى جميع الميادين ، وكان هذا بداية ذوبها وتعرضها لتفتيت جديد ، ووقعت للمرة الثانية فى براثن النظام الاقطاعى الذى تميز بصيقته العسكرية .

ولم تعد لمصر ، ابتداء من الالف الاول قبل الميلاد ، المكانة الاولى التى احتلتها حتى ذلك الوقت . اذ حال تدهور اقتصادها ، وفوضى الاقطاع ، بينها وبين السيطرة على العالم الشرقى . فلقد تكون نظام اقطاعى وورائى عسكرى ، وجزأت السلطة السياسية بين عدة أسر حكمت معا فى نفس الوقت مع اتخاذ مواسم مختلفة لكل منها . وهذا ما حدث ابتداء من الأسرة الواحدة والعشرين حتى الأسرة الخامسة والعشرين (١٠٩٠ - ٦٦٢) : فنجد هناك أسرة ليبية فى الدلتا ، وأسرة فى مصر الوسطى ، وأسرة نيفيتا الليبية فى الجنوب وتعضد كبار كهنة آمون فى طيبة . وأخيرا ، ابتداء من القرن الثامن ، تستعيد مصر مجدها بفضل التحالف الوثيق بين الفرانة والمدن التجارية ، على حساب الكهنة وأمراء الاقطاع . وسلك بوكخوريس (أشهر ملوك الأسرة الرابعة والعشرين) ، والذى لم يدم حكمه أكثر من خمس سنوات (٧٢٠ - ٧١٥) سياسة مضادة للاقطاع ، وأعلن سياسة شبيهة بتلك التى سينتجها جبابرة الاغريق بعد ذلك بقرن من الزمان . وخلص الفلاحين من تحكم المعابد بالفائز الديون الموجودة فى ذمة الزراع ، وأعاد للأرض خصيصتها المتعلقة بالتعاقب للتنقل والتداول التى فقدتها فى ظل النظام الاقطاعى ، وعمل على اختفاء الالتزامات المؤبدة ، وهاجم بشدة كل الامتيازات الارستقراطية العلمانية والدينية . ورغم رد الفعل الشديد الذى بلغ حد الحرب الاهلية (قضى بوكخوريس نحبه على محرق الموتى) ، فان خلفاءه وجدوا أنفسهم مضطرين الى تبنى سياسته ، لانهم ما كانوا يستطيعون التغاضى من تأييد المدن التجارية .

وتقد تعرضت مصر لغزو الآشوريين في عام ٦٦٦ ، ولكنها تخلصت منهم بعد ثلاث سنوات ، على يد آخر أسرة لمصر المستقلة ، وهي الأسرة السادسة والعشرون .

وعلى أية حال فإن الدولة الحديثة هي أكثر فترات التاريخ المصري معرفة لنا ، كما أنها تمثل مرحلة الامتداد الواسع للقوة المصرية .

٤ - الأسرة السادسة والعشرون (٦٦٣ - ٥٢٥) :

وتعرف أيضا باسم الأسرة الساوية ، نسبة الى عاصمتها «ساو» أو «سايس» (صالحجر حاليا) . وأعادت توحيد البلاد بعد أن وضعت حدا للنظام الإقطاعي الثاني . فمؤسسها ، الملك «إسماتيك» الأول ٦٦٣ - ٦٠٩ تمكن من خلع إحدى عشر ملكا من عروشهم ، وطرد الحامية الآشورية من البلاد ، واستولى على أموال المعبد ، ووضع في مقابيل ذلك ميزانية خاصة بالعبادات . ونخص من بين ملوك هذه الأسرة بالذكر الملك «نيخاو» والملك «أمازيس» ، إذ أنهما يمثلان بعض الإهية في ذراستنا .

وكفلت هذه الأسرة لمصر عصرا يسود فيه الرخاء والاستقرار الداخلي، بل وامتد سلطانها الى سوريا وفلسطين . وبلاحظ أن فراعنة الأسرة الساوية التاليين «لبوكخوريس» ساروا على خطاه . فآخذوا بمبدأ الاقتصاد الحر في الميدان التجاري ، وأعلنوا المساواة والديمقراطية على الصعيد الاجتماعي . وتمت الإصلاحات على يد الفراعنة الذين يؤيدهم المدن . وهذه المدن هي في الحقيقة التي تمثل في مصر أعلى درجات الحضارة . ولقد استمدى «أمازيس» (٥٦٨ - ٥٢٥) جمعية تضم الشخصيات البارزة ، ولا يوجد من بين أعضائها كاهن واحد ، واستطاع بمساعدتها ، أن يصلح جميع النظم : فألغيت امتيازات الكهنة ، واختفى آخر بقايا النظام الإقطاعي في الريف ، وألغيت سائر الاتاوات التي كانت المهابد تحصلها ، ومسحت الأراضي لمعرف ساحتها ، وأعد دفتر بتقويم الإطيسان . واتجهت جميع مظاهر القانون الخاص نحو الأفكار الفردية .

وإذا كانت إصلاحات الملوك الصاويين (نسبة الى صالحجر) اتامت نوعا من «الديمقراطية الاجتماعية» ، فإنه لا يمكن الحديث عن «ديمقراطية

سياسية» ، فالسلطة الملكية تصير تحكيمية من جديد ، مثلما كان الحال في ظل الدولة الحديثة ، بيد أن نفوذها الخارجى لا يمكن مقارنته بنفوذ الفراعنة الكبار الذين ينتمون الى الاسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة . ويؤكد الملك من جديد ملكيته العليا على الارض ، وهو ما يترجمه اقتضاء الرسوم ، وأعمال السخرة ، والضرائب ، وهى تميد الى الظهور سجل المساحة ، ومظاهر الرقابة المختلفة ، والقرارات . ولكن هذا الحق الاعلى للملك لا يحول بين المالك وبين التصرف فى أرضه ، كما أن الفرعون استولى على ممتلكات المعابد ووضع مقابله ذلك ميزانية للعبادات ، تكفل مكانة رجال الدين وصيانة مباني المعابد .

وتبعت هذه الاسرة سلسلة من الاحتلال الاجنبى الذى تعرضت له البلاد فى غضون الالف الاول قبل الميلاد . فلقد وقعت مصر فى قبضة الفرس ابتداء من سنة ٥٢٥ ، فى ظل قمبيز والاخمينيين ، وصارت جزءا من الامبراطورية الفارسية ، حتى عام ٣٣٣ حينما استولى الاسكندر الاكبر عليها . واستقبله المصريون كمحرر للبلاد ، وأعترف به كابن لآمون ، وخليفة للفراعنة . واسس مدينة الاسكندرية التى اصبحت عاصمة للبلاد . واستعادت مصر من جديد استقلالها ورخاءها وشهرتها الثقافية على يد اسرة من اصل مقدونى ، وهى الاسرة البطلمية التى حكمت البلاد منذ عام ٣٠٥ حتى عام ٣٠ ق.م . ، وهو العام الذى تحولت فيه الى ولاية رومانية . واحتلت مصر فى العالم الاغريقى فى القرن الثالث قبل الميلاد المركز الذى احتلته اثينا فى القرن الخامس .

القسم الأول

نظم القانون الخاص في الشرائع القنيمسسه

الباب الاول الاتجاهات العامة للشرائع القديمة

الفصل الاول مصادر القوانين القديمة(١)

مقدمة :

١ - التعريف بمصادر القانون :

لتعريف «مصادر القانون» معنيان يتعين التمييز بينهما بجملة :
فهناك أولا المصادر المنشئة أو المنتجة للقانون ، وهي العمل أو السلطة التي تخلق القانون . ويراد بهذا النوع الاول معنيان كذلك :
الحظي الطبيعي : مصدر القانون هو من له سلطة وضعه واعطائه هذه الصفة (مثال ذلك ، السلطة التي تقوم بعمل القانون ، أى السلطة التشريعية) .
والحق الواسع : المصدر هو الفعل الذي بمقتضاه توضع القاعدة (مثلا : التشريع نفسه ، أو العرف) .

وهناك ثانيا المصادر التاريخية أو المستندية ، وهي تتعلق بالمستندات التي تصرف بمقتضاها قانون عصر من العصور . ويطلق عليها أيضا اسم مصادر معرفة القانون ، لأنها تتضمن الوثائق المثبتة لقواعد القانون ، أو الموصلة الى معرفته . ويمثل هذا النوع الثانى من المصادر أهمية كبرى فى دراسة المنظم القديمة . فمن طريقه ، يمكن التوصل الى معلومات يقينية،

١ - انظر : Szlechter « E. » : La Loi et la Coutume . . . dans l'Antiquité orientale, Paris 1962, Trav. Inst. Droit Com de Paris, 13. 5 - 11.


تبعدها عن الافتراضات غير المدعومة بالنصوص . ورغم ضياع العديد من الوثائق المفيدة في هذا الصدد اما نتيجة لتقلبات الجو وعوامل التعرية خلال العصور المختلفة ، أو لعدم حرص الناس عليها نتيجة لعدم تقديرهم لقيمتها التاريخية ، بل وبرغم الثغرات العديدة فيما لدينا من وثائق متبقية ، فاننا نستطيع أن نتبع الخطوط العريضة للنظم بفضل هذه المستندات التى تحت أيدينا . ولا بد من الاستعانة بكل المصادر ايا كانت طبيعتها ، سواء في ذلك تلك التى تقتصر على مجرد التعريف بطرق الحياة لدى القدامى ، أو تلك التى تبرز الجانب القانونى .

٢ - الكتابة ولغات هذه المصادر : وتنقسم مصادر القوانين القديمة بطابع خاص يجعل من الضرورى ذكر بعض افكار اولية تتعلق بعلم الكتابات الاثرية المنقوشة على المباني واللوحات . وستضع في عين الاعتبار الظروف الخاصة للبحث العلمى في هذا المجال .

١ - الكتابة المسمارية :

استخدم الميزوبوتاميون والحيثيون الكتابة بالخط المسمارى لتدوين وثائقهم . وتشتق هذه الكتابة المسمارية من التمثيل التصويرى . فلقد كائت هذه الكتابة في الأصل ، وظلت في حدود معينة ، كتابة رمزية ، أى التعبير عن الافكار يتسم عن طريق الرموز . فبينما لا تعبر الحروف الهجائية الا عن الاصوات ، فان التعبير الرمضى (أى الصورة التى تقوم مقام الكلمات) يترجم فكرة . وفي اول الامر كانت ترسم صور الاشياء التى يراد التعبير عنها : فصورة جسم الانسان أو الحيوان أو النبات كانت تعنى الانسان نفسه أو الحيوان أو النبات . وصورة الفم تعنى الفم نفسه ، أى الفكرة الملموسة له ، وتعنى أيضا افكارا مجردة متعلقة به ، مثل : الكلمات ، يتكلم ، أمر ، يصيح . ثم نسقت هذه الصور لاسباب فنية مردها ان الكاتب يكتب بواسطة بوصة من الغاب مثلثة أو على شكل زاوية منحرفة ، على لوحات بُنية من الطين . وأصبح التصوير البدائى مقعدا ، وعصره البسيط . يمثل مسمارا أو اسفيينا . ومن هنا عرفت هذه الكتابة باسم الكتابة المسمارية أو الاسفيينية وبيئت بعض الافكار بواسطة رموز

مركبة : فامد يكتب «اور» اى (كليب) ، زائد «ماه» اى «قوى» ، وحصان يكتب «انس» اى (حمام) زائد «كورا» اى (الجبل) .

وفى هذه المرحلة ، تساعد الكتابة على التعبير عن فكرة معينة مهما كانت لغة القارئ . ولهذا السبب يمكن القول بان طريقة الكتابة بالخط المسمارى استخدمت كأساس متين لحضارات مختلفة : فتعنى العلامة  «أب» للشخص سومرى ، وهو يقرأها «آب» فى لغته السامية ، وتودى نفس المعنى لشخص حثي ، وهو يقرأها «أثاس» فى لغته الهندوأوروبية . فيمكن لشعوب لها لغات مختلفة تفهم هذه الكتابة الرمزية . وقد يحدث لنا أن نصل الى معنى بعض العلامات بدون أن نعرف كيف تقرأ . هكذا نفهم كلمة «امراة» فى النصوص الحثية رغم أننا نجهل الالفاظ الحثية المعادلة . ولنفس السبب فس الاكديين الساميين اقتبسوا بسهولة الكتابة بحروف رمزية من السومريين الذين يعتبرون مبتدعى هذه اللغة . فكان يكفيهم أن يقرأوا بلغتهم الأصلية العلامات السومرية . ولهذا السبب أيضا فانا نجد صعوبة ، اراء نص مكتوب بالكتابة الرمزية فقط ، فى تحديد اللغة التى كان الكاتب يفكر بها ويستخدمها فى كتاباته ، وذلك رغم أننا نفهم هذه النص .

وحدث تطور آخر فى الكتابة الرمزية ، وذلك باضافة علامات صوتية على هيئة رموز الى أول الكلمة أو آخرها . وبمعبر آخر ، فانه اذا أريد اضافة مقطع فى أول الكلمة أو آخرها فانه يعبر عنه تعبير صوتي ، ثم تضاف هذه العلامة الصوتية الى الكلمة . ولقد وجد الاكديون أنفسهم مضطرين ، أكثر من السومريين الى الاستعانة بهذه العلامات الصوتية ، وذلك لأسباب فنية تتعلق بلغتهم . فبجانب العلامات الرمزية ، احتفظ الاكديون أيضا بالشالية هذه العلامات الصوتية التى ابتدعها السومريون ، وزادوا عليها من طريق لفظي اقتبسوه من لغتهم ذاتها .

وحينما تطور هذا النظام ، تضمن ما يقرب من ٦٠٠ علامة بعضها صوتي والبعض الآخر رمزي .

ويلاحظ أن استعمال الطين ساهم في ذبوع الكتابة المسمارية . ولقد وصنت ألينا اللوحات المصنوعة من الطين بحالة لا بأس بها . ويبدو أن تلال ميزوبوتاميا تحتوي على كمية لا تنضب منها . وتحفظ متاحف العالم بأكثر من ١٥٠.٠٠٠ نموذج لها . ويكشف التنقيب دائما عن لوحات جديدة . وإذا كان الميزوبوتاميون قد كتبوا أشعارا دينية ونالجا السر والتاريخ ، والفصا مؤلفات طبية ورياضية وفلكية وغيرها ، فانهم تركوا وثائق مكتوبة تتعلق بتنظيم احتياجاتهم اليومية بصفة خاصة . فالنصوص الاقتصادية والقانونية تمثل تسعة أعشار هذا التراث . وبغضل هذه اللوحات المكتوبة بالخط المسماري نستطيع أن نلم بالنظم المختلفة حتى فترة سحيقة في القدم .

ومن المؤكد أنه قد استخدمت لوحات مصنوعة من الخشب ، إذ عثر على نماذج لها . وابتداء من القرن الثامن أصبحت اللقفة الارامية شائعة الاستعمال في العلاقات التجارية ، وفي كتابتها استعارت من الفينيقيين حروف هجاء أكثر بساطة من النظام المقطعى ذي الخصائص المسمارية . وكانت تكتب بالحبر على أوراق البردي والجلود . وكان للملوك الاشوريين في ذلك الوقت كتاب للكتابة على الجلود بالنسبة للارامية ، وكتاب للكتابة على اللوحات بالنسبة للاكدية . وفي ظل الحكم الفارسي ، أصبحت الارامية اللقفة الشائعة الاستعمال في الادارة . وللأسف فان أوراق البردي والجلود أقل صلابة من لوحات الطين المحروقة في النار ، وأكثر تأثرا بتقلبات الجو .

ولقد طفى استعمال الارامية على الاكدية نهائيا نحو القرن الرابع ق.م . ثم اخفى استعمال اللوحات تماما في عهد الارساكيين ، نحو عام ١٢٠ ق.م . واختفت معها احدى الوسائل الاستثنائية الهامة التي نمكنا من معرفة تاريخ النظم .

هذا ولقد اضيفت المكانة الكبيرة للكتابة أهمية عظمية على الكتاب فكان يتم اعدادهم واستخدامهم بواسطة القصر والمعابد . وكانوا يقدمون خدماتهم للأفراد العاديين . ولكن يحتفظون دائما بصفتهم

كموظفين وخدام لاله ، وكانوا غالبا ما يكونون طائفة خاصة ، كما أن مهنتهم كانت عادة وراثية .

ب - الكتابة المصرية القديمة:

مارس المصريون القدامى الكتابة منذ نهاية الالف الرابع قبل الميلاد . وكان شكلها البدائي يفترض رسما دقيقا . وكل رسم يعادل معنى رمزيا ، ومعنى صوتيا ، ومعنى مقطعا ، بينما يوجد ٢٤ علامة لها معنى هجائي . وهذه الكتابة التي اتمت بالتمعيد اطلق عليها اسم الكتابة الهيروغليفية . فكما برزت في حضارة وادي الرافدين الكتابة بالمقاطع المسمارية ، برزت في حضارة وادي النيل الكتابة بالحروف والمقاطع الساكنة معا . وبقيت هذه الكتابة خاصة بالنصوص الرسمية المحفورة على الحجارة أو الخشب أو المصانير . أما بالنسبة للمساائل العادية ، التي تتعلق بمجالات الحياة التي تستلزم سرعة أكبر ، فلقد استخدمت أوراق البردي .

ثم حلت «الهيراظيقية» محل الهيروغليفية ومعناها «الكهنوتية» لان استعمالها اقتصر في عهد الرومان على الكهنة ، وهي مرحلة مبسطة من الهيروغليفية . أما الكتابة المستعملة في مصر في العصر البطلمي والعصر الروماني فهي «الديموطيقية» أي العامية . وهي تكتب بخط عادي ، كما أنها أكثر بساطة من الهيراظيقية . وأخيرا استخدمت «النبطية» ، وهي اللغة المصرية مكتوبة بحروف الهجاء اليونانية ، مضاف إليها بعض الحروف المصرية . وأخذت الوثائق تدون أكثر فأكثر باللغة الاغريقية في العصر الاغريقي الروماني .

والحق أننا ، حتى القرن التاسع عشر الميلادي ، لم تكن نعرف تاريخ مصر القديمة عن طريق الوثائق لانه كان من المتعذر قراءتها ، اذ كانت مكتوبة بالهيروغليفية . وإنما كنا نعرفه بواسطة الانبياء التي ردها المؤرخون الاغريق واللاتينيون في كتاباتهم . ولم تحل رموز الكتابة الهيروغليفية الا في عام ١٨٢٢ م على يد «شمبلون» .

وسرع في انتقيب عن الآثار من سن رعداد ومسجلات ومقابر ،
وفي دراسة النفوس الموجودة عليها وفقا لطريقة علمية منظمة ابتداء من
ابحاث «ماريت» في عام ١٨٥٠ م .

- هذا وفي مصر الفرعونية ، كان يتمين على من يرغب ان يصبح
كاتباً ، قضاء مدة طويلة في التعليم لزاوله فن الكتابة . ويذهب الى
المدارس التابعة للقصور والمعابد منذ سن مبكرة . وكانت تكمل
تفافته عن طريق دراسة مجموعة من "علوم" . وادى كل ذلك الى
ارتفاع مكانة الكتاب ، ما دام انهم معنون بكل مايجله عامة الشعب .

ج - الكتابة بالحروف الهجائية :

كما هي العادة دائما في ان يبط الافكار تطوير في النهاية ،
فان الإنسانية لم تتوصل الى ابتداء الحروف الهجائية الا في
وقت متأخر على يد الفينيقيين . اذ تؤكد الاكتشافات التي تمت في
بيلوس (جبلة ، جبيل) اقوال الاغريق القدامى التي تنسب الى
الفينيقيين فضل ابتداء الحروف الهجائية ، اى اختيار ٢٢ علامة
تعادل ٢٢ حرفا أبجديا ساكنا . وهذه الكتابة بالحروف الهجائية هي
نواة الكتابة التي اشتقت منها الكتابات الهجائية الاخرى للشعوب
السامية المتجاورة : الآراميون والعبرانيون . كما ان الافريق
استرشدوا بدورهم بهذه الكتابة ، وان كانوا قد خصصوا علامات
جديدة للدلالة على حروف العلة والحروف الساكنة التي تعتبر من
اجتهادهم . وانتشرت الكنسابة بالحروف الهجائية عن طريقهم الى
بقية شعوب البحر الابيض المتوسط . فالكتابة بالحروف الهجائية
التي ابتدعها الفينيقيون هي اصل جميع انواع الكتابة بالحروف
الحديثة : سواء في ذلك اللاتينية واليونانية او العربية .

٣ - انواع هذه المصادر :

ورغم تنوع مصادر القوانين القديمة ، واختلاف اهميتها
بحسب كل عصر ، فانه يمكن ان نجعم المصادر الرئيسية التي تخص

شعوب البحر الأبيض المتوسط في أربع مجموعات : المرف ،
والتشريع ، والتقنيات ، ووثائق الحياة اليومية والنصوص الأدبية
والتاريخية .

المبحث الأول

المرف

١ - تعريفه وخصائصه :

المرف عبارة عن مجموعة القواعد التي يتبعها الناس ، دون
أن يتدخل في ذلك نص صادر عن سلطان الدولة ، بل تستمد قوتها
من اصطلاح الجماعة عليها . ويتضح من هذا التعريف عنصرا
المرف :

أ - التلقائية والتكرار :

فالمرف يضعنا ازاء قواعد لا تصدر صراحة من السلطة
التشريعية ، بل مفروضة ضمنا عن طريق رضاء الجميع ، وهو ما
يستخلص من تكرار الانفصال أو الاشكال . فلكي يولد العمل
القانوني مرفا ، يتعين أن يكون قد تكرر عدة مرات .

ب - الإجبار :

فعندما يكرر فعل أو شكل ما عدة مرات ، فهذا يعني أنه يتعين
على الأفراد التصرف بنفس الطريقة في المستقبل في حالات مشابهة .
فالعادة إذا ارتفعت الى مستوى المرف ، فإنها تفرض على الفرد .
ويجب عليه أن يتبعها والا تعرض للجزاء . وتقوم الجماعة بتوقيع
الجزاء بصفتها هذه ، أو ينسب عنها في ذلك أحد أفرادها . والمثال
الذي يوضح ذلك هو القتل بالرجم ، وكذلك توقيع العقاب على السارق

واستعمل المبرق منه . ويتقدم المدنية ، صبح توقيع الجزاء من اختصاص
المدنية وحدها ، وعندئذ يصير العرف معترفا به رسميا من
المدنية .

ولا تعتبر من خصائص العرف قدمه . فلا شك أن اتباع
العرف لمدة طويلة يؤكد ويثبته ، لكن لا يضمن عليه قوته الإلزامية ،
أي قانونيته . إذ أن القاعدة القانونية تولد في اللحظة التي يسود
فيها الشعور الأكيد بأن من يخالفها يتعرض للجزاء . فإذا نشأت
العادة مؤيدة بجزاء ، اعتبرت أنها موجودة قانونا منذ نشأتها .
فالفكرة الرومانية للعرف - بمعنى تعارف الناس على قاعدة معينة لمدة
طويلة ، ومن هنا جاءت كلمة عرف - ليست دقيقة كل الدقة . ومع
ذلك انتقلت هذه الفكرة غير الدقيقة إلى كثير من التفتيشات الحديثة .

وإسناد العرف هو إرادة الجماعة التي تقر أن سلوكا معينا
لازم لحياتها ، وتفرض ضمنا على أعضائها . فتقوى العرف تنبع
أساسا من الفكرة المستفادة ضمنا بأنه طالما أن القاعدة لم تصطلم بأنه
معارضة فلقد قبلها الجميع . ولكن يلاحظ أن إرادة الجماعة لا تنحصر
إلى خلق العادة بل إلى إجبار الناس على احترامها ، فالجماعة
ليس لها ضمير كاف لخلق العادة ، بل للإطاعة إلى حاجته معينة .
ففي مشكلة ضرورة المصادرة محل ضمنا مشكلة أصلها .

ويرى الفقيه الروماني جوليانوس - في نص مشهور له - أنه
ما دام في مقدور الشعب التعبير عن إرادته رسميا في مجالس الشعب ،
وما دامت قراراته فيها هي تشريع Lex ، فيجب اضمئاء قيمة
التشريع على إرادة الجماعة التي تعبر عنها ، ليس صراحة كما في
مجالس الشعب ، بل ضمنا كما في العرف (انظر الموسوعة: ١-٢-٣٢) .

وفي حقيقة فإن العرف ليس سوى صورة أخرى للتشريع .
فإذا كان التشريع هو التعبير عن الإرادة العامة للمواطنين صراحة في
عصور أكثر حداثة ، فإن العرف هو التعبير عن الإرادة الضمنية

لأفراد العشيرة أو القبيلة أو الدولة. والعنصر الاساسى فى كلتا الحالتين
ينحصر فى الإرادة العامة ، وما يتغير هو طريقة التعبير (١) .

(٢) - أهمية العرف فى المجتمعات القديمة :

خضعت جميع شعوب البحر الأبيض المتوسط خلال العصور
السحيقة فى القدم لحكم العرف ، أى أنها كانت تمثل لمبادئ غير
مكتوبة ومحفوظة فى ذاكرة الحكماء ورجال الدين فى العشيرة أو القبيلة
أو الدولة . وتعتبر هذه المبادئ متضمنة عادات الأسلاف ، وبالتالي
فى نعمة خبرة طويلة .

وكان العرف ، فى هذه العصور البدائية ، يحكم النظم على
اختلاف أنواعها ، مثل نظام الأسرة ، ونظام الملكية ، والعلاقات بين
المواطنين ، ونظام العبادة وإقامة الشعائر الدينية لاله ، والقانون
الجنائى ، وكل العلاقات مع السلطات العامة. وكانت هذه القواعد العرفية
البدائية تقرب كثيرا من الأحكام الدينية . فلقد ارتبط القانون
العلمانى والقانون الدينى ارتباطا وثيقا . ذلك أن الملوك فى العصور
البدائية لم يكونوا رؤساء سياسيين فحسب ، بل كانوا يعتبرون آلهة ،
أو كهنة . فيشمل نطاق العرف كل القواعد التى يجب على الأفراد
اتباعها ، إما كانت طبيعتها ، وسواء كانت تعبيرا عن السلطة الدينية أو
السلطة الزمنية .

يتضح مما تقدم أن العرف هو المصدر الأول للقواعد القانونية
فى العصور البدائية . وتفسر صفة الشفوية للصيغة بالعرف السبب
فى عدم معرفتنا له جيدا . فنحن نعرفه عادة بطريقة غير مباشرة ،
وذلك بالبحث فى مؤلفات المؤرخين اللاحقين الذين عالجوا فيها الفترات
السابقة عليهم ، وفيما تركه لنا النحاة والفنويون من شروح

١ - أنظر : « 1938 » : Recueil Ed. Lambert, t. 1, « F. » :
p. 218 - 226; Steinwenter « A. » , Studi Bonfante, t. II, p. 419-440;
Eestus, Vo Mos.

الكلمات القديمة ، وفي مجموعات القوانين "اللاحقة على هذه العصور" التي ضمت جوهر هذه الاعراف القديمة ، والتشريعات البدائية النادرة .

ولقد ظل العرف محتفظا بمكانته الاولى في المجتمعات الشرقية لمدة طويلة من الوقت . وكانت له هذه المكانة في روما في العصر الملكي . بل وظل يحتفظ بأهمية ظاهرة فيها في ظل الجمهورية والامبراطورية العليا . فكثيرا ما قال الرومان ، بخصوص أنظمة حديثة ، انها ادخلت على أساس العرف *Moribus* . وأعتبر العرف عاملا من عوامل تقدم القانون وتطوره ، ليس فقط بالنسبة الى تقرير قواعد ونظم جديدة ، بل وايضا بالنسبة الى ابطال نظم قديمة بطريق عدم الاستعمال .

المبحث الثاني

التشريع (١)

لم يظهر التشريع كمصدر للقانون الا بعد فترة يختلف طولها بحسب الشعوب . وبما العرف بالتالي يفقد مكانته القديمة لصالح التشريع ومجموعات القوانين المكتوبة . وساعدت الكتابة على نشر وزبوع القواعد التشريعية .

والحق ان الحماة على السلطة السياسية في العصور القديمة ، رئيس العشيرة ثم رئيس القبيلة ثم الملوك ، اضطروا الى التدخل في حالات لم يكن العرف قد تكون فيها بعد ، او في فروض كان استعمال سلطتهم فيها ضرورية لتكملة العرف او لفرض احترامه .

١ - أنظر عبر ممدوح : أصول تاريخ القانون ، ١٩٦٢ ، ص ١٢٢ وما بعدها .

وهذا التدخل المحدود ولكنه كان ضروريا ونسب بالقوة ،
مهد الطريق لتوعين من الاعمال القانونية للزمة ، الراسيم
والشريعات .

١ - الراسيم :

تعتبر بمثابة مراسيم قرارات الملك أو رئيس القيلة أو العشيرة ،
التي تتضمن امرا باجراء فردي أو اجماعي . وهذه الوسيلة للتدخل
تكون عادة في نطاق محدود ، وتظهر في المجال العسكري ، والاداري ،
والجاني ، والديني . فاللوك و رؤساء القبائل و القبايل يستطيعون ،
باعتبارهم رؤساء عسكريين و كهنة ، اتخاذ اجراءات ملزمة تضمن
احترامها ما يتمتعون به من سلطة الامر وجزاءات كانت في الاصل
دينية (وضع الفرد خارج الجماعة) . ومع ذلك ، فلقد ظل مجال
تطبيق هذه الاوامر ضيقا .

وفي مصر ، كانت المراسيم تصدر من ديوان التنصية ،
وتتضمنها ولائق رسمية . ومن ثم فان الالفاظ التي تستعملها معنى
قانونيا محددا ، وتعتبر بالنسبة لمصر مصدرا من الدرجة الاولى
فيما يتعلق بالقانون العام والقانون الخاص على السواء . ونستخلص
منها الفكرة الدقيقة للقانون ، والفارق الذي يميزه عن مجرد
القرار ، والطريقة التي تتبع لحسم تنازع القوانين .

ونلمس من دراستها الطريقة المتبعة لسر مصالح الإدارة
المركزية ، ودور الضرائب وكيفية تحصيلها ، وتنظيم مصلحة المساحة
والسجل ، والدور الذي يقوم به ديوان الحكومة . وتظهر من خلالها
الشخصيات الرئيسية في الدولة : الوزير ، و حاكم الجنوب ، و حكام
المقاطعات و الاقسام « سيرو » ، الخ ، كل يباشر سلطاته في حدود
اختصاصه الاقليمي .

ولا تقل أهمية هذه المراسيم بالنسبة للقانون الخاص . فعين
طريقها لم يمنح الاراضي التي كان يقدمها الملك للمقرين و وخصمها

القانوني ، وعناصر الهيئة ، وكيفية انشاء المؤسسات الجنائية وتنظيمها والاجراءات اللازمة لاضفاء الصفة الرسمية عليها . ونستخلص منها حالة الأشخاص ، سواء كانوا املاكاً للاراضي او مجرد مزارعين ، وثبتت الانتفاع على الاملاك المغفأة من الضرائب

ومن خلالها يمكن ان نتبع بالتدريج تطور القانون ، وتفتتت السلطة الملكية وتزايد سلطان امراء الاقطاع . وهي تمثل المصدر الرئيسي لمعلوماتنا عن القانون الاداري . ولقد عثرنا على العديد من الخطابات والاورام الملكية التي تغيد في هذا الصدد ايضا ، رغم انه يظهر انها لم تكن تستعمل كما يحدث اليوم ، بطريقة نظامية لبيان ما يجب على المرسل اليه الخطاب او الصادر اليه الامر ، العمل به . فيبدو على العكس ان الامر كان في الاصل شفوياً . ولكن المحرر كان ضروريا لتوصيل التعليمات الى حكام الاقاليم . ولم يكن الخطاب الملكي يتميز عن الخطاب العادي عن طريق صيغة او بروتوكول خاص ، وذلك على نقيض ما هو متبع في القانون المطبق في مصر البطلمية بصفة خاصة .

(٣) - التشريع :

هو مجموعة من القواعد القانونية الصادرة عن سلطة عليا لها ولاية الامر والنهي . وهو يخضع لاجراءات عديدة من حيث تحريرها واصدارها . وبالتالي فهو يفترض وجود حضارة على درجة من التطور ، وتنظيم سياسي محدد ، وتوسع في المصطلحات القانونية .

وكانت القواعد القانونية التشريعية ملكية ودينية في آن واحد . فكلما ملك هو الذي تخلق القانون ، ولكن يوجد دائما بينه وبين ورائها هذه الكلمة . ولقد نال الملوك في مصر وفي ميزوبوتاميا شهرة واسعة في ميدان سن التشريعات كما سيلي بالتفصيل .

ومهما يكن من امر ، فلقد كانت هناك تعقيدات عديدة لصدور التشريع ، تتلاءم مع متطلبات هذه العصور القديمة . ذلك ان الفكرة

التي كانت سائدة آنذاك هي أن تكل تغيب قانوني يعتبر عملا خطيا
للغاية ، ومن ثم كانت القوانين التشريعية في البداية من النادرة
بمكان ، وكانت تعترض صدورها أو تعديلها ثمة دات كثيرة . ومن
هنا نستطيع أن نشين بوضوح ^{بالتفصيل} احتلال العرف مكان الصدارة في
العصور البدائية .

وعندما يتأكد سلطان الدولة ويقوى ، يزداد تدخلها في مجال
التشريع . ولعل أهم عمل تشريعي تقصوم به ، هو جمعها العرف
والعادات السائدة منذ زمن طويل بعد تهذيبها غير الصالح منها في
تفنين عام .

والصادر التشريعية التي لدينا نادرة ، اذ ان كنا جانيا التقنيات
التي تعتبر كقاعدة عامة عملا تشريعا . ومع ذلك فانه غالبا ماتعطينا
النقوش الملكية الموجودة على المسلات والمقابر والمعابد وما اليها
معلومات قيمة من نشاط الملوك التشريعي . ويعتبر النشاط
التشريعي للملك اوروكاجينا احد ملوك لجش ، وهي مدينة سومرية ،
نحو عام ٢٤٠٠ ق.م. هو اقدم ما عرفناه . وهو يفخر في نقوشه
بانه قد حمى اليتيم والأرملة ، والفنى نظام تعدد الأزواج ، وقضى
على كهنة سلفه ، وحسد من امتيازات طبقة رجال الدين .

وهناك ثلاث لوحات ، من بين اللوحات الكبادوشية (نسبة الى
كبادوشيا الآشورية) ، في حالة مثنة وتعطينا بعض المعلومات
السلطة عن القوانين الآشورية القديمة .

وهناك لوحة مكسورة عثر عليها يبدو انها تنضم من بعض
الإشارات لتشريع أصدره الملك الكاشي «كاشتيلاش الاول» (١٤٣٣ -
١٤١٢) ، ويتعلق بأحكام الالتزامات . كما عثر على عدد وفير من
وثائق القانون الدولي العام ، عبارة عن معاهدات تحالف أو حماية ،
عن طريق الحضائر التي أجريت في حاتوس ، عاصمة الحيثيين . (قربة
بوغاز كوى حاليا) وعثر حديثا على معاهدة تحالف مع كيزوواتنا

ومعاهدة تبعية مع الملك أمورو . ولا شك أن مقارنة هذه الوثائق
الحديثة بالوثائق المصرية المعاصرة لها ومن نفس الطبيعة والتي عثر
عليها في تل العمارنة ومدونة باللغة الاكدية رغم أنها صادرة من ديوان
القنصلية المصرية يشرى نطاق بحثنا .

ونقد حفظت لنا لوحة موجودة الآن في المتحف البريطاني بلندن
قانونا يتضمن نحو ١٢ مادة ، ويرجع تاريخه الى الفترة الاخيرة من
حكم الملك نيوتيد (٥٦٦ - ٥٣٩ ق.م) . ولا يعالج هذا التشريع
سوى نظم القانون الخاص فقط : النظام المالي للزوجين ، والميراث
(ولا سيما تقسيم اموال التركة بين اولاد ولدوا من عدة زوجات) .
ونحن نعلم عن طريق بعض النقوش أن الملك داربوس قد سن القوانين .
وهناك تصرفات فردية تحيل ما قد يثار حولها من نزاع الى قوانين
معاصرة لها بواسطة العبارة «طبقا للقوانين الملكية» . وهذا يعنى انه
كانت هناك تشريعات موجودة فعلا، وإن كنا حتى الآن لم نعر على
وثائق تتضمنها بطريقة مباشرة . ومن امثلة هذه التصرفات الفردية،
يوجد تصرف يرجع الى عام ٢١٨ ق.م ، أى في ظل السلوقيين ،
ومضمونه أن مودعا لديه يتحمل مسؤولية ودبعية شاذة «وفقا
للثانون الملكى الخاص بالودبعية» .

هذا فيما يتعلق بجنوب غرب آسيا . أما بالنسبة لمصر القديمة ،
فانه تندرج التشريعات التي تصادفها فيها . فليس أمام الباحث سوى
افتراض وجود تشريع في ظل الدولتين القديمة والوسطى . فلقد
أورد ديودور الصقلى أن الملك ميناسن القوانين . ولكننا نجهل تماما
ما إذا كانت هذه القوانين قد دونت في وثيقة مكتوبة في وقت من
الاقوات .

وهناك دلائل قوية تدعم الفكرة القائلة بوجود تشريعات مكتوبة
منذ الاسرة السابعة عشر . ففي مقبرة المدعو «رخ مى رع» (أى
المعارف كالاله «وخ») ، وهو وزير الصعيد في عهد «تحتمس الثالث»
عرضت اربعون اضمائه ، يظن أن النقوش عليها هى نصوص

تشريعية . كما ان احد اعمدة معبد الكرنك (١) يحفظ لنا مرسوما جنائيا
أصله «حور محب» (الأسرة التاسعة عشر) ، وهو يعتبر أقدم
التشريعات المصرية المعروفة لنسأ واحد القوانين القليلة التي وصلت
إلينا . وبحاول الملك في المقدمة ، وفقا للطريقة الشائعة بين الملكيات
الشرقية الطلقة ، ان يبرر مشيئة (١) .

المبحث الثالث

المجموعات القانونية أو التقنيات (١)

تسجل التقنيات لحظة حاسمة في الحياة السياسية والقانونية
والإدارية للشعوب القديمة . فهي تفرض قيام سلطة عامة ورسوخها ،
وأدراك واضح بضرورة إذاعة القواعد القانونية التي تفرض على الكافة
والتنسيق بينها .

كما ان هذه التقنيات تدل على نهاية العصر البدائي وبداية
عصر أكثر نموا يتضمن القانون فيه ، بجانب العرف الذي يصبح دوره
محدودا ، جزءا عاما من القواعد الجمعة أو المقررة بواسطة السلطة
العامة ، وتكون الكتابة فيها معروفة ومستعملة .

وبلا حظ على هذه المجموعات القانونية القديمة انهما ليست
«تقنيات» وفقا للمفهوم الحديث لهذا التعبير ، رغم شيوع إطلاق هذه

١ - أنظر : Firenne «J.» et Stracmans : La portée historique : et juridique de la stèle de Karnak datée du règne de Soutsen Ra, AHDO-RIDA, 2 « 1955 », 25 - 44.

١ - أنظر : Leroy «J.» : introduction à l'étude des anciens codes orientaux, Paris 1944.

٢ - أنظر : Matthe «G.» A preliminary report on the legal code of Hermopolis West, Bull. Inst. Egypt 23, 1940 - 41, 297 - 312; Arangio - Ruiz «V.» : J. J. P., 1957 - 58, 34 sq.

التسمية عليها بدون حق في أعقاب الترجمات الانجليزية الاولى
المجموعات القانونية القديمة . ذلك ان «التقنين» يتضمن مجموع
القوانين المطبقة في موضوع أو مجموعة من المواضيع على وجه
التحديد . ولا تنطبق هذا التعريف على أى من المجموعات القانونية
القديمة . فهي جزئية ، ولا تعالج سوى المسائل الأكثر أهمية ، أو
الأكثر حداثة ، أو المشكوك فيها . ومن ثم ، اذا اطلقنا عليها اسم
«تقنين» فهو من قبيل التجاوز ، ومسايرة لما اعتاد عليه علماء تاريخ
النظم .

هذا ولن نقابلنا في معرض دراستنا لتقنين حمورابي، والتقنينات
السابقة عليه (١) (تقنين أورنمو ، أو تقنين لبث عشتار أو تقنين بلالما)
مبادئ قانونية عامة ومجردة ترشد المفسر الى وضع الحلول لحالات
عملية . فهي لا تتضمن سوى قواعد تفصيلية تعالج فروضا
محددة تتابع دون أى تنظيم .

فالشرع عندما يعرض إرادته لا ينجح منها عقلايا ، أو لكي نكون
أكثر دقة لا ينجح منها يتفق مع منطقنا الحديث . فالتقوانين تبدو
وكانها تتبع الآلية الفطرية لأرباط الأفكار ، ومن المفيد أن نلاحظ
سمو القانون الروماني على القوانين الشرقية القديمة من هذه الزاوية .
اذ انه يستفح لنا من دراستنا للقانون الروماني كيف فكان الفقهاء
الرومان يتفوقون بينهم أسلوب المنطق المجرد الذي لم تعرفه النظم
والقوانين الشرقية .

ومع ذلك فان مساهمة العقلية القانونية الشرقية كانت
مفيدة في مجالات عديدة ستفصح فيما بعد ، وسنعالج في هذا المقام
التقنينات " " عليها ولا سيما التقنينات الميزوبوتامية .

Civil « M. » : New sumerian laws fragments, : ا - انظر :
Chicago Assyriol St. 16, «1965», 1-8; O. Gurney et S. N. Kramer:
Two fragments of sumerian laws, ibid., 9 - 19.

أما فيما يتعلق بالتقنيات المصرية القديمة فنكاد نجعلها تليها .
صحيح أن ملوك المصريين القدامى تركوا شهرة كبيرة باعتبارهم
مشرعين . ولكن لم نعثر للأسف حتى الآن على أى أثر مباشر
للمجموعات القانونية التى أصدرها . ومن المعلوم أنه كانت توجد فى
ظل الدولة الوسطى مجموعة من «أربعين لغة للقوانين» (وهى لغات
من أوراق البسردى) ، كان الوزير الأكبر للفرعون يضعها أمامه عندما
كان يجلس فى ساحة القضاء . ولم يصل إلينا أى من هذه اللغات .

ولقد نسب الاغريق قوانين شهيرة الى اثنين من الفراعنة ،
 ينتميان الى أواخر العهد الفرعونى وهما : يوكخوريس وأمازيس
(أحبس الثاني) . ويوكخوريس من ملوك الأسرة الرابعة والعشرين التى
اتخذت سايس (مالحجر) فى دلتا النيل عاصمة لها . والحقيقة أن
الأسرة الرابعة والعشرين لم تكن تسود الا على جزء صغير من
البلاد التى كانت مجزأة آنذاك ، ويبدو أن بدء حكم يوكخوريس كان
نحو عام ٧٢٠ أو ٧١٥ ق.م. ووفقا لراى هيرودوت وديودور
الصلقى (١) ، وهو ما أكدته مجموعة من التصرفات القانونية التى تنتمى
الى هذا العصر (٢) ، قام بهذا الملك بعمل تقنين باسمه (٣) ، تضمن من
بين أحكامه القانونية الهامة ، حكما يتعلق بالنساء الاسترقاق بسبب
الدين ، ويقال أن صولون ، مشرع أثينا المشهور ، اقتبس منه هذا
الحكم حينما وضع قانونه المعروف (نحو عام ٦٠٠ أو ٥٩٤ ق.م.) .
وهذا التقنين الذى يعتبر حديثا نسبيا ما زال مجهولا لنا ، ولم

١ - راجع عمر مسدوح : اصول تاريخ القانون ، ١٩٦٢ ، ص ٧٩ - ٨٠ ، ص ٢٢٥ وما بعدها ، صوفى أبو طالب : مبادئ تاريخ القانون ، ١٩٦٧ ص ١٦٢ وما بعدها .

٢ - ديودور الصلقى : ١ ص ٧٩ .

٣ - أنظر : Manlinine « H. » : Choix de textes juridiques en hiératique « anormal » et en démotique, Bibl. Ec. Htes Etudes, sc. hist, fasc. 300, Paris 1953 , 17 - 21.

تكشف الحفريات النعاب عن أي أثر مصري يتحدث عنه . المهم أنه قد واجه فيه مسألة الديون التي كانت شائعة في ذلك الوقت في مصر ، وكذلك في وقت متأخر في اليونان وروما أزمة اجتماعية خطيرة . فالمدن ، فلاحا كان أو صائغا ، كان معرضا للإسترقاق في حالة عجزه عن الوفاء بالدين عند حلول الأجل . فلم يكن الدائن يكتفى بالإستيلاء على ما لدى المدين من أموال ، بل وكذلك على شخصه ، وكان يلزمه بالعمل لحسابه حتى تبرا ذمته . بل ويدو أنه كان من حق الدائن أن يبيع مدينه . فقام بوكخوريوس بتخفيض الديون ، وتحديد الفوائد ، وبتحرير الأكره البدين ، ولكنه لم يمس حق الدائن في الاستيلاء على أموال مدينه ، وهو ما يعنى من ناحية أخرى الاعتراف بالملكية الفردية القابلة للتصرف .

ولقد ظهرت إصلاحات بوكخوريوس كما لو كانت متقدمة بالنسبة لروح العصر ، ومن ثم كانت سريعة الزوال . فبعد أن انتصر خصومه عليه ، متهمين إياه بالكفر ، رجعت الأحوال إلى ما كانت عليه من قبل . بيد أن نهج بوكخوريوس سيحتذى حذوه من جديد على يد أحد خلفاء بسماتيك (مؤسس الأسرة السادسة والعشرين ، آخر أسرة لمصر المستقلة ، والتي حكمت البلاد في القرن السادس قبل الميلاد) ، وهو الملك إمامزيس (٥٦٨ - ٥٢٦) ، وهو مصلح اجتماعي أكثر شجبا من جبابرة الإغريق عن سلفائه المصريين . ولقد خرج من بين صفوف الأجراء ، وجاء إلى السلطة عن طريق الشعب ، فهو لم يستند إلى النبوة الإلهية . والنفي امتيازات الكهنة ، ونظام السادة ، والنظام الطبقي الصارم والوراثي (١) . كما انتزع من الإقطاع العسكري الامتيازات والعصانات التي كان يستأجر بها .

١ - انظر التحليل التفصيلي لنظام الطبقات في مصر الذي ألفه إمامزيس : هيرودوت : ٢ ، ١٦٤ - ١٦٦ ، ديودور : ١ ، ٧٤ .

وكذلك واجه امازيغ مشكلة الديون بوسائل مماثلة لما سيكون عليه الحال في اليونان وروما . ولقد انقضى ، مثل بوكسوريس التزام شخص المدين ولم يسمح للدائن بالاستيفاء من اموال مدينه (١) .
والخلاصة رأه النقي الاسترقاق بسبب الدين .

المطلب الاول

في

التقنيات الميزوبوتامية (٢)

عثر على أهم الآثار القانونية القديمة وأكثرها شهرة في جنوب ميزوبوتاميا ، وهي تضلعنا أمام أقدم ما وصل إلينا من القواعد القانونية بطريق الكتابة . ففي عام ١٩٠٢ ، تم العثور على حجر أسود نقش عليه تقنين يتضمن ٢٨٢ مادة أصلها حمورابي «ملك بابل» . ثم أنه في عام ١٩٤٨ عثر على أجزاء من تقنين أصدره ملك يدعى بلالاما في اشنونا ، وهي مدينة صغيرة في شرق بغداد . وفي نفس السنة نشر تقنين للملك لبث عشتار ، وهو أحد ملوك مدينة ايسن ويرجع تاريخ هذين التقنينين إلى ما قبل حمورابي بقرنين تقريبا . وفي سنة ١٩٥٢ ، اكتشف حطام تقنين للملك أورنمو ، وهو أحد ملوك مدينة أور (٣) . ويعتبر أقدم التقنينات السالفة الذكر ، إذ يسبق تقنين

١ - ديودور : ١ ، ٧٩ .

٢ - أنظر : Boyer « G. » : Introduction bibliographique à l'histoire du droit suméro - akkadien , 'AHDO, 2 « 1938 » , 63-110 ; Boyer « A. » et Szlechter « E. » : Introduction bibliographique à l'histoire du droit suméro-akkadien « 1939 - 1955 » , RIDA, 3, 1956 41 - 79 ; Cuq « E. » Etudes sur le droit babylonien , les lois assyriennes et les lois hittites , Paris 1929 ; Idem : Les anciennes codifications en Mésopotamie , RIDA. 4 « 1957 » 73 - 92 .

٣ - أنظر : Pirenne « J. » : Civilisations antiques , Paris 1951 , 49 - 53 ; Volterra « E. » : Storia del diritto romano e storia dei diritti orientali , RISG, 1951, 161 n. ٤١ .

جموراي بأربعة قرون من الزمان . ومهما يكن من أمر ، فإن تقنين
جموراي هو أكثر هذه التقنيات شهرة لكثرة نصوصه واتساع
 نطاق تطبيقه . فلقد ساد أكثر من ألف سنة على بابل فصب
 بل امتد إلى آشور ، في نينوى أيضا .

وستعالج كلا من هذه التقنيات بشيء من الإيجاز :

(١) - تقنين أورنمو (١) :

يقيم مؤسس أسرة أور الثالثة ، الملك أورنمو (٢٠٦١ - ٢٠٤٣) بعمل تقنين نشر حديثا على أجزاء منه (المقدمة وبعض المواد التي كان يتضمنها) . وهو مكتوب باللغة السومرية القديمة . ونصوصه مشروعة للغاية . وهو يعتبر حاليا أقدم النصوص التشريعية المعروفة . ونظيره أهميته العلمية من حيث أنه يساعد على عمل المقارنات مفيدة بينه وبين قانون جموراي . فتقنين أورنمو يأخذ مبدأ اللدبة والتعويض ، إذ ينص على أن الجزاء المقررة للأصابة أو الاعتداء الجنائي ينحصر في اللدبة الإيجابية (م ١٦ - ١٨) ، بينما يأخذ تقنين جموراي ، الذي صدر بعده بأربعة قرون ، بشريعة القصاص والأخذ بالشار (م ١٩٧ - ٢٠٠) ، وهذا يعني أن القانون الأكثر حداثة أكثر تأخرا في هذا المجال ، وهو تطور عكس الملاحظ في تاريخ القانون الجنائي .

(٢) - تقنين بلالما :

في سنة ١٩٤٨ تم العثور على لوحتين من الخشب يحتويان بعض أجزاء تقنين نشر في نفس السنة وتبين أنه قد صدر عن الملك بلالما ، ملك مدينة أشنونا (نحو عام ١٩٣٦ - ١٩٢٧) ، وهي عاصمة إحدى الدويلات المتولدة نتيجة تفكك امبراطورية الأسرة الثالثة لاور ،

١ - انظر : Szlechter «E.» : A Propos du Code d'Ur-Nammu , R A, 47 « 1959 » , 1 - 9 ; Idem, le Code d'Ur-Nammu, ibid. 59, 1955, 169 - 177.

والتي تقع شمال نهر دجلة ، على مقربة من بفسداد (١) . وهو مكتوب باللغة الآكديّة ، ويعتبر أقدم تقنين اكدى معروف . وهو يهدينا الى رواحد من العشرتين اللذين رغب حمورابى في ادماجهما في تقنيته .

ويطلق علماء تاريخ القانون عليه اسم تقنين بلالاما او تقنين اشنونا . ويتضمن مقدمة ، وستين مادة تعالج الزواج ، والقرض ، والوديعة ، والاجارة ، والبيع . ويحتل القانون الجنائي مركزا هاما في هذا التقنين ، مثله في ذلك مثل سائر القوانين القديمة . كما انه أقدم وثيقة تشريعية تقسم المجتمع الى ثلاث طبقات : طبقة الاحرار وطبقة الموشكينو وطبقة الارقاء .

٢- تقنين ليت عشتار (٣) :

وضع ليت عشتار ، وهو خامس ملوك امرة اسن (ب) حه تاريخها فيما بين ١٦٦٦ - ١٧٣٣ ، مجموعة من القوانين السومرية سميت باسمه . ولقد تولى العرش بعد مضي ٨٥ سنة من تأسيس الاسرة . ويمكن ان يوضع ملكه فيما بين عام ١٨٨٥ و ١٨٧٥ وفقا لراى سنان نيقيولا ، او فيما بين عام ١٨٦٨ و ١٨٥٧ بحسب ما يذهب اليه ستيل F.R Steele ولقد اعتلى احدى عشر ملكا عرش اسن بعد ليت عشتار ، لفترة ١٢ سنة قبل استيلاء ريم سن Rim sin

١ - أنظر : Szlechter « E. » : Les lois d'Eshnunna, transcription, Traduction et Commentaire, Publications de l'Institut de droit romain 1, Paris « 1954 » ; Yaron « R. » : Forms in The laws of Eshnunna, RIDA 9, 1962, 137 - 156.

٢ - أنظر : Szlechter « E. » ; Le Code de Lipit - Ishtar, RALI « 1957 » 57 - 89 ; Idem, RIDA. 4, 1957, 75. .

ملك لارمسا على المدينة . وحدث ذلك بعد عام من اعتلاء حمورابي
العرش .

وهذا التقنين مدون بلغة سومرية . ويسبق تقنين حمورابي ،
المدون بلغة بابلية ، بقنين من الزمان . اذ يرجع تاريخه الى نحو
عام ١٨٧٥ ق.م. ولقد ظل معتبرا ، لفترة طويلة ، أقدم التقنينات في
العالم . وتعرف عليه حديثا بواسطة ستيل بين النوحات التي
عثر عليها في نيبور على يد بعثة بنسلفانيا فيما بين سنة ١٨٨٤
وسنة ١٩٠٥ .

ولقد نشر هذا التقنين حديثا في عام ١٩٤٨ . وهو يكون وثيقة
على جانب كبير من الاهمية لمعرفة الحضارة السومرية ، ولإجراء
مقارنات مفيدة مع الشريعة البابلية ، وهو يبدأ بمقدمة تشبه لحد ما ،
من حيث محتواها ، مقدمة تقنين حمورابي . اذ يذكر فيها الاله انو
والاله انليل ، وهما اللذان وضعا لبث عشتار على العرش . وتشيد
المقدمة بعمل الملك .

وتتابع نصوص التقنين . ولم يصل اليها منها سوى ٢٩ مادة ،
أي ما يعادل ربع القانون الاصلى . واغلبها هذه المواد غير كاملة . فلم
يتبق من المواد الثلاث الاولى سوى بضع كلمات وجملا لا يمكن ان
نستخلص منها أي معنى . ولا يمكن إعادة تكوين المادتين الرابعة
والخامسة بأكملهما ، ويمكن أن نستنتج من بعض الكلمات الموجودة
انهما كانا يعالجان مسائل لها علاقة باللاحة النهرية .

وتتعلق الفقرات السابعة والثامنة والتاسعة والعاشرية بزراعة
الخضر في الحقول وبساتين الفاكهة ، مع نظيرة خاصة الى حالة من
أعطى قطعة أرض بور لزراعتها ، او من دخل بدون وجه حق بستانا
وقطع منه أشجارا . وتتعلق المواد ١١ و ١٢ و ١٤ بالميد . وتجدر
ملاحظة القاعدة التي تقضي بأنه اذا عاش عبد في منزل رجل حر لمدة
شهر ، فانه يتعين على هذا الاخير ان يعطى سيد العبد الهارب عبدا .

وبلاحظ أن المادة ١٤ تقرر ، وفقاً لراي متيل ، أن للعبد الذي دفع ثمن استرداد حريته إلى سيده أن يحرك الدعوى ويستصدر حكماً يعين فيه أنه حر . بينما ذهب فيرلاني Furlani ، إلى أن هذا النص يفتى بأنه في حالة ما إذا لم يثبت العبد تحريره ، فإنه يتحمل الوسعة .

وتشير المادة ١٧ إلى الوشاية وتعاقب النواش بنفس عقوبة ماوشى . وتنص المادة ١٨ على أن من يتحمل الإعباء الضريبة المقررة على هذا بعد أن هجره المالك ، لمدة ثلاث سنوات ، فإنه يتسلك هذا المسار .

وتعالج إحدى عشرة مادة (من المادة ٢٠ إلى المادة ٣٠) مسائل متعلقة بالزواج . فالواد ٢١ و٢٢ و٢٣ تتعلق بميراث النكاح الكاهنة . وتعترف المادة ٢٤ للأولاد من الفرائس الأول بحقوقهم على دوتة أمهم ، ويحق مساو مع الأولاد من الفرائس الثاني على أموال أبهم . وتعالج المادة التالية حالة الأرملة الذي له أولاد ويتزوج من رقيقة تنجب له أولاداً : فإذا منح الرجل الحرية للرقيقة وأولادها ، فلا يجوز هؤلاء الآخرين أن يزاحموا الأولاد من الزوجة الأولى في تركه الأب .

وتشير المادة ٢٧ إلى الرجل الذي لم ينجب أولاداً من الزوجة الأولى ، ويرتبط بخليقة فينجب منها أولاداً . فيتمتع على الأب أن يطعم أولاده ، وهم ورثته . ولكن لا تستطيع أمهم أن تعيش في منزل الرجل طالما أن الزوجة على قيد الحياة . وتنص المادة ٢٨ على أنه إذا «أدار الرجل وجهه عن زوجته الأولى» ، وظلت باقية في منزله ، وتزوج بامرأة ثانية ، فإنه يظل ملتزماً برعاية الزوجة الأولى . وتنظم المادة ٢٩ حالة ما إذا فسخ والد الخطوبة خطبة بنته لزوجها من رفيق الخاطب ، فإنه يلتزم برد الهدايا المقدمة بمناسبة الخطوبة ، ولا تستطيع الفتاة أن تتزوج من هذا الرقيق . والمادة ٣٠ ليست واضحة ، وهي تعالج حالة رجل متزوج من موسى من البلدان العام .

وعنها على النحو التالي : 'دائمه الغضاة بعدم زيارة هذه
الآخيرة' . ولكنه اعملل الزوجة الاولى ، فان مبلغ الطلاق ... » .

وتعالج المادنان ٣١ و٣٢ تقسيم الميراث : وتتكلم المادة ٣٣
عن هدية الخطوبة التي يقدمها الاب لابنه الاكبر . وتعالج المواد الاخيرة :
٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٧ الاصابات التي تحدث لنور من جانب من اجره .
والمادنان ٣٨ و٣٩ لا يمكن معسرفة محتواها .

ونأتي في النهاية الخاتمة التي يغتخر الملك فيها بعمله ، ويتوعد
من يتلف نصوص هذا التقنين .

واضح اذن اننا بصدد تقنين سومري ، بين نظاما سومرية ، ولا
سيما نظام الزواج ، واتي بمعلومات جديدة بالنسبة لنظام الميراث .
وبشيت اهتماميه بالمسائل الاقتصادية ان الحياة التجارية كانت اكثر
انتماعا في اسن عنها في اشنونا .

٤- القوانين العائلية السومرية في مجموعة «انا ايتيسو» : (١) Ana Ittiso

يخلع اسم (انا ايتيسو) وترجمته الحرفية «نحو رأي محترم» ،
على مجموعة يحتل تدوينها في اواخر عهد أسرة اسن ، في مدينة
نيبور . واخذ الاسم من الكلمات الاولى للمجموعة . وهي مدونة باللغة
السومرية ، مع ترجمة مجاورة بالاكديية . واخذت الكلمات
والمصطلحات التي تتضمنها من نصوص تشريعية ، ومن نماذج
سومرية لصيغ استعمالها الموثقون . وطبيعتها على كل حال غير مؤكدة .
وهذه المجموعة يرجع اصلها الى نيبور ، لاحقة على حمورابي . بيد
ان الاحكام القانونية التي تتضمنها معاصرة لآسرة أور الثالثة .

1 - انظر : Landsberger « Ed. » : Le serie ana ittiso ,
Rome, 1937.

وتتضمن المجموعة ست لوحات ، تحتوى آخرها على سبع مواد معروفة تحت اسم «القوانين المائتة السومرية» ، نظرا لانها من أصل سومري وتتعلق بقانون الأسرة . ومن بين ما تنظمه حالة الابن الذي يتبرأ من ابيه أو امه ، والحالة العسكية لاب أو ام يتنكران لابنهما والزوجة التي تنكر لزوجها ، والزوج الذي يتبرأ من زوجته . ويلاحظ الفرق بين الجزاء الذي يوقع في هاتين الحالتين الاخريتين : فالزوجة التي تتبرأ من زوجها تلقى في النهر . ويتعين على الزوج الذي يتبرأ من زوجته ان يدفع نصف مينا من الفضة .

ويضاف الى هذه المواد ثلاث مواد اخرى ، تتعلق احدها باجرة عامل استخدمه احد النبلاء ، ثم مات أو هرب أو اختفى أو وقع مريضا . وتشير المادتان الاخريان الى الاضرار التي حدثت لثور .

٥ - تقنين حمورابي (١) :

اذا كانت جميع التقنينات السالفة الذكر لم يعرف سوى جزء منها ، فان تقنين حمورابي على العكس ، عرف بأكمله بفضل لوحة حجرية من الديوريت عثرت عليها بمئة اثيرة فرنسية (بمئة جاك دي مورجان) عام ١٩٠١ - ١٩٠٢ م. بين اطلال سوسة ، عاصمة عيلام ، حيث حملها اليها الملك العيلامي «شورتك ناهونتي» مع الفنائم والاسلاب التي حصل عليها بعد غزوه لبابل نحو عام ١١٧٥ ق.م. وهذه اللوحة محفوظة الآن بمتحف اللوفر بباريس ، كما انها نشرت وترجمت الى الفرنسية بواسطة القس شيل في عام ١٩٠٢ .

١ - انظر : Boyer «G.» : Contribution à l'histoire juridique de la première dynastie babylonienne, Paris 1928.

وراجع أيضا عمر ممدوح : أصول تاريخ القانون ، ص ٧٥ وما بعدها ، صوقي أبو طالب : مبادئ تاريخ القانون ، ص ١٥٥ وما بعدها.

ولوحة متحف اللوفر ليست هي النسخة الوحيدة التي نشرت للتقنين المذكور ، حتى أثناء حياة حمورابي نفسه . إذ أصبح من المقطوع به الآن ، نتيجة لاكتشاف أثرى حديث إن الملك امر بتدوين نسختين مخيفتين بعض الشيء للتقنين ، وتفصل بينهما مدة لا تقل عن خمس سنوات . ولوحة اللوفر هي النسخة الثانية ، ويرجع تاريخها إلى العام الرابع والثلاثين من حكم حمورابي أي نحو سنة ١٦٩٤ ق.م .

٨٤

و عند عرفت نصوص تقنين حمورابي بصفة خاصة بواسطة لوحة اللوفر التي يبلغ ارتفاعها مترين وفي الجزء الاعلى منها نقش يظهر فيه حمورابي واقفا وذراعيه مضمومين على صدره دلالة على الطاعة ، ومصنيا للاله «شمش» اله الشمس ، وهو جالس على العرش ، ويعد لحمورابي بوصة منشورية الشكل ، وهي القلم الذي يكتب به الميزوبوتاميون ، وبهم باملائه القانون عيانا . أما قاعدة هذه اللوحة فلقد كسحتها الملك العيلامي المذكور ولمها بقصد كتابة نقش عليها لتعظيمه ، ولذلك فإن جزءا من القانون مفقود . يسد هذا النقص لحد ما بمساعدة اثنين وعشرين جزءا من نسخ أخرى للتقنين مختلفة التاريخ ووجدت في اماكن متفرقة للغاية . وتدل هذه النسخ على إنتشار التقنين خارج بابل (عيلام ، وآشور) ، وذيع صيته حتى العصر البابلي الجديد .

والمقصود القانونية التي يتضمنها هذا التقنين تعتبر من أقدم النصوص التي وصلت إلينا . فلقد ساد الاعتقاد لمدة طويلة أن تاريخه يرجع إلى القرن العشرين قبل الميلاد ، ولكن الأبحاث الحديثة دلت على أن حكم حمورابي يقطن أنه كان نحو عام ١٧٠٠ ق.م .

ويشتمل هذا التقنين على مقدمة ، و ٢٨٢ مادة ، وخاتمة . والمقدمة تعلن «أنا حمورابي ، ملك القانون ، قدسدم شمش إلى القوانين» . والفرضي من ذلك اضافة صفة دينية على القانون .

وتمتدح المقدمة والخاتمة عدالة حمورابي ، وتبين النسبة من نشاطه التشريعي ، و ، بل تأكيد احترام القانون عن طريق إضفاء البركات والشكر لله وصب اللغات . وهذا التقديم الرسمي للقانون يرجع إلى تقليد يحتمل أن يكون سومريا ، وتعتبر التقنيات السابقة على حمورابي أمثلة له .

وتتضمن نصوص القانون ٢٨٢ مادة . وفقا للتقسيم الذي أجراه القس شيل (١) ، والذي أصبح تقليديا ، كما أنها معروضة في شكل أعمدة يبلغ عددها ٣٦٠٠ سطرا .

خصائص تقنين حمورابي (٢) :

يتميز تقنين حمورابي بالخصائص التالية

١ - لا ينظم هذا التقنين كل مظاهر الحياة القانونية . ومع ذلك فإنه يعالج بالتفصيل الكثير من المسائل .

فمواضيعه الرئيسية هي التنظيم القضائي ، والإجراءات ، والقانون الجنائي ، والإراضي ، والعقود ، والأسرة والزواج ، والميراث . وهذه المسائل ، كما هو الشأن بالنسبة للتقنيات السابقة ، ليست مجمعة وفقا لخطة منطقية ترضى العلماء الحديثين ، أو بتعبير أدق ليست معروضة وفقا للتسلسل المنطقي الذي تتبعه في عصرنا الحديث . ومع ذلك فإن شيئا من النظام يوجد ، ويعتمد على ارتباطات الأفسكار . ذلك أنه إذا كان يبدو للعلماء المعاصرين وجود فوضى

١ - انظر : P. Schell : Mémoires de la délégation en Perse , t, 4, 2e série.

٢ - انظر : Korosec « V. » : Le code de Hammurabi et les droits antérieurs, RIDA, 8, 1961, 11 - 28 ,

ظاهرة لهذا التقنين ، فان ذلك يرجع الى ان خط سير الفكرة ليس واحدا بالنسبة لعالم بابلي وعالم يعيش في الوقت الحاضر (١) .

٢ - من الصعب تغيير الاسم التقليدي الذي يطلق على المصطلح التشريعي ^(٢) لـ «حورابي» وهو «تقنين» . غير أنه ، كما سبق القول ، يوجد اليوم باحث واحد يعتبره ^{مفرد} تقنيناً بالمعنى الفني الدقيق لهذا التعبير . فلم يكن حورابي يهدف الى تجميع سنائر الاعراف وجميع التشريعات الموجودة من قبل ، حتى بعد ادخال التعديلات الضرورية . بل رغب ، باعتباره مشرعا ومصلحا ، ان يقول القانون بالنسبة لمعد معين من الفروض التي قد انما تستوجب التغيير أو التأكيد التشريعي . وهذا هو سبب الظهور الافتراضي للتقنين . فكل مادة من مواد تيدا باصطلاح «شوما» أي «لو فرض أن» ، وتتناول مسألة محددة للغاية ، لدرجة ان حل المسألة القريبة منها لا يمكن استنباطه ، مثال ذلك ، المادتان الاولى والثانية تعالجان الإتهام الكاذب بجريمة قتل ، ولكنهما لا تعرضان الامر بالنسبة للشروع في القتل ، والمادة ١٤ تعاقب على خطف ابن شخص حر ، ولكننا لا نعرف ما هو الحل بالنسبة لخطف عبد ، فهي تنص «لو فسرّض أن رجلا خطف ابنا صغيرا آخر يحكم عليه بالموت» ، والواد من ٢٥ الى ٥٦ تتناول الجرائم المتعلقة باستعمال قنوات الري ، ولكن ايا منها لا يصلح سرقة المياه ، والمادة ١٦٥ تعاقب على ضرب الابن لوالده ، ولكننا لا نتحدث عن قتل الوالدين ، فهي تنص «لو فرض أن ولدا ضرب اياه تقطع يده» .

١ - راجع : Cruveilhier, Introd., 4-5 ; Cardascia : Le concept babylonien de la propriété RIDA, 6 « 1959 », 19-32 ; Boyer « G. » De la science urdique et de sa méthode dans l'ancienne Mésopotamie, communication au colloque assyriologique de Paris, 1950 ; Idem, Sur quelques emplois de la fiction dans l'ancien droit oriental, RIDA, 1954, 73-100 ; idem, Introd. bibliog à l'hist. du droit suméro-akkadien, AHDO, « 1938 », 71.

ان جميع هذه الامثلة التى استشهدنا بها يمكن ان تحمل على الاعتقاد بان هناك ثغرات حقيقية فى التقنين يمكن ردها الى فعل العوامل الطبيعية والناس على مر الزمان مما ادى الى محسوس بعض نصوص القانون او تحريفها . غير ان هذا الاعتقاد لا يمكن ان يكون صحيحا ، ما دام ان الموضوعات الاكثر اهمية محذوفة تماما . فليس من المستطاع ان تعرف عقوبة القتل بعد الانتهاء من قراءة قانون حمورابى ، كما ان البيع غير معالج فيه الا بطريقة عرضية بالنسبة للاشياء المكتسبة التى لا يجوز التصرف فيها (كالحقل او البستان المنوح للهندي ، او متعلقات بيته : المواد ٣٦ - ٤٠) ، وبالنسبة لبيع الارقناء (المادتان ٢٧٨ ، ٢٧٩) ، والكفالة ليست مذكورة على الاطلاق فى القانون ، رغم شيوع هذا النظام فى تصرفات الافراد اليومية التى كثيرا ما تتضمنه .

هذه الموضوعات المحذوفة ، والتى لا يمكن ارجاع هذا الحذف الى السهو او النسيان او المحسوس او التحريف ، تؤيد الفكرة الصحيحة القائلة بان قانون حمورابى لم يكن يهدف الى ان يحل محل الاعراف والقوانين المعمول بها ، فهو يضم مجموعة من الحلول المتعلقة بحالات مختارة .

وبين مما تقدم ان مواد تقنين حمورابى تبدأ دائما بحالات خاصة افتراضية . كما انه مدون بأسلوب مختصر وواضح . فهو يواجه افتراضات عملية متعلقة بالحياة العائلية او التجارية او الزراعية . وهو ليس مدونا وفقا لمنهاج مجرداى منهاج يتجه الى القاعدة العامة ، كما هو شأن التقنينات والقوانين الحالية ، بل وفق منهاج يتضمن مجموعة من الحلول القانونية لحالات ملبوسة .

٢- هذا التقنين كان عاملا توحيدا ، فلقد جمع حمورابى بين مجموعتين من الشعوب : الاكديين (ساميين) والبابليين ، تحت حكم سلطة عامة واحدة . واسترشد التقنين بتقاليد هذين الشعبين ، وساهم بالتالى فى توحيدهما على الصعيدين السياسى والقانونى .

واضح اذن ان حمورابي كان يرمي من وراء اصدار بقائمه الى توحيد القانون في قسمي الامبراطوريه اللذين كانا المنفصلين . ليس (الكديسوس) . فليس من قبيل الصدفة ان هذا التقنين مكتوب باللغة الاكديه ، التي اصحت وحدها اللغة الرسمية . ورغم ان انجاه حمورابي كان وحيدويا ويميل الى السامية فلقد وجد نفسه مضطرا لان يقيم وزنا لبعض الانظمة السومرية التي استمر وجودها ، ونجم عن ذلك ثنائية الحل . احيانا ، وخاصة بالنسبة للزواج . ولا يعني ذلك الازدواج سيادة مبدأ شخصية القوانين ، فلكل فرد من افراد الامبراطورية ان يختار بين نظامين متقابلين ولا يتقيد بقانون وطني .

(٤) - لنقنين حمورابي طبيعة مركبة من ناحيتين :

أ - ان المصدر القانوني لآحكامه في غاية التنوع . فبعض هذه الآحكام قواعد عرفية قديمة ، وبعضها الآخر آحكام قضائية ، وآخيرا هناك قواعد مصلوها تشريعات جديدة . كما ان هذه الآحكام يمكن ان توافق مراحل للمعدنية وعصورا مختلفة .

وبتعيين تحديد طبيعة نصوص التقنين التشريعية . ذلك ان الاصطلاح البابلي *dinatum* ، والذي يفسر بقانون ، يقصد بالآحرى الحكم وليس قاعدة عامة . ومن المحتمل ان نقنين حمورابي كان يرود آكاما قضائية (١) .

ب - رغم أنه قد استوحى الآله عند صدور نقنين حمورابي ، فإنه لا يعتبر نا دينيا ، فهو قانون علماني بحت ، ويفترق من هذه الزاوية عن القانون الاسرائيلي والاسلامي والهندي (٢) .

١ - راجع : Volterra « E. » : Storia del diritto romano e storia dei diritti orientali, RISM, 1951, 43.

٢ - انظر : Klima « J. » : La base religieuse et ethique de l'ordre social dans l'Orient ancien, Ay Or. 16, 1948, 334-356.

٥ - وأخيراً ، اشتهر قانون حمورابي بمزايا عديدة جعلته يظهر أنه متقدم على العصر الذي وجد فيه . صحيح أن عنايته بالمشاكل الاجتماعية لا تعتبر في الحقيقة شيئاً جديداً ، إذ أن السومريين اهتموا بدورهم بهذا خلال الألف الثالث ، ومع ذلك فإن هذه الميزة تستحق أن تذكر . كما أن تعريفات الجور القانونية ، كانت أعلى من تلك التي كانت تدفع في الحياة العملية ، بعكس قوائم أسعار القمح والزيت والصوف فلقد كانت أكثر ارتفاعاً في الحياة العملية . وقانون الالتزامات كان متطوراً ومتقدماً خاصة بالنسبة لحضارة قديمة كهذه . وقانون حمورابي قانون تجار ، فيبدو أنه يتلاءم مع مجتمع لا يعتمد على الزراعة وحدها كمجتمع بلالاما ، فلقد كانت التجارة مصدر ثراء بابل . وأحكام قانون العقوبات التي يتضمنها تدل على أن الجريمة والعقوبة تحت إشراف الدولة بصفة عامة ، فأشاراته إلى الانتقام الفردي نادرة ، كما أنه لا يحتوى على أي أثر للسيدة الاختيارية . يبدو أن كثرة الأخذ بعقوبة القصاص تظهره قانون حمورابي في حالة متأخرة بالنسبة لقانون أورنمو . ويتميز هذا التقنين أيضاً بطريقة تدوينه : فالأسلوب موجز ورائع ، والمطلحات الفنية مذهشة وذاتية .

وكفلت كل هذه الميزات لعمل حمورابي انتشاراً كبيراً وشهرة واسعة في أنحاء الشرق . فلقد اقتبسه الملاميون في عصور كانوا فيها مستقلين عن بابل من الناحية السياسية ، كما استخدمه الملوك الآشوريون ، ووجدت نسخ عديدة له في العصر البابلي الجديد .

والخلاصة أنه بسبب انتشاره وشهرته وتأثيره ، يعتبر هذا التقنين من أشهر آثار الحضارة الميزوبوتامية وأهم مصدر للقانون الوضعي فيها لفترة تتجاوز الألف سنة .

المطلب الثاني

في

العلاقة ما بين تقنين حمورابي والتقنينات السابقة عليه

جرت أول محاولة لإبراز هذه العلاقة وتبيان مدى تأثير حمورابي بالتوانين السابقة عليه ، على يد العالم الألماني «كوشاكر» Koschaker منذ نحو ٦٦ سنة (١) . ويتلخص الرأي الذي انتهى إليه ، في أن حمورابي قام باقتباس كثير من القواعد القانونية التي تضمنها تقنيته من التقنينات التي سبقتها .

ولاشك أنه يمكننا إعادة النظر في هذه المسألة في الآونة الحاضرة ، إذ تمت اكتشافات أثرية حديثة لم تكن تحت يد «كوشاكر» . ولقد سبق القول أنه في عام ١٩٤٨ نشر تقنين سومري للملك لبث عشتار ، وتمت ترجمته (٢) . كما تم العثور على تقنين مسومري آخر للملك أورنمو (٣) . ويمثل اكتشاف أورنمو خطوة هامة في تاريخ القانون

١ - انظر : Koschaker , Rechtsvergleichende Studien Zur Gesetzgebung Hammurapis, Leipzig, 1917.

٢ - انظر : Pritchard : Ancient Near Eastern Texts Relating to the old Testament, 1969, 159 (S. N. Kramer); Steele (F.R.) : Thecode of Ipit Ishtar, AZA, 52, 1948, 425-480.

٣ - برت : المرجع السالف الذكر ، ص ٥٢٣ (صاحب الترجمة J.J. Finkelsteien)

وانظر كذلك :

Kramer (S. N.) : Ur-Nammu Law Code, Orientalia N. S. 23, 1954, 40-54; Szlechter (E.) : Le code d'Ur-Nammu, RA, 49, 1955, P. 169-177; Idem : A propos du code d'Ur-Nammu, RA, 47 - P. 1-10.

السومري . ذلك أن الاصلاحات التشريعية التي تمت في اقليم سومر من قبل لم تشملها مجموعة قانونية بل ورد ذكرها في سياق سرد تاريخي على لسان بعض المؤرخين . وهذا هو ما نعرفه عن اصلاحات الملك اوروكاجينا السالفة الذكر ، بل ولا نعرف ما اذا كانت هذه الاصلاحات قد تمت بمقتضى نصوص تشريعية بمعنى الكلمة .

كما نشر في سنة ١٩٤٨ تقنين للملك بلالاما (١) . ونشرت كذلك مجموعة القوانين «أنا ايتسو Ana Ittiso» ، وهي تضم مجموعة من القوانين العائلية السومرية . والاحكام التي تتضمنها معاصرة لاسرة اور الثالثة (٢) . وهناك أيضا مجموعة من الاحكام القضائية «ديتيلا di-ti-la» ترجع بدورها الى عهد اسرة اور الثالثة ، وتم نشرها في عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧ .

ولا تتمتع هذه المصادر بنفس الدرجة من الاهمية بالنسبة لموضوع بحثنا وبخصوص معرفتنا للقانون في ميزوبوتاميا. فاذا كانت مجموعتنا «أنا ايتسو» والاحكام القضائية «ديتيلا» تلقيان الضوء على التطبيق العملي للقانون المعمول به في لحظة وجودهما ، غير انهما لا يبرغاننا بالقانون المكتوب . ولهذا السبب ، تشمل التقنيات أهم مصدر للموضوع الذي نمالجه .

بيد أن دراسة هذه التقنيات تطوى على صعوبات عديدة . منها
ان التقنيات الميزوبوتامية لا تحتوي القانون في مجموعته كما سبق
القول ، بل تتضمن بعض القواعد القانونية التي لها ملامح استثنائية .
كما أنها لا تعالج المسائل وفقا للتسلسل المنطقي الذي ننبهه وعلى

١ - أنظر : Geotze (Albrecht) : The Laws of Eshnunna ,
AASOR, XXI.

٢ - راجع : Landsberger « Ed. » : Le Serie Ana Ittiso ,
Rome 1937.

اساس المنهاج الجرد اى المنهاج الذى يتجه الى القاعدة العامة كما هو شأن التقنيات والقوانين الحديثة ، بل وفق منهاج افتراضى يتضمن مجموعة من الحلول القانونية لحالات ملموسة .

ومن هذه الصعوبات ايضا ان المصادر الميزوبوتامية ، ولا سيما المصادر السومرية ، قد تعرضت للتلف كما سبق ان ذكرنا . فمثلا ، لا نصرف عن تقنين أورنمو سوى المقدمة وبعض مواده ، بل وكثير من هذه المواد به فجوات ومشوهة للغاية . ويقال: نفس الشيء بالنسبة لتقنين كيت عشتار ، حيث لم يصلنا منه سوى المقدمة و٢٩ مادة اى ما يعادل ربع القانون الاصلى ، كما ان اغلبيتها لدينا من مواد ليس كاملا ، ولم يتبق من بعض هذه المواد سوى مجرد كملته ، وتأتى في النهاية الخاتمة .

واذا كان تقنين بلالاما محافظا عليه لحد ما ، وهو يتضمن ستين مادة وصلت اليها ، فان مضمونه ضيق . ويمكن القول ان تقنين حمورابى هو التقنين الوحيد الذى عرف لنا بأكمله ، وهو يشتمل على مقدمة ، و٢٨٤ مادة ، وخاتمة . ولكنه مع ذلك لا ينظم كل مظاهر الحياة القانونية ، بل يسالج ببعض المسائل فقط ، مع استهانة في التفاصيل ، ومواده تبدأ دائما بحالات خاصة افتراضية تتعلق بالحياة العائلية او التجارية او الزراعية . ومهما يكن من امر فان تقنين حمورابى ما زال يعد اهم الوثائق التشريعية المطلقة بحسب ميزوبوتاميا كما اشرنا .

وهناك اخيرا صيرية تابعة من كوننا لا نصرف تاريخ التقنيات الميزوبوتامية واحداها على وجه التحديد ، باستثناء أسماء الشرعين الذين أصدروها وما تضمنته هذه التقنيات من معلومات . كما اننا لا نعرف شيئا عن مصرها الا لاق وقيمتها امام المحاكم . اذ ان وثائق الحياة العملية اللاحقة على هذه التقنيات ، وهى تعد بالآلاف ، لم تشر اليها ابدا (١) . ويمكن ان نستخلص من ذلك ان الاممية المضافة على القوانين المكتوبة تختلف تماما عنها فى عصرنا الحالى .

١ - انظر :

G. R. Driver-John C. Miles : The Babylonian Laws, Oxford University, 2nd ed, 1960.

مظاهر تأثر تقنين حمورابي بالقوانين السومرية والأكادية (١) :

① - الظهر الأول ينطبق بتقسيم التقنين إلى ثلاثة أجزاء : المقدمة والمضمون والخاتمة . فإذا قارنا التقنينين السومريين ، وهما تقنين أورنمو وتقنين لبث عشتار ، بتقنين حمورابي ، نجد التشابه واضحا في مجال الشكل .

مقدمة

ولقد سبق القول أن الملك أورنمو (٢٠٦١ - ٢٠٤٣ ق.م.) وضع تقنينا باللغة السومرية القديمة ، عثر على أجزاء منه . واتبع هذا الملك في طريقة عرضه لمواد التقنين ، التقسيم الثلاثي أي أن التقنين يتكون من ثلاثة أجزاء : الجزء الأول يمثل المقدمة ويشير فيها إلى الآلهة ومحببتهم له كما يشهد بشجاعته وفضائله ، والجزء الثاني هو المضمون ولم يصلنا منه سوى بعض المواد بها فجوات كثيرة ، والجزء الثالث هو الخاتمة ولم يصلنا ، اذ تعرضت نهاية هذا التقنين للتلف .

تقنين الملك السومري

وهناك ملك سومري آخر ، وهو لبث عشتار ، قام هو الآخر بوضع تقنين باسمه . وهو يبدأ بدور مقدمة تشبه لحد ما ، من حيث محتواها ، مقدمة تقنين حمورابي ، اذ يذكر فيها كما سبق أن أوضحنا الآله أنو والاله انليل ، وهما اللذان وضعا لبث عشتار على العرش ، ويشيد الملك فيها بعمله . والجزء الثاني وهو الخاص بالمجموعة القانونية نفسها . ولم يصل إلينا منها سوى ٣٩ مادة ، وهذه المواد غير كاملة في غالبيتها (٢) . ونأتي الخاتمة في نهاية التقنين ،

١ - أنظر : Korosec (V.) : Le code d'Hammurabi et les droits antérieurs, RIDA, 8, 1961, 11 - 28.

٢ - أنظر ص ٢٦٢ وما بعدها من هذا المؤلف . وكذلك نجيب ميخائيل إبراهيم : مصر والشرق الأدنى القديم ح ٦ ص ٥٣ وما بعدها .

وفيها يهود ثبت عشتار الى الاشادة بفضائله والافتخار بعمله ، ويتوعد من يبلغ نصوص التفتين او يبدل فيه ويتهمل الى الالهة ان تنزل لعنتها وتحيق بالمصائب والكوارث كل من يقوم بمثل هذه الاعمال (١) .

ولقد اقتبس حمورابي ، على ما يبدو ، من تفتين ليت عشتار وربما كذلك من تفتين أورنيو هذا التقسيم الثلاثي . فهو يشتمل على مقدمة يذكر ان الالهتهم الذين كفوا حمورابي بوضع التفتين ، وتشدد بسحبهم له وقتهم فيه ، وتمتدح عدالة حمورابي وشجاعته ، وبيان الفاية من نشاطه التشريعي ، وتحاول تأكيد اجترام القانون عن طريق اضياف البركات والشكر للالهة . وهذا التقديم الرسمي للقانون يرجع الى تقليد سومري كما سبق القول . ويشمل الجزء الثاني من التفتين ٢٨٢ مادة تعالج بالتفصيل الكثير من المسائل والفروض التي تستوجب التغير او التأكيد التشريعي ، واحمها التنظيم القضائي ، والاجراءات ، والقانون الجنائي ، والاراضي ، والمعقود ، والاسرة ، والزواج ، والميراث . وهي ليست معروضة وفقا للتسلسل المنطقي الذي نجده في العصر الحديث .

ومما هو جدير بالتأمل اننا لا نقابل المقدمة والخاتمة في تفتين بلالاما وهو يتضمن ستين مادة تعالج الزواج والقرض والوديعة والاجارة والبيع ، ويحتل القانون الجنائي مركزا هاما فيه (٢) .

١ - انظر : Szlechter « E. » : Le code de Lipit-Ishtar, RALI 1957, 57 - 89 ; Idam, RIDA, 4, 1957, 75.

٢ - انظر : Yaron « R. » Forms in the laws of Eshnunna, RIDA, 9, 1962, 137 - 156 ; Szlechter « E. » . Les lois d'Eshnunna, Transcriptions, traduction et commentaire, publication de l'Institut de droit romain, 12, Paris, 1954.

كما أن مجموعة القوانين الآشورية التي صدرت بعد ذلك بعدة قرون لا تتضمن بدورها مقدمة وخاتمة ، أي أنها لم تتبع التقسيم الثلاثي ، رغم أنها تمثل أهم أثر قانوني للشرق القديم بلق تقنين حمورابي (١) . وهي تصف حالة قانون مطبق نحو القرن الرابع عشر ، وإن كان البعض يرى أرجاع تاريخ هذا القانون الى نحو عام ١١٠٠ ق.م. وتتضمن هذه المجموعة ثلاث لوحات .

٢ - المظهر الثاني يتعلق بتكوين الواد في أسلوب شرطي . ويبدو كذلك أن السومريين هم الذين أدخلوا هذا الأسلوب . فالكلمة السومرية «توكومبي tukumbi = إذا» ترجمت الى اللغة الأكديّة بكلمة «شوما Shumma» ، والى اللغة الحيثية بكلمة «مان man» أو «تاكو takku» . وإذا ما قرأنا التقنيات السالفة الذكر نجد أن كل مادة تبدأ بكلمة «إذا» أو «لو فرض أن» . فكل مادة من مواد تقنين حمورابي تبدأ باصطلاح «شوما» أي «إذا» ، وتتناول مسألة محددة للغاية ، لدرجة أنه لا يمكننا استنباط حلل المسألة القريبة منها (٢) . مثال ذلك ، المادتان الأولى والثانية من تقنين حمورابي تعالجان ، كما سبق القول ، الاتهام الكاذب بجريمة القتل ، ولكنهما لا تعرضان للأمر بالنسبة للشروع في القتل . فالمادة الأولى تنص : «إذا اتهم رجل آخر بالقتل ولم يتم البينة عليه ، فسوف يقتل متهمه» .

وجاء في المادة الثانية «إذا اتهم رجل آخر بالسر ثم لم يتم البينة عليه ، اختبر الدمى عليه بالسر بامتحنان النهر المقدس

١ - راجع ص ٢٧٢ من هذا المؤلف .

٢ - انظر : Boyer «G.» : De la science juridique et de sa méthode dans l'ancienne Mésopotamie, communication au colloque assyriologique de Paris, 1960.

فيرى نفسه فيه واذا غلبه النهر المقدس فسوف يخذل المدعى بيته /
وان اظهر النهر انه برىء وخرج سالما فسوف يعتل المدعى ويأخذ
المدعى عليه بيته ويحتفظ به (١) . وتعاقب المادة ١٤ خطف ابن شخص
حر ، ولكن لا نعرف ما هو الحل بالنسبة لخطف عبد ، فهي تنص
« اذا اختطف رجل ابنا صغيرا لآخر يحكم عليه بالموت » . وتتناول المواد
من ٥٣ الى ٥٦ الجرائم المتعلقة باستعمال قنوات الري ، ولكن ايا
منها لا يعالج سرقة المياه . فالمادة ٥٣ تنص على انه « اذا اهل رجل
في صيانة سد حقله ولم يصنعه قويا وحدث به صدع ، ومن ثم ترك
المياه تجرف الارض المزروعة ، فالرجل الذي حدثت الثغرة في
سده سوف يعرض القمح الذي تسبب في فقدته » . اما المادة ٥٤
فتنص : « اذا لم يكن قادرا على التعويض بالقمح ، يباع هو وامواله ،
ويقتسم الزارعون الذين اُتلف الماء محصولهم ماله » .

وتقرر المادة ٥٥ « اذا حدث ان تكاسل رجل عند فتح قنواته للري
ومن ثم اجتاحت المياه حقلا مجاورا لحقله ، فسوف يدفع قمحا معادلا » .
المادة ٥٦ تنص « اذا اطلق رجل المياه ثم تركها تجرف ما تم من
اعمال في حقل جاره ، يدفع ١٠ «كور» مقابل كل ١٨ «ايكو» (من
الارض) » .

وكما سبق ان ذكرنا ، تعاقب المادة ١٩٥ على ضرب
الابن لوالده ، ولكنها لا تتحدث عن قتل الوالدين ، فهي تنص « اذا
ضرب ابن ابيه ، تقطع يده (٧) » .

١ - يراجع بالنسبة لكل ما يتعلق بالنصوص الواردة في هذا
البحث :
James B. Pritchard : Ancient Near Eastern Texts relating to the
old Testament, Third Edition, 1969, 159 - 180, 523.

٢ - انظر كذلك :
G. R. Driver and J. C. Miles : The Babylonian 'Laws, Vol. II,
Oxford University Press. 2nd ed., 1960.

ويتضح من كل هذه المواد أن تقنين حمورابي ، شأن بقية التقنيات الميزوبوتامية ، يبدأ دائما بحالات خاصة افتراضية وفقا للمنهج الافتراضي ، ومواده مدونة بأسلوب مختصر . ومن ثم يمكن القول أن التقنيات الميزوبوتامية تواجه مجموعة من الافتراضات العملية المتعلقة بالحياة العائلية والزراعية والتجارية .

(٢) - المظهر الثالث يتعلق بمضمون المواد . ولا شك أن مجال التأثير هنا فسيح ويمثل أهمية أكبر ، ولذلك سنفرد له حيزا مغفولا بهتدين بالنصوص التي وردت في التقنيات السابقة الذكر . وسوف نهتم هذه النصوص الى مجموعات على أساس وحدة الموضوع الذي تمالجه مما يسمح لنا بتقديم تفسير مقبول عن أوجه الشبه الكثيرة ما بين التقنيات السابقة على حمورابي ، وتقنين حمورابي ، وذلك على النحو التالي :

(أولا) في مجال قانون الزواج والطلاق :

يسود هنا تأثير القوانين الأكديّة . ويرد سبب ذلك الى الطابع المحافظ الذي اشتهر به . وإذا اردنا ان نقدم تطبيقا لتأثير هذه القوانين فانا نجده في مجال إبرام الزواج (١) ، حيث اننا نقابل في تقنين نينوى (٢) وهو تقنين اكدي كما سبق القول ، وتقنين حمورابي المصطلحات الثلاثة المتعلقة بهذا الموضوع والتي لها دلالة خاصة وهي :

١ - المهر (الترخاتوم Terhatum) ، ويمثل في الهيبة التي تقدم من الخاطب الى والد المخطوبة . وكانت هذه الهيبة ضئيلة القيمة عادة . وتشير وثائق الحياة اليومية في ميزوبوتاميا الى أن هذه الهيبة يمكن أن يقدمها أيضا اقارب العريس ، كما يمكن ان تقدم الى العروس أو اقربائها من غير الاب مثل الام ، والاخ ، والاخت (٣) .

١ - انظر : Boyer « G. » : Sur quelques emploi de la fiction dans l'ancien droit oriental, RIDA, 1945, 73 - 100.

٢ - انظر : Westermarck « Ed. » : Histoire du mariage, trad. Van' Gennep, 4, « 1938 », 89 - 175.

٢- تحريم العقد Riksatum : فتدوين الحبر يكون عنصرا أساسيا للزواج . فهو ليس مجرد أداة إثبات للزواج ، بل ضروري لصحته . واستخدامه مشهود به في تقنين بلالاما . كما أن تقنين حمورابي يشير إلى تحريم العقد المبرم ما بين الخاطب ووالد المخطوبة بحضور الشهود الذين يضعون عليه اختامهم . وهو يبين أن المرأة تؤخذ كزوجة ، ويحدد الهبات التي تصحب الزواج ، ونص على عقوبات في حالة الخيانة الزوجية ، ويشير إلى الأحوال التي يكون فيها الطلاق ممكنا بالنسبة لكل من الزوجين ، وأخيرا فإنه يذكر اليمين أمام الملك والآلهة وبمقتضاه يتعهد الطرفان باحترام هذه الشروط .

ويمثل تحرير العقد وتقديم الترخاوت الذي يحجب المرحلة الأولى المنحلة للزواج ، ويتم الزواج بتسليم الفتاة pupillae إلى الزوج . ومنذ هذه المرحلة الأولى يحمل الزوج لقب « سيد المرأة » ، ويلقب والد الزوجة « بحمي الزوج » (١) .

ونستبين من ذلك أن الخطبة في التقنين الأكدي أو الحمورابي تختلف جوهريا عن الخطبة في القانون الروماني والقانون الكنسي . فوفقا لهذين القانونين الآخرين فإن الخطبة مجرد اتفاق أولى بين الخطيبين أو بين من لهم السلطة عليهما ، وأثاره محدودة للغاية ، فلا يخول على وجه الخصوص أي حق في اقتضاء إبرام الزواج . أما الخطبة في القانون الأكدي أو البابلي فتتم بمقتضى اتفاق مكتسوب بين الخطيب ووالدي الخطيبة مصحوبا بتقديم مبلغ الترخاوت ، فهي تمثل في الحقيقة المرحلة الأولى لإبرام الزواج .

٣ - الفعل «أخذ» ahazu ، حيث يمر بمقتضاه عن أن الرجل يأخذ المرأة كزوجة له . فالزواج لا يتم إلا إذا سلمت العروس إلى عريسها . ومن ثم فإنه إذا لم يتبع إبرام العقد تسليم البنت فوراً ، فإنه ينبغي حينئذ التمييز ما بين الزواج المبرم والزواج النام .

١ - أنظر المادتان ١ و٢٢ من تقنين اش ، والمواد ١٥٩ - ١٦١ من تقنين حمورابي .

عده هي المصطلحات الثلاثة (١) المتعلقة بالزواج والتي صادفناها في تقنين اشنونا وتقنين حمورابي . صحيح انه توجد بعض اوجه الاختلاف في التفاصيل بين المجموعتين . ففي بابل ، ينبغي على الرجل ان يجرى العقد Riksatum ويقدم المحرر للمخطوبة حتى تصبح زوجته . فالمادة ١٢٨ من تقنين حمورابي تنص على انه : « اذا كان رجل قد اتخذ (امراة) زوجة ولكن لم يحرر معها عندا فان هذه المرأة ليست زوجة (٢) . بينما في اشنونا ، يجرى الرجل العقد مع والد المخطوبة او والدتها . وهذا هو ما تضمنته المادتان ٢٧ و ٢٨ من تقنين بلالاما ، اللتان سبق ذكرهما . فضلا عن انه ينبغي على المريس ان يقدم «الكروم qirrum » ، ومعنى هذا الاصطلاح على ما يبدو هو «وجبة الزواج» .

وفي بابل ، وكذلك في اشنونا يستطيع والد المخطوبة ان يفسخ الخطبة قبل ان تبدأ الحياة المشتركة . ولكن يجب عليه في هذه الحالة ان يرد الى الخاطب ضعف الترخاوت الذي تلقاه منه . فالمادة ٢٥ من تقنين بلالاما تقرر : « اذا جاء رجل لبيت حميه وقبله حموه في خدمته ، ثم اعطى ابنته لرجل آخر فان والد الفتاة يرد الصداق الذي تسلمه مضاعفا » . وجاء نفس المعنى في المادة ١٦٠ من تقنين حمورابي ، اذ تنص على انه « اذا احضر رجل الى بيت حميه هدية واعطى صداقا ، ثم قال والد الفتاة له « سوف لا ازوجك ابنتي » فعليه ان يرد ضعف ما احضر اليه » (٣) .

١ - انظر : San Nicolo « M. » : Due atti matrimoniali neobabilonesi, I. Costituzione di dote 2, Contratto di Matrimonio, Aegyptus 27, 1947 - 1948, 118.

٢ - راجع : برينشارد ، نصوص الشرق القديم ، المرجع السالف الذكر .

٣ - انظر : Theophile J. Meek : Ancient Near Eastern Texts. Relating to the old testament, Princeton University Press, 2nd ed., 1955.

كما اعترف حمورابي للخاطب بنفس هذا الحق في نسخ الخطبة بمحض ارادته ، ولكنسه يتعرض لفقدان الترخاوت الذي قدمه الى والد الخطوبة . وهذا هو ما تقرره المادة ١٥٩ من تقنين حمورابي حيث جاء فيها «اذا جاء خطيب بهدية الى بيت حميه واعطى صداقا ثم احب امرأة اخرى وقال لحميه «لن آخذ ابنتك زوجة» فسوف يحتفظ والد الفتاة بكل ما جرى له به» .

وعلى عكس ما تقدم من مواد ، فان المادة ١٦١ من تقنين حمورابي قد استوتحت حكمها من المادة ٢٩ من تقنين لبت عشتار السومري . فهذه المادة الاخيرة تنص على انه «اذا دخل خطيب الابنة مسكن حميه وقام بمراسم الخطبة ثم طرده بعد ذلك واعطى زوجته لرفيقه فسوف ترد جميع هدايا الخطوبة له ولا تتزوج الفتاة من رفيقه» (٢) . وتمسالج نفس هذه الحالة المادة ١٦١ من تقنين حمورابي حيث تنص : «اذا احضر خطيب الى بيت حميه هدية واعطى صداقا ، وقذف صديقه في حقه ثم قال والد الفتاة له «سوف لا ازوجك ابنتي» فانه يرد مضاعفا ما جرى له به ، ولن يتزوج صديقه من الزوجة المزمعة» .

واضح من هاتين المادتين ان كلا التقنينين يتصدیان الحالة التي يفرض فيها الاب ، بعد ان يعد بابنته الى الخاطب ويتلقى منه الهدايا ، بالتصل من هذا الوعد في وقت لاحق بفرض تزويجها لاحد رفقاء هذا الخاطب . وبلاحد انه بينما لا يذكر تقنين لبت عشتار صراحة محدد دفع والد الخطوبة الى نسخ الخطبة ، فان تقنين حمورابي يذكر ذلك باشارته الى افتراء الرقيق على رفيقه . ويلزم المتوهم الاب بان يرد الى الخاطب الاول هداياه ، بل انه يلتزم في بابل برد الضعف . كما انهما لا يجيزان للبت بان تتزوج من الرقيق النادر .

٢ - انظر : برتشارد ، المرجع السالف الذكر .

ولم يتضمن تقنين اشنونا الاكدي اية اشارة الى «النودونو nudunnum» بعكس تقنين حمورابي مما يقطع بان اصل نشأته يرجع الى القانون السومري^(١) . وتقصد «النودونو» الهبة التي يقوم الزوج باجرائها لصالح زوجته واولاده عن طريق محسّر مكتوب اما في بداية الزواج او اثنائه . وهى هبة يقصد منها تأمين وسائل العيش لها ولاولادها في حالة وفاته قبلها . وتحقيقا للفرض الذى ترمى اليه هذه الهبة ، فان الزوجة لا ترفع يدها على الاموال التى يتضمنها «النودونو» الا عند وفاة زوجها . ويكون لها عليها حينئذ حق انتفاع فقط ، فلا تستطيع التصرف فيها ، بل يمتنع عليها ان تحافظ على هذه الاموال لمصلحة الاولاد الذين لهم عليها ملكية الرقبة .

وتقرر المادة ١٦٦ من تقنين حمورابي انه عند تقسيم تركة الاب، يتعين ان يحجز للابن الذى لم يتزوج بعد ، مبلغ النقود الضرورى لتقدمه على سبيل الترخاؤ عند زواجه . وها هو منطوق هذه المادة: «اذا كان رجل اختار زوجات من اجل ابناؤه الذين انجبهم ، ولم يكن قد اختار زوجة لاصفر ابناؤه ، فان اخوته حين يقسمون تركته بعد موته يعطون لاصفر الابناء حصة اضافية تعادل الترخاؤ من مال التركة الابوية وهكذا يمكنونه من الحصول على زوجة» . وتتضمن هذا الحكم ايضا^(٢) المادة ٣٢ من تقنين لبت عشتار بخصوص الابن الاكبر . فهى تقرر «اذا احتجز اب خلال حياته ترخاؤ لابنه الاكبر .. وتزوج الابن خلال حياة ابيه فان الورثة عند موت الاب ..» . وهذه المادة مبتورة .

وهكذا نشابه واضح ما بين تقنين اشنونا وتقنين حمورابي بالهبة لزوج امرأة متزوجة مرة اخرى بعد غياب زوجها قسرة

١ - انظر : A. Praag : Droit matrimonial assyro-babylonien, Amsterdam 1945, p. 217.

٢ - Klima « J. » : La position successorale de la fille dans la Babylonie. Ancienne, Ar. Or. 18, 3, p. 150.

طويلة . ويفرق كلا المشرعين بين ما اذا كان هذا الغياب يرجع الى وفوعه في الاسر او هربه . ففيما يتعلق بالزوج الاسير ، ينبغي على زوجته ان تعود اليه اذا رجع من الاسر . وعلى العكس من ذلك فان زوجة الهارب لا تعود اليه اذا رجع ونظرا في ذمة زوجها الجديد . وهذا المعنى الذي تضمنته المادتان ٢٩ و٣٠ من تقنين اشنونا . فالمادة ٢٩ تنص «ان سجن انسان خلال غارة او غزو وحمل عنوة ونقل الى بلد اجنبي وظل به طويلا ثم اخذ رجل امراته ورزقت بابه فانه حين يعود يسترجع زوجته» .

وتقرر المادة ٣٠ : «ان كرهه رجل مدينته او مولده واصبح طريدا واخذ آخر زوجته فانه حين يعود لا يصبح له حق الدعوى على زوجته» .

وبالعالم تقنين حمورابي الحالتين معا في المواد ١٣٤ - ١٣٦ . فتقرر المادة ١٣٤ : «اذا اسر رجل ولم يكن هنالك في بيته ما يحفظ عليهم الحياة فلزوجته ان تدخل بيت رجل آخر ، ولن توقع عليها عقوبة» . وتنص المادة ١٣٥ : «اذا لم يكن في بيت الاسير ما يكفي للانفاق على أسرته ثم دخلت زوجته بيت رجل آخر ومن ثم انجبت ابنا واهيرا عاد زوجها ووصل الى مدينته فستعود هذه المرأة الى زوجها الاول . سوف يبقى الابناء مع آبهم» . وجاء في المادة ١٣٦ : «اذا هجر رجل مدينته وهرب وبعد رجيله دخلت زوجته بيت رجل آخر ، اذا عاد ذلك الرجل ورغب في استعادة زوجته فلا تعود زوجة الهارب الى زوجها لانه كره مدينته وهرب» .

ولقد اتخذ حمورابي موقفا متشددا بعدم سماحه لزوجة الاسير ان تنزوج مرة ثانية الا اذا لم يكن لديها في منزل زوجها الاسير وسائل العيش . وهذا هو ما توضحه كذلك المادتان ١/١٣٣ و١/١٣٢ ب من تقنينه . فتنص المادة ١/١٣٣ : «اذا اسر رجل وكان في بيته ما يكفي لأسرته فان زوجته لا تهجر بيتها بل تحترس فلا تدخل بيت رجل

آخر» . وتقرر المادة ١٣٣/ب : «إذا لم تكن المرأة قد حفظت نفسها عفة وإنما دخلت بيت رجل آخر فوف يدينون تلك المرأة ثم يلقي بها في النهر» (١) .

كما أن حمورابي قرر صراحة في المادة ١٣٥ السالفة الذكر أن الاولاد من الفراش الثاني سوف يبقون مع ابيهم ، بعد عودة الزوج الاسير .

ومن المؤسف حقاً انه ليس في استطاعتنا تكملة المقارنة بخصوص قانون الزواج اذ ان تقنين لبت عشتار لم يحتفظ الا جزئياً ببعض قواعده . وعلى كل حال فان الطلاق منظم في التقنيات الميزوبوتامية الثلاثة (٢) : تقنين لبت عشتار وتقنين اشنونا وتقنين حمورابي . فهذه التقنيات متفقة على انه يجوز للزوج ان يطلق زوجته بمحض مشيئته ويتزوج من اخرى . وهى تحاول في نفس الوقت ان تخفف من النتائج الضارة بالنسبة للزوجة التى تطلق . وهنا يحدث الاختلاف الجوهرى بين التقنيات المشار اليها .

فلمادة ٢٨ من تقنين لبت عشتار تلزم الزوج ان يقدم للزوجة المطلقة الماكسل واللبس اذا ارادت الاستمرار في ان تعيش في منزل الزوج . فهى تنص : «اذا ادار رجل وجهه من زوجته الاولى ولكنها لم تغادر البيت فان الزوجة الجديدة التى يؤثرها تصبح زوجته الثانية ويظل مع ذلك يرمى زوجته الاولى» .

اما المادة ١٤٨ من تقنين حمورابي فلا تعترف بهذا الحق الا بالنسبة للزوجة التى طلقت بسبب مرض غير قابل للشفاء . فلقد جاء

١ - بريتشارد ، المرجع السابق الذكر .

٢ - انظر : Szlechter : La répudiation de l'épouse légitime d'après les lois d'Eshnunna, Jura 5, 1945, 191-198 ; Volterra «Ed.» : Osservazioni sul divorzio nei documenti aramaici, St. in di Levi delle Vida, II « 1956 », 586 - 600.

فيها : «إذا تزوج رجل وامرأة الحمى زوجته وعول على الزواج من أخرى فانه ان يتزوج دون ان يترك زوجته التي اصابها الحمى ، سوف تعيش في البيت الذي بنه ويستمر في اعالها طيلة حياتها» .

واخيرا فان المادة ٥٩ من قانوننا تقرر ان الزوج الذي يطلق زوجته التي انجبت له اولادا ، يفقد ثروته لصالح أسرته من الغرائز الاول . فهي تنص : «اذا طلق رجل زوجته بعد ان تزوج منه باطفال ثم اتخذ زوجة أخرى فانه يطرد من بيته ومن كل ما يملك وله ان يسعى وراء المرأة التي احبها» .

ووفقا لقانون حمورابي ، يستطيع الزوج تطليق زوجته بمحض رغبته . واذا كان لا يقع على الزوجة المطلقة أى لوم ، فانه ينبغي على الزوج ان يقدم لها الدويطة ، او مبلغ من النقود بدلا من ذلك على سبيل التعويض . واذا كان هناك اولاد ، فانه يتعين على الزوج ان يقدم جزءا من امواله الى زوجته المطلقة واولادها .

ولقد اشارت الى هذه الحالة ، اى تطليق الزوج لزوجته بمحض ارادته بدون أى سبب من قبل الزوجة يدفعه الى ذلك ، المواد ١٣٧ - ١٤٠ من قانون حمورابي . فالمادة ١٣٧ تعالج وضع المرأة المطلقة والتي انجبت اولادا ، فهي تنص : «اذا عول رجل على تطليق «شوجيتوم» قد انجبت له اطفالا او «ناديشوم» امدته بابناء ، ترد الى هذه المرأة بائنتها كما تعطى نصف الحقول والبستان والامتعة حتى تربي اولادها ، وبعد ان تكون قد اتمت تنشئة اولادها ، تعطى نصيبا مماثلا لوارث واحد مما يوزع على اولادها حتى يستطيع الزوج ان يتزوج من يختارها قلبه» .

اما المادة ١٣٨ فهي تشير الى المرأة التي لم تنجب اولادا بقولها «اذا اراد رجل ان يطلق زوجته الاولى التي لم تنجب له ابنا فعليه

أن يسلمها بالكامل صداقها ويرد إليها بانئنها التي جاءت بها من بيت أبيها ، ثم يطلقها .

وتقرر المادة ١٣٩ أنه «إذا لم يكن هناك صداق فإنه يعطيها «مينا» واحدة من الفضة لاتمام الطلاق» . أما المادة ١٤٠ فتتص «إذا كان عاميا يعطيها ثلث مينا من الفضة» (١) .

أما حالة تطليق الزوج لزوجته بسبب اهمالها لواجباتها . فتعالجها المادة ١٤١ من تقنين حمورابى ، ونصها «إذا عولت زوجة رجسلى تعيش فى بيته على أن تترك البيت لتعمل وبذا تهمل بيتها وتضفر شأن زوجها فسوف يدينونها وأن عول زوجها بسبب ذلك على تطليقها فله أن يطلقها دون اعطائهما شىء لاتمام الطلاق عند رحيلها . وأما إذا لم يكن زوجها قد عول على تطليقها فله أن يتزوج امرأة أخرى، وسوف تبقى تلك الزوجة كامة فى بيت زوجها» .

ومن ناحية أخرى ، تستطيع الزوجة التى لا غبار عليها وأسيئت معاملتها أن تطالب الطلاق وفقا لشروط محدودة للغاية، وهذا هو ما تقررته المادة ١٤٢ من تقنين حمورابى ، ونصها : «إذا كرهت امرأة زوجها وقالت «أنت لن تنالنى» فيتحرى عن حالتها أمام مجلس المدينة فإذا كانت قد حفظت نفسها عفة ولم يكن منها ما يعيبها بينما زوجها معتاد التجول فى الخارج ويتحدث عنها بسوء فإن هذه المرأة يمكن تسريحها دون أن توقع عليها عقوبة الى بيت أبيها على أن تأخذ معها بانئنها» . ويبدو أن هذا الحكم يمثل تجديدا من قبل المشرع البابلى ، لانه لا يوجد حكم مماثل له فى التقنينات السابقة على حمورابى .

وتتناول المادة ٢٦ من تقنين اششونا والمادة ١٣٠ من تقنين حمورابى جريمة الامتناء على عرض خطيبة الغير ، وتقرر أن عقوبة الموت بالنسبة لهذه الجريمة . فلقد جاء فى المادة ١٦

١ - برينشارد ، الرجوع السالف الذكر .

من تمنين اشنونا : «إذا نطى رجل صديقاً لابنة رجل آخر ثم اغتصبها رجل ثالث دون استئذان أبيها أو أمها وانتض بكارتها فان هذه جريمة كبرى وعقوبتها الموت» . اما المادة ١٢٠ من تقنين حمورابى فتقرر : «إذا اتصل رجل بخطيبة آخر ولم يكن قد واقعها رجل من قبل وكانت تقيم فى بيت أبيها ، ثم رقد على صدرها وضبطوه فانه يقتل . اما المرأة فتذهب طليقة» . فيتضح من هذين النصين أن من يعتدى على عرض الفتاة المخطوبة يتعرض لعقوبة الموت ، بينما لا توقع هذه العقوبة فى حالة البنت الغير مخطوبة .

وبعاقب زنا المرأة بالموت ، بينما لا يشار البتة الى زنا الرجل . فالمادة ٢٨ من تقنين اشنونا تشير إشارة سرية الى زنا المرأة فقط بعد أن بينت شروط تكوين الزواج . فهى تنص : «ومن ناحية أخرى فان عمل عقد زواج مع أبيها أو أمها وعائشها فانها تصبح زوجة بيت وان وجدت مع رجل آخر تقتل .. انها لا تخرج حية» .

اما فيما يتعلق بتقنين حمورابى فانه يشير الى أن مصر المرأة الزانية يشاركها فيه شريكها ، ويجوز الزوج المضلل أن يعفو عن كلا الشريكين . وهذا هو ما جاءت به المادة ١٢٩ منه ، فتتص : «إذا ضبطت زوجة تضاجع رجلاً آخر ، فسيؤتقوتها ويلقون بهما فى النهر» فإذا أراد الزوج أن يترك زوجته تعيش فسيترك الملك خادمه يعيش» . ويتفق تقنين حمورابى فى هذا المجال مع مجموعة القوانين الآشورية التى تجيز للزوج الذى يضبط زوجته متلبسة بجريمة الزنا ، أن يقتلها وكذلك الزانى ، أو يقطع أنفها ويخصى شريكها أو يشوه وجههما ، بيد أنه اذا عفا عن زوجته يمتنع عليه أن يطلق سراح شريكها . وهذا هو ما تقرره المادتان ١٢ و ١٥ من المجموعة المذكورة (١) . فالمادة ٣ تنص : «إذا تركت زوجة رجل بيتها ونرددت على بيت رجل

١ — أنظر : G.R. Driver and John C. Miles : The Assyrian Laws, Edited with Translation and Commentary, 1935 .

وراجع أيضاً : بريتشارد ، المرجع السالف الذكر ، ص ١٨٠ .

آخر حيث يقيم ، ان هو اضطلع معها مع علمه بأنها زوجة رجل فانهما يقتلان معا . وجاء في المادة ١٥ « اذا ضبط رجل آخر مع زوجته فحين ترفع الدعوى ضده واثبات الاتهام ضده يعدم الانسان دون ان تلحق به اية مسؤولية ، واذا حدث عند القبض عليه ان جرى به في حضرة المسلك او امام القضاة فانه حين رفع الدعوى واثبات الاتهام ضده اذا قتل الزوج زوجته فعليه ان يقتل كذلك الرجل ولكن ان قطع انف زوجته فانه يخصى الرجل ثم يشوهون وجهه كله ، ومع ذلك فاذا عفا من زوجته بطلق سراح الرجل » .

وهذه القاعدة التي تقضى بقتل الزانى مع الزانية ، او العوف عنهما معا ، هي قاعدة عامة في شرائع قديمة مثل التفتين الحيثي (م ١٩٧ وم ١٩٨) ، وكتابات المقابلات بين التشريعين الموسوي والروماني (٤ ، ٢ ، ٦) : *Collatio Legum mosaicarum et Romanarum* . ويلاحظ مع ذلك أننا لا نعرف حتى الآن كيف عاقب السومريون الزنا .

(ثانيا) في مجال قانون الاموال :

لا يقتصر تأثير تقنين اشنونا على تقنين حمورابي في مجال قانون الزواج وحده بل تعداه الى قانون الاموال (٢) . فمن ناحية ، يبدو ان واضع تقنين اشنونا كان مهتما بتحديد الاسعار . اذ يحدد في المادة الاولى الثمن تقديرا لمجموعة كبيرة من السلع الضرورية ، فهي تنص : (كو) من الشعير يقدر بشاقل من الفضة و٣ «قا» من الزيت الفاخر تقدر بشاقل من الفضة و«سيح» و٢ «قا» من زيت السمسم تقدر بشاقل من الفضة و«سيح» و«قا» من اللحم تقدر بشاقل من

١ - انظر : برينشارد ، المرجع السالف الذكر ، ص ١٨٨ .

٢ - انظر : Boyer «G.» : *Nature et formation de la vente dans l'ancien droit babylonien*, AHDO-RIDA, 2 « 1953 », p. 55 - 85.

الفضة و٤٠ «منبح» من «زيت النهر» تقدر بشاقل من الفضة ٦٠ مينا من الصوف تقدر بشاقل من الفضة ٢ «كور» من ... تقدر بشاقل من الفضة و«كور» .. يقدر بشاقل من الفضة ٣ مينا من النحاس تقدر بشاقل من الفضة ٢ مينا من النحاس المنقى تقدر بشاقل من الفضة .

وعلى العكس ، تحدد المادة الثانية الثمن في صورة قمح وغلل بالنسبة لثلاث من هذه السلع . فلقد جاء فيها : «قا» زيت سمسم قيمته من الشعير ٣ «سيح» و«قا» السمسم قيمته من الشعير «سيح» ، «قا» . و«قا» من زيت النهر قيمته من الشعير ٨ «قا» .

ولقد أوردنا هذين المثالين لتبيان أن الثمن كان يحدد تارة نقدا وتارة في صورة قمح وغلل (١) . وفي المواد التسعة التالية (م ٣ - ١١) ، يحدد الإيجار والاجرة تارة في صورة قمح ونقود على سبيل التبادل ، وتارة أخرى في صورة قمح فقط أو نقود فقط . ويمكن تفسير هذا التنوع باقتراض أن تقنين اشنتونا وضع في عصر كان الاقتصاد في هذا البلد يتحول فيه من الاقتصاد الطبيعي الى الاقتصاد النقدي . ونلاحظ في وقت متأخر اهتمام التقنين الحيثي اهتماما كبيرا بتحديد الأسعار (الواد ١٧٦ - ١٨٦) . ومن المعلوم أن اقتصاد الدولة الحيثية كان أقل تطورا من الاقتصاد الميزوبوتامي المعاصر . ولم يتضمن تقنين حمورابي أية تمرينة لاثمان الحاصلات المختلفة والأشياء ذات الاستعمال العام ، وذلك وفقا لمقتضيات اقتصاد بابل المنطور للغاية . ولكنه يحدد الكثير من الأجور والإيجارات ، وذلك في صورة قمح أو نقود ، ولم يحددها أبدا في شكل قمح ونقود معا . وهناك تطابق من حيث المضمون بين بعض من هذه الأحكام والأحكام التي تضمنها تقنين اشنتونا ، بينما تمثل أغليبيتها تجديدات حمورابيسية . ونشير الى أمثلة لهذه التجديدات . فالمادة ٢١٥ تنص : «إذا باشر طبيب عملية كبرى لرجل حسر بسلاح برونزي وانقذ حياته ، أو فتح خراجا بعين رجل حر بسلاح برونزي وانقذ عينه ، فسوف يأخذ عشر شواقل من الفضة» . وتقرر المادة ٢١٦ : «إذا كان من

العامة ، فسوف يأخذ خمسة نوافل من الفضة^٢ . ان المادة ٢١٧
 فتعالج الحالة المتعلقة بالعبد ، فنص : «اذا كان عبدا : فسوف
 يعطى صاحب العبد شاقلين من الفضة للطبيب» . وهناك مواد
 أخرى تحدد بدورها أجور الأطباء مثل المادة ٢٢١ التي تقرّر : «اذا
 اصلح طبيب العظمة المكسورة لرجل أو إبرا تمزقا عضليا ، فسوف
 يعطى المريض خمسة شواقل من الفضة للطبيب» . والمادة ٢٢٢ التي
 تنص : «اذا كان من العامة فسوف يعطى ثلاثة شواقل من الفضة» .
 وتضيف المادة ٢٢٣ : «اذا كان عبدا ، فسوف يعطى صاحبه
 شاقلين من الفضة للطبيب» . ويحدد التقنين أيضا أجور الأطباء
 البيطريين مثل المادة ٢٢٤ التي تنص : «اذا قام طبيب بيطري
 بعملية كبرى لثور أو حمار وانتقد حياته ، فسوف يعطى صاحب
 الثور أو الحمار سدس شاقل من الفضة للجراح كأجر له» . كما
 تحدد المادة ٢٣٤ أجر من قام ببناء سفينة فتقرر : «اذا صنع مركبا
 سعتها ٦٠ كور^١ من أجل رجل ، فسوف يعطيه شاقلين من الفضة
 كأجر له» .

وإذا كانت هذه امثلة لتجديدات حمورابية ، فان هناك تطابق في
 مضمون بعض المواد التي جاءت في تقنين اشنونا وتقنين حمورابي .
 فالمادة الثالثة من تقنين اشنونا تحدد الإيجار اليومي لعربة مع
 ثيرانها وسائقها ، فهي تنص : «إيجار العربة مع ثيرانها وسائقها
 «ماسكينوم» واحد و١ «سبح» من الشعير . وان دفعت فضة فالإيجار
 ١/٢ شاقل ، وهو يسوقها اليوم كله» . وكما هو واضح فان الإيجار
 محدد في صورة شعير أو نقود .

اما تقنين حمورابي فانه يحدد قيمة الإيجار بخمسة اشعاف ما
 يحدده تقنين اشنونا . فضلا عن انه يحدد قيمة إيجار العربة على

١ - الكور Kur مكيال يعادل ما يزيد قليلا عن ٧ بوشل مقسم
 على ٣٠٠ قو qu .

انفراد . فلقد جاء في المادة ٢٧١ منه : «إذا استأجر رجل ثيرانا وعربة وسائقها ، فسوف يدفع ١٨٠ «قو» يوميا» . وأضافت المادة ٢٧٢ : «غير أنه إذا كان الرجل قد استأجر عربة وحدها ، فسوف يدفع ٤٠ «قو» من القمح يوميا» .

ويحدد كلا التقنينين قيمة واحدة لاجار الحمار المستخدم في اشنونا وبابل للدراس ، وهو في صورة قمح . ويضيف حمورابي الى ذلك تحديدا لاجار ثور ، اذ تنص المادة ٢٦٨ من تقنينه : «إذا استأجر رجل ثورا للدراس ، فأجره ٢٠ «قو» من القمح» . كما يحدد اجار كبش في المادة ٢٧٠ التي تنص «إذا استأجر رجل كبشا للدراس، فأجره واحد «قو» من القمح» . ويبين مشرع بابل في نفس الوقت ان الامر يتعلق بدرس الغلال .

وحدد تقنين اشنونا أجرة الاجير الحر تقدا وشهريا ، اذ تنص المادة ١١ «أجر الاجير «شاقل» من الفضة وأجر ملتزمه «قمحة» من الفضة وهو يعمل لمدة شهر» . بينما يحدد تقنين حمورابي هذه الاجرة سنويا ، ولقد جاء ذلك في مادته ٢٧٣ التي تنص «إذا كان رجل قد استأجر اجيرا فسوف يعطيه ٦ «شي» من الفضة يوميا من بداية السنة حتى الشهر الخامس، وأما من الشهر السادس حتى نهاية العام فسوف يدفع ٥ «شي» من الفضة يوميا» . ويلاحظ هنا ان الاجرة خفضت بالنسبة للنصف الثاني من السنة .

وحدد الاجار اليومي للمركب والمراكبي في اشنونا في صورة قمح . اذ تنص المادة الرابعة بما يلي : «اجار المركب ٢ «قا» لا «كور» . . و٤ «قا» اجار المراكبي ويقودها اليسوم كله (١)» . اما في بابل فان الاجار اليومي محدد تقدا وفي صورة تدريجية وفقا لحجم المركب . وهذا هو ما نتبينه من دراسة المواد ٢٧٥ - ٢٧٧ من تقنين حمورابي . فالمادة ٢٧٥ تنص «إذا استأجر رجل مركبا طويلا لنقل

١ - برينشارد ، المرجع السالف الذكر .

البضائع ، فايجاره ٣ «شئ» من الفضة يوميا . اما المادة ٢٧٦ فلقد جاء فيها «اذا استأجر رجل قارب تجديف ، فسوف يدفع ٥ «شئ» من الفضة يوميا» . وتقضى المادة ٢٧٧ بأنه : «اذا استأجر رجل مركبا حمولة ٦٠ كور ، فسوف يدفع سدس شاقل من الفضة يوميا أجرة له» . بينما حدد التقنين المذكور الإيجار السنوي للمراكبي في صورة قمح ، اذ تنص المادة ٢٣٩ : «اذا استأجر مراكيبا ، فسوف يعطيه ٦ «كور» من الحبوب سنويا» .

واهتم مشرعا اشنونا وبابل بتحديد مسؤولية المراكبي الذي تسبب باهماله في اغراق مركب مؤجرة . ففي تقنين اشنونا ، تنص المادة الخامسة على انه : «اذا اهمل المراكبي وتسبب في غرق المركب يدفع تعويضا كاملا عن كل ماتسبب من غرق» . وجاء نفس الحكم في المواد ٢٣٦ - ٢٣٨ من تقنين حمورابي . فالمادة ٢٣٦ تنص : «اذا أجرة رجل مركبا لمراكبي واهمل المراكبي وترك المركب تمسرق او فقدتها ، فسوف يعوضها بمركب أخرى لصاحب المركب» . وجاء في المادة ٢٣٧ : «اذا استأجر رجل مراكيبا ومركبا وحملها بالحبوب او الصوف او الزيت او الملح او أى نوع من الحمولة ، ثم اهمل المراكبي بحيث غرقت المركب وضاعت حمولتها ، فسوف يعرض المراكبي المركب التي تركها تفرق وايا من حمولتها التي فقدتها» . وتنص المادة ٢٣٨ : «اذا أغرق مراكبي مركب رجل ثم أعاد تعويمها ، فسوف يعطى نصف قيمتها فضة(١)» .

ويتضح من هذه المواد ان مشرعا اشنونا وبابل يلزمان المراكبي المهمل برد مركب أخرى للتعويض عن السفينة التي تركها تفرق ، كما يعرض كل ما فقد من حمولتها . ومما يدعو الى التأمل ان تقنين اشنونا وتقنين حمورابي يستخدمان نفس التعبير . ولكن يلاحظ من جهة أخرى ، ان تقنين حمورابي يفرق ، ما بين تأجير مركب بواسطة مراكبي (المادة ٢٣٦) وتأجير مركب ومراكبي (المادة ٢٣٧) ، ثم انه يأخذ

١ - بريتشارد ، المرجع السالف الذكر .

في عين الاعتبار الحالة التي ينجم فيها المراكبي في تمويم السفينة الجانحة حيث يدفع المراكبي نصف ثمن السفينة فقط (المادة ٢٣٨) .

ويتضح من دراسة تقنين حمورابي أن الشرع البابلي حاول أن يوائم بين ما وضعه من قوانين تنظم الإيجرة والإيجار وما تتطلبه مقتضيات الحياة الاقتصادية المتقدمة للغاية في بلاده (١) . ولذلك فإن تقنينه لم يتضمن أية إشارة إلى حالة سوء استخدام سفينة الغير ، وذلك بعكس تقنين أشنونا (المادة السادسة) ، كما أنه لم يشر إلى أجر ملوكيات الحبوب (المادة الثامنة من تقنين أشنونا) . كما أنه حذف أيضا تعريفه الأشياء التي تضمنتها المادة الأولى والمادة الثانية من تقنين أشنونا . فلقد جاء في المادة الأولى: «كور» من الشعير يقدر بشاقل من الفضة ، و «قا» من الزيت الفاخر تقدر بشاقل من الفضة و«سيح» و «قا» من زيت السمسم تقدر بشاقل من الفضة و«سيح» و «قا» من الشحم تقدر بشاقل من الفضة و «سيح» من «زيت النهر» تقدر بشاقل من الفضة و «مينا» من الصوف تقدر بشاقل من الفضة و «كور» من .. تقدر بشاقل من الفضة و«كور» .. يقدر بشاقل من الفضة و «مينا» من النحاس تقدر بشاقل من الفضة و «مينا» من النحاس المنقى تقدر بشاقل من الفضة . أما المادة الثانية فتتضمن : «قا» زيت سمسم قيمته من الشعير ٣ «سيح» و«قا» الشحم قيمته من الشعير «سيح» و «قا» و«قا» من زيت النهر قيمته من الشعير ٨ «قا» .

ويلاحظ أيضا أن الأشياء التي حددت لها أسعار رسمية توجد في تقنين أشنونا في بداية التقنين لإبراز أهميتها ، بينما نجد حمورابي ، وهو واضح في اعتباره الوضع الاقتصادي المتقدم لبلاده ، لم يشر إليها إلا في الجزء الأخير من نهاية تقنينه .

ولقد كانت الحياة الاقتصادية في العالم القديم قائمة في شطرها الأكبر على استغلال عمل الأرقاء (١) . ذلك أن مصادر الطاقة في ذلك

١ - أنظر : Mendelsohn «J.» : Slavery in the Ancient Near East, New York, 1949

الوقت كانت طبيعية في الأساس وتمثل في قوة الريح ، والנסار ،
وقدرة الحيوانات على الحمل والجري ، والتسوية المائية . بيد أن هذه
القوى الطبيعية كان ما يزال من الصعب الانتفاع بها واستخدامها ،
وكانت القوة الأكثر شئوعا هي القوة الجماعية للرفيق . ويمكن
القول بأن الأرقاء يقومون في العالم القديم بنفس الدور الذي تقوم به
الآلة في العصر الحاضر .

ومن ثم حاول المشرعون القدامى الحفاظ على سلطة السيد على
أرقائه وتقويتها . ووفرت حماية قوية للسيد ضد هروب العبد . إذ
حددت مكافآت لكل من يعيد هذا العبد إلى سيده . فلقد حدد الملك
أورنمو مكافأة قدرها شاقلين من الفضة (المادة ١٥) من تقنين
أورنمو(١) . وقرر حمورابي نفس المكافأة في حالة واحدة فقط وهي
الامساك بالعبد الهارب في الريف ، أي خارج المدينة . وهذا هو ما جاء
في المادة ١٧ من تقنين حمورابي التي تقرر : «إذا أمسك رجل عبداً أو
أمة هارب في الخلاء وساقه إلى مالكه ، فمالك العبد سوف يدفع
له شاقلين من الفضة(٢)» . ويلاحظ أنه بعد ذلك ببضعة قرون ، تدرج
الحيثيون في تحديد المكافأة القانونية بحسب بعد المكان الذي أمسك فيه
بالعبد الهارب (الواد ٢٢ - ٢٤ من التقنين الحيثي) .

ومن ناحية أخرى ، فإن العقوبات التي توقع على العبد الهارب
وشريكه في الجرم ، بفرض الحيلولة دون هروب العبد ، لم تكن واحدة
في التقنينات الميزوبوتامية . فتقنين اشنونا كان يحرم فقط أن يخرج
العبد من البوابة الكبيرة لمدينة اشنونا ، دون أن يقرر توقيع عقوبة
على المخالف . وهذا هو ما تنص عليه المادة ٥١ على النحو التالي :
«العبد أو الجارية في اشنونا الذي عليه علامة «كانوم» «ماشكانوم» أو
«ابانوم» لا يغادر بوابة اشنونا بدون إذن صاحبه» . وعلى العكس فإن

١ - راجع Klima «J.» : La posizione degli schiavi secondo
le nuove leggi prehammurabiche, studi Arangio-Ruiz, 4 « 1932 ,
225 - 240.

٢ - الشاقل وزن يعادل حوالى ثمانى جرامات .

حمورابى امر بتوقيع عقوبة الموت على كل من ساعد احد عبيد القصر
او عبد مملوك لوشكينوم على الهرب ، وذلك بتسهيل عملية خروجه من
بوابة المدينة . فلقد جاء فى المادة ١٥ من تنتين حمورابى : «اذا عاون
رجل عبداً او امة مملوكا للقصر ، او عبيد او امة موشكينوم على
الهرب من البوابة الكبيرة للمدينة فسوف يقتل» . وفى بابيل كان
يعاقب من يخبىء العبد الهارب بعقوبة الموت . وهذا هو ما تقرره
المادنان ١٦ و ١٩ من تنتين حمورابى . فالمادة ١٦ تنص : «اذا اخفى
رجل عبد او امة قصر او مشكينوم فى بيته ولم يقدمه عند اعلان النادى
نذلك المالك للبيت سوف يقتل» . وتقرر هذا الحكم ايضا المادة ١٩
بقولها : «اذا احتفظ بهذا العبد فى بيته . . وفيما بعد قبض على العبد
فى حيازته . فذلك الرجل سوف يقتل» .

اما فى تنتين لبت عشتار ، فان مخف العبد يفقد رقيقته ، وفى
حالة عدم وجود عبد مملوك له فانه يدفع ثمنه نقداً . فلقد جاء فى المادة
١٢ منه «اذا هربت امة او عبد الى قلب المدينة وثبت انها (او انه)
يعيش فى بيت رجل آخر مدى شهر فانه يرد امة او عبداً مقابل الامة او
العبد» . وتنص المادة ١٢ : «فاذا لم يكن له عبيد فانه يدفع ١٥ شاقلا
من الفضة» .

وفى اشنونا فان مخف العبد كان يفقد بدوره رقيقه ، بل ولقد
كان يعتبر بمثابة سارق . وهذا هو ما جاء فى المادتين ٩ و ٥ من تنتين
اشنونا . فلقد نصت المادة ٩ : «اذا قبض على انسان متلبسا
بسرقه عبد او امة فانه يسلم عبداً مقابل عبد و امة مقابل امة» . وجاء
فى المادة ٥ : «اذا قبض حاكم او ملاحظ نهر او اى موظف آخر مهما
يكن على عبد مفقود او حمار مفقود يخص القصر او موشكينوم ولا
يسلمه الى اشنونا بل يحتفظ به فى بيته حتى ولو لم تمض سوى سبعة
ايام فان القصر يحاكمه كسارق» .

وكان ينبغى فى اشنونا ان يميز كل عبد ، حتى ولو كان مملوكا
لسيد اجنبى ، بثلاث علامات ظاهرة . وهذا هو ما تنص عليه المادتان

٥١ و٥٢ . اذ جاء في المادة ٥١ : «العبد او الامسة في اشنونا انذى عليه علامة «كانوم» او «ماشكاتوم» او «اباتوم» لا ينادر بوابة اشنونا بدون اذن صاحبه» . وتقرر المادة ٥٢ ما نصه : «العبد او الامة ممن يدخلون بوابة اشنونا في ركب سفارة اجنبية توضع عليهم علامة «كانوم» او «ماشكاتوم» او «اباتوم» ولكن يظلون في مركب مولاهم» .

ولم يستبق حمورابى من هذه العلامات سوى واحدة وهى «اباتوم» . ومن ناحية اخرى فانه يقرر عقوبة قاسية توقع على الحلاق الذى يزيل علامة الرق بدون اذن مالك الرقيق ، وهى عقوبة قطع اليد . وقد جاء ذلك في المادة ٢٢٦ التى تنص : «اذا محا حلاق سمة عبد لرجل آخر دون موافقة صاحبه فسوف تقطع يده» .

ولا يتضمن اى تقنين من التقنيات الميزوبوتامية اشارة الى ما اذا كان العبد يتمتع باهلية تملك بعض الاموال. بيد انها تتضمن بعض الاحكام التى تضع قيودا على قدرة الرقيق فى التصرف فى بعض الاموال^(١) . مثال ذلك المادة ١٥ من تقنين اشنونا التى تحرم على التاجر او بائنة الخمر ان يقبلا من الرقيق نقودا او قمحا او صوفا او زيتا ، فهى تنص : «ال «تامكاروم» وال «سابيتوم» لا ياخذان نقودا او قمحا او صوفا او زيت سمس من اى عبد او امة لاستثمارها» . ومن ناحية اخرى فان الرقيق لا يستطيع ان يقتسرس (المادة ١٦ من نفس التقنين) . ووفقا لتقنين حمورابى، يعاقب بالموت كل من يشتري او يودع لديه اى شيء له قيمة من يد الرقيق بدون شهود واتفاقات . وهذا هو ما جاء في المادة السابعة التى تنص : «اذا اشترى رجل او تسلم على سبيل الدبعة فضة او ذهب او عبدا او امة او ثورا او شاة او حمارا او اى شيء آخر من ابن رجل آخر او رقيقه بغير شهود او عقسود ، فذلك الرجل سارق ، وسوف يقتل» .

Finley « M C. » : La servitude pour dettes, RHD, : ١ س انظر , 190٥, 161 - 18٤.

وطبقا للمادة ١٤ من تقنين لبت عشتار السومري ، والتي يختلف العلماء حول تفسير مضمونها ، يجوز لكل رقيق أن يحرك الدعوى القضائية لإببات حريته ، ولكن إذا فشل للمرة الثانية فإنه يتعرض للمقوِّبة . بل ولقد كان حمورابي اشد قسوة ، فلقد قرر قطع اذن الرقيق الذي يخسر دعوى الحرية التي يرفعها على سيده ، وهذا هو ما جاء في المادة ٢٨٢ من تقنينه التي تنص : «إذا قال المبد لسيدة: «انت لست سيدي» فسوف يثبت سيده أنه عبده وعندئذ يصلح اذنه» .

ولقد كان قانون الموارث في الشرق القديم يعتبر بمثابة جزء من قانون الاسرة ، لانه وفقا للاحكام القضائية ditilla ، لم يكن الوارث ditilla سوى ابن المتوفى .

ولم يتضمن تقنين اشنونا اية قاعدة عن توارث الاموال (١) . ومع ذلك فلقد ذكر الورثة على الشيوخ ، ونعني بذلك الابناء او الاخوة الذين لم يقتسموا الميراث الابوي في المسادة ٢٨ التي تنص : «إذا كان واحد من عدة اخوة يريد بيع حصته (في ملك شائع بينهم) ويريد اخوته الشراء فإنه يدفع ...» . ولم ينظم تقنين اشنونا هذه الملكية الشائعة ، بل ويبدو أنها كانت في طريقها الى الزوال . كما لم يعرفها تقنين لبت عشتار وكذلك تقنين حمورابي ، بينما نقبلهما في وقت متأخر في مجموعة القوانين الاشورية .

ومن ناحية اخرى فلقد اثر تقنين لبت عشتار تأثرا مباشرا على نظام الموارث الذي تضمنه تقنين حمورابي . ذلك ان تقنين لبت عشتار اهتم بميراث الاولاد من الفرائشين ، وقرروا انهم يتمتعون بحقوق متساوية على تركة ابيهم ، بينما تؤول البائنة الخاصة بكل ام الى اولادها . وهذا هو ما تنص عليه المادة ٢٤ من تقنين لبت عشتار

١ - انظر : Klima «J.» : Il diritto ereditario secondo le fonti giuridiche de Eshnunaz, Jura 4, 1953, 192 - 197.

التي سبق ان اوردنا منطوقها . ونقابل نفس القاعدة في المادة ١٦٧ من تقنين حمورابي التي عالجناها من قبل كذلك . ولقد اقتبست هذه المادة من تقنين لبت عشتار(١) .

وبلاحظ انه حينما تكون الزوجة الثانية من الارقاء ، فان تقنين لبت عشتار يقرر ان ابنتها لا يقتسم "لتركة الابوية مع اخيه المولود من ام حسرة ، حتى ولو منح الزوج الحرية الى الامه واولادها . وهذا هو ما تقضى به المادة ٢٥ من تقنين لبت عشتار التي اشرنا اليها في البداية . اما تقنين حمورابي فانه يكفل الحرية للولد وامه في كل الاحوال ، بل ويستطيع المولود من امه ان يشارك اخوته ثنتين ولدوا من ام حسرة ميراثهم وعلى قدم المساواة تقريبا ، اذا تبناه الاب ، وهذا هو ما جاء في المسادة ١٧ المذكورة بدورها من قبل .

اما المادة ١٧١ فننص :- «ومع ذلك فاذا لم يقل الاب خلال حياته للابناء الذين اتجبتهم له الامة «ابنائي» فانه بعد وفاة الاب ، سوف لا ياخذ ابناء الامة انصبه في مال التركة الابوية مع ابناء الزوجة الاولى ، ولكن تحرر الامة واولادها .. الخ» .

ومن الجدير بالتأمل ان تقنين حمورابي لا يشير الى الطفل المولود نتيجة زواج رجل من امرأة تعترف البغاء ، بينما تعالج المادة ٢٧ من تقنين لبت عشتار هذه الحالة ، ولو انها تعرضت لكثير من التلف ، وقد سبق ان اشرنا اليها .

اما فيما يتعلق بحق الملكية والالتزامات(٢) ، فان التأثير السومري

١ - انظر : Dauvillier «J.» : Le partage d'ascendant et la parabole du fils prodigue, Actes du congres de droit canonique, Paris 1947, 220 - 228.

٢ - انظر : Szlechter «E.» : La propriété foncière privée dans l'ancien droit mésopotamien, Trav. et rech. del'inst de droit comparé de Paris 12 «1963» 5 - 11; Idem : De quelques considérations sur l'origine de la propriété privée dans l'ancien droit mésopotamien, RIDA, 5 «1952», 121 - 136.

هو المالك ، ولو انه لا يمكن تجاهل التأثير الذي باشره تقنين اشنونا .
وكما لاحظ كارداسيا ، عرف الاكديون اصطلاحا مقاربا لاصطلاح
« المالك » ولكن لا يوجد اصطلاح يطابق اصطلاح « الملكية » (١) . بيد
أن المشرع حاول حماية المالك ، ولا سيما بالنسبة للسرقة .

واهتم تقنين لبت عشتار كثيرا بحماية المقارات . واذا لم يرغب
المالك في ترميم عقاره رغم تحذير سابق فإنه ينبغي عليه أن يعرض
جاره عن كل الاضرار التي تسبب فيها باهماله .

وعلى عكس القانون الروماني فإن الفسكرة السومرية والاكديّة
للملكية لا تعني التسلط المطلق . فهي تكفل الانتفاع بالعقار مع مراعاة
اتصالح المشروعة للجيران . وفي تقنين حمورابي نقابل نفس الفكرة
من خلال القوانين التي تمنح التعويض عن الاضرار التي تسبب فيها
الجيران باغراق الحاصيل نتيجة إخلال علاك الحقول المجاورة .
وهذا هو ما تضمنته المواد ٥٢ - ٥٦ . اذ تنص المادة ٥٣ : « اذا
اهمل رجل في صيانة سد حقله ولم يصنعه قويا وحدث به صدع ثم
كان من اثر ذلك ترك المياه تجرف الارض المزروعة فان الرجل الذي
انصدع سده سوف يعرض الحبوب التي اصابها الخسارة . وتضيف
المادة ٥٤ : « اذا لم يكن قادرا على التعويض بالحبوب ، فسوف يباع
هو وامواله ويقسم المزارعون الذين اطلقت المياه محصولهم ماله » .
وتعالج المادة ٥٥ نفس الحالة بقولها : « اذا فتح رجل قناته للرى وكان
سببها بحيث اجتاحت المياه حقلا مجاورا لحقله ، فسوف يكبل
تعويفا بمقدار ما اصابه الخسارة » . وكذلك تنص المادة ٥٦ : « اذا فتح
رجل انبياه ثم تركه يجرف ما تم من عمل في حقل جاره ، فسوف يدفع
١ « كور » مقابل كل ١٨ « ايكو ») .

ولقد عالج تقنين لبت عشتار هجر المالك لارضه حتى يتجنب اداء
الضريبة المقررة عليها . فاذا شغلها النهر مع دفعة مع غريبتها لمدة

Carda scia « G. » : Le concept babylonien de la
propriété, 1959 p. 22.

ثلاث سنوات ، فانه لا يجبر على رد الأرض لصاحبها الاول . وهذا هو ما تعالجه المادة ١٨ منه بقولها : «ان تأخير مالك أرض عن الوفاء بضريبة الأرض وتقلت الى شخص غريب فان مالكها يظل فيها ثلاث سنوات دون ان يطرد وبعد ذلك يتملك من تحمل الضريبة الأرض وليس للمالك الاول اى دعوى قبلها» .

ويتضمن تقنين حمورابى حكما مماثلا ، ويتعلق بالضابط الذى يهجر اقطاعه (الكو ilku اى الاقطاع) ، وهى تضم حقله وحديقته ومنزله) لكى يتجنب الالتزامات التى تقع على عاتقه ، فمن يحصل محله ويدفع الضريبة المقررة لمدة ثلاث سنوات يكتسب الحقوق التى كانت لسلفه . وقد سبق ان أوردنا نص هذه المادة . ونضيف المادة ٣١ انه : «اذا ارتحل لمدة سنة واحدة فقط ثم عاد ، فحقله وبستانه وببنته ستوف يرد الىه وسوف يرمى هو نفسه الالتزام الاقطاعى» .

ويمالج تقنين لبت عشار فى مادتين حالة الشخص الذى يضبط متلبسا فى حديقة الغير وهو يسرق أو يقطع شجرة . فالمادة ٩ من هذا التقنين تنص على انه : «اذا دخل رجل بستان رجل آخر وقبض عليه كاللص فانه يدفع عشر شواقل من الفضة» . وقد جاء فى المادة ١٠ : «اذا قطع رجل شجرة من حديقة رجل آخر يدفع نصف مينا من الفضة» . ويستبدل حمورابى بالمادتين السالفتى الذكر مادة واحدة تقرر انه يتعرض لتوقيع عقوبة الغرامة نقدا كل من يقطع شجرة فى بستان فاكهة مملوكة للغير بدون موافقة مالك الحديقة ، وهى المادة ٥٩- التى تنص على انه : «اذا قطع رجل شجرة من بستان رجل آخر دون علم صاحبه فسوف يدفع نصف مينا من الفضة» .

وينظم تقنين اشنونا على العكس من ذلك مسؤولية مالك الثور المتوحش أو الكلب غير الاليف . فاذا تسبب احد هذه الحيوانات فى وفاة شخص ما ، حرا كان أم عبدا ، فلا يسأل مالكه عن ذلك الا اذا كان قد اثلرته السلطات من قبل عن عيوب حيوانه . ويفرض القانون عليه تعويضا قيمته ، { او ١٥ شاقلا من الفضة ، بحسب ما اذا كان المجنى عليه من الاحرار أو العبيد . وفى هذا تنص المادة ٤٥ منه بقولها :

«إذا عرف عن ثور عادة المناطحة ووصل الى السلطات نأ معرفة صاحبه بذلك ومع ذلك فإنه لم يقطع قرنيه ثم نطح الثور رجلاً وقتله فإن صاحب الثور يدفع ٤٠ شاقلاً من الفضة» . وتضيف المادة ٥٥ : «ان نطح عبداً فقتله فإنه يدفع ١٥ شاقلاً من الفضة» . وتشير المادة ٥٦ الى الكلب المسعور وتقرر: «إذا كان كلب مسعور ووصل الى السلطات نأ معرفة صاحبه بذلك ومع ذلك فإنه لم يحتجزه ثم حدث ان عض شخصاً وأدى ذلك الى وفاته فإن صاحب الكلب يدفع ٤٠ شاقلاً من الفضة» . وتضيف المادة ٥٧ : «ان عض عبداً وأدى ذلك الى وفاته فإنه يدفع ١٥ شاقلاً» .

اما تقنين حمورابي فإنه يقتصر على تحديد مسؤولية مالك الثور في حالة قيام السلطات المحلية بتوجيه تحذير له دون جدوى . ويقاب المالك الممثل بفرامة تبلغ ٣٠ أو ٢٠ شاقلاً بحسب ما اذا كان القتل من الاحرار أو العبيد . وهذا هو ما جاء في المادة ٢٥٠ التي تنص على أنه : «إذا نطح ثور رجلاً اثناء مروره في الطريق وسبب موته ، فليس الامر موضع دعوى» . وتضيف المادة ٢٥١ : «إذا كان ثور الرجل معتادا النطح واخطره بذلك مجلس مدينته ، ولكنه لم يحجب قرنيه أو يربطه ونطح ذلك الثور ابن رجل فمات فسوف يدفع ٣٠ شاقلاً من الفضة» . وتعالج المادة ٢٥ حالة ما اذا كان القتل عبداً بقولها : «إذا كان المجنى عليه عبداً فسوف يدفع ٢٠ شاقلاً» .

(ثالثاً) في مجال قانون الالتزامات :

بخصوص «قانون الالتزامات» (١) ، فإن المقارنة التي نجريها ينبغي أن تكون في اطار محدود لانه تنقصنا المصادر . فنتقن لبث عشتار كما ذكرنا لم يصل الينا بأكمله بل ما وصل الينا هو خمس

١ - أنظر Szelechter « E » : Le prêt dans l'Ancien Testament et dans les codes mésopotamiens d'avant Hammourabi, dans « la Bible et l'Orient » Cahiers de la Revue d'Histoire et de philosophie religieuse, 1955 p. 16 - 25.

أو سدس النص الأصلي . وحتى تقنين حمورابي فإنه يحتوى على نقص كبير في الجزء الذى كان يعالج الالتزامات المتنوعة . ومن ناحية أخرى فإنه رغم أن قانون الالتزامات في تقنين اشنونا أقل تطوراً فإنه يتضمن مع ذلك بعض القوانين التى أثرت على الأحكام المقابلة في تقنين حمورابي .

ويعالج تقنين اشنونا حق الدائن في الاستيلاء على أحد أفراد أسرة المدين (الزوجة ، الولد ، الرقيق) على سبيل الرهن ، لضمان الوفاء بالدين . وهذا الحق من المسلمات التى لا تقبل الجدل . ويعالج تقنين اشنونا ثلاث حالات يمارس فيها دائن مزيف هذا الحق رغم أنه ليس له ما يطالب به وهو ما تتضمنه المواد ٢٢ - ٢٤ . فالمادة ٢٢ تنص : «إذا لم يكن لرجل دعوى قبل آخر ومع ذلك يسترهن أمته فإن مالكها يعلن بالقسم «ليس لك شيء قبلى» فيدفع له فضة كاملة تعويضاً عن الأمة» . وتعالج المادة ٢٣ نفس الحالة بقولها : «إذا لم يكن لرجل دعوى قبل آخر ومع ذلك يسترهن أمته واحتجزها في بيتها ثم قتلها فإنه يدفع مقابلها أمتين مملوكتين له» . وتضيف المادة ٢٤ : «إذا لم يكن له دعوى قبله ومع ذلك احتجز زوجة موشكينوم أو ابناً له وقتلها فإن هذه جريمة كبرى .. أن المحتجز سوف يقتل زوجته أو ابنه على التبادل» (١) .

ويعالج تقنين حمورابي حق الاستيلاء المذكور طبقاً لخطة محددة ومتدرجة في المواد ١١٤ - ١١٦ . ولقد جاء في المادة ١١٤ : «إذا لم يكن لرجل دين حبوب أو فضة لدى رجل آخر ولكنه أخذ شخصاً منه على سبيل الرهن ، فسوف يدفع ثلث مينا من الفضة عن كل رهينة» . وتضيف المادة ١١٥ : «إذا كان لرجل دين حبوب أو فضة في مواجهة آخر وكان قد أخذ منه شخصاً على سبيل الرهن ثم مات الرهينة ميتة طبيعية في بيت من كان قد أخذه رهينة فليس هناك

١ - انظر : Szlechter «E.» : Lois d'Eshnunna, 70 - 80.

وجه لاقامة الدعوى . وتشير المادة ١١٦ الى انه : « اذا كان مسوت
الرهينة بتأثير ضرب أو سوء معاملة في بيت من كان قد اخذه رهينة ،
فتضمن على صاحب الرهينة ان يثبت ذلك ضد تاجسره فاذا كان
(الرهينة) ابن الرجل فابنه سوف يقتل وان كان عبدا مملوكا له فسوف
يدفع ثلث مينا من القضة ويخسر كل ما يكون قد اقترضه » .

ويتضح من نصوص تقنين حمورابى المذكورة انها تبدأ بالاستيلاء
الذى لا يعتمد على أى اساس من قبل دائن مزيف (١) . ثم يعالج
التقنين بعد ذلك الحالة التى يموت فيها فى بيت اندائن احد افراد
اسرة المدين الذى كان الدائن قد استولى عليه قانونا . ويميل
حمورابى ما بين المسوت الطبيعى والموت لسوء المعاملة . وفى هذه
الحالة الاخيرة ، يقتص من الدائن بقتل ابنه بسبب الموت غير الطبيعى
لابن المدين المستولى عليه . وعلى العكس فانه فى اشنونا ، يتم
التعويض عن المسوت غير الطبيعى لرقيق استولى عليه على غير اساس
وذلك باعطاء المالك عبيدين ، أما موت زوجة المدين الزعوم أو ابنه ،
فالعقاب يتمثل فى موت زوجة الدائن أو ابنه على التقابل .

ويعالج تقنين اشنونا مسئولية المودع لديه فى حالة هلاك الشيء
المودع . ويمكن ان يتحرر من المسئولية ، اذا اقسم انه لم يرتكب أى
خطأ وانه عند سقوط منزله فان الاشياء المملوكة له قد هلكت
بدورها . وفى هذا تنص المادة ٣٦ : « اذا سلم رجل متعلقاته كوديعة الى
... واذا كانت المتعلقات التى سلمها تختفى بغير ان يكون البيت
قد سرق .. فان المودع لديه يرد الوديعة » . وتضيف المادة ٣٧ :
« اذا انهار منزل المودع لديه أو سرق بمسا فى ذلك الوديعة التى
تسلمها وكانت بذلك خسارة حلت بصاحب المنزل فان صاحب المنزل

١ - انظر : Szlechter «E.» : *Tablettes juridiques et administratives de la IIIe Dynastie d'ur et de la Ire Dynastie de Babylone* Conservées au Musée de l'Universté de Manchester, t. 1, Planches, t. II, Transcription, Traduction, Commentaire, Paris, Recueil Sirey, 1963 (Publication de l'Institut de droit romain de l'University de Paris, t. XXI).

يفهم لدى بوابة «تشبالده»^(١) قائلا «ضاع متاعى مع متاعك ولم ارنك
أمرا اذا او تدليسا» فان اقسم له مثل هذا القسم فلا دعوى له
قبله» .

اما تقنين حمورابى فانه كان يعتبر المودع لديه مهما ، وكان
يتطلب منه ان يرد الشيء المودع حتى ولو كان قد سرق في نفس
الوقت مع الاشياء الملوكة للمودع لديه . وهذا هو ما جاءت به المادة
١٢٥ التى تنص : «اذا اودع رجل أى شيء يخصه وفقد هذا الشيء
مع شيء يخص صاحب البيت من المكان الذى اودع فيه اما بسبب
دخول اللصوص او عن طريق نقب الحائط ، فصاحب البيت الذى كان
اهماله سببا في تبديد الامانة يجبان يعوض صاحب المال وعليه ان
يبحث جديا بحثا عن أى شيء يخصه يكون قد فقد وبأخذه من
الصلب الذى سرقه» .

ويحدد تقنين اششوننا سعر الفائدة في حدود ٢٠٪ للقروض
التقديية ، و ٣٣٪ للفلال^(٢) . ومن المحتمل ان هذا السعر كان مقررا
ايضا في تقنين حمورابى ، اذ تنص المادة ٨٨ : «اذا كان تاجر قد اعطى
قمحا على سبيل القرض بفائدة فيأخذ مقابلها ٦٠ «قو» من الحبوب
لكل «كور» كفاضة ، واذا كان قد اعطى فضة على سبيل القرض فله
ان يأخذ ١/٦ شاقل و ٦ «شى» (أى ١/٦ شاقل) كفاضة عن كل شاقل
من الفضة» .

ويتفق تقنين لبت عشتار مع تقنين حمورابى بخصوص مسؤولية
البتستانى الذى إبرم مع مالك الارض عقدا يتعلق بزراعة حقل كروم .
فاذا ترك البتستانى جزءا من الحقل بدون زراعة ، فان هذا الجزء يؤول
اليه عند التقسيم . وتشير الى هذه الحالة المادة ٨ من تقنين لبت عشتار
بقولها :

١ - اله اشوننا الرئيسى .

٢ - انظر : Le emans «W.F.» : The rate of interest in old
babylonian times, RIDA 5, 1950 P. 7 - 34.

«إذا سلم رجل أرضا غير مزروعة إلى آخر يعمل فيها بستانا ولم يكمل الأخير إصلاح الأرض البور لمعمل البستان فإنه يسلم الرجل الذي أقام البستان الأرض البور التي أهلها كجزء من نصيبه» .
 أما تقنين حمورابي فيماليها في المادة ٦٠ وما بعدها . وها هو نص المادة ٦٠ : «إذا كان رجل قد أعطى حقلا لبستاني ليفرس بستانا فإن البستاني حين يفعل ذلك فسوف يفرس شجرا في البستان لمدة أربع سنوات وفي السنة الخامسة يتقاسم مناصفة (الثمار) مع صاحب البستان . ولصاحب البستان أن يختار ويأخذ حصته» . وتنص المادة ٦١ : «إذا لم يقيم البستاني يفرس الحقل بأكمله بل ترك جزءا بورا فيكون هذا الجزء من نصيبه» .

وتضيف المادة ٦٢ : «إذا لم يقيم بفرس الحقل ، الذي كان قد أعطى له بستانا ، فإذا كان أرضا زراعية يدفع البستاني إلى صاحب الأرض أيجار الحقل عن السنوات التي أهل فيها على أساس الأراضي المجاورة كما يقوم بالمعمل اللازم في الحقل الذي يعود إلى صاحبه» (١) .

ويبدو أن تأجير الثيران كانت له أهمية اقتصادية كبرى في أسن وبابل . وتحدد قيمة التعويض في أربع مواد من تقنين لبث عشتار على أساس نسبة معينة من ثمن الثور بحسب الإصابات المختلفة .
 فلقد جاء في المادة ٣٤ : «إذا أضر رجل ثورا وجرح جلده عند خزامة الأنف فإنه يدفع ثلث ثمنه» . وتنص المادة ٣٥ : «إذا أضر رجل ثورا وفقا عينه أو أصابها فإنه يدفع نصف ثمنه» . وتضيف المادة ٣٦ : «إذا أضر رجل ثورا وكسر قرنه فإنه يدفع ربع ثمنه» . وأخيرا فإن المادة ٣٧ تنص : «إذا أضر رجل ثورا وأصاب ذيله فإنه يدفع ربع ثمنه» .

وهذه الإصابات والجزاءات المقررة لكل منها تتماثل في أغليتها مع ما جاء في حمورابي حيث تبدأ مواد التي عالجت هذه المسألة

١ - انظر : Cuq «Ed» : Etudes sur les droit babylonien, 180 - 234 et 244 - 298.

بالكلام عن استئجار الثور ثم تحدد قيمة التعويض . فالمادة ٢٤٥ تنص :
«إذا استأجر رجل ثورا وتسبب في موته بالاهمال أو الضرب ، فسوف يعرض صاحب الثور ثورا بثوره» . وتضيف المادة ٢٤٦ : «إذا استأجر رجل ثورا وكسر ساقه أو أحدث فظعا في عضلة رقبته فسوف يعرض صاحب الثور ثورا بثوره» .

اما المادة ٢٤٧ فتقرر انه : «إذا استأجر رجل ثورا وفقا عينه، فسوف يعطى نصف قيمته فضة لصاحب الثور» . وكذلك فان المادة ٢٤٨ تنص : «إذا استأجر رجل ثورا ثم كسر قرنه أو قطع ذيله أو اصاب لحم ظهره ، فسوف يعطى ربع قيمته فضة» .

ويضيف حمورابى حالة هلاك الثور نتيجة للقوة القاهرة *vis maior* حيث يقرر ان مالك الثور هو الذى يتحمل تبعة الهلاك . ولقد ساق مثالين لذلك فى المادتين ٢٤٤ و ٢٦٦ . وتنص المادة ٢٤٤ : «إذا استأجر رجل ثورا ثم قتله اسد فى الخلاء ، فان الخسارة تعود على مالكه» . أما المادة ٢٦٦ فتقرر : «إذا لمست اصبع اله لقطيع أو قتله اسد بمضه فيبرىء الرامى نفسه امام الاله وسوف يقبض الاذى فى القطيع على صاحب القطيع» (١) .

ولقد عالج تقنين حمورابى جريمة الاجهاض من ناحيتين :
الاولى بحسب الطبقة الاجتماعية التى تنتمى اليها المجنى عليها معيلا ما بين المرأة التى تنتمى الى طبقة الاحرار والموشكينو والارقاء ، والثانية بحسب النتيجة التى ترتبت على الاجهاض ، اى بحسب ما اذا كان الاجهاض قد تسبب فى وفاة المرأة أم انها ظلت على قيد الحياة . ووفقا لهذا التقنين فان مجرد الاجهاض كان يعاقب عليه بغرامة مالية ، يختلف مقدارها وفقا للطبقة التى تنتمى اليها المجنى عليها . واذا تسبب الاجهاض فى وفاة المرأة ، فان بنت الجاني كانت

١ - انظر كذلك : Szlechter : Lois d'Eschunna, 98 - 109.

تقتل إذا كانت المجنى عليها من الإحرار . وعلى العكس فإنه إذا كانت بنت موشكينوم أو عبد كان المذنب يعاقب بغرامة مالية .

ولقد أورد تقنين حمورابى كل ذلك فى المواد ٢٠٩ - ٢١٤ . فتتضمن المادة ٢٠٩ على أنه: «إذا ضرب رجل ابنة رجل آخر واجهضت ، فسوف يدفع ١٠ شواقل من الفضة بسبب إجهاضها» . وتضيف المادة ٢١٠ : «إذا ماتت تلك المرأة ، فسوف تقتل ابنته» . أما المادة ٢١١ فتقرر: «إذا تسبب فى إجهاض ابنة موشكينوم - فسوف يدفع ٥ شواقل من الفضة» . وتضيف المادة ٢١٢ : «إذا ماتت تلك المرأة ، فسوف يدفع نصف مينا من الفضة» . وتعالج المادة ٢١٣ حالة إجهاض الإمة بقولها : «إذا ضرب إمة رجل فأجهضها ، فسوف يدفع شاقلين من الفضة» . وتضيف المادة ٢١٤ : «إذا ماتت تلك الإمة ، فسوف يدفع ثلث مينا من الفضة»

ويبدو أن مجموعة قوانين مدينة أوروك قد أثرت على تقنين حمورابى فى هذا المجال ، إذ أنها أول مجموعة تعالج الإجهاض ، وإن - - - - - قد ميزت ما بين الإجهاض الناجم عن الإصابة والإجهاض الناجم عن الضرب . أما حمورابى فلقد حذف التمييز ما بين الإصابة والضرب كسببين مستقلين كل منهما عن الآخر للإجهاض ، كما أنه أدخل وجهين جديدين للتمييز كما سبق بيانه أى بحسب الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها المجنى عليها ، وبحسب النتائج التى ترتبت على الإجهاض .

ويتضمن تقنين لبت عشتار فى المادة ١٧ حكما بمقتضاه يتعرض كل من اتهم النمر بارتكابه جريمة بدون أن يتمكن من إقامة الدليل عليها ، لنفس العقوبة التى كان سيتعرض لها هذا النمر لو كان الانتماء صحيحا . فهى تنص : «إذا كان رجل يربط آخر بنمر حق إلى أمر لا علم للآخر به فإن الأخير غير ملزم وأما الأول فإنه تقس عليه طائلة العقوبة فيما يتصل بما ربطه به» .

ولقد تبنى حمورابى نفس المبدأ فى المواد الأربع الأولى من تقنينه . فالمادة الأولى تقرر : «إذا اتهم رجل آخر بالقتل ولم يستطع إقامة الدليل عليه ، فسوف يقتل متهمه» . وتنص المادة ٢ : «إذا اتهم رجل آخر بالسحر ولم يستطع إقامة الدليل ، فسوف يذهب المدعى عليه بالسحر الى النهر المقدس ويرمى نفسه فيه فان غلبه النهر المقدس فسوف يستولى خصمه على بيته ، وان أبان النهر المقدس انه برىء وخرج سالما فان المدعى يقتل وبأخذ المدعى عليه بيته» . وتضيف المادة ٣ : «إذا شهد شاهد بشهادة زور فى قضية ولم يستطع إقامة الدليل على قوله ، فاذا كانت تلك الدعوى يحكم فيها بالموت ، فسوف يقتل» . وتنص المادة ٤ : «واذا كانت شهادة الزور تتعلق بقمح او نقود فسوف توقع عليه العقوبة الخاصة بتلك الدعوى» (١) .

وفيما يتعلق بمعرفة حكم الآله من طريق اختبار النهر المقدس بالقاء الشخص فيه ، فلقد أشار اليها تقنين حمورابى مرتين : بالنسبة للرجل المتهم بالسحر (المادة ٢ السالفة الذكر) ، وبالنسبة لامرأة متزوجة تعرضت لاشاعة عامة بأنها اقترفت الزنا ، وهذه الحالة الثانية تشير اليها المادة ١٣٢ من التقنين المذكور بقولها : «إذا شهر بزوجة بسبب رجل آخر ولم تضبط مضطجعة مع الرجل الآخر ، فسوف تلقى بنفسها فى النهر المقدس من أجل زوجها» . وتتضمن المادة ١٠ من تقنين أورنمو ايضا مثالا للاتهام بالسحر . ولقد طبق السومريون أسلوب اختبار النهر المقدس بالقاء الشخص فيه حتى بالنسبة للمنازعات المالية .

١ - بريشارد ، المرجع السالف الذكر .

خاتمة هذا الطلب

نخلص من كل ما تقدم انه كانت توجد قواعد لها قوة الزامية في ميزوبوتاميا منذ ما قبل العصر السرجوني . وكانت هذه القواعد ذات اصل الهى . ومنذ اسرة اور الثالثة ، اعتبر القانون صادرا من السلطة العامة وهى التى تحميه . وتسمح النصوص السومرية والبابلية بتحديد اساس السلطة التشريعية وممارستها ، وكذلك السمات الرئيسية للتشريع باعتباره احد مصادر القانون المعمول به . وتظهر القيمة الالزامية للتشريع وتطبيقه في واقع الحياة القانونية من خلال العديد من الوثائق التى غالبا ما تكتفى بالاحالة الى نص تشريعى لتحديد الجزاء في حالة عدم احترام احد المتعاقدين لالتزاماته . وكان هناك عدد من التشريعات بتعيين تطبيقها بقوة القانون على الروابط ما بين المتعاقدين ، ايا ما كان مضمون اتفاقهم .

ولم تشمل المجموعات القانونية السومرية والاكديية على كل القوانين المعمول بها . وكانت التشريعات لا ترمى في اغلب الاحيان الا الى تعديل قاعدة عرفية او الفائها ، او وضع الحلول بالنسبة الى حالات خاصة او اكثر تعقيدا ، او تحديد قواعد قانونية اختلف انقضاء على تفسيرها . وهكذا يبرز دور التشريع باعتباره عنصرا اساسيا لتطوير القانون السومري الاكديى والذى كان يتركز في الاساس على العرف .

وينبغى ان نذكر ايضا في هذه الخاتمة انه بسبب النقص الكبير في المصادر التى نعمل عليها ، فان المقارنات التى أجريتها ليست كاملة بالدرجة التى كنا نودها . بيد انها تؤكد ما سبق ان ابرزناه والذى يتلخص في ان حمورابى عند قيامه بعمل تقنينه قد اعتمد على مصدرين رئيسيين وهما الشريعة السومرية والشريعة الاكديية . ومع ذلك فانه في ضوء ما لدينا من معلومات عن المجموعات القانونية

السابقة على حمورابى ، لا توجد مادة اقتبسها حمورابى كلمة بكلمة فى تقنينه . ويمكن بالتالى أن نستنتج من ذلك أننا لم نعر على أى اقتباس حرفى فى أى مادة من مواد تقنين حمورابى .

ولكن ذلك لا ينفى أن تقنين حمورابى يتضمن العديد من المواد التى اتخذت كنموذج لها مواداً مماثلة وواردة فى المجموعات القانونية السابقة . وحمورابى وهو يستخدم التقنيات السابقة كان يحاول أن يضع ما يتأثر به من أحكامها فى صورة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لبابل والتى كانت متطورة بدرجة أكبر بكثير من تلك التى كانت تسود اششونا، وتماثل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى كانت تسود المدن السومرية فى العصر السومرى المتأخر .

ولقد حاولنا خلال البحث أن نرسم أطارا عاما لمظاهر التأثير السومرى والاكدى على تقنين حمورابى ، واعتمدنا فى كل ما قلناه على ما ورد فى التقنيات الميزوبوتامية من نصوص المواد ، واعتنينا بشرح هذه النصوص القديمة والنادرة .

وابرزنا بعض مظاهر التأثير السومرى فى مجال الشكل متمثلا فى التقسيم الثلاثى لتقنين حمورابى ، وفى تدوين المواد بأسلوب شرطى.

أما من الناحية الموضوعية ، فلقد عرضنا لبعض مظاهر تأثير تقنين اششونا الاكدى فى مجال الزواج ، وتحديد مختلف الاجور والمرتبات والاسعار ، وسعر الفائدة . كما لاحظنا مظاهر تأثير قاطعة لتقنين لبت عشتار السومرى فى مجال الموارث ، والملكية العقارية ، وعقد غرس الكروم فى الحقول ، ومعرفة حكم الاله عن طريق اختبار النهر المقدس فى حالة الاتهام بالسحر ، واعتبار القوة القاهرة سببا للاعفاء من المسؤولية التعاقدية وتقرير القاعدة القائلة بان من يقوم بتوجيه اتهام باطل بارتكاب جريمة يتعرض لنفس العقوبة التى كانت ستطبق على من وجه اليه الاتهام فى حالة ما لو فرض أنه كان صحيحا.

وبلاحظ ان حمورابى ، وهو بنائر دوانين سابقة ، كان يصيغها
فى أسلوب أكثر تحديدا ، وكان يضمها جزاءات كانت تفتقد
الفوائين القديمة .

وعلى العموم فان اصلاحات حمورابى تظهر اتجاهه نحو التشدد .
وتمثل ذلك فى شيوع عقوبة الموت ، بل وتطبق فى حالات ليس هناك
ما يبرر التشدد ازاها ، ومن أمثلة ذلك انها توقع على مخف العبد
الهارب ، وعلى من يتلقى شيئا له قيمة من يد عبد . ويتمثل هذا
الاتجاه ايضا فى استخدام عقوبة القصاص والاخذ بالثأر بكثرة .
وتشير هذه الظاهرة الدهشة لاننا لم نصادفها فى تقنيات اقدم من تقنين
حمورابى مثل تقنين اورنمو وتقنين اشوتونا .

ورغم مظاهر التأثير العديدة التى سبق ان عالجنها ، فان تقنين
حمورابى كما قلنا يتميز بأسلوبه الموجز والرائع ، وبمصطلحاته
الذاتية ، وبانه كان عامل توحيد على الصعيدين السياسى والقانونى
لمجموعتين من الشعوب هما : السومريون والاكديون ، وبمعرفة
لكل نصوصه . ومن ثم يمكن القول ، انه بسبب كل هذه المزايا ، ما يزال
يحتل المرتبة الاولى وسط التقنيات المدونة بالخط السمارى .

المطلب الثالث

في

مجموعة القوانين الآشورية

كشفت الحفائر التي أجريت في مدينة آشور (قلعة شرجات حاليا) عن مجموعة من القوانين الآشورية التي تمثل بعد قانون حمورابي ، أهم أثر قانوني للشرق القديم . ويثور الشك حول ما إذا كان هذا التجميع تشريعاى صدر بطريق رسمى ، أو هو بالاحرى تجميع عرّفى أى مدون بواسطة أحد الأفراد العاديين لشرح الاعراف المعمول بها في الحياة العملية . وفي تقديرنا أن الامر لا يتعلق بمجموعة قوانين حقيقية صدرت عن طريق السلطة الحاكمة، بل بمجموعة عرفية أو تجميع عمل عن طريق الاستعانة بملخصات من الاحكام القضائية ومقتطفات من نصوص تشريعية بمعنى الكلمة . فيبدو أن المؤلف اقتبس هذه الاحكام من مصادر مختلفة .

واللوحات التي تتضمنها ترجع الى تواريخ مختلفة ، بيد أنها تصف حالة قانون مطبق نحو القرن الرابع عشر ، وإن كان البعض يرى ارجاع تاريخ هذا القانون الى نحو عام ١١٠٠ ق.م.

ومن بين هذه اللوحات ، فإن اللوحة الأكثر احتفاظا بعالتها تتضمن ستين مادة في ١٢٨ سطر . وهي لا تبسّدو أنها استقيت من نصوص تشريعية تتعلق بحالات مجردة ، بل بمثابة تجميع لحالات فردية محسوسة . حتى أن كيك Cuy يذهب الى أن المجموعة قد تكونت من احكام صادرة عن الملك أو عن مندوبه ، وهي احكام كانت لها مكانة النصوص التشريعية الحقيقية .

فالمادة ١٧ ، وفقا لنفس الفقيه ، هي محضر حكم انتزعت منه أسماء الخصوم .

وتجمع المواد التي وردت في هذه اللوحة خصيصة مشتركة وهي أنها تعالج مسائل تتعلق بالنساء ، والنساء المتزوجات على

وجه الخصوص . وهذا هو ما دعا بعض الشراح الى القول بانها كانت تهدف الى اصلاح القوانين المتعلقة بالنساء المتزوجات ، وانه كانت توجد قوانين سابقة ، بابلية وآشورية تعالج نفس الموضوعات . واذا ما استبعدنا الفرض الذى سرى فى وقت من الاوقات بان المجموعة يرجع أصلها مباشرة الى تقنين حمورابى (بسبب عدم اتباعها ترتيبه ايضا) فلا يبقى سوى الاعتقاد بانها قد استخلصت من قوانين آشورية موجودة من قبل .

واذا كانت هذه اللوحة عبارة عن تجميع لقوانين التتقت من هنا وهناك بصدد أمور تتعلق بالنساء المتزوجات ، فان كل الظروف تدعو ايضا الى افتراض انه كانت هناك قوانين أخرى تعالج نفس الحالات بالنسبة للرجال .

وتتضمن اللوحة المذكورة عدة موضوعات . فهى تتناول فى المواد من ١ الى ٢٤ القانون الجنائى (الجرائم المرتكبة بواسطة النساء او ضدهن) . أما المواد من ٢٥ الى ٤٦ فانها تعالج الزواج والنظام المالى للزوجين . ثم تعود الى القانون الجنائى فى المواد من ٤٧ الى ٦٠ .

فطابع الوحدة الذى تتسم به هذه النصوص يتعلق اذن بنوع الشخص الذى يخاطبه القانون . بيد انها لم تتبع أسلوبا تنظيميا فى العرض ، أو على الأقل ، الاسلوب التنظيمى الذى يتصوره فقهاء الغرب . بل اتبعت الطريقة الشرقية فى التأليف والعرض . هذا ويعتقد ان هذه القوانين تتضمن حواشى وتعليقات وشرحا وتطويلا أدخل عليها من قبل أحد الفقهاء .

وهناك لوحة أخرى تحتوى على نحو عشرين مادة تتعلق بقانون العقارات والمواريث المشتركة ، ونصوص جنائية ضد الاعتداءات على الملكية العقارية (نقل الحدود والاضرار التى تلحق بالقنوات) ، وكذلك نشر البيوع العقارية .

وتعاقب لوحة ثالثة البيع غير المشروع لاشخاص واثياء مرهونة أو مودعة .

المطلب الرابع

في

التقنين الحيثي^(١)

١ - طبيعة التقنين الحيثي :

بجانب التقنينات الميزوبوتامية ، يحفظ لنا التقنين الحيثي مستندا قانونيا غاية في القدم . وتتضمنه ، في شطره الأكبر . لوحتان . وهناك كسرات من عدد كبير من اللوحات تحتوى على نصوص وردت في هاتين اللوحتين ، أو قريبة مما جاء فيها . ويبدو أن اللوحتين ليستا أصليتين ، بل بالاحرى صورة لمجموعة قانونية أكثر قدما . واللوحتان مكتوبتان على كلا الجانبين ، ومقسمتان الى أعمدة .

ومن الصعب تحديد تاريخ تدوين هذا التقنين . فالبعض Furlan يذهب الى انه يمكن ان يكون قد تم في ظل واحد من الملوك الثلاثة التاليين : سوبيلولياما (١٣٩٠ - ١٣٥٠) ، أو مورسيلي الثاني الابن (١٣١٧ - ١٣١٠ تقريبا) ، أو حاتوسيل (١٣٠٠ - ١٢٧٠) . ولا يمكن القول بأنه قد وضع في وقت أكثر حداثة من ذلك . ويضعه البعض الآخر « Hrozný » في حدود عهد الملكين الأول والثاني السالفي

١ - انظر : Korosec « V. » : Les lois hittites et leur évolution, R. A. 57 « 1963 » 128 - 149; Neufeld « E. » : The Hittite Laws, translated into English and Hebrew with commentary, London 1951 Cuq « Ed. » : Les lois hittites, RHO, 1924, 373 - 435, reproduit dans ses études sur le droit babylonien, les lois assyriennes et les lois hittites, Paris 1929.

الذكر . بينما يرى فويك ثالك «Zirner» أنه وضع في عهد حاتوسيل الاول . وهناك من يعتقد أن التقنين قد دون مرتين في فترات مختلفة ، ويؤيد آخرون فكرة أن صور التقنين التي عثرنا عليها ترجع الى القسرن الثالث عشر ، بينما ينشئ النموذج الاصلى للتقنين الى عصر سابق . ويعمل « Neufeld » الى اعتبار أن هذا النموذج الاصلى قد تم في ظل حكم حاتوسيل الاول ، عندما امتد نطاق الحكم الحيثي فيما وراء حدود البلاد ، وظهرت حينئذ الحاجة الى قواعد موحدة . ووفقاً لرايه أيضاً أن التجديدات التي يمكن ملاحظتها بتحليل مضمون اللوحات ، ادخلت بواسطة تليبينو الاول ، وهو آخر ملوك الدولة الحيثية القديمة .

وفي تقديرنا أن هذا التقنين كان حصيلة جهد جماعي خاص ، اى قام به مجموعة من الافراد خلال فترة طويلة من الوقت . رؤساء الاقلام بالحكمة الملكية ، جمعوا ، ابتداء من حكم الملك حاتوسيل الاول المرف الذى استخلصوه من الاحكام القضائية الشهيرة التى أصدرتها المحكمة الملكية فى حاتى لاستعمال المتقاضين ثم اجريت تعديلات على هذه النواة الاولى بواسطة أجيال من رؤساء الاقلام ، واضيغت اليها اعمال غاية فى التنوع : قرارات ملكية ، أمثال عرفية ، نصوص تشريعية ، الخ . وبعد قرنين من ابتداء هذا العمل ، وتحت حكم تليبينو الاول اعيدت كتابة هذه المجموعة الحيثية مرة ثانية بعد مراجعة النسخة الاولى وتصحيحها وتضمينها قوانين حقيقية نتيجة لحركة اصلاح واسعة تمت على يد هذا الملك .

ولتدعيم هذا الراى يكفى القاء نظرة على المادة ٥٥ من التقنين ، للقول بانها فى الاصل كانت مستخلصة من حكم قضائى . ومن ناحية اخرى ، فانه للتدليل على أن القواعد التى تضمنتها هذه المجموعة لا تنشئ الى عصر واحد ، نشير الى أن بعض المواد تتضمن خليطاً من القواعد القديمة والقواعد الجديدة . وهناك مواد تتحدث بوضوح عن القانون القديم فى مواجهة القانون الحديث ، وتؤكد

ان هناك تجديدات ادخلت بواسطة قوانين حديثة . وتقارن ما يقرب من عشرين مادة بين الحل الحالي الذى يتضمنه القانون الوضعى وحل قديم سقط بعدم الاستعمال أو النى . ولا يسوغ أن تشور الدهشة لهذه الطريقة للعرض فى مجموعة عرفية فى الاصل . وهى على كل حال شائعة فى الشرق القديم ، فمن الثابت أن هناك مشرعين حقيقيين كانوا يتبعونها من قبل ، مثل أوروكا جينا السومرى (١) .

وكان الكتاب يقسمون مجموعة القوانين الحيثية تقليديا الى قسمين يحتوى كل منهما على مائة مادة. والقسم الاول (س ١ الى ١٠٠) تتضمنه اللوحة الاولى ، ويحمل عنوان «اذا رجل Tak-ku Galu-as» وسمى كذلك على أساس الكلمات التى تتضمنها المادة الاولى . أما القسم الثانى (من ١٠١ الى ٢٠٠) فتشمله اللوحة الثانية ، وهو معنون تحت اسم «إذا كرمة Gestin-as (is) Tak-Ku» بحسب بداية المادة ١٠١ . ولكن علماء تاريخ النظم رفضوا الانصياع لهذا التقسيم التقليدى القائم على مجرد الشكل ، واحاوا مكانة تقسيما جوهريا قائما على مضمون هذه المجموعة . وتتمين ملاحظة انه فى الصور الجزئية التى تحفظها لنا كرات اللوحات الاخرى ، غالبا ما نجد كلا القسمين قد نقلا على أكثر من لوحة . ومن ثم فان تقسيم المجموعة فى لوحتين ، يبدو أنه يستجيب لسبب فنى محض . فالمواضيع التى تشملها اللوحتان تنتمى الى مجموعة واحدة ، رغم انها مقسمة الى قسمين .

١ - انظر : Cardascia « G. » : La transmission des sources juridiques cunéiformes, RIDA, 7 « 1960 » 38 - 39; Korosec « V. » : Les lois hittites et leur évolution, R A, 57 « 1963 » 121 - 144.

ويثور النقاش حول طبيعة القواعد (١) التي يتضمنها التسمان:
هل هي اجزاء من تقنين أو من عمل قانوني ، أم انها تجميع لاحكام
قضائية لخصت ووضعت في صيغ تأخذ شكل القوانين مع اضافة
اوامر ملكية ؟ .

وفي تقديرنا أننا لسنا بصدد عمل تشريعي واحد بالمعنى الفني
الحديث الذي نخلمه على هذا الاصطلاح ، بعكس تقنين حمورابي،
وانما بصدد مجموعة من الاعمال المتنوعة جمعت معا ، كما سبق
القول ، من احكام ونصوص تشريعية وقرارات ملكية . كما ضمت
بعض القواعد القديمة مع القواعد الجديدة .

وتظهر احكام هذه المجموعة أحيانا في شكل أمر مثل نصوص
القانون ، وأحيانا أخرى في شكل شرطي : «اذا حدث هذا الشيء ..
فسوف يطبق هذا الجزاء» . فالامر يتعلق بمجموعة جنائية .

وبمقارنة القسم الثاني بالقسم الاول ، يمكن التسليم بأنه
أريد بالقسم الثاني تكملة ما في القسم الاول من ثغرات ، وان كنا
نلاحظ أنه يعدل أيضا بعض احكام القسم الاول . ونسوق أمثلة
للتدليل على ذلك :

فالمادتان ٩٣ ، ٩٤ من القسم الاول تعالجان السرقة في منزل أو
جرن . وتعالج المواد ١٠١ وما يتبعها من القسم الثاني السرقة في
الحقول ، وسرقة مهمات مملوكة للقصر .

وتهتم المواد ٩٨ - ١٠٠ من القسم الاول بالحريق الذي يشعل
في منزل الجار أو مخزن دريسه ، بينما تتناول المادتان ١٠٥ ، ١٠٦
من القسم الثاني الحريق الذي يشعل في حقل الجار أو زرعه .

١ - راجع : Le problème de la codification : «V.» : Korosec
dans le domaine du droit hittite, RIDA, 44 «1957» 93 - 105; Follet:
Les lois hittites, Mém. de l'Univ. S. Joseph de Beyrouth XXX,
1953, 1 - 20

ولا تذكر أحيانا في القسم الاول النصوص الخاصة بمعاقة جرائم معينة ، ولكنها تذكر على العكس في القسم الثاني ، ببيان القاعدة القديمة والتعديلات اللاحقة . هكذا مثلاً يقرأ في المادة ١٠١ : «إذا سرق شخص ما كروما أو تفاحاً أو كمثرى أو بصلاً ، فمن قبل كان يتمين دفع ... شواقل من الفضة مقابل كرامة ، وشاقل من الفضة مقابل تفاحة ، وشاقل من الفضة مقابل ثمرة من الكمثرى ، وشاقل من الفضة مقابل حزمة بصل . كما أنه كان يضرب بالرمح في القصر . كان يجري على هذا النحو من قبل . أما الآن ، فإذا كان رجلاً حراً يدفع ستة شواقل من الفضة ، وإذا كان عبداً يدفع ثلاثة شواقل» .

وزيادة على ذلك فإنه بمقارنة المواد التي حفظتها لنا كسرات اللوحات المختلفة ، نشين أن بعض المواد عدلت مرتين أما لتحديد نطاق تطبيقها ، وأما لادخال حكم جديد . ومن ناحية أخرى تظهر دراسة بعض المواد الإضافات التي أدخلت على النص الاصلى للمجموعة . فمثلاً نلاحظ أن المواد الأربع الاولى من القسم الاول تقرر نظام الدية العينية في حالة القتل أو الاصابات الشخصية ، بينما تتحدث المادة الخامسة التالية عن الدية المالية في حالة قتل تاجر حيى .

٢ - مضمون التقنين الحيثى :

توجد في مجموعة القوانين الحيثية الموضوعات التي اهتمت المصادر القانونية السامرية بمعالجتها مثل قوانين أسعار المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية ، لتحديد الثمن بيعها ، وتحديد الاجرة بالنسبة للاجارة ، والمرتبات الدنيا . كما توجد قواعد خاصة بالزاياء المنوحة للجنود والموظفين .

ويشار الى الزواج بمناسبة تسوية المنازعات في حالة الخطبة او موت أحد الزوجين . وتندر النصوص المتعلقة بالاموال والعقود . ولا توجد نصوص خاصة بالموارث والسلطة العائلية ، أو بتنظيم التجارة والصناعة (ما عدا بيع ... التى تعاقب بصفة خاصة

قتل التجار الخيئين) . وهذا النص الأخير يدعو الى الدهشة ، اذا علمنا ان اقليم حاثي كانت تعبره القوافل ، وكان غنيسا بالمتاجم والمعادن النفيسة ، وكانت الصناعة مزدهرة .

وغالبية المواد التى يتضمنها القسمان لها طابع جنائى . فللقانون الجنائى نصيب الاسد . وهو يفحص بصفة خاصة الجرائم الزراعية ، والجرائم المتعلقة بتعكير صفو الامن والنظام العام ، مثل أعمال الغرض وعصيان أوامر الملك أو عظماء الدولة . وهناك نصوص تعاقب الاجهاض ، والاتصال الجنسى بين الانسان والحيوان . والقانون الجنائى هنا يتسم بعدم قسوته ورحمته نسبيا . اذ ان عقوبة الموت فيه على سبيل الاستثناء (١) ، وعقوبة البتر والقطع لا تطبق فيه الا بالنسبة للأرقاء ، كما ان القصاص غير معروف فيه . ولقد أدت هذه الصفات المتطورة للقانون الجنائى الى التساؤل عما اذا كان يمكن ارجاعها الى تأثيرات هندوأوربية . واذا كان القانون الحثي له طابع عقابى متقدم ، فانه مع ذلك اقبل عمومية من قانون حمورابى .

واذا القينا نظرية سريعة الى مواد التقنين ، نجد ان المواد الاربعة الاولى تقرر ، كما سبق ان ذكرنا ، الدية العينية في حالة القتل أو الإصابات الشخصية الخطيرة . وتعاقب المادة الخامسة بشدة قتل التاجر وتقرر الدية نقدا .

وتحدد المادة السادسة امتداد الأرض التى يتعين أن يدفن فيها الشخص الذى يموت على أرض الغير . وتعالج المادتان ٨ و ٧ الإصابات الشخصية . والديات المتعلقة بها ، مقسمة نقدا . وتتابع المواد ، ومن أهمها المواد ١٩ - ٢١ ، وهى مخصصة لجريمة

١ - أنظر : Cavaignac « E. » : Droit hittite et droit babylonien en matière de meurtre, RHD, 1958, 588 sq.

اختطاف الاشخاص الاحرار أو الارقاء (١) . والمواد ٢٢ - ٢٤ تناول الارقاء الهاريين . وتتضمن المادة ٢٥ حكما بصمب فهمه ، فهي تتعلق بشخص يطبخ في حلة . ويفسرها Neufeld بأنها تشير الى واقعة اصابة حلة مملوكة للجماعة بالوباء . وتعالج المواد ٢٦ - ٣٦ الزواج والخطوبة . ونقابل فيها نموذج الزواج الذى يتمقد باعطاء ثمن الزوجة ، ولو انه اصبح مجرد رمز . ويطلق على اعطاء الثمن فى القوانين الحديثة اسم «كوزاتا Kusata (٢)» ، وهو يعادل الترخاؤ البابلى كما سيلي . ويقدم عند الخطوبة أو الوعد بابرام الزواج مستقبلا . فاذا تزوجت البنت المخطوبة من شخص آخر ، فانه يتمين على هذا الاخير ان يرد الى الخاطب الاول ما اعطاه للبنت ، بينما لا يلتزم أبوها أو امها بشئ . اما اذا كان أبوها وامها هما اللذان زوجها بشخص آخر غير الشخص الذى خطبها من قبل ، فانهما يلتزمان برد الكوزاتا . فاذا رفضا يستطيع الخاطب الاول ، كما يبدو ، ان ياخذ المرأة من الزوج الثانى ، واذا نازع الاب والام فى الخطوبة ، فانه يتمين عليهما أن يردا ضعف الكوزاتا .

وهناك خلاف حول تفسير المادتين ٣٤ و ٣٦ ، وهما يتعلقان بزواج الارقاء مع دفع الكوزاتا . والراى الاصح فى تقديرنا أن المادة ٣٤ تعالج الحالة التى يتعاقد فيها رقيق مع البنت الحرة ويتخذها كزوجة ، بينما تشير المادة ٣٦ الى الحالة التى يتعاقد فيها والد البنت مع العبد لزواجها . وفى الحالة الاولى ، تصير البنت رقيقة ، وفى الحالة الثانية يصبح الاب كذلك رقيقا .

ويتمين ، حتى بدون دفع الكوزاتا ، أن يتم الزواج بين الارقاء مع بعض الشكليات وتكون له قيمة قانونية ، ما دام أن المادة ١٩٦ تحرم انحصاد الارقاء معا والا تعرضوا للعقاب .

١ - انظر : « F. » : Su alcuni articoli del codice
ittita relativi a categorie sociali, RIDA 6 « 1959 » 56 - 75.

٢ - انظر : Hrozny, op. cit p. 20; Neufeld, op. cit, p. 146

ومن رأى بعض الشراح (Hrozny ٢١) وآخرين) ، أن بعض المواد (من بينها المادتان ٢٨ ، ١٣٧) تبين الخطف كشكل من أشكال الزواج . ولا يبدو هذا التفسير محتملا بدرجة كبيرة .

والنصوص التى تعالج الطلاق جديرة بالتأمل : فإذا تعلق الامر باتحاد رجل حر مع امرأة رقيقة ، فإن الاموال تقسم منصفة . ويأخذ الرجل الإبناء ، وتأخذ المرأة واحدا فقط . ويعتقد Hrozny أن المجموعة الحيثية كانت تعالج حالة الطلاق بالنسبة للأشخاص الاحرار أيضا ، ولكن النصوص المتعلقة بذلك لم تصل إلينا . وفى المعاهدة بين سوبيلولياما وملك الميتانيين ، يعترف للأخير بالحق فى أخذ زوجة أخرى بدلا من بنت الملك الحيثى ، ولكن الزوج مهدد بلعنات الآلهة إذا استعمل هذا الحق .

وفى حالة وفاة الزوج ، يطبق نظام زواج الاخ من زوجة اخيه . وهو يطبق بدرجة اكبر فى القوانين الحيثية عنه فى القوانين الآشورية أو الموسوية . كما أنه فى حالة وفاة الخاطب ، يتعين على أخيه الذى يتجاوز عشر سنوات أن يتزوج من خطيبته .

وتشير بعض المواد الى نظام طرد ابن الأسرة (٤٤ ، ١٧١) . وهناك مواد أخرى تحدد لمصلحة الاخلاق ، من سلطات رب الأسرة (١٩٧) . ومن ناحية أخرى، فإن نظام الاقطاعات المطبق لدى الحيثيين تنظمه بعض المواد ، كما توضحه أيضا بعض المعاهدات المقودة بين الملوك وأتباعهم من الحكام .

وتحدد مجموعة من المواد (١٧٦ - ١٨٦) أثمان الحاصلات المختلفة ، والأشياء ذات الاستعمال العام . وتقابل ذلك فى شرائع أخرى لآسيا الصغرى . وهو يشير الى تنظيم اقتصادى مختلف لحد ما من

١ - انظر : Hrozny, op, cit, p, 20; Neufeld, op cit , p. 146.

تلك المطبق في العالم الاغريقي الرومانى . ومن المفيد ملاحظة انه من بين الحيوانات المستأنسة ، فان البغل يتمتع باكبر قيمة . كما ان حقول الكروم محل تقدير كبير . ويلاحظ ان النبيذ يبين في الكتابة الحثية بعلامة مسمارية خاصة . والبيرة معروفة ايضا .

والملكية الخاصة هي النظام السائد . وتدل المواد التى تتعلق بالحدود (١٦٨) ، وتلك التى تتضمن عقوبات للسرقات والحدائق واغتصاب على أهمية الملكية العقارية . كما تبرز النصوص التى تعالج الارقاء الهاربين أهمية الملكية المنقولة .

ولا تسمح لنا المعلومات التى لدينا بالالام بنظام الموارث . فليس هناك نص واحد مخصص له . بيد أن بعض المواد (٣٦ و ٣٨) تفترض انتقال الحقوق ، وتكاليف الاقطاع الخاصة بالمنزل الابوى ، الى آى الابناء . وتؤكد المادة ١٩٢ (وهى غير كاملة) انه «اذا مات بعل امرأة فان زوجته تأخذ نصيب الرجل ... لا يوجد هناك عقاب» . ويرى Cuq وآخرون أن هذه المادة تتضمن اعترافا بحق الارملة في الحصول على نصيب الزوج في تركة ابيه ، وبالتالي الاعتراف الضمنى بالمعرف الذى يقضى بانتقال اموال الاب عند موته الى اولاده . ويساق لتأييد هذا الراى ما جاء في نقشين لماهدتين (١) ، احدهما بين الملك سوبولولياما وملك الميتانيين ، والاخرى بين الملك حاتوسيل الثالث والملك امورو ، حيث يتحدث فيهما عن توارث السرش . فالسلطة الملكية تنتقل الى ابن الملك ، وفي حالة عدم وجوده فالى ابن الابن ، والا فالى اخ الملك او ابن الاخ ، وفي حالة عدم وجود هؤلاء فانها تؤول الى صهر الملك . ولم يرد ذكر للبنات والاقارب من النساء .

١ - انظر : Furlani « S. » : Osservazioni sui trattati internazionali hittiti, SDHI. II « 1945 » 203 - 224 ; Korosec « V. » : Les Hittites et leurs vassaux syriens à la lumière des nouveaux textes d'ugarit RHA, 18, « 1960 » 65 - 70.

يبدو أنه من المشكوك فيه الاستناد الى نظام توارث السلطات العامة ، لمعرفة نظام الارث بين الافراد العاديين . فنظرة الى العديد من الشرائع الاخرى المعروفة تبين انه لا يوجد بالضرورة تماثل بين نظام الارث الخاص ونظام توارث السلطات العامة . وعليه ، يمكن ان تؤكد ان نظام الارث الحيى ما زال مجهولا حتى الان .

ويمكن مع ذلك ان تلفت النظر الى وثيقة مفيدة وصلت الينا بلغة حيشية وبترجمة اكدية ، وتمثل واحدة من اقدم الوثائق الهندو اوروبية ، وهى تتعلق بوصية الملك الحيشى حاتوسيل . ويحتمل انه قد املأها وهو على سرير موته .

ويمرض الملك فيها اسباب اختياره كوريث للعرش ابن الابن تلابرناشى Tlabarnaash . والابن هوزياش Huzziyash ، وبمعين كوريث خاص له ابن الابن مورشيليش Murshilish . وحمل زوجة الابن عبء السجر على المراسم الجنائزية .

وربما يمكن ان نستخلص من هذه الوثيقة ان الفرد فى مجال القانون الخاص يختار وريثه ، ويجرى تصرفات منصفة الى ما بعد الموت . ومن ثم يمكن القول بأنه يوجد لدى الحيشين نظام مماثل للوصية . بل ان Hrozny يشير مباشرة الى هذه الوثيقة باعتبارها وصية الملك .

غير انه يتعين علينا ان نذكر هنا ايضا ، بصدد هذه الوثيقة التى تعنى اساسا بانتقال السلطة العامة ، نفس التحفظ الذى قدمناه فيما يتعلق بالوثائق الاخرى السالفة الذكر ، ونكرر انه لا يوجد دائما تشابه بين القانون العام والقانون الخاص .

هذا وتتضمن العديد من نصوص مجموعة القوانين الحيشية تنظيما خاصا بالاقطاعات . والاقطاعة عبارة عن ارض تؤول حيازتها او الانتفاع بها الى احد الجنود او الكهنة أو العمال ، مقابل القيام

بمزاولة نشاط محدد : خدمة عسكرية أو دينية أو مدنية . وتقيم على الأرض ، بمقتضى هذا النظام عائلات محددة تؤمن خدمات معينة للدولة .

ولا يختلف نظام الاقطاعات الحيثى كثيرا عن النظام المعمول به في تقنين حمورابى . فبينما يقوم الجندى بالخدمة العسكرية ، فان هناك مدنيين يسهرون على خدمة الاقطاعة «ilku» فيزرعونها ويؤدون اعمال السخرة ، ويدفعون الاجرة كل عام . والخدمة وراثية . ولا يمكن بيع الحقل أو المنزل المسلم في صورة اقطاعة . ولكن يمكن للحائز على الاقطاعة أن يتنازل عنها الى ابنه بالتبني . ويعفى المكلفون برعاية الاقطاعات من الخدمة العسكرية . وعند وفاة الجندى الحائز على الاقطاعة ، يمكن لمن يقوم بخدمة الاقطاعة أن يحل محله في الخدمة العسكرية ، والا فان الحقل يعتبر غير مشغول ويلقى على عاتق اهالى المنطقة ولمصلحتهم ، الى أن يقوم الملك بمنحه لاحد أسرى الحرب الذى يأخذ مكان الجندى المتوفى في اداء الخدمة العسكرية ويستطيع الجنود دائما أن يشركوا آخرين في الاقطاعة (١) . وهناك نصوص أخرى تنظم الاقطاعات الممنوحة للكهنة والعمال .

وتندر النصوص الخاصة بالعقود . وتعالج المادة ١٧٢ مسألة ابراء رجل حسر في أول يوم من السنة ، وتحدد أنه في هذه الحالة يتعين اعطاء مقابل . فاذا كان عبدا ، فانه يجب عليه أن يدفع عشرة شواقل من الفضة فقط . ويذهب بك الى أن الامسر يتماثل بحالة مدين مسر يقوم بتقديم شخص آخر كمقابل . ولكن هذا التفسير ضعيف . ويفسر نيغل Neufeld النص بأنه اذا أطعم شخص ما رجلا جائعا لمدة سنة ، فان له الحق في الحصول على مقابل .

١ - انظر : Fabricius «Ku.» : The hittite system of land tenure in the second millenium, P. C., Acta Orientali 7, «275-292»

وهذا النص يتعارض مع حكم القانون الموسوي (انظر سفر اللاويين: ٢٥-٣٧ ، حيث ينص فيه على عدم أخذ مقابل) .

وتعالج ثمان مواد (١٧٨ - ١٨٥) الشراء والبيع لتحديد ثمنين الاشياء المختلفة . وتشير المواد : ٧٨، ٧٦، ٧٥، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٩ ، الى اعطاء شيء للغير للانتفاع به لفترة محددة مع دفع مقابل لذلك ، أى انها تعالج ما يشبه عقد الإجارة . ولا يتحدث عن اجارة العقارات ، مثل المنازل والحقول ، بل اجارة الحيوانات المستأنسة والادوات المنزلية .

وتبين مواد أخرى اجرة عمال من مختلف الحرف ، وهو ما يدل على وجود عقود عمل واجارة خدمة .

وينتج من بحث مجموعة القوانين الحثية انها تبرز وحدة ملحوظة مع القوانين البابلية والاشورية والعبرية، من حيث طابعها، وصيغها الفنية ، والمواضيع التي تضمنتها . وتكفى مقارنة القواعد المتعلقة بنظام الزواج وبعض النظم العائلية للتدليل على ذلك (١) . ويمكن رد هذه الوحدة الى الهجرات المتتالية لهذه الشعوب ، والعلاقات العسكرية والتجارية ، وواقعة ان نفس الشعوب في منطقت متعددة خضعت في عصور مختلفة للسيادة البابلية والحثية . ويلاحظ أن التشابه يكمن في الشكل أكثر منه في الجوهر .

١ - انظر : Paoli «U.E.» La legislazione sull'adulterio nel diritto di Gortina, studi in onore di G. Farnioli (1955), 303 - 316.

المطلب الخامس

في

التقنيات العبرية (١)

١ - المصادر التاريخية والتشريعية للقانون العبري : يمكن أن نضم الى التقنيات السالف الحديث عنها ، الكتب المقدسة للebraانيين . ويحتوى العهد القديم على ٣٩ سفرًا ، وهى مجموعة من الكتب التى ترجع الى عصور مختلفة . ويطلق على الاسفار الخمسة الاولى منها اسم التوراة (القانون) ، وهى : سفر التكوين ، ويحكى عن حياة ارباب الاسر الاولين ، وسفر الخروج ، وهو يعالج فترة اقامة اليهود فى مصر وعودتهم الى كنعان (دونا فى القرن التاسع قبل الميلاد) ، وسفر اللاوين ، وسفر العدد (كتب فى القرنين الخامس والرابع ق.م.) ، وسفر التثنية (دون فى منتصف القرن السابع ق.م.) ، وهى تتضمن احكاما متعلقة بالتنظيم الدينى والسياسى والقواعد القانونية . وتوجد فى الاسفار الخمسة الاولى النصوص القانونية للعهد القديم . أما الاسفار التالية فتكون مصادر تاريخية بالنسبة لفترة القضاة والملوك ، وتقسّم الى ثلاث مجموعات : الاسفار التاريخية ، واسفار الاناشيد ، واسفار الانبياء .

واكثر الاسفار التى تضمها المجموعة الاولى ، أى التوراة ، أهمية لنا لمعرفة النظم السياسية والقانونية هو سفر التثنية (أى القانون المعطى للمرة الثانية). ويضم هذا السفر نص القانون الموسوى . وهو يشتمل على مجموعة من الاصلاحات الحديثة نسبيا ، اذ يرجع تاريخها الى القرن الثامن والقرن السابع قبل الميلاد ، اوصى

١ - راجع : Cohen « B. » Jewish and Roman Law, 2 vol, New York, 1956; idem, Law and Tradition in Judaism, New York, 1959; De Vaux « R. » Les Institutions de l'Ancien Testament, 2 vol, Paris, 1958 - 1960; Jaeger : Il diritto nella Bibia, Assisi 1962.

بها الانبياء ، وتم تقنينها نحو عام ٥٠٠ ق.م. وهو يستخدم أيضا
نصوصا قديمة واعرافا غاية في القدم ، بحيث يمكن القول بأنه يكرر
قانونا تنتمى بعض قواعده الى بداية الالف الاول قبل الميلاد(١) .
وبين من ذلك أنه لا يقدم وثائق صحيحة ومرتبطة ترتيبا زمنيا ،
تمكننا من الرجوع الى الماضى الصحيح بسهولة ، كما هو حال
المصادر السامرية .

ويعتبر هذا التشريع ، في تقدير اليهود ، بمثابة قانون صادر
من عند الاله . وهو نوع من الميثاق التعاقدى بين الاله وشعبه . ولا
يقبل التغيير من حيث المبدأ . بيد أنه تتعين الموازنة أحيانا بين أحكامه
وبين واقع الحياة العملية وما قد يطرأ عليه من تغييرات . ولقد قام
بدور الموازنة هذا ، دكانرة القانون ، أى شرح النصوص . وهكذا نشأ
لدى العبرانيين منذ وقت مبكر ، فقه قانونى اكمل نصوص القانون .
وهذا الفقه هو نتاج تدخل هؤلاء الشراح .

ولم نصادف فقها مماثلا فى مصر ، أو بابل أو اليونان ، كما
مسلى .

ولا بد من الانتظار فترة متأخرة نسبيا ، تقرب من بداية
العصر الميلادى ، تطور القانون فى روما ، حيث تقابل فقها قانونيا
آخر ، مختلفا من حيث الروح والطريقة ، ولكنه ليس اقل أهمية
بالنسبة لتطور القانون .

٢ - تقييمها :

كانت نصوص العهد القديم مشار نقد وجدل منذ قرون ، وأدت
الى كتابات كثيرة . ولقد بذلت محاولات لتأريخها ، وما زالت هناك

١ - راجع : Smith « J. M. P. » : The Origin and History of :
Hebrew law, 2^e éd., Chicago 1960.

اختلافات عامة بين العلماء : واتسمت بالتمعقيد نتيجة الطابع
الالهى لهذه النصوص . ونحن لا يمكننا هنا سوى عرض
خلاصة النتائج التى توصل اليها غالبية المفكرين ومنها : ان غالبية
الاسفار ليست بنفس القدم الذى تدعيه لنفسها . فالاسفار الخمسة
الاولى فى شكلها الحالى لا يرجع تاريخها الا الى القرن الخامس او
الرابع قبل الميلاد ، وهى الفترة التى يكون فيها القانون قد تدثر
شكله النهائى ، بعد العودة من المنفى . واسم الاسفار الخمسة
ذاته Pentateuque لا يرجع الا الى القرن الثانى قبل الميلاد .
وكانت عرضة للعديد من التعديلات . ويقال ان ازدراس ، وهو فقيه
يهودى عاش فى القرن الخامس قبل الميلاد قام بتجميع الاسفار الخمسة
الاولى فى عام ٤٤٤ ، من مصادر ذات اصل وتاريخ مختلفين ، أقدمها
تكون فى مملكة جودا فى القرن التاسع قبل الميلاد ، بينما يرجع
تاريخ بعض منها الى القرن الخامس قبل الميلاد . وتتكون هذه المصادر
من نوعين من الوثائق : وثائق تاريخية يتضمنها اساسا سفر
التكوين وسفر الخروج وسفر العدد ، ووثائق تشريعية وهى غزيرة
على الاخص فى سفر اللاويين . ولكن يلاحظ ان كلا النوعين من المصادر
التاريخية ، ممزوجان فى كل سفر ، وأنهما تكونا وعدلا بواسطة مدارس
من الكتاب .

واذا ما اقتصرنا على المصادر التشريعية ، فنجدها كما قلنا
متفرقة فى الاسفار الخمسة الاولى ، وتاريخها طويل ومعقد وعدد
النصوص التشريعية بمعنى الكلمة والتى تتضمنها التوراة قليل ويتعلق
بمجالات قانونية محدودة كقواعد القانون الجنائى واحكام الاسرة
وإدارة دور العدالة . ولا شك ان الاحكام الدينية تأخذ حيزا كبيرا .
ويمكن على اية حال ان نبذى الملاحظات الآتية عن المصادر التشريعية:
١ - كان القانون فى اول الامر عريضا ، كما هو الشأن لدى
الشعوب الاخرى .

٢ - وكان الاصطلاح الاول الذى خلع على التعاليم الدينية
والاجتماعية هو الوصايا العشر ، وهى تلك التعاليم التى أملاها بهوة
على موسى على رأس جبل سيناء ، وقت الرحيل من مصر الى كنعان .

وهناك صفتان مختلفتان بعض الشيء للوصايا العشر ، أحدهما في سفر الخروج والآخرى في سفر التثنية ، وتنتمي إلى مصدر واحد كان أكثر إيجازاً ويحتمل أنه كان مدوناً على هيئة حكم مأثورة ملزمة ومختصرة للغاية ، ولقد ظل بعضها على قيد الحياة مثل «لا تقتل» ، «لا تسرق» . وتنسب هذه الحكم المأثورة إلى العصر الموسوي ، وتتضمن عبارة الله ذاته ، ويقتصر دور موسى على نقلها إلى الشعب ، فهو مجرد وسيط ما بين الله والشعب .

والاحكام التي تتضمنها الوصايا العشر اما احكام دينية محضة ، وتعلق بعبادة الاله الاوحد «يهوه» وبتحريم الحنث باليمين وبفرض الطهارة يوم السبت ، واما احكام تتعلق بالالتزامات العائلية مثل «أكرم أباك وأمك» والالتزام بالأمانة الزوجية ، واما احكام لها مدلول اجتماعي مثل تحريم القتل والسرقة وشهادة الزور والطمع في مال الغير . فالامر يتعلق إذن بأحكام عامة للغاية لها طابع معنوي أكثر منه قانوني .

٣ - وتم أول تدوين للاعراف في تقنين الوفاق ، فهو أقدم اصطلاح للقانون العرفي اليهودي . ولقد حفظه سفر الخروج : ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٣ . وهو يتلو الوصايا العشر . واختيار هذا الموضع له ما ييسره لان التقنين يفيض في معالجة بعض أحكام الوصايا العشر ، وان كان أكثر حداثة من الناحية التاريخية . ويحتمل أنه قد وضع بعد الوصول إلى كنعان بقليل ، وهو يمثل قانون تحالف القبائل . ويبدو أن يوشع ، وهو الذي تولى قيادة اليهود بعد موسى وفتح بلاد كنعان هو الذي أصدره في سيثيم «Sichem» (مدينة السامرة القديمة)(١) .

١ - أنظر : Cazelles : Etudes sur le code de l'Alliance , 1933 ; Horowitz : The spirit of Jewish Law, 1933 ; Bratton « F.G. » : A history of the Bible, Leiden 1959 .

ونلاحظ بعض أوجه التشابه بينه وبين تقنين حمورابى والتقنين الحيثى . ويحتمل أنه قد اقتبس منهما بعض الأحكام المدنية والجنائية كما يتضمن تقنين الوفاق بعض الأحكام الدينية (وهى تتملق بمحاربة الآلهة المزيفين ، والأعياد ، ووضع رجال الدين) ، وبعض أحكام القانون الجنائى مثل النص على عقوبة الموت فى حالة ارتكاب جريمة قتل ، والمعاقبة على الضرب وأحداث الإصابات ، وعلى سرقة الحيوانات ، كما يقرر التعويض عن الأضرار المادية ولا سيما تلك التى تصيب الحيوانات المستأنسة ، ووضع الأرقاء ، الخ . وهو وإن كان يستجيب لاحتياجات مجتمع الرعاة ، فإنه يراعى أيضا مقتضيات مجتمع زراعى كان أفرادہ فى طريقهم الى الاستقرار .

٤ - ويكمل سفر التثنية «وهو كتاب ثان للقانون» تقنين الوفاق . وهو يتضمن عودة للأحكام التى نزلت على موسى (١٢-١٦) . ويمثل «القانون الذى وجد من جديد» . وهناك رواية تقول أن كبير الحاخامات هو الذى اكتشفه فى معبد هيلسياس و «قرأه» الملك جوسياس ، ملك جودا ، على الشعب (السفر الثانى للملوك : ٢٢ ، ٨ وما يليها) . وهذه الرواية محل جدل ، وما زال تاريخ هذا العمل التشريعى غير ثابت .

وعلى كل ، فإن هذا التقنين الجديد يتضمن مجموعات من القوانين من أصول مختلفة . وهو يحل فى كثير من الأحكام تقنين الوفاق القديم ، ويقيم وزنا للتطور الاجتماعى والدينى لليهود منذ تأسيس الملكية ، كما أنه يترجم روح الإصلاح الذى نادى به الأنبياء فى القرن الثامن قبل الميلاد ، وهو قبل كل شيء قانون دينى ، إذ يعالج وضع رجال الدين ، وتنظيم العبادة ، ومحاربة الآلهة المزيفين . ولكنه يدخل أيضا بعض التجديدات بتقنيته شطر من قانون الأسرة . وعلى العكس فإنه يظل صامتا بالنسبة للعقود والالتزامات ، وهذه كان ينظمها قطعا القانون البابلى الجديد الذى كان قانونا تجاريا عاما بالنسبة لكل الشرق . ويتسم هذا التقنين بسمه روحية ، تبرز بصفة خاصة فى مجال الديانة ، وتبين اهتماماته بقضية العدالة والرغبة فى حماية الضعفاء .

٥ - بعد أن تخلص اليهود من الأسر في بابل (من عام ٥٨٨ حتى عام ٥٣٩) وعادوا إلى القدس ، أجرى إصلاح ديني على يد ازدراس Esdras ونهيمى Nehémie وبعثت اليهودية إلى الحياة . وكان لذلك صدى في المجال القانوني حيث بوشرت إصلاحات وصدرت تقنينات جديدة . فنحو عام ٤٤٥ ، أصدر نهيمى قانونا بعد أن راجعه رجال الدين وهو سفر اللاويين أو ما يسمى بالتقنين الكهنوتي . ولقد تضمن هذه الإصلاحات ، وأن كان هناك بجانبها عناصر أكثر قدما . ومن بين ما يتضمنه أحكام خاصة بالتضحيات ، والطقوس المتعلقة بتنصيب رجال الدين وقانون الطهارة وقانون القداسة ، والتعريفات المتعلقة بالنذور .

ووضعت أسفار الأنبياء في نحو هذا العصر أيضا ، أي أثناء وبعد النفي . وهي تشمل ١٧ سفرا ، منها : سفر اشعيا ، ومراثي أرميا ، وإرميا ، وحذقيال ، ودانيال ، وهوشع ، الخ . وهناك أيضا أسفار الاناشيد (أو الأسفار الشعرية) وهي تضم خمسة أسفار منها : سفر أيوب ، ومزامير داود وامثال سليمان ، الخ . وهي تتضمن نصائح تتعلق بالحياة المعنوية . وتأثرت هذه الأسفار على ما يبدو بكتب الحكمة المصرية . وهي بدورها تصطبغ بالصبغة الأدبية .

٦ - ولقد حدث تعديل في نصوص العهد القديم حينما توجم إلى اليونانية خلال القرن الثالث قبل الميلاد . ولقد قام بهذه الترجمة اثنان وسبعون يهودي في مصر في عهد بطليموس فيلادلفوس في عام ٢٨٣ أو ٢٨٢ ق.م. وأطلق عليها اسم الترجمة السبعينية .

٧ - ولم تتوقف الجهود في المجال القانوني إبان العصر المسيحي . ويمثل القرنان الأول والثاني بعد الميلاد فترة تفسير فقهي ، كان يرمى إلى موافاة القوانين لمتطلبات الأئمة . وتم وضع شروح للقانون ، وكتب اجرائية . ويمكن أن نشبه هذا العمل الفقهي بالعمل الذي كان يقوم به في نفس الوقت الفقهاء في روما ، حيث كان هؤلاء مضطرين بدورهم إلى موافاة القانون الروماني القديم لاحتياجات

مجتمع أكثر تطوراً . ونلاحظ في تلكا الحائتين نفس الرغبة في التطوير لمجاراة متطلبات الحياة العملية ، وعدم الاهتمام بالتشديد الشامل للأفكار ذى النظرة الفلسفية . ومع ذلك فإن القانون لدى اليهود ظل يصطبغ بالصبغة الدينية ، وكان شراح القانون من رجال الدين .

ولقد قام أحد المحامات في بداية القرن الثالث الميلادى بوضع جميع مرتب لكل عناصر التشريع في كتاب أطلق عليه اسم الميشنا ، وهو يضم التوراة أو القانون الموسوى ، والتفسيرات الفقهية والقضائية ، والقواعد التنظيمية . ووردت على هذا الكتاب شروح غزيرة أجرتها مدارس المحامات في فلسطين وبابل . وكانت الشروح أكثر غزارة من النص ، وعرفت بالجمارة ، وهى تتضمن شروحا للقانون «هالاخا Halacha» وبعض الاساطير التى تشتمل أيضا على أفكار من التاريخ الطبيعى ، والطب، وقائع التاريخ ، الخ «الهاجادا» . وهذه العناصر المختلفة متمزجة في كل فصل بدون أى تنظيم .

وبشكل الميشنا وشروحه مايسمى بالتلمسود ، وترتب على ازدواج مدارس التفسير الى وجود نوعين من التلمسود ، ولكل منهما نفس الميشنا ، ولكن الشروح مختلفة ، ونعنى بهما : تلمود بابل «النصف الثانى من القرن الخامس» وتلمود بيت المقدس «نهاية القرن الرابع» . ولقد رجعت جيمارة بابل لانها أكثر وضوحا واكتمالا .

ومن الجدير بالذكر انه لاستعراض تطور النظم اليهودية يتعين البحث خارج نطاق النصوص التشريعية ، والاستعانة على وجه الخصوص «بالقصص» الواردة في العهد القديم . ولكن يجب أن لا ننسى أن مؤلف هذه القصص ليس من رجال القانون . وعندما سنتتبع هذا التطور ، سنلاحظ الصراع الدائم بين اتجاهين : اتجاه محافظ ومغلق يؤيد النظام القبلى والعائلى القديم لليهود ، مع دقة مراعاة الاحكام التى تتضمنها عبادة يهوه «اله اليهود» ، واتجاه بالتوسع يرمى الى فتح البلاد للعالم الخارجى والاستجابة لتأثيراته .

وإذا كانت هذه المصادر ليست متوفرة في القدم ، غير أنها تقدم لنا ميزة كبرى ، وهي أنها تطلق الضوء على مجتمع بدأ من مرحلة الترحال والسلطة الأبوية وتطور حتى وصل الى مرحلة المملكة الموحدة التي تتركز فيها السلطة ويسودها القانون الفردي.

كما أن هذه المصادر تتضمن فائدة أخرى . وهي أن عددا من النظم العبرية أثر تأثيرا مباشرا على كثير من النظم التي سادت الشرق بعد ذلك (١) . كما أنه أثر عن طريق العهد القديم ، وهو يعد كتابا مقدسا بالنسبة للمسيحيين بجانب كتابهم الانجيل أو العهد الجديد ، على الحضارة الغربية في المصور الوسطى ومنها على سبيل المثال : الاحتفال الذي يقام لمسح الملوك بالزيت ، وضريبة العشر التي تقدم لرجال الدين ، ودور اليمين في التصرفات القانونية ، وتحرير القرض بفائدة ، ونظرية الموانع بسبب القرابة . وليس بخاف على أحد الدور الذي لعبته المسيحية والكنيسة في تكوين القوانين الغربية الحديثة .

المبحث الرابع

وثائق الحياة اليومية ، والنصوص الأدبية والتاريخية

إذا كانت أعمال الحفر قد كشفت عن مصادر قانونية بمعنى الكلمة أي مستندات تخلق أو تعرض القانون ، مثل التشريعات والتقنينات ، فإنها كشفت أيضا عن مصدر ثمين آخر لاستقاء المعلومات القانونية وهو مستندات الحياة اليومية : عقود أو أحكام قضائية من ناحية ، والنصوص الأدبية والتاريخية من ناحية أخرى . وهذا المصدر له طبيعة غاية في التنوع . فهو يتضمن نصوصا قانونية (عقود) ، ومستندات قضائية ، وإدارية (مستندات

١ - راجع : Duesberg « H. » : Introduction bibliographique à l'histoire du droit du peuple hébreu, A. H. D. O., II, « 1938 ».

حسابية ، مراسلات رسمية) وتاريخية (حوليات الملوك ، تاريخ مدينة أو معبد ، تقارير مقدمة للاله بعد غزوة من الغزوات) ، ودينية (صلوات ، تعاويد ، محاضرات مؤتمرات خيرية ، تقارير تتعلق بملاحظة الكواكب أو التنبؤات ، الخ) . وعلى أية حال فإن الوثائق المتعلقة بالتصرفات الفردية هي الأكثر عددا وتنوعا .

المطلب الاول

في

وثائق الحياة اليومية

يمكن استكشاف القانون عن طريق التصرفات اليومية التي تجرى فيما بين الافراد : شراء ، بيع ، اجارة ، مقايضة ، وصية ، حسابات الافراد أو الدولة .

ويعتبر اهم مصدر قانوني لكل الشرق القديم هو التصرفات الفردية الوفيرة العدد ، ولا سيما في مضمون حديثة نسبيا . وكانت هذه الالاف من الوثائق من بين أوائل ما نشر من المستندات القديمة . وإذا كانت هناك ترجمات عديدة لبعض منها ، فإن عددا كبيرا من هذه اللوحات قد نشرت كما هي بخط محررها ، ولا يمكن فهمها .

١ - ان اقدم وثائق الحياة العملية هي تلك التي تأتي من ميزوبوتاميا(١)

نحن نعرف من هذه الوثائق ما يرجع تاريخهما الى العصر السومري ، في الالف الثالث قبل الميلاد . بل ان وثائق ششوروباك

١ - انظر : Boyer «G.» : Contribution à l'histoire Juridique de la première dyn. babylonienne, Paris 1928; Figulla «H.» : Catalogue of the babylonian tablets in the British Museum, London, 1961.

الاقتصادية ، يرجع تاريخها الى نهاية الالف الرابع وبداية الالف الثالث . وهى أقدم النصوص المستعملة فى تاريخ النظم القانونية والاجتماعية .

ولدينا عدد لا حصر له من المستندات الميزوبوتامية المكتوبة تنتمى الى عصور مختلفة . ورغم تنوع هذه الوثائق كثيرا ، فانه يمكن القول بان غالبية النصوص التى تتضمنها لها طابع ملكى او دبنى . كما أن هناك كثيرا من تلك النصوص ماله الطابعان معا فى نفس الوقت . ولقد سبق القول أن لوحات الطين هى التى استخدمت عموما فى كتابة التصرفات الفردية .

وكثيرا ما نجد منذ عصر مبكر ، فى بابل وآشور ، لوحات موضوعة داخل غلاف من الطمى وتقفل بعد ذلك بواسطة اختام . وتحمل اللوحة والغلاف نفس النص . وهذه الطريقة تهدف الى حماية المستند من التزوير . فاذا لار الشك حول صحة النص الخارجى ، فكان من الجائز الذهاب الى القاضى لفتح المظروف امامه والتأكد من تطابق النصين . وقد اختفى هذا الاسلوب فى بابل فى العصر الكاشى . وحلت محله فى العصر البابلى الجديد طريقة عمل نماذج لكل لوحة اصلية مع احتفاظ كل طرف بنموذج منها .

وكان مصدر قوة الإثبات التى للوثيقة ينبع من أسماء الشهود واختامهم التى كانت توضع عند أطراف الوثيقة .

وكان عدد الشهود متفسرا جدا ، من اثنين الى عشرين ، وأحيانا أكثر من ذلك . ولم نستطع حتى الآن أن نستنبط القواعد التى كانت تتعلق باختيار عددهم . ولم يكن يشترط حضورهم عند إبرام المقصد بل لحظة كتابة الوثيقة *Instrumentum* . فاشترآهم حينئذ ضرورى : فالتصرف المكتوب بدون شهود يعتبر بمثابة مشروع تصرف أو مجرد مذكرة تحت يد الشخص الذى أعدها . وهناك بعض الشهود الذين لهم دور خاص . فالتصرفات التى تجرى بحضور زوجة المتصرف أو وراثته ، تعنى تنازل هؤلاء الأشخاص عما لهم من

حسق على الشيء التصرف فيه . وهناك تصرفات أخرى تكتب امام القاضى أو شخصيات رسمية أخرى : وليس واضحا الطبيعة القانونية لهذا التدخل . ومهما يكن من أمر فان هؤلاء الشهود الخصوصيين لا يعفون الشهود العاديين من الاشتراك .

وكان يسجل اسم الكاتب فى اللوحة دائما . ولم يكن يعتبر فى هذه الحالة موظفا أو مكلفا بوظيفة عامة . وكان يجوز لآى فرد عادى أن يحضر الوثيقة حتى تلك التى يظهر فيها كأحد الأطراف . ومع ذلك فان الكاتب يلعب دورا قانونيا وليس فقط مجرد الدور المادى الذى يشغله كاتب عمومى ، ما دام أنه توجد لوحات تحمل اسم كاتبين معا .

وكان التصرف يتضمن فى العادة عدة بصمات لاختتام مختلفة الاشكال : وتكون اما على شكل اسطوانة أو دائرة أو مخطب . وهى تستخدم دائما بقصد غلق المستند ما دام أنها توجد على التصرفات المفتوحة ، بل لخلع الصفة الرسمية على المستند . والاشخاص الذين توضع اختتامهم هم الشهود من ناحية ، والمتعاقدان فى التصرفات الملزمة للجانبين ، أو الطرف الذى يتصرف أو يلتزم بالنسبة للتصرفات الملزمة لجانب واحد من ناحية أخرى . يوجد إذن علاقة وثيقة بين استعمال الختم ونشوء الالتزام .

والنموذج الاكدى لهذه الوثائق موضوعى وعام . ويتخذ شكل محضر يبرز محل العقد : أرض ، رقيق ، غلال فى الاتفاقات المالية ، المخطوبة ، الطفلة فى الاتفاقات العائلية . ثم يرد اسم المتصرف أو المتصرف اليه وهو فاعل للفعل يعبر عن العملية القانونية . فالعملية القانونية ، المذكورة من زاوية المكتسب (المشتري ، المستأجر ، المستقرض ، الخطيب ، الاب المتبنى . وتكون الصورة هكذا «هذا العبد ملك ا (البائع) ، ب (المشتري) اشتراه بهذا الثمن» . ثم تتبع أسماء الشهود والكاتب ، والتاريخ .

ولا يتغير هذا النموذج بحسب نوع الاتفاق . فهو يتميز بالطابع الواحد بالنسبة لساتر الاتفاقات . ونقابل اتفاقات متنوعة ، مثل التبنى والبيع ، مكتوبة على نفس لوحة الطين . كما أن هذا النموذج

لم يتغير من حيث الوقت أو المكان ، وهذه خصيصة مميزة أخرى .
ولقد اتبعت هذه الصورة ، في بابل على الأقل ، حوالى ألفى سنة .

ومع ذلك ، فإننا نلاحظ ادخال تجديدات في العصر البابلي الجديد . فمن ناحية انقلب ترتيب الصورة التقليدية . فلم يعد المحل يشغل الدور الاول ويوضع في بداية الوثيقة ، كما ان التصرف هو فاعل العملية القانونية . فالصورة تصبح «ا بحرية رقيقة باعه الى ب بهذا الثمن» . ومن ناحية أخرى فلقد ظهر نموذج جديد ، يمكن ان نسميه بشيء من التجاوز «عقد على شكل محاوراة» . فالمحضر يتضمن كلمات المعارض وحده ، أما قبول القابل فيذكر بأسلوب غير مباشر : «ا قال بحرية الى ب : (بع لى حتلك بهذا الثمن) ، ب سمعه وباعه حتله واستلم هذا الثمن» . وهذه التعديلات في النموذج ، والتي تظهر الاهتمام بتوافق الإرادات ، لا بد أنها تعكس تغييرات حدثت في الفكر القانوني . وإذا كانت الوثيقة الفردية البابلية هي في الاصل أداة إثبات ، فإنه يمكن ان تكون أيضا عملا من أعمال التصرف . مثال ذلك الاعتراف بالدين ، فهو سند مجرد يظهر فيه الدين مندمجا في المحرر .

وهذه السندات ، التي تهدف الى تصحيح الالتزامات أي كان مصدرها تمثل ، بجانب المخالصات الأعمال الأكثر شيوعا . ومع ذلك ، لدينا أيضا كميات وفيرة من الوثائق التي تتضمن اتفاقات محلها غاية في التنوع : فبعضها يقدم لنا معلومات عن قانون الأشخاص (اتفاقات تتعلق بالزواج ، والتبني ، والتحرير الخ) ، والبعض الآخر يتعلق بقانون الاموال (الايجارات ، والبيع ، والمقايضات ، والقسروض ، والودائع ، والشركات والتأمينات الشخصية والعينية ، الخ) . وهذه الاتفاقات مختلفة من حيث المضمون لدرجة انه تعتبر في حكم المستحيل محاولة عمل بيان تفصيلي لها ، تماما كما لو حاول أحد الباحثين ان يضع بيانا مفصلا للقانون المصري الحديث .

هذا ويلاحظ ان الوثائق التي تتضمن التصرفات الفردية ، والتي عثر عليها في الاماكن التي كانت تسود فيها الكتابة المسمارية ، ليس لها وجود في بلاد الحيثيين (١) . فماتم اكتشافه بفضل الحفائر الالمانية

١ - انظر مع ذلك : San Nicolo, ZSS, 1936 - 236 sq.

عبارة عن دار المحفوظات الملكية. التي تضمنت عدة آلاف من اللوحات ، شمل بعضها نصوصا عرفت تحت اسم «القوانين الجيشية» ، وسبقت دراستها . ونأمل ان تكشف الحفائر عن نماذج للتصرفات الفردية هناك في وقت قريب .

وكشفت حفائر أوجاريت (راس الشجرة حاليا) على شاطئ البحر الابيض المتوسط على لوحات مدونة بالالوجاريتية (الكنعانية) ، وهي كتابة هجائية (النصف الاول من القرن الرابع عشر وما بعدها) ، وعن عقود مكتوبة باللغة الاكدية . ولا شك انه عندما تنشر هذه الوثائق وتدرس فانه يظهر ان أوجاريت كانت بمثابة قطرة اوصلت التأثيرات الشرقية الى الفسرب . كما تم اكتشاف مئات من التصرفات الفردية في موقع آشور القديمة . وتنتمي الى القرنين الرابع عشر والثالث عشر ، ولم ينشر منها الا القليل .

ويمكن ان نضيف الى هذا المصدر ، الاحكام القضائية ، والرسائل والمراسلات الدبلوماسية ، ولوحات الحدود . فلقد عثر على صور وتلخيصات للاحكام القضائية ، التي كانت كتبة المحاكم تقوم بتسليمها الى ذوى الشأن ، وهي تعتبر ، من زاوية معينة ، داخلة في عداد وثائق الافراد الخاصة بالحياة اليومية . ومن بين الاحكام العديدة التي خلفها لنا العصر الحمورابى نخص بالذكر حكما مشهورا كتب بأكمله من مضبطة الجلسة .

كما يوجد في حوزتنا بالنسبة الى عصر حمورابى وحده ، عدة مئات من الرسائل الادارية . ولقد اغتنى هذا المصدر بفضل الحفائر الفرنسية في اقليم مارى ، اذ اماطت اللثام عن عدد كبير من الرسائل ، ولا سيما المراسلات الدبلوماسية . ويوجد من بين المرسل اليهم الدائنسى الصيت شمش حاصر ، حاكم مسومر ، وسن اوبناهير حاكم لارسه ، وزمري ليم آخر ملوك مارى . كما تم اكتشاف مراسلات موظف آشورى كبير ينتمى الى القرن الثالث عشر عن طريق الحفائر التي قامت بها بعثة المانية في آشور . وتلقى اكثر من ٧٠٠ رسالة في العصر البابلى الجديد ، وعلى الاخص في القرن السادس ، الاضواء على ادارة المعابد .

وهناك أيضا حوالى ثمانين كودورو (لوحات الحدود) تخص بابل في المعهد الكاشي . ومن أشهر نماذجها حجر ميشو ، المحفوظ في ديوان الميداليات في المكتبة الأهلية بباريس . ولوحات الحدود هي عبارة عن كتل صغيرة من الاحجار على شكل البيضة ، كانت توضع بين الاملاك الخاصة ، وتنقش عليها رموز دينية ، ونقوش تشير الى اسماء اصحابها وحدود اراضيهم والعصر الذي يعيشون فيه ، الخ . وهى تدل على ان بعض الاراضى اخرجها الملك من نطاق الملكية الجماعية الى نطاق الملكية الخاصة . وكانت وظيفة هذه اللوحات مزدوجة . فمن ناحية ، تهدف الى علانية ونشر انتقال الملكية : ولتحقيق هذه الغاية ، كان الحجر يوضع في حقل الموهوب له مثلا ، ومن ناحية اخرى يوضع نقل الملكية تحت حماية الالهة : ولهذا السبب ، فان شعارات دينية ، وصيغ تتضمن صب اللعنات كانت تنقش على الكودورو . وكان يحتفظ بصورة من هذه الاحجار في المعابد .

٢ - وثائق الحياة العملية المصرية :

تحتل وثائق الحياة العملية في مصر مكانة كبيرة . كما ان ثرائها جمة ، خاصة وانه لم تصل النسا التقنية المصرية الاولى . فكما سبق القول ، نحن لا نعرف التقنيات التى نسبت الى بوكخوريس وامايزيس الا بطريقة غير مباشرة ومبهمة . ومن ثم فان المصدر الرئيسى لاستقاء المعلومات عن النظم القانونية والاجتماعية المصرية ينحصر في مستندات الحياة الجارية التى حفظتها لنا اوراق البردى .

وهذه الوثائق العملية تتسم بالنسبة فيما يتعلق بالعصر القديم (١) . ولا تكثر للأسف الا في وقت متأخر للغاية (القرن الخامس - القرن الرابع) . وتصبح العقود بصفة خاصة ، وفيرة ابتداء من

١ - انظر : enne « J. » et Van De Welle « B. », Documents juridiques égyptiens, AHDO, I, 3e suiv.; Pirenne J. » et Malinine « J. », Documents jur. Égyptiens, 2e serie, ibid, 5 « 1950 - 1951 », 11 - 91.

القرن السابع ق.م. ، في الفترة الديموطيقية . ومن ثم يتعين على علماء تاريخ القانون ان يتنعوا بالنسبة للعصور السابقة على القرن السابع قبل الميلاد ، بالنقوش التاريخية والنصوص المدونة على المقابر ، وتراجم الحياة ، والآثار المبينة لسلاسل الانساب ، والنصوص الادبية ، كما سيلي تفصيله في المطلب الثاني . فهذه المستندات تتضمن قدرا من المعلومات والافكار الاساسية التي تبين بوضوح الحياة القانونية ، والاجتماعية ، وتكفي لاستخلاص الخطوط المريضة لما كانت عليه النظم المصرية في العصور القديمة .

وعلى أية حال ، فلقد حفظت لنا بعض النقوش الموجودة على لوحات من الحجارة والمقابر والمعابد واوراق البسردى والجلود والاسطراكا (كسر فخارية استخدمت للكتابة) نماذج للتصرفات الفردية التي تتطلبها المعاملات اليومية . وكانت اوراق البسردى تستخدم بواسطة الاطراف المتعاقدة بقصد اعداد اداة اثبات صالحة للاستشهاد بها امام القضاء . والسندات المعروفة باسم «سندات المنزل» كانت ضرورية لانتقال الملكية العقارية ؛ فالنص يكتب على وجه الوثيقة البردية ، مع التاريخ واسماء ثلاثة شهود ، ويدون على ظهر المستند موجز للتصرف ، ثم يفلق ويختم بالخاتم الرسمي ، وهو خاتم السوزير . واذا ما نوزع في صحة التصرف فانه يفصل في هذا الامر امام القضاء بحضور ثلاثة شهود ، ويحتمل أن يكونوا نفس الشهود الذين حضروا إبرام التصرف .

ولقد اختلفت هذه الاجراءات في عهد الدولة الحديثة في خارج طيبة : ذلك ان اقتضاء خاتم الوزير ليس اجسراا مناسبا بالنسبة للمتعاقدين القيمين بعيدا عن العاصمة .

وفيما يتعلق بالدولة الحديثة ، توجد وثائق تتعلق بالاجراءات القضائية : طلبات المتقاضين ومحاضر الجلسات . وكانت الاتفاقات تلبس شكل دعوى صورية ، يصعب التمييز بينها وبين الدعاوى الحقيقية . وهذه الطريقة التي حلت محل طريقة الاجراءات

السالفة الذكر والمعروفة باسم «سندات المنزل» أتاحت للمتعاقدين إمكانية حفظ مستنداتهم في أرشيف المحاكم .

ويبدو أن تحرير الاتفاقات أمام الشهود دون تدخل القضاة أخذ في الانتشار منذ الأسرة الثامنة عشرة فقط .

ولا تقدم الاوسنراكا سوى مشروعات أعمال إجرائية أو تعاقدية .

ويمكن إعطاء بيان موجز عن الوثائق التي عثر عليها والتي تتعلق بهذه المجالات أو قريبة منها ومدلولها القانوني : فهناك عقد بيع منزل صغير ، 'برم في أوائل الأسرة الرابعة ، وهو يكمل معلوماتنا عن قابلية المقار للتصرف ، والوضع الاجتماعي للكنيسة ، والكتاب ، والعمال الذين يبدو لأول وهلة متمتعين بكافة حقوقهم المدنية ما دام أنهم أمضوا العقد باعتبارهم شهودا . كما أنه يتضمن شرط ضمان الاستحقاق وشرط ضمان الميوب الخفية . ونلاحظ الإشارة إلى اتمام الإجراءات الضرورية لصحة العقد ، وبيان الثمن والشرط المبررى . كما عثر على نص بيع محفوفور على نصب من الحجر أبرم تحت ظل الأسرة السادسة .

وتم العثور على مجموعة من عقود البيع في عهدالدولتين الوسطى والحديثة : منها عقد بيع وظيفة دينية في عهد الأسرة الثانية عشرة ، وعقد بيع وظيفة مدنية في عهد الأسرة السابعة عشرة ، وعقد بيع قطعة من الأرض في عهد الأسرة الثامنة عشرة ، وعقد بيع جارية في عهد الأسرة التاسعة عشرة . وهناك عدد من عقود الإيجار تم العثور عليها ، ولا سيما في عهد الأمرتين الوسطى والحديثة .

وكذلك جادت الصدق بمجموعة من السندات الخاصة بإنشاء المؤسسات الجنائزية . وهي تتضمن رصد بعض الأموال لتقديم القربين في القبابر وكفالة إقامة الشعائر الدينية على روح الميت على

الدوام . ومن أمثلتها السند الصادر من أحد رجال حاشية الملك
خفرع ، والسند الصادر من «بثرو» و «سنوعنج» ، و «حتى» ،
و «سندجم أب» و «نكعنج» .

وكثيرا ما تختلط الهبة بالوصية في الوثائق التي عثرنا عليها .
بل ان هناك من العلماء من يرى أن إنشاء المؤسسات كان يتم عن طريق
هبة الاموال المقرونة بشرط عدم التصرف الى الكهنة مقابل التزام
هؤلاء بتقديم القرابين . وسنناقش هذا الرأي فيما بعد . ولقد جاء في
ترجمة حياة متن أن الملك «سيفرو» وهبه أربعة أوارير من الاراضى .
ومثروا على وثيقة تتضمن هبة صادرة من «أيدو» الى زوجته «دسك» ،
وهي ترجع الى عهد الأسرة السادسة .

ووجد عدد كبير من الهبات التي كانت تمنح للمعابد والجنود ،
حال هبة الملك «إيبى الثانى» الى معبد «مين» ، وهبة الملك «منقرع»
الى كهنة «حتحور» ، وهبة «رمسيس الثانى» الى معبد
«أبيدوس» ، والهبات التي قدمها «رمسيس الثالث» للمعابد ، والتي
تضمنتها الوثيقة المعروفة باسم «وثيقة هاريس» ، ومثل الهبة التي
منحها «أحمس الاول» الى أحد الجنود . ومن أهم الوصايا التي
عثر عليها ، وصية «تنتي» ، و «حتى» ، و «مري» ، و «عشخ دن» ،
و «واحو» .

هذا جانب من الوثائق التي تتضمن تصرفات فردية ، والتي
عثر عليها في مصر الفرعونية . وهي تكثر كما قلنا ، ابتداء من القرن
السابع قبل الميلاد . ويمكن أن نضيف اليها برديات العصر البطلمي
والعصر الروماني ، والتي ما زال عددها في تكاثر ، وتصل اليها
بالآلاف إذ أنها تساعدنا في توضيح المرحلة الأخيرة من تطور النظم
القانونية الفرعونية، وخاصة منذ الأسرة السادسة والعشرين السابعة .

المطلب الثانى

فى

النصوص التاريخية والأدبية ، والنقوش فى المقابر وما إليها

تندر النصوص التاريخية والأدبية حتى القرن السادس قبل الميلاد . ومع شئ من الحذر والتمحيص، يمكن الاستفادة بالإشارات التى ترد فى عصر لاحق على لسان المؤرخين مثل هيرودوت عن المصور السابقة عليهم .

ولهذا المصدر أهمية كبرى رغم أن الأساطير والقصص والملاحم ليست نصوصاً قانونية . فالأحداث التى تقصها ، وإن كان جزء منها وهماً ، إلا أن المجرى التاريخى العام للحدث تؤكدُه الحفائر . ومن ناحية أخرى ، فإن التفصيلات التى تتضمنها الأشعار والقصص عن الحياة والنظم القائمة جملة الفائدة .

ولدينا بالنسبة لمصر الفرعونية بالذات ، قصص عن الحياة الاجتماعية فيها ، ونستطيع أن نستشف من خلالها المبادئ السياسية والقانونية السائدة . وهناك أيضاً كتب أخلاقية تتعلق أساساً بالأداب العامة والإخلاق : وديوسر الحياة التى كان الفرعون يلتقيها لأولاده ، ووثائق دينية .

أما النقوش فى المقابر ، فتتمثل أهمية كبرى فى مصر . فهى تمثل المصادر الرئيسية ، بل والوحيدة لدراسة نظم الأسرة الثالثة . أما فيما يتعلق بالأسرتين الأولى والثانية ، فتندر الوثائق المكتسوبة بصدها . فليس لدينا ، فيما عدا حجر «بالرمو» سوى اختام يرجع تاريخها لعصر ما قبل الأسرات . وهى تقدم فائدة كبرى لأنها تبرز مرحلة الانتقال من الممالك القديمة إلى عهد الأسرات .

ويوجد من بين النقوش في المقابر ، ما يقدم فائدة كبرى ، ونعنى بها تراجم الحياة الشهيرة الصادرة في عهود مختلفة ، حيث يقص فيها أصحابها التصرفات التي أبرمها والوظائف التي تقلدوها . فهي تفيد كثيرا في التعرف على التنظيم القانونية السائدة . ومن افندما ، ترجمة حياة أحد كبار الموظفين، ويدعى «متن» والذي عاش في عهد الملك «سنيفرو» . ويسهل أن نتبع ، من خلال هذه الوثيقة درجات السلم الإداري الذي انخرط فيه «متن» ، والالمام بالتركات التي آلت اليه والهبات التي حصل عليها . كما يمكن التوصل عن طريقها ، الى معرفة كاملة لقانون الاسرة في هذا العصر ، ففيه تسود المساواة القانونية بين الزوجين ، وكذلك فيما بين الاولاد ذكورا كانوا أم اناثا ، من حيث حقوق الارث ، دون وجود أى امتياز للأبن الأكبر . وعندما يقص «متن» مثلا انه قد اشترى اموالا عقارية ، فان هذا يعنى ان الملكية قابلة للتصرف . ومن أهم ما حصل عليه من الاموال دار للسكنى ، تحيط بها حديقة يقسوم بتيان مساحتها ووصفه تفصيلي لها . ونعترف ثروته بأكملها ، وطريقة تكوينها ، وذلك من خلال التصرفات التي قام باجرائها ، وتدخلت فيها مصلحة التواقيق والتسجيل .

وعثر ايضا على تراجم حياة تنتمى الى الاسرة السادسة ، وخاصة بالمدعو «أوني» ، و «ببى نخت» ، و «حيركحوف» ، و «أبى» ، وآخرين . وهى تتضمن معلومات عن الجيش ، وتنظيم المحكمة العليا ، ومحكمة السنة الكبرى ، وحكومة المقاطعات ، وسلطات امراء الاقاليم .

واذا كانت الصور الرسومية في المقابر تعرض الحياة الخاصة بطريقة منتظمة ، فان للقانون ايضا نصيبا فيها . وهى تلقى الضوء على قانون الاسرة ، وتوريث الوظائف ، وتكوين طبقة الاشراف . فرسم الجماعة يساعدنا في دراسة طبقة النبلاء . وصورة الاسرة توضح لنا نظام الاسرة : ففي بعض العصور ، نجد الزوجة ممثلة في النقوش بما يوحى بانها مساوية للرجل ، فهى تظهر في نفس حجمه . وعندما ينخفض وضعها القانوني ، نلاحظها واقفة بجانب زوجها

الجالس ، بل وأحيانا جالسة أو راكعة عند قدميه - ويضؤل حجمها أكثر فأكثر عن حجم زوجها . بينما يلعب الابن الأكبر دورا تتزايد أهميته . فهو في بعض العصور غير موجود في النقوش ، وعلى العكس يظهر بجانب أبيه بصفة دائمة في عصور أخرى ، ويمد يده ليأخذ منه عصاه ، وهي رمز السلطة ، أو يتبعه وهو ممسك بيده علامة على بنوته . وفي القالب يمثل في الصورة واقفا بحجم صغير بين عصا والده وساقه . ويقوم الابن الأكبر بإدارة أموال الأسرة ، ويخضع أخوته وأخواته لسلطته العائلية .

ويظهر في الرسم أقارب آخرون . وهذه هي صورة الجميع العائلي المرسومة في المقابر . فنجد مثلا في مقبرة الحاكم «بيان كح» رسما يضم أسرة الميت وأقربائه ، وأصهاره ، وتابعيه ، وكل من خضع لسلطته .

ونظام البنية يمكن استخلاصه أيضا من النقوش في المقابر ، وهو قائم على أساس البنية الشرعية . كما أن نظام الترسى لا نصادف أثر له في بعض العصور بينما نقابله في عصور أخرى وهي عادة العصور التي تكون المرأة فيها تحت سيطرة الرجل وتنفذ مركز المساواة مع زوجها . والنقوش الخاصة بأسر النبلاء في «حوف» و «تانيس» و «نوزي» و «أون» و «كوبتوس» ، تفيد بنشوء طبقة حاكمة من الأشراف ، تفسر عن نفسها على الملك وتزداد قوتها عن طريق احتكارها للوظائف والمناصب الكهنوتية وتوارثها ، والزواج من شخصيات قسوية ، وتكون ثروة عقارية كبيرة .

وهناك صور منقوشة في المعابد والمقابر تعبر عن الضرب بالعصا وكشوف حسابات تسمح بتتبع طريقة إدارة مصلحة الخراب ، ونفيد في اعطاء معلومات عن مقياس القيم المستعمل في العصور المختلفة .

كما تلقى هذه النقوش الضوء على الانقلاب الإداري والدينية والشرقية وتكون الانقلاب الخاصة بالملوك والملكات ، والامراء وكبار الموظفين ورجال الدين ، مصلرا من الدرجة الاولى يسمح باعادة رسم

اطار الحكومة والإدارة ، وتدرج الوظائف ، وتكوين طبقة من الامراء تشغل المناصب الادارية الكبرى ، بصفة شخصية ومؤقتة في اول الامر ، ثم اصبحت وراثية وتمتعت بالكثير من الامتيازات فيما بعد . فلقد وجدت منذ عصر الدولة القديمة ، امتيازات ملكية تتضمن الاعفاء من الضرائب بالنسبة لاراضى الفرعون وبعض المعابد وأراضى الحكام .

وتفيد ايضا في هذا المجال الاشارات المتعلقة بسلسلة النسب . فكانت تقتصر في بعض العصور على ذكر الآباء والامهات أو أحدهما . وكانت تمتد في عصور أخرى ، بظهور طبقة النبلاء ، لتضم أجيالا . فهذه الاشارات يمكن أن تستخدم ايضا كأساس لدراسة طبقة الاشراف ، وتوريث الوظائف ، وقانون الاسرة .

والمراسم الخاصة بالاحتفالات ، والمعروفة عن طريق النقوش ، تشير الى اختصاصات الوزير ، وبالتالي فانها تلقى الاضواء على القانون الادارى . فهي تقص العبارات العلنية التى ينطق بها الفرعون عند تنصيب الوزير . كما كانت تجرى مراسم مشابهة بالنسبة لكبار ضباط الفرعون .

كما ان الخطابات التى عثر عليها فى المقابر ، والمكتوبة للموتى لمطالبتهم بالتدخل لصالح أطفالهم أو زوجاتهم تساعدنا فى الالمام بالتطورات التى تحدثت فى قانون الاسرة . فالخطابات التى تنتمى الى الدولة القديمة مثلا تشير الى انه منذ نهاية الاسرة السادسة خضعت الزوجة للوصاية التى كانت اتفاقية فى بادئ الامر ، ثم قانونية بعد ذلك ، وأن ابولة الارث صارت قاصرة على الورثة الشرعيين ، وبالتالي قيدت حرية الإيلاء التى كانت فى عصر «ببى» كاملة .

وتصان عادة المقابر عن طريق ريع المؤسسات الدائمة المخصصة لهذا الغرض «بيردجيت» . وتبين الصور والنقوش فى المقابر اسلوب

العمل الذي تباشره هذه المؤسسات . وتوضح نظام حبس العقارات على اقامة شعائر التسوفى وتقديم القرابين .

ولا يفكتنا أن ننهى هذه المعالجة السريعة ، دون أن نشير الى أن جميع النتائج التى تستخلص من الأبحاث والحفريات المستمرة يمكن أن تكمل ما لدينا من مستندات . فالآثار المنقوش عليها الأحداث القديمة أيا كان نوعها والفسيفساء (الموزايكو) ، والتوءات البارزة ، والمنازل والقصور ، وبقايا الأشياء المنقولة والأدوات المستعملة فى الحياة الجارية ، تعطينا معلومات مفيدة عن أساليب الحياة ، والظروف الاجتماعية التى يترجم القانون والنظم مقتضياتها وضرورتها . وبالنسبة لبعض الحضارات القديمة ، مثل حضارة كريت وميسينيا ، فإنه لا تتوفر لدينا مصادر أخرى عنها .

المبحث الخامس

الفقه (١)

لم نعرش فى نطاق الشرائع الشرقية القديمة على أى اثر لؤلّف فقهى أو اعداد نظرى أو تنظيمى للمبادئ التى يتضمنها القانون ، أو لعمل يتعلق بالتفسير الواسع أو القياس من فعل الفقهاء أو المستنلين بالقانون فى الحياة العملية .

فبابل لم تصروف الدراسة الفقهية للقانون . ولا نصادف فى آلاف الوثائق التى وصلت إلينا أى مثال للتعريفات والاستنتاجات المنطقية والأفكار المجردة التى عودنا عليها القانون الرومانى . وحتى إذا كان من الأسهل علينا ، ونحن بصدد تحليل النظم الميزوبوتامية ، أن نستخدم التنظيمات المتبعة عادة منذ الفى عام فى مجال العلم القانونى الغربى . فإنه يتعين علينا ألا ننسى أن هذه الطريقة لا تطابق المنهج

١ - انظر : Boyer « G. » : De La science juridique et de sa méthode dans l'ancienne Mésopotamie, Semitica 4 « 1951 - 52 », p. 5-11.

انسائد نرى انشعوب الشرقية القديمة . وانا لتعرض لكثير من
الخطر عندما نحاول أن نثبت عن طريق الاستدلال أن الميزوبوتاميين
عرفوا التشييدات القانونية التي وضعها الفقهاء الرومان حتى ولو
كانت هذه التشييدات تبدو انها التفسير المنطقي الوحيد لما تقدمه
لنا النصوص .

ولا شك أن عدم وجود أى تنظيم نظرى للقانون أو أى مؤلف
فقهى يعالج المبادئ العامة لهذه الشرائع القديمة يعتبر العقبة الكداء
امام المستنلين بالدراسات القانونية التاريخية . ويرى البعض « Boyer »
أن الفكرة ذاتها لهذه المؤلفات يبدو انها كانت غريبة على اذهان شعوب
الشرق القديم . كما أن صغر اللوحات ونقلها وإزدهامها
بالموضوعات التي تعالجها لم تكن ملائمة للمؤلفات العلمية الكبيرة في
شرح القانون وتفسيره .

واذا كان الجدل قد ثار بين الفقهاء حول وجود الفقه نفسه
بسبب عدم وجود أدلة مباشرة ، غير أنه لا يمكن التوسع في هذا
الارتباب كثيرا . فتقنين حمورابى يكشف عن جهود ملحوظة لمحاولة
الارتقاء من الفروض والحالات الفردية الى بعض القواعد العامة .
والمجموعات العرفية التي قام بوضعها أفراد عاديون كما سبق
بيانه ، والمستندات والوثائق الفردية التي تتطلبها المعاملات اليومية
تحل مشاكل قانونية غائبة في التعقيد ، حتى أن الحلول التي تتضمنها
يمكن اسنادها الى علماء يتبعون طرقا علمية على أساس معالجة
الفروض .

أما فيما يتعلق بالقانون الرومانى ، فإن القضية لا يمكن أن تكون
محل جدل . بل أن هذا القانون اذا كان قد بلغ شهرة كبيرة في الماضي ،
فيرجع الفضل في ذلك كله الى النشاط الفكرى وروح البحث
العلمى الذى تمتع به الفقهاء الرومان . ولقد أدت الصفات الاصيلة
المعروفة من هؤلاء الفقهاء ، والتي تلخص في واقعيتهم ، واحاطتهم
بمقتضيات العدالة ، وحساسيتهم امام الحقيقة القانونية ، الى تكوين
فقه بلغ درجة الكمال .

والفقه معناه الحرفي في اللغة اللاتينية هو معرفة القانون . وواجب الفقيه هو التفسير . ويقصد بالتفسير ليس مجرد تطويل نصوص القانون بل يهدف أيضا الى الكشف عن الأغراض التي يجب ان يسعى القانون الي تحقيقها في لحظة تاريخية معينة ، والعمل على تحقيقها . فالقانون ليس شيئا محددًا ، متمثلا في النص . وانما هو عملية تطور وتقدم بمقتضاه يجب على الفقيه ان يكون مرشدا .

بهذا المعنى ، وبمقتضى هذه الوظيفة ، يعتبر الفقه مصدرا من مصادر القانون .

وفي القانون الروماني القديم ، كانت معرفة القانون الروماني وتفسيره من اختصاص مجلس الكهنة الذي كان مكلفا بالاحتفاظ به ، باعتباره سرا من الاسرار الدينية ، ولا يكشف عنه الا اثناء الدعوى التي يرفعها أحد الافراد ، والتي كان من المحتمل انها تجري أمام رجال الدين وتحت رقابتهم . فكان الكهنة يقررون القواعد القانونية الواجبة التطبيق ، والصيغ التي يلزم استعمالها اثناء الخصومة ، او بالنسبة لابرام التصرفات القانونية . ويحتمل ان يكون مصدر احتكار رجال الدين لعلم القانون هو انهم كانوا وحدهم يعرفون الكتابة ، ويحتفظون بالكتب اللازمة ، والتقويم الخاص بايام التقاضي : وهو عبارة عن التقويم الذي كان يتضمن الايام التي يجوز فيها رفع الدعوى . والايام غير الصالحة للتقاضي .

وقد ترتب على اصدار قانون الالواح الاثني عشر ، الكشف عن القواعد والنظم القانونية التي كن اساسها العرف والتقاليد . ومع ذلك ، ظلت صيغ الدعاوى والتصرفات القانونية ، وايام التقاضي سرا لا يعرفه الا رجال الدين . وقد تم نشرها على يد كنايوس فلافيوس Cnaeus Flavius في كتاب صدر قبل عام ٣٠٤ ق.م . بقليل ، ويسمى ius Flavianum أي قانون فلافيوس .

ثم تولى أحد العامة منصب كبير الكهنة ، وأعطى استشاراته القانونية في صورة علنية . وترتب على ذلك نشر القانون نهائيا . فلم يعد سرا من الاسرار . وانتشرت الثقافة القانونية ، وامتد نشاط الفقهاء .

فابتداء من القرن الثالث قبل الميلاد ، أصبحت وظيفة الفقيه في يد

علمانية بحتة (أى غير دينية) . ولم يعد الفقيه عضواً في مجلس الكهنة .
وبالتالى لم تعد له صفة رسمية للتفسير . فهو شخص عادى يتمتع بمكانة
سلمية ، لا تعتمد على سلطان الدولة أو تفويضها .

وكانت أوجه نشاط الفقيه القانونى تتلخص فيما يأتى :

أ - أعداد صيغ التصرفات القانونية : *cavere* :

فالتوظيفة الأولى للفقيه الرومانى هى أنه كان يتدخل فى أعداد صيغ
التصرفات القانونية وكتابتها ، حتى يتجنب صاحب المصلحة الإضرار التى
تنشأ عن عدم مراعاة الصيغ القانونية . ولقد كانت مساعدة الفقهاء فى هذا
المجال ضرورية فى ظل القانون القديم ، حيث كانت الشكلية سائدة ،
ويترتب على أهملها عدم نفاذ التصرف أو بطلانه . وحتى حينما خفت
الشكلية ، لم يبعد شبح الضرر الذى قد يتعرض اليه المتعاقد بفعل المتعاقد
الأخر فى حالة عدم تحديد مضمون الشروط المتفق عليها بدقة .

وبالنسبة للتصرفات المعقدة ، جرى العرف على عدم الاكتفاء
باستشارات شفوية ، بل على كتابة كل إجراءات التصرف من أسئلة
وأجابات يجب على المتعاقدين النطق بها فى التمهيد الرسمى . وكان المستند
الذى يحوره الفقيه للطرفين يستخدم لمساعدتهم فى إبرام التصرف ، ويبقى
كمستند مثبت للتصرف المبرم ، ويسمى *cautio* .

وكانت كتابة الوصية تتم غالباً بمساعدة الفقهاء ، باعتبارها من أهم
التصرفات القانونية فى حياة الرومان الاجتماعية .

ب - اختيار صيغ الدعاوى : *agere* :

أما الوظيفة الثانية فتعنى نشاط الفقهاء فى ميدان الخصومة . ففى
ظل نظام الدعاوى القانونية *legis actiones* - الذى ساد حتى صدور
قانون ايبوتيا (حوالى عام ١٤٦ ق.م) - كان الفرد يهتسرع الى الفقيه
لمساعدته فى اختيار صيغة الدعوى التى تحمى حقه ، وإرشاده شفويا
أو كتابة .

وحينما أحل قانون ايبوتيا نظام دعاوى البرنامج مكان النظام السابق

- اى دعاوى القانون - لم تضعف مساعدة الفقهاء فلا نراد ، بل كلن الفقيه يقوم بكتابة صيغة الدعوى المطلوبة .

ج - اعطاء الفتاوى : respondere

ويباشر الفقيه الوظائف السابقتين - اى اعداد صيغ التصرفات القانونية ، واختيار صيغ الدعاوى بناء على طلب يقدمه اليه صاحب المصلحة . ولما كان نفع *responsum* اى فتوى او رأى يبدىه الفقيه ، فان الفعل *respondere* يتضمن الوظائف السابقتين . ومع ذلك ، فلقد جرى شراح القانون الرومانى على قصر هذا الاصطلاح على الفتاوى التى تعطى بخصوص مشاكل او منازعات قانونية محل خلاف .

الفصل الثانى

روح القانون الخاص

في

الشرائع القديمة

ليس القانون الخاص الا فى الظاهر نظاما مجردا ابتدعه المشرع . فنظمه فى الحقيقة ما هى الانعكاس لحالة سياسية واقتصادية واجتماعية ، حسب تقلبات الحضارة فى لحظة ما ، اى حسب تقلبات مجموعة مختلطة من العناصر المادية والمعنوية . وتشغل فيها العناصر المعنوية والذهنية مركزا متفوقا . ويتصور فى اغلب الاحيان ان المشرعين هم الذين يخلقون أو ينظمون القانون الخاص . والواقع ان دورهم اكثر تواضعا . فالنظم التى يبنونها يكتب لها نجاح كامل او غير كامل بحسب ما اذا كانت قد عاشت فى البداية فى الجماعة التى احست بها وادركتها بدرجة كبيرة او قليلة . والحق ان المشرعين لا يتدعون النظم وانما يلاحظون وجودها ويصوغونها فى النكل المناسب . وبهذا المعنى فان القانون الخاص ظاهرة حضارية حينما يحدد القواعد التى تهدف الى تنظيم الحياة الفردية والاجتماعية والاقتصادية ، وبين الوسائل الفنية الضرورية لحماية الحقوق والقيام بالواجبات .

وسنقتصر هنا على شرح المبادئ العامة التي على ضوءها يمكن
الاطلاع بالاتجاهات العميقة للقانون الخاص في العصور القديمة ،
تاركين التحليل التفصيلي للنظم الى الباب الثاني . ومن الطبيعي
أن نتعرض في هذا المقام للمشكلة العويصة المتعلقة بأوجه الشبه او
الاختلاف التي تقرب أو تبعد هذه القوانين المتجاورة ، والآثار التي
باشرتها كل منها على الأخرى .

المبحث الأول

الطابع الحر للقانون الخاص

في بلاد الشرق الأدنى التجارية

إذا تركنا مصر جانباً بصفة مؤقتة ، فإننا نجد سلسلة من
القوانين أهمها القوانين الميزوبوتامية ، وبعض القوانين التي تتضمن
عدداً من الموضوعات المشتركة مع وجود علاقات واضحة معها ، مثل
القانون الحيثي والقانون العبري .

ويوجد بعض هذه القوانين ، مثل القانون الفينيقي ، لا نعرف
سوى شطر منها لعدم وجود المستندات . فيما لدينا من معلومات عنها
ينصب على مجرد الاتجاهات العامة لها ، ونستقيها من الكتاب في عصور
لاحقة ، أو الإشارات التي يومية بها جيرانها أو بعض الوثائق النادرة .

وسنهتم بصفة خاصة بالقوانين الميزوبوتامية (١) لأنها معروفة جيداً ،
أما القوانين الخاصة بالشعوب الأخرى فنكتفي بإبراز الخصائص
الجزهرية لها .

١ - صوفي أبو طالب ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ وما بعدها .

المطلب الاول

في

القانون الخاص في ميزوبوتاميا

هناك مجموعة من البلاد تشترك معا خلال الالف الثاني قبل الميلاد ، في الثقافة القانونية المدونة بالكتابة المسمارية . ولقد اثر تقنين حمورابي ليس فقط على القوانين المسمارية في ظل الامبراطوريات المختلفة التي تعاقبت في ميزوبوتاميا ، وظهر اثره ايضا على تشريعات الملوك الاشوريين في القرنين الثالث عشر والثاني عشر قبل الميلاد ، بل وبعدي ذلك الى قانون الحثيين والبرانيين ، ومن المحتمل ايضا قانون الفينيقيين ، ومنقوم هنا بابرار الخصائص العامة للقانون الميزوبوتامي .

الخصائص المميزة للقانون البابلي :

اذا شرعنا في دراسة هذا القانون من خلال وثائق الحياة العملية (اللوحات) وبمقارنتها بالمبادئ التي يتضمنها تقنين حمورابي والتقنيات الاخرى ، فاننا نستخلص خمس خصائص جوهرية :

١ - القانون البابلي قانون تقرر بايحاء ديني والهي : فالقانون هو ترجمة لارادة الالهة . فالكهنة والملوك يفسرون الوحي، ويترجمون الاوامر الالهية للناس . وفي ميزوبوتاميا ، تماما كما في مصر ، فان اعضاء الصيغة الالهية على سلطة الملك معنى المصدر الالهي للقانون . ومع ذلك فبرغم صدور القانون بايحاء من الاله ، فانه ليس قانونا دينيا . بل مجرد وسيلة لاقتسار السلام فيما بين الناس ، وحصولهم على ظروف معيشية مناسبة وتنظيم العدالة التي تكون قادرة على العمل على احترام حقوق كل فرد والتزاماته .

ونقينا أن هذا هو سبب القسوة والشدة المعروفة عن الجزاء الجنائي في القانون البابلي . وبجانب الاختصاص القضائي للكهنة ، وهو على سبيل الاستثناء ، احتفظ الأعيان في المدن المختلفة بسلطة قضائية ترجع الى الفترة السابقة على توحيد البلاد . ويقضى في المسائل الهامة الحكام المكيون وموظفهم طبقا لنظام تدرجى دقيق يسمح للمتقاضى بأن يستأنف حكم الموظف الأدنى أمام رئيسه . وفى القمة يوجد الملك الذى يصل اليه الطعن فى الحكم كخطوة أخيرة للنظر فيه . ويوفر تقنين حمورابى العديد من الاحتياطات حتى لا تبساع العدالة أو تحيز لطرف على حساب الطرف الآخر . وادلة الإثبات متطورة لحد ما فى هذا النظام : فتقبل شهادة الشهود واليمين والاحتكام الى الإله ، كما ترك للأثبات بطريق الكتابة مكان مرموق .

ويتميز القانون الجنائي بشدة بالغة . فعقوبة الإعدام ، وغالبا ما يسبقها تصذيب قاس ، كثيرة التطبيق . وأفراد المجتمع ليسوا متساوين أمام شريعة العقاب ، بل إن فداحة العقوبة تتنوع بحسب مركز المجنى عليه وصفته . فالأذى الجثمانى الذى يصاب به الشخص الحر يؤدى الى القصاص ، «العين بالعين ، والسن بالسن» ، أما اذا وقع نفس الإذى على عبـد فإن الجاني يعاقب بالفرامة فقط .

ولا شك أن التشديد فى العقوبة ، وكمال النظام القضائي ادى الى توفير الاحترام للقانون الذى أوحى الإله به واقرحه على الناس.

٢ - سيادة العامل الاقتصادى وتأثيره الكبير على القانون البابلي :

سنرى عند الكلام عن القانون المصرى القديم أن ظروف التطور الاقتصادى فى مصر ، وظهور اقتصاد المقايضة والتبادل ، فرضت قانونا تجاريا وتعاقديا ، وكذلك قانونا دوليا حرا وفرديا . ولكن فى ظل الدولة الحديثة ، لم يتطور فى هذا الاتجاه سوى نطاق ضيق من القانون الخاص . أما بقية الوجوه الأخرى للقانون الخاص ، والتي خضعت لتأثير العوامل الدينية والسياسية والاجتماعية لمجتمع

عضه زراعي ؛ فلقد تطسوت في اتجاه مضاد . ثم اتجه كل القانون الخاص فيما بعد ذلك في ظل ملوك سائس نحو المساواة والفردية . ولكن تم ذلك في وقت متأخر ، ولم يكن انتصار هذه الاتجاهات عاما ولا شاملا .

وعلى العكس من ذلك ، فإنه في ميزوبوتاميا ، ابتداء من حمورابي ، يعتبر القانون الخاص في الاساس قانون تجار وسكان مدن . وهؤلاء الناس لا يعيشون في ظل اقتصاد عائلي ومقفل ، فلقد تجاوزوا المرحلة التي تحصل فيها كل عائلة ، وهي مستقرة في مسكنها على كل ما تحتاج اليه من اراضيها . فهم يباشرون المبادلات المتنوعة للفاية . وهم يعرفون مقياسا لتقدير قيمة الاموال ، ويحول في شكل مبانك ، وشعر ، وقمح .

وانروح النى —ود هذه الحياة الحضرية والتجارية والمفتوحة للخارج هي روح المذهب الفردي الحر ، فلكل فرد حقوق مقررة بيقضى التقنين .

٣ - يسود القانون البابلي مبدا علم المساواة(١) : ان المجتمع الميزوبوتامي مكون من طبقات اجتماعية مرتبة ترتيبا متدرجا . واذا نظرنا الى هذا الترتيب المتدرج من اعلى الى اسفل فاننا نجد في القمة الملك ، ثم الكهنة ، وموظفي القصر ، وجوهر الشعب الحر ، وأخيرا الارقاء .

فحول الملك ، يوجد أمناءه وموظفوه الذين يشرفون على استثمار املاكه وادارة البلاد ، وجبى الضرائب ، وتحقيق العدالة . ويتقاضى موظفو القصر ، وحكام الاقاليم ، والجنود مرتباتهم عن طريق استقطاعهم

١ - انظر Boyer «G»: Introduction bibliographique à l'histoire : du droit suméro - akkadien, A. H. D. O., t. II, Bruxelles 1938.

بعض الاراضى . وتسلم هذه الاراضى اليهم لدى الحياة ، كما انها قابلة للرجوع فيها وليست وراثية . ويقوم الموظفون باستثمارها ولكن تظل ملكيتها للملك . ورغم ذلك ، ظهر ميل الى توربها ، واجتهد المستفوعون بهذه القطع من الارض فى العمل على نقلها الى اولادهم من بعدهم . ويتنفع الكهنة بمخصصات المابد التى لم تكن تخضع لحاكم عادية بل لحاكم خاصة . ويتمتع افراد هذه الطبقة الاجتماعية العليا بامتيازات قانونية واعفاءات من الضرائب .

ويستطيع الرجال الاحرار الاشتراك فى الحياة المحلية،ويشتغلون بالزراعة أو التجارة أو الصناعة ، ويكونون جمهور الشعب ، ولا يتمتعون بامتيازات أو اعفاءات خاصة ، وتطبق عليهم الشريعة العامة .

وفى أسفل التدرج الاجتماعى ، يوجد الارقاء ، اما بال ميلاد او باعتبارهم اسرى الحروب ، او بشرائهم من سوق العبيد ، او فى النهاية لوقوعهم فى الرق على اثر حكم . وكانوا يعتبرون فى اول الامر بمثابة أشياء . ومع ذلك ، ابيع لهم تدريجيا امكانية الزواج ، وربما تكوين أسرة شرعية أيضا ، ولكن لا يجوز أن تكون لهم ذمة مالية . ومن ثم توصل بالتدرج الى الاعتراف لهم ببعض الشخصية القانونية .

ويوجد بين العبيد والاحرار طبقة وسطى تضم المعتقين ، والاحرار الذين اخرجوا من طبقتهم الاجتماعية ، ولهؤلاء الحق فى ان تكون لهم ذمة مالية . وهؤلاء يعتبرون مرؤوسين للفئات الاجتماعية العليا .

وبصور عدم المساواة القانونية عدم مساواة الطبقات الاجتماعية فى تنظيم سياسى لم يحدث فيه التوحيد والادماج الا بالقوة .

٤ - الاستقرار هو طابع القانون البابلي : فهو لا يعرف التقلب بين الحرية الفردية والتضامن الإجتماعي ، أو الاندفاع نحو المساواة والحرية الفردية متبوعا بالرجوع العنيف الى نظام الاقتصاد الموجه وسياسة تدخل الدولة تدخلا مطلقا في جميع وجوه الحياة والحقوق الفردية ، كما سنقابله في مصر عند دراستنا لقانونها القديم . فاذا كان القانون الخاص البابلي قد قطن منذ عصر غاية في القدم ، فانه يكشف لنا ، منذ اللحظة التي يمكننا فيها الالام به وادراكه ، عن الرغبة في التوفيق بين مطامع شعب تجارى ومقتضيات مجتمع طبقي تؤمن طبقاته العليا طاعة جمهور الشعب وتدعم تركيبه .

٥ - هذا الاستقرار يشرح اشعاع القانون البابلي على البلاد المجاورة : لا شك ان التقارب السلالي ، والعلاقات التجارية، والسيادة البابلية على المنطقة لمدة من الزمن سهلت تأثير القانون البابلي على شرائع الشرق الاولى . ولكن يعتبر هذا الاستقرار الرائع بصفة خاصة وهذا الكمال النسبي لهذا القانون القديم ، القادر ، منذ نحو ١٧٠٠ ق.م . ، على تأمين الحياة الفردية، والحياة العائلية ، والعقود ، والتجارة والتنظيم المستقر للجماعة ، العامل الاساسي لاشعاعه ، وبشرح السبب الذي هدى جميع الشعوب الشرقية الى اقتباس بعض قواعده ، وهذا ما اثبت بالادلة الكافية (١) .

١ - انظر : Cardascia «G.» : La transmission des sources juridiques cunéiformes, RIDA, 4 « 1957 », 73 - 92.

المطلب الثانى

فى

القانون الحيشى والقانون العبرى

اولا : القانون الحيشى

يضم التقنين الحيشى مجموعة من النصوص القانونية تكاد تكون فى نفس قدم احكام تقنين حمورابى ، فهى ترجع الى عام ١٢٥٠ قبل الميلاد .

ويتضمن القانون الخاص الحيشى اوجه شبه واضحة مع القانون الميزوبوتامى . ويبدو أن الحيشيين استرشدوا عن قسرب بالمديد من مواد تقنين حمورابى . وسوف يتضح لنا عند دراستنا للنظم القانونية أن هناك بعض النظم القانونية الحيشية تتشابه مع النظم القانونية البابلية ، كما هو الشأن فى قانون الاشخاص ، وقانون الملكية ، وقانون العقود .

ومع ذلك ، هنالك بعض الاختلافات ما بين روح كل من هاتين الشريعتين ، كما سيتضح فيما بعد من دراسة النظام العالى . ويكفى أن نتحدث هنا عن وجه واضح من اوجه الخلاف ويتعلق بنظام الجريمة والعقوبة . فالقانون الحيشى متطور للدرجة كبيرة كما يتسم بالامالة فى هذا المجال بصفة خاصة . فهو يفرق ما بين الجرائم المرتكبة ضد الدولة او النظام العام ، وبين تلك التى تصيب فقط الافراد العاديين .

١ - فمن بين الجرائم المرتكبة ضد النظام العام ، المصيان او التمرد ، فرديا كان او جماعيا . وهو يعاقب عن طريق تقديم القرايين والتضحيات التكفيرية ، ويتوقع عقوبات جسدية ، وغالبا ما تكون وفقا لشريعة القصاص ، كالتشويه العضوى ، والضرب بالعصا ، وحيانا توقيع عقوبة الموت .

والمسئولية عادة فردية وليست جماعية . اذ تتخذ الاجراءات اللازمة ضد الجاني وليس ضد ذويه . فمرحلة التضامن العائلي في مجال القانون الجنائي ، اذا فرض ان الحثيين عرفوها ، تركت جانباً منذ وقت طويل دون أن تترك أثراً . فالمسئولية والعقاب لهما طابع فردي . وفي حالة العصيان أو التمرد فقط تطبق عقوبة الموت على الجاني وذويه .

ب - أما بالنسبة للجرائم التي تصيب الأفراد المعادين ،
فان القانون الحثي يبالغ بصفة خاصة الجرائم الزراعية ، التي ترتكب ضد الحقول والماشية . والمعداة مكفولة أيضاً بواسطة الدولة . فيتمتع على المصاب أن يقدم شكوى للقاضي ، اذ لا يجوز له أن يقتصر هو لنفسه من المعتدى وأسرته . وعموماً فان العقوبة عبارة عن غرامة نقدية تقدر طبقاً لمعايير مختلفة يراعى فيها فداحة الإصابة ، ونية المعتدى ، وصفة المصاب (رجل حر أم عبد) .

فالفروق الموجودة بين القانون البابلي والقانون الحثي مردها أساساً الى كون الحثيين زراعيين أكثر منهم تجاريين ، وإلى سهولة ومرونة الآداب العامة الى حد ما .

ثانياً : القانون العبري

١ - القانون اليهودي صادر من الله :

فكما هو الشأن بالنسبة للساميين في ميزوبوتاميا ، فان القانون اليهودي له مصدر إلهي . بيد أنه على عكس القانون الميزوبوتامي ، ليس موحى به فقط من الإله الى الناس ، بل معطى من الله الى شعبه المختار ، مما أوجد «تحالفاً» بين الله وهذا الشعب ، أضفى عليه بعض سمات المحالافات الدبلوماسية في الشرق القديم . وكما هو شأن المعاهدات الدبلوماسية ، فان هذا التحالف ينتهي بعبارة تتضمن

اضفاء البركات وسب اللعنات : كما انه محفور على عدد من اللوحات ، ويقرأه الناس بصورة علنية .

وما دام ان القانون اليهودى صادر من الله ، فانه غير قابل للتغيير الا من الله وحده . وتم موافقته لمقتضيات الحياة المستجدة بطريق التفسير الذى يجريه العلماء .

وظل القانون على الدوام يمتزج بالدين امتزاجا عميقا ، وسمى باعتباره قانونا دينيا الى اعطاء توجيهات معنوية (لفظ تورا = توجيه ، تعليم) .

وتشرح هذه السمة الدينية التى يتسم بها القانون اليهودى اهتماماته بالطهارة ، واحترام الانسان الذى نفخ الله فيه من روحه ، وتقريره المسؤولية الفردية المرتبطة بفكرة الخطأ تجاه الله .

يبين مما تقدم ان هناك وجه شبه بين شريعة العبرانيين والشريعة البابلية والحيثية من حيث الانصياع للاعتبارات الدينية والمعنوية ، غير ان الطابع الدينى فى القانون اليهودى اكثر بروزا .

٢ - العقوبة تقوم على اساس المسؤولية الفردية كقاعدة عامة :

فكما تقول فقيرة فى سفر التثنية : « ان يموت الاولاد بسبب الآباء » ، اى انها تقرر مبدءا تفريد العقوبة . والاسس التى تقوم عليها فلسفة العقاب عديدة ، منها فكرة الشر التى تفسر الاخلا بمبدء القصاص او توقيع العقوبات ضد الحيوانات . ولقد مورس ثار الدم بين القبائل ، وظل موجودا حتى بعد الاستقرار فى بلاد كنعان . ولكنه لا يوجد فى داخل القبيلة ذاتها ، بل كانت تمارس عادة بدلا منه طرد المذنب خارج القبيلة .

وكذلك كان العقاب يستند على أساس التكفير المصطبغ بالصفة الدينية من الخطأ ، واصلاح الضرر الواقع . ومن ناحية أخرى ، كان العقاب يتسم ببعض مظاهر الانسانية . فقانون العقوبات أقل وحشية منه في بابل . فلا توجد عقوبة البتر . ولا يذكر الموت بالرجم بواسطة جميع الافراد لتبيان الطابع الجماعى للعقوبة الا بالنسبة للاخطاء الجسيمة ، مثل تلك التى تتعلق بالعبادة وحق الله : عبادة الاصنام ، الحر ، ارتكاب اعمال مدنية يوم السبت . أو بمصادر الحياة ، مثل القتل العمد ، أو بقداسة الحياة مثل الخيانة الزوجية ، وزنا المحارم ، والاختفاء الجسيمة فى حق الوالدين .

وعقوبة الجلد بالسوط لا تتعدى أربعين جلدة . والسجن مجرد اجراء احتياطى ، ولم يعتبر من بين العقوبات الا بطريق الاقتباس من امثلة اجنبية ، وتم ذلك فى وقت متأخر . ولا تعرف عقوبة الغرامة التى تحصل لصالح الخزنة العامة ، بل كانت تعتبر تعويضا ماليا للمجنى عليه .

واخيرا ، مارس اليهود أسلوب اللجوء الى محراب بهوة أو المدن الستة التى كانت تعد ملاذا لمرتكبي القتل الخطأ لحمايتهم من انتقام الاقارب ، ولكن لا يلوذ بها مرتكبو جرائم القتل العمد .

هذا ويمكن ان نضيف الى ما تقدم انه اذا كان اليهود قد ساروا على النمط البيروتمى بخصوص قانون الاشخاص والاسرة ، غير أن هناك اختلافات جوهرية فى مجال الجرائم .

المطلب الثالث

في

القانون الفينيقي

ظلت معرفتنا بالقانون الخاص الفينيقي قليلة وسطحية حتى هذه السنوات الأخيرة . وكشفت الحفائر الحديثة في رأس شمرة عن عدد هام من اللوحات القانونية تسمح لنا بأن نستشف الدور الذي لعبه الفينيقيون في هذا المجال . فهم كانوا على صلة بغالبية شعوب البحر الأبيض المتوسط . ولم يقتصر عملهم على مجرد نقل البضائع بين هذه الشعوب ، بل ساهموا أيضا في تعريفها بالنظم الموجودة لديهم .

وتقدم لنا نصوص رأس شمرة معلومات عن قانون مدنية في شمال فينيقيا في الالف الاول قبل الميلاد . فهي تشير الى تدخل السلطة العامة في تصرفات القانون الخاص طبقا لطرق قريبة الشبه لتلك المعمول بها في الالف الثاني في سائر أنحاء الشرق الأدنى ولا سيما في بابل .

وتقدم هذه التصرفات ايضا معلومات قيمة عن تنازلات السلطة العامة عن اموال عقارية بصفة وراثية كمقابل لخدمات شخصية ، وهي شبيهة تماما بتنازلات مماثلة نص عليها تقيين حمورابي . ويلاحظ أنه يوجد في ثنايا تفصيلات التنظيم اختلافات ، غير ان الافكار الموجهة متشابهة .

واخيرا ، فان التشابه شبه تام فيما بين النظم الفينيقية وقواعد القانون البابلي او الآشوري فيما يتعلق بقانون الاشخاص والاسرة . فنقابل مبادئ متماثلة في مجال العتق ، والهدايا المقدمة من الزوج

الى والدي زوجته المقبلة ، والتبنى ، وحتى بالنسبة لنظام الاقتران
بزوجة الاخ او باخت الزوجة كما هو الشأن عند الحيثيين واليهود .

فما لدينا الآن من معلومات قليلة عن القانون الخاص الفينيقي
تسمح لنا باقتراض ان هذه النظم تتصل بمجموعة الثقافة القانونية (١)
التي تطورت في الشرق الأدنى خلال الالف الثاني . والتأثيرات التي
خضع لها الفينيقيون مختلفة وتعتمد من بابل وآشور الى قانسون
الحيثيين . ولكن هذا التشابه في النظم ينم عن اكثر من قرابة سلبية
او خضوع سياسي . فهو يقدم احدا لا دلة عن وجود حضارة مشتركة
امتد نطاقها ليشمل اقاليم واسعة للغاية بفضل الاشعاع الاقتصادي
والثقافي الذي باشرته بابل على الشرق الأدنى بأكمله . فالعلاقات
التجارية ، والتماثل في طرق الحياة ، تلحق بتقارب السلالة لكي تسهل
توحيد الحضارة ، هذا التوحيد الذي تؤكد الاكتشافات الاثرية
شيئا فشيئا . والتوحيد لا نعني به هنا التماثل التام . فهناك مواد
تكون اسرع من غيرها في انتشار نموذج واحد، وهناك بعض الاقاليم
التي تحتفظ اكثر من غيرها ببعض القواعد القانونية القديمة ، ولكن
هذه الاختلافات لا تفر من حقيقة وجود اوجه شبه جوهرية .
واخيرا فان صلة القرابة بين قانون الفينيقيين والنظم السائدة
بصفة عامة في بلاد الشرق الأدنى ما كان من الممكن ان تختفي فجأة .
كما انه يمكن التسليم بأنه في فترة التوسع الكبير للفينيقيين ، في الالف
الاول ، أصبحت سائر الشعوب المطلة على البحر الابيض المتوسط
عملاء للفينيقيين ومن ثم احتكت ، عن طريق هؤلاء التجار ، بالنظم
الشرقية ، ويحتمل ان تكون قد اقتبست من هذه النظم وتأثرت بها .
ولاشك ان مباشرة العربون هي المثال الوحيد حاليا الذي ثبت بمقتضاه
وجود هذا الانتشار ، ولكن يبدو ان هناك امثلة اخرى لم تستطع
الحفاظ حتى الآن ان تغطي اللثام عنها . وبفضل الفينيقيين ، الذين
خضعوا كما قلنا لتأثير القوانين المعمول بها في الشرق وعرفوا زبائنهم
بها ، وضعت التجربة القانونية للشعوب الشرقية تحت تصرف
الشعوب الغربية .

Boyer « G. » : Mission de Ras shamra 6,
Le Palais Royal d'Ugarit, 3, 1955, 307 - 308.

١ - انظر :

المبحث الثانى

الطابع العلمى والإصيل للقانون الخاص المصرى(١)

إذا أردنا معالجة تاريخ القانون المصرى ، فانه يتعين علينا أن نرجع الى الماضى السحيق . غير أن المعلومات التى نستقيها من النصوص لا تساعدنا على الاثام بالأشكال الاولى والبدائية للتنظيم القانونى . فحتى بالنسبة للعصور الفاية فى القدم ، نجد اشكالا متطورة جدا . وتسودها النزعة الفردية . ومن ناحية أخرى فان مصر تقدم لنا أحد الامثلة الواضحة للعلاقة الوثيقة التى تربط القانون الخاص بالافكار المعنوية (الخلقية والدينية) ، والسلطة السياسية ، وظروف التطور الاقتصادى . وفى الحقيقة ، فكما أن للدورات المختلفة لتاريخ مصر انعكاسها على التركيب الاجتماعى فيها ، كذلك فان الاطوار المختلفة لتاريخها الداخلى يشرح التفسيرات المتعلقة بروح قانونها الخاص .

وتنحصر الخصائص الجوهرية للقانون الخاص المصرى فيما يأتى : انه قانون صدر من إحياء الهى ودينى ، وأنه قانون أخلاقى ، وأنه قانون متطور جدا ويسوده المذهب الحر ، وأنه قد خضع لسلسلة من التغيرات المتعاقبة ، والمتوازية للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومتقلبا فى ذلك بين روح المساواة والنزعة الجماعية . وتفصل هذه الخصائص فيما يلى :

١ - انظر : Pirenne «G.» : Histoire des institutions et du droit privé de l'ancienne Egypte « 3 vol. », Bruxelles, 1932 - 1935 ; Idem, Introduction bibliographique à l'histoire du droit égyptien jusqu' à l'époque d'Alexandre le Grand, AHDO, 3 « 1974 - 1948 », 33 - 123.

١ - كان هذا القانون يصدر بإيعاء الهى :

القانون بالنسبة للمصريين القدامى ، هو تعبير عن الإرادة الإلهية . وفى العصور السحيقة فى القدم ، كان القانون هو كلمات الفرعون الاله ، وفى اليوم الذى اعتبر الفرعون فيه بمثابة ابن الاله بدأ القانون كموحى به الى الفرعون ، فهو الذى يعرف الناس بالإرادة الإلهية ، وإذا أنشغل بأعمال أخرى فإن كهنة آمون هم الذين يعرفون أصحاب المصلحة بالقاعدة الواجبة التطبيق . وهكذا تمتع الكاهن بهكافة مرموقة فى الحياة القانونية ، ما دام أن الكاهن يعتبر مفسر الإرادة الإلهية . ويدون الأحكام ويستشير الاله لمعرفة ما إذا كان يقرها . وفيما بعد ، فى ظل الدولة الوسطى والدولة الحديثة ، لم يعد الملوك المشرعون يستنون القوانين ويصدرون الأحكام بطريقة تحكمية ، بل يتعين عليهم أن يعملوا على سيادة القانون . فلم يعد «رع» هو الذى يوحى بكل حكم بل «آمون» هو الذى يقترح المبادئ الأساسية . وإذا كان قد حدث تغيير فى التعبير عن السلطة المطلقة للفرعون ، فإن الارتباط بين السلطة والقانون لم يتغير فى شيء ، فاللكية ما زالت دينية ، والقانون والدين ظلامتا داخلين للغاية .

٢ - وهو قانون أخلاقى :

يظهر القانون المصرى حرصه الشديد على القيم الخلقية ، وبدرجة أكبر مما هو مشاهد فى القوانين الميزوبوتامية والقوانين الفرية الأولى . فالتىار الدينى والخلقى معا يبرز مدى حرص المصريين القدامى على المحافظة على كرامة الإنسان ، وعلى احترام مبادئ العدالة ، والمساواة ، والحرية الفردية . ولا يوجد من الشعوب القديمة سوى الأغريق الذين كان لديهم حرص مماثل ، ولكن فى مصر رتب هذا التىار الخلقى نتائج فى القانون الخاص أكثر منه فى التنظيم السياسى للمجتمع بينما عندما ظهرت هذه الأفكار الخلقية والفلسفية فى اليونان فإنها شملت كل مظاهر القانون ، والحياة السياسية بصفة خاصة .

٣ - وهو قانون متطور لدرجة كبيرة ويسوده المذهب الحر (١) :

١ - ليس القانون المصرى ، حتى فى شكله الغاية فى التقدم ، قانونا بدائيا . فمنذ العصر الحيق نجد انفسنا بصدد قانون مصبوغ بالصيغة العلمية ومتطور لدرجة كبيرة ، بحيث انه لا يمكن مقارنته بالاعراف البدائية التى كانت تسود القبائل والجماعات العائلية فى العصور القديمة . ان اقدم نظام قانونى فى مصر ، من عام ٢٣٠٠ الى عام ٢٩٠٠ ق.م. ، هو نظام فردى . ومن الملاحظ ان المرحلة الفردية فى تاريخ القانون هى على العموم نهاية لمرحلة طويلة من التطور . اذ يتعين مضى فترة طويلة من الزمن لى يقطع الافراد الصلات الوثيقة المتعلقة بتضامن العشائر ، والقبائل ، والعائلات ، ولكى ينظموا فى النهاية قانونا يكون الفرد فيه هو الخلية القانونية الاساسية ، بحيث يعتبر هو السؤل الاول والمتمتع الوحيد بالحقوق والواجبات التى يقرها القانون . وخضع هذا النظام الفردى للعديد من الصدمات التى ادت الى تدهوره واتكاشه ، ثم ظهر من جديد لينسحب مرة اخرى حتى اللحظة التى ينتصر فيها فى ظل ملوك ساس . غير ان قدم هذه المظاهر الاولى للفردية يكفى لابرار الصيغة العلمية للقانون المصرى وتقدمه .

ب - ويسود القانون المصرى ايضا المذهب الحر . فمنذ الدولة الحديثة نحو عام ١٣٥٠ ق.م. ، فان افكارا عالية تميز ذروة القوة المصرية . ففي هذه اللحظة كان الاقتصاد مزدهرا ، والمعاملات مع الخارج عديدة . ومن هنا ظهرت الحاجة لتنظيم قانون تجارى ودولى ، يكون الطابع المميز لهما ، والذي كان على سبيل الاستثناء لدى الشعوب القديمة ، هو الطابع الحر . فكان يجوز للاجانب الإقامة فى

١ - انظر : Pirenne « J. » : Introduction a l'histoire du droit égyptien, les trois cycles de l'hist. jurid et sociale de l'ancienne Egypte. A.H.D., 2, 1938, 11 - 62.

مصر ، مع الاحتفاظ بجنسيتهم وديانتههم . كما وضعت قواعد عامة تسرى على التصرفات التي تبرم بواسطة الأجانب ، أو فيما بين أجنيين مقيمين في مصر . وسمح بالزواج المختلط ونظمت أحكامه . فنحن نقابل هنا تطورا لقانون دولي خاص بالأعمال والأسرة ، ويخضع له الجميع ، مصريين كانوا أم أجانب . فلا يوجد أى شعب قديم تمتع بمثل هذا الأفق الواسع . اذ تنسرد تلك الشعوب التي كانت تعتنق هذا المذهب الحر عند بلوغها أوج عظمتها وقوتها .

٤ - وتعرض هذا القانون لسلسلة من التغييرات المتعاقبة :

هناك اتجاهان تبدل بينهما المصريون وتميز بهما قانونهم :

أ - فالمصريون متدينون ، وحرصون على إقامة صرح العدالة ، ومتحمسون للحرية والكرامة الانسانية ، مما حملهم الى اقامة نظام فردي وحر .

ب - ولكن في نفس الوقت فان ظروف معيشتهم ، ووضعهم الجغرافي المعزول بعض الشيء عن الخارج ، وارتباطهم بنهر النيل ، وضرورة بذل جهود كبيرة للحصول على وسائل العيش من فيضانات النيل ، وهو الوسيلة الوحيدة لخصوبة الصحراء القاحلة ، كل هذا يتطلب نشاطا جماعيا منظما بدقة وموجها بواسطة سلطة حازمة للغاية . ومن هنا ظهر تيار قوى ، دعمته الديانة من بعض الوجوه ، لتنظيم تضافر قانوني واجتماعي دقيق تحت اشراف الفرعون وسلطته .

ويتجابه هذان التياران على التعاقب ، مما يؤدي الى انتصار أحدهما على الآخر ، وهذه هي سمة تاريخ القانون المصرى ، كما يتضح فيما يلى :

١ - النظام البدائى للقانون الخاص المصرى نظام فردي للغاية ، كما سبق القول ، وهو ينطبق على الفترة ما بين عام ٣٣٠٠ وعام ٢٩٠٠

قبل الميلاد . فالأرض مملوكة ملكية فردية ، على شريطة أن يدفع صاحبها ضريبة للدولة . وكذلك فإن الحرف حرة ، ولم تعد توجد ذمة عائلية جماعية أو ما زالت غير موجودة . وبالنسبة للأسرة ، فإن الزواج يعتبر تصرفاً دينياً تعقبه الدخلة والحياة المشتركة ، ولا يشترط إجراء رسمى أو كتابى . وللزوجة والأولاد أهلية قانونية وحقوق مضمونة بمقتضى القانون ، وتخضع الأسرة لنظام الزواج بامرأة واحدة (فالفرعون وحده هو الذى له حق تعدد الزوجات) وعند الزواج ، يتف الزوجان على قدم المساواة بقوة القانون . والسلطة العائلية (كالسلطة الأبوية) مقيدة وليس لها الطابع المطلق والوحدى الذى نشاهده غالباً فى الأعراف القديمة لبعض الشعوب القريبة .

ويجوز للمصريين التصرف بحرية فى أموالهم ، ولهم الحق فى عمل وصية ، وإذا لم يقوموا بإجرائها فإن التركة تقسم بالتساوى فيما بين الأولاد ، دون امتياز خاص للبكر على حساب بقية الأولاد ، ودون تمييز للذكور على الإناث .

ويرتبط على ذلك أنه فى المجال العائلى عموماً ، والوارث ، والملكية ، فإن حقوق الأفراد مؤكدة بواسطة العرف ، ومعتز بها ومقرر جزاءات لحمايتها . فالمصريون تعدوا من بعيد المراحل البدائية للتطور القانونى ، واجتازوا منذ زمن لا يستهان به الفترة التى كان القانون فيها ما زال فى إطار قوانين الجماعة ، عشيرة كانت أو قبيلة ، أو عائلة .

٢ - نحو عام ٢٨٠٠ ق.م . ، يمر المصريون بمرحلة مختلفة للنسابة . إذ يتجه كل تنظيمهم السياسى والاجتماعى الى نظام الانقطاع وعدم المساواة . ويصبح نظامهم الاقتصادى قاسياً وخاضعاً لسياسة تدخل الدولة الدقيق وتوجيهها .

١ - فحقوق الدولة ، أى حقوق الفرعون الإله ، تتأكد على حساب الحقوق الفردية ونظفى عليها : فاعتبر الفرعون صاحب البلاد بأكملها . فالأرض وحصنتها من نصيبه ، كما حشد الفلاحون فى

طوائف يشرف عليها ويوجهها عملاء الملك ويشتملون لحسابه . ويحصل
الزراع على جزء من المحصول على سبيل الاجرة ، ولكن لا يمتد لهم
بنمة مالية شخصية .

ب - يتجه المجتمع في ظل هذه الظروف الى تنظيم نفسه على
اساس مبدأ عدم المساواة وفي شكل طبقات متدرجة تبدأ بطبقة
الارستقراطية العليا التي تضم اقارب الملك وندماه واصدقائه ، وتتم
بمختلف درجات الكهنة والموظفين . وليس كل عناصر هذا النظام
الاقطاعي مزودة بامتيازات القانون العام فقط ، بل وتتمتع ايضا بنظام
متميز في نطاق القانون الخاص . فلكل واحد حقوق ، وواجبات
ومزايا خاصة به ، وتنقل الى اولاده بطريق الارث .

وانكمشت النزعة الفردية في جميع المجالات ، وتقهقرت امام
هجمات نظام تضامن اجتماعي وقانوني وسياسي . واقامت عائلات
الارستقراطية على الاراضي التي منحت لها . ولكي تكون هذه
الاراضي في مأمن من التقسيمات المتعلقة بالثروة ، وورثة من هذه
العائلات في مقتنديم المصلحة العائلية على مصلحة الافراد الداخلين
فيها ، لذلك عملت على الاحتفاظ باملاكها بأكملها ، واتجهت الى
امتياز الابن الاكبر بما أدى الى تقسيم رضائي ، ولكن غير متساو للثروة .

وفي مواجهة كبار الملاك السالف الذكر ، سواء كانوا علمانيين
او دينيين ، فان الفلاحين اخلوا صورة التولية . فلقد تبعوا ملاك
الارض أولا من الناحية الاقتصادية ، وسرعان ما تبعوهم أيضا من
الناحية القانونية فكانوا يقيمون على الارض التي يزرعونها هم واولادهم
من بعدهم أي على سبيل الوراثة . فحقوقهم ، وكذلك واجباتهم ، ولا
سيما الالتزام بعدم هجر الارض بتاتا ، كانت تنقل الى ورثتهم .

كما تتحقق عدم المساواة في المجال الديني ، وتنعكس صداها
على الافكار القانونية . فوفقا لمعتقدات المصريين القدامى ، لا
يتمتع بالخلود سوى الفرعون وحده ويقاؤه على قيد الحياة في العالم
الآخر تكفله مجموعة من الطقوس الجنائزية ويستطيع ان يأذن ...

لاقربائه وامدقائه باجراء هذه الطقوس التي تضمن وصولهم احياء الى العالم الآخر . وتحصل عدة مئات من الشخصيات على هذا الامتياز في كل عهد ملكي .

وهذه الفترة التي تشهدها الدولة القديمة (١) تنتهي نحو عام

٢٣٦٠ .

٣ - فترة الدولة الوسطى ، وحتى نحو عام ١٥٨٠ ق.م. ، يبرز من جديد اتجاه بالاعتراف بالحقوق الفردية في جميع المجالات: الحصول على الاموال والحصول على الحقوق السياسية ، وحتى نيل سائر الحقوق الدينية وما يترتب عليها من نتائج .

١ - هذا هو العصر الذي يضاف فيه الفرائضة على سلطتهم طالبا تنظيميا ، ولكن هذه هي اللحظة ايضا التي يعود فيها القانون الخاص صراحة الى الفردية والمساواة . ومع ذلك ، فان مقتضيات الاجتماعية ما زالت تراعى والضرورات الجماعية اللصيقة بطقس مصر ، وتربتها ، وجغرافيتها واقتصادها تستوجب دائما أعمالا جماعية وقيودا على المبادأة والحرية الفردية . غير أن هذه الأعمال ، وفي هذا يظهر للتغيير ، لم تعد تفرض جبرا بواسطة السلطة العامة بل يطالب الافراد بالمشاركة من تلقاء انفسهم في العمل الجماعي والاعتراف عن طيب خاطر باحتياجات التضامن الاجتماعي .

ب - ويصطبغ هذا القانون بصبغة المساواة والفردية . فيلاحظ تمهقر امتيازات الاشراف ، واختفاء جزء منها ، كنظام ملكية الاشراف للاراضي ، والمركز التبعي الذي كان يشغله التولية التي كانت تستثمر الارض لصالح كبار الملاك ^١ . كان الافراد متساوين في المجال القانوني ، فلقد أصبحوا متساوين ايضا امام الدين . فجميع الافراد يخضعون

١ - راجع : Moret « A. » : Histoire de l'Orient, t. I. et II de la Coll. « Glotz », Paris 1936 ; Moret : le Nil et la civilisation égyptienne, 1926.

القانون والقواعد الدينية . وفي حالة المخالفة ، فالمعقوبة التي تطبق واحدة بالنسبة للجميع ، ودون محاولة التمييز على أساس طبقي . وهذا منهج جديد ويكاد يكون ثوريا بالنسبة للعالم القديم . ويحق لجميع الأفراد تقلد الوظائف العامة ، وشغل منصب مدير المعابد ، والمناصب المتنوعة التي يقدمها لهم الجيش ، والبحرية ، الخ .

والعلاقة التي توجد بين الأفكار المعنوية والدينية ، والنظام السياسي ، والاجتماعي والاقتصادي من جهة ، وبين الأفكار القانونية من جهة أخرى تظهر بوضوح . والأفكار الدينية السائدة في هذه الفترة قائمة على أساس مساواة الأفراد أمام الآلهة ، تماما كما بالنسبة لمساواة المصريين جميعا في الحقوق والواجبات أمام الفرعون ، وأمام القانون .

وهذا التوازن الفذ بين الاتجاهات القائمة على المساواة والفردية لأقصى حد ، والقيود الضرورية المفروضة بمقتضى التزامات التضامن الاجتماعي المقبولة طواعية ، ضعيف الى حد ما .

٤ - ابتداء من عام ١٥٨٠ ق . م . ، ومع دورة الدولة الحديثة الطيبة ، نجد انفسنا نعود من جديد بقوة الى ما يشبه اشتراكية الدولة والاكره الاجتماعي (١) . بل ويمكن ان يقال بصدد هذه الفترة من التطور في مصر أننا بصدد نظام حقيقي لدكتاتورية الدولة في كل الميادين .

فالضرورات الاجتماعية أصبحت من جديد عن طريق السلطة العامة ، وبفضل تنظيم شبكة ضيقة الحلقات من القهر والضغط والتحكم ، وهذا يؤدي بطبيعة الحال الى خنق الحرية الفردية ، وابادة المبادأة الشخصية ، واحلال تنظيم فذ من الطبقية الاجتماعية

١ - أنظر : Dairaines « S. » : L'Egypte économique sous la XVIIIe dynastie pharaonique ou un socialisme d'Etat quinze siècles avant J. - C. « Th. Paris, 1933 » ; Dykmans ; Hist. econ. et soc., II, 260-261; Pirenne et Van de Walle, AHDO, I, 73 - 79.

المندرجة والمخصصة لأعمال مفروضة بواسطة الدولة مكان مبدأ المساواة .

١ - والمظهر الواضح لهذه الضغوط هو انزواء الحسرية . ويتضح ذلك أولا من تخصيص عمل محدد لكل مصرى : فالعمال ، والفلاحون ، والتجار هم موظفون ، ويستغل كل منهم في اطار عائلى تحت امره الاب أو الابن الأكبر . وتحدد الدولة لكل عائلة ، بحسب قدراتها وأهميتها ، الأرض أو المهنة التى تعيش منها ، وسرعان ما مال هذا الشخص الى أن يصبح وراثيا .

وتدفع كل عائلة ضرائب ، في شكل محصولات زراعية أو منتجات صناعية ، الى الدولة التى تؤمن - معتمدة على هذه الضرائب - الحياة في البلاد ، وتدفع أجرة كل من يشتغل لحسابها ، أى الغالبية العظمى من سكان البلاد .

وثانيا ، لم تعد ملكية الأرض معترفا بها للأفراد ، فهى قاصرة على الفرعون وحده ، وهو الذى يعطيها للاستثمار فقط ، وبصفة مؤقتة . كما يحق له الرجوع في تنازله المؤقت في أى وقت يشاء . وإذا كان ينذر في الواقع أن تطرد التملية من الأرض ، بل وفي مقدرتهم في غالب الأحيان أن ينقلوا ما تحت أيديهم من أرض وما يتعلق بها من حقوق وواجبات الى ورثتهم ، غير أن هذه الأرض ، كما سبق القول ، لا تعتبر مملوكة لهم ، والقانون لا يجيز لهم بيعها أو هبتها ، ولا حتى تأجيرها أو مقايضتها بغيرها إلا باذن الدولة ، باعتبارها المالكة الوحيدة لجميع الأرض .

ب - ووجد مبدأ عدم المساواة مجالا خصيبا في القانون العام ، حيث كونت طبقة الكهنة والموظفين ، والجيش من جديد أقطاعيات قوية (١) . كما ظهر صدهاء في القانون الخاص أيضا .

١ - انظر : Pirenne « J. » : La désagrégation de l'Empire égyptien sous le règne de Sethi Ier et de Ramsès II, AHDO-RIDA I « 1952 » 19-33.

فأدخلت تعديلات على التنظيم العائلي ليصبح له طابع استبدادي .
فالاب أو الابن الأكبر في حالة عدم وجوده ، مسئول قبل الدولة عن
العجل العائلي . والامتياز المتصرف به للبكر ليس قاصرا على الذكور ،
بل يشمل أيضا الإناث ، فالبنت تتمتع به اذا كانت أكبر الأولاد .
والبكر يميز في حالة تقسيم التركة ، كمقابل للمسئولية التي يتحملها ،
فنصيبه أكبر من انصبة الاخوة التاليين له .

واضح اذن ان عدم المساواة في التركة يظهر من جديد ، ويعود
امتياز البكر الى الظهور حتى يوجد دائما مسئول في كل عائلة .

ح - ويواجه مبدأ عدم المساواة والسلطة المطلقة للدولة في مجال
القانون الخاص والعام ، مبدأ المساواة والحرية في مجال القانون
الدولي . ففيما يتعلق بالعلاقات مع الخارج ، تسود المبادئ التي
تحكمها لحسد كبير المستلزمات الاقتصادية . فكلما اتسع نطاق التعامل
مع الخارج ، فانه يستلزم اتباع قواعد قانون تجارى وقانون دولي
ينتهجان المذهب الحسر وباخذان بمبدأ المساواة . ولذلك نلاحظ
السوريين والايبيجين يقيمون في مصر ليشتغلوا بالتجارة وتجهيز
السفن . وتحترم ديانتهم وحقوقهم الفردية . وتنظم القواعد التي
تخولهم حق إبرام التصرفات القانونية فيما بين بعضهم البعض أو فيما
بينهم وبين المصريين . واستمر القانون الدولي الخاص بالاعمال
والقانون الدولي الخاص بالاسرة (الزواج المختلط) في التطور في عصر
ما زالت فيه الشرائع القديمة الاخرى مغلقة على الوظيفيين
فحسب . فالعامل الاقتصادي ادى في هذا المجال الى اخفاق النزعات
التي تعبر في بقية القانون الخاص عن انتصار العناصر السياسية
والاجتماعية التحكيمية ، ذى الطابع الطبقي التدريجي والمميز .

هـ - بعد الغزوات الدورية والاخية ، عاد القانون الخاص للحرية
الاخيرة الى الفردية والمساواة ، ابتداء من عام ٦٦٣ ق.م .

فمصر تحاول التخلص من الاضمحلال الذي مر بها اثناء تدفق
الغزوات الاجنبية ، اذ انها تعرضت للغزو ، والتقسيم بين عدة أسر ،

وتنازع الامراء والاقطاعيون على السلطة مما أدى الى ذبولها لمدة طويلة نسبيا . واستطاع ملوك سايس أن يستعيدوا وحدة البلاد، ويرجعوا للدولة سلطانها وهيبتها ، ويعملوا على تنظيم القانون والنظم المختلفة .

وتتميز هذه الفترة بالعودة الى المساواة والفردية ، وبانفصال تام بين المسائل السياسية من ناحية ، والمسائل الاجتماعية والقانونية من ناحية أخرى .

١ - العودة الى المساواة القانونية تعتبر قضية مسلم بها لا تقبل المجادلة . فمن الثابت أن الدولة بدأت معركتها ضد الإقطاع بأنواعه المختلفة : الإقطاع العسكري الذى يخول امتيازات وحصانات ، والإقطاع الدينى ، فى الحدود التى أصبحت فيها طبقة الكهنة سيدة لمساحة شاسعة من الاراضى وحائزة لثروات المعابد الضخمة . ولقد انقضى امتيازات رجال السدين والاشراف . وخضعت الاراضى المعطاة للفلاحين لاحكام فقد الإيجار الذى يمكن الرجوع فيه . ولم يعد مؤبدا ، ويتمتع احترام استقلال وحرية الفلاح الذى يستثمر الارض .

وحدث رد فعل له نفس الطابع لمصلحة هؤلاء الذين يعيشون ليس من فلاحه الارض بل من ممارسة مهنة . ومن هنا نال اللغط حول صلاحية نظام اشتراكية الدولة فى المجال الاقتصادى مما أدى الى التضييق من نطاق تدخلها(١) . ومع ذلك ، فإن انتصار نزعة المساواة لم يكن فوريا ولا كليا : اذا استمر وجود الطبقات الاجتماعية المختلفة ، كما أن ملكية الدولة العليا لم تلغ ، وما زالت الدولة تقتضى الضرائب ، واعمال السخرة ، وقرارات سنوية لتحصيل الضريبة ، الخ .

١ - انظر : Dairaines : Un socialisme d'Etat quinze siècles avant Jésus - Christ, thèse droit, Paris, 1933.

١٠ - والنتيجة البالغة الاهمية المترتبة على عودة الاتجاه الى المساواة هي انه ينسب الى املازيس اتخاذ عدة اجراءات في صالح المدينين ، مزارعين كانوا ام حرفيين . فلقد كان المعمول به حتى ذلك الوقت ان المدين الذي لا يفي بالدين عند حلول ميعاد الاستحقاق ، فانه يتعرض للعبودية . فلم يكن للدائن مجرد القبض على مدينه المعسر ، ومطالبة العمل لحسابه ، كرقيق فحسب ، بل كان يمكنه ايضا ان يقتله . وتغير الحال منذ هذا التاريخ واصبحت ارض المدين المعسر هي وحدها التي تضمن الوفاء بالدين . ولا شك ان هذه الاجراءات تمثل تقدما ملحوظا في مصر فيما بين عام ٥٦٨ وعام ٥٢٥ ق.م . ، اى قبل اتخاذ الاجراءات من نفس النوع في اليونان على يد صولون الشهير ، وقبل تلك التي اتخذت في روما في وقت متأخر نسبيا .

ب - والنزعة الفردية تبعث من جديد . ففي الفترة التي سادت فيها النظم القطاعية ، انتشر نظام تمسدد الزوجات في العائلات القطاعية ، ثم ذبل هذا النظام ، واختفى في النهاية . وعادت المساواة الكاملة فيما بين الزوجين . ونجد دليل ذلك في واقعة ان القانون اعترف للزوجة بحق طلب الطلاق ؛ بينما كانت التشريعات القديمة تميل بالاحرى الى قصر هذا الحق على الزوج ، ولم يمنح للزوجة الا بصعوبة وفي وقت متأخر نسبيا .

وتطور العلاقات الاقتصادية يهيئ مناخا صالحا بصفة خاصة لاقتصاد قائم على حرية التبادل ويصطبغ بالصفة الفردية . يصبح من الضروري تطوير قانون العقود وتوسيع نطاقه ، وكذلك الامر فيما يتعلق بالقانون التجاري والبحري ، والقانون الدولي . ويبدو انه فيما يتعلق بالعديد من هذه النقاط اكملت القواعد الموجودة من قبل بقواعد مقتبسة من القانون البابلي الذي تميز بتمسكه الشديد بنزعة الحرية والفردية التي تتفق مع طبيعة الاقتصاد القائم على حرية التبادل .

جـ - وأخيرا فإن المشاكل القانونية والاجتماعية تنفصل تماما عن المشاكل السياسية . فالتقدم الذى تحقق من جديد بفضل نزعة المساواة والحرية والفردية ، سواء بالنسبة للتنظيم الاجتماعى أو الاعتراف بالحقوق الفردية ، أو بالنسبة لقانون الأشخاص ، والاسرة ، والعقود ، والملاقات البحرية والتجارية ، لا يقابله تطور مواز ومماثل بالنسبة للنظم السياسية . فلقد ظل النظام الملكى الفرعونى من النوع المطلق . فالفرعون لا يقتسم السلطة مع أحد ، أما فى اليونان فلقد صحب تحرير الارقاء ، وتأكيد الحقوق الفردية ، وتقهقر امتيازات رؤساء العشائر ، سيادة مبدأ مساواة الجميع وقبولهم فى الحياة السياسية .

أما فى مصر ، فعلى العكس من ذلك . فإذا كان القانون الخاص قد مال فى اتجاه الحرية والمساواة والنزعة الفردية ، غير أن التماسك السياسى ظل قويا أيضا كما كان فى الماضى .

يخلص من كل ما تقدم إنه بعد أن تأرجحت مصر خمس مرات بين الإخذ بالمساواة والفردية، وأتباع مبدأ التضامن وذوبان الفرد فى الحياة الجماعية المنظمة تنظيمادقيقا تحت إشراف الدولة ورقابتها الشديدة ، فإنه يبدو أنها وجدت مرحلة التوازن فى نهاية القرن السابع قبل الميلاد . ففصلت مجال النظم السياسية ، الموجهة بقوة بواسطة نظامها الملكى المطلق ، عن مجال الحقوق الفردية والنظم المتعلقة بالقانون الخاص والقانون التجارى . اذ تركت فى هذا المجال الأخير حيزا كبيرا للمذهب الحر وما يترتب عليه من نتائج قانونية واجتماعية .

المبحث الثالث

قدم القانون الخاص في بلاد الغرب : اليونان

ان الشعوب القربية كانت في حالة تأخر للغاية حتى بداية القرن السادس قبل الميلاد ، بالنسبة للشعوب الشرقية . فأكثر الشرائع تقدما لدى هذه الشعوب ، لاتعمد مجرد الوصول الى مرحلة الحضارة الخاصة بالاستقرار في المدينة ، بينما لا يزال غالبيتهم يخضعون لنظام الاعراف المتعلقة بالمثيرة أو القبيلة ، وقانونهم الخاص في مجموعة مستخلص من شعائر الدين واحكامه .

وسنعالج هنا القانون الخاص لدى اليونانيين .

والحق أن محاولة استخلاص الخطوط العريضة للقانون اليوناني (١) تضعنا امام مشكلة كبيرة . اذ تندر المصادر التي يمكن الاعتماد عليها . ذلك أننا لا نستطيع تجميع معلومات قانونية قبل عصر هوميروس ، كما أن النصوص الهوميروسية ليست تقنيات ، أو شروح للقانون ، أو من بين تصرفات الحياة اليومية . فالقصص التي تحتويها تنسجم بالطابع الادبي ، وتسمح بالانكسار بمنظر الحياة وزخارفها . ولكن أحداها لا تساعد على اتوصل الى كل قواعد الاعراف القديمة .

١ - أنظر : Gernet « L. » : Rech, développement de la pensée juridique et morale en Grèce, 1971; Rizzo « Fr. P. » : La costituzione di Draconte nel C. IV del Ath. Polit., Mem, Istit. Lombardo, Sc. e. Lett. XXVII « 1963 », 271 - 308; Ferrara « G. » : la politica di Solone, Napoli 1964; Ferrara « P. » : Per un'interpretazione della riforma di Solone, pp. XV, 1960, 20-39; Gernet « L. » : Introd. à l'étude du droit grec ancien, AHDO, II « 1938 » 277 - 278; Finley « M. I. » : Some Problems of Greek Law, Seminar II « 1951 » 82-91; Paoli « U.E. » : Le fonti del diritto attico, St. Senesi, LXX « 1958 » 161 - 176.

وراجع كذلك : صوفي ابو طالب ، المرجع السابق، ص ١٨١ ومابعدها.

ومن ناحية أخرى ، فإنه نظرا لتدوينها بعد الأحداث ، فإنه يمكن التساؤل عما إذا كانت هذه القصص صحيحة بالنسبة لنقاط معينة ، وعما إذا كان من الممكن أن تصف بدقة حالة الحياة المائلية ابتداء من القرن الثاني عشر اعتمادا على ما جاء في هذه القصص ، أو أن تلك الأحداث التي سردتها تنتمي إلى عصر متأخر .

ومن ناحية أخرى ، فإن الإعراف كانت في طريقها إلى التهذيب ، منذ عصر هوميروس . ففي الأوديسة ، رسمت الأسيرة في مظهر حسن ، وتضم فريقا من الخدم ، بعضهم أحرار ، والبعض الآخر من أصل استعبدى ، ولكن الجميع يشاطرون سادتهم حياتهم .

وعلى أي حال ، فإنه يمكن الاعتماد بتحفظ على أشعار هوميروس وما تضمنته من قصص تسمح لنا بالإلمام بتطور القانون فيما بين القرن الثاني عشر والقرن الثامن ق.م. وتتم بلاد اليونان آنذاك بمرحلة انتقال ، كانت مائزال تعرف في بدايتها نظام العشيرة *geenos* ، وهي الأسيرة الأبوية الكبيرة . ولكن يتفكك هذا النظام تدريجيا لصالح المدينة على الصعيد السياسي ، ولصالح الأسيرة بالمعنى الدقيق على الصعيد الاجتماعي .

١ - ويترتب على هذا التحول اختفاء التضامن العائلي : إذ بدأ الثأر الجماعي ، في أعقاب ارتكاب جريمة قتل ، يمثل خطرا على النظام الاجتماعي . ولذلك نشأ ضغط معنوي ، وأخذ في الازدياد المستمر مما أدى في النهاية إلى أن تحل الدية المالية ، والتي تتناسب قيمتها مع مرتبة المجنى عليه والجاني ، محل نظام الثأر الخاص البدائي .

ويختفى في نفس الوقت أيضا نظام التضامن السلبى ، الذى كان يجعل جميع أفراد العشيرة مسؤولين عن العمل غير المشروع الذى يرتكبه أحدهم . وكان من المقبول أن تقوم عشيرة الجاني بطرده ورفض تقديم اللجأ والخماسة له ، حتى تأمن جانب عشيرة المجنى عليه وما يمكن أن تقوم به من هجمات عليها. وأصبح ذلك هو القاعدة العامة . فكل عضو يعرض عشيرته للخطر يستبعد منها .

ولم يعد الترابط القديم سوى مجسّد ذكرى : فالجمعون والمتحذرون يفادرونها ، ويدخل فيها الاغراب ، مثل المسافرين والتجار ، القادمين من اماكن بعيدة ، ويستقبلون كضيوف بدلا من القرض عليهم او تجريدهم من اموالهم . كما تقبل ايضا الفتيان من القبائل البعيدة باعتبارهم ازواجا للبنات ، الخ .

٢ - وتحل الاسرة بالمعنى الضيق محل العشيرة : ويعتبر الاب بمثابة ملك في منزله ، ويتصرف كما يشاء في حياة افسراد الاسرة وحرّيتهم . والسلطة الزوجية قوية ، ويستطيع الزوج ان يطلق زوجته اذا هي عرضت مصالحة للخطر ، وله ان يقتلها اذا زنت .

وليست السلطة الابوية اقل قوة . فيستطيع الاب ان يبيع اولاده ، وان يستخدمهم كاداة للحصول على المال . وهو وحده الذي يمكنه ان يعاقب كل من يخضع لسلطته . وحينما تتقدم به السن كثيرا للرجة انه لا يستطيع الاستمرار في شغل دور القائد ، فانه يمكنه الانسحاب في وقار ، ياخذ مكانه ابنه الاكبر او اخوه الاصغر منه . وعند وفاة الاب يحل محله اكبر الرجال سنا ، واكثرهم قرابة منه . ويصبح الابن الاكبر وصيا على امه . ويشرف الاخ على اخوته .

٣ - يصاحب تفكك نظام العشيرة نمو في الملكية الفردية :

اذ المشاهد ان الافراد يكونون ، في عمر هوميروس ، ذمّا مالية بجانب وعلى حساب الملكية الجماعية . وظهرت الملكية الفردية اولا في مجال الاموال المنقولة . وفي وقت متأخر كان الابناء يتركون آباءهم للاقامة في منازل خاصة بهم ، او لاستصلاح بعض الاراضى بقصد الاحتفاظ بحق مطلق عليها . واخيرا بدأ نظام الاملاك العائلية يتحلل بدوره . فلقد اجيز لكل فرد ، عند وفاة رئيس العشيرة ، ان ياخذ نصيبا يكفل له حياة مستقلة ، وظهرت بعض قواعد الميراث .

ولم يؤد هذا التطور الى اختفاء نظام الملكية الجماعية تماما . فلقد قاومت امر النبلاء هذا الاتجاه . ولكن فكرة عدم تجزئة الدمة

المالية التي كان يوصى بها السلف ، وشوعها ، لم تنجح . وامتلا
الريف بالحدود والاسيجة . وفي نفس الوقت ، اخذ الصناع والتجار
يجمعون الاموال لحسابهم الخاص . كما ارى بعض القراصنة .
واشترى جميع هؤلاء الرجال الحقول ، او تزوجوا من بنات الملاك
المغاربيين . وعندما اصبحوا على هذا النحو ملاكا لحقول واسعة
وخفية : تماما كما هو الشأن بالنسبة لرؤساء العشائر فان اية
قوة لا يمكن ان تقضى على نزعتهم الى الاستقلال . وحاولت العشرة
ان تحتفظ بعدد من الامتيازات حال ادعائها بتمتعها بحقوق الافضلية
بالنسبة لشراء الاموال العائلية اذا عرضها مالكيها للبيع وتلقى عروضاً
من اجنبى عن الاسرة . بيد ان هذه القيود اخذت تتلاشى بدورها بفعل
التغيير في العادات . وتكتب للملكية الفردية الخطوة ورفعة الشأن في
الحظة التي تنمو فيها التجارة ، والتي تتطلب فيها زيادة التبادل
مرونة كبيرة في القواعد القديمة .

٤ - انعدام الاطار التنظيمي للقانون اليوناني وندرته مصادره :

ويرجع انعدام وجود اطار تنظيمي للقانون اليوناني الى عدم
تجانسه ، وتشتته . ففي العادة لا يتم وضع مثل هذا الاطار التنظيمي
الا بعد فترة من الوقت طويلة نسبيا ، حينما يكون القانون قد
اُتم تحقيق وحدته ، وحينما يكون تحت تصرف الفكر القانوني الكثير
من نصوص القوانين واحكام القضاء ، ومظاهر التدخل المتنوعة من
جانب الدولة ، حتى تظهر ضرورة تحليلها والتنسيق بينها وتفسيرها .
فضلا عن انه لم يكن يوجد في اليونان فقهاء قانون يمكن مقارنتهم
بالفقهاء الرومان .

ولقد بدت الجهود نحو وضع اطار تنظيمي في اليونان في أعمال
الفلاسفة الذين اهتموا بالمسائل السياسية اساسا . ولكن هذه
الجهود اقتصرت على المسائل التي تتعلق بتنظيم الدولة والحكومة .
فلم يتصد المفكرون اليونانيون لمسائل القانون الخاص بالتنظيم . ورغم
انه كان لمدنهم مشروعات ، وفلاستها ، ومحاموها ، فانه لم يكن
لاى منها فقه قانوني كما قلنا . وانعدام التنظيم في مجال القانون

اليوناني يمثل وجه النقص البارز الذي يتسم به في مواجهة الشرائع القديمة ، وعلى الأخص القانون الروماني .

ومن حيث مصادر القانون اليوناني الخاص ، نجد أنها نادرة مما يجعل من الصعب أيضا دراسة هذا القانون . فليست هناك مؤلفات وضعت بواسطة الفقهاء . فالفلاسفة وحدهم ، كما سنرى ، هم الذين عالجوا في بعض الأحيان مشاكل قانونية . أما التشريعات المكتوبة فهي نادرة . كما أن الأجزاء المتناثرة منها والتي وصلت اليها إنما تمثل شظايا يسيرا من تلك التي عرفها الإغريق ، فضلا عن أنه بالنسبة للعديد من المدن ، ليس أمامنا سوى مجرد افتراض الفروض غير اليقينية . ونصوص القوانين المحفوظة في السجلات المحفورة في الإبنية هي أكثر المصادر أهمية لإعادة تكوين القانون الخاص ولكنها قليلة العدد ، ولا ترسم بالنسبة للقانون سوى إطار ناقص وغير كاف . ومن ثم لم يتردد اليونانيون في التسليم بأولوية العرب على التشريع .

ولقد عرف القانون اليوناني في العصر العلمي من خلال مرافعات الخطباء وأعمال الفلاسفة ، وهذا المصدر بدوره غير كاف ، وهو يتسم بالتجزئة ، وغالبا ما يتسم بالتحيز . ومرافعات المحامين التي حفظت لنا لا تذكر البتة نص القانون الذي تتم المرافعة على أساسه . فهي تشير فقط إلى أن الخطيب قرأه ، لأن القابة التي كان يرمي إليها من حفظ لنا هذه الخطب كانت أدبيية وليست قانونية .

هذا وبلا حظ أنه في المدن اليونانية القديمة للغاية ، كان الآباء الأوائل يحتفظون بسرية القانون . وحينما يقومون بالفصل في الخصومات فإنهم يصدرون أحكاما ، ويقدمونها على أنها ناجمة عن الإرادة الإلهية . ومن ثم كان القانون له طابع عرق وينقل شفويا . ومن ثم كانت إحدى النقاط الرئيسية للبرنامج الديمقراطي في كل المدن فيما بعد هي تدوين القوانين ونشرها .

واندلعت حركة شعبية تنهم شيوخ القبائل او العشائر باستغلال احتكارهم للقوانين ، وتطالب بتدوين القوانين ونشرها . وبدأت حركة التدوين والنشر في اليونان الكبرى نحو عام ٦٦٣ . ويقال ان قوانين مدينة لو كرى قد دوت في هذا التاريخ . ثم امتدت في كل انحاء العالم اليوناني . وفي أثينا ، كان يعين خلال القرن السابع حكام مخصوصون مكلفون بتدوين القوانين ولكنهم كانوا لا يقومون بأعباء وظيفتهم لمراقبة هذه الحركة . ولقد قام دراكون في عام ٦٢٤ (او ٦٢١) بتدوين قوانين أثينا ، كما يتحدث بالنسبة لاسبرطة عن مشرع شهير يدعى ليكورجوس ، وهو شخصية خرافية تماما ولم يوجد قط .

ورقم تدوين هذه القوانين فانها ظلت تعتبر منزلة لحد ما . وهذا هو مثلا ما يمكن ان نقوله بالنسبة لقوانين مدينة لو كرى التي دوت كما سبق القول في عام ٦٦٣ : ففي أعقاب فترة ، امتشار أهل مدينة لو كرى كاهنة أبولون في مدينة دلفي ، فاجابتهم «بتعسين تكليف زاليكوس بتدوين القوانين» . ولقد كان زاليكوس هذا مجرد راع . وقام فعلا بتدوين القوانين ، قائلا ان الالهة اثينا (آلهة الحكمة) ظهرت له في الحلم وأملت النص الذي يقدمه .

وكان القانون محل احترام كبير . وكان شباب أثينا المطلوب لاداء الخدمة العسكرية يؤدي اليمين التالي «ساخض للقوانين ، وسأحارب من أجلها» . وعلى مقبرة ثلاثمائة جندي من اسبرطة ماتوا في عام ٤٨٠ كتبت العبارة التالية : «لقد متنا هنا في سبيل اطاعة قوانين اسبرطة» . ولقد شرب سقراط السم حتى لا يعصى القوانين التي كان مع ذلك لا يوافق عليها . ومن ثم كان لا يجوز خرق القانون . وكانت توجد دعوى جنائية في مواجهة أي أحد يقدم اقتراحا للجمعية الشعبية مخالفا للقوانين . ورغم هذا الاحترام ، فانه كان من الممكن إلغاء القانون .

ومهما يكن من امر فان أثينا هي المدينة التي لدينا يصدها معلومات أكثر ابان القرن الخامس والرابع قبل الميلاد . ولعدم وجود

مصادر أكثر تحديدا وشمولا ، فإنه يمكن الاستعانة بالقانون الإليني لإبراز الخطوط العامة للقانون الخاص . وهى خطوط عامة للتوجه ، تسمح بالقول ، عن طريق الافتراض ، بأنها كانت متماثلة فى غالبية المدن اليونانية ، رغم أن المراحل المختلفة للتطور قد لا تتحقق فى كل الامكنة فى نفس التاريخ ، وأن مجموعة كبيرة من القواعد تختلف من مكان لآخر .

٥ - القانون الخاص اليونانى فى القرنين الخامس والرابع يصبغ بالصفة العملية والواقعية (١) :

تكون الاعراف التجارية أهم جزء فى القانون الخاص . فهو بمثابة قانون عملى . ولقد عرفت عن اليونانيين ، مرونة لغتهم وروحهم وخصوبة خيالهم وابتداعهم ، وقدرتهم دائما على تغيير نظمهم ومواعمتها وتطويرها وفق المتغيرات الساعية . وفى كل مكان تصل اليه السفن اليونانية ، كانت تصحبها الصيغ والقواعد القانونية اليونانية . وعندما قامت المدن اليونانية بتقنين اعرافها أصبح من السهل معرفة قوانينها وتصديرها وانتشارها . وسرعان ماهدت روح الابتداع التى اتصف بها اليونانيون الى الاسباب المحلية التى تفرض تصديلات او مواعمت القواعد القديمة . ولم يوجد أى تردد فى تطويع القاعدة القديمة لاحتياجات الواقع .

٦ - ومن حيث تطور القانون : نجد أن فكرة «القانون» بالمعنى الدقيق لم تكن هى التى ظهرت فى مؤلفات أوائل المفكرين الاغريق . وهم من الشعراء أمثال هوميروس وهزود ، بل ما ظهر بالاحرى هو فكرة العدالة «تيمس» نسبة الى آلهة العدالة . ويرد هذا الى كون هؤلاء المفكرين ليسوا بفقههاء ومازال عصرهم هو عصر انظام الاستبدادى للملوك الذين يفرضون انفسهم بالقوة .

١ - راجع Balogh «E. » : Adaptation of Law to Economic Conditions in ancient Greece, St. Anangio - Ruiz, 3, 191 - 196.

ولقد ظهرت بمقدم الفلاسفة الفكرة العلمانية والسياسية للقانون
وهي فكرة «الديكي Dike» انثى اطلقت على القاعدة القانونية وبرزت
مضمون مايلتزم به كل فرد بمقتضى هذه القاعدة . ثم سمي القانون
الوضى باسم «النوموس Nomos»

وبصر هيراقليطوس من مدينة افسوس (نحو عام ٥٠٠) على اهمية
قانون المدينة . وبحسب قوله ، اذا كانت الاسوار المرتفعة المنيعة
تحمى المدينة من هجمات الاعداء الخارجيين فان القانون يرمى
النظام الداخلى وينبئ على الشعب ان يكافح من اجل الدفاع عن كل
منهما . فالاساس مختلط «لنوموس» ، وهو اساس انساني ودينى:
انسانى لانه يصوت عليه من قبل الشعب ، ونصرف مقترح مشروع
القانون . وتضفى عليه مع ذلك مسحة دينية . ولقد جاء على
لسان احد الخطباء : كل قانون من ابتداع الالهة ومنحة منهم ، وهو
يمثل في نفس الوقت امرا من رجال عاقلين .

ولقد ركز صولون على الصبغة العلمانية للقانون لان وجود النظام
لا يرغب فيه الالهة وحدهم ، بل هو ايضا من ضرورات الحياة
الاجتماعية . فالقانون عمل انساني ، وقفا لتعبير صولون . وهو بمثابة
تصالح ما بين اطراف متخاصمة . وهو لا يبنى الكمال المطلق ، بل
ينبنى ما هو اكثر ملاءمة في مكان وزمان معينين . ومن هنا فانه
نسبى اساسا ، وعرضة للتغيير والتنقيح المستمر . كما اضيفت
الصبغة العلمانية على الجزاء ايضا . فانتهاك النظام لم يعد ينظر اليه على
انه يثير غضب الالهة بانزالهم الكوارث على الناس (الحسب ،
الفيضانات ، المحاصيل الرديئة ، الخ) . وهذه هي فكرة هزبود . اما
بالنسبة الى صولون فان هذا الانتهاك يحدث اضطرابات اجتماعية
(مثل صراع الاحزاب والحروب الاهلية) . وهي نتائج مباشرة
للفوضى ، وليست كما كان الامر من قبل كوارث تنزلها الالهة .

فالقانون يقوم على التراضى المتبادل . وهو لم يعد كما كان في
بادىء الامر ، قائما على ارادة الملك او الاقلية ، بل هو في القرنين
الخامس والرابع عبارة عن قاعدة يقبلها الجميع ويخضعون اليها

طوعية : وطالما كان القانون محل جدل ، فان كل فرد يستطيع توجيه النقد له ويورد عليه ما يشاء من التحفظات . ولكن حينما يتم التصويت على القانون ، فان الجميع ملزمون به ويتمتع عليهم احترامه واطاعته لان الاساس الذي يعتمد عليه القانون هو العقل . والقانون يعتبر علامة مميزة لشخصية الافراد في المجتمع ، وكذلك ينبغي على الجميع الخضوع للقانون لانه «العقد المشترك لمواطني المدينة الذي ينبغي عليهم اخضاع حياتهم له» . وكذلك لا بد ان يتسم القانون بسمه الثبات والاستقرار . ولكن هذا الثبات لا يعنى الجمود والمعارضة لكل تقدم وتطور ، وهو لا يستبعد ان يكون محل موازنة وتكيف للظروف المستجدة . كما ينبغي ان يكون في مقدرة كل فرد ان يلم بالقانون بسهولة . ولهذا السبب يجب نشره ولصقته في الاماكن العامة .

والقانون ، وهو المقيد للسلطات ، يستمد فعاليتة من قوة عليا . ويسلم الاغريق بان القانون يستقى من الطبيعة ومن المبادئ الالهية التي تنظم العالم . وهذا الطابع الخاص للقانون ، وهو التعبير عن العقل والمقبول من المواطنين ، ولكن موحى به من الالهة ، يفسر الاحترام الخاص والعميق الذي كان يكنه الاغريق لشرعهم الاسطوريين ولقوانينهم .

ويلاحظ انه نحو عام ٥٢٠ - ٤٤٠ ظهرت فكرة السيادة العالية للقانون . ومما لا شك فيه ان الامر لا يتعلق بالقانون بحسب المعنى القانوني لهذا التعبير بل بنظام عالمي يحكم كل الاشياء . ولكن كانت تضى على هذا النظام ايضا فكرة العدالة ، وان قانون المدينة يعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا النظام العالمي .

وهكذا استخلص بالتدرج المظهر المزدوج للقانون : الفكرة الميتافيزيقية والدينية لنظام علوى يحكم كل الاشياء ، والفكرة العلمانية والوضعية لقانون المدينة . ويظهر على هذا النحو تدرج للانظمة القانونية ، واحتمال وجود تنازع أو معارضة بينها .

وبحسب ان نقول كلمة من فلاسفة اليونان التقليديين :

١ - **فقه السفطائيين** : وهو انعكاس لانكارهم عن المعرفة .
فمندهم لا توجد حقيقة مطلقة أو عدل مطلق ، بل هي امور نسبية .
فالعدل هو كل ما يعتبره الفرد كذلك . والقانون أو العدالة لا
ينتجان من نظام أعلى ، بل الطبيعة في نظير السفطائيين تقوم على
أساس التنظيم فيما بين الظواهر ولا يوجد في هذا التنظيم مايقوم عليه
أساس القانون . فالقانون من ابتداع الإرادة الانسانية وحدها . وهذا
القانون الانساني هو الذي تؤسس عليه العدالة . فما هو عدل أو ظلم
لا ينشأ عن الطبيعة وإنما عن القانون . وهكذا يظهر التعارض ما بين
القانون والطبيعة ، وهو ما سيحاول سقراط حله . فالامر يتعلق بفكرة
علمانية ونسبية للقانون . وحيث أن القانون من وضع البشر ، فانه
يمكنهم تفسيره بحسب الزمان والمكان .

والقانون تعبير عن ارادة الاقوى ويشرع لمصلحته . فهو تعبير
عن ارادة الحاكم . وفي بعض الاحيان ، يمثل ارادة الاضعف الذي
باستيلاؤه على السلطة يكون الاقوى .

وفقه القوة هذا ليس فقط فقها مدوسيا ، بل كانت إثينا تطبقه
على «الحلفاء» من أعضاء حلف ديلوس في نفس العصر .

٢ - **فقه افلاطون** : وجدت مثالية افلاطون لكي تواجه فقه
القوة . ولقد حاول هذا الفيلسوف احياء قيم دائمة عبر عنها في مؤلفين
مختلفي السمات تماما وهما :

الجمهورية : وهو مؤلف يتضمن صورة مدينة مثالية
مؤسسة على العدالة . ولقد وضع ما بين سنة ٣٨٠ و٣٧٠ .

القوانين : ولقد وضعه في شيخوخته ، ودون بعد فشل
محاولتين لتنظيم حكومة الفلاسفة . وهو اقل خيالا واقرب الى الواقع
انحو عام ٣٥٥ - ٣٥٠ .

ويعبر افلاطون في مؤلف الجمهورية على فكرة العدالة . وهو يرفض فكرة المساواة القائمة على أساس ارادة الاقوى . ويحكي افلاطون ان العدالة عند سقراط تكمن في طبيعة الانسان . فهي لم تعد الهة غريبة عن الانسانية بل هي صفة من صفات الجنس البشرى . وللتعليم أهمية خاصة لانه غالبا ما يعمل على اظهار هذه الفضيلة المخفية في الانسان .

ويطلى افلاطون في مؤلف القوانين اصل القانون وطبيعته . فالقانون يستقى من طبيعة الانسان مثل العدالة ، ومن العقل السليم « orithos logos » . فيمكن ان نقول بوجود مظهر من مظاهر الالهية في الطبيعة الانسانية . وهكذا تبرز سمة الالهية ، وهي فوق القانون . ولكن كما هو الشأن بالنسبة للعدالة ، فان الامر لا يتعلق بأسطورة الهية خارجة عن طبيعة الانسان وعقله . فالعقل الانساني هو الذى يوحى بالقانون .

وهذا القانون الذى يعطيه العقل - وهو بالتالى مشترك بين جميع الناس - يعتبر كما لو كان مستقيا من الطبيعة ، فهو قانون طبيعى . ولكن هذه الطبيعة ليست تلك التى لا تعرف سوى القوة ، كما يقول السفسطائيون . فهي طبيعة يوجهها العقل . وهكذا يحل التعارض الذى يراه السفسطائيون ما بين العقل والطبيعة .

وهكذا ظهرت فكرة ستصبح اساسية في الفكر القانونى الغربى ، وهي فكرة القانون الطبيعى . ولقد وجدت هذه الفكرة ايضا عند الرواقيين ، ولا سيما عند زينون (ولد نحو عام ٣٣٦) . وهو يرفض بدوره التعارض الذى ارتآه السفسطائيون ما بين العقل والطبيعة . ولقد اهتم الفقه الرواقى الفقهاء الرومان ، كما اخذت الكنيسة بهذه الافكار فيما بعد . كما ستلهم تيارا فكريا في العصور الوسطى . ووجدت كذلك فكرة القانون الطبيعى في كتابات ارسطو ، وفي الفقه المدرسى المؤسس على مذهب ارسطو في العصور الوسطى .

وهذه انتيارات المختلفة ، والمتقاربة في نفس الوقت تساهم في أن تكفل لفكرة القانون الطبيعي مكانا حتى في الفقه المعاصر .

والقانون الطبيعي نظام عام يسود العالم ، وهو يشمل مجموعة المبادئ الأساسية للعدالة والقانون المدونة في عقل كل فرد . وهو لا يتضمن سوى توجيهات عامة . وينحصر دور المشرع الانساني في ترجمة هذه المبادئ التي وضعت لكل زمان ومكان الى قواعد محددة ومفصلة . كما انه يقرر الجزاءات الكفيلة باحترام القانون ، لان القانون يجب ان يكون متسما بالاكراه .

٣ - فقه أرسطو : ويقيم أرسطو بدوره الانسجام ما بين الطبيعة والقانون . وعنده ان الطبيعة تخضع لنظام عقلي . ومن ثم يوجد قانون طبيعي مشترك بين الجميع *Koinos nomos* ، لانه مؤسس على العقل الموجود لدى كل فرد منا . وتوجد كذلك عدالة طبيعية وهي سيدة الفضائل ، وهي التي ينبغي أن تحقق - عن طريق القانون - بعض المساواة . وتمد فكرة المساواة هذه من الافكار الرئيسية التي يحتوي عليها الفقه القانوني لارسطو .

ولقد ادعى أرسطو اكتشافه للقانون الطبيعي بطريقة علمية بملاحظته طبيعة الاشياء . وهذا القانون له طابع العمومية بالنسبة لكل الشعوب . فعاذا يمكن ان يحتويه هذا القانون الطبيعي ؟ نبرز هنا بعض افكار أرسطو :

١ - ينبغي أن تكون للمدينة مساحة ارض معقولة . فكما انه لا يمكن ان تكون السفينة الصغيرة جدا او الكبيرة جدا سفينة حقيقية ، فان المدينة لا ينبغي ان تكون صغيرة جدا او كبيرة جدا . فلم يكن أرسطو يرقب في وجود مدينة تضم عشر مواطنين او مائة الف مواطن . وكان يسخر من الامبراطورية الفارسية الواسعة الاجزاء . وهو يستنتج من ذلك فكرة ان حروب الفزو تخالف القانون الطبيعي .

٢ - لا يمكن أن تسود المساواة في داخل المدينة . فهذا مخالف للطبيعة التي تتطلب تقسيم سكان المدينة الى طبقات عديدة . ويوجد في قمة السلم الهرمى الأغنياء ، وهم الذين لديهم الوقت للاشتغال بالمسائل العامة . فالقانون الطبيعى يلم اذن باللكية الفردية . وينبغى على العكس ، استبعاد العمال اليدويين من الاشتغال بالمسائل العامة اذ ليس لديهم الوقت الكافى لها . ويعتبر ارسطو الرق مطابقا للطبيعة . فما دامت الآلة لا تعمل بمفردها ، وطالما ان المكوك لا يتحرك وحده لنسج القماش ، فانه ينبغى وجود الارقاء للقيام بهذا الدور . وتريد الطبيعة ان يوجد افسراد يولدون لكى يقودوا وهؤلاء هم الاغريق لانهم اكثر ذكاء من غيرهم ، وافراد يولدون لكى يطعموا وهؤلاء هم «الهعجيون» الذين ليسوا في نفس الدرجة من الذكاء . ومن ناحية اخرى فان القانون الطبيعى يقر الزواج والسلطة الزوجية ، بينما لا يقر القرض بفائدة لان النقود لا تنتج شيئا ، فلا يمكن اقتضاء ثمار للنقود . ونلاحظ اتجاه ارسطو المحافظ في هذا المجال كما في مجال السياسة . فالطبيعة بالنسبة اليه هي حالة الاشياء كما تظهر امام عينه ، وهذه سمة موجودة في اغلب فترات تاريخ القانون الطبيعى .

ولكن بجانب القانون الطبيعى ، توجد قوانين وضعية . وبين ارسطو خصائص القانون الوضعى : فينبغى ان يوضع لتحقيق الصالح العام (وستنتشر هذه الفكرة في العصور الوسطى) ، ويقبله الجميع ، وهو بالتالى ملزم لهم . فحينما يصوت المواطن على القانون ، فان هذا يعنى انه يتعهد باحترامه . ويعد انتهاكه للقانون كما لو كان قد حث بيمينه . فوصف الالزام الذى يتصف به القانون ينتج من قبول الشعب له ، وليس مما تفرضه قوة عليا على الجماعة . وهذه فكرة ديمقراطية للقانون ، كما انها تأكيد لمبدأ سيادة القانون . وبالضرورة فان القانون الوضعى يتسم بالنسبية . اذ يوجد من اجل وضع معين ، وهو يتغير بتغير هذا الوضع . ويتحدث ارسطو عن المواطنة المستمرة للقوانين . ومع ذلك يمكن ان يكون القانون ظالما ، حينما لا يقيم المشرع وزنا لمقتضيات العدالة ، سواء عن عمد او عن غير عمد .

وهكذا فإن الفكر القسطنطيني اليوناني هو الذي وضع أساس فكرة ازدواج القانون الى قانون طبيعي وقانون وضعي ، لكل الفكر القانوني الغربي .

والخلاصة ان فكرة القانون الطبيعي نشأت في القرن الخامس في ايطاليا . وعبر بعض السفسطائيين عن هذه الفكرة بمعنى ثوري . وكانوا يقيمون مواجهة ما بين قوانين المدينة وقوانين الطبيعة . بيد ان فكرة القانون الطبيعي اتسمت بعدم الوضوح حتى الوقت الذي قام فيه ارسطو بمعالجتها جيداً وبمنهج محافظ ، حتى انه سعى في القرون الوسطى «رائد القانون الطبيعي» . وبعد ارسطو ، اسهب الرواقيون في معالجة القانون الطبيعي . ولكن الفكرة التي عرضوها عن قواعده غير واضحة . وعندهم ان هذه القواعد تمثل ميولا طبيعية توجد عند الافراد وحتى عند الحيوانات ، مثال ذلك فريزة البقاء ، وهي وحدها التي توجد في كل عضو ذهبي . وستنتقل فكرة الرواقيين هذه الى روما على يد شيشيرون ثم سينيكا . وسيحاول الفقهاء الرومان مواضعها بالقانون .

٧ - وحدة أو تعدد القانون اليوناني في العصر العلمي : تعددت

المسند اليونانية المستقلة في هذا العصر ، وكانت لكل منها حياتها القانونية الخاصة . ومن ثم فإن السؤال يثور عما اذا كان هناك قانون يوناني واحد أو عدد من القوانين يعدد المسند . كما يدور التساؤل حول امكانية دراسة القانون اليوناني في مجموعه .

ويلهب رأى الى انه ينبغي الحديث عن قوانين متعددة بتعدد المدن ، مع وجود بعض السمات العامة المشتركة . فمثلا لا يوجد تنظيم سياسي عام لكل بلاد اليونان ، فانه لا يوجد كذلك قانون يوناني بل مجموعة من القوانين مساوية لعدد من المسند . فحينما نقارن قانون مدينة اثينا بقانون مدينة اسبرطة مثلا ، نلاحظ بوضوح الفروقات التي تميز بينهما .

ويلهب رأى آخر (ميتيلز Mittels وآخرون) الى أن القانون اليونانى يمثل وحدة من حيث الجوهر ، رغم الاختلاف فى التفاصيل بحسب كل مدينة .

وفى تقديرنا ان هذين الرايين يتسمان بالاطلاق . فوحدة القانون اليونانى متحققة فى تقديرنا ، مثلما توجد حضارة وفكر وفن وديانة يونانية . وترجع هذه الوحدة الى الاشتراك فى الاصل والعصر ونوع الحياة والحضارة بصفة عامة .

وحدثت تقوية لهذه الوحدة عن طريق العلاقات المديدة التى وجدت بين المدن ، والمحالقات الياسية ، والاجتماعات الدينية فى اماكن العبادة المشتركة فى الاعياد الهامة . بل ويمكن أن ترد هذه الوحدة أيضا الى أسباب ذات طابع اقتصادى فى الحدود التى تكون فيها احتياجات التجارة متماثلة فى كل مكان ، وتفرض احترام مجموعة من الاعراف مؤسسة على حسن النية والشرف اللذين يتصين ان يتحلى بهما كل من يتعاقد مع غيره . ويشير مفكرو الافريق انفسهم الى بعض الاقتباسات التى اخذت من تشريع مدينة الى مدينة أخرى، ولا سيما بصدد بعض القوانين التى اصدرها بعض المشرعين المسلحين فى بداية العصر العلمى . كما ان المستعمرات اليونانية استوتحت قانون الدولة الام التى تتبعها هذه المستعمرات .

ومع ذلك فان هناك اختلافات فى التفاصيل ، اذا تركنا جانباً هذا الاساس المشترك . فقانون مدينة اسبرطة ظل متخلفاً فى بعض النواحي عن قانون اثينا . وتقوم نظمه على مبدأ عدم المساواة .

وفى قانون الاسرة ، نلاحظ ان نظام الشركة العائلية استمر موجوداً فى اسبرطة فى عصر انتصر فيه المذهب الفردى فى اثينا . وتكمن أسباب هذه الاختلافات فى تصدد المدن اليونانية ، والطريقة الخاصة بتطور كل منها ، وعدم وجود تنظيم شامل للقانون اليونانى مما يؤدى الى استمرار الاختلافات المحلية . ولقد كان ذلك يمثل عقبة فى سبيل توحيد القانون اليونانى وفقاً لمبادئ مشتركة .

ويخلص من كل ما تقدم ان اليونانيين بدأوا من قانون حموده
الروح الابوية والعائلية والدينية ، واستنطاعوا تحويله في القرنين
الخامس والرابع الى قانون ذى نزعة فردية حرة ، ومفتوح على
مصرعاه لكل التأثيرات .

خاتمة هذا الباب

في

أوجه الخلاف والشبه بين الاتجاهات العامة للشرائع القديمة

يتضح من دراستنا للاتجاهات العامة للشرائع الشرقية القديمة،
انها متماثلة في بعض النواحي :

فهنالك تماثل فيما يتعلق بطبيعة القانون . فهو مرتبط بالدين
لدرجة كبيرة . ومرد ذلك بصفة خاصة الى الطابع الدينى الذى
تميزت به الملكيات الشرقية . بيد انه اذا كانت الشرائع الشرقية
تتفق عموما على الاصل الدينى للقاعدة القانونية الا انها تختلف
تماما في فهمها لذلك بحسب ما اذا كانت تعتقد ان القانون جاء من عند
الاله او ان المشرع انسان يضع القواعد بايعاء الاله . ويقال نفس
الشيء بالنسبة للسلطة الملكية ، فهى ذات طابع دينى . بيد ان الملك
في مصر يعد الها . بينما الملك البابلى يعتبر ممثلا للاله لان له على
الارض . ولدى اليهود فان الملكية مقدسة . وهناك سمات عامة
اخرى بالنسبة لبعض المجتمعات الشرقية دون ان توجد في البعض
الاخر . فمصر وميزوبوتاميا وآشور وفارس عرفت فكرة الامبراطورية
العالمية ، بيد ان اليهود ، والفينيقيين ، والحثيين لم يعرفوها
بتاتا . ومستظل هذه الفكرة غير معروفة لفترة طويلة بالنسبة
ليونان وروما ، لان الفكر السياسى اليونانى والرومانى يتعلق كليا
بالمدينة . بيد ان فكرة الامبراطورية تعود الى الظهور على يد
الاسكندر ، ثم قيصر واغسطس ، حينما يتصل هؤلاء النزاة بالعالم
الشرقى .

ومن ناحية أخرى ، فإن تباين الفئات الاجتماعية في جميع بلاد الشرق لا يؤدي الى انفصالها تماما . فحتى التعارض ما بين الرقيق والحر ملموس فيها بدرجة اقل بكثير مما سيكون عليه الحال في روما . بيد انه اذا كانت هذه الظاهرة عامة ، فانها تفسر بطريقة مختلفة بحسب شعوب المنطقة . فلدى اليهود ، فان العبد اليهودي مثل الحر من حيث انه يدخل في عداد الشعب المختار . وهو محمي بالتالي . وفي مصر او بابل فان الظاهرة الاجتماعية الاساسية المسلم بها تنحصر في خضوع الجميع لملك قوى للغاية ، وكذلك فان الاختلافات ملموسة بدرجة اقل بين هؤلاء الرعايا ، احرارا كانوا ام عبيدا . وعلى العكس فانه في اليونان وروما ، فان الفرد مواطن حر ، يشترك في السلطة السياسية ، ويختلف تماما عن الرقيق المحروم من كل حق . وبعبارة اخرى ، فان هذه الشعوب مالت الى تكوين طبقات اجتماعية متميزة . غير ان التقابل بين الارقاء والاحرار هو في غالب الاحيان اقل دلالة ووضوحا عنفي روما . ويدوانه يمكن تفسير هذا الاختلاف على اساس انه في مصر ، كما في بابل ، يعتبر جميع السكان رعايا للملك ، ومن ثم فان الفروق المميزة بين هؤلاء الرعايا تكون اقل منها بالنسبة للتمييز بين المواطنين الاحرار ، اى المشتركين في السلطة العامة ، والعبيد . ذلك ان اشتراك الرجال الاحرار في الحياة السياسية هو في الحقيقة اقل أهمية في الشرق عنه بالنسبة لما سيكون عليه الحال في جمهورية اينا أو الجمهورية الرومانية .

ومن ناحية ثالثة ، فان نظم القانون الخاص في هذه الشرائع بلغت درجة كبيرة من التطور في كثير من المجالات كما سنرى (وهذا واضح فيما يتعلق باهلية المرأة والملكية الفردية ، والتطور الكبير في مجال النظم التجارية ، وقانون الالتزامات ، وفكرة المسؤولية الفردية) . غير اننا نقابل في هذا الخصوص ايضا بعض مظاهر التخلف المتبقية عن المصوّر السحيقة (فالسلطة الأبوية ما زالت شديدة للغاية ، كما يتضح قلة شأن الزوجة من واقعة تعدد الزوجات ، وامكانية تطليقها بمحض رغبة الزوج المطلقة ، ومعاقبة

الزوجة الزانية دون الزوج الزاني ، الخ ، وكذلك نلاحظ شدة ظام العقاب ، سواء بالنسبة لقسوة العقوبات أو اختلافها ، بحسب مركز الجاني أو المجنى عليه) .

وسبب هذا التماثل يرجع في بعض الوجوه اما الى مجرد الصدفة النابعة من وجود شعوب على درجة واحدة من التطور التاريخي ، واما الى استمرار وجود بعض العادات التي ترجع الى تجمع قديم (مثال ذلك نظام الهبات التي تقدم بمناسبة الزواج عند الساميين) ، واما الى التأثير المتبادل (كالتأثير الذي باشره المصريون القدامى على اليهود) .

اما فيما يتعلق بمظاهر الخلاف ، فلقد اشرنا الى خلافاً عامة بين اتجاهات هذه القوانين ، كما سنلاحظ فروقا جوهرية في نظمها أثناء دراستنا لها . وهي تعبر عن المسلك الطبيعي لكل شعب أو عبقريته . ومن بين أسباب هذا الاختلاف عدم التشابه الكامل لطريقة حياة هذه الشعوب : فبعضها رعاة (اليهود) والبعض الآخر تجار (البابليون أو سكان المدن من المصريين) ، الخ .

ومهما يكن من أمر فان مقارنة الخصائص الجوهرية لهذه القوانين المختلفة تظهر بوضوح العلاقة الوثيقة القائمة بين الحضارة والقانون . ونحن نتحقق هكذا من صحة القول الذي أوردناه في المقدمة ، حينما أوضحنا أن القانون ما هو الا مظهر للحضارة .

وهناك مسألة أخيرة وجانبية نرى الإشارة إليها ولو من بعيد ، وهي التأثير الذي باشرته هذه القوانين الشرقية على القانون الروماني حينما أدت الحروب والفتوحات الى قيام العلاقات بين روما والشرق . اذ انه في هذه الفترة (القرن الثاني - الاول قبل الميلاد) ما زالت مصر وليزوبوتاميا قانونهما الوطني ونظمهما الخاصة بهما . هل استمرت هذه النظم في الوجود في ظل الاحتلال الروماني ؟ وهل باشرت بعض التأثير على القانون الروماني ؟ .

ليس في مقدورنا هنا سوى عرض هذه المشاكل وتفتيحها .
وسيتضح لنا فيما بعد أن الإجابة على هذين السؤالين هي بالإيجاب
مع بعض التحفظ . وتكتفى هنا بالإشارة إلى أن الغالبية العظمى
من شراح القانون الروماني حاولوا في بداية هذا القرن الذي نعيش
فيه أن ينكروا مقدما ، وقبل أى دراسة ، كل تأثير ، مباشر أو غير
مباشر للقوانين الشرقية على القانون الروماني في عصر الإمبراطورية
السفلى . وهذا الوضع السلبى ليس له ما يبرره . فإذا كان ما يزال
حتى اليوم من المستحيل أن نثبت تأثير القوانين المدونة بالكتابة
المسماة على القانون الروماني بواسطة سلسلة متتابعة من
النصوص ، فإن ذلك يرجع فقط إلى وقف استعمال اللوحات الطينية
في القرن الثانى قبل الميلاد ، وبالتالي فإن معلوماتنا عن القوانين الشرقية
تقطع فجأة . ولكن توجد قرائن قاطعة تدل على تأثير القوانين
الشرقية على القانون الروماني . فقوانين الشرق الأدنى ، وهى
مشهورة بساتها واستمرارها وسعة انتشارها ، لا يمكن أن تكون قد
اختفت هكذا فجأة مثل السواح الحجر ولوحات الطين التى حفظتها
لنا . ويوجد ما يدل على استمرار وجود بقايا لها فى القانون الإسلامى
بعد جوتينيان بقرن من الزمان . فالقول بوجود تأثيرات شرقية قوية
على القانون الروماني فى عصر الإمبراطورية السفلى يعنى أن روما
والقطنطينية استفادت من ثروة بابل ومصر . وهذا هو عمل
المستغلين بدراسات تاريخ القانون فى المستقبل ، الذين يقع على عاتقهم
بيان حلقة الاتصال واقامة نقطة توصل بين النصوص وتجعلها
متتابعة . وذلك بفضل الاكتشافات المستمرة للوثائق والمستندات .

الباب الثانى

دراسة تحليلية

نظم القانون الخاص فى الشرائع القديمة

(نظام الاسرة ، ونظام الملكية ، ونظام الموارث ، ونظام العقود والالتزامات) .

الفصل الاول

نظام الاسرة Familia (١)

تكوين الاسرة

يوجد معنيان للاسرة : الاسرة بالمعنى الضيق ، وتشمل الاب والام والاولاد . والاسرة بالمعنى الواسع ، وهى لا تقتصر على الاصول والفروع ، بل تشمل ايضا الحواشى من الاعمام والاخوال وفروعهم . وتسمى الصلة القائمة على وحدة الدم ، والتي تربط افراد الاسرة بعضهم ببعض ، بالقرابة الطبيعية او قرابة الدم *cognatio*. وتسمى قرابة الذكور بالمعصبة *agnatio* اى الرابطة بين الاعصاب . فتعتبر قرابة الدم او القرابة الطبيعية اذن بمثابة الجنس ، وقرابة المعصبة هى النوع . فالثانية تفترض الاولى ، وليس العكس . بمعنى ان القرابة الطبيعية تشمل كل من تربطهم وحدة الدم ، ويستوى فى ذلك الاعصاب وفروع الاناث .

١ - انظر : Mendelsohn « 1. » : The family in the ancient Near East « 1. Monogamy and polygamy 2. Mariage and divorce 3 - Women and children », Biblical Theologist, 11, 1948. P. 24 - 1 .

ونلاحظ هذان المعنيان للأسرة لدى الشعوب القديمة عبر تاريخها الطويل ، بل ويوجدان على التعاقب بالنسبة لبعضها . فمثلا ، في مصر الفرعونية (١) ، كانت الأسرة في شكلها الضيق للنهاية ، في عصر الدولة القديمة . وكانت تقوم على الاصلاب من العصبية ، والقرابة أساسها . علاقة الابوة . فغالبا ما يذكر الموتى اسم والدهم ووالدتهم ، ويرسمون مع زوجتهم واولادهم . ولكن يقف بيان الأسرة عند هذا الحد . فلا يشمل تسلسل النسب ، ولا الاخوة والاختوات ، ولا الاقارب من الحواشي ، كما سيحدث في عصور الاقطساع ، حيث تتسع الأسرة لتشمل هؤلاء جميعا . بل ان الأسرة تكونت في عهد الدولتين الوسطى والحديثة من جميع الافراد الذين يعيشون في كنف رب الأسرة . فكانت تشمل الاصول والفروع والاخوة والاختوات والاصهار والوالى والحظاظ واولادهم والخدم . وكان ذلك صدى للنظام الاشتراكي الذي ساد مصر في عصر الدولة الحديثة ، والذي جعل من رب الأسرة هو وحده المسئول عن عمل افراده أسرته بالمعنى السالف الذكر أمام الدولة ، بينما كل منهم مسئول عن عمله أمامه (٢) .

وتتلاقى في تقنين حمورابى التقاليد السومرية والمعادات السامية في مجال الأسرة مما يخلع على قانون الأسرة في بعض الاحيان طابعا مركبا .

١ - راجع : عمر معدوح ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ وما بعدها - شفيق شحاته : تاريخ القانون الخاص في مصر ، ١٩٥٠ ، ص ٢٦ وما بعدها - محمود السقا : معالم تاريخ القانون المصرى الفرعونى ، ص ٣٦٩ وما بعدها .

٢ - انظر : Montet « P. » : La vie quotidienne en Egypte, au temps des Ramsès, Paris, 1953.

المبحث الاول
الزواج
المطلب الاول
في
نظام الزواج الفردي ونظام تعدد الزوجات

تقوم الاسرة في العالم القديم على الزواج (١) . وكان نظام الزواج الفردي ، أى الزواج من امرأة واحدة ، هو السائد اساسا . وهو ما نلاحظه في ميزوبوتاميا ، وروما ، ولدى الشعوب الهندأوروبية (٢) بصفة عامة .

وكان تقنين حمورابى يجيز ، بناء على تأثير سامى على ما يبدو ، الاقتصران بزوجات من الدرجة الثانية *shugetum* (٣) ، يميزهن عن مجرد الامة *amtum* ، التى يجوز للزوجة ، وفقا لعادة سامية يعطى المهد القديم أمثلة لها ، أن تقدمها لزوجها اذا لم تنجب له ولدا . وكذلك فانه يحق للزوج ، في حالة اصابة زوجته الاولى بمرض خطر أن يقتن بزوجة ثانية دون أن يطرد الزوجة الاولى . وليس واضحا وضع الزوجات من الدرجة الثانية . وتؤكد المادة ١٤٥ من تقنين حمورابى انخفاض مرتبتهن بالنسبة للزوجة التى تحتل المرتبة الاولى . ولكنهن يلدن اولادا شرميين ، على الاقل عندما لا يوجد طفل من الزوجة من الدرجة الاولى .

١ - انظر : Cuq : *Et. sur le droit babylonien*, 21 - 45 : محمود السقا ، المرجع السابق ، ص ١٠ وما بعدها .

٢ - انظر : Volterra « E. » : *Diritto romano e diritto orientale*, 110 et suiv.

٣ - انظر : A. Van Prag : *Le droit matrimonial assyro-babylonien*, Amsterdam, 1955, 100 - 102; Chiéra « Ed. » : *Les tablettes babyloniennes*, Paris 1939, 183.

وهكذا فإن أنجاب الأطفال يعد الغاية الأولى للزواج . وينبئ
أن يكفل الزواج استمرار الأسرة ، ودوام العبادة . وهذا هو ما يفسر
اجازة نظام الزوجات من الدرجة الثانية ، ويسر الطلاق في حالة عقم
الزوجة الأولى .

وعند اليهود ، كان نظام تعدد الزوجات معمولاً به ، واستمر
مطبقاً لفترة طويلة ، بل أنه لم يستنكر أبداً صراحة . ولقد مارسه
رؤساء القبائل ، وكان لبعضهم عدة زوجات ، ومخبطيات كثر غالباً
رققات . واستمر موجوداً في عصر الملوك . ولقد نسب إلى الملك
سليمان أنه كانت لديه ٧٠٠ زوجة و٣٠٠ مخبطة (١) . وحتى إذا لم
نأخذ حرفياً بمضمون هذا القول ، فإنه يدل على الأقل على أن فكرة
تعدد الزوجات ليست محلاً للاستياء العام . ولم يحرمها صراحة
الأنبياء والمصلحون . ومع ذلك ومنذ وقت مبكر ، أحرز نظام
الزواج الفردي بعض التقدم إذ نجد العديد من تطبيقاته منذ العصر
الابوي .

ويبدو أنه كان للزوجات المتعددات وضع متمائل بينما وضع
المخبطات كان أدنى . ولا يرث ابن المخبطة الرقيقة من والده . ولا
ينبئ من ناحية أخرى أن نخلط ما بين هذه الحالة والحالة التي لا
تكون فيها الزوجة قد أنجبت أولاداً لزوجها وكان له ولد من رقيقة فإنه
يعتبر حينئذ بمثابة ابن شرعي ، كما لو كانت الزوجة هي التي
أنجبت (٢) .

١ - السفر الأول للملوك : ١١ ، ١ - ٢ .

٢ - راجع : Mangel « L. A. » . La formation du mariage en droit biblique et talmudique, Th, Paris 1935; Epstein « L. M. » : The marriage laws in the Bible and Talmud, Harvard Semitic Studies, XII, 1942; Neufeld « E. » : Ancient Hebrew marriage Laws, Londres 1944.

وبثور الخلاف بالنسبة لعصر القديمة بين المؤرخين الاغريق واللاتينيين (١) . فيقول «هيرودوت» بأن المصريين كانوا لا يتزوجون الا بامراة واحدة (٢) . اما «ديودور الصقلى» ، فيذهب الى أن نظام الزواج الفسردى كان قاصرا على الكهنة وحدهم (٣) . ويصعب علينا القطع في هذا الامر او الانضمام الى اى من الرايين لقلة المصادر . ونحن نميل الى القول بان نظام الزواج من امراة واحدة كان هو السائد طوال عصر الدولة القديمة . ويمكن أن يتزوج المصرى مرتين ، ولكن ليس له الا زوجة شرعية واحدة في كل مرة . ولم يظهر نظام الزواج من اكثر من امراة الا فى العصر الاقطاعى الاول ، واستمر وجوده فى عهد الدولتين الوسطى والحديثة ولو انه لم يكن شائعا الا بالنسبة للاغنياء . وظل موجودا فى العصر الاقطاعى الثانى . ولقد عثرنا على بردية يرجع تاريخها الى الاسرة العشرين تثبت بما لا يدع مجالا للشك وجود نظام تعدد الزوجات .

ويلاحظ انه فى حالة تعدد الزوجات ، كانت الزوجة الاولى تتمتع بالاولوية على غيرها من الزوجات الاخريات فى الحقوق ، ويطلق عليها اسم «ربة البيت» .

١ - انظر : El Amir « M. »: Monogamy, Polygamy . . . in : Ancient Egyptian Marriage, Bull, Inst. fr. archéol. orient. LXII « 1964 » 103 - 107.

٢ - هيرودوت : ٢ - ١٩٢ .

٣ - ديودور : ١ - ٨٠ .

المطلب الثاني

في

نظام الزواج فيما بين ذوى القربى، ونظام الاقتران بزوجة الاخ

حرم تقنين حمورابى ، تحت تهديد التعرض لعقوبات جنائية قاسية ، الزواج ما بين شخصين تربط بينهما القسرة المباشرة أى قرابة الاصول والفروع ، مثل الزواج بين الاب وابنته (المادة ١٥٤) ، وبين الابن وامه أو الزوجة الثانية لابيه (المواد ١٥٥ - ١٥٨) . ونحن نجهل ما اذا كانت قرابة الحواشي تكون بدورها عقبة في سبيل الزواج . وتجيز المادة ٣١ من القوانين الاشورية لرجل ان يتزوج من اخت المرأة التى كان ينهى عليه الزواج منها ، اذا ماتت هذه قبل الاتصال الجنى بها ، ويحق لوالد الخاطب الترقى ان يطالب بالمخطوبة لاحد أبنائه الآخرين (١) .

ولقد ابرز القانون اليهودى بدوره أهمية موانع القرابة حتى درجة معينة ، والتي كان يبررها الحرص على الطهارة . وهذه الأهمية لتحريم الزواج ما بين المحارم كان لها أثرها على الكنيسة في القرون الوسطى . وبالنسبة للقسرة المباشرة فان التحريم يعتمد الى ما لا نهاية . وكان من الممكن في العصر القديم ان يتم الزواج من الأخت غير الشقيقة والخالة أو العممة . ولكن في سفر اللاويين كانت التحريمات أكثر امتدادا ، فالزواج محرم ما بين الأخوة والأخوات حتى اذا كانوا قد ولدوا لاب أو أم مختلفين . وكذلك الأمر فيما يتعلق بالزواج ما بين العممة أو الخالة وابن الاخ أو ابن الأخت ، وما بين والد الزوج وزوجة

١ - انظر : Driver - Miles : Ass. Laws, 240 sq ; Wilanowski « B. » : Une nouvelle interpretation du paragraphe 631, du Recueil de Lois Assyriennes. J J P, 4 « 1950 », 267 - 273.

الابن ، وما بين زوج الاخت وأخت الزوجة . وفي بعض الاحيان كانت مقبولة زواج المحارم هي الموت .

ولقد حرم الزواج ما بين اليهود والاجانب . ولكن لم يكن اختلاف الوضع الاجتماعى عائقا للزواج .

اما بالنسبة لمصر ، فان «ديودور الصقلي» يذهب الى أن المصريين كانوا يجيزون الزواج فيما بين ذوى القسرى ، بل وحتى الزواج بين الاخ وأخته . ولكن الشراح المحدثين مختلفون حول هذه المسألة . فالبعض يوافق «ديودور» في أن القانون المصرى كان يبيح زواج الاخ من أخته . بينما يرى البعض الآخر أنه ، وان كان من الثابت أن الملوك كانوا في بعض المصود يتزوجون من اخواتهم لاعتبارات خاصة بالسلالة الملكية ، غير انه لا يوجد دليل واحد على أن ذلك كان مباحا بين أفراد الشعب . وعلى كل فانه غالبا ما كان يتم الزواج بين اولاد الاعمام او الاخوال ، او ما بين الخال او العم وبنت الاخ او الاخ .

اما فيما يتعلق بنظام الاقتران بزوجة الاخ ، فلقد شاع لدى اليهود والحيثيين والآشوريين (١) . ويبدو أن هذا النظام لا ينتمى الى أصل سامى مشترك ، اذ أنه غير معروف في بابل . كما أننا لانصادف أى تأكيد له في المصادر المصرية . ويحتمل أن الآشوريين قاموا باقتباسه من شعوب هندوأوروبية . ولقد أشارت اليه مجموعة جستنيان للدساتير .

واحتفظ القانون الآشورى بالعديد من الآثار المتعلقة بهذا النظام ، والتي تلقى الضوء عليه . ومضمونه أن الارملة التى ليس لها اولاد تعين

١ - انظر : Cruveilhier « P. » : Le lévirat chez les Hebreux et les Assyriens, Rev. Bibl., 1925, 524 - 546; Perrin « B. » : Trois Textes Bibliques . . . , RHD, 1903, 177 - 195 - 387 , 410.

عليها الزواج من أخ زوجها المتوفى ، وأحياناً من والده . كما أن القانون المذكور يلزم الرجل بدوره أو بخوله حلق الزواج من أرملة أخيه . وبفسره انصار النظرية القائلة بأن الزواج في الشرق كان يتم في صورة عقد شراء ، والتي سيلي شرحها ، بأنه نتيجة طبيعية لهذه الفكرة . فالمرأة ، وهي شيء مملوك للأسرة ، تكون بهذه الصفة تحت تصرف رب أسرة الزوج . أما الشراح المعادون لفكرة أن الزواج يتم في صورة عقد شراء ، فانهم يقولون أن تفسير وجود نظام الاقتران بزوجة الأخ يستفاد من الفاية التي يهدف إليها ، وهي العمل على حفظ كيان الأسرة وضمان استمرارها عن طريق الزواج . فالزواج عقد يجمع بين امرتين وليس فقط بين شخصين . وبترب على ذلك :

أ - لا مجال للتمسك بنظام الاقتران بزوجة الأخ إذا كان للارملة أولاد (فاستمرار العائلة عندئذ مكفول) .

ب - كما لا يجوز من حيث المبدأ التمسك به إذا مات والد الزوج قبل ابنه (لأن أسرة والد الزوج تنجز حينئذ الى عدد من الاسر يماثل عدد اولاده الذكور) . فنظام الاقتران بزوجة الأخ في الشريعة الاشورية ينحصر اذن في أن أرملة بدون أولاد يمكن أن يزوجه والد المتوفى الى ولد من اولاده الآخرين .

ج - انه في حالات معينة ، وحتى عند عدم وجود والد الزوج حتى بعد وفاة ابنه ، نجد انه يتعين على الارملة أن تتزوج ابناً لزوجها ولد من امرأة أخرى ويبلغ من العمر عشر سنوات على الأقل . فيفترض في هذه الحالة أن الأسرة استمر وجودها بعد وفاة الجد لأن الاولاد ما زالوا صغاراً وما زالت الأسرة ملتزمة .

وفي الشريعة اليهودية ، فإن هذا النظام كان في طريقه الى الزوال في عصر الملوك . فلم يعد يعمل به الا اذا كان الاخوة يعيشون معاً (١) . وكانت هناك اجراءات تجري أمام شيوخ القبائل لتقرير وفض الاخ الباقي على قيد الحياة الزواج من أرملة أخيه .

المطلب الثالث

في

تكوين الزواج

١ - في ميزوبوتاميا (٢) :

كان الزواج في المجتمع السومري يبرم امام القضاة (في شكل ديتيلا) . وشروط صحته في القانون البابلي :

١ - **تحرير العقد** : فالوثيقة المكتوبة التي تتضمنه ليست فقط العنصر الاساسي لضمان اثبات الزواج ، بل انهما تعتبر الشرط الضروري المطلوب لصحة الزواج . وتقابل هنا تعبيرا واضحا عن أهمية الحرر في بابل .

٢ - **رضاء والدي العروسين** : هناك عنصر رضائي ونفساني يحتل دورا أساسيا ، ونمى به رضاء والدي العريس والعروس . فالوالدان (بصفة خاصة الابوان) هما اللذان يقرران ، في حدود كبيرة ، زواج اولادهم ، سواء في ذلك الزوج أو الزوجة .

١ - انظر : Daube (D.) : « Consortium » in roman and hebrew law, The Juridical Review LII « 1050 », 71 - 91; Pirenne « J. »: Instit. du peuple hébreu, AHDO - RIDA II « 1953 », 139.

٢ - انظر : Van Praag « A. » : Droit matrimonial assyro-babylonien, 1945; San Nicolo « M » . Due atti matrimoniali neobabilonesi, I. Costituzione di do.e. 2, Contratto di matrimonio, Aegyptus 27, 1947 / 48 p. 118.

ولكن اذا كانت نصوص القوانين تعطي الدور الاول للوالدين ، فان وثائق الحياة العملية تظهر لنا ان العروسين ، وبصفة خاصة العريس ، يتدخلان بدورهما في ابرام الزواج . فرضاء العروسين كان يؤخذ في الاعتبار بحكم العادة اكثر منه بحكم القانون .

ولا يعتبر تسليم الفتاة *Traditio pupellae* الى عريسها او الدخول بها من شروط صحة الزواج .

هذا ولقد اشار **القانون الحيشي** الى نوعين من الزواج ، بحسب ما اذا كانت الزوجة تنتقل الى بيت زوجها ، او على العكس فان الزوج هو الذي يقيم في بيت والد العروس . والقوانين الاشورية هي التي عالجت بالتفصيل هذين النوعين من الزواج . ففي ثمانى مواد منها . تعالج حالة المرأة المتزوجة وهي تسكن في منزل والدها . بينما تتحدث خمس مواد اخرى عن الزوجة وهي تسكن عند زوجها . وكان يقال ترتيبا على ذلك ان الاشوريين مثلهم في ذلك مثل الحيثيين عرفوا نوعين من الزواج : الزواج بدون سيادة *sine manu* او الزواج الذي يتضمن انثرا متبقية من نظام الاسرة الامية ، والزواج بالسيادة *cum manu* او الزواج الابوي المحض . وفي النوع الاول من الزواج تظل المرأة خاضعة للسلطة الابوية ، وكان الزوج هو الذي يدخل في اسرة زوجته . وعلى العكس فانه في النوع الثاني وحده تخضع المرأة تماما لسلطة زوجها .

بيد ان الشراح المعاصرين يرون انه لم يكن يوجد سوى نوع واحد من الزواج في آشور ، ويتكون بطريقة واحدة ، وعلى ابرام تحريف يسمى مكتوب . وتترتب عليه آثار واحدة ايضا . وكل ما عمدت اليه القوانين الاشورية هو مجرد تنظيم مشاكل قانونية معينة كان يمكن ان تنور في حالة ما اذا استمرت الزوجة في اتمامها لدى والدها بصفة مؤقتة لاسباب مادية محضة .

وتحدث في بعض الأحيان عن الخطبة في القانون البابلي . وما يقصده هذا التعبير يختلف جوهريا عن الخطبة في القانون الروماني والقانون الكنسي . فالأمر لا يتعلق باتفاق أولى بين الخطيبين أو بين من لهم السلطة عليهما ، وآثاره محدودة للغاية ، فلا يخول على وجه الخصوص أى حق في اقتضاء إبرام الزواج .

«فالخطبة» البابلية تتم بمقتضى اتفاق بين الخطيب (أو والديه) ووالدى الخطيبة مصحوبا بتقديم مبلغ الترخا تو . وهى تمثل في الحقيقة المرحلة الأولى لإبرام الزواج .

ويتم تدوين «الحرر» بهذه المناسبة ، واستخدامه مشهود به منذ أسرة «أور» الثالثة وفي تقنين اشنونا . وهو ليس مجرد أداة إثبات للزواج ، بل ضرورى لصحته . وهذا الحرر في قانون حمورابى ، مجرد عقد خاص riksu ti . ويتم إبرامه فيما بين الخاطب ووالد البنت بحضور الشهود الذين يضعون اختامهم . وهو يبين أن المرأة تؤخذ كزوجة ، ويحدد الهبات التى تصحب الزواج ، وينص على عقوبات في حالة الخيانة الزوجية (وهى أشد قسوة بالنسبة للزوجة) والأحوال التى يكون فيها الطلاق ممكنا بالنسبة لكل من الزوجين . وأخيرا فإنه يذكر اليمين أمام الملك والآلهة وبمقتضاه يتمهد الطرفان باحترام هذه الشروط .

ويمثل تدوين الحرر وتقديم الترخا تو الذى يصبحه مرحلة منشطة للزواج الذى يتم بتسليم الفتاة الى الزوج . ومنذ هذه المرحلة الأولى يحمل الزوج لقب «سيد المرأة» (١) . ويلقب والد الزوجة «بعمى الزوج» (٢) . ويتعرض من يعتدى على الفتاة المخطوبة

١ - المادة ١٦١ من تقنين حمورابى .

٢ - المادتان ١ ، ٢٢ من تقنين اشنونا - والسواد ١٥٩ - ١٦١ من تقنين حمورابى .

لعقوبة الموت(١) بينما لا توقع هذه العقوبة في حالة البنت غير المخطوبة . وحينما لا يتبع تسليم البنت فور إبرام العقد ، فإنه ينبغي حينئذ التمييز ما بين الزواج المبرم والزواج التام .

ومن المحتمل أنه كان يصحب الزواج احتفالات دينية وأعياد عائلية. ولم تثر النصوص التشريعية لها البتة بسبب أنها كانت خالية من كل أهمية قانونية . وهناك اختتام أسطوانية على مقابر «أور» تصور حفلات الزواج ومآدبه(٢) .

وتشير المادتان ٤٢ و ٤٣ من القوانين الآشورية الى الاحتفال الذي يتم فيه وضع الزيت على رأس الزوجة من قبل زوجها أو أبيها . وتكفي هذه الدلالات لإثبات وجود الاحتفالات ، ولكنها لا تسمح بمعرفة تفصيلاتها .

والزواج اليهودي بدوره من النوع السامي . ويتضمن مجموعة من الأعمال القانونية ، وتصحبه هدايا متنوعة واحتفالات دينية وأنراح عائلية . ويلعب الأب دورا هاما للقبالة في زواج بنته . فهو الذي يقرره في أغلب الأحيان بالنسبة لأولاده الصغار . فهو يستطيع أن يزوج بنته التي يقل سنها عن اثني عشرة سنة ونصف، أما إذا تجاوزت البنت هذه السن ، فإنه يتطلب رضاؤها . وظلت هذه هي القاعدة حتى في العصر المتأخر . وكان الأب يستطيع أن يزوج ابنه أيضا في العصر القديم . ومن ناحية أخرى ، فإن الأم تتدخل بدورها . وتشير القصص الى أهمية رأيها . بيد أن رضاها ، على ما يبدو ، لم يكن مطلوبا من الناحية القانونية .

١ - المادة ١٣٠ من تقنين حمورابي .

٢ - انظر : G. Contenau : Le déluge babylonien, Paris 1932, 156 - 159.

٢ - ويرتب على الخطبة في القانون اليهودى وجود روابط قانونية ما بين عائلتي المخطوبين ، تحرم الزواج ما بين احدهما واقارب الخاطب الآخر . وتؤدى الخيانة من البنت المخطوبة الى توقيع عقوبة الموت بالرجم ، شأن زنا المرأة المتزوجة .

٢ - في مصر :

ترك موضوع تكوين الزواج مجالا للعديد من الافتراضات ، بسبب نقص المصادر . ويذهب «بيرن» الى ان الزواج كان عملا دينيا محضا ولم يصبح علمانيا الا في العصر الساوى ، وان مراسم الزواج كانت تتم في المعبد بواسطة الكاهن وبحضور اقرباء الزوجين . ونحن نميل الى قبول الفكرة القائلة بان الزواج كان رضائيا في الاساس ، حيث كان الاتفاق يتم ما بين الخاطب ووالد المخطوبة ، او منذ الاسرة الخامسة والعشرين ما بين الزوجين . ويبدو مع ذلك انه بجانب الاحتفالات الدينية والافراح العائلية ، كان الاتفاق يتم في صورة محرر . وتنبع هنا طريق القياس مع القانون الميزوبوتامى . وما يؤكد ذلك ايضا ان كل تصرفات الحياة العملية في مصر كانت تجرى في محضرات مسجلة . كما انه اذا كانت للمرأة اموال خاصة ، فان جردها كان يتم بدون شك عند الزواج . فضلا عن ان احدى برديات تورينو ، وهى ترجع الى الاسرة العشرين ، حفظت لنا نص عقد زواج . وتفيدنا هذه البردية كذلك في معرفة ان الاجانب ما كانوا يستطيعون ابرام زواج شرعى مع المصريين . فلم يكن جائزا مثلا زواج مصرى من بابلية . ويشبه القانون اليهودى القانون المصرى في هذه الجزئية . فلقد حرم الزواج من الاجانب ، نظرا لاهتمامه بتحريم كل مصاهرة مع الوثنيين . ويبدو ان سن الزواج في مصر كان عشرين سنة بالنسبة للذكور واربعة عشرة سنة بالنسبة للاناث .

المطلب الرابع

في

الهبات التي تقدم بمناسبة الزواج

يصاحب الزواج ، في الشرق القديم ، تقديم الكثير من الهبات والهدايا ، ومعلوماتنا عنها ضئيلة بالنسبة لمصر . اذ لا يوجد سوى بردية واحدة ترجع الى الاسرة الثانية والعشرين ، وتعلق بالهبة الزوجية التي يقدمها الزوج الى عائلة الزوجة بمناسبة الزواج ، ولها وزن في مجال الاثبات ولكنها لا تتطلب لصحة الرابطة الزوجية . وكذلك الامر بالنسبة للهبة التي يبدو ان الزوجة كانت تأتي الى بيت الزوجية بها وتسمى البائنة .

وعلى العكس فان معلوماتنا عنها غسيرة بالنسبة للبابليين والآشوريين . ونقابل أيضا امثلة لها عند اليهود . ومن ثم يبدو انها احدى الخصائص المميزة للزواج السامي . والانواع التي تضمنها **القانون البابلي** باعتباره نموذجاً للشرائع السامية ، هي الآتية :

١ - **الترخاؤو** (مهر الزوجة في القانون الاسلامي أو الموهار في القانون اليهودي) (١) : يقدم الخاطب هبة (وهي عبسارة عن مبلغ من النقود ، أو بعض المنقولات) ضئيلة القيمة عادة ، الى والد المخطوبة . وتشير وثائق الحياة اليومية الى ان هذه الهبة يمكن ان يقدمها أيضا اقارب العريس . ويمكن ان تقدم الى العروس أو اقربائهما من غير الاب (الام ، الاخ ، الاخت) . واذا فسخ العقد بفعل عائلة المخطوبة ،

انظر : Volterra ; Diritto romano e diritti orientali, 117;

Va Praag ; Droit matrimonial assyro-babylonien, 39.

فعلى الاب ان يرد ضعف الترخاتو (١) . واذا مات أحد الخطبين عد تقديم الترخاتو ولكن قبل تسليم البنت الى الزوج ، يرد الترخاتو الى مقدمه . ومن ثم فانه لا يعتبر ان والسد البنت قد حصل عليه بصفة نهائية الا بعد اتمام الزواج (او نتيجة لعدم اتمامه بسبب يرجع الى الخاطب) . وعند انقضاء الزواج ولا يوجد اطفال يعود الترخاتو الى الزوج في حالة موت الزوجة اولا (المادتان ١٦٣ و ١٦٤ من تقنين حمورابى) كما انه يظل في يد الزوجة المطلقة (المادة ١٣٨) . ويقود هذا الحكم الاخير الى اعتبار الترخاتو بمثابة نظام ينم عن الحيطة والتبصر ويرمى الى كفالة اشباع احتياجات المرأة المطلقة (٢) . بيد ان ضالة الترخاتو وواقعة انه لا يقدم بانتظام الى الزوجة ذاتها يستبعد هذا التفسير . وهو يبدو بالاحرى انه يدخل في اطار مجموع الهبات التى تقترن بالزواج السامى . وهو يسر قبول الخاطب ، وفي نفس الوقت يقوم بدور الابعات . ويتضمن تقديمه تعهدا متبادلا ، في أعقاب تعدى مرحلة الاتصالات الاولى . ويكفل الحرر بعد ذاك ، هذه الوظيفة . وببدو ان تقنين حمورابى يتبع عادات سومرية ، عندما لا يقتضى دائما الترخاتو . ومهما يكن من امر فان للترخاتو أهمية خاصة من ناحيتين :

١ - ذهب البعض الى القول بان هذا النوع من الهبات يعتبر **الاصل التاريخى** للهبات التى قرر القانون الرومانى في عصر الامبراطورية السفلى أن على الخاطب اعطائها الى خطيبته ، وان هذا الحكم كان مجهولا تماما من القانون الرومانى في العصر العلمى.

١ - أنظر : Yaron • R. : The rejected bridegroom, Orientalia, 34, 1956 23 - 29.

وانظر كذلك المواد ١٥٩ - ١٦١ من تقنين حمورابى .

٢ - أنظر : David, TR 4, 1923, 9.

ويدعم هذا الفريق من الشراح رايه بقوله ان تشريع حمورابى الذى استمر وجوده فى الشرق لفترة طويلة من الوقت امتد نطاق تأثيره حتى على القانون الرومانى فى عصر الامبراطورية السفلى .

ب - النظرية القائلة بان الزواج كان فى الاصل يأخذ صورة عقد شراء : فسر البعض هذا النوع من الهبات بأنه اثر متخلف عن ثمن .. شراء الزوجة الذى كان يدفع الى والدها فى العصور القديمة . وهذا الفرض قيل به بالنسبة لبعض الشرائع القديمة . ولقد قيل بصفة خاصة ان الزواج فى بابل كان يتم على مرحلتين وفقا لاجرائين متعاقبتين . فكان يقوم الخاطب اولا بدفع مبلغ من .. الى عائلة المخطوبة ، ثم يلى ذلك بفترة تسليم البنت الى زوجها ، وقد يطول امد هذه الفترة اذا كانت الزوجة ما زالت طفلة صغيرة . ونظرا الى هذين الزمنين اوقت دفع الثمن ووقت تسليم 'زوجة للزوج' باعتبارهما يمثلان ازدواج البيع البدائى . والنوع الاول يتمثل فى الاتفاق الذى يبرم ما بين الخاطب ووالد المخطوبة وكان يعتبر نوعا من البيع مع تأجيل التسليم (بيع السلم فى الشريعة الاسلامية) ، ويعطى الخاطب «ملكية مقيدة *ius ad rem*» . والثانى يتضمن تسليم الفتاة ، وهو تنفيذ للاتفاق السابق وبحول الملكية المقيدة الى ملكية كاملة .

وكان فى اول الامر ثمن شراء حقيقى ثم اصبح فيما بعد مجرد ثمن صورى . فالزواج البابلى كان يتكون فى الاصل فى صورة بيع فورى . ثم فرق فيما بعد بين الزمنين . والبيع الذى كان يباع فوراً أصبح بيعاً مؤجلاً من حيث التسليم . واصبحت الخطوبة ، وهى تتم عن طريق دفع الترخا تو ، بمثابة ابرام بيع آجل يلتزم فيه الاب بالقيام بتسليم ابنته *Traditio pupellae* فيما بعد . ولقد كانت الخطبة فى الشريعة اليهودية لها طابع «الزواج الابتدائى» الذى يصير كاملاً بالدخول ، وكان يترتب عليها بعض الآثار ، منها مناقبة خيانة الخطيبة بالرجم ، كما انها تخلق مانع قرابة بين كل من

الخطيئين والذى الطرف الآخر . ومهما يكن من أمر ، فإن هذا التفسير لم يكن خاصا بالقوانين البابلية فحسب . اذ توجد نفس هذه النظرية القائلة بان الزواج كان يتم في صورة عقد شراء في شرائع اخرى ، كما ان النظرية المادية للزواج تعتبره عملا له طبيعة مالية .

نقد هذه النظرية : يمكن توجيه عدة انتقادات هامة لهذه النظرية :

١ - يفترض هذا التفسير ان الزواج في صورة عقد شراء يمثل مرحلة ضرورية من مراحل التطور التاريخي للزواج في كل الشرائع . ولقد انتقد علماء تاريخ القانون في الوقت الحاضر وجهة النظر هذه . فمما لا شك فيه اننا نصادف الزواج في صورة عقدشراء في بعض الحضارات (١) ، ولكنه لا يبدو بمثابة مرحلة حتمية في تاريخ الزواج لدى كل الحضارات .

ب - ان التفريق بين مرحلتين للزواج البابلي يقوم على مجسرد الافتراض الذى لا تدعمه النصوص . ولقد تبنى هذه الفكرة بصفة خاصة العلماء الالمان ، ودافعوا عنها بقوة . ولا شك انهم استوحوا من النموذج الذى جرت عليه المادات الالمانية القديمة . والحق انه يبدو ان الزواج في القانون البدائي الالمانى كان يبرم بواسطة عمليتين متعاقبتين هما : التعهد بالزواج ، ثم تسليم الفتاة . ولكن ما يعتبر مقبولا في احدى الشرائع ليس بالضرورى ان يكون مقبولا في شريعة اخرى . فمن المبادئ الانسانية المسلم بها في تاريخ القانون المقارن انه لا يسوغ نقل قواعد قانونية من شريعة اى اخرى .

ج - واخيرا ، فان الترخاؤ ، وهو يعتبر بحسب هذه النظرية بانه ثمن شراء ، ضئيل للغاية . فلقد كان مقداره في زواج بنت أحد

١ - انظر : Westermarck Ed « : Histoire du mariage , trad, Van Gennep, 4, « 1938 » 89 - 157.

الملك نحو ٣٠ أو ٤٠ من ثمن شراء عبد في نفس العصر . فليس من المعقول إذن أن نعتبره ثمن شراء .

ومن المؤكد ، على أي حال ، أنه في العصر التاريخي لم يكن الزوج يعتبر مالكا لزوجته . فلقد كان لها حقوق عديدة مقررة بمقتضى القانون ، وهذا بلا شك وضع غريب بالنسبة لمحل ملكية .

ومن ثم يمكن أن نصور الترخا تو على أنه من بين الهدايا التي تقدم الى أسرة البنت .

٢ - **التودونو** : وبجانب «الترخا تو» ، يقوم الزوج بإنشاء «تودونو» لصالح زوجته ، وهي هبة يقصد منها تأمين وسائل العيش لها ولأولادها في حالة وفاته قبلها . وهذا النظام مرده بعد النظر . وهو ليس الزاميا ، كما أنه يتم عن طريق محضر مكتوب اما في بداية الزواج أو في أثنائه . وتحقيقا للغرض الذي ترمى اليه هذه الهبة ، فإن الزوجة لا تضيع يدها على الاموال الداخلة في هذه الهبة الا عند وفاة زوجها . ويكون لها عليها حينئذ حق انتفاع فقط فلا تستطيع التصرف فيها ، بل يتعين عليها ان تحافظ على هذه الاموال لمصلحة الاولاد الذين لهم عليها ملكية الرقبة .

وعند **اليهود** ، توجد هبة تشبه التودونو البابلي ، اذ يقدمها الزوج الى زوجته كفضالة الحياة المادية لها ولأولادها بعد وفاته ، ويطلق عليها اسم «الكتيبة» .

٣ - **الشريقتو (البائنة)** : ويوجد اخيرا الدوطة «الشريقتو» التي تتلقاها العروس من والدتها . وتظل أثناء الزواج مملوكة للزوجة ، ولكنها لا تستطيع التصرف فيها . ويشرف الزوج على ادارتها ، ويستخدم إيرادها لأشباع الاحتياجات المنزلية . وعند وفاة الزوجة ، يرث أولادها الشريقتو ، فان لم يكن لها ولد تؤول هذه الاموال الى أسرتهما . وفي حالة انتهاء الزواج بسبب موت الزوج أو الطلاق بدون سبب مشروع ، تسترد هذه المرأة البائنة .

وعند اليهود ، يقدم والد البنت أيضا دودة بفرض المساعدة في الحياة الزوجية . ووضعها القانوني غير معلوم جيدا . ولا يعرف على وجه الخصوص ما اذا كانت ملكيتها تؤول الى الزوجة أو الزوج .

المطلب الخامس

في

الاثار التي تترتب على الزواج

١ - الآثار المالية : في مصر القديمة تبرز بدرجة توريثو السالفة الذكر وجود محرر بمناسبة الزواج يحدد العلاقات المالية ما بين الزوجين . كما ان هناك عقودا تنتمى الى الاسرة الثانية والعشرين تشهد بأن الزواج كان يصحبه محرر يحدد فيه الزوج الاموال التي تؤول الى الزوجة في حالة الطلاق . ويبدو على كل حال أن جميع اموال الزوج كانت تشملها الشركة الزوجية . وعلى هذا النحو ، تفسر وثيقة يرجع تاريخها الى الدولة الوسطى ، وتتضمن تصرفا في منزل ، ويعلن الزوج فيها انه ينقل كل الاموال التي حصل عليها بطريق الارث الى زوجته وأولاده معا . ولكن ربما يتعلق الامر هنا بتصرف مضاف الى ما بعد الموت . كما نشاهد الزوج في بعض الاحيان يقدم هبات الى الزوجة (١) .

وفي حالة الزواج للمرة الثانية فان الاولاد من الفرائس الاول يحصلون على ثلثي اموال الاب ، ولا يحصل الاولاد من الفرائس الثاني الا على الثلث .

وترك ارملة تتزوج للمرة الثانية ثلثي اموالها الى اطفالها من الزواج الاول . وهذه هي النسوية التي تتم بالاتفاق في مثل هذه الظروف في شكل دعوى سورية . وهناك كسرتان من الفخار (اوستراكا) تؤكدان نسبة التقسيم هذه .

١ - راجع : Hayes « W. C. » , A papyrus of the late middle kingdom, 1955.

ويظن أنه في عصر الدولة الحديثة ، كانت حقوق الزوجة المالية تتحدد عند الزواج بمقتضى اتفاقات تعقدها مع زوجها ، وتجسّل من أملاكها أموالا مشتركة بينهما ، بنسبة الثلثين للزوج والثلث للزوجة ، على أن يكون للزوج الباقي على قيد الحياة ، بعد وفاة الزوج الآخر ، حق الانتفاع بنصيب المتوفى بينما تؤل ملكية هذا النصيب الى الورثة . وفي ظل الاسرة السادسة والعشرين ، كان الزواج يقتضى رضاء الزوجين ويصحبه تدوين محرر يتضمن نظام اشترك الاموال بين الزوجين ويديره الزوج (١) .

٢ - السلطة الزوجية :

١ - في ميزوبوتاميا : تتمتع المرأة المتزوجة ، مثل المرأة غير المتزوجة ، بأهلية قانونية كاملة . فهي تستطيع إبرام التصرفات القانونية على اختلاف أنواعها . فلها ان تعقد البيوع والهبات ، وأن تشترك في التصرفات باعتبارها شاهدة ، وفي الخصومة القضائية كطرف فيها أو كشاهدة . ولها ان تصرف في أموالها بحرية ، وتجر، وتباشر مهنا أخرى وتشغل الوظائف العامة ، مثل وظيفة القاضي أو الكاتب العمومي ، الخ . ويتم ذلك بدون تدخل الزوج ، بل أن لها ان تقاضى حتى زوجها .

وبجانب هذه الحقوق الفردية المعترف بها للزوجة ، فإن للزوج مع ذلك سلطة واسعة لحد ما على زوجته ، ينظمها القانون تنظيمًا دقيقًا ، وتعرف باسم السلطة الزوجية . فيتمتع على الزوجة اطاعة زوجها ، كما يجوز له بشروط معينة أن يبيع زوجته الخائنة على سبيل العقاب ، وله في بعض الاحيان يسلم زوجته الى دائنيه على سبيل الرهن .

ولا يسأل الزوج عن التعهدات التي تبرمها الزوجة قبل الزواج . ولكن في النقص العكسي ، نجد انه يجوز للدائى الزوج توقيع الحجز

١ - انظر : Taubenschlag : The law of Greco-Roman Egypt
٢٤ ed. , Warsovie, 1955 p 102 - 103.

على اموال الزوجه . و"زوجر مسئولان بالتضامن عن الديون المبرمة اثناء الزواج . وعلا مهمه يسر كان معا في التصرفات الهامة .

واضح اذن ان للمرأة البابلية وضعاً قانونياً مستقراً لحد ما . وهو يعلو بكثير وضع المرأة في القانون اليهودي : وهذا راجع من حيث الواقع الى وجود نظام تعدد الزوجات ، ومن حيث القانون لانها لا تستطيع طلب الطلاق ، وحق والدها في أن يزوجها ، والخيانة من قبل الزوجة وحدها هي التي تعاقب بالموت بالرجم . ولكنها تتمتع بأهلية قانونية وإن كانت مفيدة . فلا تستطيع أن تتعاقد الا برضاء الزوج ، ويجوز لوالد البنت أو الزوج أن يبطل التزاماتها . ومن هنا يظهر المركز المنفوق في الحياة الواقعية للارملة أو المرأة المطلقة . بيد ان الزوجة تملك اموالها الخاصة ، وتستطيع ان تصرف فيها . والسلطة الزوجية أكثر شدة عنها في ميزوبونيا ، ويبدو مع ذلك انه لا يحق للزوج في الشريعة اليهودية أن يقتل زوجته أو يبيعها . وأخيراً فان الام تكسرم في الاسرة من قبل اولادها وعلى قدم المساواة مع الاب . وهذه الشريعة من أوائل الشرائع التي قررت هذه المساواة : «أكرم اباك وامك» . ولا تستطيع النساء الانخراط في السلك الكهنوتي ، وهذا هو وجه اختلاف هام مع بابل والعديد من شعوب الشرق (١) .

ب - في مصر : هناك خلاف بين العلماء حول مركز المرأة ، متزوجة كانت أم لا (٢) . ففي تقدير البعض لم يكن المصريون القدامى يعرفون فكرة انعدام الاهلية أو نقصها بسبب الجنس ، وإن النساء كن يتمتعن في جميع العصور بأهلية قانونية كاملة . فالمرأة تستطيع أن تتعاقد ، وتمتلك العقارات ، وتدخل في الخصومات القضائية باعتبارها طرفاً أو شاهداً . ولا تحتاج المرأة المتزوجة في كل هذا الى اذن الزوج أو اجازته .

١ - انظر : Bourham : *De Vaux Instit. de l'A. T.* , I, 67 - 69 ;
De la condition de la femme dans l'Antiquité israélite, Thèse Lettres, Paris 1944

٢ - انظر : Pirenne : *Le statut de la femme dans l'Ancienne Egypte*, Rec. Soc. J. Bodin XI • 1939 • 63 et suiv.

غير ان هناك فريفا آخر يعارض هذا الرأى القائل بالمساواة
اتئامة بين الجنسين فى جميع المصور ويرى ان وضع المرأة لم
يكن ثابتا بل متغيرا بحسب كل عصر : فلقد سادت المساواة بين
الذكور والاناث حتى الاسرة الخامسة ، أى خلال عصر الدولة
القديمة . واهم دليل يستندون عليه هو المستخلص من ترجمة حياة
«متن» . فلقد قام هذا الموظف الكبير بمنح أولاده أموالا دون تمييز
بين الاناث والذكور . كما ان والدته تتصرف بحرية فى أملاكها ، عن
طريق الهبة أو الوصية . وهى تتمتع بالتالى بأهلية قانونية مطلقة
وكاملة . فلا تخضع لسلطة زوجها ولا لوصاية ابنها أو أى شخص
آخر (بغرض أن زوجها قد مات) . ويقتسم أولادها جميعا تركتها بعد
وفاتها . ويمكن التاكيد ايضا من الوضع القانونى المنقول للمرأة ،
حتى ولو كانت متزوجة ، من واقعة أن «متن» لم يذكر زوجته فى
قبره . فمن المحتمل اذن انه كان لها قبرها وعبادتها الخاصة .
فشخصية كل منهما المستقلة تتأكد حتى بعد الوفاة . كما يظهر ذلك
ايضا من رسم الزوجة فى المقابر ، فهو يبين انها مساوية لزوجها .
فهى واقفة أو جالسة بجانب زوجها ، وفى نفس حجمه ، وتضع
ذراعها على كتفه . وفى بعض الرسوم يمثل الزوجان اما عند
نفس منضدة القرايين ، أو ملصقين تماما فى مساواة مطلقة . ويقع على
عاتق الزوج الالتزام بالاخلاص لها . فالزنا يعاقب الرجل عليه أحيانا
بالضرب بالعصا ويعقوبات مالية .

وهناك دليل آخر على المساواة بين الذكور والاناث ، يستقى من
حق الارث الذى كان مسلما به لولد أيا كان جنسه . ففي وصية
الوزير الملكى «نيسكاورغ» ، ابن خوفو ، يذكر انه منح زوجته بعض
أمواله : وقسم ممتلكاته الزراعية قسمة تكاد تكون متساوية بين
أولاده . فخص اثنين من أبنائه بثلاث قطع من الأرض لكل منهما ،
بينما نالت بنته وولد آخر قطعتين لكل منهما . ويلاحظ أن نص هذه
الوصية يسمح بالقول بأن تركة أعضاء الأسرة المالكة تنظم طبقا
للقواعد العامة المطبقة على جميع السكان .

ومن الجدير بالذكر ان جميع الوصايا التى وصلت إلينا ويرجع
تاريخها الى الدولة القديمة تتضمن وصية جزئية ببعض المال لصانع

الزوجة ، والتي تنال بمقتضاها نصيبا يزيد عادة على نصيب الولد .
فكما رأينا ، قام الوزير «نيكاورع» بعمل وصية جزئية بأربع قطع من
الأراضي الزراعية وممتلكات مختلفة لزوجه ، بينما لم يزل أكثر أولاده
محابة سوى ثلاث قطع . وكذلك فإن «نكمنخ» أشرك زوجته بنصيب
هام في المنح الدينية التي حصل عليها . كما أن «أبدو» أوصى إلى
زوجته بحقل «على سبيل الملكية الكاملة» . وفي هذا كله ما يدل على
أن المرأة كانت تتمتع ، في عصر الدولة القديمة ، بمساواة مطلقة
مع الرجل بقوة القانون ، وهي أهل مثله لتملك العقارات (١) .

ومع ذلك ، أخذ وضع المرأة في الاضمحلال في الأسرة الخامسة .
فتمثلها الصور وهي راكبة أمام زوجها ، أو في حجم ضئيل جدا ،
أو غير موجودة في بعض المناسبات الهامة على الإطلاق . وأخذت سمات
هذا التحول تتأكد خلال **العصر الانتقالي الأول** . فخفضت المرأة
لولاية والدها أو زوجها أو وصيها بعد وفاته ، أو لابنها الأكبر إذا كان
زوجها لم يتم باختيار وصى لها . وأصبحت المرأة المتزوجة من اتباع
الزوج طبقا لنظام التبعية الذي ساد في العصر الانتقالي الأول .
وفقدت أهلية مباشرة الحقوق ، وكانت تحتاج عند إجراء أى تصرف
إلى إجازة الشخص الذي تقع تحت سلطته والذي أصبحت له
ولاية على مالها .

وكسبت المرأة الكثير من الحقوق في عهد **الدولة الوسطى** ، ولكنها
لم تسترد أهليتها كاملة إلا في عصر **الدولة الحديثة** . وأصبحت لها
ولاية التصرف دون حاجة إلى إذن الزوج أو إجازته . ويمكن أن
تصبح رب أسرة في حالة عدم وجود الزوج . ولها أموالها الخاصة ،
وتشارك في الاحتفالات الدينية (١) . ومع ذلك ، كان للزوج أن يؤدب
زوجته بالضرب غير المبرح .

١ - انظر : Théodoridès « A. » : La stèle juridique
d'Amarah, RIDA, XIV « 1964 » 45 - 80.

١ - انظر : Pirenne « J. » : Le statut de la femme dans
l'Ancienne Egypte, Rec. J. Bodin, XI « 1950 » 72 - 73.

وفي العصر الإقطاعي الثاني ، عادت المرأة المتزوجة ، إلى الخضوع لسلطة الزوج أو الوصي أو الابن الأكبر . غير أنها سرعان ما استردت أهميتها كاملة في عهد الأسرة الخامسة والعشرين .

٢ - السلطة الأبوية Patria Potestas

١ - في ميزوبوتاميا :

هذه السلطة منظمة تنظيمًا دقيقًا ، شأنها في ذلك شأن السلطة الزوجية . وهي تتمتع بالاتساع . ولكنها أخف وطأة من تلك التي لرب الأسرة الروماني ، كما أنها مقيدة بواسطة القانون . وللأب حق التأديب . ولكن يبدو أنه طبقًا للنصوص التشريعية ، وبعبارة المعمول به في كثير من الحضارات القديمة ومن بينها الحضارة الرومانية ، لم يكن للأب حق التصرف في ابنه إلا على سبيل العقوبة وذلك في حالة جحوده ، ولم يكن له عليه حق الحياة أو الموت ، ولم يكن يستطيع حرمانه من الإرث أو نقص نصيبه في التركة إلا في حالات محددة ، ولا يستطيع أن يهجر طفله المولود حديثًا أو يعرضه لمخاطر عدم الرعاية الواجبة ، كما أنه لا يستطيع أن يرهن ولده لدائنيه .

ومع ذلك ، يوجد في العمل عدد كبير من العقود التي تبين أن هذه القيود التشريعية لم تحترم . فمن المؤكد أن ما جرى عليه العمل يتعارض في هذا المجال مع النصوص التشريعية .

والسلطة الأبوية (في الشريعة اليهودية) أكثر شدة منها في ميزوبوتاميا . والوالد ، وإن كانت له سلطة كبيرة ، لم يكن يتمتع بحق الحياة والموت على أولاده بصورة تحكمية . وهناك نصوص عديدة تحرم على الآباء ممارسة العادة الوثنية الكنعانية وهي عادة التضحية بالأولاد . ولكن صرف اليهود نظام القضاء العائلي الذي كان من سلطته النطق بعقوبة الموت بالنسبة للابن المذنب . ويمكن أن يصدر الحكم أيضًا من مجلس شيوخ القبائل .

وهناك ما يشب وجود خاتم بيع البنت . وليس الاولاد المذكور .
فيمكن ان تباع البنت كخادمة وتنتزوج . في حالة فقر الاب المدقع
فقط ، واذا كانت البنت لا تبلغ ١٢ سنة . واذا نحن الوضع المالى
للأب ، فانه يستطيع ان يعيد شراء ابنته .

واخيرا للأب ان يطرد الاولاد من منزله . وهناك ادلة تثبت ذلك
بالنسبة لاولاد المحظيات .

ويتحرر الابن البالغ من السلطة الابوية . وهذا البلوغ غير
معروف في القانون الرومانى . ويمكن ان يكون للولد حوزة ، وهو
يحتفظ لنفسه بها عند وفاة والده .

ب - في مصر :

نحن لا نعرف على وجه اليقين مدة بقاء السلطة الابوية . ودرج
اتساعها . فلا نستطيع القطع برأى فيما اذا كانت السلطة الابوية
تستمر في مصر ، كما في روما ، طوال حياة الشخص الذى يباشرها ،
أو على العكس فانها تنقضى عندما يبلغ الطفل سنا معينة ، كما هو
الشان في اليونان مثلا (١) .

ويمكن القول ، بخصوص مدى اتساع السلطة الابوية ، انه كان
يختلف بحسب العصور . ففي عصر الدولة القديمة ، كانت هذه
السلطة غير موجودة بالنسبة لاولاد الكبار الذين بلغوا سن الرشد ،
فلم يكن له ولاية عليهم . فلذمتهم المالية منفصلة تماما عن ذمة والدهم
ووالدتهم ، وهم يستطيعون الحصول على هبة من الوالدين ، أى يجرز
لهما التعاقد معهم ، ولهم بالتالى اهلية قانونية كاملة ومستقلة .
ويحتمل اذن ان السلطة الابوية كانت قاصرة على الاولاد القصر ،

١ - أنظر : Rabinowitz « J.J. » : Marriage contracts in Ancient
Egypt in the light of jewish sources, Harv. Th. Rev. XLVI
« 1953 » 91 - 97.

ونها كانت مخففة للغاية . فلم تكن تباع للاب حق بيع اولاده او قتلهم
كما هو الحال في القانون الرومانى . وكان على الاب ان يقوم بتربية
اولاده .

وفي **العصر الاقطاعى الاول** ، خضع جميع الاولاد لسلطة ابيهم .
وُصبح له ولاية على اموالهم ، ويتوب عنهم في مباشرة الحقوق وسائر
المعاملات . وكان يجوز للاب اختيار وصى يتولى شئون الاسرة بعد وفاته ،
وكانت تؤول الولاية على المال في هذه الحالة الى الوصى . واذا لم
يتم بهذا الاختيار ، فان السلطة الابوية تنتقل الى الابن الاكبر .
فلقد حصل في هذا العصر على مركز ممتاز بالنسبة لسائر الانباء . ففى
رسومات المقابر ، يظهر الابن الاكبر وهو يمسك عادة عصا والده ، وفي
كثير من الاحيان يمسك بيده الاخرى ساقه ، ويصحبه في كل مكان .
فيو «ابنه الاكبر» ووريثه ، وحافظ ذكراه والمكمل لها . وفي نفس
الوقت الذى تزداد فيه اهمية الابن الاكبر ، فان السلطة الابوية تقوى .
واذا كان الابن الاكبر اصبح يتمتع بحقوق في مواجهة اخوته وأخواته ،
فانه يقع من ناحية اخرى تحت السلطة الابوية ، وهو ما تشير اليه
مقبرة الوزير «بيهنوك» التى يظهر فيها ابنه الاكبر راكما امامه .

وفي **عصر الدولة الوسطى** ، لم يعد للابن الاكبر ولاية على اخوته
وزال امتيازاه . بيد انه في ظل **الدولة الحديثة** نلاحظ ان النزعة
الفردية في انكماش . فالاب ، او الابن الاكبر في حالة عدم وجوده
تمتع بسلطة كبيرة . فهو مسئول في الحقيقة امام الفرعون عن العمل
المفروض على الاسرة وعن تنفيذ الاداءات . وهذه المسئولية هي
الاساس الذى ترتكز عليه سلطته . وبالنسبة للابن الاكبر فانه يصحبها
نشوء امتياز الابن الاكبر من جديد عند تقسيم تركة الاب . ويمكن ان
تؤول هذا الامتياز الى البنت ، وهذه احدى الخصائص الاسمية
للقانون المصرى .

هذا ويحتفظ الاب بحقه في التصرف في امواله بسبب الموت .
ولمنا نماذج لهذا التصرف قابلة للنقض حتى الوفاة . وهى تدون
«سجلات التصرف في حضور الشهود» كما يحتفل بها كانت تخضع لاجراءات

التسجيل . وهي تتضمن هيات للابن أو الزوجة ، مع التزام الارملة
أحيانا برد الاموال الى الاولاد أو الاخ . وما زال اعتبار هذه
انصرافات بمثابة وصايا محلا للنقاش ، اذا ما أعطى هذا الاصطلاح
معناه الرومانى . بيد أن هذا التصرف ، بدون شك ، له بعض سمات
الوصية وأثارها الاسامية(١) .

هذا ولقد كانت الحرف وراثية . ووردت على السلطة الابوية
قيود عديدة من جديد .

وفي العصر الاقطاعى الثانى عادت السلطة الابوية الى قوتها .
وعاد امتياز الابن الاكبر الى الظهور . وكانت التصرفات التى يبرمها
الاب تلزم سائر افراد الاسرة . ولقد تحرر الابناء من السلطة الابوية
تماما فى عهد بو كخوريس .

وغنى عن البيان أننا لا نقابل ، حتى فى أحلك فترات التنازيم
المصرى ، العرف الوحشى الذى ساد لدى بعض انشعوب الاخرى ،
والخاص بامكانية ترك المولود فى مكان عام حينما لا يرغب والده فى
الاحتفاظ به . كما أن هناك نصوصا عديدة تشهد بسماحة العادات ،
وصحبة الوالدين لاولادهم ، وتبجيل الابناء لابائهم .

المبحث الثانى

الطلاق(١)

يؤدى الطلاق الى حل الرابطة الزوجية . ولا يقف الزوجان على
قدم المساواة من حيث القدرة على انهاء الزواج عن طريق الطلاق ،
وللاسف ليس لدينا معلومات وفيرة عنه بالنسبة الى مصر القديمة .

١ - انظر : Chehata « C. » : Le testament dans l'Egypte
pharaonique, RHD, 1954, 9 - 14 et 17 - 22.

١ - انظر : Szlechter . La repudiation de l'épouse légitime
d'après les lois d'Eshnunna, Jura 5, 1954, 191 - 198; Idem, Les
lois d'Eshnunna, 52 - 62.

ولا تصادف تأكيداً لوجوده إلا بالنسبة للأسرة الواحدة والعشرين .
غير أنه يحتمل أن الطلاق كان معروفاً من قبل . ويبدو أنه كان حتى
عهد بو كخوريس من حق الزوج وحده . وهناك وثائق يرجع تاريخها
إلى القرن السادس وتشهد بوجوده . وتبين منها أنه كان لكل من
الزوجين حسق ممارسته . ولا يتطلب اشكالا خاصة لوقوعه .

وعلى العكس فإن معلوماتنا كثيرة عن نظام الطلاق البابلي (١) ،
الذي لم يكن يختلف ، في خطوطه العريضة ، عن الطلاق الآشوري
والعيني . فهو يقوم في هذه الشرائع الثلاث على أساس التفرقة ما بين
الطلاق التحكيمي الصادر من الزوج ، والطلاق لأسباب مشروعة . وفي
الحالة الأولى ، تظهر الوثائق أن الزوج كان يجبر على دفع مبلغ
بعض من المال . كما أن الزوجة كانت تستطيع أحيانا أن تطالب
بحل الزواج .

وتراء المعلومات عن نظام الطلاق في بابل يبرز تركيزنا عليه ،
على أن يكون معلوماً أن ما تقوله عنه يجرى بصفة عامة على الشرائع
القديمة الأخرى التي سادت غرب آسيا القديمة ، وحدث تأثير متبادل
بينها وبين الشريعة البابلية .

ففي بابل ، يستطيع الزوج أن يطلق زوجته لسبب من الأسباب
الآتية :

- ١ - إخطاء ارتكبتها : فيطردها عندئذ دون تصويض ، بل
ويستطيع أن يستبقها كجارية .
- ٢ - العقر : يتعين عليه في هذه الحالة أن يعطيها مبلغاً من
المال سبق تحديده في وثيقة الزواج .
- ٣ - المرض : ولكن يتعين على الزوج أن يعطيها الطعام والمأوى .

١ - انظر : Volterra « Ed. » : Osservazioni sul divorzio nei
documenti aramaici, St. in onore di Levi delle Vida, II « 1956 » ,
586 - 600; Yaron « R. » : On divorce in old testament times, RIDA
IV « 1957 » 117 - 128; Cohen « B. » : Concerning divorce in Jewish
and Roman Law, Proc. Amer. Ac. Jew. Research XXI « 1952 »
1 - 32 = Jewish and Roman Law, I, 377 - 408.

ويستطيع الزوج أن يطلق زوجته بدون سبب ولكن يجب عليه في هذه الحالة أن يرد «الشريقتو» اليها ، كما أن القاضي يقرر لها حق الانتفاع على بعض امسوال الزوج والاحتفاظ بالاولاد . وعند موت زوجها السابق ، يكون لها حق الارث في تركته بنصيب يعادل نصيب ولد ، حتى ولو كانت قد تزوجت من جديد ، بشرط أن تكون قد قامت بتربية اولاده تربية حسنة . وإذا كان الطلاق بدون سبب ممكنا قطعاً ، غير انه لم يكن شائعاً في العمل فيما يبدو .

اما الزوجة فأنها تستطيع الحصول على الطلاق عن طريق القاضي لاختفاء جسيمة ارتكبتها الزوج ، كالخيانة الزوجية مثلاً ، وتترد «الشريقتو» . ولكنها تتعرض للموت غرقاً اذا رغبت في الانفصال عن زوجها أو هجرته دون سبب مشروع ، لان حياتها كما نهوى تمد اثماً وفجراً . وتعاقب المرأة الزانية بالقائها في المساء ، ولكن يستطيع الزوج أن يعفو عنها . وهذا عكس ما جاء في القانون الروماني في العصر العلمي ، ففيه لا يستطيع الزوج أن يصفح عن زوجته الزانية .

ولا نعرف الا القليل عن شكل الطلاق . ففي العصر السومري ، كان الزوج يقطع طرف رداء الزوجة . وفيما بعد ، كانت تحرر وثيقة به .

ووقع السزوج في الاسر لا يفسخ الزواج : فتعتبر زوجة الاسير زانية اذا أبرمت عقد زواج جديد ، ما لم يثبت أنها تركت من غير مورد رزق . وإذا عاهد الزوج الاول من الاسر تمسود اليه وتترك اولادها الجدد لزوجها الثاني .

وفي الشريعة اليهودية ، للزوج وحده حق الطلاق . وهو يتم عن طريق ارسال ورقة الطلاق الى الزوجة ، بل ويكفي «الا تجد الزوجة عطفاً في عين زوجها» . وفي عصر متأخر ، وتحت تأثير بعض العادات المصرية على ما يبدو (كما يتضح من عقد زواج بعض اليهود في مصر في عام ٤٤٩ ق.م) ، وتحت تأثير القانون الروماني فيما بعد ، سمح للزوجة أن تمارس الطلاق .

ولقد انتقد بعض المصلحين نظام الطلاق . وفي العصر المسيحي
حدثت مراجعة بين تيارين بخصوص اسباب الطلاق ، أحدهما
يوسع في هذه الاسباب ، والآخر أكثر تشددا .

المبحث الثالث

نظام الاقتران بزوجة ثانية

ونظام التسرى «نظام الحريم»

١ - في ميزوبوتاميا :

حد من اطلاق نظام الزواج الفردي الذي كانت معظم شعوب
العالم القديم تتبعه بوسائل عديدة . فالرق كان يؤدي الى تسرى أو
معاشرة نعلية يجيزها القانون والاخلاق ما دام الرجل لا يعتبر مرتكباً
لجريمة الزنا الا اذا اقام علاقة مع امرأة متزوجة فيزواج مع الدخول .
كما ان نظام الاقتران بزوجة الأخ يمكن ان يؤدي الى وجود أكثر من
زوجة لنفس الشخص . وكذلك فان الآشوريين عرفوا نظام الاسيرتو
(وترجمته الحرفية : امرأة مخبأة ، أى امرأة من الحريم) . وهذه
المحظية يمكن ان ترتفع الى مرتبة الزوجة بواسطة اعلان رسمى امام
شهود .

وفي بابل ، كما هو الشأن لدى الحثيين ، يمكن ان يوجد
بجانب الزوجة الشرعية زوجات اخرى ، أعلى مرتبة من انحطابا ،
ولكنهن أسفل مرتبة من الزوجة الاولى . وتشير المواد ١٤٤ - ١٤٧
من تقنين حمورابى الى هذا النظام . فالزوج يستطيع ، اذا كان من
المحتمل ان زوجته عاقر ، ان يدخل في منزله زوجة ثانية لا توقع على
قدم المساواة مع الزوجة الاولى . ولكن اذا اتخذت زوجته الاولى
احتياطا وقدمت له جارية كخطيلة ، فانه لا يجوز له حينئذ ان يأخذ
زوجة ثانية (كما فعلت سارة بتقديم الجارية المصرية هاجر الى سيدنا
ابراهيم) ، وتحمى المادتان ١٤٦ و ١٤٧ الزوجة ضد تهجمات الجارية

التي يتخذها الزوج كخليفة : ورغبتا في المساوى مع الزوجة .

واضح اذن ان الزوج كان يستطيع ان تكون له زوجات من الدرجة الثانية ، بجانب الزوجة التي تشغل المرتبة الاولى . وليس سهلا تحديد الوضع القانونى للزوجة من الدرجة الثانية . ويبدو انها لم تكن تعتبر مجرد محظية بل هى زوجة شرعية ، ما دام ان الاطفال المولودين من هذه العلاقة كانوا يعتبرون اولادا شرعيين . ويلاحظ ان هذه الشرعية تنقرد فقط فى حالة عقم الزوجة الاولى ، اى فى حالة ما اذا لم تستطع ان تنجب اولادا لزوجها .

٢ - فى مصر :

لا اثر لنظام التبرى فى عهد الاسرتين الثالثة والرابعة . ولكن يحتمل وجوده فى هذه الفترة بالنسبة للملك وحده . وعلى العكس فقد عرفته مصر بصفة عامة منذ العصر الاقبطى الاول . فكان للرجل عدد من المحظايا (ويمكن ان يسمين ايضا بالسراى او الزوجات غير الشرعيات) . ويعتبر المولود نتيجة لهذه العلاقة من الاولاد غير الشرعيين ، وينسب لاهل دون ابيه . وظل هذا النظام موجودا فى عصر الدولتين الوسطى والحديثة ، ومن باب اولى فى العصر الاقبطى الثانى . وتقدم بردية يرجع تاريخها الى الاسرة العشرين دليلا قاطعا على ان المصريين عرفوا هذا النظام . وادى العثور على هذه البردية الى القضاء على كل خلاف حول هذا الموضوع .

المبحث الرابع

نظام التبني (١)

سنخصص بالشرح نظام التبني في بابل ، لانه اقدم سمات فريدة ،
نبين الدرجة الكبيرة من النضوج التي بلغتها الشريعة البابلية وكيف
تمكنت من استخدام نظام قانوني وتحويله للقيام بعمليات غاية في
التنوع مع اعضاء قيمة الزامية عليها .

ذلك انه بينما يهدف التبني في العصر الحاضر اساسا الى اعطاء
طفل لمن ليس له اطفال ويأس من انجابهم ، فان التبني في القانون
البابلي نظام له غايات عديدة ، ويحتل دورا هاما للغاية ، فهو لا
يرمى فقط الى مجرد اعطاء احد البابليين المحروم من الذرية ورثة
له بواسطة قرابة صناعية تتحقق بإرادة اصحاب المصلحة ، اى
يهدف الى خلق رابطة قرابة قانونية بين شخصين لا تتولد من القانون
ويرغبان في اقامتها فيما بينهما ، كما هو الحال في الشرائع الحديثة ،
بل لان التبني يعتبر بصفة خاصة قابلا قانونيا يمكن ان تصب فيه
سائر العمليات التي تهدف الى تغيير قانون الأسرة ، بل وحتى
بعض مظاهر قانون الاموال . فاذا ما اردنا دراسة الوثائق الشرفية
المتنوعة المعروفة تحت اسم «وثائق التبني» ، فانه يمكن تقسيمها الى
قسمين ، مادام ان التصرفات التي تتضمنها تختلف من حيث الشكل
والغاية :

١ - فمن حيث الشكل القانوني : يمكن تبني الغير ، ليس
فقط في شكل ابن اى بصفته ابنا ، بل ايضا بوصفه اخا ، وبنتا للزوج
او الزوجة . وحتى بوصفه ابا .

١ - انظر : Cardascia « G. » : L'adoption matrimoniale à
Babylone et à Nuzi, RHD, 1959, 1 - 16; Szlechter « E. » : Six
Contrats d'adoption d'Ur, Publ. Inst. Dr. Rom., 17, Paris, 1959
287 - 296; Furlani « G. » : Alcune considerazioni sull'adozione nelle
leggi di Hammurabi, Studi Bonfante 3 « 1930 » 69 - 80; Cuq
« E. » : Etudes sur le droit babylonien, 46 - 57.

٢ - ومن حيث غاية التصرف : يمكن أن يستخدم النسيء المالى .
كما هو شأن التبنى فى العصر الحاضر ، فى خلق (أو زاده) الذرية
الخاصة لشخص ما ، ولكن يمكن أيضا الالتجاء اليه لعق رقيق . أو
لاقرار بنسوة ابن غير شرعى ، أو تعيين وارث ، أو اعطاء زوجة لابن ،
أو تقرير مرتب مدى الحياة ، أو اجراء بيع .

يتضح مما تقدم أن التبنى بمعناه الحقيقى معروف . فعلى
بابل ، يتبنى الاطفال لان المتبنى نفسه محروم من الذرية . وفى هذه
الحالة ، يحى القانون الابن المتبنى من العواقب التى ترتب على انجاب
المتبنى لاولاد طبيعيين فى وقت متأخر . فللسولد المتبنى نفس
الحقوق التى لابن الطبيعى على تركه الاب المتبنى ، كما انه يعاقب
بسقوط حقوقه فى الارث وبعقوبات جثمانية اذا تنكر للاب المتبنى .
وكان من الجائز تبني عبد لاعتاقه . أو ابن محظية لمنحه الحقوق التى
لابن الشرعى . ويمكن ان يقوم التبنى بدور الوصية : فالمتبنى يقيم
المتبنى وارثا له بموجب تصرف يرتب آثاره بعد موته .

والتبنى يفرض الزواج هو عبارة عن تبني شخص ثبت
« باعتبارها زوجة ابنه » ، فيرمى الى ادخالها فى عائلته ليتزوجها أحد
ابنائها . ويقوم هذا التصرف مقام عقد الزواج ، بمعنى انه ليس من
الضرورى أن يحرر عقد زواج بعد ذلك : فدخول الزوج على زوجته
ومعاشرته لها يكمل العملية القانونية . ويغترق هذا النظام عن
الزواج الذى يبرمه الاب نسيابة عن ابنه من حيث أن شخصية الزوج
فى هذه الحالة الاخيرة محددة منذ لحظة إبرام العقد ، وذلك بعكس
الحال بالنسبة للتبنى بفرض الزواج . ولقد عرف التبنى بفرض
الزواج فى بابل ، ولكنه كان شائعا فى نوزي بصفة خاصة حيث يعتقد
انه يكمن وراء شيوعه أسباب اقتصادية ، فعندما تتبادل عائلتان
بناتهما فانهما تتجنبان عبء تقديم الترخاؤ الذى كان فى مملفا
كبيرا عادة .

واخيرا فان التبنى يظهر بمثابة عمل يؤدي وظيفة مخالفة لطبيعته
الاصلية ، وذلك حينما يستخدم فى الحالات الآتية :

١ - انشاء مرتب لدى الحياة : فالمتصرف ينقل امواله فورا الى
المتبنى الذى يتعين عليه ان يعوله طوال حياته .

٢ - بيع أرض غير جائز التصرف فيها ، وهذا النوع من التبنى بقصد البيع أكثر وضوحاً في نصوص نوزي . وهو يهدف إلى بيع قطعة أرض من التبنى البائع إلى التبنى المشتري مباشرة . ولا يكتسب التبنى أي حق على تركة التبنى . ويحدث أحياناً أن يتبنى ذات الشخص بواسطة آباء مختلفين لعدد كبير من المرات خلال فترة قصيرة من الزمن (٨١ مرة بالنسبة للمدعو «تيجيتيلا») . ويقدم التبنى إلى التبنى هدية تختلف قيمتها بحسب أهمية المال . وأخيراً فإن التصرف كثيراً ما يتضمن شروط الضمان المعتادة في البيع (ضمان الاستحقاق ، ضمان مساحة الأرض) . وإخفاء البيع في صورة التبنى تفسره الطبيعة الخاصة للأرض المتصرف فيها . فالأرض تكون انقطاعاً ، أي منحة معطاة لجندي أو موظف . وهي محملة بخدمة تظل على عاتق التبنى البائع بمقتضى شرط يتضمنه العقد . ومن المحتمل أن القانون الحوري ينص ، مثل القانون البابلي ، على منسح التصرف في الانقطاع ، فهو ينتقل إلى ورثة المقطع وحدهم ، ومن هنا ابتدئ اللجوء إلى حيلة التبنى . وهناك ما يدل على وجود التبنى بقصد البيع في بابل في العصر الفارسي ، إذ ثبت من وثائق ذلك العهد أن جندياً مالكا لانقطاع تبني صاحب مصرف ، لمجرد الرغبة في نقل الأرض إليه ، وأبرم المتصرف إليه اتفاقاً مع الجندي يهدف إلى أن يظل هذا الأخير يتحمل عبء خدمة الخيول الملكية .

وفي مصر كان التبنى ممكناً . وكان يتم من طريق بيع التبنى وأولاده إلى التبنى (١) . وفي ظل الأسرة السادسة والعشرين ، بعد اختفاء نظام الوصية خلال فترة الاضمحلال في بداية الألف الأولى على ما يبدو ، وحيث لم نعد نقابل تصرفات مماثلة لتلك التي كانت منذ الدولة القديمة تسمح بترتيب الآثار الرئيسية للوصية ، فإن انتقال أموال المتوفى إلى وارث باختياره كان يقتضي تبني هذا الوارث المسبق قبل وفاة التبنى . وهذا هو ما يشير إليه تعرف ينتمي إلى الأسرة العشرين . ففيه يتبنى رجل زوجته لكي ينقل إليها أمواله ، ثم أن هذه المرأة ، بصيرورتها أرملة تنقل بدورها ذمتها المالية إلى أخيها وإلى ثلاثة عتقاء ، بعد أن تبنتهم جميعاً كأولاد لها .

١ - انظر : AHDO, 5 «1950-1951» 76-77 : «J. Pirenne»

الفصل الثانى

قانون الاموال

المبحث الاول

نظام الملكية (وضع الاراضى)

الملكية هى عبارة من حق على شئ ، يخلو صاحبه سلطة كاملة على الشئ ، فله ان يستعمله وان يستقله وان يتصرف فيه، فى الحدود التى نررها القانون. ونشبين من هذا التعريف مظهرى الملكية : الاول هو انها تخلو صاحبها مجموعة من المزايا التى يمكن الحصول عليها من الشئ . والثانى هو خضوعها لسلسلة من القيود التى ترمى فيها مصلحة اشخاص آخرين غير المالك، بقصد تحقيق الصالح العام . ومن ثم فان للملكية وظيفة فردية ووظيفة اجتماعية .

وفى عرض تحليلى للتطور التاريخى لحق الملكية ، يذهب علماء الاجتماع الى ان الملكية الجماعية تمثل نقطة البداية فى جميع الحضارات الانسانية ، ويقولون ان ملكية الارض كانت فى اول الامر للقبيلة (ملكية جماعية) ، ثم للعائلة (ملكية عائلية) ، ثم اخيرا للفرد (ملكية فردية) ، وان هذه الاشكال الثلاثة للملكية تطابق ثلاث فترات متميزة ومتتابعة . بيد ان هذا التحليل لا ينطبق تماما على ما كان موجودا فى الشرق القديم .

١ - فلقد عرف كل عصر تقريبا تعايش عدد من هذه الاشكال معا .

٢ - ثم ان التطور لم يكن مستاعا ، بل يتضمن اكثر من عودة الى الوراء .

ونحاول ان نبين هذه الامكرى كن من ميزوبوتاميا ، ومصر .

المطلب الاول

في

نظام الملكية في أميزوبوتاamia(١)

لما كان القانون البابلي قد وضع لمجتمع حضري وتجاري ، فلقد عرف الملكية الخاصة التي ترد على العقارات والمنقولات على حد سواء. ووجدت الملكية الخاصة منذ ما قبل العصر السرجوني ، بجانب ملكية المعابد والقصر . وهناك قواعد يظهر منها أن هناك بعض سمات الملكية العائلية ولكنهما لم تكن شائعة أو ترجع الى فترة قديمة للغاية .

واستغل جزء من أراضي المعابد والقصر مباشرة لاشباع احتياجات طائفة الكهنة ، والمعابد ، والحاشية . ويقدم جزء آخر لبعض الاجراء «الحقول الغذائية» . ويؤجر جزء آخر مقابل دفع الاجرة «حقول الزراعة» . وبالنسبة لهذين التوسمين الاخيرين من الاراضي ، كانت حقوق المستأجرين في التزايد ، مما كان يقربها من الاراضي الخاصة .

بيد انه لم يكن لدى البابليين ، الفكرة المجردة للملكية باعتبارها حقاً مطلقاً على شيء . فالرومان هم أول من عبّر عن هذه الفكرة بوضوح . ففي بابل ، تختلط الملكية بالسيطرة الحقيقية على الشيء . فحينما يقدم الفرد على تصرف ، فإن الشيء ذاته ، وليس الحق على هذا الشيء ، هو الذي ينقله (٢) .

١ - أنظر : Szlechter «E.» : De quelques considérations sur l'origine de la propriété privée dans l'ancien droit mésopotamien. RIDA, 5, (1952) 121 - 136; Idem, La propriété foncière privée dans l'ancien droit mésopotamien. Trav. et rech. de l'Inst. de droit comparé de Paris 12 « 1963 » 5 - 11; Cardascia « G. » . Le concept babylonien de la propriété, RIDA, 6 « 1959 » 19 - 32.

Cardascia, RIDA, 6 « 1959 » 19 - 32.

٢ - أنظر :

وما دامت الملكية كانت تنسم بالفردية الكاملة ، فلقد كانت قابلة للتصرف بحرية .

وإذا ما تتبعنا التطور التاريخي للملكية الإراضى فى ميزوبوتاميا ، نجد أنه فى العصر السومرى كانت الإراضى مملوكة لاله المدينة . ولكن هذه الملكية الجماعية المصطفة بالصيغة الدينية لم تعد الطابع المميز لأسرة أكد ، فنشهد ملة مانشتوسو والتصرفات المعاصرة بوجود ملكية فردية ، وتلطف من حدثها بعض المظاهر المتبقية عن نظام الملكية العائلية . فالأرض مملوكة للعائلة التى يمثلها شيوخها ، غير أن التصرف فى الإراضى الى الغير أى الى أفراد لا يدخلون فى نطاق العائلة يدل على انتشار الملكية الفردية . وفى ظل أسرة أور الثالثة ، التى تتميز بنهضة سومرية ، زالت الملكية الفردية وتركت مكانها لاشتراكية الدولة .

ونجد الملكية الفردية تحتل مكانها الأول من جديد فى ظل الأسرة البابلية الأولى . فالمعاصر لعمورابى كان يتصرف بحرية فى أمواله ، حتى بالنسبة للعقارات . وهذا مفهوم ، إذ أن نظام الملكية الفردية يتلاءم مع احتياجات المجتمع العمورابى ، حيث يعترف للفرد فى حقوق يحمها القانون ، وحيث الاقتصاد قائم على التبادل التجارى الحر مع الخارج .

وتشمل الملكية الفردية المنقولات والعقارات معا . وهذا الحق تحميه الديانة . فالحدود التى تفصل بين الحقول ، كانت محلا لاقامة شعائر دينية وترايل وتعاوذة لاحتلال البركة وإضفاء الحماية الدينية عليها . ويؤكد العلماء فى كثير من الأحيان أن الملكية الفردية المقارنة ظهرت فى وقت متأخر نسبى عن الملكية الفردية المنقولة . ولكن قانون عمورابى يضع أمامنا ملكية فردية عقارية ومنقولة فى آن واحد . ويستطيع المالك أن يتصرف فى أمواله بحرية بالنسبة للتصرفات فيما بين الأحياء . وهناك بعض الآثار المتبقية التى تدل على رجحان أهمية العقارات من التحدثين الاقتصادية والقانونية . فلا يجوز

انتقال العقارات الى الاناث عن طريق الميراث ، كما ان المرأة التي تشتمل بآئنتها على عقارات لا تستطيع ان تصرف فيها ، بل يتعين عليها ان تحتفظ بها لاولادها .

ومع ذلك ، ظلت آثار من الملكية العائلية موجودة في شكل حق الاسترداد (الشفعة) الذي يؤول لبعض اقارب البائع امكانية الطول محل المشتري الغريب عن الأسرة (اي لهم حق الشفعة على ما قام قريتهم ببيعهم) . وفي ظل حمورابي ، أصبحت مباشرة حق الاسترداد وهمية نتيجة للشروط التي كان يتضمنها عقد البيع . بيد أنه ليس من الحكمة التأكيد بأن الملكية الجماعية قد اختفت . اذ يجب الانسى الثغرات العديدة التي يتضمنها قانون حمورابي ، فضلا عن انه من المحتمل ان المادتين ٥٣ و ٥٤ منه تشيران الى جماعات زراعية . ومن المحتمل ايضا وجود ملكية جماعية للشيرة او القبيلة في عصر حمورابي لدى القبائل الرحل التي كانت تحيط ميزوبوتاميا .

وتعود الملكية الجماعية بوضوح في ظل الحسك الكاشي . فنبين الكودورو ان الملك يعطى افرادا اراضي كانت مملوكة لاحدى القبائل: وبعض القبيلة التي انتزع منها ارضها ، وليس الافراد الذين تشملهم . فالارض كانت اذن قبل الهبة الملكية مملوكة للقبيلة ، التي كان لها رئيس وعدد من الاداريين الذين لا يعرف عن اختصاصاتهم الكثير . وكانت اراضي كل منطقة قبلية تقسم الى اقسام ، ويجزأ كل قسم الى قطع توزع على الاسر التي تضمها القبيلة لفترة من الوقت لكي يستثمرها افرادها . فملكية الارض اذن جماعية . لكن استثمارها ليس كذلك . وعندما تركت الملكية الجماعية مكانها تدريجيا للملكية العائلية او الفردية ، فان الحق السابق ظل موجودا تحت شكل حق الاسترداد (الشفعة) لصالح الجيران . وظهور الملكية قبلية من جديد في العصر الكاشي لا يجب ان ينسبنا انها تعايشت مع الملكية الفردية ، اذ ان الكودورو تشهد بمنح اراضي لافراد على سبيل الهبة . ولكن . يتعين عدم المغالاة في تقدير الاهمية التي نستخلصها من وجود تلك الهبات لان مصادر معلوماتنا عن هذه الفترة نادرة

ومتخصصة ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ليس من المؤكد ، كما
رأينا فيما سبق ، أن الملكية الجماعية لم تكن معروفة في العصر
السابق .

وبالنسبة للعصر البابلي الجديد والفارسي ، الذي أهدل تاريخه
بعض الشيء في هذا الخصوص ، تشهد تصرفات عديدة باستمرار
وجود جماعات منظمة مثل العصر الكاشي ، ولكل منها أراضى شاسعة
تضمها منطقة اقليمية. وكانت تجزأ بين الاسر التي تشعلها الجماعة .
وفي القرن الخامس ، بالنسبة لاقليم نيبور على الاقل ، ثبت هذا
التقسيم بواسطة نصوص عديدة ، مما يحضنا الى القول بان اشكال
الملكية المختلفة ربما كانت تتلاءم مع اختلافات اقليمية أكثر منها زمنية.

ولدى البابليين والحيثيين والآشوريين ، كان حق الملكية تحميه
الآلهة . والحدود التي تفصل بين الحقول ، كانت محلا لاقامة شعائر
دينية وتراويل وتعاويل لاحتلال البركة وازفاء الحباية الدينية عليها .
ونصادف الاشكال المختلفة للملكية في المجتمع اليهودي القديم .
فحينما عاش اليهود حياة استقرار اقتسمت القبائل الاراضى ، ثم
قامت كل قبيلة بتوزيع نصيبها على الاسر الداخلة فيها على سبيل
الحيازة الدائمة . لكن لم تستمر هذه الملكية الجماعية الا لفترة
قصيرة من الوقت . فبرغم أن الارض كانت في اول الامر غير قابلة
للتصرف ، فانه سرعان ما أصبح من الممكن بيعها في داخل القبيلة .
ويكمن الدليل على الانتقال من الملكية العائلية الى الملكية الفردية في
وجود حق الاسترداد الذي يتمتع به ذوو الغريب .

المطلب الثاني

في

نظام الملكية في مصر (١)

١ - الأشكال المختلفة للملكية :

تبني بعض العلماء نظرية تقول بأن الأراضي المصرية كانت محلا
لملكية الفرعون ، على الأقل من الناحية الاسمية . وكان الفرعون
يحتجز لنفسه مساحات كبيرة من هذه الأراضي الملكية ، ويوزع
مساحات أخرى على المعابد وبعض الأفسراد للانتفاع بها . وكانت
بالنسبة لهؤلاء الآخرين على الأقل، قابلة للانتقال والتصرف على غرار
الأراضي الحرة المعروفة في الشرائع الأخرى .

وفي تقديرنا أن هذا الرأي صحيح بالنسبة لمصر في العصر
البطلمي . ولكنه لا يستند على دعامات قوية فيما يتعلق بمصر
الفرعونية . إذ نلاحظ منذ الدولة القديمة وجود أفراد عاديين
يتصرفون في أموالهم بحرية . وامتد نطاق الملكية الفردية بدرجة كبيرة
بجانب ملكية الدولة . بل ونجد النصوص منذ هذه الفترة تعبر
عن المالك بطريقة محددة للغاية ، باعتباره «الشخص الذي يمكنه
إعطاء الشيء الى من يشاء» . فمما لا شك فيه أنه كانت هناك أراضي
ملكية ، وكان الفلاحون يقومون بزراعتها مع تلقيهم من الفرعون جزء
من المحصول مقابل ذلك . وهناك أراضي أخرى تؤول الى أصحاب
الامتيازات ، ولا سيما الموظفين والمعابد . فكان الفرعون يجزل
العطاء الى طائفة الكهنة ، ويقدم الأراضي الى الموظفين مقابل

١ - عمر معدوح ، المرجع السابق ، ص ١٩٧ وما بعدها ،
شفيق شحاته ، المرجع السابق ، ص ٤ وما بعدها ، محمود السقا ،
ص ٥٩ وما بعدها .

خدماتهم . وكانت المنحة مؤقتة اولى الحياة ، وعلى سبيل الانتفاع . ولكن توجد أيضا امثلة اخرى تكون المنح فيها على سبيل الملكية الكاملة (١) . واتجهت هذه المنح نحو الدوام . وكانت تصحبها اعفاءات ضريبية . وستؤدى الى اضمحلال الدولة بالتدريج . وستكون نقطة بداية النظام الاقطاعى .

واخيرا فانه كان للانفراد العاديين بدورهم اراضى ، ويحفظ الملك عليها سلطة عليا (ملكية الرقبة) لا تمثل عقبة فى سبيل حرية استغلالها ، بل وحق التصرف فيها . ونستبين هذه السلطة العليا من خلال الاستيلاءات الثقيلة والكثيرة ، واقتضاء عقد ملكى لنقل المقاربات فى ظل الاسرتين الثالثة والرابعة على ما يبدو .

ولقد ترك هذا النظام فى ظل الاسر المنفية الاولى مجالا كبيرا للملكية الصغيرة . ويمكن لمزارع متواضع ان يعيش على ملكية هكتار تقريبا من الارض . ويندر ان تتجاوز الملكية الكبيرة ذاتها مائة هكتار ، وغالبا ما كانت موزعة فى صورة قطع متناثرة . وحتى حينما تكون هذه القطع مجتمعة فى يد مالك واحد فانها كانت قابلة للتصرف بسهولة . وكان نقل الملكية شائعا ، وكانت الاحصاءات المتقاربة ترمى الى متابعة هذا الانتقال (٢) .

بيد اننا نلاحظ ، فى ظل الاسر المنفية الاخيرة تركيزا مضطردا للاملاك . فكانت هناك زيادة مستمرة فى ثروة المعابد ، وتجميع للدمم المالية العائلية . فاسانداها الى الابن الاكبر كان يحميها من التقسيم . وسحق صغار الملاك الذين لم تعد لديهم القدرة على تحمل اعباء الضرائب الباهظة والتي كان يعفى منها اصحاب الامتيازات الذين كانوا فى تكاثر ، يبرر هذه الحركة التى ادت بالتدريج الى النظام الاقطاعى (٣) .

١ - انظر : Dykmans · Hist. econ, et soc 2, 96 - 100.

٢ - ديكمانز ، المرجع السالف الذكر ، ٢ ، ١٠٠ .

٣ - ديكمانز ، المرجع السالف الذكر ، ٢ ، ١١٢ - ١١٥ .

كما أننا نقابل منذ هذه العصور القديمة أموالاً ، غالباً ما تكون عقارات ، مخصصة لعبادة الوتى .

نظام الملكية في عصر الدولة القديمة كان ذا نزعة فردية واضحة . وهناك العديد من الأدلة التي تدعم رأينا هذا ، منها أن الهبات ، كما سيلي ، حتى تلك التي قام المنسلك بإجرائها لا يمكن الرجوع فيها . فإذا كان الفرعون لا يستطيع استرجاع المال الذي يتصرف فيه ، ألا يمكن أن نستخلص من ذلك أن هذا المال أصبح مملوكاً ملكية فردية للمتصرف إليه ، وأن ملكية الغير ، من باب أولى ، مصونة ولا يستطيع الملك أن يتصرف فيها ؟ ثم أنشأعثرنا على مجموعة من الوثائق تتضمن ببوعاً أجرتها الدولة لبعض أراضيها لمصالح أفراد . كيف يمكن أن نفهم قيمة هذه الببوع ، إذا ظلت الدولة حرة ، بعد ذلك ، في التصرف في هذه الأراضي كما تشاء ؟ إن دراستنا للعقود ، كما سيلي ، تدفعنا إلى قبول الفكرة القائلة بأن الملكية الخاصة مصونة تماماً .

فالدولة لا تتصرف في الإملاك الخاصة وفق مشيئتها ، بل على العكس تقوم بحمايتها بالعمل على احترام العقود ، عن طريق تسجيل التصرفات واعداد دفتر المساحة . كما أنها تخضع لنفس الإجراءات التي يتقيد بها الأفراد عند مباشرتهم للتصرفات القانونية . وهذا يعني أن حق الملكية الذي تتمتع به الدولة ليس من طبيعة أخرى ومغايرة لحق الملكية الذي للأفراد . ولا يجوز أي اشتطاط في السلطة من الدولة أو الملك بالنسبة للملكية الخاصة ، التي لا يمكن انشاؤها إلا بمقتضى عقد رسمي يوقع عليه الأطراف وعدد من الشهود ، ويسجل في السجلات الرسمية ، وفي حالة أي نزاع حوله تكون محكمة «السيرو» صاحبة الاختصاص الوحيد للفصل فيه بدون أي تدخل من الدولة .

فالملكية الفردية مصونة ، وتتبع مطلقاً المالك ، ويمكن بالتالي أن تكون محلاً لسائر التصرفات . فهي تباع : «قمتن» اشترى مائتي

أرورا، من أراضى الدولة ، وبإع «تننى» منزلا مقابل . «شمت» ،
وهى تؤجر : فعراسيم الدولة القديمة تبين لنا أن المزارعين يشغلون ،
بمقتضى عقد إيجار ، الأراضى الخاصة بالدولة والمعابد والأفسراد
العاديين . وهى توهب : فتمن وهب اثنى عشر أرورا الى أولاده ، كما
أن «أيدو» وهب حقلا لزوجته ، وكان الملوك يمنحون على سبيل
الهيئة قطعا من الأراضى الى المعابد والمقربين . ويمكن أن تكون محلا
لوصية : فيوصى الوالدان بها الى أولادهم . والأزواج الى زوجاتهم ،
بل أن «أوزير» أوصى بمال مملوك له الى أجنبى . ويمكن أن تعطى
على سبيل الانتفاع : فالدولة كانت تقرر حق انتفاع على بعض أراضىها
لصالح موظفيها . وأخيرا فإنها يمكن أن ترصد لفرض خاص حتى على
سبيل التأييد مثل انشاء مؤسسات تتمتع بالشخصية المدنية .

واضح إذن أن الدولة والمعابد والمؤسسات والأفسراد ، لهم على
أملكهم حق ملكية ذات طبيعة واحدة ، يخول صاحبه استعمال
الشيء الذى يرد عليه الحق واستغلاله والتصرف فيه . ويمكن
تجزئة عناصر الحق هذه عن طريق إرادة المالك ذاته ، أو بفصل
القانون (١) .

ويسلم بعض الباحثين بوجود نظام الملكية الفردية منذ عصر الدولة
القديمة، ولكنهم يقولون أن المعلومات التى فى حوزتهم تتعلق بالملكيات الكبيرة
وحدها ، وأن الدولة المصرية القديمة كانت تضم مجموعة من كبار
الملاك الذين لهم السلطة على بقية السكان . ولكننا لا نعتقد بذلك .
فالقانون الخاص السائد فى الأسرتين الثالثة والرابعة قانون ذو نوعة
فردية ظاهرة ، ومثل هذا القانون يشجع على الملكيات الصغيرة ،
بل أننا لا نستطيع فهمه إلا اذا كان هذا النوع من الملكية ممكنا . فهو
يعرف نظام الارث وتقسيم التركة، كما لا توجد فى ظله أموال عائلية ،
وهو ما يتفق مع نظام قابلية الاموال للتنقل ، كما انه لا يمكن تفسير

١ - أنظر : Dyckmans : Histoire économique et sociale
de L'Ancienne Egypte, 3 Vol., Paris 1937.

مسك دفتر تقويم الاطيسان الذي يلعب دورا كبيرا في الحياة القانونية والاقتصادية في مصر ، وتسجيل كل التصرفات الناقلة للملكية ، والعناية المبذولة في مراجعة «الافراجات» الا بوجود ملكية خاصة كثيرة التنقل والانتشار . وحصر الاموال العقارية الذي كان يجري باستمرار مرة كل سنتين منذ عهد الملك «نتريمو» توطئة لربط الضرائب وجبايتها ، يدل على استمرار انتقال الملكية العقارية وتجزئتها ، والا لما كان هناك داعي لاجراء عملية الحصر هذه بصفة منتظمة رغم العمل الهائل الذي تقتضيه .

ولا شك أن هذه الاسباب ذات الطابع العام تجعلنا نسلم بوجود الملكيات الخاصة الصغيرة . وهذا لا ينفي وجود الملكيات الكبيرة بجانبها . بل ان هناك أدلة أخرى مستقاة من النصوص ذاتها تثبت تمايز الملكيتين معا . فترجمة حياة «متسن» تشير الى أنه قد اشترى مائتي أرورا (وهو مقياس من مقياس قسداى المصريين . ويساوى ٢١٢٥ مترا مربعا تقريبا) من الاراضى المملوكة للدولة ، وسكنا بعصفه بأن مساحة الأرض التى تضمه تبلغ أربعة أوارير ومسورة بحائط ، وتشتمل على المبنى للسكنى ، وحوض ، وحقل كروم يبلغ ١/٤ أرورا ، وغابة ، وبستان مفروس فيه أشجار التين . كما أنه حصل ، عند بلوغه قمة الوظائف الإدارية التى تدرجها ، على إيرادات ١٢ ضيعة كان له عليها حق انتفاع على سبيل المربى ، شأنه فى ذلك شأن كبار الموظفين الذين كانوا ينالون مكافآت كبيرة . ومنحه الملك زيادة على ذلك ، ضيعة تبلغ مساحتها أربعة أوارير على سبيل الهبة . وإذا أضفنا الى ما تقدم الاملاك التى أوصى بها اليه والداه - وورث عن أمه وحدها خمسين أرورا من الأرض - فإنه يمكن القول بأن «متسن» كان لديه نحو ٤٠٠ أرورنال ما يزيد على مائتى أرور منها عن طريق الموارد التى حصل عليها من الوظائف الكبيرة التى تقلدها . ومن ناحية أخرى ، فإن إيرادات الاثنى عشرة ضيعة التى كان له عليها حق انتفاع باعتباره موظفا كبيرا ، كفلت تقديم القرابين فى مقبرته على السدوام .

وكان «متسن» يعد ، فى نهاية الوظيفة ، من بين كبار الملاك فى مصر . وفى الحقيقة ، أن الامير الملكى «رع حتب» لا يذكر بدوره

مسوى ايراد اثنى عشرة ضيعة لتقديم القرابين في مقبرته . فاذا كان ايراد الامير الخاص بتقديم القرابين في مقبرته يعادل ايراد المخصص «لتن» فيمكن أن نستخلص من ذلك أن ثروتيهما متساويتان لحد كبير . بل ونجد أيضا الامير الملكى «نيكاو رع» ، يوصى الى زوجته واولاده بأربعة عشرة ضيعة . فثروته لم تكن تتجاوز كثيرا ثروة «متن» .

ولكننا نعرف بجانب كبار الملاك السالفى الذكر ، عددا كبيرا من صغار الملاك ، الذين يختار من بينهم الموظفون والكهنة في المراتب الدنيا . ففي بداية الاسرة الرابعة ، يبيع الكاتب «تننى» منزله الى الكاهن «كمايو» بثمن زهيد جدا (١٠ شعت) يحصل عليه في صورة منقولات بحسب اختياره . كما أن ملوك الاسرة الخامسة منحوا العابد ضيعات صغيرة المساحة نسبيا . فنجد أن (بيبى) الثانى وهب معبد «مين» ثلاثة أوارير من الاراضى الكائنة بقفط لمواجهة نفقات عبادته في هذا المعبد . وهذه الضيعة الصغيرة تحتوى على عدد من الفلاحين ، ومن ثم فإن مساحة الاراضى التى يشغلها كل من هؤلاء الفلاحين ضئيلة . وهذه الزراعة الكثيفة جدا تتلاءم الى حد كبير مع نظام الملكية الصغيرة .

وأخيرا ، فإن من بين الأدلة على أن مصر كانت مجزأة الى ملكيات صغيرة ، أن كبار الملاك أنفسهم لا يملكون اراضى شاسعة مكونة من قطعة واحدة . بل أن املاكهم متفرقة في انحاء مصر كلها . ونجد أن لنفس المالك ضيعات في الشمال واخرى في الجنوب . فنبين مقبرة «تنى» (فى عهد الاسرة الخامسة) أنه فى أثناء عملية احصاء الاموال ، كانت قطعان الماشية تجمع من جميع الملكيات الموجودة فى انشمال والجنوب وتقاد فى مراكب الى المركز العام لحصرها . ونستنتج نفس الشيء من مقبرة «رع - شب - سخ» ، حيث كان يتم انتقال الواشى بواسطة الصنادل . كما أن «أنخ - ما - حور» يشير الى السفن المحملة بالابقار والقادمة من املاكه المختلفة .

ولقد حصل كبار الملاك على الاموال التى يمتلكونها فى الشمال وفى الجنوب اما عن طريق الميراث أو الشراء أو الهبة الملكية . وخريطة مساحة الاراضى ذاتهما ، المقسمة الى ممتلكات صغيرة للغاية تؤكد

وجود العديد من صفار الملاك . وحذا بلا شك طبيعى فى فترة يسود فيها المذهب الفردى . ونجد ان كبار الموظفين يعملون على تكوين ملكيات كبيرة خاصة بهم ، غير ان نظام الموارث ما يلبث ان يفتتها . وهذه التجزئة ، طبقا للنظام الفردى للموارث ، تساعد على انتشار الملكية الصغيرة .

وتدفعنا جميع الادلة المذكورة الى القول بان مصر كانت ، فى عهد الدولة القديمة ، مزدهمة جدا بالسكان ، وثروتها الزراعية هائلة ، ويسود فيها نظام الملكية الصغيرة ، بجانب طبقة غنية مكونة من كبار ملاك الاراضى . ويظهر لنا علاوة على ذلك انه لا يوجد من بين كبار الملاك فى عهد الاسرتين الثالثة والرابعة من تجاوزت ملكيته . . { ارور تقريبا . ويكشف ذلك عن اننا لسنا بصدد نظام الملكيات الفردية الكبيرة للعامة ، حتى مع اخذ الخصوبة الاستثنائية للارض فى عين الاعتبار . ثم انه اذا سلمنا بان ارورين من الارضى يكتفيان لعيش مزارع او مالك صغير غير محظوظ ، فائنا نصل الى نتيجة هامة هي ان نسبة ملكية اغنى الاغنياء من كبار الملاك الى افقر الملاك لا تزيد على مائتى مرة على الاكثر . فضلا عن انه لا يوجد اى حاجز محكم يفصل الاغنياء عن الفقراء ، وانه ، تطبيقا لمبدأ الحرية الفردية فى مجال الموارث والحياة برمتها ، «يمكن للصغير ان يصبح كبيرا» ، و «يمكن للمعتمد ان يصير غنيا» كما جاء فى بردية «بريس» . ويلاحظ ان الارض كانت لها قيمة كبيرة ، وهذا ما تؤكدته واقعة ان «متن» الذى أصبح حاكما لاحدى المقاطعات ، يتلقى هبة من الملك تبلغ اربعة اوارير من الارض . ولابد من افتراض ان هذه المساحة كانت ذات قيمة ملحوظة ، مما دفع «متن» الى الاشارة اليها فى ترجمة حياته .

ولم ينتف هذا الوضع الا فى العصر الاقسطامى الاول ، حيث تركزت بين ايدى كبار الملاك والمعابد ، وكانوا يعطونها للفلاحين لزراعتها . ومن ناحية اخرى ، فان هذا التطور ادى الى اضعاف حق الملكية ، ولم يعد حقا مطلقا تجتمع فيه عناصر الملكية الثلاثة ، من استعمال واستغلال وتصرف ، بل اصنح فى كثير من الاحيان مجرد حق انتفاع (وهو حق عينى يخول لصاحبه حق استعمال شيء مملوك للغير واستغلاله

دون التصرف فيه ، فهذا العنصر الآخر من سلطة مالك الرقبة وحده) . كما أن امتياز الابن الأكبر الذي ظهر في ذلك العصر كان يخوله حقا على جميع اموال التركة التي أصبحت تعتبر مملوكة للأسرة جميعها . وبالتالي لا يجوز لأي فرد من افرادها التصرف في هذه الاموال . ولكن نظام الملكية الفردية ظل سائدا في الدلتا حتى في الزمن الذي بلغت فيه النزعة الانقطاعية اشدها . فالملكية الحرة تنفق مع ظروف المدن التجارية في هذا الاقليم .

وفي عصر الدولتين الوسطى والحديثة ، عادت الملكية في الجملة الى ما كانت عليه في ظل الدولة القديمة .

وترد الملكية الخاصة على المنقولات ، والمقارات ، والوظائف الدينية ، اذ لدينا عقود بيع محلها هذه الاموال المختلفة . ولا يعتبر هذا البيع بمثابة عقد رضائي بالمفهوم الروماني ، اذ يمثل في نقل الملكية مع اعطاء مقابل الاداء . فهو اذن عملية نقدية متضمنة التسليم الفوري للشيء والثمن . واذا كان حق الملكية قد انكمش من جديد في العصر الانقطاعي الثاني ، غير انه سرعان ما رجس الى شانه الاول في عهد «بوكخورييس» .

٢ - التكاليف التي تتحمل بها الملكية :

نشأ عن وجود الملكية المقاربة منذ عصر الدولة القديمة ، ارتفاقات قانونية خاصة بالرى ، كحق المسيل والمجرى . وهي عبارة عن حقوق عينية مقررة لعقارات على عقارات أخرى مجاورة . ولا نجد أثرا لهذه الارتفاقات في النصوص القليلة التي في حوزتنا . ولكننا نعرف انه توجد ، منذ الاسرة الاولى ، ادارة للمياه . ويمكن ان نستخلص منها الدليل ليس فقط على وجود هذه الارتفاقات ، بل على اهتمام السلطات العامة بضرورة مراعاتها بدقة .

وكان هناك نوع من الارتفاقات التي نشأ ، لا بمقتضى القانون ، وانما عن طريق تحرير عقد رسمي وتسجيله . هي نمق بالارتفاقات الجنائزية الدائمة التي كانت تثقل ملكيات محددة وتتصل بها اتصلا

دائما . فايرادات هذه الاملاك كانت تسمى بالايرادات الجنائية وتخصص لرعاية بعض المقابر واقامة الشعائر وتقديم القرابين فيها . وهذه الارتفاعات تؤدي في الواقع الى شطر الملكية ، فهي تبدو كأنها مضمونة بواسطة الملكية ذاتها .

وكان الارتفاع الجنائزى كثير الوقوع ، في شكل مؤسسة . فمن ناحية كانت الدولة تكفل لوظيفتها تقديم القرابين في مقابرهم بعد وفاتهم عن طريق تخصيص ايرادات الاملاك التي اعطتهم اياها على سبيل الانتفاع اثناء حياتهم ، في صورة مؤسسة جنائية لتحقيق هذا الفرض . كما أن الافراد كانوا يستطيعون بدورهم أن ينشئوا على املاكهم ارتفاعات او تكاليف مماثلة . وسنقوم بشرح تفصيلات هذه المسائل حينما نتكلم عن نظام المؤسسات الجنائية .

٣ - انتقال الملكية وحمايتها :

يدعو أن دفع الثمن ، وليس تسليم الشيء ، هو العنصر الذى كان يلعب الدور الحاسم في سبيل نقل الملكية في مصر وفى الشرق القديم بصفة عامة . أما اذا كان التصرف بدون مقابل ، فكان يحرر عقد في شكل شبه بالعقد الخاص بالمنازل ، وذلك حتى الاسرة التاسعة عشرة ، ثم استلزم بعد ذلك اجراء التصرف أمام شهود . واستعمل أحيانا نفس الشكل لزيادة الضمان في التصرف بمقابل . وكان تدخل موظفى الملك في مجال نقل الملكية بين الافراد يؤدي الى نفس النتيجة ، ويمكن أن نشبهه باستعمال الكودورو في بابل في هذه الحالة أيضا .

وكانت هناك دعوى الاسترداد في القانون الفرعونى ، كما هو شأن القوانين الشرقية الاخرى لحماية حق الملكية . وتشهد بذلك المصادر العديدة المتنوعة . وهذه المصادر لا تسمح لنسب القول بما اذا كانت

الدعوى ذات صيغة مدنية بحتة ، كما هو عليه الحال في الشرائع المتطورة ! إنما على العكس ذات صيغة جنائية .

ومن الثابت أن دعوى الاسترداد في ميزوبوتاميا ، فقدت طابعها الجنائى منذ عصر ما قبل حورابى .

المبحث الثانى

نظام الاقطاعات

كان البابليون يكاثون جنودهم عن طريق استقطاعهم بعض الاراضى التى تكفل لهم حاصلاتها سبل العيش . ويستخلص من الوثائق ان حمورابى كان يمنح ضباطه منزلا وحديقة . وكانت المنحة التى تقدم من الدولة الى الجنود غير جائز التصرف فيها ، ولكنها قابلة للانتقال بطريق الارث . ولقد ثار الخلاف حول ما اذا كانت هذه الاقطاعات تتم عن وجود نظام اقطاعى حقيقى . وفى تقديرنا ، ان بعض خصائص هذا النظام تدفعنا الى الاعتقاد باننا بالاحرى انشاء نظام الاقطاعات ، ولسنا بصدد نظام اقطاعى بالمفهوم السياسى والاجتماعى الذى سبق شرحه .

وشاع نظام المنح هذا فيما بعد عند الحوريين فى نوزى ، ولدى الحيثيين ، واستمر تطوره فى بابل فى ظل الدولة الاخمينية . ودفع ذلك الكثير من الشراح الى ان ينسبوا شيوع نظام الاقطاعات الى تأثير عناصر هندوآوروية ، والى تطور الفن الحربى من ناحية اخرى . فالعربات الحربية والخيالة ، وكانت شائعة الاستعمال لدى هذه الشعوب المختلفة ، تتطلب معدات حربية وتجهيزات باهظة النفقات ، مما دعا الملك الى ان يمنح جنوده اراضى تساعد على تقديم السلاح .

ويمكن القول بان مصر عرفت نظاما شبيها لحد ما لنظام الاقطاعات هذا . فلقد سبق القول ان الفرعون جري على منح كبار موظفيه وكبار رجال الدين وغيرهم حق الانتفاع ببعض املاك الدولة ، مع الاحتفاظ بملكية الرقبة (١) .

١ - انظر : P renne « J. » : La tenure dans l'Ancienne Egypte, Recueils de la société J. Bodin, t III, 1938; Le grand domaine dans l'Ancien Egypte, ibid, t, IV, 1949.

المبحث الثالث

نظام المؤسسات (١)

يمثل نظام المؤسسات بحق أحد الفصول الهامة في تاريخ القانون المصرى القديم . ذلك أن المصريين ، لكى يضمنوا حياة أخرى بعد الموت ، كان يتعين عليهم العمل على تقديم القربان في المقابر التى نضم رفائهم وكفالة اقامة الشعائر الجنائزية على الدوام . ولذلك قاموا منذ الدولة القديمة بتخصيص بعض اموالهم تخصيصا دائما لهذا الغرض . ويعرف هذا النظام باسم نظام المؤسسات . ، بالمفهوم الذى يعرفه العالم القديم ، أى اموال هى غالبا من العقارات يعهد بها الى أحد الامناء (غالبا من الكهنة) الذى يتعهد بتنفيذ ارادة المؤسس بما تجلبه هذه الاموال من ايرادات . وسيعرف كل من اليونان وروما فيما بعد هذه المؤسسات ، وهى غالبا جنازية . ولقد عرفت مصر ، منذ الماضى السحيق . وهى تترجم فى المجال القانونى الاهمية الكبرى التى كانت لعبادة الموتى .

ولقد عثرنا على عدد من العقود الخاصة بانشاء هذه المؤسسات (٢) مثل العقد الصادر من أحد رجال حاشية الملك «خفرع» ، والعهد بانشاء مؤسسة «بنمرو» ، ومؤسسة «برسن» ، ويرجع تاريخ هذه العقود الى عهد الاسرة الرابعة . وهناك مؤسسة تثير اليها وصية «نكعنخ» ، ومؤسسة «حتى» ، و «منو عنخ» ، والوزير «سندجم اب» فى عهد الاسرة الخامسة ، وعقد بانشاء مؤسسة «دجاو» فى عهد الاسرة السادسة .

١ - أنظر : Pirenne « J. » : La fondation en droit égyptien sous l'Ancien Empire, RIDA, 2 «1955» : 19-20 Stracmans (M.), Textes des actes de fondation de l'ancienne Egypte, ibid, 31 ss; Moret et Boulard : Donations et fondations en droit égyptien, Rec. trav., t. XXIX, 1907, p. 57 - 95.

وراجع ايضا : شفيق شحاته ، المرجع السابق، ص ٢٦ وما بعدها.

٢ - راجع : Pirenne : Institutions, t. II, p. 335 - 337

ومنقوم بدراسة هذه العقود ، وتتبع تطور نظام المؤسسات حتى يتسنى لنا الإلمام بها جيدا . وهناك عقدان رئيسيان من بينهما يسمحان بدراسة نظام المؤسسات دراسة شاملة ، أحدهما هو الصادر من أحد رجال بلاط الملك «خفرع» والآخر صادر من «سنو عتخ» وهو كاهن الملك «وسركاف» والملك «ساحور رع» ، وهما من أوائل ملوك الأسرة الخامسة . ولذلك فأننا سنكرس عناية خاصة لهذين العقدين ، بجانب الاهتمام أيضا ببقية العقود الأخرى .

أولا - سند المؤسسة الصادر من أحد رجال حاشية الملك خفرع :

نجد أن هذا العظيم ينشئ ، بمقتضى السند المذكور ، مؤسسة جنائزية دائمة «بيردجيت» ، من أموال آلت إليه في صورة هبة ملكية ، وذلك لتقديم القرابين في مقبرته بعد وفاته . والعقد ، في شكله الذى لدينا ، ناقص . فمن الضروري أنه كان يتضمن شرط هبة . ومهما يكن من أمر ، فإنه من الواضح أن رجل الحاشية السالف الذكر يهب ضيعة ، منحه إياها الملك ، إلى طائفة من الكهنة الجنائزين الدائمين وفقا للشروط التالية التى جاءت على لسانه : «لم أمنح أحدا من الكهنة - لا هم ولا أولادهم ولا أخوتهم ولا أخواتهم ولا أولاد أولادهم ولا رؤساءهم ولا أتباعهم - حق الاستيلاء لانفسهم على الحقول والزرع وجميع الأشياء التى جعلتها لهم لتقديم القرابين هنا (في المقبرة) ... وفقا للأوضاع التى عينتها لذلك ، وكذلك فأنى لم أمنح أحدا من الكهنة الجنائزين أية سلطة للتصرف فى الأراضى ، أو الزراع (أو شئ من الأشياء التى جعلتها لهم لئى يقوموا بتقديم القرابين) ، سواء بعوض أو بطريق الوصية لى شخص كائنا من كان» .

يبين من ذلك أن الكاهن الذى يخسر شكواه يحرم من حق الملكية التى له على الشيوع على أموال المؤسسة ، وهذا يؤدى بالضرورة إلى فقده لنصيبه فى إيراد المؤسسة الذى كان يحصل عليه . ويعود هذا الجزء الشائع من الأموال الذى فقده إلى هيئة الكهنة برمتها .

ويستخلص بعض العلماء من ذلك ان هيئة الكهنة تتمتع بشخصية مستقلة عن شخصية كل فرد من افرادها . فنلاحظ في هذا الصدد فكرة تشبه فكرة الشخصية المدنية . وتظهر هذه الشخصية ، التي انشأها سند المؤسسة ، في مواجهة الكهنة الذين تضمهم الهيئة وفي مواجهة الغير . فالهيئة ليست مجرد جماعة فعلية ، بل جمعية قانونية لها اهليتها المدنية المعترف بها بواسطة القانون وشخصيتها الخاصة بها .

والحق انه قد تنشأ خصومة بين احد كهنة المؤسسة والغير امام القضاء المادى . فتتدخل المؤسسة عندئذ لتجنب اى ضرر محتمل لها نتيجة هذا النزاع . والكاهن الذى يكون طرفا فى الدعوى يعرض امواله للحجز اذا خسر الدعوى ، ولكن دون اموال المؤسسة لانها غير قابلة للتصرف . وتقدم المؤسسة للمحكمة عند نظرها الدعوى بياناً يوضح مدى الحقوق التى لهذا الكاهن على اموالها ، وذلك لتفادى كل لبس . وهذا يعنى ، بحسب هذا الراى ، ان للهيئة وجوداً قانونياً ما دام انها تعد المستندات وتتدخل فى الدعوى للحيلولة دون الحجز على اموالها بسبب التزام يقع على عاتق احد اعضاءها بصفته الشخصية . فراس مال المؤسسة يكون ملكاً خاصاً لها وحدها ، ولا يمكن الحجز عليه لضمان الوفاء بالتزامات تقع على عاتق اعضاءها .

وعلى العكس من ذلك ، فان الكهنة يعتبرون ملاكاً لتصيبهم في ايراد المؤسسة ، والذى يمكن بالتالى ان يكون محلاً لحجز الغير عليه عند الاقتضاء ، رغم استمرارهم اعضاء في المؤسسة . ويتحدد نصيب كل منهم على هذا النحو : يخصص بـ ايراد المؤسسة لتقديم القرايين في مقبرة المؤسس ، وهذا الجزء لا يمكن ان يكون محلاً لحق ملكية اى شخص كائناً من كان . ولا يجوز الحجز عليه ، او التصرف فيه او تحويله عن الغرض الموصوله باية طريقة كانت . والعشر الباقي من الایراد يقسم ، وفقاً للتواعد التى حددها الواهب في سند المؤسسة ، بين الكهنة . والنصيب الذى يناله كل منهم على هذا الاساس يكون ملكية شخصية لصاحبه ، فهو يستطيع ان يتصرف فيه كما يشاء . ويدخل ثمنه كملكية خالصة .

فالامر يتعلق اذن بمؤسسة تتمتع بشخصية قانونية مستقلة ، وقد منحت مالا غير قابل للتصرف او للقسمة ، كما ان الغرض الذى رصد من اجله هذا المال محدد على وجه الدقة فى السند المنشئ للمؤسسة . وشخصية المؤسسة لا تختلط بشخصية أعضائها . فالأعضاء مجتمعون معا فى هيئة كاملة يكونون المؤسسة . أما باعتبارهم افرادا ، فان لكل منهم حقوقا خاصة على الملك الشائع ، كما يقع على عاتق كل منهم التزامات فى مواجهة الهيئة . ومن ثم يتعين التمييز بالنسبة لكل كاهن ، بين : (١) حقه الشائع على المال المشترك ، (٢) وحق الملكية الشخصية التى له على نصيبه فى الايراد .

ثانيا - سند مؤسسة «بنمرو» :

لدينا عقد آخر بانشاء مؤسسة صادر من «بنمرو» فى نهاية عهد الاسرة الرابعة . بيد انه كثير الثغرات . ويمكن تفسيره اجمالا بان «بنمرو» خصص بعض أمواله ، فى صورة مؤسسة ، لتقديم القرابين فى مقبرته ، ومهد بها الى اولاده واخيه واولاده . فهؤلاء جميعا هم الكهنة الجنائزيون الدائمون . ولا يجوز لهم التصرف فى هذه الاموال ، ومع ذلك فهم يستطيعون ان يتركوها لورثتهم بطريق الوصية . فالمؤسسة هنا هى صورة من شركة تضم عددا من الاقرباء .

ونضيف الى ما تقدم انه قد وردت فى مقبرة «برسن» مجرد اشارة لسند بانشاء مؤسسة .

ثالثا - سند مؤسسة «سنوعنخ» :

انشأ «سنوعنخ» ، فى عهد الاسرة الخامسة ، مؤسسة شبيهة بتلك التى اقامها احد رجال بلاط الملك خفرع . فهو يهد بمال الى كهنة جنائزين وورثتهم لكى يقوموا بتقديم القرابين فى مقبرته . وهذا المال غير قابل للتصرف . والأوضاع التى نص عليها فى كلا السندين متماثلة لدرجة أننا لانتاج الرجوع اليها مرة ثانية . وكلتا المؤسستين متشابهتان من الوجهة القانونية .

ويبدو أن المؤسسات اتخذت بعد ذلك شكل الشركة العائلية في كثير من الأحيان . فهي تنشأ بواسطة مال للمؤسس ، مقدم اليه في العادة من الملك ، وبمصل المؤسس على الإبقاء على هذا المال في نطاق الأسرة ، مع استخدامه في تمويل نفقات اقامة الشعائر الدينية الخاصة بمقرته .

وتتخذ هذه الشركة العائلية ، التي انشئت طبقا لاحكام المؤسسات السابقة الذكر ، أحد شكلين : فهي احيانا عبارة عن شركة يقف جميع اعضائها على قدم المساواة فيما بينهم ، بينما نجد في احيان أخرى الابن الأكبر يحتل فيها مركز المصدرة . ونلاحظ بالتالى أن التطور الذى حدث في مجال المؤسسات هو ذاته الذى تم بالنسبة لقانون الأسرة ، وهذا شيء طبيعي.

وفي نفس الفترة ، أى في عهد الأسرة الخامسة ، تصبح الوظائف الكهنوتية وراثية ، ويميل بعض اصحاب المناصب العالية الى تحويلها لشركات عائلية ، تؤول اليها ايرادات الوظيفة ، ويقوم اعضاؤها ، بالتناوب ، بأعباء هذه الوظائف .

هذه الاشكال الجديدة للمؤسسة تظهر في وصية كبير كهنة «حتحور» بقوص وهو المدعو «نكمخ» .

رابعا - وصية «نكمخ» :

حصل «نكمخ» ، باعتباره كبير كهنة «حتحور» على خمسين اورو من الاراضى ، كما كان يتمتع بنصيب في جميع القرابين التي تقدم لعبد «حتحور» بقوص . وكانت هذه الوظيفة ، حتى ذلك الوقت ، شخصية ، ثم انشأ نكمخ مؤسسة دائمة من الايراد الذى تدره الوظيفة المذكورة وتضم زوجته واولاده وكاهنين محترفين ، ونص على ان الاعمال الكهنوتية وايرادات الوظيفة تقسم عليهم . ولا نعرف كيف نظمت هذه المؤسسة ، اذ ليس لدينا السند المنشئ لها ، وما في حوزتنا هو مجرد اشارة وردت في الوصية عن تكوين هذه الشركة العائلية واتخاذها شكل مؤسسة دائمة .

كما أعلن «نكمنخ» في وصيته عن تكوين مؤسسة جنازية في «خنوكا» لتقديم القرابين لآبيه وأمه وأولاده وسائر أفراد أسرته . وهذا نوع جديد للمؤسسة . فالامر لم يعد يتعلق بالعبادة الجنازية الخاصة بشخص واحد ، بل بتلك الخاصة بالأسرة كلها . وهكذا نجد أن التضامن العائلي امتد إلى العبادة الجنازية . وهذه المؤسسة التي أنشئت في صورة شركة عائلية لاتضم جميع أولاد «نكمنخ» بل بعضا منهم فقط ، وهم نفس الأشخاص الذين عهد «نكمنخ» اليهم بوظيفة كبير كهنة «حتحور» التي كانت موضوع شركة عائلية .

وأخيرا ، فإن «نكمنخ» نظم مراسم تقديم القرابين وإقامة الشعائر الدينية الخاصة به ، فعهد بالإشراف عليها إلى ثمانية من الكهنة وأربعة من أولاده . والنص هنا كثير الثغرات ، وأسماها هؤلاء الأولاد الأربعة غير معروفين لنا . بيد أنه يبدو أننا لسنا هنا أزاء نفس الأولاد الذين عهد اليهم بوظيفة كبير كهنة «حتحور» وتضمهم مؤسسة «خنوكا» . والظاهر أن هؤلاء الأولاد الأربعة يقفون على قدم المساواة .

واضح إذن أن الوصية الصادرة من «نكمنخ» تنشئ عددا من المؤسسات ، من بينها واحدة على الأقل تعتبر - وفقا لحرفية النص - «دائمة» ، أما المؤسستان الأخريان - وهى من المؤسسات الجنازية - ، فلا يمكن إلا أن تكونا دئمتين استنادا على صفتها الجنازية ذاتها .

ومهما يكن من أمر ، فإن النتيجة الأساسية التى نستخلصها من هذه الوثيقة أن نظام المؤسسة ، فى عهد الأسرة الخامسة كان كثير الانتشار ، وأنه كان يتناول حتى الوظائف الكهنوتية ، كما أنه يتخذ شكل الشركات العائلية .

خامسا - سند مؤسسة «حتى» :

أنشأ المدعو «حتى» بدوره مؤسسة فى عهد الأسرة الخامسة ، عرفناها ليس بواسطة الوصية كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات

«نكمنخ» ، بل عن طريق سند المؤسسة ذاته . والامر لا يلقى هنا
بنوع من المؤسسات ، منظم في شكل شركة عائلية ، مثل مؤسسة
«نكمنخ» ، ولكن تحت سلطة الابن الاكبر .

وتبين نصوص السند لنا أننا بصدد مؤسسة أنشئت على نفس
منوال المؤسسة التي أقامها أحد رجال حاشية الملك «خفرع» . بيد
أنها تمثل نوعاً جديداً من ناحية أن الابن الاكبر هو الذي يتولى الرئاسة
جيلاً بعد جيل . فالذي يميزها عن أمثالها في عهد الأسرة الرابعة (المهد
التابع) أن العقد صدر لا إلى الكهنة بل إلى الابن الاكبر للمؤسس،
وقد جعل المؤسس لهذا الابن الاكبر سلطة على الكهنة ، كما وكل إليه
أمر توزيع الاستحقاقات على أولاده الآخرين . فالنصوص تشير إلى
الابن الاكبر باعتباره «رئيس منزله» و «وارث» أبيه ، فهو بالضرورة
رئيس الأسرة . والظاهر أن هذا الامتياز الذي للابن الاكبر في مجال
المؤسسة يستمر في فرع كل طفل للمؤسس . ونص صراحة على أنه
لا يجوز لأي ولد من أولاد المؤسس أن يتصرف في أموال المؤسسة التي
تتمتعين بأوليتها إلى أولادهم من بعدهم ، على أن توضع تحت يد
كبيرهم ، وهكذا في كل الطبقات التالية .

سادساً - سند مؤسسة «سندجم أب» :

يجدر بنا أن نشير في النهاية إلى مؤسسة ، تضمنتها وثيقة
أخرى ، وتتعلق بالوزير «سندجم أب» من الأسرة الخامسة . وهي
تبين أن الملك منح جزءاً من الإيرادات الخاصة بإقامة شعائره
الجنائزية في شكل هبة دائمة تخصص لتقديم القرابين في مقبرة
الوزير المذكور ، وسجلت هذه الهبة . كما أن الوزير قام بدوره
بمنحها إلى مؤسسة أنشئت بمقتضى عقد أبرم في شكله الصحيح .

ماذا يمكن أن نستخلص من كل هذه النصوص ؟

يظهر مما تقدم أنه يجوز لأي شخص طبيعي أن يقوم برصد بعض
من أمواله ، تكون عادة من العقارات ، لأقاسة الشعائر الدينية على

روحه بعد وفاته ، فينقل ملكية هذه الاموال الى جماعة من الكهنة ، على ان يراعى المستفيدون منها الطريقة التي رسمها لادارتها . وللواهب ان يقسم الإيرادات فيما بين اعضاء هذه الهيئة ، وان يرسم الاجراءات التي ستبغ عند نشوب نزاع فيما بينهم ، وان ينص على تدخل الهيئة في المنازعات القضائية التي يكون أحد أعضائها طرفا فيها للحيلولة دون اختلاط أموالها بالاموال الخاصة بأعضائها .

وهذه الاموال المسماة «الدائمة» (دجيت) غير قابلة للتصرف ، وغير قابلة للتسمة من حيث رأس المال (وليس من حيث الإيرادات) . وتكون محل ملكية شائعة للهيئة . ويتمين الا تكون مشار نزاع بين الكهنة والا فان المخالف يفقد انتفاعه بالجزء المخصص له . وتؤول هذه الاموال الى فروع أعضاء الهيئة ، على ان يتحملوا العبء الدينى المذكور(١) .

ولقد سبق ان رأينا ، ابان استعراضنا للوثائق الخاصة بانشاء المؤسسات وسلطانها ، حدوث تطور في ههنا المجال ، وأنه وفقا لبعض النقوش الموجودة في المقابر كان الكهنة أحيانا هم أولاد الواهب ذاته . وفي هذه الحدود ، فان نظام المؤسسات يتخذ مظهرا جديدا : فهو لم يعد يستخدم فقط كوسيلة لتخليد روح الميت باقامة الشعائر الجنائزية ، بل وكذلك للمحافظة على مجموعة من الاموال ، واستبقائها دون مساس في نطاق الأسرة ، لصالح الاجيال المتعاقبة .

وهذا النظام ، الذى يبين بوضوح تأثير المعتقدات الدينية على القانون المصرى ، كان محل تفسيرات قانونية متنوعة . فيذهب الاستاذ البلجيكي «بيرين» الى اننا بصدد مؤسسات بمفهومها الحديث ، هى ذمة مالية مخصصة لفرس دائم ومزودة بشخصية اعتبارية . «فالدجيت» تكون شخصا مدنيا يتسم بالدوام ومكلفا

١ - انظر : Moret et Boulard : Donations et fondations en droit égyptien, Rec. trav., XXIX « 1907 », p. 57 - 95.

بإدارة المال المخصص للهدف المرسوم ، وشخصيته تتميز عن شخصية أعضائه . ولقد انتقد العالم الألماني «سيدر» هذا الرأي . ويميل الاتجاه الحديث الى القول بأنه يمكن فهم كيفية سير «الدجيت» بدون حاجة الى الاستناد لفكرة الشخصية القانونية ، التي يحتمل أنها كانت مجبولة لدى قدامى المصريين : فالكهنة ، فرادى أو مجتمعون معا ، هم ملاك ائتمانيون ، وملزمون بمراعاة الفرض الذي يهدف اليه المتصرف وخصص المال من أجله .

ومهما يكن من امر هذا الخلاف فاننا نرى أن المؤسسة تظهر في النصوص بمثابة «شخص» يتمتع بشخصية خاصة به تنطوي على حق التملك والتصرف في أمواله في حدود القواعد التي يضعها المؤسس والتي تكون هي مصدر الحقوق التي للمؤسسة . هذا هو ما يبدو لنا ليس محل خلاف . فإذا كنا نستخدم تعبير «شخصية قانونية» فاما لكي نحدد فكرة . فالامر لا يتعلق باعتبار الشخصية القانونية هنا بمثابة شخص مدني مفهوم طبقا لمبادئ القانون الروماني او التشريعات الحديثة .

وتعترف السلطات العامة بالشخصية القانونية للمؤسسة . فهي تنشأ في الحقيقة بمقتضى عقد كتابي يخضع لاجراءات التسجيل ، اذ ان العقود كان يتمين تسجيلها ، وهذا يعني التصديق الرسمي عليها . فالشخصية القانونية المضافة على الهيئة ، والتي تنشأ بإرادة مؤسسها وحدها ، هي نتاج المذهب الفردي الذي كان سائدا في القانون المصري في عصره العلياني إبان عهد الدولة القديمة . فهي تمثل أحد العناصر الهامة للتطور القانوني . والحق انه ، ولو أن هذه الفكرة كانت نتاج القانون الفردي ، غير انها أسهمت في القضاء تدريجيا على الصفة الفردية للقانون . فقد اتخذت كوسيلة لأفساء الشرعية على تطور العادات الذي يلاحظ في جميع المجالات ولا سيما في نطاق القانون الخاص والقانون الاجتماعي ، عندما فتنت الدولة في يد الإقطاع ، وحلت محل الفرد الخلايا القانونية التي تكونت من الأسرة والضيعة الإقطاعية والوظائف التي أصبح دخلها وراثيا . وزاد عدد المؤسسات ، وساعد هذا النظام في إخفاء الطابع الجماعي على المجتمع

وحل بذلك محل الطابع انفرادي - الذي كنا نلاحظه في العقود التي ترجع الى عهد الاسرة الرابعة والخاصة بانشاء المؤسسات مثل تلك المتعلقة بالمؤسسة التي اقامها احد رجال حاشية الملك «خفرع» وبؤسسة «بنمرو» ، وبؤسسة «برسن» - ومنها نتبين انه كانت هناك مساواة قانونية بين الاولاد ، بدون تفرقة بين الذكور والاناث ، وللزوجة شخصية قانونية مساوية لتلك الخاصة بالرجل .

ويمثل فترة الاسرة الرابعة الخطوة الاولى لانها المذهب الفردي والعودة الى عصر يسود فيه قانون متدرج . فلقد تم خلالها التركيز الهائل لسلطة الدولة، وتكونت طبقة من الاشراف في المجالين الاداري والديني . ومن ناحية اخرى ، فانه حينما تطور نظام العائلة خلال الاسرة الخامسة ، وتقدم الابن الاكبر على اخوته في الاسر النبيلة ، واعيد تكوين الاسرة ، وتكونت شركات عائلية ، كما تشر اليها وصية «نكمنخ» ، ظهر اثر ذلك ايضا في نظام المؤسسات مثل مؤسسة «حتى» . وفي نفس الوقت الذي تتشكل فيه من جديد ، تتخذ العبادة الجنائزية في الاسر النبيلة شكل عبادة خاصة بالاسرة، وتصبح الاسرة هي الخلية القانونية . كما يظهر من بين صفوف كبار الموظفين طبقة من النبلاء في مجال الادارة ، كانت في دور التكوين منذ الاسرة الرابعة ، وضمت مجموعة من الحكام اخذوا يتقلدون المناصب الحكومية بالوراثة ويلعبون دور الامراء وانباغ الملك . وشرع هؤلاء الامراء في اقتناء الحرم مثل الملك ولعلنا نذكر ان الاسرة كانت قبل ذلك الوقت تقوم على اساس نظام الزواج من امرأة واحدة ، وكان يرعى هذا المبدأ بدقة . ويمكن تتبع هذا التطور في سندات المؤسسات الخاصة بالدمع «نكمنخ» ، و «منوعنخ» والوزير «مندجم اب» . ويزداد هذا التطور في عهد الاسرة السادسة . فينشأ امتياز الابن الاكبر، والوصايا على النساء، وسلطة الزوج على زوجته ، والسلطة الابوية ، وكذلك اموال الاسرة . ويرجع الى هذا العهد عقد انشاء مؤسسة «دجاو» .

وهكذا فان نظام المؤسسات يسجل بعض مظاهر التطور والتنقل بين انظمة قانونية قائمة على مبادئ متعارضة . وهو يقدم من هذه الزجفة فائدة تاريخية على درجة كبيرة من الاهمية .

الفصل الثالث

نظام الموارث

أولا - في ميزوبوتاميا(١) :

يتسم نظام الموارث بسمة التطور والتقدم ، مثله في ذلك مثل نظام الملكية ونظام الأسرة . وكما يستطيع الملاك التصرف بحرية في أموالهم ، عن طريق إجراء التصرفات فيما بين الأحياء فانهم يستطيعون أيضا إجراء التصرفات المضافة الى ما بعد الموت . غير أن التقاليد والعرف يلزمهم بترك الأموال العائلية لأولادهم .

والتبنى بقصد الميراث in hereditatem ، والذي سبقت دراسته ، كان وسيلة طبيعية من أهم الوسائل التي يلجأ اليها البابلي حينما يريد أن يتصرف في أمواله لما بعد الموت . ومنذ حورابى على الأقل ، قيدت حرية الإيضاء ، كما أن حرمان الأولاد من الإرث خضع لرقابة القاضي ، فهو يفترض وقوع خطأ جسيم ومتكرر من جانب الطفل ، وثبوت ذلك بطريق القضاء .

وفي الإرث الشرعى ، تؤول الأموال الى طبقتين من الورثة .

١ - الفروع ، ومن المحتمل الزوجة أيضا . ب - الأخوة .

وفيما بين الأولاد ، لا يعرف امتياز الابن الأكبر تقريبا (أى حق الابن الأكبر في أن يرث كل التركة أو الشطر الأكبر منها) . وعلى العكس من ذلك ، يوجد امتياز الذكور : فلا ترث البنت أى مال

١ - انظر : Klima «J.» : Il diritto ereditario secondo le fonti

Giuridiche di Eshnunna, Iura 4 « 1953 » 192 - 197.

من التركة ويكون لها عليه حق الملكية التامة الا في حالات معينة
اهمها عدم وجود فروع من الذكور ، او اذا كانت كاهنة لمردوك .
ولكن يمكن ان تمنح دوطه ، وتلقى مبة ، حتى ولو كانت مضافة الى
ما بعد الموت mortis causa . كما انها تأخذ نصيبا في الارث يكون
لها عليه حق الانتفاع . والحقيقة ان البنات كن يتسلمن الشريقتو
كمقدم ارث . ومهما يكن من امر ، فان حق البنات في الارث غير
معروف جيدا (١) . فالبنت ترث في حالات معينة ، ولكنها لا تسلم
الاموال من التركة الا على سبيل الانتفاع لدى الحياة . وبعد وفاتها
تعود هذه الاموال الى الاسرة . فلا يراد ان يخرج القسم المخصص
للاناث من العائلة وينتقل الى اذواجهم وأولادهم . وهذا بلا شك
أثر متبقى من مرحلة قديمة كان يسود فيها نظام الملكية العائلية .

وترث الام أولادها ، كما ان الاولاد يرثون امهم اذا ماتت قبلهم .
واذا مات الاب أولا ، تقوم بإدارة أموال أولادها ، وتستطيع ان تجري
سائر أعمال الإدارة ، ولكن ليس لها حق التصرف في هذه الاموال .
وللزوجة الارملة الحق في نصيب ولد اذا لم تكن قد أعطيت نودونو .

ويسود مبدأ المساواة فيما بين الاولاد من فراشين أو أكثر ،
ولكن إبناء المحظية حتى بعد صيرورتهم شرعيين بواسطة التبني ،
يكونون في وضع أدنى : فليس لهم أى حق سوى بالنسبة لتصيب من
المتنولات ، ولا يقومون هم باختياره .

واذا لم يكن للمتوفى اولاد ، فان الميراث يؤول الى اخوته .

ويمكن تقسيم أموال رب الأسرة أثناء حياته . وفي العادة ،
يلتزم الاولاد بدفع مرتب لمسدى الحياة لايهم كمقابل لهذا التقسيم .
والتقسيم الذى يجرى فيما بين الورثة عقب وفاة رب الأسرة
post mortem يكون فى غالب الاحيان وديا ، وبينت وثائق الحياة

١ - انظر : « J. » : La position successorale de la
fille dans la Babylonie ancienne, Ar. Or 18, 3, p. 1950.

العملية أمثلة عديدة له . ولقد عثر على عدد من وثائق التقسيم ، تتضمن تحويل كل وارث جزءا من التركة على سبيل الملكية . كما أن التقسيم يمكن أن يتم أمام انقضاء .

وعند اليهود ، غالبا ما تبقى الحياة المشتركة بين الاخوة بعد وفاة الاب . ويؤول الميراث الشرعى الى الإبناء، اما البنات فلا يرثن الا في حالة عدم وجود ذكور . فللبنات حق في دوة فقط من حيث المبدأ . وللبن الأكبر نصيب مضاعف بالنسبة للعقارات . وحق ارث الأولاد من الزوجة الثانية غير معلوم جيدا .

ثانيا - في مصر :

١ - الميراث الشرعى :

ان قواعد الميراث الشرعى ، في عهد الدولة القديمة ، تقرر المساواة بين الأولاد . فليس فيها امتياز للابن الأكبر على سائر اخوته وأخواته ، ولا امتياز الذكور على الاناث . أما الزوجان ، فلا يعتبر احدهما وارثا شرعيا للأخر بعد وفاته ، كما أن أموالهما لا تختلط ببعضها أثناء حياتهما . فالورثة الشرعيون لاموال الاب والام هم الأولاد الشرعيون . «فمتن» آل اليه اموال والده بدون أية وصية . فهو بالتالى قد حصل عليها بمقتضى القانون ، اى بمقتضى الميراث الشرعى . ومن ناحية اخرى ، اذا كان قد قدم اثنى عشر اروا من الاراضى لأولاده على سبيل الهبة ، فان هذا يعنى انه لا يقوم بأجراء وصية ، وان أمواله ستؤول اليهم كالعادة وفقا لاحكام القانون . وهو لم يرث فقط من ابيه ، بل وكذلك من امه التى تركت خمسين اروا من الارض .

واضح اذن ان الأولاد ذكورا كانوا أو اناثا ، يرثون كلا من الوالدين على انفراد ، دون وجود أى اثر للتضامن العائلى . ولكن لتحقيق في الميراث لا ينشأ لهم الا عند الوفاة . فعلى هذه الناحية ، يبدو ان حقوقهم المتعلقة بالتركة متساوية تقريبا . ومع ذلك فان هناك

فريقا من العلماء يذهب الى ان الثابت هو ان الابن الاكبر يرث اباه ، ولكن من غير المعروف ما اذا كان يحجب اخوته وامه من الميراث ام لا . وهناك من يرى ان الذمة المالية العائلية تظل بدون قسمة تحت ادارة الابن الاكبر .

غير اننا لا نأخذ بأي من الرايين ، خاصة بالنسبة للدولة القديمة . فهناك من النصوص السالفة الذكر ، ما تقطع بان اموال التركة كانت تقسم بالتساوى بين الذكور والاناث دون أى اعتبار آخر . ويمكن أن نستنتج أيضا أن الاولاد كانوا جميعهم متساوين في حق الارث من وصية الامير «نيكاورغ» التي سبقت الإشارة إليها .

ومن ثم نستطيع أن نرسم نظام الموارث في عصر الدولة القديمة على الوجه التالي : تفتح التركة بحدوث الموت الطبيعى . وترتيب الورثة مقرر بنص القانون ، وتؤول اموال المتوفى الى ورثته الشرعيين بقوة القانون ، ولا يدخل القانون في الاعتبار مصدر هذه الاموال او طبيعتها عند تنظيم توريثها ، بيد أنها لا تنتقل الى السورثة الا وهى محملة بالتكاليف والارتفاقات التى تثقلها، ولا سيما في مجال المؤسسات الجنائزية . وتؤول التركة الى اولاد المتوفى وفروعه ، وعند انعدامهم تؤول الى الاخوة والاخوات . ولا نستطيع أن نقول شيئا بالنسبة للحق في الارث الذى كان من المحتمل أن الاصول يتمتعون به ، بنسب عدم وجود نصوص تشير اليه .

فمن الثابت اذن أن الاولاد كانت انصباؤهم في الميراث متساوية، ما لم تغير الوصية من هذه المساواة . ويأخذ فروع الابن المتوفى مكانه ويحصلون على نصيبه . وليس للورثة أى حق على اموال مورثهم أثناء حياته، كما أن أبا من الزوجين ليس وارثا للزوج الآخر ، كما سبق القول .

٢ - الميراث الايصالى :

كان يحكمه مبدأ حرية الفرد في اجراء تصرفات في امواله مضافة الى ما بعد الموت . فاذا كان للاولاد صفة الورثة الشرعيين ، الا انه لم

يكن الوالدان ملزمين بنقل جميع ثروتهما إليهم . فتركة والد «متن» ، وهو المدعو «أبو - أم عنخ» ، لا تتضمن أى متقول . ويبدو أنه كان لديه بعض الاموال المنقولة، فهو بالتالى قد تصرف فيها ، ومما لا شك فيه انها آلت الى زوجته بطريق الوصية او عقد الزواج .

ومن ناحية أخرى ، فان سند المؤسسة الصادر من أحد رجال البلاط فى عهد الملك خفسرع بنص على أنه لا يجوز لكهنة المؤسسة الجنائزين (أى الكهنة الذين يقومون على خدمة الموتى) التصرف فى انصباهم بطريق الوصية ، أو الهبة ، أو بموض . بل يتعين عليهم تركها لأولادهم وأولاد أولادهم وهكذا دواليك . وإذا كان هذا المقصد يفرض مثل هذه القيود على الحرية التى لسرب الأسرة فى التصرف فى أمواله أثناء حياته ، فهنا يعنى أنه يتمتع قانونا بهذه الحرية . فلا يوجد بالتالى أموال عائلية غير قابلة للتصرف . فملكية كل من الأب والأم هى ملكية فردية . ووجود الاطفال لا يفرض أى قيد على حق الملكية الذى يتمتعان به . ولقد سبق أن أوردنا أكثر من دليل على ذلك . ونخص بالذكر هنا وصية «نيكاورع» التى تدل على أن الأب يستطيع أن يستبعد أولاده بالنسبة لجزء من ثروته على الأقل، لصالح زوجته ، ما دام أن النصيب الذى يوصى به «نيكاورع» لزوجته أكبر من النصيب الذى تلقاه كل من أولاده .

فتقسيم التركة يمكن أن يتم بطريق الوصية التى يجوز أن تتضمن وصايا جزئية لأشخاص ليسوا وريثة ، مثل زوجة الموصى ، أو تخص هذا الولد أو ذاك ببعض المزايا . ويبدو مع ذلك أن الموصى لا يستطيع ، بواسطة الوصية ، حرمان أحد أولاده من حقه فى نصيبه انشرعى الذى له على تركة أحد الابوين .

بيد أن هناك فريقا من العلماء يذهبون الى أن قواعد الميراث الإيبسالى فى مصر القديمة كانت تجيز للفرد أن ينقل ذمته المالية ، عن طريق تصرف فيما بين الأحياء ، الى شخص ياتممه ، على أن يقوم هذا الأخير بتقسيم هذه الاموال بين زوجة المتصرف وأولاده بعد وفاته . وبرى هذا الفريق أنه من المحتمل أن تكون هذه هى الطريقة

الوحيدة لتقسيم التركة وفقاً لرغبات المتصرف ، فالوصية الحقيقية التي تسمح بتعيين أجنبي عن الأسرة وارثاً أو تمنحه بعضاً من أموال التركة كانت مجهولة تماماً . فبعض الأموال لشخص أجنبي ما كان من الممكن أن يباشر إلا بطريق صرف فيما بين الأحياء : ويحتمل أن الواهب كان في مقدوره أن يحول دون ترتيب آثار هذا التصرف لصالح الموهوب له إلى ما بعد وفاته، وذلك بالاحتفاظ لديه بسند الهبة ، وغالباً ما تصحب هذه الهبات تكاليف تقع على عاتق الموهوب له ويقصد منها ضمان إقامة الشعائر الجنائزية له بعد وفاته .

ومع ذلك فأننا لا نتفق مع هذا الرأي . فلقد ثبت بالإدلة وجود نظام الوصية في مصر القديمة . ولقد أوردنا فيما تقدم أمثلة له ، كما أننا سنعالجه بالتفصيل فيما بعد . ومهما يكن من أمر فإن قواعد الميراث في عهد الدولة القديمة تتم عن نظام يتسم بالنزعة الفردية الواضحة .

هذا ويبدو أن العمل جرى على تضمين عقود الزواج ، في غالب الأحيان شروطاً يقصد منها نقل أموال الزوج أو حصة معينة منها على الأقل إلى زوجته بعد وفاته : وكان ينشأ بهذه الكيفية ضمان حقيقي لمصلحة الأسرة ، ويمثل قيلاً على حرية التصرف . وهذا ما يمكن استخلاصه من دراسة بردية تورينو السالفة الذكر .

٢ - نظام الميراث في العهد التالي :

تغيرت أحكام الميراث في العهد الإقطاعي الأول نتيجة التغيرات التي حدثت في نظام الأسرة في نهاية الدولة القديمة تحت تأثير التطور الاجتماعي . فاحتل التضامن الاجتماعي المكانة الأولى ، وكون كبار الملاك أملاكاً فسيحة غير قابلة للتصرف أو القسمة يشرف عليها الابن الأكبر ، على أن يقوم بالشعائر الدينية الخاصة بعبادة الأسلاف .

ولم يعد حق الإرث منحصر في المنسوبة بنسب : بن صبيح للاخوة والأخوات ، حتى في حالة وجود الأولاد ، وللزوجة كذلك حق

فى شركة المورث . واختفى مبدأ المساواة فى الارث الذى كان سائدا بين الاولاد الشرعيين فى عهد الدولة القديمة . فظهر امتياز الابن الاكبر الذى يخسوله الولاية على أخوته الآخرين ، والاستئثار بإدارة أموال الشركة لحسابهم ، لانهم وان كانوا لا يستولون على شىء من أموال أبيهم غير أنهم يعتبرون شركاء لأخيهام الأكبر فى ملكية هذه الأموال التى كانت تؤول بعد وفاته الى من يليه فى السن منهم . وعند انقراض الأخوة ، كانت الأموال توزع بين الفروع . وبالنسبة لحق البنت فى الارث فهو محل خلاف .

وفى عهد البوتلين الوسطى والحديثة ، يزول امتياز الابن الأكبر ، ويعود نظام الموارث الى ما كان عليه قبل قيام النظام الاقطاعى الاول ، فتقسم أموال الشركة على جميع الاولاد بالتساوى دون اعتبار للجنس أو السن . وتخضع أهلية الورثة ، فى ظل الدولة الحديثة على الأقل ، لشرط كان يتعسبن عليهم قبوله حتى تؤول الشركة اليهم ، وهو التعهد بالقيام بمراسم دفن الميت .

وفى العهد الاقطاعى الثانى ، عاد الى الابن الأكبر امتيازاه . ولكن ظل مبدأ المساواة فى حق الارث سائدا فى مدن الشمال ، وسرعان ما عم جميع أنحاء مصر فى عهد الأسرة الخامسة والعشرين .

الفصل الرابع

نظام العقود والالتزامات

هناك عدة آلاف من الوثائق ، في ميزوبوتاميا ومصر ، تتضمن تصرفات فردية تتعلق بهذا المجال الفسيح . ومع ذلك توجد عقبة كاداء ونحن بصدد معالجة هذا الموضوع ، تكمن في عدم عثورنا على مؤلفات فقهية ، ونادرة المصادر التشريعية . ولذلك فنحن مضطرون الى ان نكتفى هنا ايضا ، بل وأكثر مما جرينا عليه في المجالات السابقة ، بمجرد العموميات .

ولقد ادت الحضارة المتطورة والمتقدمة في ميزوبوتاميا ومصر الى كثرة تداول الثروات ووفرة العقود وتعديدها . ولدينا نماذج متنوعة لها ، كما ان معلوماتنا عن تنظيمها خصبه . فاذا فرضنا ان البابليين والمصريين لم يستخلصوا الفكرة المجردة «للعقد» ، لكن من الثابت انهم مارسوه ، على الأقل في الحياة العملية ، مثل عقد البيع والاجارة والشركة والوديعة والمقايضة والقرض .

وهناك تساؤل يشور في هذا المجال : هل كان من الضروري ، لكي يرتب العقد آثاره في مثل هذه الشرائع القديمة ، وضعه في شكل معين (عقد شكلي) أو القيام بأداء من الاداءات (عقد عيني) أم يعتبر تاما بمجرد تراخي الطرفين (عقد رضائي) ؟ اتنا لا نستطيع ان نعطي اجابة حاسمة لهذا السؤال لان قانون الالتزامات في العالم القديم يظهر بمثابة تشييد تجريبي لاتربط عناصره سلسلة منطقية دقيقة . فالانواع المختلفة للعقود المألوفة لنا والتي تعتبر ضرورية ، غير معروفة فيه . فلا يمكننا الا ان نعرض الحلول التفصيلية التي اهتموا اليها

عن طريق تجاربهم العملية ، ما دام انه ما زالت غير مواتية الفرصة
التي نتمكن عندها من ربط هذه الطول في اطار نظرية عامة نهائية.

وهناك تساؤل آخر عما اذا كانت هذه الشعوب القديمة تعرف
مقياسا للقيم ، أى عملة لتقييم مختلف الاشياء . ويتصير آخر ،
هل كانت المعاملات تتم بواسطة نقود ، أم انها ما زالت تتم في شكل
مقايضات ؟ .

إذا سعدنا الى أقدم المصوري ميزوبوتاميا ، أى الى الالف
الرابع قبل الميلاد ، فإننا نلتقي بمعاملات كانت تتم عن طريق نقود .
وهذه النقود كان يمثلها الشعر في أول الامر . فبجانب انه كان الغذاء
الرئيسي للإنسان والحيوان ، كانت تدفع على أساسه الأجور والمرتببات
وأثمان الاشياء . ومنذ النصف الأول من الالف الثالث ، استخدم
بصفة خاصة النحاس وسبائك الفضة التي كانت توزن لتحديد
قيمتها . ولقد انتقلت وحدات الوزن ، وهي الشاقل والمينا ، من الأكديّة
الى العالم الأغريقي ، وفي هذا دليل على سبق الشرق في مجال
المصطلحات التجارية . ولم تخرج النقود المضروبة الا في القرن الثامن
بواسطة الليديين ، واستخدمها الفرس وحدها تقريبا في مجال
التجارة الخارجية ، وقاموا بضرب ما يسمى بالعملة الدارية وهي عملة
فارسية من الذهب منقوش عليها صورة داريوس .

وفي مصر أيضا ، وجدت النقود الحبابية منذ عصر الدولة
القديمة (١) . وهذا هو ما توضحه بعض النقوش التي تمثل السوق
المصرية . ففيها نرى منظرا بين مشتريا يقول لتاجر خضروات :
« هذا «شمت» جيد ، وهو حقك » . وفي عقد بيع المنزل الذي تم بين
«تنتي» و «كمابو» ، يقول الأخير (لقد اشتريت هذا المنزل من الكاتب
«تنسي» وأعطيت في مقابلته ١ «شمت») . وبدا من أن يأخذ البائع
العشرة شمت ، فانه يستبدل بها بعض المنقولات (قطع اثاث) التي

١ - انظر : Pirenne et Van De Walle, AHDO, 1, 1937, p. 73.

قوت بدورها «بالشع» ، ويذكر في العقد أن مجموع قيمتها يساوي الثمن . فالعشرة «شع» لا تقدم الفن بديل للمنزل ، بل أنها تمثل قيمته . كما عثر على يسوع لاموال تقدر قيمتها «بالكدت» ، و«الدين» في عصر الدولتين الوسطى والحديثة . ويلاحظ أن «الدين» يساوي اثني عشر «شعنا» ويساوي عشر «كدتا» . وكانت هذه العملات في شكل خاتم أو اسورة من الذهب أو الفضة أو النحاس أو البرونز .

ومن ثم يمكن أن نستنتج من كل ما تقدم أنه كان يوجد نظام قانوني وملزم للقيم في ميزوبوتاميا ومصر . فكل الاموال التي تكون محل تداول يتمين تقييمها وفقا لهذا المقياس المحدد للاستبدال . فليس من المعقول أن حضارة متطورة للغاية مثل الحضارة الميزوبوتامية أو المصرية ، وهي التي مارست أنواعا من العقود في غاية الاتقان ، وعرفت نظاما للضرائب في غاية التعقيد والنضوج ، لم تعرف مقياسا لقيم الاموال محل التداول . وعليه يمكن القول بأنه منذ الالف الرابع ، تميز البيع عن المقايضة القائمة على أساس مبادلة مال معين بمال آخر في كل من ميزوبوتاميا ومصر ، لاننا نجد أنه في مثل هذه المبادلة يقدر كل من الاداين بالرجوع الى مقياس للقيم . صحيح أن المقايضة يبدو استمرار وجودها في الحياة العملية ، وفقا لبعض الوثائق ، مثل المنظر الذي نشاهده في صورة للسوق المصرية ، حيث نشاهد تاجرا يبادل شخصا آخر بعض الخضر بمروحة يد لكن لا معنى ذلك أن كل المعاملات تتم في شكل مقايضات .

ويمكن أن نستعرض بعض العقود الأكثر شيوعا والتي لعبت دورا هاما في حياة الشعوب القديمة

المبحث الاول

البيع

اولا - في ميزوبوتاميا (١) :

كان البيع شائعا . وهو ما يظهر من خلال تصرفات سابقة على نهاية الالف الرابع . بيد ان طبيعته وطريقة انشائه ما زالتا محل نقاش كبير .

وفي ميزوبوتاميا لا يتطلب البيع على كل حال شكلا معينا ، حتى تحت سلطان القانون البابلي القديم . ذلك ان ابرام البيع لا يخضع لاية شكلية . ولا يستلزم قانون حمورابي في مادته السابعة ، كتابة المحرر الا في حالة خاصة . فوجود الشهود او المحرر ليس ضرورة لاغنى عنها . والمحاكم تقبل وسائل أخرى للاثبات : الاعتراف ، اليمين ، الاحتكام للآلهة . والرسمة لا تلعب دورا الا بالنسبة لانشاء الالتزامات التبعية التي تقع على عاتق البائع : فتمهده بعدم المنازعة في صحة عملية البيع ، يحتاج لكي يكون فعالا ، ان يدممه القسم بالملك والآلهة ، أو عبارات تتضمن استنزال اللعنات ، أو شروط جزائية تتضمن عقوبة مالية أو جسمانية .

ولم يكن البيع في بابل أساسا بمثابة عقد . ونعني بالعقد التصرف المنشئ للالتزامات . فإذا كان العمل القانوني عملا فوريا ولا يترك مجالا لنشوء أى التزام ما دام انه يستنفذ اثره حال انعقاده ، وما دام

١ - انظر : Boyer « G. » : Nature et formation de la vente dans l'Ancien droit babylonien, AHDO - RIDA 2 « 1953 » p. 55 - 85
Matous « L. » : Les contrats de vente d'immeubles provenant de Larsa, Ar. Or. 18, 4, 1950, p. 13 - 67; Cassin « E. » : Symboles de cession immobilière dans l'Ancien droit mésopotamien, dans Année sociologique, 1952, « parue en 1955 », 107.

أن فكرة الالتزام ذاتها تقتضى فترة معينة من الوقت ، كما هو شأن البيع الفوري الذى يتضمن تسليم الشيء وتسلم الثمن فى الحال ، فنوجد حينئذ بصدد عمل من أعمال التصرف لا عمل من الأعمال التعاقدية . بينما «عقد» البيع هو اتفاق يلتزم شخص بمقتضاه تسليم شيء بينما يلتزم شخص آخرسـر بالوفاء بشئنه .

وهناك نظرية تقليدية - توسع فيها سان نيقولا بصفة خاصة - أبرزت هذه الفكرة وربت عليها نتائج مطلقة للغاية . فهى تذهب الى أن البيع فى بابل كان دائما بيعا ناجز الثمن ، وليس تسليم الشيء كان هو الشرط الأساسى لنقل الملكية . ومع ذلك فإن سرعة المعاملات فى نظام اقتصادى يتميز بنشاط المبادلات ، اقتضت ضرورة الائتمان . ولكن هذا الائتمان تحقق خارج البيع . فبدون أحداث تغير فى المبادئ ، توصل الى آثار بيع الاجل فى المجال الاقتصادى بواسطة حيل أو طرق ملتوية : فكان يعتبر ثمن الشراء الذى أجل دفعه ، بمثابة محل قرض وافق عليه البائع لصالح المشتري أو بمثابة محل وديعة . وعلى نقض ذلك ، فانه فى حالة البيع مع تأجيل تسليم الشيء (بيع السلم فى الشريعة الإسلامية) ، يعتبر المشتري أنه أقرض الثمن للبائع ، أو ينظر الى البائع باعتباره مستأجرا لقطعة الأرض ومدينا بالاجرة للمشتري . وكان يمكن الوصول الى نفس النتائج عن طريق تحرير سند مجرد لصالح الدائن . ولضمان نقل الملكية مباشرة دون انتظار دفع الثمن ، يقوم الطرفان بتضمين التصرف شروطا بالتنازل تختلف بحسب الاماكن والازمنة . ولكن بالنسبة للغير ، فان انتقال الملكية مرتبط بدفع الثمن فعلا ، وبالنسبة للمقاربات يعتمد نقل ملكيتها على مباشرة بعض اجراءات النشر والعلانية أيضا .

ويؤيد الاستاذ بويه Meyer هذه الفكرة القائلة بان البابليين ، وهم رجال تجارب وخبرة ، ادركوا أن نشوء الالتزام فى البيع ظاهرة بعية وفقا لما تنادى به النظرية التقليدية . لكنه يخالفها من حيث انه يعتقد ان البابليين اضافوا الى ذلك الاطار الاساسى آثارا ملزمة ورتبوا التزامات كلما وجدوا فائدة لهذه الاضافة . ومن ثم يمكن أن نستند الى فكرة العقد العيني التى تعنى أن الالتزام ينشأ على أساس الحياة ، لشرح :

١ - بيع المقدرات (بيع الأشياء بحسب نوعها) .

ب - بعض آثار بيع شيء معين : فالمشتري الذي يحصل على أرض زراعية تجاوزت مساحتها الحد المتفق عليه بكثير لا يستطيع أن يفسخ العقد ، بل يتعين عليه أن يدفع تكمة للثمن . ويقوم هذا الالتزام على مجرد حيازته للشيء .

وعلى العكس من ذلك ، يمكن أن نستند الى عنصر الرضا وحده لتفسير التزام البائع بتحقيق البيع وقبول الثمن ، كما أن التأخير في الوفاء بالثمن يرخّص له استرداد الشيء .

وفيما يتعلق بالتزام البائع بضمان الاستحقاق والتزامه بضمان العيوب الخفية ، فإننا نلاحظ أن نزاع الملكية لاستحقاق المبيع في يد المشتري كان في أول الأمر يحمل البائع المسؤولية الجنائية . غير أن دعوى الاسترداد فقدت سميتها الجنائية منذ عصر ما قبل حمورابي، كما سبق القول . وعليه ، فإن التزام البائع القانوني أصبح التزاما مدنيا بتعويض المشتري بعد استحقاق المبيع . وفي العصر الفارسي كان البائع يلتزم في العقد ، فضلا عما تقدم ، بالتدخل في دعوى الاستحقاق ليدافع عن المشتري .

ولم يتطور ضمان العيوب تطورا كبيرا . إذ أنه لم يظهر إطلاقا سوى في بيع العبيد ، ففيها كان داء الصرع المبتلى به العبد يمكن أن يؤدي الى فسخ العقد .

ثانيا - في مصر (١) :

قلنا فيما تقدم أن الأموال كان يكثر انتقالها من يد الى يد في مصر ، وسقنا بعض الأدلة ، من أقدمها الدليل المستخلص من تكرر

١ - عمر ممدوح ، الرجوع السابق ، ص ٢١٢ وما بعدها ، شفيق شحاته ، الرجوع السابق ، ص ٧ وما بعدها ، محمود السقاء ، المرجع السابق ، ص ٤٨٨ وما بعدها .

«احصاءات الذهب والحقول» سبعة الاسرة الثانية، ومنها ما احتوته ترجمة حياة «متن» من انه اشترى مائتي أروور من الاراضى المملوكة للدولة ومنزلا مؤثلا ومحاطا ببستان مسور . ومنها ايضا عقد بيع منزل مملوك للكاتب «نتى» فى الجزيرة ، فى عهد الملك خوفو ، الى الكاهن «كامبو» . وهو شبيه بالعقد الذى أبرمه «متن» مع الدولة . وليس لدينا النص الكامل له ، بل مجرد ملخص محفوظ على نصب من الحجر . وهذه أمثلة عن بيع العقارات فى عصر الدولة القديمة .

وليس لدينا مثال لبيع المنقول يرجع تاريخه الى الدولة القديمة . ولقد سبق القول ان نظام المقايضة كان موجودا بجانب البيع . ونضيف هنا ان هذا النظام كان شائع الاستعمال بالنسبة للاشياء ذات الاستهلاك اليومي . وهذا هو ما يمكن استنتاجه من صورة السوق فى الدولة القديمة حيث نشاهد تجارا ومترين يناقشونهم فى اثمان بضائعهم . بيد ان هناك بيوعا أخرى للمنقولات تكشف عن مرحلة حضارية أكثر تقدما . «فمتن» يشتري من أحد المعابد التزاما محله القيام بتقديم مائتي رغيف يوميا . وشراء الالتزام بالتوريد يفترض نظاما للائتمان منظما بدرجة كبيرة من الكفاية ، يضمن قيام البائع بالوفاء بالتزامه خلال عدد من السنين . ويتطلب مثل هذا البيع بالضرورة عقدا مكتسوبا ، قياسا على الهبة التى منحها الملك «دجيد كارع» الى وزيره «سندجام أب» . فيمكن إذن ان يؤدى بيع المنقول الى وضع وثيقة رسمية ، وهو ما لا يمكن تفسيره الا على اساس اعداد سند للمشتري فى مواجهة الغير وبالنسبة للمستقبل، ف شراء الالتزام بالتوريد ، لما كان قد أجرى أساسا للمستقبل ، فانه لا يتصور بدون عقد يحدد بالضبط وضع كل من طرفيه .

وتبين لنا الراسيم الملكية اجراءات التسجيل : فوثيقة البيع تحرر فى مكاتب الاختتام ، وتختتم بخاتم الدولة، ويوقع عليها الطرفان وعدة شهود ، وترصد فى سجل مصلحة المساحة ، وتعطى صورة منها الى كل من الطرفين .

وحالت النظم الإقطاعية وقيودها الشديدة دون انتشار البيع في العصر الإقطاعي الأول . أما بالنسبة لعهد الدولتين الوسطى والحديثة ، فقلد عثر على وثائق عديدة تتضمن بيعا لعقارات ومنقولات على حد سواء . فقلد وصل إلينا من عهد الأسرة الثامنة عشرة وثيقة تتضمن بيع قطعة أرض مساحتها ثلاثة أواربر اشتراها أحد رعاة البقر من مالكيها في مقابل بقرة قيمتها نصف «دين» . وهناك وثيقة يرجع تاريخها إلى عهد الأسرة التاسعة عشرة ، وتحتوى على بيع جارية سورية اشترتها «أرى نفرت» من أحد التجار في مقابل بعض الأقمشة ذكرت قيمتها مقدرة «بالكدت» ، وبعض الأواني والمعادن ذكر وزنها مقدرا «بالدين» وقيمتها مقدرة «بالكدت» . وجاء بهذه الوثيقة أيضا أن «أرى نفرت» اشترت جارية أخرى من تاجر آخر مقابل مقبرة . وهناك وثيقة من عهد الأسرة الثانية عشرة تحتوى على بيع وظيفة دينية (وظيفة كاهن) ، ووثيقة أخرى من عهد الأسرة السابعة عشرة تتضمن بيع وظيفة مدنية (وظيفة محافظ «الكاب») ، وأخيرا ، عثر على نص أيضا يرجع تاريخه إلى عهد الأسرة الثامنة عشرة يذكر الأشياء التى أعطيت كتمن لشور بعد تقدير قيمتها .

وفى العهد الإقطاعي الثانى ، انكمش البيع مرة أخرى ، وكان في معظم الحالات عبارة عن تنازل عن حق الانتفاع لأن ملكية المنفعة كانت هى الصورة الشائعة لحق الملكية حينئذ . ومن الأمثلة على ذلك البيع الذى أشارت إليه الوصية المصادرة من «يوريث» لصلحة ابنه والذى كان محله المنفعة التى كانت لبعض الأشخاص على الأراضى المملوكة لمعبد آمسون . فهؤلاء الأشخاص باعوا ما لهم من ححق انتفاع إلى «يوريث» ، بينما ظلت ملكية الرقبة لمعبد «آمسون» . ومع ذلك هناك أيضا أمثلة لبيع واردة على الملكية الكاملة ، فقلد عثر الآثريون على وثيقة يرجسع تاريخها إلى عهد الأسرة الحادية والعشرين ، وهى تتضمن بيع بعض الأراضى في مقابل ثمن من النقود . وأخيرا ، زال كل أثر للنظام الإقطاعى في مجال البيع في عهد «بوخوريس» .

وكان البيع المصرى أساسا فوري الثمن . ومع ذلك نلاحظ منذ الدولة الوسطى أن البائع يطلب بأن فاء بالثمن ، لا يرد البائع، مما يدلنا

الى الاعتقاد بوجود البيع لاجل . ونصوص الوثائق التى تتضمن
بيوها تقدم لنا ادلة كافية على وجود ضمان الاستحقاق وضمن العيوب
الخفية .

ومن المفيد ان نشير هنا الى ان البيع فى القانون اليونانى كان
يقتضى اداء الثمن لنقل ملكية الشيء المبيع . فالبايع يظل مالكا للشيء
المبيع حتى يتم الوفاء بالثمن . وفى الحياة العملية كان يتحايّل على
هذه القاعدة عن طريق القروض الصورية (فيفترض أن البائع تلقى
من المشتري الثمن واقرضه مبلغا مساو له بفائدة) وغالبا ما يتدخل
بعض الضامنين ك كفالة العملية . وحينما ينتج البيع آثاره الكاملة ،
تنقل الملكية الى المشتري بطريقة هادئة وكاملة ، ويلتزم البائع بسلامة
الشيء المبيع، وهو يلتزم على وجه الخصوص بضمان العيوب الخفية .

هذا ويلاحظ انه اذا كان المشتري لا يستطيع اداء الثمن
فورا ، او اذا كان البائع لا يمكنه تسليم البيع فورا ، فان عربونا
يسلم مقدما .

الخلاصة : انه اذا كان من المسلم به لدى شراح القانون
الرومانى ان فكرة البيع الرضائى هى من ابتداء العقلية الرومانية فى
منتصف القرن الثانى قبل الميلاد ، وان الفكرة السائدة فى الشرائع
القديمة ، بما فيها شريعة الاغريق هى أن البيع لا ينعقد الا بعد دفع
الثمن ، وهى فكرة مادية وغير مصقولة ومرتبطة تماما بفكرة
البيع الفورى ، نقول انه اذا سلمنا بكل ذلك كقاعدة عامة ، فانه لا يمكن
ان نشك البتة فى أنه لتحضير فكرة البيع الرضائى وصياغتها استعار
الرومان عناصرها مما جرى عليه العمل فعلا فى الميدان التجارى فى
الشرق القديم . فشعوب هذه المنطقة مارسوا التجارة قبل
الرومان بألاف السنين وكانوا سادة فيها ، وطبقوا فكرة البيع الرضائى
فى الحياة العملية وان كانوا لم يصوغوها .

المبحث الثاني

الاجارة

خص القانون البابلي والقانون المصري الاجارة بعناية كبيرة . ومنذ عصر حمورابي ، لعبت اجارة الاراضى الزراعية بصفة خاصة دورا هاما : فمن طريق الاجارة لصغار الزراع كانت الاراضى الشاسعة للمعابد والافراد تستثمر على طول تاريخ العصر البابلى . وكانت اجرة الارض الزراعية محددة وتكون من كمية من المحصول «زراعة المحاسة» ، او وفقا لما جرى عليه العمل فى المصور المتأخرة ، كانت تتحدد كل عام على اساس تقدير قيمة المحصول القادم . وكانت اجارة البساتين وقطعان المواشى والاعناب تتبع قواعد خاصة . كما أن اجارة المنازل تتميز من الناحية الاصطلاحية عن اجارة النقولات (السفن ودواب الحمل والجر) . ووضع البابليون اجارة الخدمة تحت نفس هذه الفكرة بصفة عامة ، بينما اعتبروا تعهد الحصدة واجارة الصناع بمثابة عقود عينية(١) .

ولقد عرف **الحثيون** بدورهم الاجارة ، واستعملت اساسا لفلاحة الارض او لضمان توفير خدمات العمال الزراعيين . ومسئولية المستأجر فى حالة فقدان الشيء المؤجر او اتلافه منظمه ويمكن تخفيفها او حتى التخلص منها كلية فى حالة الحادث الفجائى او القوة القاهرة .

وفى مصر(١) ، ثبتت المراسيم الملكية وجود اجارة العمل . فالعمال الزراعيون كانوا يؤجسرون معلم لصالح رب العمل ، سواء كان

١ - انظر : Le contrat de bail en Basse - Mésopotamie à l'époque perse, RIDA, 1952, p. 13; Cuq « Ed. » : Etudes sur le droit babylonien, 180 - 234; Szlechter : Lois d'Eshnunna, 89. 109

١ - عمر ممدوح ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ وما بعدها ؛ شفيق شحاته ، المرجع السابق ، ص ٥٥ وما بعدها ، محمود السقأ ، المرجع السابق ، ص ٤٩٤ وما بعدها .

الدولة أو أحد الملاك العاديين . ويستطيع رب العمل أن ينتفع بعملهم كما يشاء . وعلى أي فان هذه المراسيم تسمح لنا بالتمييز بين نوعين من الاجارة : اجارة الاشخاص ، وتعلق بالاشخاص الذين يتعهدون بتقديم عملهم مقابل أجر معين ووفقا لشروط محددة ، وهؤلاء هم عمال زراعيون ، واجارة الاشياء ، وتعلق بالافراد الذين يفلحون أرض الغير مقابل أجرة يدفعونها شهريا ، ولمدة معينة تنتهي بعدها الاجارة . كما ان الاجارة تنتهي حتما بموت المستأجر . وفي العصور الاستثنائية ، وهي عصور الاقطاع كانت الاجارة تستمر لدى حياة المستأجر ، نتيجة لسيادة نظام التبعية الذي كان يؤدي الى اعتبار المزارع أو العامل من اتباع المالك أو رب العمل ومن ملحقات الأرض . ولكن سرعان ما كانت تزول هذه العصور ويعود العامل أو المزارع الى حالته الاولى .

وعليه يمكن ان نحدد الخصائص العامة للاجارة في الشرائع القديمة فيما يلي :

١ - التوقيت : تبرز هذه الشرائع طابع التوقيت الذي يتسم به الانتفاع بالشيء أو العمل المؤجر . وهذه الفترة المحددة تتعلق بوحدة زمنية : يوم ، شهر . ومدة الاجارة بأكملها يمكن أن تتضمن عددا من هذه الوحدات .

٢ - المقابل : فكل الوثائق التي تشير الى الاجارة تبرز بصفة خاصة الاجرة أو الاجر . فخصيصة العوض تكون عنصرا أساسيا في الاجارة (١) .

١ - انظر كذلك : Szlechter « G. » : Contrat de société en Babylonie, en Grèce et à Rome, 1947, Etude de Droit comparé de l'Antiquité; Schell. Fraternité et solidarité à Suse, au temps de Sirukduh, Symbolae Koschaker, 106 - 107.

المبحث الثالث

الوصية (١)

في مصر القديمة ، كانت الوصية في حقيقتها عبارة عن هبة بسبب الموت . وهذا بلا شك سر الخلط بين النظامين ، الذي يؤدي الى نشوب الخلاف بين العلماء . مثال ذلك ان «متن» تلقى أموالا من أبيه وامه . ويرى البعض (موريه) ان هذه الاسوال آلت اليه بطريق الهبة ، بينما يذهب البعض الآخر (برستد) الى انه تلقاها بواسطة الوصية . واللفظ الذي جاء في ترجمة حياة «متن» هو «امت - بر (imi - pr) ما يوجد في المنزل» ، وهو الذي يثير الخلاف حول معناه، هل يفيد معنى الهبة كما هو رأى البعض أو انه يدل على الوصية ، وهو ما يبدو لنا انه الأكثر احتمالا . فالوصية كانت تحمل اسم «امت - بر» ، ويترجمه البعض بقائمة الجرد ، فهي تظهر بمثابة وثيقة يجرد فيها الوصى الاموال التي يتركها ويوصي بها . وهناك ما يشهد على وجود هذه التصرفات «امت بر» ابتداء من الأسرة الرابعة على الأقل . وهي تختلف عن مفهوم الوصية في القانون الروماني وطبيعتها القانونية الحقيقية ما زالت محل خلاف . واستخدمت هذه التصرفات في نقل الملكية ما بين الاحياء أو مضافة الى ما بعد الموت ، بدون مقابل أو بعقابل . وكان التصرف خاليا من كل طابع ديني . وهو مالى بحت . ولا يتضمن تعيين وارث على النهج الروماني . وهو على العكس مثل القانون الروماني ، يمكن الرجوع فيه حتى وفاة الوصى ولا ينتج اثرا الا منذ هذا التاريخ . ويتم الصرف امام شهود . فمن الشائع في الحياة العملية ، كما يبدو ، ان يقوم الوالدان بتقسيم أموالهما بين اولادهما بطريق الوصية . وهذا

٢ - شفيق شحاته : الوصية في القانون الفرعوني ، مجلة تاريخ القانون ، ١٩٥٤ ، ١ - ٢٢ ، بيرين واستراكانز ، المقالان المشار إليهما فيما تقدم ، بيرين ، المؤلف السالف الذكر ، ٢ ، ٣٠١ ، محمود السقا ، المرجع السابق ، ص ٤٤٢ .

هو ما فعلته أم «متسن» والوزير «نيكاورع» . وتظهر الوصية بمثابة التعبير الصريح وغير المردود لارادة الموصى . فهي «أمر» يتمتع بسلطة مشابهة لتلك الخاصة بالقرارات الملكية ذاتها . ولما كانت الوصية سندا نافلا للملكية ، فانه يتعين على مصلحة المساحة أن ترصدها في سجلاتها . ويترتب على هذا التسجيل أن يكون للموصى اليه حق مكتسب على الاموال الموصى بها حال حياة الموصى . ويؤدي ذلك الى وجود تماثل بين نظام الوصية ونظام الهبة . وهو ما يفسر ، في تقدير البعض ، الخطأ الملاحظ في النصوص بين الوصية والهبة . فالوصية تظهر بمثابة هبة أجريت حال حياة الموصى ، وتنشئ في حالة التسجيل ، حقا مكتسبا للموصى اليهم ، ولكن غير قابل للتنفيذ الا بعد وفاة الموصى .

ويبدو لنا أن الوصية لعبت دورا كبيرا في تطور قانون الوارث . وقد بدأ ببداية الأسرة الرابعة ، عن طريق ادخال امتياز الابن الاكبر بالتدريج . فلهذا الامتياز وان أصبح مرده القانون في نهاية الأسرة السادسة ، غير أن البوادر الاولى له تمت بطريق الوصية في عصر لم يكن يوجد فيه امتياز الابن الاكبر بنتانا ، فكان الموصى يخص ابنه الاكبر بوضع متميز في الارث على بقية اخوته .

ويخلص مما تقدم أن الوصية عمل كتابي يتصرف الموصى بمقتضاه في كل أمواله أو جزء منها . ويشترط فيمن يجري الوصية أن يكون سليم العقل . وتستطيع المرأة المتزوجة ، حتى في عهد الأسرة الخامسة أن تقوم بإجراء الوصايا ، دون حاجة الى استئذان الزوج . والوصية الجزئية لصالح الزوجة الباقية على قيد الحياة أو الغير ، صحيحة بل وحتى شائعة . ويمكن أن تتضمن الوصية ليس فقط انتقال الاموال ، بل وأيضا انشاء وصاية أو اقامة مؤسسة . وأخيرا فانه يجبوز تسجيل الوصية ، ويدون في سجلات مصلحة المساحة ما تشتمل عليه من انتقال الملكية ، ويتولد عنها في هذه الحالة حق مكتسب لمصلحة الموصى اليهم .

وكانت حرية الابناء تنبذ في عصور الإقطاع . كما أن الوصية كانت تصدر عادة الى الابن الأكبر .

المبحث الرابع

الهبة

ان أقدم ما عرف من الهبات في مصر ، هبة الإريضة أو إريبر من الاراضى التى منحها الملك «سنيفرو» الى «مثن» . وتتطلب الهبة ، في مجال المقارنات على الأقل ، وثيقة رسمية ، تتضمن وصفا مفصلا للمال الموهوب ، كما هو حال البيع . والهبة لا رجوع فيها ، ويمكن أن ترد على المنقولات والمقارنات على حد سواء . ويوضح الواعب هنا أيضا أن الهبة أجريت حينما «كان لا يزال حيا قائما على رجله» ، حسب ما جاء في بعض النصوص . وكان تدخل الموعوب له ضروريا ، وكان يشترط قبوله لكي تنتج الهبة آثارها .

المبحث الخامس

القروض

كان القرض شائع الاستعمال في ميزوبوتاميسيا . وكان يتم في صورتى العملة : الشعر أو النقود . بل ويمكن أن يجرى في إحدى صورتين ويرد في الصورة الأخرى . والقروض اما بفائدة أو بدون فائدة . وسعر الفائدة هو في العادة ٢٠٪ بالنسبة للقروض النقدية ، وهو ما بين ٢٠ و ٢٣ في المائة بالنسبة لقروض الشعر . وتساوب المادة ٩١ من تفتين حمورابى الفائدة الربوية بفقدان الدين . وتساعد المادة ٤٨ - ٥٢ الفلاحين المثقلين بالدين : فلا يلزم هؤلاء برد الدين أو الفوائد في سنوات الفيضان أو الجفاف (المادة ٤٨) . وإذا لم يكن لديهم نقود أو قمح ، فانه يمكنهم التحري بترك محصولات الحبوب الى الدائنين (المادتان ٤٩ - ٥٠) . ويجوز لهم أن يردوا في صورة قمح قرضا نقديا (المادة ٥١) .

وتتم هذه التدابير عن غلظة الدائنين المعتادة فوفقا للوثائق الآشورية ، التي عثر عليها في كولتبي Kultepe ، فإن المدين المسر كان يقع في حالة العبودية . كما أن المواد ٢٢ - ٢٤ من تقنين اشنونا والمادة ١١٤ من تقنين حمورابي تعاقب الفرد الذي يحصل على رهونات مدعيا بغير حق أنه دائن . وتحرم المادة ١١٣ من تقنين حمورابي على الدائن أن يستوفي حقه بنفسه باستيلائه على قمح مدينه ، والا فإنه يلزم برد هذا القمح ويفقد دينه . وتعاقب المادتان ١١٥ و ١١٦ أوجه المعاملة السيئة التي تؤدي الى وفاة الإرقاء أو الأشخاص الأحرار الذين يكونون محلا للرهن . وأخيرا فإن هناك نوعا من المسؤولية العائلية تخول الأمساك بالمدين وكذلك بزوجه وأولاده في نفس الوقت .

وفي بابل ، كما هو الشأن في كل عالم البحر الأبيض المتوسط القديم ، فإن مشكلة الديون المستحقة تثير مشاكل اجتماعية خطيرة . وتسمح طبيعة مصادرها بأن نلم هنا بمظهرها القانوني ، بينما نتائجها هي أقل ادراكا هنا عنها في مصر أو اليونان أو روما .

وفي مصر ، يبرز القرض من خلال عقود الأسرة التاسعة عشرة . وتشهد بردية من الأسرة العشرين بفائدة ١٠٪ سنويا ، وهو ما ينسبه ديودور الصقلي الى تقنين بوكخودر (١) .

البحث السادس

الإحكام العامة للالتزام obligatio (٢)

١ - تعريف الالتزام :

كان للفقهاء الرومان الفضل في وضع التعريفات التي ما زلنا نردها حتى وقتنا الحاضر (٣) . ويمكن القول بأن الالتزام هو عبارة

١ - ديودور الصقلي : ١ ، ٧٩٠ .

٢ - شفيق شحاته ، المرجع السابق ، ٥٧ وما بعدها .

٣ - أنظر كتاب النظم لجسطينيان : ٢ ، ١٣ البداية . وكذلك موسوعة جستينيان : ٣٠٧،٤٤٤ .

عن رابطة يلتزم بمقتضاها شخص ما ، وهو المدين ، بالقيام بعمل من الأعمال إما كان لمصلحة شخص آخر وهو الدائن ، وبضمن تنفيذه اما جسم المدين أو ذمته . وبين من هذا التعريف ركنا الالتزام وهما : **مضمون الدين** debitum ، وهو ما يجب على المدين القيام به لحساب الدائن ، **والمسئولية أو حماية الالتزام** ، وهى التمرض للجزاء الذى رسم القانون طريقته فى حالة التخلف عن الوفاء بالالتزام.

وكانت المسئولية شخصية فى بداية الامر . ففى حالة عدم وفاء المدين بالدين ، كان يلم الى الدائن ، ويفقد صفته كرجل حر لانه يصح فى حكم الرقيق ، ويجوز للدائن ان يبيع المدين أو يقتله . فالعلاقة بين الدائن والمدين كانت اذن علاقة مبادية منسبة على جسم المدين لا على أمواله .

٢ - الاصل التاريخى لفكرة الالتزام :

اختلف الشراح حول تفسير كيفية نشوء فكرة الالتزام . فلقد ظل الشراح يذكرون حتى نحو عام ١٩٣٠ ميلادية ان الجريمة هى المنبت الاول لفكرة الالتزام . ومن ثم فان الاصل التاريخى للالتزام يجب ان يبحث عنه فى مجال قانون العقوبات ، أى فى مجال توقيع العقاب عند ارتكاب جريمة من الجرائم . فتقدير العقوبة عند ارتكاب الجرائم كان فى القديم متروكا للقضاء الفردى . فاذا قتل أحد أفراد القبيلة أو أصيب بجراح ، كانت محاكمة المعتدى والاخلد بالثار منه من اختصاص القبيلة المعتدى عليها . ومع مضي الزمن ، فكر افراد المجتمع البدائى فى ان يحل محل نظام القصاص والاخلد بالثار نظام آخر يؤدى الى ترضية المجنى عليه دون الحاق أى اذى جثمانى بالجانى ، وهو ما يسمى بنظام الديات المالية ، وتدرج هنا النظام بمرحلتين تاريخيتين . فكانت المرحلة الاولى اختيارية أو اتفاقية ، أى أنه كان من الممكن تفادى القصاص عن طريق الدية التى يتصالح عليها المجنى عليه والجانى أو افراد قبيلة المجنى عليه وأفراد قبيلة الجانى . ومن ثم كان الامر يتعلق بمعوصات جماعية . ولكن تدخلت الدولة بعد ذلك وفرضت نظام الدية الاجبارية

على القبائل المختلفة . فأصبحت المدنية قانونية بعد أن كانت اختيارية . ويقول هؤلاء الشراح ان هذه العقوبة الجنائية ، أى الالتزام بدفع الدية ، هى المصدر الاول والاصلى الذى تولدت منه فكرة الالتزام . وعليه ، فان الالتزامات ، حتى المدنية منها ، وجدت أول تطبيق لها فى قانون العقوبات .

يبد أن الشراح فى الوقت الحاضر هجروا هذه النظرية القائلة بأن الالتزامات نشأت فى أول الامر عن الجريمة . ذلك أنه توجد لدى الشعوب القديمة ، حتى فى المرحلة البدائية ، مناسبات عديدة غير مناسبة للجريمة ، لتداول الثروات كما هو الشأن مثلا فى حالة الزواج أو عند الاحتفالات التى كانت تقام بسبب الميلاد أو الوفاة ، وغير ذلك من الاحتفالات الجماعية التى كان يتم فيها تبادلات جماعية أو فردية للخدمات أو الثروات .

فليس هناك شك فى أن الجريمة تخلق حالة تسبق نوعا من أنواع الالتزامات وهو الالتزام الجنائى ، تلك الحالة هى الخسارة التى تسببها للمجنى عليه وتؤدى الى اختلال التوازن المالى بين الافراد اختلالا يقتضى إعادة حالة التوازن بينهم من جديد . ولكن هذا لا يعنى الا حالة من بين حالات عديدة أخرى تسبق الالتزام . ولذلك فالنظرية السابقة تخرج حالات أخرى قديمة بدورها وكانت مصدرا للالتزام .

واضح اذن ان نطاق الالتزام فى صورته البدائية كان متسعا ، وكان ينشأ فى مناسبات عديدة ومتنوعة . ذلك أنه كلما حدث اختلال فى التوازن المالى بين الافراد ، نشأ الالتزام . ولا يهم ما اذا كان هذا الاختلال مشروعا أو غير مشروع ، وسواء نجم عن توزيع للثروة وفقا للعرف (عمل مشروع) أو عن جريمة أصابت الفرد (عمل غير مشروع) .

٣ - الخصائص البدائية للالتزام ، وكيف تم التخلص منها :

كانت الالتزامات في مرحلتها البدائية ، تتضمن خصيتين :

(١) فهي جماعية ، لأنها تنشأ بين القبائل ، ذلك أن النزعة الفردية لم تكن تمثل نقطة البداية في تاريخ المجتمعات القديمة . ففي مرحلتها الأولى ، لم يكن الفرد معزولا عن جماعته ، وكانت الأمور تضم بيــــــــــــــــن الجماعات لا بين الأفراد .

(٢) وهي ذات طبيعة دينية ، وخاصة من حيث الحزاء المقرر . فإذا لم يخضع الفرد لهذه الالتزامات الجماعية التي يقرها العرف ، وكان يتعرض لعقوبات يترك تنفيذها للقوى السماوية الشديدة .

ولكن سرعان ما تخلص الالتزام من الخصيتين السابقتين بفضل التطورات اللاحقة . فأصبحت الالتزامات عموما التزامات ذات طبيعة فردية أي التزامات شخصية تنشأ فيما بين الأشخاص ، وذات طبيعة علمانية أو دنيوية أي تخلت من صبغتها الدينية ، فكيف تم ذلك ؟

سبق القول أن نظام القصاص والأخذ بالشار كان سائدا في العصور البدائية . فمن يتركب جريمة تلحق ضررا بالغير ، يتعرض لأقصاص المجنى عليه أو عشيرته منه بجريمة مثلها وفقا لقانون العين بالعين والسن بالسن . فكان القصاص يقع على جسم الجاني . وعندما تدرجت الإنسانية في مضمار الحضارة ، اهتدت الى امكانية التنازل عن الشار مقابل الدية ، أو مبلغ من المال اتفق على أن يدفعه الجاني الى المجنى عليه . وكانت الدية في أول الأمر اختيارية أي أن تقريرها وتقديرها متروك لمطلق حرية ذوى الشأن ، وتسمى تلك الفترة بفترة الملح الاختياري على الدية . ثم فرغت بعد ذلك بواسطة المشرع وأخيرا نظمها القانون . ويقتضى نظام الدية القانونية أنه لا يجوز تعريض شخص الجاني ليكون معلا للأخذ بالشار من جانب المجنى عليه فور ارتكاب الجريمة ، بل يلتزم بدفع مبلغ من النقود حزاء لجريمته ، ولا يتعرض للتنفيذ الشخصي الا في حالة عدم الوفاء ، وهذا يعنى

نشأة الالتزام الجنائي . فإذا كان الاسرام دينسا ومسئولية ، فانه يتحقق في هذه الحالة الدين الذى يكون مصدره الجريمة المرتكبة ومحله مبلغ النقود الذى يحدده القاتون ، والمسئولية وتمثل في التعرض للاجراء التنفيذى الذى يجبر على الوفاء في حالة الامتناع . اما قبل عصر الدية القانونية فلم يكن من الممكن نشوء الالتزام الجنائى obligation ex delicto . ففى ظل نظام الاخذ بالثأر ، كان يوجد ركن المسؤولية ، ولكن لم يكن يتوافر ركن الدين حتى يمكن القول بوجود الالتزام . أما بالنسبة لفترة الدية الاختيارية ، حيث كانت مجرد رخصة وليست الزامية ، ظل النظام في حقيقته هو الاخذ بالثأر ، وان كان قد خففت جهود المجتمع من غلوائه .

ولقد عرفت الشرائع القديمة الالتزام التعاقدى ايضا . فمثلا اذا اقترض شخص من آخر مبلغا من النقود ، كانت تضاف عادة الى قيمة الدين فوائد فاحشة^(١) . وتتولد مسؤولية المدين الشخصية اذا لم يتم بالوفاء . ويتوافر هنا ايضا ركننا الالتزام (السدين والمسئولية) .

وتخلص الالتزام ايا كان نوعه من خصائصه القديمة بالتدرج . وليس لدينا تواريخ محددة على وجه اليقين لرسم هذا التطور . ولذلك نكتفى ببيان الخطوط العريضة له .

١ - انظر : Szlechter « E. » : Le prêt dans l'Ancien Testament et dans les codes mésopotamiens d'avant Hammourabi, dans « La Bible et l'Orient », Cahiers de la Revue d'Histoire et de Philosophie religieuse, 1956, p. 16 - 25; Leemans « W.F. » : The rate of interest in old babylonian times, RIDA 5, 1950 p. 7 - 34.

فلقد تحرر الالتزام من حسيمة المسؤولية الشخصية للمدين .
ففي البداية ، كما قلنا ، كانت مسؤولية المدين مرتبطة بشخصه لا
بذمته ، ويتعرض للقتل أو الاسترقاق . ولكن تم بالتدريج تقريب
المسؤولية المالية للمدين ، أي أن المدين يلتزم بذمته المالية
لا بشخصه وجسده . كما تخلى الالتزام من المظاهر القديمة الأخرى له .
هذا ولقد كان الالتزام التعاقدى ، في مصر القديمة ، ينشأ حتى
الأسرة الثامنة عشرة عن طريق أداء اليمين (عقد شكلى) أو الحصول
على مقابل الأداء (عقد عيني) . ويبدو أن أداء اليمين كان يتم في
البداية في المعبد ، ثم أصبحت تؤدي فيما بعد أمام القضاء . ومنذ
الأسرة التاسعة عشرة ، أصبحت أمثلة الالتزامات المنعقدة بناء على
اليمين أكثر ندرة ، ولم تعد اليمين ضرورية في نهاية الدولة الحديثة ،
فيكفى مجرد المحرر لنشوء الالتزام .

٤ - اجراء مقارنة ما بين القانون الفرعونى والقانون البابلى من جانب ، والقانون الرومانى القديم من جانب آخر في مجال الالتزام

سبق أن بينا أن كلا من الشعبين المصري والبابلي كان يسوده
قانون يعكس مجتمعا متطورا . وكان هذا القانون يعرف نظاما تشبع
متطلبات الحياة التجارية المزدهرة وما تنشئ من علاقات معقدة .
وكانت هذه النظم مجهولة تماما من قبل الشعب الرومانى في العصر
القديم .

ولقد أظهرنا ذلك بجلاء عند دراستنا لتقنين حمورابي وآلاف
الوثائق البابلية والمصرية التي تم العثور عليها . فالتقود التي
عرفها الشعبان تتسم بالدقة المتناهية وتكشف عن نظام اقتصادي
متقدم للغاية . بل وتوجد لديهما نظم كان يعتقد أنها لم تنشأ إلا في
العصر الحديث . ومن أمثلتها : نظام السندات لحاملها ، ونظام العقيد
بالمراملة الذي لم يعرفه البتة القانون الرومانى القديم . فلهذا
القانون كان يتطلب كمبدأ أساسى حضور المتعاقدين مجلس العقيد .
يؤكد العلامة الايطالى أرانجوريز^(١) أن القانون المصري القديم يعترف

(١) للإمام المختصر والدقيق لهذا النظام وغيره في القانون المصري

القديم ، راجع Arangio-Ruiz, Lineamenti del Sistema

contrattuale nel sistema dei papiri (pubbl.

١٧. Catt. ser. II, vol. xvIII).

هذا النوع من العقود .

وهناك نظم أخرى عرفها هذا الشعبان وكان يجعلها الشعب الروماني خلال تلك الفترة، ونعني بها النظم الخاصة بالديون وتبادل النقود مع البنوك، الخ^(١) إذ تكشف الوثائق لنا من وجود نظم وبنوك خاصة، وهناك أيضا بنوك عامة، مثل تلك الملحقة بقصر الملك وبالمعابد. وكانت هذه البنوك تمتلك فضلا من الكمية الهائلة من النقود، مساحات شاسعة من الأراضي يؤول ريعها إلى خزينة القصر الملكي وخزينة المعابد .

وإذا نظرنا النظام الالتزام في القانون الروماني القديم نجد أنه لم يكن قد وصل بعد إلى مرحلة التطور التي وصل إليها القانونيون الفرعون والبابلي فما زال الالتزام في القانون الروماني القديم يتسم بالطابع البدائي، وكان على ما يبدو ما يزال يرتبط ارتباطا وثيقا بالأصل الجنائي لنشأة الالتزام .

وفي مصر تدوين قانون الألواح الاثني عشر (نحو عام ١٨٥٠ ق.م) (نصادف عددا قليلا للغاية من الروابط الالتزامية بمعنى الكلمة، وفي إطار أشكال محددة، فلم يتحدد بجانب البيع العيني، شكل البيع السدي ينشئ الالتزامات (البيع الالتزامي)، إلا في وقت لاحق وظهرت أيضا، بصورة فاصفة وغير محددة، العناصر الأولى للالتزامات الناشئة من العلاقات التجارية .

وهكذا يتبين لنا الاختلاف الواضح في تطور الالتزام في القانون المصري والبابلي من جهة، والقانون الروماني القديم من جهة أخرى. وهو ما يجعل من الصعب التعليل بالرأى القائل بأن تقنين حمورابي وتقنين أمازيس قد باشرا تأثيرا على قانون الألواح الاثني عشر. ويؤكد هذه المعوية أن الأفكار التي ساهمت في تكوين القانون الروماني تبدو غير مشابهة لتلك التي ساهمت في تكوين القانون المصري والقانون البابلي .

ونسوق مثلا لتوضيح ذلك : ففي الشريعتين الأخيرتين تسود الفكرة القائلة بحرية المتعاقدين في تحديد مضمون الالتزام، وغير دليل على أن مبدأ حرية المتعاقدين هو السائد، ما عثرنا عليه من أعداد كبيرة من العقود التي تنتم بالتنوع والتي أوضحتها

(١) راجع Cuq: Etudes sur le droit babylonien, P. 170

الوثائق والتقنيات أما القانون الروماني، فعلى العكس سداد المبدأ القائل بأنه خارج الاشكال المفروضة قانوناً، لا يمكن أن ينشأ الالتزام. ولكن نعبر في صيغة عامة عن هذا التعارض هنا نقول ان الشرائع الشرقية، مثل الشرائع السائدة في الوقت الحاضر تعرف فكرة الالتزام. بينما لا يعرف القانون الروماني سوى التزامات انفرادية.

المقارنة بين الشرائع الشرقية والقانون الروماني القديم في

مجال التنفيذ الجبري للالتزام :

التنفيذ الجبري للالتزام :

ونسوق حجة تعتمد على تنفيذ الالتزام، وما اذا كان هذا التنفيذ مباشر على شخص المدين أم على أمواله. فالنوع الثالث من قانون الألواح الاثنى عشر يتضمن القواعد الخاصة بتنفيذ الالتزام في القانون الروماني القديم، وغلاصتها أن التنفيذ مباشر على شخص المدين لا على أمواله. وهذا على نقيض ما كان معمولاً به قروناً عديدة قبل قانسون الألواح لدى بعض الشعوب الشرقية... حيث كان تنفيذ الالتزام يوجه مباشرة إلى أموال المدين ولا ينفذ الالتزام على شخصه الا في حالة عدم امكانية استيفاء الدين من أموال المدين، وكان التنفيذ على شخصه في هذه الحالة يتلخص في أن يقوم المدين بالعمل لصالح الدائن بهدف الحصول على قيمة الدين.

في القانون المصري القديم، كان يبدأ بالتنفيذ على أموال

المدين، بينما التنفيذ على شخصه كان يمثل الخطوة التالية فيما لو لم يحقق النوع الاول من التنفيذ غايته. ولم يصير الوضع القانوني للمدين في القانون الروماني شبيهاً من بعض الزوايا بالقانسون المصري القديم الا بعد تطور لاحق. ونستعرض هنا موجز هذا التطور. تطور التنفيذ الجبري للالتزام في القانون الروماني :

(1) التنفيذ على جسم المدين :

في بداية العصر التاريخي ساد القانون الروماني مبدأ الدائن الشخصي. وكان الفرد يستطيع اعتماداً على هذا المبدأ، أن يحسم حقوقه بنفسه، أي يستطيع اقتضاء حقه بالقوة دون الرجوع إلى السلطة العامة، على شريطة أن يحترم الفرد اشكالا معينة رسمها القانون. ولكن سرعان ما تقرر المبدأ المضاد الذي يحرم على الشخص اقتضاء حقه بنفسه. فان تعلق الامر برد اعتداء على حق خاص للشخص

او استعادته أو تثبيته فان المبدأ القديم لا يطبق الا في حالات استثنائية . ويتفح لنا مغزى هذا التطور ومدلوله عند دراستنا لنظام التنفيذ الجبرى للالتزام .

فكما سبق القول تقرر نظام التنفيذ على جسم المدين بمقتضى قانون الألواح الاثني عشر . وبمقتضى هذا النظام يحق للدائن الاستيلاء على جسم المدين ، بل وعلى جسده ، من خلال عملية آلية رسمها القانون . بل وفي حالة تعدد الدائنين ، يجوز لهم اقتسام جسم المدين المعسر . ونلخص هذه العملية على النحو التالى : كان يتعين على الدائن بادئ ذي بدء أن يستعذر حكما قضائيا بدينه أو يكون لديه سند معادل . وحدد قانون الألواح الاثني عشر مدة ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم أو اعتراف المدين بدينه ، كميعاد للوفاء *Tempus Iudicati* . فاذا لم يقيم المدين بالوفاء فى هذا الميعاد ، كان من حق الدائن ان يشرع فى التنفيذ ، وذلك بأن يقيم فى ظل نظام دماوى القانون ، ما يسمى بدعوى القاء البعد على المدين *Manu injectio iudicati* وبمقتضى هذه الدعوى كان الدائن يحضر مدينه أمام البريتور ويطلب منه الوفاء بالدين الملقى به . فاذا لم يوف به واعترف مع ذلك بالدين ، كان من حق الدائن ان يقبض على شخص المدين ويحبسه فى سجنه الخاص لمدة ستين يوما ، وذلك دون حاجة لاي قرار من القاضى . واذا لم يقم بالوفاء خلال هذه المدة ، كان للدائن أن يتصرف فيه ببيعهم خارج روما أو أن يقتله . ولكن حدث تطور ، فى نهاية العصر الجمهورى وبداية العصر العلمى ، بالنسبة لطريقة التنفيذ على جسم المدين ، وذلك من ناحيتين :

(أ) فمن ناحية ، صدر قانون بيتيليا بابريا *Lex Poetelia Papiria* الذى حرم على الدائن قتل المدين أو بيعه ، وسمح له فقط باجبار المدين على العمل لحسابه حتى يستوفى دينه من ناتج عمله . ثم صدر قانون جوليا *Lex Julia* الذى خول للمدين حق التنازل عن جميع أمواله للدائنين *Cessio bonorum* لتفادى التنفيذ على جسده .

(ب) ومن ناحية أخرى ، حلت دعوى تنفيذ الحكم القضاى *actio iudicati* محل دعوى القاء البعد ، وصار مباشر التنفيذ عن طريقها .

واحتفظت هذه الدعوى ، رغم انها اقل شدة من دعوى القاء اليد بطابع التنفيذ الشخص القديم ، وترفع دعوى تنفيذ الحكم القضائي بالطريق العادي ؛ أي انها تعرض على البريتور . فاذا سلم المدين أمامه بالحكم الذى حكم به عليه ، يأذن البريتور للدائن بالقبض على المدين وحبه فى سجنه الخاص الذى يحتجزه فيه الى أن يفسى بدينه عن طريق عمله . أما اذا انكر المدين امام البريتور وجود ما قضى به ، أو نازع فى صحة الحكم أو ادعى تنفيذه ، فإن ما يثيره من منازعات يجب حسمه أمام القاضى فى خصومة جديدة عن طريق دعوى تحقيق جديدة (أى دعوى مادية وليست دعوى تنفيذ ، وترمى الى تحقيق الادعاء والحصول على حكم جديد) .

واذا ثبت فى هذه الدعوى أن المدين غير محق فى انكاره فإنه يحكم عليه فيها بالضعف لمعارضته فى تنفيذ ما كان قد قضى به ، تلك المعارضة التى ثبت انها لا تستند على أساس سليم . واذا انقضت مدة الثلاثين يوما المعتادة من تاريخ صدور الحكم الجديد دون أن يقوم المدين بالوفاء ، يمكن للدائن بعد حصوله على إذن من البريتور أن يقبض على المدين ويودعه سجنه الخاص حتى يستوفى دينه من نتائج عمله .

(٢) التنفيذ على اموال المدين :

وابتدع البريتور ، فى القرن الاخير من العصر الجمهورى ، نظام التنفيذ على اموال المدين . واستمر هذا النظام يحتل لبعض الوقت دورا ثانويا ، بجانب نظام التنفيذ على شخص المدين الذى كانت له الاولوية ، ولكن ازدادت اهمية نظام التنفيذ على اموال المدين بالتدريج ، واتسع نطاقه . فلقد كان هذا النظام بمثابة الوسيلة الوحيدة فى يد الدائن حينما لا يمكن التنفيذ على شخص المدين ، كما فى حالة هربه أو غيابه أو موته دون وارث أو الحكم عليه بعقوبة الاعدام .

وفى مثل هذه الحالات كان يأذن البريتور للدائن بالاستيلاء على اموال المدين . وبعد مضي مدة محددة ، والقيام ببعض الاجراءات الشكلية كما سيلي ، يقوم الدائن ببيعها *bonorum venditio* . كما امتد نظام التنفيذ على اموال المدين ليشمل المدين الذى اقر بالدين *confessus certae pecuniae*

ومن الجدير بالذكر ان هناك نوعين من التنفيذ الجبرى على اموال المدينين: تنفيذ فردى، ويكون محله مالا معيناً للمدين ويرمى الى اشباع حقدائى معين، وتنفيذ جماعى ويكون محله الذمة المالية للمدين المعسر، ويرمى الى تصفيتها .

٦ - المقارنة بين الشرائع الشرقية والقانون الرومانى القديم فى مجال الرهن والتأمينات الشخصية، وأشكال العقود، والبيع :

(١) فى مجال الرهن والتأمينات الشخصية :

ويلاحظ هنا أيضا التناقض بين أحكام الشرائع الشرقية وأحكام القانون الرومانى القديم، ففى القانون المصرى والقانون البابلى كان للرهن طابع تجارى بحت . فكان يستخدم كبذل يقدم للدائن لتعويضه فى حالة عدم الوفاء بالالتزام .

وفى القانون الرومانى على العكس كان للرهن Pignus طابع جنائى فى مجال القانون العام، ويتخذ شكل اجراء تنفيذى فى مجال القانون الخاص .

وفى مجال التأمينات الشخصية، تبين لنا اللوحات البابلية أن الضامن لا يتحمل شخصيا التزام المدين الا بعد أن يطالب الدائن مدينه بالدين ولا يستطيع استيفاء حقه منه . وبعبارة أخرى، كسل ما يلتزم الضامن به فى البداية يتلخص فى اخفاء المدين للدائن ليقوم بالوفاء بدينه .

اما فى القانون الرومانى القديم، فان الضامن يتحمل نفس التزام المدين . فهو يحل مباشرة محل المدين فى رابطة الالتزام التى تربط الدائن بالمدين بحيث يستطيع الدائن ان يتوجه مباشرة الى الكفيل ويطلبه بالوفاء بالالتزام .

(٢) وبالنسبة لأشكال العقود :

يسود القانون الرومانى القديم الشكل الشفوى باعتباره الشكل الوحيد والمطلق للعقد القديم .

وأما القانون المصرى والقانون البابلى؛ فيسودهما الشكل الكتابى . وهذا ما أشار به العلامة البلجيكي بيرين (١) Pirenne بالنسبة للعصور الاولى للقانون المصرى القديم . اذ يذهب الى أن

(١) Pirenne: Histoire des institutions et du droit privé de l'ancienne Egypte, P.293 S.

العقود المصرية كانت تبرم في شكل كتابي ويتم تسجيلها في سجلات خاصة. ويدعم رأيه بتحليل بعض الوثائق التي يرجع تاريخها إلى عصر الأسرة الخامسة.

وبالنسبة للعصور المتأخرة للقانون المصري القديم، فقد درسها بعض العلماء الألمان (Weber)، وتوصلوا إلى نفس الفكرة القائلة بأن الشكل الكتابي كان يسود العقود المصرية.

(٢) وبالنسبة للبيع :

من المعلوم أن البيع هو النظام القانوني الأكثر شيوعاً في الحياة التجارية في المجتمعات القديمة والحديثة، ومن حيث طبيعة البيع فالشرايع القديمة، فإن الباحثين يتفقون على أن البيع في القانون الروماني القديم، كان في أصل نشأته بيعاً عينياً بمعنى أنه يتكون في صورة تبادل الشيء المبيع بالثمن. ولكن سرعان ما تحول البيع العيني إلى بيع رضائي بمعنى أنه صار يتم في صورة عقد رضائي. هذه الصورة التي يتميز بها القانون الروماني، ولا نقابلها في الشرائع الشرقية القديمة.

وأما في القانون البابلي، فلقد ذهب العلامة "سان نيقولا" إلى أنه خلال جميع مراحل تطور هذا القانون، أخذ البيع صورة التبادل العيني للشيء المبيع في مقابل الثمن، ولا تنتقل ملكية الشيء للمشتري إلا بعد أداء الثمن. ولكي يكون التصرف صحيحاً يتعين أن يكون مكتوباً. كما يتعين أن يجري في صورة سند رسمي تحيطه شكلية خاصة، وذلك بالنسبة لبيع عدد معين من الأشياء المحددة.

وأما في القانون المصري القديم، فإن الأمر لا يبدو مختلفاً وهذا ما نستخلصه من الوثائق التي تم العثور عليها في عهد الدولة القديمة مثل عقد بيع المنزل الكائن بالجيزة في عهد الملك "خوفو" (الأسرة الرابعة) والمراسيم الصادرة من "نفركاو حور" و"بيبي الثاني". فبينفسى أن يكون عقد البيع مكتوباً، وأن يسجل بواسطة موظف عام.

ويبدو أن هذا النظام قد استمر طوال عصور القانون المصري القديم. وفي العصر البطلمي في مصر كان البيع يجري من خلال عمليتين متميزتين وفي صورة وثيقة مزدوجة. وتأثر بهذا الشكل المصري للبيع، القانون الأفريقي المطبق على الأفريق المقيمين في مصر.

فاستعمل الاغريق الوثيقة المزدوجة وصار البيع يجرى في صورة ثلاثة اعمال متميزة: يقوم الموثق بكتابة بروتوكول يذكر فيه الاتفاق الذى تم مابين المتعاقدين، ويدفع المشتري الضريبة المقررة على انتقال الملكية ويستلم ايضا بذلك من موظى البنك الملكى، ويحرر الموثق وثيقة ثانية تتضمن اعلان الباع من تنازله عن الشيء المبيع وعن عدم اشارته أى اعترافى فى مواجهة المشتري. وبالنسبة لمدينة الاسكندرية فى العصر البطلمى فان ماعثر عليه من برديات مصرية يونانية خاصة بها، يفيد بأن البيع لا يظهر البتة فى صورة تصرف التزامى (أى يولد التزامات) وانما دائما فى صورة تبادل للشيء مقابل الثمن. وينبغى ان يدون العقد وأن يتم تسجيله من قبل موظ هام، ويبدو ان التسجيل كان ضروريا لفعالية انتقال الملكية، وكان اجراء مستقلا تماما عن الاداء الحقيقى للثمن. وهكذا يتبين لنا ان البيع فى القانون المصرى القديم، وخلال كل مراحل التاريخ، كان يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ النشر. وهذا يخالف النظام الذى وضعه القانون الرومانى ومفاده أن البيع مقسد رضائى لا يتطلب التسجيل او النشر كما سبق بيانه .

٧ - المقارنة بين الشرائع الشرقية والقانون الرومانى القديم فى

مجال الموارث :

أولا: الميراث الايضاى :

ولما يتعلق بنظام الموارث فى القانون الرومانى، فلقد كان محل دراسة خاصة ومستفيضة من قبل العلامة الايطالى " بونفانتى Bonfante " . وبين أن نظام الوصية الرومانى مفهومها خاصا لا تعرفه الشرائع الشرقية . اذ يتمثل جوهر هذا النظام فى تعيين وارث يحل محل رب الأسرة بعد وفاته ويشغل مركزه فى السيادة على الأسرة . فالوارث استمرار للشخصية القانونية لرب الأسرة، ويخلفه فى كل الحقوق المالية وغير المالية ويتحمل سائر التزاماته .

ولقد اهتم " بونفانتى " بالمقارنة بين القانون الرومانسى والقانون اليونانى فى عصرهما القديم . ولكن النتائج التى توصل اليها بالنسبة للقانون اليونانى يمكن ان تسرى ايضا على القانون المصرى والقانون البابلى والقانون اليهودى . ففى من هــ هذه القوانين لا يعرف المفهوم الخاص لنظام الوصية الذى انفرد به

القانون الرومانى .

والوصية، وهى من اقدم التصرفات القانونية التى عرفها القانون الرومانى، ظلت محتفظة بجوهرها القديم حتى بعد تطور القانون الرومانى. اذ استمرت الوصية فى العصر العلمى (وهو العصر الذى يلى العصر القديم فى القانون الرومانى) تحتوى على عناصر مالية وغير مالية، ولكن كان ينبغى ان تكون هذه العناصر نالسة للعنصر الاساسى فى الوصية وهوتعيين الوارث فبدونه لاتوجد الوصية لانه هو جوهرها. وكل بند فى الوصية يكون سابقا على تعيين الوارث يعتبر باطلا .

ويرى "بونفانتى" أيضا ان للوصية وظيفة اخرى وهى انها تقوم بالدور الذى يقوم به نظام امتياز البكر، وهو النظام المعروف فى قانون الموارث فى بعض الشرائع، ولكن يجهله القانون الرومانى، سمقتفى نظام الوصية الرومانى، يتمتع رب الاسرة بالحرية المطلقة فى ان يعين من يشاء كوارث له، ولا يقيد هذه الحرية وجود الابناء او الاقارب . ومن ثم يمكن ان يعين البكر او شغصا غير قريب كوارث له . وزيادة على ماتقدم، فان ما يطفى على نظام الوصية الرومانى طابعا خاصا ايضا ان له جذورا اجتماعية عميقة. وهذا هو ما نظهره المصادر الادبية ومن قبلها قانون اللواح الاثنى عشر الذى يعتبر فقدان الفرد لحق اجراء الوصية من اقصى العقوبات التى يتعرض لها (اللوحة الثامن، ٢٢) . كما ان التقاليد الاجتماعية فى الرومانية كانت تعتبر بعشابة كارثة ان يموت المواطن الرومانى بدون اجراء وصيته .

ومن الجدير بالذكر ان بعض الباحثين استندوا على عدد من النصوص الادبية للقول بأن القانون الرومانى عرف نظام التبني. الايماضى، اى التبني لأغراض ايماضية، مثل الشرائع الشرقية والحقيقية انه سبق أن بينا ان بعض الشرائع الشرقية مارست نظام التبني بفرض اجراء تعرف فى بعض الاموال مضاف الى ما بعد موت المتبنى، ولكن من المشكوك فيه «فما ان يكون الرومان قد عرفوا هذا النظام،

وأما بخصوص نظام الموارث فى الشرائع الشرقية، فانه يختلف عن نظام الموارث فى القانون الرومانى، ولا يوجد أى اثر، ولو من بعيد، عن أية فكرة فى القانون البابلى معاشلة للأفكار الرومانية فى هذا المجال. بل، ومن غير متناقضة هذه الأفكار الأخيرة مع الأفكار

القانونية البابلية التي تتعلق بالتصرف في الاموال من شخص الى آخر.

القانون البابلي - مجهول - في تقدير البعض - التصرفات المضافة الى ما بعد الموت ولا يعرف سوى التصرفات فيما بين الاحياء .
وتعيين الوارث كان مباشر بواسطة عقد فيما بين الاحياء . وكسان يستخدم التبني كوسيلة للتصرف في الاموال من شخص الى آخر . وهذا واضح في تقنين حمورابي وفي شائق الحياة العملية المعاصرة له .
اذ يكتسب الشخص المتبنى حقوقا على اموال الشخص الذي يتبناه . ولا يمكن ان يحرم من حقوقه في الميراث الا لاسباب خطيرة (المواد ٨٨ ، ١٦٨ ، ١٦٩ من تقنين حمورابي) . واذا ما تنكر من قام بالتبني (المتبنى) للمتبنين انه يجبر على اعطائه جزء من امواله مالم يعتبر هذا الاخير مذنباً (المادة ١٩١) .

ومند دراسة العلامة الفرنسي " كيك Chq " للشواقي البابلية في هذا المجال لاحظ وجود اشكال مختلفة يتم من خلالها تعيين الوارث من قبل المورث وقسم هذه الاشكال على النحو التالي :
(١) ان يعين الشخص وارثا له اثناء حياته من خلال تصريح يعلن فيه انه يخلع على من اختاره لقب الوارث ، ويلحق بهذا التصريح قائمة بالاموال التي يمتلكها وينقلها اثناء حياته اليه على ان يقوم من عين وارثا وانتقلت اليه هذه الاموال باظهار الاحترام والتبجيل له على الدوام . ويخلع في بعض الاحيان على الشخص المعين وارثا لقب الابن ، وهو يلزم على اساس هذه الصفة بكل مظاهر التبجيل له .

(٢) ان يقوم الشخص اثناء حياته بنقل ملكية امواله الى الشخص الذي عينه وارثا على ان يلتزم هذا الاخير بتقديم ايراد سنوي الى المتصرف (اي الشخص الذي عينه وارثا ونقل اليه امواله) ، ويرعى احتياجاته طوال حياته .

وتشبه هذه التصرفات ، لحد ما ، بعض النظم التي نصادفها في وقت متأخر في القوانين الجرمانية ولكن ليس لها علاقة البتة بنظم القانون الروماني .

واضح اذن ان هناك اشكالا من التصرفات فيما بين الاحياء في القانون البابلي تقوم بوظيفة الوصية . ولكنها تحمل عيبا وهو انها تعرض المتصرف في امواله على الوجه المتقدم لمخاطرة كبيرة .

اذ أن الوارث يكتسب فوراً وأثناء حياة المتصرف حقاً ثابتاً على امواله، وليس مجرد أمل كما هو الشأن في الوصية في القانون الروماني، والتي لا تسرى الا بعد وفاة الموصي. وعلى عكس القانون الروماني ايضاً، لا يستطيع المتصرف العدول عن التصرف اذا أظهر الشخص المعين وارثاً نكرانه للجميل.

ومع ذلك استطاع رجال القانون في بابل، ومنذ وقت مبكر أن يتغلبوا على هذا العيب بوسيلة سهلة وراقية : فاكتساب الاموال يكون معلقاً على شرط التبجيل والاحترام الذي يوفره الوارث للمتصرف ، كما ان المتبنى لا يكتسب سوى حق الانتفاع وليس الملكية حتى لحظة وفاة المتصرف .

ولقد ذكر الامبراطوران " الرومانيان " ديوقليديانوس " و " مكسيميانوس " في دستور لهما ورد في مجموعة الدساتير لجستينيان (٧٢٤،٦) ويعالج تعيين الوارث ، أن هناك نظاماً شرقياً يبدو انه يتعلق بالشعوب السومرية وليس بالقانون البابليسي وهو نظام التبني بفرض انشاء رابطة الاخوة *adoptio in fraternitatem* وهو مغاير - على حد قولهما - لما هو متبع في القانون الروماني، والذي يوجد فيه نظام تعيين الوارث من طريق الوصية، والتبني فيه يعتمد على أسس قبلية .

وأما القانون العبري، فلا يوجد فيه بدوره نظام يمكن مقارنته بنظام الوصية في القانون الروماني. اذ نجد في المصادر اليهودية القديمة نظام امتياز الابن الاكبر (نظام البكر) الذي يستخدم لتحقيق اغراض الوصية ذاتها، وان كان يركز على أسس مختلفة من الناحية القانونية .

واذا استعرضنا بعض هذه المصادر مثل التشريع الموسوي نجده يجهل تماماً نظام الميراث الايمائي. ويرفض التلمسود امكانية تعيين وارث خارج نطاق الورثة الشرعيين. ونلاحظ ان هذا النظام كان مازال ثابتاً بدون تغيير في القرن السادس عشر .

وفيما يتعلق بالقانون المصري القديم، فان نظام المواريس مختلف ايضاً عن مثيله في القانون الروماني. ويؤكد العلامة البلجيكي بيرين *Pirane* ان الوصية المصرية في حقيقتها عبارة عن هبة مضافة اليها بعد الموت وهو ما يفسر الخلط بين الوصية والهبة. وبعبارة اخرى فان الوصية تبدو في حقيقتها بمثابة هبة

تجرى اثناء حياة الواهب، وتنشأ في حالة تسجيلها حق مكتسباً للموصى اليهم، ولكنها لاتنفذ الا بعد وفاة الموصى. ولا تغير الوصية من ترتيب الوراثة الشرعيين أو قانون الموارث بصفة عامة، ولكنها بالاحرى تستخدم لتنظيم بعض التفاصيل وتوزيع بعض الاموال. ومن ثم فان تعبير الوصية بالمعنى الرومانى لا يطلق عليها الا تجاوزا وعلى وجه غير دقيق .

كما ان هناك اختلافا آخر فى هذا المجال بين القانون المصرى والقانون الرومانى من حيث ان الاول عرف نظام امتياز الابن الاكبر فى عصر الاقطاع، بينما ظل الثانى يجهله فى جميع مراحل التاريخ. فلقد تحول نظام الموارث المصرى الذى كان مائلا له طابع فردى فى ظل الاسرة الخامسة، الى نظام مرتبط ارتباطا دقيقا بالمعقيدة الدينية فى عصر الاقطاع. وتم ذلك بالتدرج. فصار الابن الاكبر هو الوارث، ويخلف رب الاسرة فى القيام بالاعباء الدينية وفى الاشراف على مصالح الاسرة. وارتبط الميراث بمباشرة الاعباء الدينية .

ويحول التنظيم الاقطاعى للمجتمع دون تكوين نظام يشبه الوصية بالمعنى الرومانى. فالابن يخلف ابيه فى امواله لأنه يخلفه فى مرتبته الاجتماعية من النظام الهرمى الاقطاعى. وهكذا تؤول اليه الاموال بحسب درجته الاجتماعية .

وهذا الوضع هو الذى دفع العلامة الايطالى "أرانجو روبينز Arangio Ruiz" الى التماثل ما بين نظام الموارث الرومانى والمصرى. ففى رأيه أن رب الاسرة فى القانون الرومانى هو السيد المقطاع فى الاسرة وله سلطان مطلق عليها. ووفقا لمبدأ قرره القانون العام الرومانى منذ فجر التاريخ الرومانى، وأيدته التقاليد الرومانية، فان رب الاسرة هو الذى يختار السوارث الذى يخلفه فى السلطة السياسية التى كان يتمتع بها وفى كل الروابط من اى نوع المتعلقة بها .

وأما فى مصر القديمة، فان الاب ليس سوى راع للأسرة ومديرها لشؤونها، ولا يمكنه ان يتجاوز حدود سلطته الادارية بأن يتصرف فيها لصالح اجنبى عن الاسرة .

ونتيجة لذلك فانه فى روما، ووفقا للرأى الاكثر انتشارا

بين شراح القانون الرومان، يسبق الميراث الإيصائي الميراث الشرعي والمقتضيات الاجتماعية والسياسية الرومانية هي التي فرضت هذه الأولوية للميراث الإيصائي. وأما في مصر القديمة فإن هــ المقتضيات مختلفة عنها في روما ومن ثم تظل الوصية بالمعنى الرومان مجهولة طالما لا تتدخل عناصر من طبيعة مختلفة من العناصر التي تحيط بالقانون المصري لكي تتغير السمات المصيقة به .

وتؤكد نظم القانون المصري الخاصة بنقل الأموال من شخص لآخر هذا الاختلاف ما بين نظام الموارث المصري والرومان. ولكن بعض علماء المصريين يساؤون ما بين الوصية الرومانية. وقائمة الجرد التي كان رب الأسرة المصري يقوم بتدوينها ويضعها الأموال الموجودة في منزله، ويعين الأشخاص الذين تؤول اليهم هذه الأموال وكان يستبعد من هذه القائمة الأموال الداخلة في الذمة المالية المشتركة للأسرة ، والتي كانت تؤول لأفراد الأسرة وفقا لمراتبهم في التدرج الهرمي. ويضيف هؤلاء العلماء ان قائمة الجرد كان لها تأثير ناقلاً للأموال، أي يمكن بواسطتها نقل الأموال من رب الأسرة الى الأشخاص المعيّنين فيها .

ووافق اننا لسنا بمدد تصرف فضاف اليها بعد الموت ، اذ ان قائمة الجرد كانت اداة في يد الوالدين يمكن استخدامها لتقسيم اموالهما فيما بين الاولاد اثناء حياتهم. ولكن لعل لها بنظام الوصية الرومان. اذ انها عبارة عن تصرف فيما بين الاحياء .

ويمكن ان يقال نفس الشيء بالنسبة للعادة التي جرى عليها المصريون بالنسبة في عقد الزواج على ان الزوج والزوجة يعترفان كورثة لهما اولادهما المقبلين الذين يولدون عن هذا الزواج، ويعينان في نفس الوقت الابن الأكبر كمشرف على اموال الأسرة .

ويسرى نفس القول على وثيقة التبنى المشهورة التي عثر عليها في مصر والتي تنتمي الى عصر الملك أمازيس . فهي تشبه وثائق التبنى بغرض الإيحاء (التبني الإيصائي) الذي استعمل كثيرا في بابل .

ولتأكيد الرأي القائل بأن القانون الفرعوني لم يعرف نظام الوصية بالمعنى الرومان ، استعان اصحابه ببرديات العصر اليوناني والروماني في مصر لاستخلاص حجج جديدة . اذ ان النظم التي مارسها المصريون خلال هذين العصرين لها صلة بالنظم التي كانت موجودة في العصر الفرعوني .

ولقد درس العلامة الايطالى "بونفانتى" هذا الموضوع مؤكدا
انه لا يوجد فى هذه الوثائق البردية نظم تشبه نظام الوصية الرومانى
اذ استثنينا الوثائق التى كان يدونها الرومان المقيمون فى مصر
حيث كانت تتقن وصايا حقيقية . اما وثائق المصريين فانها كانت
لا تحتوى البتة على تعيين الوارث بالمعنى الرومانى . وانما كانت
تتضمن اما تبني اياها ، واما ان يقوم الموصى باجراء تعرف فى
بعض امواله على حدة اثناء حياته توقعا لموت مرتقبه
ثانيا : الميراث الشرعى :

يعد الميراث الشرعى فى القانون الرومانى فى عصر قانون الاوالم
الاثني عشر ، فى مرتبة تالية للميراث الايصائى . فهو بديل لهذا الاخير ،
بمعنى انه لا يكون للميراث الشرعى محل الا عندما لا يكتب الاسرة
وصيته قبل وفاته . ولقد كان ذلك من الامور النادرة .
ويؤسس نظام الورثة الشرعيين (او الميراث الشرعى) على أساس
رابطة الاعصاب ، وليس رابطة الدم التى لن يعترف بها الا فى وقت
متأخر على يد البريتور . ومن ناحية اخرى ، تحتل الانثى نفس مرتبة
الذكر فى الميراث اى هناك مساواة ما بين الذكور والاناث . ولا يوجد
امتيان خاص للابن الاكبر .

وأما فى الشرائع الشرقية ، وهى الشرائع التى سبقت نشأة روما
(فى عام ٧٥٤ ق م) ، فانه لا يوجد نظام مشابه للميراث الشرعى
الرومانى . وفى القانون البابلى ، وفقا لنص عشر عليه قبل حمورابى
بخمسة قرون (ويسمى نقش جوديا) ، فان الاولاد من الذكور يحتلون المرتبة
الاولى فى الميراث ولا يؤول الميراث الى الاولاد من الاناث الا عند
عدم وجود الذكور . واعترف ، فى وقت متأخر ، بالاخوة كورثة شرعيين
يحتلون مرتبة تالية .

ومن ثم فانه يمكن القول ان المرتبة الاولى فى الميراث الشرعى
فى عصر حمورابى كانت للاولاد من الذكور . وفى حالة عدم وجودهم يؤول
الميراث الشرعى الى الاولاد من الاناث . ويعتبر من بين الاولاد الذكور
ابن الابن المتوفى قبل والده ، والابن بالتبني ، ولا يرث الاخوة الا عند
عدم وجود كل هؤلاء . وفى بعض الحالات ، تراث الارملة أو المرأة المطلقة
نصيب ولد من الذكور (تقنين حمورابى : ١٣٧ ، ١٧٢ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢) .
وأخيرا فان العميرث فى حالة عدم وجود الاخوة .

وكما هو واضح فإن نظام الميراث الشرعي في القانون البابلي مؤسس على رابطة الدم، على نقيض المعمول به في القانون الروماني.

ونلاحظ نفس الأفكار البابلية المتعلقة بالميراث الشرعي في القانون الموسوي، الذي يقرر مراتب الورثة على النحو التالي:

١ - الأولاد من الذكور ٢ - الأولاد من الإناث ٣ - الأخوة ٤ - الأعمام ٥ - أقرب الأقارب التاليين.

ويغير التلموذ هذا الترتيب قليلا، وعلى وجه التحديد:

- ١ - الأبناء من الذكور وأولادهم، ويعترف لابن البكر بنصيب مضاف
- ٢ - الأبناء من الإناث وأولادهم ٣ - الأب ٤ - الأخوة وأولادهم ٥ - الأخوات وأولادهم ٦ - الأعمام ٧ - العمات ٨ - أقرب الأقارب التاليين.

ونتبين من ذلك أن امتياز الولد البكر معترف به. وكذلك لا يوجد أي تأثير للقانون العبري على القانون الروماني في مجال الميراث الشرعي المؤسس على رابطة الأعصاب كما ذكرناه.

وأما بخصوص القانون الفرعوني، فإنه يجهل بدوره الميراث الشرعي المؤسس على رابطة الأعصاب (أي قرابة الذكور). فمنذ أقدم عصور هذا القانون نتبين من الوثائق أن الضد المطبق في هذا المجال أن الخلف الذي يرتبط بالسلف برابطة الدم هو الوارث الشرعي له. وهذا واضح في عصر الاسرتين الثالثة والرابعة، حيث كان يستل الفرع (أي الأبناء وأولادهم) ذكورا كانوا أم إناثا، المرتبة الأولى من الميراث فلا يفرق بين الأولاد على أساس الجنس وفي حالة عدم وجودهم يؤول الميراث إلى الأخوة والأخوات.

وبدأ هذا النظام يتغير تغيرا جذريا في بداية الأسرة الخامسة بسبب التغيير العميق في القانون وفي التنظيم السياسي والاجتماعي وصار الابن الأكبر هو الذي يخلف أباه عند وفاته "في العبودية الجنازية وفي أموال الأسرة". وعند عدم وجود الابن الأكبر فكنعان يخلفه أخوه. أما ابن الابن الأكبر فكان يحتل المرتبة الثالثة، والإناث من الأولاد كان فيهما يبدو، لهن حق انتفاع فقط على جزء من أموال المؤسسات التي كان ينشئها الأب بينما ليس لهن، على ما يبدو، أي نصيب في الأموال التي لا تدخل في نطاق هذه المؤسسات.

وهناك رأى للدانة "بيرين" ومفاده ان الانسان كان لهي فقط حق انتفاع على بعض الاموال المخصصة لاقامة الشمامسة الجنائزية للام.

اما بالنسبة لمراحل التطور التالية لنظام المواريث في القانون المصري القديم، فان قلة ما عثر عليه من وثائق خاصة بهذا النظام في الفترة الزمنية المختلفة لاتسمح لنا برسم صورة كاملة لهذا التطور. وما لاشك فيه ان المبدأ القائل بأن قانسون المواريث المصري، وعلى عكس القانون الروماني، مؤسس على رابطة الدم ظل سائدا في مصر خلال العصرين البطلمي والروماني.

في العصر البطلمي تبني القانون المصري والقانسون اليوناني نظاما لمراتب الورثة الشرعيين يختلف عن النظام الروماني، ويبدو انهما يجهلان المراتب التي وضعها القانسون الروماني للاعصاب ولقرابة الحواشي. اذ يحتل الشروع، ذكرر! كانوا ام انثا المرتبة الاولى في الميراث الشرعي. ويشال الولد البكر نصيبا اكبر. ومنذ عدم وجود الشروع، فان المرتبة "الشال" تكون للاولاد، ويليهما الاخوة (١).

وتلقى بعض البرديات التي عثر عليها في مصر خلال العصرين الروماني والفوء على المواجهة التي كانت نشم ما بين القانسون المصري والقانون الروماني نتيجة الاختلاف في نظام المواريث في كل من الشريعتين، مما يؤدي الى البحث عن حل لهذه المواجهة. ويقال نفس الشيء بالنسبة للمقارنة ما بين القانون الروماني والشرائع الشرقية الاخرى في مجال الميراث الشرعي. المقارنة بين الشرائع الشرقية والقانون الروماني القديم في مجال القانون العام، ولا سيما مجال الجرائم :

اذا ما قارنا ما بين تقنين حمورابي وقانون الالواح الاثنى عشر، نجد ان الفكرة السائدة في كل منهما في هذا المجال متناقضة. ففكرة "المواطن" غائبة في تقنين حمورابي. فكل

(١) راجع Arangio-Ruiz: Osservazioni sul sistema della successione Legittima nel diritto dei papiri (studi Economico - Giuridici della Riv. Univ. di Cagliari V, 1913).

الأشخاص الأحرار رعاية للملك بل وخدايع (المادة ١٢٩) ومن ثم لا توجد المناصب التي يتمتع بها المواطن في مواجهة سلطان الدولة التي تتجسد تماما في شخص الملك .

وفي مجال الجرائم، تختلف العقوبة عن نفس الجريمة، في تقنين حمورابي، بحسب الطبقة التي ينتمي إليها الجاني أو المجنى عليه، وما إذا كان من الأحرار أو انصاف الأحرار أو العبيد، وكذلك مما إذا كان من نفس المرتبة الاجتماعية في ذات الطبقة أو من مرتبة اجتماعية أعلى. وعموما فإن نظام الطبقات والامتيازات يدمر المساواة المدنية في مجال القانون الخاص أيضا .

ولا توجد مثل هذه التفرقة بين الطبقات في قانون الألواح الاثني عشر. بل ولا تفرقة بين الحر الاميل والعقيق امام القانون الجنائي أو ابقائهم الخاص : فكل امتياز محظور. ويحق للمواطني التظلم عليه ضد عقوبة الاعدام ان يلجأ الى الجمعية الشعبية التي كان يترأسها (*Sanctus comitatus*)

وقد تم تنفيذ عقوبة الاعدام يتم في صورة رمزية . وكانت تم حرس مت وثلاثين حالة مذكورة فيه، ويطبق فيها عقوبات شديدة المشابهة . لعقوبة القطع شائعة وتنفذ في جميع الأشكال المبرهنة : قطع الابدن، واللسان، والاذنين، والمدر وفقسا الميدين، وهناك ايضا علامة العار .

وهذا عكس ذلك تقررت عقوبة الاعدام في قانون الألواح الاثني عشر بالنسبة لبعض الحالات القليلة والخطيرة للغاية . وكانت تنفذ كمساعدة عامة بواسطة المصلحة، هذه الطريقة التي كانت تعد امتيازاً للنبل في اوروبا في القرون الوسطى . ويجعل هذا القانون عقوبة القطع باستثناء القصاص (العين بالعين والسن بالسن) ، الذي كان يمكن استبعاد تطبيقه بالاتفاق بين اصحاب الشأن حيث كان نظاما خاصا . ويقال نفس الشيء بالنسبة للتنفيذ على شخصين المدينين حيث كان بدوره نظاما خاصا .

ويمكن ان يسرى ما قيل عن القانون الجنائي البابلي، على القانون المصري والقانون العبري حيث انه في كل هذه الشرائع تتشابه لحد ما الافكار القانونية المتعلقة بالقانون العسكاري والقانون الجنائي بينما تتناقض تماما مع القانون الروماني .

وإذا ما قارنا ما بين النظام الجنائي في القانون الموسوي
وفي قانون الألواح ، فإن هذه المقارنة تكشف عن الأسس المختلفة
لكل منهما : فعقوبة الأعدام شائعة في القانون الموسوي مثل تقنين
حمورابي . وتنفذ بأسلوب وحش . وليس للفرد حق الدفاع المقرر
له ، في أقدم التشريعات الرومانية .

ويمثل الانتقام الفردي أساس النظام الجنائي العبري فليس
مجموعه بوجه عام . بينما اختلف هذا الأساس منذ وقت مبكر من
التشريعات الرومانية . ولم يحتفظ بذكرى له إلا في الالتزام
بمقاضاة قاتل المورث .

القسم الثانى

التنظيم السياسى والاجتماعى ونظم القانون العام (١)

منذ فجر العصور القديمة حتى نحو القرن الرابع قبل الميلاد،
فان تاريخ المناطق الشرقية يتضمن تعاقب مجسومة من الحضارات
غاية فى التطور . وما قدمته للمعرفة الانسانية هائلا فى المجالات الغاية
فى التنوع . وبرغم تاريخها المتقلب، وتدهورها المتتالى ، فان هذه
الحشود الانسانية الهائلة ساهمت كثيرا فى استخلاص عدد من النظم
السياسية والاجتماعية .

وفى الحقيقة ، فانه منذ اللحظة التى تتواجد فيها تجمعات
بشرية لها حجم معين ، فانه يصبح من الضرورى وجود جهاز قيادى ،
ومجموعة من القواعد التى تحدد وسائل عمله ، كما تظهر الحاجة
الى تنظيم سياسى واجتماعى . وتشكل صور مختلفة للتنظيم
السياسى على التعاقب ، تتراوح ما بين الاشكال البدائية للغاية ،
التي تتناسب مع احتياجات القبائل الرحل ، حتى الاشكال ذات الطابع
العلمى المتقدم مثل امبراطوريات ميزوبوتاميا ومصر .

ومن الخطأ الاعتقاد بان الجماعات البشرية قد انتقلت مباشرة
وباستمرار من الاشكال البدائية للحكومة الى صور أكثر تقدما ،

١ - انظر : Delaporte (L.) : Les peuples de l'Orient médi-
terrannée, Coll. Clio, 1938; Hitti (Ph. K.) : The Near East in
History, New York, 1961; Caradascia (G) : Histoire des Institutions,
Paris, 1956. 17-68; Dykmans (G.) : Histoire économique et
sociale de l'ancienne Egypte, 3 Vol., Paris, 1936 - 1937.

تاركة النظم السياسية القديمة لتبنى نظاما أكثر تطورا ، وبأنها تسير سيرا متواصلا نحو التقدم المستمر في هذا المجال . ذلك أن الانتقال من شكل سياسي إلى شكل آخر لا يمثل بالضرورة تقدما على الدوام . فالدولة المصرية القديمة تركت مكانها لنظام إقطاعي فوضوي وتقهقرى في جميع المجالات . ومن ناحية أخرى ، فإن كل الشعوب لا تصل في نفس اللحظة إلى نفس المرحلة من التطور السياسي . فمثلا ، في القرنين التاسع والثامن قبل الميلاد ، اكتشفت جمهورية تير الغرب ، حيث كان التعمير ضعيفا ، والتنظيم السياسي للأفراد ربما لا يتعدى مرحلة الحياة القبلية ، بينما كانت آسيا ومصر ، بعد أن عرفت نظام الإمبراطوريات الشاسعة ، والحياة السياسية والاقتصادية الدولية ، تعيشان في أزمة ونفوسان لفترة في ركود إقطاعي مزير .

ولا شك أن الدراسة التفصيلية للنظم السياسية تتطلب دراسة نفس المشاكل في مصر ، وميزوبوتاميا ، وعلى شواطئ آسيا الصغرى وفي البلاد الجبلية الخلفية ، في كريت ، واليونان وروما . وليس لدينا للأسف من الوقت ما يكفي لإجراء مثل هذا البحث الجهم الفائدة ، ولكنه بالضرورة متخصص للغاية .

ولذلك فأننا سنكتفى باستخلاص ومقارنة النماذج الرئيسية للنظم السياسية التي ظهرت في الفترة الزمنية التي تحدد دراستنا ، مع إبراز بعض الصفات العامة التي تشترك فيها أكثر الحضارات القديمة أهمية .

وهناك مشكلتان كبيرتان حلتا بطرق مختلفة :

١ - فالمشكلة الأولى تتعلق بالسلطة ، أي إدارة الجماعة البشرية ، أو القبيلة ، أو المدينة ، أو الملكية أو الإمبراطورية . فلا بد من تحديد إلى من تكون السلطة ، وكيف تبرر في أعين الجماهير ، وإلى من تطلب الطاعة ، وما هو النطاق الخاص بمعلما .

٢ - والمشكلة الثانية خاصة ببيعة سلطة الجماعة على عدد معين من الاجيرة المخصصة لتفسيه الارتباط ما بين السلطة الرئيسية والخاصين لها . فظهرت تدريجيا الإدارة : والهيئات المثلة للسلطة وعدد معين من الوظائف التي عهد بها لمدونى السلطة .

وعليه ، فاننا سندرس فى باين :

١ - السلطة وأشكالها المختلفة .

٢ - أجهزة الحكومة والإدارة .

ثم نعتبهما بدراسة عامة للتنظيم الاجتماعى فى باب ثالث .

الباب الاول

السلطة وأشكالها المختلفة

شعرت الشعوب القديمة ، سواء في ذلك سكان ميزوبوتاميا ، وآسيا الصغرى ، ومصر ، وكريت ، واليونان وروما ، بالحاجة الى تنظيم السلطة . وتوصلت الى حلول غاية في الاختلاف . ويمكن ان نجعلها في النماذج الآتية :

١ - التنظيم الإبوى للقبائل البدو أو التي بدأت حديثا حياة الاستقرار .

٢ - الملكية بأشكالها المختلفة .

٣ - الاقطاع العلماني والديني .

٤ - المدن .

وتنمى ملاحظة انه اذا كان اهتمامنا سينصب على المظاهر الرئيسية للسلطة ، التي تبرز مشروعاتها في عين المحكومين ، فانه يجب الا ننسى مقدار تعقيد السلطة التي تتركز الانواع المختلفة لها في يد شخص واحد ، بينما يعهد بها القانون العام المعاصر الى هيئات عديدة ومتخصصة .

وسنحاول تحليل هذه النماذج المختلفة في مباحث أربعة، مبينين كيف وأين ظهرت وفي أى اتجاه تطورت ، مع الاهتمام باستخلاص الاثر الذي تركته هذه التجارب السياسية للحضارات اللاحقة .

الفصل الاول

التنظيم الابوي^(١)

من المحتمل ان التنظيم الابوي هو التنظيم الذي عرفته غالبية الشعوب في الوقت الذي كانت ما تزال فيه تكون قبائل رحل او شبه رحل او حتى استقرت حديثا على ارض معينة . فهو يتناسب مع حياة الزراعة والرعى ، وسابق في الاساس على الحياة الحضرية .

المبحث الاول

بعض الامثلة التاريخية

لم تحتفظ جميع الشعوب بذكرى هذه الفترة البدائية . ونحن نلمسها على الاخص لدى الشعوب التي احتفظت ببعض الآثار عنها في نصوصها او في القصص اللاحقة . وهذه هي حالة اليهود قبل اقامتهم في بلاد كنعان ، في القرن الثالث عشر ق.م. وحالة روما في القرنين الثامن والسابع ق.م. ، واليونان في مرحلتها البدائية .

١ - حياة الترحال كانت تفرض على اليهود ، في البداية ، العيش الجماعي في قبائل^(٢) :

وهذا هو تنظيمهم ، حينما قاد ابراهيم عثرته ، في زمن حمورابي ، من بلاد الكلدانيين الى فلسطين ، وفيها استمر اليهود يعيشون عيشتهم البدوية ، تحت هيمنة السلطة الابوية قبل الرحيل

١ - انظر : Moret et Davy : Des Clans aux Empires, 1923,

٢ - انظر : Vitta (C.) : Ildiritto pubblico degli Antichi Ebrei, Rendiconti Accad, Naz Lincei, 1951, p. 109 et suiv.

الى مصر . ويتعين انتظار وحيلهم من مصر بقيادة موسى لكي يلقوا قيادة موحدة . والحرب التي دارت بينهم وبين المدن الكنعانية المجاورة ، أجبرتهم على تعيين رئيس أعلى ، ولكنه مؤقت أطلق عليه اسم القاضي . وتعتمد سلطته على نفوذه الشخصي . ولكنه كان ينتهج مجرّد أساليب أولية للحكم . ولم يظهر لقب الملك الا في القرن الحادى عشر ق.م. لمصلحة شاؤول ، كما سبق القول .

٢ - **يوجد في روما واليونان نظام مماثل :** ففي روما ، من المحتمل أيضا ان السائد كان هو نظام القبائل . وكانت القبائل تضم الرعاة الذين يعيشون في اللاتيوم ، على تربية الحيوانات ، قبل تأسيس روما ، أو في الفترة التي نشأت فيها روما (عام ٧٥٤ ق.م.) ، كما يقول البعض . وظلت بقايا واضحة له في العصر التاريخي ، في صورة العشيرة *génos* ، وهي مجموعة كبيرة من الأشخاص ينتمون الى عائلات مختلفة ، ولكنهم اعتادوا على اعتبار أنفسهم بمثابة أقارب ومربطين بحقوق وواجبات متبادلة . وكان المؤرخون القدامى ينسبون التنظيم القبلى الى الملوك الأوائل لروما . ولكن هذا التفسير غير محتمل ، إذ اننا ازاء أعراف غاية في القدم ترجع الى ما قبل تأسيس المدينة . ومن ناحية أخرى ، فان نظام العشيرة *génos* ليس قاصرا على روما . فنحن نجد ما يماثله في مدن أخرى لاتينية أو سابينية ، في الـبا ، حيث نقلت العشائر *gentes* ، الى روما عند تأسيسها .

وهذا النظام معروف أيضا من قبل غالبية الشعوب الهندو أوروبية . إذ نصادفه في ألمانيا ، وأيرلندا ، وبلاد الغال ، وفي اليونان في شكل *génss* ، أى العشيرة أو الأسرة وفقا للمفهوم الواسع لها ، وهي جماعة تتوسط ما بين الأسرة الفردية ، والبطن ، والقبيلة .

ففى كل هذه الفروض ، نجد انفسنا ازاء جمع يضم افرادا يعترفون بوجود اصل مشترك لهم .

وفي عصر أكثر حداثة ، وجد الجمع أساسا لأغراض دينية بصفة خاصة ، فأفراده يجتمعون للقيام بشعائر دينية تتعلق بعبادة مشتركة ، بعكس العصر القديم للضاية ، فإن الجمع كان يكفل قيادتهم السياسية واحتوائهم .

المبحث الثاني

خصائص التنظيم الأبوي

يمكن أن نستعرض الخطوط العريضة للخصائص الرئيسية لهذا الشكل من أشكال الحكومة . وهو يظهر في تكوين الجمع ، وفي إدارته ، في روما gens ، كما في اليونان génos

المطلب الأول

في

العشيرة الرومانية gens (١)

١ - تكوين الجمع الأبوي أو gens

يشمل أساسا عنصرا عائليا ، وهو فروع الأصل المشترك . ويحتل هنا العنصر المرتبة الأولى لدى اليهود . وغالبا ما يضاف إليه عنصر غير عائلي ، ونعني به الموالي ، وهو يظهر بوضوح لدى الرومان .

(١) يضم **العنصر العائلي** كل من يعتبرون فروعا لأصل مشترك . فنحن إذن ازاء امتداد صناعي للنظام العائلي ، بعد وفاة الأب . فالإبناء يكونون منازل مستقلة ، ولكن تظل هناك علاقة بين الأفراد الذين يكونون نتاج أسرة بدائية ، وهي علاقات دينية ناجمة عن

١ - راجع : De Martino, Studi Arancio Ruiz, t. IV, P. 25-49; Bonfante · Histoire du droit romain, t. I, 1928, p. 73-80.

الاشتراك في عبادة واحدة وعلاقات عسكرية ، حيث اعتادوا القتال
معا ، وعلاقات أسرية ، كانت غالبا ما تحل في العصر القديم للغاية
محل العلاقات السياسية .

(ب) **العنصر غير العائلي (الموالي)** ، وهو واضح بصفة خاصة
لدى الرومان . ويتعلق برجال أحسرار في حالة شبه تبعية ،
ومرتبطين بما يشبه الخدمة المنزلية الحرة تجاه أعضاء الجماعة الذين
يعترفون لهم بالقيادة الاجتماعية . والاهمية العددية لهذا العنصر كبيرة
لغاية . وأصل هؤلاء الموالى غامض : فهل يتعلق الأمر بعقودا وجدوا في
هذا النظام وسيلة للانتساب الى جمبع عائل ، أو بسكان مدن
مهزومة نقلوا الى روما بصفتهم مواطنين ، ولكن تنظيمهم السياسي
والعائلي تحطم ؟ مثل هذه التفسيرات مقبولة ، ولكن أيا منها ليس
مؤكدًا .

٢ - إدارة الجمع الأبوي :

نفترض إدارة سياسية ، وقضاء ، ورقابة عامة على الناس
والاموال ، كما ينتج عن ذلك في النهاية حقوق وواجبات متبادلة
لأفراد هذا الجمع .

(١) كانت الإدارة السياسية في العصر القديم للغاية تؤول الى
رئيس : ابراهيم عند نزوح اليهود من بلاد الكلدانيين ، وفي اليونان
رئيس العشيرة *xenos* الذي لم يخف في أئنا الا في اللحظة التي
يسن فيها صولون القوانين . وفي روما ، فان مجلس الشيوخ القديم
كان يتكون من ٣٠٠ عضوا يمثل كل منهم احدى العشائر الرومانية
البدائية . وما دام انه كان من غير المحتمل أن مجلس الشيوخ القديم
كان من الممكن أن يتم بطريق الانتخاب ، فانه كان من الضروري
ان يتألف من اجتماع رؤساء العشائر . ومع ذلك ، فان هذا

الجهاز الفردى والاستبدادى اختفى من روما في وقت مبكر ، ومورست السلطة ، وقسا للتقاليد المتعلقة بالعصر القديم ، بواسطة عنصر جماعى ، وهو مجلس الجماعة Concilium gentis ، الذى يضم ارباب الاسر الفردية المختلفة . ويوجد هذا العنصر الجماعى بجانب رئيس الجماعة ، ولكنه يأخذ مكانه بسهولة حينما يختفى الرئيس .

ومهما يكن من أمر الجهاز الذى يكفل الادارة السياسية ، مجلس او رئيس ، فان السلطة تمارس في مجالات مختلفة ، تظهر اساسية منذ البداية : العدالة ، رقابة الافراد والاموال ، مزاوله العبادة .

(ب) ممارسة القضاء :

المحكمة هى التى تقضى في الجرائم التى ترتكب فيما بين اعضاء الاسر المختلفة التى تضمها الجماعة ، والعقوبة دينية ومدنية في نفس الوقت ، وهى وضع الفرد خارج الجماعة .

(ج) رقابة الافراد والاشياء :

ليست اقل فاعلية . والامر يتعلق بادارة الاموال المشتركة للجماعة : واستقبال الاعضاء الجدد (الموالى) ، واجباتا السماح بخروج عضو من الجماعة ، والاشراف على نشاط الاسر الفردية المختلفة ، ورقابته .

(د) ممارسة العبادة: فيجتمع افراد العشيرة في اوقات معينة لعبادة السلف الذى ينحدرون منه ، وكذلك آلهتهم التى تكفل لهم الحماية . وفي روما ، يوجد رئيس للجمع Princeps gentis مكلف برئاسة الاحتفالات الدينية ، وهو يذكرنا بالعصر الذى كان على راس العشيرة gens رئيس وليس مجلسا .

٢ - تنشأ عن هذا النشاط حقوق وواجبات متبادلة بين
أعضاء الجد :

(أ) هناك عدد من الحقوق والواجبات المشتركة بالنسبة
للجميع : فهم يشتركون في اللقب واسم العائلة ، ولهم نفس العبادة
العائلية (السلف بالنسبة لبعضهم، والسيد بالنسبة للبعض الآخر) .
وهذه المشاركة الدينية غالباً ما تؤدي الى المشاركة في القبر .

والأعضاء مالمكون على الشيوع للأراضي البور والمراعى التى تقسم
دوريا بين الأسر . ولهم حق الارث . فالجماعة تنطقى أموال أفراد
الأسرة أو الموالى الذين يختفون بدون وريثة .

ولهم فى النهاية حقوق وواجبات أسرية . فإذا حرمت أسرة من
الأسر التى تضمها الجماعة من رئيسها الطبيعى ، فإنه يمين لها
وصى ، وهو رئيس مؤقت .

(ب) هناك علاقات خاصة بين الموالى وأعضاء العشيرة ، تنظم
على أساس عدم المساواة : فيوجد السادة فى مواجهة الرعايا . ويقع
على عاتق الفريق الأول التزام عام بالحماية ، والدفاع ، والمساعدة .
والفريق الثانى ملزم بواجبات أدبية : الاحترام ، والتقدير ،
والمساعدة المادية والسيكولوجية . ويعاقب على مخالفة هذه الواجبات
بعقوبات مادية ودينية فى نفس الوقت . وفى روما ، فإن الجزاء هو
الموت مع نذره لآلهة جهنم .

المطلب الثانى

فى

العشيرة اليونانية (١) Génos

العشيرة génos بالنسبة لليونانيين ، جمع طبيعى ، أى

(١) - راجع : Andrewes (A.): Phratries in Homer, Hermes 89 : 129 - 140 ; De Sanctis : Storia dei Greci, I, 81 - 105; Glotz: La solidarité de la famille dans le droit criminel en Grèce, Paris, 1940, p. 79.

عائلة أبوية كبيرة . وهى تنشأ على أساس الشعور الطبيعى لافراد الاسرة ، كل منهم تجاه الآخر (نظرية علماء الاجتماع) ، او على اساس وجود علاقة مشتركة تتعلق بعبادة الاسلاف (نظرية فوسنيل دى كولانج) .

ويمكن ان نجتمع بين هذين الحلين ، بمعنى ان العشيرة اليونانية كانت تنشأ ، فى تقديرنا ، على اساس العلاقة العائلية التى يتوحيها فى اغلب الاحيان الاشتراك فى عبادة الاسلاف . وتتسم بسمات اربع :

١ - **فهى جمع موحد** ، اذ يربط أعضاء العشيرة *genos* فيما بينهم بعلاقات عديدة ووثيقة للغاية . بمعنى انها جمع عائلى يضم فروع اصل مشترك . كما انها جمع دينى ، ويميش أعضاؤها فى نفس المسكن ، أو نفس الأرض التى يستغلونها سويا اذا كان الجمع كبيرا للغاية .

٢ - **وهى جمع خاضع لرئيس واحد** ، السلف المشترك ، أو الابن أو فرع واحد أبناء هذا الأصل المشترك . ولهذا الرئيس حق الحياة والموت بالنسبة لسائر افراد الجماعة ، وحق بيع الاطفال أو التخلي عنهم . وهو يقود المحاربين ، كما انه كاهن العبادة العائلية . فهو فى نفس الوقت رئيس أسرة ، ورئيس سياسى ، وقاض بدون استئناف ، ورئيس عسكري ، وكاهن .

٣ - **وهى وحدة اقتصادية** ، لها ذمة مالية مشتركة : الاراضى ، والمنزل ، ومقبرة الاجداد ، والقطعان ، والارقاء ، والادوات الزراعية . وهذه الذمة المالية محل ملكية جماعية للعشيرة ، ويديرها رئيسها . ولا تعرف سلطاته سوى قيد واحد : فما دام أن الاموال للجماعة وليست له ، فانه لا يستطيع التصرف فيها ، أو

تقسيمها . فهذه الملكية غير قابلة للتصرف أو القسمة (١) .

ويقوم عدد من الارقاء واعضاء العشيرة بفلاحة الارض . فالرجال الاحرار يشغلون ، ويقومون بتربية الماشية ، والعمل في الارض ، والملاحة ، الخ . كما تعمل النساء في المنزل (٢) .

فالجماعة تكون وحدة اقتصادية ، تنتج ما تحتاج اليه ، في حدود الاقتصاد العائلي .

٤ - وهي أخيراً جمع سياسي : يتمتع رئيسه بكل السلطات السياسية . ويكون اعضاؤه جيشه الذي يكفل الدفاع عنه وينظم قضاء العشيرة وعرفها العلاقات بين افرادها . ويقوم بالقضاء رئيس العشيرة ، يساعد مجلس الشيوخ . وأهم العقوبات التي توقع هي الموت والطرده من الجماعة . وأخطر الجرائم هي : انتهاك حرمة الاشياء المقدسة ، والخيانة ، والقتل ، والزنا .

والعشيرة علاقات مع الجماعات المتجاورة . وتتجمع العشائر في مجموعات أكثر عدداً ، وهي البطون وفي وقت متأخر القبائل ، وبصفة خاصة عند القيام بالحملات العسكرية ، إذ يحدث أن تقوم إحدى العشائر بالدخول في حرب في أعقاب جريمة ارتكبتها أحد أفرادها : سرقة ، قتل ، خطف . فحينما ترتكب جريمة بواسطة أحد أعضائها ، فإن العشيرة كلها مسئولة عن هذا الخطأ ، وعلى العكس فإن عشيرة المجنى عليه تؤيده في طلباته . وتقابل هنا مثالا نموذجيا للمسئولية الجماعية .

١ - انظر : Hammond (N G.L.) : A History of Greece, Oxtord, 1959, 81; Finley (M.I.): Homer and mycenae: Property and Tenure, Historia, 1957, 133 - 159; Will (E) : Aux origines du régime foncier grec : Homère, Hésiode et l'arrière - plan mycénien, REA, 59 (1957) 5 - 50.

٢ - راجع : Finley (M.I.) : Marriage, Sale, and Gift in the Homeric World, Seminar XII (1951), 7 - 38.

ويمكن أن يعاد السلام الى نصابه اما بتسليم الجانى الى
عشيرة المجنى عليه ، أو بدفع تعويض للحيلولة دون ثار عشيرة
المجنى عليه ، أو بطرد الجانى من عشيرته . ولقد حل هذا النظام
بدقة فى قصص هوميروس ، وهذه القصص تبين أيضا أن نظام
العشيرة بدأ فى التحلل لصالح الاسرة بالمعنى الضيق ، والمدينة
اليونانية .

وهذا النظام الأبوى للقبائل ، والمثاثر يوجد ، مع بعض
التعديل ، لدى الكثير من الشعوب فى العصور القديمة كما سبق القول .
ومع ذلك فإنه حينما تضم التجمعات البشرية عددا كبيرا من الافراد
يتجاوز بكثير البضعة آلاف من الرجال الذين كانت تضمهم القبائل
البدائية ، أو حينما تقتضى احتياجات الدفاع والعيش فى مجتمع ،
حكومة أقوى وتدخل اقل بدائية وأكثر فاعلية للسلطة ، فإن النظام
الأبوى يترك مكانه للنظام الملكى .

فأحيانا يختلط الملك بالمعبود، فهو نفسه الها ، أو يؤله عند تقلده السلطة . وفى احيان أخرى فإن الملك مجرد كاهن ، الوسيط بين الاله والناس . وفى وقت أكثر حداثة ، فإنه قائد عسكري قبل كل شيء . وأخيراً فإنه فى بعض المجتمعات ، ولا سيما مصر القديمة يتوصل الى الملكية ذات التنظيم القانونى التى تباشر سلطة حقيقية وفقاً لقواعد القانون ، اذا جاز أن نستخدم اللغة القانونية الحديثة .

وبطبيعة الحال ، فإن هذه الانواع الاربعة للملكية ليست مطلقة ومتميزة تماماً كل منها عن الاخرى . فالملك الاله او الكاهن يتقلد كذلك القيادة العسكرية ، والملك القائد العسكري ما زالت تخضع على سلطته سمة دينية ، كان اسلافه يصرون عليها بدرجة أكبر . كما أن الفراشة فى ظل الملكية ذات التنظيم القانونى قادة عسكريون ويحتفظون كذلك بعلاقات وثيقة وتقليدية مع الدين .

المبحث الاول

الملك الاله ، او الملك المؤله (١)

إن قيادة الناس كانت تعتبر دائماً بمثابة شيء يعلو على الطبيعة البشرية . فالانظمة الملكية اعتمدت ، فى جوهرها ، على الحق الالهي ، منذ القدم حتى العصور الحديثة . وهذه الفكرة استمرت خلال مراحل التاريخ الانسانى ، ولو أنه عبر عنها بأساليب غاية فى التنوع بحسب الشعوب ، فتأليه الشخص الذى فى يده السلطة العليا ، أو اعتباره هو نفسه الها لم يكن يصدم احداً فى العصور الحقة ، بل أن ذلك تصور تلقائى فى مخيلة الافراد . والمثالان النموذجيان لهذا النوع من الملكية قدمهما فراعنة مصر القدماء ،

١ - انظر : Posener (G.) : De la divinité du pharaon, Paris 1960.

وملوك جزيرة كريت القديمة . وسنقصر البحث على النموذج
المصرى لاهيته (١) .

ومن ثم سنعالج أولا الأساس الإلهي للسلطة الملكية قبل أن
نتطرق الى مسائل موضوعية مثل وظائف الملك ، وتعيينه ، واختفاء
سلطته مؤقتا .

١ - الأساس الإلهي للسلطة الملكية :

الفرعون ، منذ البداية ، هو إله . ولم يكن الناس في تصورهم
يقارنونه بالآله لظهور قوته ، بل إنه إله لان جميع المصريين يعتقدون
أنه كذلك ، واستمر تأليه الفرعون حتى بعد ادخال تغييرات في الأفكار
الدينية . فإذا كان الفرعون ذاته يعتبر في أول الأمر إلهيا ، فإنه
أصبح فيما بعد بمثابة إله الشمس ، ولكنه ظل دائما
مؤلهيا (٢) .

ومن ناحية أخرى فإن للإله الفرعون مسحة إلهية : فهو يضع
تاجا على رأسه ، ويمسك سوطا وصولجانا ، وهي أدوات أخذت
عن الإله أوزوريس . وفي النقوش فإن اسمه يكتب في خرطوش ،
وهو رمز لقرص الشمس . وللمحافظة على نقاوة الدم الإلهي الذي
هو أساس شرعية الحكم الفرعوني ، يتزوج الملك من أخته . بل وغالبا
ما يعتقد بأن الفرعون مولود من زواج أمه بالآله ذاته (٣) .

١ - انظر : Dykmans ; Hist. econ. et soc., 3 (1937), 13-128.

٢ - راجع : Leclant (I.) : RH, 299 (1963), 477-479;

Pierrne (J.) : et Derchein (Ph.) in « Le Pouvoir et le Sacré »,
Bruxelles 1962.

٣ - راجع : Bleeker (C J.) : The Position of the queen in

ancient Egypt, La Regalità Sacra, 1959, 261-268, Drioton et Vandier :
L'Egypte, 89-92; Muck (O.) : Cheops et la grande pyramide, trad.
fr., Paris 1960.

وينسب الشعب الى الفرعون كل القدرات الالهية الخارقة ،
وضع المعجزات ، ولذلك فان الملك يتحمل مسؤولية كل الكوارث
التي تصيب البلاد ويخضع لبعض التحريمات . ونجد أن أحد
الفراعنة نقش على قبره انه كان هو الذى «يخلق الشعير» أثناء
وجوده على الأرض . وفي العصر الذى كان الحيثيون فيه خلفاء
للمصريين ، أى فى عهد الاسرة التاسعة عشرة المصرية ، حدث
جفاف مريع فى الامبراطورية الحيثية . فأرسل الحيثيون الى
فرعون مصر ، وهو «رمسيس» الثانى فى ذلك الوقت ، كبرى بنات
ملكهم ليتزوج منها ، وكثيرا من الهدايا النفيسة ، لكى يعث
«رمسيس» الثانى لهم المطر بانتظام . وقبل الفرعون الهدايا المتنوعة ،
وقدم القرايين للاله ، ويقال أن الامطار هطلت فى الحال .

وتنسب الالهة الملكية فى اشكالات على صعيد العلاقات
الدولية . فعندما أبرم رمسيس الثانى معاهدة تحالف مع الملك
«حاتوسيل» الثالث(١) ، كان من المستحيل حمل المصريين على قبول
أن رجلا ، حتى ولو كان ملك حاثى ، يستطيع أن يتعامل مع الفرعون
معاملة الند للند . وهناك وثيقة مدونة بالاكديت تتضمن نص هذه
المعاهدة ، وتتعترف بمساواة الاطراف المتعاقدين ، خبئت فى دار
المحفوفات ، بينما يظهر النص المصرى الرسمى الذى نشر على الملا
أن ملك الحيثيين هو الذى ألح فى طلب إبرام المعاهدة .

وبعد مماته ، كما فى حياته ، يعتبر الفرعون الها . ويدفن فى
اهرام ، وهو بمثابة مسلم يصعد بواسطته الى السماء . ويستمر فى
الحكم والسهر على مصالح البلاد . فهو يستطيع حتى بعد وفاته ، أن
يؤثر على الطبيعة ويجعلها خيرة ، ويكفل الحياة والرخاء والقوة لمصر .

١ - انظر : Rowton (M.B.) : The Background of the treaty
between Ramses II and Hattushilish III, J.C.S. XIII (1959) 1 - 18

٢ - طبيعة السلطة الملكية :

إن سلطة الملك الإله أو المؤله مطلقة . ولا يرد عليها من حيث المبدأ أى قيد أو رقابة . والمصريون ، وهم شعب مشهور بتطوره الأدبي والثقافي الرائع ، يقدرون أن الفرعون يقع على عاتقه واجبات كثيرة ، إذ يتعين عليه أن يكفل النظام ، والسلام ، والرفاهية . ولكنه يقوم بهذا بمحض وغبته ، فلا يوجد أى ضغط يجبره على تادية هذه الواجبات . واضح إذن أن الفرعون يتمتع بقوة هائلة . فالشرق القديم كله يجهل الفكرة القائلة بأن حكام الدولة ليسوا سوى ممثلين للشعب لتحقيق الصالح العام . ولم تستخلص هذه الفكرة إلا في اليونان . واضفت روما عليها وضوحا أكبر .

وفي عصور ازدهار الملكية ، يتضاعف تركيز السلطة واطلاقتها ويدعمه تركيز ديني، وتتكشف سلطة الهيئات المحلية واستقلالها^(١) . وذلك بعكس عهود الانقطاع ، ففيها يستعيد اله كل مقاطعة مكانته الأولى ويصبح حاكم المقاطعة الكاهن الأكبر للإله المعبود . واستبدلت الثورة الاجتماعية الكبيرة التي نشبت في نهاية الدولة القديمة هذا النظام المطلق القائم على أساس الحق الإلهي بنظام مؤسس على المساواة الاجتماعية وسيادة القيم الخلقية ، وهو نظام الملكية ذات التنظيم القانوني الذي طبق في مصر في عهد الدولتين الوسطى والحديثة.

ومهما يكن من أمر ، فإن الصفة الإلهية للسلطة الملكية المطلقة كانت تظهر بشكل واضح في أعقاب كل أزمة . وبعد اغتمحلالها في العهد الساسي ، نجدها تتأكد مرة أخرى في العصر البطلمي .

١ - أنظر : Pirenne Les institutions urbaines dans l'ancienne Egypte, Rec. Soc. J. bodin 6, La Ville (Bruxelles, 1954) 27 - 32.

٣ - النتائج المترتبة على طبيعة هذه السلطة (نتائج الضائع اندينى للسلطة الملكية) :

١ - بالنسبة لفكرة القانون : القانون في نظر المصريين هو التعبير عن الإرادة الالهية التي ترجمتها كلمات الفرعون أثناء الاسر الاولى .
وحينما اعتبر الفرعون ابنا للاله ، سادت الفكرة القائلة بأنه يستوحى
الالهة وينقل ارادتها الى الشعب اما بنفسه أو عن طريق الكهنة .
فعندما تكثر الأعمال التي تشغل كل وقت الفرعون ، فإنه يكلف
الكهنة ، ولا سيما كهنة الاله آمون ، بتعريف الناس بالإرادة الالهية ، أى
تريفهم بالقانون ، وكذلك اذا تعلق الامر باصدار حكم فان كبير
الكهنة يقوم بتحريره ، ولكنه لا يتمتع بقيمته الا عندما توافق عليه
الالهة .

فالسطة التشريعية في يد الملك . والقانون عملا هو ما يريده
الملك ويأمر به ، وما يخالف القانون هو ما يكرهه الملك ، ومع ذلك فان
حرية التشريعية مقيدة من حيث أن القانون الذى يفرضه على
الشعب ، يفرض عليه أيضا . وكلما ازدادت السلطة التي في يده ، كلما
حدث من حريته في العمل . وسرى فيما بعد أنه يتمتع على الملك أن
يكفل النظام والعدالة . ومن البديهي أن النظام والعدالة يجعلان
بالضرورة من الملك مشرعا . وينبئ أن يكون القانون مطابقا للعدالة
والحقيقة (الالهة ميعات) . وتنسب الاساطير القوانين الاولى الى الالهة
رع أو أزوديس أو ، تحوت اله القانون (١) . فمما لا شك فيه ان
مصر قد عرفت أعرافا مطبقة ، ولكن كان من الواجب عليها أن
تسن القوانين ، أى قرارات صادرة من السلطة المركزية ، لها مضمون
أكثر شمولاً من الحلول التي تقرر لحالات فردية . والملك وحده هو
الذى يستطيع ان يضع هذه المبادئ العامة . ومع ذلك فان القوانين
التي تضمنت هذه القواعد العامة لم تصل إلينا .

١ - راجع : Pirene (J.) : La Loi et les décrets royaux en
Egypte sous l'Ancien Empire, RIDA, 4 (1957) .

٢ - وبالنسبة لتقلد السلطة الملكية : نشور هنا مسألتان هما :
الخلافة على عرش مصر ، والاحتفال بتتويج الملك .

(أ) الخلافة على عرش مصر : لا يوجد لدينا برهان قاطع عما اذا كان قد وجد في مصر قانون ثابت لتنظيم وراثية العرش . ويبدو ، على كل حال ، ان الابن الاكبر كان يخلف ابيه ، ولكن لم ينفذ هذا المبدأ تنفيذا حقيقيا ، كما سنرى . ولم يمنع قانون الوراثة من اغتصاب السلطة الملكية احيانا . ويجد المقتصب وسيلة او اخرى لتبرير تصرفه ، ولا سيما احدى الوسيلتين الآتيتين : القول بأن الإرادة الالهية قد تغيرت ، او بتزويج المقتصب من أميرة تنتمي الى الاسرة السابقة مما يكفل استمرار الشرعية .

فالحجة التي يستند اليها لتبرير اعتلاء الملك العرش ليست مستمدة من الولادة ، او القوة ، او الانتصار ، سواء تعلق الامر بخلافة عادية ، او باغتصاب ، بل مستمدة من مشيئة الالهة واختيارهم . وهذا تطبيق لنظرية البنية الالهية.

وحتى اذا كانت مسألة تعيين الملك تنظم اساسا بحسب النظام الاسرى ، اى وفقا لقانون الوراثة ، فان هذا القانون مع ذلك لا يحل كل الاشكالات ، اذ ان الملك قد يكون له اكثر من ولد . ففي هذه الحالة لمن تولد وراثية العرش بعد وفاته ؟ هل يتولى الابن الاكبر الملك ؟ والابن الاكبر لاية زوجة ؟ لانه كان يجوز للملك الاقتران باكثر من زوجة . فيمكن ان نشور على ضيق هذه الاشئلة كيف كان موضوع الخلافة على عرش مصر مصدر مكاله عنيفة ومؤامرات تحاك في القصور عند موت الملك ، وتنتهى فى اغلب الاحيان بارتكاب عدة جرائم قتل .

ولتفادى امثال هذه الكوارث ، يقوم الملك بتعيين خليفته ، وبشركة منه احيانا فى السلطة اثناء حياته . ويؤدى الرعية يمين الولاء ، حتى يضمن استمرار ولائهم له . وهذا يمكن ان يؤدى الى اختيار

ابن غير بكر ، او حتى ابن من زوجة في مرتبة منخفضة . ويحدث ايضا ان تقوم طائفة الكهنة عندما تكون قسوة بالبت في مشكلة وراثة العرش . وهذا هو ما حدث في عهد الدولة الحديثة : فكهنة معبد «آمون» في «طيبة» من القوة بحيث انها كانت تلعب الدور الحاسم في هذا الامر . فعند موت الفرعون كان المرشحون للخلافة على عرش مصر يصطفون ، ويطوف تمثال الاله «آمون» في موكب رسمى ويضع ذراعه على الفرد الذى يقع عليه اختياره . وعملا لا يثور ادنى شك لدى الرعية حينما يحدث تغيير فى الاسرة الملكية او تحسم الدلائل موضوع وراثة العرش . اذ ترى ، كما سبق القول ، فى نجاح الشخص فى استيلائه على السلطة واحتفاظه بها الدليل القاطع والتعبير الواضح على المشيئة الالهية .

(ب) الاحتفال بتتويج الفرعون : يتضمن حفل التتويج سلسلة من المراسم والشعائر التى ترمى الى ادخال الفرعون فى مرتبة الالهة ، واضفاء الطابع الملكى عليه ، عن طريق استعمال عبارات التمجيل والاحترام والالقاء بالفخرية . فهو لا يكتسب صفة الالهية ولا يعتبر ملكا الا بعد تتويجه فى العاصمة : فيجلس على العرش ، ويضع على راسه اولا التاج الابيض ، وهو شعار الوجه القبلى ، ثم التاج الاحمر ، وهو شعار الوجه البحرى ، وأخيرا يدخل أحدهما فى الآخر ويصبعان على هيئة تاج مزدوج . وبعد الانتهاء من هذه العملية ، ينهض الفرعون بينما تخر الرعية سجدا ، وهذا النهوض يرمز لشروق الشمس .

وفى عهد الدولة الحديثة ، ابتدعت طقوس دينية تجرى فى هذه المناسبة ، وقدر لها ان تعيش طويلا : هذه الطقوس تنلخص فى مسح الملك بالزيت عند تتويجه . ولعلنا نتساءل عن سبب اضفاء قيمة رمزية خاصة على الزيت . والحق أن السبب فى ذلك يرجع الى أن هذا السائل يعتبر سائلا مطهرا فى أنحاء الشرق الأدنى . ففى بابل مثلا ، كانت جبة العبد تدهن بالزيت عند عتقه لمسح صبغة

السرقة المصقة به . ولكن لا يمكن استخدام أى نوع من الزيت عند تنويع الملوك . بل يتعين استعمال نوع خاص من الزيت يجلب من الخارج ، وله بالتالى صفة السرية . فالمالك كان يسمح بزيت يحضر خصيصا من ليبيا ، ويحتمل أن يكون زيت الزيتون الذى لا يحصل فى مصر . وقد انتقل حفل المسح بالزيت الى فلسطين ، ثم الى اورشليم القريبة فى العصور الوسطى ، بل وإلى بعض البلاد فى العصور الحديثة .

٣ - وبالنسبة لوظائف الملك : للملك وظائف ثلاث : وظيفة دينية ، وأخرى عسكرية ، وثالثة قضائية . فالفرعون كاهن ، وقاض ، وقائد للجيش ، لأن جوهري اختصاصاته ينحصر فى إصدار الأوامر والإحكام ، وهى أعمال تعتمد فى جزء منها على قوته الخارقة . ولذلك فإن جميع هذه الوظائف مطبوعة بطابع سماوى . ويمكن أن نفهم ذلك بسهولة فيما يتعلق بالوظيفة الأولى . ولكن القضاء بين الناس وقيادتهم نحو النصر هما أيضا وظيفتان لهما صفة سمرية .

(أ) تحتل الوظيفة الدينية المكانة الأولى من بين وظائف الملك . فالملك هو وحده القادر على التماس البركات الإلهية لاستمرار الخيرات التى تتمتع بها مصر وتحتاج إليها . وتمثل الديانة الوطنية بالنسبة له واجبا عائليا حقيقيا ، والكهنة هم معاونوه ونوابه فى مباشرة مراسم الديانة . والسلطة التى يتمتع بها الملك فى هذا المجال باعتباره الرئيس الأعلى للحياة الدينية تظهر قوية ، شأنها فى ذلك شأن سلطانه التى يباشرها فى جميع المجالات الأخرى . ومن المعتقدات السائدة أن الملك ينصاع الى ما يلهمه به والده الإله أو ما يتلقاه عن طريق الوحي الإلهي . وهو يباشر بدون شك سلطانه اللاهوتية لصالح الإعباء الملكية ولتسهيل القيام بها .

Lacant, R. H., 229 (1963) 477 - 479 .

١ - أنظر :

ولا نجد النظام يتجه نحو اللاهوتية ، أى مباشرة السلطة بواسطة طبقة الكهنة ، سوى فى فترات الضعف ، والفوضى ، والازمة . فرغم الصفة الالهية للسلطة الملكية ، فان الدولة هى اساسا : وفى غالبية الاوقات ، دولة علمانية(١) . فالكهنة فيها لا يكونون فى العادة طبقة من الزمراء أو من اصحاب الامتيازات ، واختصاصاتهم متميزة تماما عن تلك الخاصة بالموظفين . فالديانة منفصلة تماما عن الادارة . وتستثنى من ذلك الادارة المالية للعبادة الملكية ، ولا توجد وظيفة عامة واحدة خاصة بكبار رجال الدين . صحيح اننا نقابل بعض الكهنة يتقلدون مناصب مدنية كبرى . فمثلا «محتب» ، كبير كهنة «رع» هو فى نفس الوقت مستشار للملك زوسر . كما أن الموظفين من جانبهم يزاولون بعض الاعمال الكهنوتية . ولكن اذا كانت هذه الوظائف المختلفة تجمع أحيانا فى يد واحدة ، فانها ليست مرتبطة ببعضها ، ولا تتعلق أحدها بالآخرى ، فلا يتمتع أى كاهن ، بصفته هذه ، بسلطات عامة .

ويجمل أن نبرز هنا ملاحظة عامة مستخلصة من تاريخ القانون المقارن وهى انه ، اذا اعتبر الملك هو كبير الكهنة ، فان الملكية تكون عندئذ لاهوتية . وتكون علمانية اذا تميزت شخصية كبير الكهنة عن شخصية الملك ، حتى ولو كان للكهنة نفوذ كبير مما يؤدي الى نشوء التنافس والصراع على السلطة ، كما حدث فى مصر فى بعض الاوقات . فكهنة «آمون» فى «طيبة» كانت تسيطر على ثروة ضخمة ، كما كانت تتمتع أحيانا ، بنفس قوة الملك ، وأحيانا تمثل القوة الاولى فى الدولة .

(ب) وبجانب انه الرئيس الاعلى للديانة ، فإنه يناط به أيضا الحرب . فيتعين على الملك أن يسهر على الصحراء وطرقها ، ويكفل السلام فى العلاقات مع الخارج ، ويصد هجمات الفزاة والتهديدات الخارجية . ومن الضروري أن يتمتع بصفات رياضية وحربية . واتسمت هذه الوظيفة فى عهد الدولة الحديثة ،

التي اتبعت سياسة التوسع وعملت على مد حدود الامبراطورية المصرية لتشمل اكبر رقعة من الارض . وخالفت بذلك السياسة المصرية التقليدية ، وهى البعد عن سياسة النزو واجراء الفتوحات ، والاعتماد على ان مصر تحميها حدودها الطبيعية، وهى الصحراء والبحر . وكان يقتصر عمل الجيش الملكى القوى حتى ذلك الوقت على اداء دور يولى فى الداخل وحماية البلاد من هجمات البدو الرحل الموجودين فى النوبة وسيناء ، الذين كانوا يقومون بها من وقت لآخر لنهب بعض الثروات ثم العودة الى ديارهم .

وكانت الانتصارات فى الحروب تنسب الى عمل الالهة وتأييدها، وتؤكد فى نهاية الامر الدور العسكرى للملك دون ظهور ضعف فى صفته الالهية .

(ج) وأخيرا ، يكفل الملك النظام والعدالة . فالمفروض ان المشيئة الملكية تطابق المشيئة الالهية . ومن ثم فان سلطته المطلقة لا يمكن ان تكون موضع نقاش ، ويجب الخضوع لساير اوامره ، مهما كانت النتيجة المترتبة على ذلك . ومع ذلك فان الارادة الملكية ليست تحكمية . فالمفروض فيها انهىسا «قوة خالقة» واوامره هى «الفهم» و«العدالة» ، و«الحقيقة» . وهذه الافكار المجردة ذات الطابع الالهى تفرض فى العمل على الفرعون قيودا للحد من اشتطاط ارادته . وهكذا فان مجموعة من الافكار الالهية تبرز عددا معينا من الالتزامات المعنوية التى تفرض نفسها على الملك . صحيح انه اله ، غير انه مقيد بالافكار التى تتضمنها خطبه الرسمية والعقائد التى ينشرها . فالفكرة الالهية للعدالة تفرض نفسها على الملك ، الذى يطالب اولاده ومساعديه بالممثل على احترامها . وقد تأكدت كل هذه الافكار فى ظل الملكية ذات التنظيم القانونى .

والفرعون ، وهو الحاكم المطلق ، يعتبر القاضى الاعلى . ويستطيع جميع افراد الشعب ، ايا كان مستواهم الاجتماعى ،

تقديم الشكاوى له . ويمكنه ، من خلالها ، اجراء رقابة على مساعديه ، والقضاء على التعسف في استعمال السلطة ، ومباشرة عدالته الالهية (١) .

المبحث الثاني

الملك الكاهن أو الوسيط (١)

لا يعتبر الملك في هذا النوع من الملكية الها أو ابنا للاله ، ولا يؤله في اثناء حياته ولا فيما بعد موته ، وذلك رغم المصدر الالهى لسلطته . فما زالت الالهة تلعب دورا كبيرا في مجال الحياة السياسية ، اذ المفروض انها هي التي توحى بالقرارات التي تصدرها الجالس حينما تجتمع وهي التي تملئ على الملك ، الذي يعمل لحسابها ، عن طريق الاحلام ، ما يتعين عليه فعله . والملك هو ، قبل كل شيء ، الكاهن الاول ، والوسيط الذي لا غنى عنه بين المدينة أو المملكة والاله ، وهو يرأس عبادته . ويتصين عليه ان يعمل على ان تسود العدالة والنظام والسلام . ويتخذ لقب «الوصى على العرش» أو «نائب اله المدينة» . ومن ثم فانه يوجد اختلاف جوهري بين فكرة الملك الاله السائدة عند المصريين وفكرة التقديس التي تفسر وتبرر شرعية السلطة التي يحوزها الملك . ولكن يظل الملك انسانا وسلطته ، وهي غالبا ما تكون كبيرة وقوية مثل سلطة الفرعون ، تشاركه فيها البقية الباقية من شيوخ المدينة الاولين أو الفئة الارستقراطية التي قدمت في العصر الذي كان سائدا فيه نظام الابوة . فكان من الضروري تمثيل المظهر التقليدي ، مما ادى الى

Erman (A.) et Ranke (H.) : La civilis. ١ - راجع
egypt., 70 - 110.

Frankfort (H.) : La royauté et les dieux (trad. : ١ - انظر :
fr , 1951). 299 - 380 sq ; Labat (R.) : Le caractère religieux
de la royauté assyro - babylonienne , Paris 1939 , 8 - sq Fish (T.) :
some aspects of kingship in the sumerian City , Bull. J. Rylands
library 34 , 1951 - 1952 , 57 sq.

وجوب مساهمة مجلس الشيوخ . بل وأحيانا توجد ايضا المجالس الشعبية بجانب الملك ، وهى تحدد فى الواقع من سلطته بعض الشئ . وينطبق هذا الشكل من الملكية على الملكية الميزوبوتامية فى بابل ، ولدى الآشوريين ، والحيثيين ، والفرس ، واليهود ، والأغريق . كما انه عند نشأة روما ، كان ملوكها الأوائل قريبى الشبه لهذا النوع من الملكية بدرجة كبيرة . وهذا بعكس ما كان عليه الحال فى مصر حيث كانت الملكية الهية كما سبق القول .

المطلب الأول

فى

الملك الكاهن فى ملكيات ميزوبوتاميا

كانت الحرب هى الوسيلة التى تستخدم للقضاء على عوامل تجزئة البلاد والوصول الى تأسيس امبراطوريات تنوع مدة بقائها ، وذلك بالنسبة للبابليين والآشوريين فيما بعد . وتستلزم الحرب بطبيعة الحال قيادة موحدة وقوية . ومن ثم فان التنظيم السياسى فى ميزوبوتاميا قام على اساس نظام الملكية ، كما هو الشأن فى مصر . ولكن تختلف الملكية الميزوبوتامية عن ملكية الفراعنة فيما يلى :

١ - يتمتع الملك بسلطة ذات اصل دينى :

فهو السيد فى مدينته (١) ، ويعتبر نائب الاله ، وتابعه وخادمه الاول . ومن ثم فهو يستطيع ان يستدر عطف الاله ، وهو العامل الاساسى لرفاهية الناس . فالاله هو السيد الحقيقى ، وما الملك الا

١ - انظر : Pirenne (J.) : Les institutions urbaines dans l'ancienne Egypte et dans le pays de Sumer, Rec. Soc. J. Bodin 6, la Ville (Bruxelles, 1954) 32 - 39; Falkenstein (A.) : La cité-temple sumerienne, Cah. Hist. Mond. 1, Iss; Gadd. (C.J.) : The cities of Babylonia, in Cambridge Ancient Hist., 1, 1962.

ممثلته قبل الناس ، وممثل الناس قبل الاله . وتولد عن صفته هذه اختصاصاته كمشرع وكبير القضاة ومشرف على السلطة العامة ، كما سيلي . ويترتب على ذلك أيضا ، أن القانون يعتبر أنه منزل من عند الاله ، والملك هو الذى ينقله الى الناس . ولكن رغم أن القسانون موحى به من عند الاله وهو الذى يقترحه ، فإنه ليس قانونا دينيا . اذ يصدر من قبل سلطة علمانية ، دون أية مساهمة من قبل طائفة رجال الدين . وتعتبر كل الاموال مملوكة للاله . كما أنه هو الذى يعلن الحرب ، ويبرم المعاهدات . وفكرة التبعية للاله هى التى تمنح الملك السيادة فى مدينته وبالنسبة لمجموع المدن فى بلاد سومر واكلد ، وتخوله حق الطاعة المباشرة والكاملة ، وتمد فى سلطته حتى تشمل جميع مجالات الحياة الجماعية . وكان حمورابى يسعى الى تحقيق ملكية عالمية ، لان الاله الذى يمثلوه هو «مردوك» ، تفيرت صفته . فبعد أن كان اله بابل وحدها أصبح هو اله العالم ، وهو على رأس جميع الالهة المحلية الاخرى . ولذلك فإن نائبه يطالب بأن يكون ملكا يعلو كل الملوك الآخرين . ومن الجدير بالذكر ان هناك صعوبة خاصة واجهت ميزوبوتاميا وتنجصر فى كيفية بسط السلطة الملكية على امبراطورية شاسعة ، سليمة مدينته كانت مستقلة من قبل فى شكل دولة صغيرة ، واصبحت مصدر امبراطورية أكثر اتساعا بكثير . ومن هنا ، ظهرت ضرورة اتباع سياسة تركيز السلطة فى يد الملك وهيمنته الكاملة على جميع اطراف الامبراطورية ، كما حدث بالنسبة لمصر . وهذا التركيز تحقق بطريقة تكاد تكون كاملة فى عصر حمورابى . وعلى العكس فان ذلك لم يتحقق على هذا الوجه التام على يد الاشوريين أو الميديين رغم انتشار قواتهم العسكرية ، اذ أنهم كانوا يصطدمون دائما ببعض القبائل التى تبني الجبال ، وهى تجمعات شبه بدو ، لم يتمكنوا من اخضاعها ابدا ، وتعين عليهم الاكتفاء باخضاعها لرابطة تبعية مسرنة اساسها ضريبى وعسكرى .

كما أن الفرس ساروا على هذه السياسة التقليدية للحكم المطلق التى تبسّر شرعيتها الارادة الالهية ، ولتتهجوا سياسة التركيز بتمهيد الطرق وتنظيمها واستخدام الكتابة . واختيرت الارامية كلفة رسمية بالنسبة للعقود العامة .

٢ - ويخضع اعتلاء العرش في بابل ، ولدى الآشوريين فيما بعد ، لقواعد غير معروفة جيدا .

ونظن ان اعتلاء العرش كان محلدا بالانتماء الى جنس مختار من قبل الآلهة . ولكن ليس ضروريا ان تؤول وراثة العرش من الاب الى الابن . وهذا هو ما يمكن ملاحظته عند السومريين في العصر الاول على الاقل . وتعتمد الشرعية على اعتراف كهنة المدينة بالملك ، حتى يمكن اعتباره معينا بواسطة الآلهة . وعليه ، فانه يتم خلع الشرعية الروحية على الملك بناء على طلب يقدم الى الآلهة الذي يرد عليه بواسطة الوحي ، ويتقبل الشعب هذا القرار بادائه يمين الاخلاص على « الماء والزيت » . ويدخل الملك عندئذ رسميا في مسكنه . ونحن نعرف بالتفصيل شعائر المسح والتتويج الخاصة بالملوك الآشوريين . وهذا الاعتقاد بأن الآلهة هو الذي يمين الملك يتلاءم في الحقيقة مع مهول الملوك الى تكوين أسر مالكة وراثية . فلقد كان ملك الآشوريين يشرك معه في السلطة أحد اولاده في أثناء حياته . وكانت هذه وسيلة لعرض اختياره على الآلهة والحصول على موافقتها ، دون ان يتمتع الابن الاكبر بامتياز خاص . وتؤدي الرعاية يميننا باحترام اختيار الملك والآلهة ، ويمنح في أثناء الاحتفالات الدينية التي تجرى في نفس الوقت اسمه الملكي وشارات وظيفته .

٣ - وتحتل الوظيفة الدينية للملك ، في هذه الظروف ، المرتبة الاولى :

١ - فالملك باعتباره كبير كهنة الآلهة يرأس الديانة الوطنية ، ويشيد المعابد ، ويقدم القرابين ، وينتشر الوحي ، ويشرف على الكهنة ، وعلى ادارة المسابد (١) ، ويمين كل من يشغل وظيفة كهنوتية . فهذا النظام ، كما هو واضح ، يقرب كثيرا من نظام الحكم الإلهي . والملك هو الذي يمين عليه ان يترجم ارادة الآلهة ويفسرها ، ويفسر الاحلام والوحي .

١ - Cuq (Ed.) : Et. sur le droit babylonien, 150 - 161.

ورغم أن الملك يعتبر دائماً ممثلاً للاله على الأرض ، إلا أنه نجح في الفصل ١٠ بين السلطين الزمنية والدينية . بل إن بعض الملوك ، مثل الملك «أوركاجينا» ، دخلوا في معركة سافرة مع طائفة الكهنة ، وأجبروها على الأقتصار على اختصاصاتها الكهنوتية ، وجعلوا القضاء علمانيا . غير أن فكرة الفصل بين السلطين الزمنية والدينية كانت تجر الوبال على الملك في المصور التي يضعف فيها ، حيث تصبح طائفة الكهنة ، المناهضة للقصر ، قوة قادرة على القضاء على الملك في ساعات الأزمات . فالتاريخ البابلي يحكى أن الكهنة خانت الملك «نبونيد» ، وفتحت أبواب المدينة للملك «سروس» الفارسي .

(ب) وتقرب من وظيفته الدينية ، وظيفته القضائية التي نضعنا أمام قضاء ملكي ، له مجال فسيح بحيث يشمل طائفة الكهنة . كما أن للحكام الملكيين وأعوانهم ولاية قضائية وفقاً لنظام تدرجي دقيق ، مع التصعيد بطريق الاستئناف عبر الدرجات المختلفة حتى الملك ، كما سيلى بالتفصيل . فهذا النظام متطور للغاية ، وينسجم بالمو العلمى . فحمورابى يعلن ، عند إصداره لتقنينه أنه يريد إرضاء اله العدالة ، ولكن هذه العدالة تندمج مع إرادة الآلهة حسب تفسير الملك وإعلانه لها على رعيته .

(ج) وأخيراً ، فإن للملك وظيفة عسكرية وإدارية . ودوره المسمى هام للغاية في بابل ، ويزداد لدى الآشوريين ، فهو الذى يباشر القيادة العسكرية . بل ويحتمل أن المتطلبات العسكرية هى التى أدت إلى ظهور ضرورة وجود الملكية في ميزوبوتاميا ، كما حدث في يهوذا . ومن ناحية أخرى فإن الملك كان على رأس إدارة معقدة للغاية .

٤ - وفي هذا الإطار ، تظهر الاختلافات الجوهرية بين هذا الشكل من الملكية ، والملكية المصرية :

١ - فبينما يعتبر الملك في مصر بمثابة أب الهى ، ويحتل مرتبة الآلهة منذ قدومه وحتى بعد مماته ، فإن الملك في ميزوبوتاميا ، كما سبق القول ، مجرد وسيط بين الآلهة والناس . ومن هنا فإن السيادة الملكية تباشر في نطاق أقل اتساعا من النطاق الخاص بالملكيات الإلهية . غير أن الملك كان يتطلب الطاعة العمياء . كما أن علو شأنه في المجال العسكرى والإدارى يكمل ، في حدود معينة ، أوجه النقص التى تظهر في سلطته بصفته انسانا .

ب - ولم تقض سلطته على كل آثار التنظيم السياسى السابق على الملكية . فلقد احتفظت المدن ببعض مظاهر السلطة في حدود معينة . فالإعيان فيها مثلا كان لهم دور في مجال القضاء ، وهذا أثر متبقى من التنظيم السياسى الذى كان قائما في المدن قبل التوحيد البابلي لهما (١) . بل ونلاحظ في بعض المدن ، مثل المستعمرات الآشورية في كبادوشيا ، وجود منظمات جماعية في يد أرستقراطية حضرية حتى وقت متأخر لحدا ما ، وترك الملك لها بعض مظاهر الاستقلال . بل وفي آشور نفسها ، كانت السلطة العليا الفعلية في يد مجلس الإعيان «كاروم» . وإذا كان لأمير المدينة اختصاصات دينية وقضائية وعسكرية ، فإن سلطته ليست مطلقة اذن . ولم يحصل حتى لقب «ملك» بصفة نهائية إلا في القرن الرابع عشر في عهد «آشور أوباليت الأول» . وحصل على لقب «ملك الجهات الأربع في العالم» ، وهذا يعنى سيطرته على الشمال والجنوب والشرق والغرب ، في القرن التالى . وإذا كان الملك الآشورى يمثل الشخص القوى بالنسبة للبلاد المهزومة ، حيث كانت يده مطلقة بالنسبة لها ، وانتهج فيها سياسة إحلال حكام قابلين للعزل مكان الأمراء التابعين كلما كان ذلك ممكنا ، تلك السياسة التى اقتبسها عن الحيثيين ، بيد أن

١ - أنظر : Jacobson « Th » Note sur le rôle de l'opinion publique dans l'ancienne Mésopotamie, R. A., 58 « 1964 » 57- 158.

سلطته ظلت مقيدة في آشور ذاتها بواسطة طبقة الاشراف . ولعل في اشتراط الحصول على الموافقة الشكلية على الاقل ، على تعيين ولى العهد ، من قبل مجلس المحاربين ، حتى نهاية الامبراطورية الاشورية ، دلالة خاصة ذات معنى في هذا الصدد . كما يؤيد نظام التاريخ ايضا فكرة الاشتراك الحقيقي لحاشية الملك الاشورى . فلقد كانت السنة الاولى من حكم الملك تلقب باسمه . اما السنوات المتتالية بعدها ، فتلقب باسم القائد العام ، وناظر القصر ، وغيرهما من كبار موظفى الدولة . ويبدو ان دور هذه الشخصيات الكبيرة في الملكية الاشورية كان ناجما عن تأثير حيوى وحورى ، ولا يرجع اصلها التاريخى الى نشأة سامية .

المطلب الثانى

في

الملكية الحيثية (١)

كانت الدولة الحيثية منظمة بدرجة اقل بكثير من الدولة المصرية او الدولة الميزوبوتامية . وعلى اية حال فان العلاقة بين السلطة الملكية والالهة واضحة . فالملك يستشير الوحي قبل أن يصدر قسرا في الشؤون العامة . واهتم ملوك الحيثيين بالنموسج المصرى في الحكم ، ومالوا الى تحويل سلطتهم الى شكل مؤله كما هو الشأن بالنسبة للقراينة . غير انهم لم ينجحوا في تحقيق ذلك . اذ ان ملك الحيثيين الكبير لم يكن هو الحاكم الحقيقى . فالسلطة العليا الفعلية كانت في يد مجلس المحاربين ، الذى يضم الطبقة الحاكمة ، وهو الذى يقرم بانتخاب الملك . ويقوم الملك بعد الانتخاب بحلف اليمين امام المجلس ، الذى يقسم بدوره بتأدية يمين الطاعة له . ويحرر محضرا يتمهد فيه الاشراف والملك باخلاص كل منهما للآخر .

١ - راجع : Delaporte : Les Hittites, 169-186 et 206-213.

وتعني موافقة المجلس على جميع القرارات الهامة . وهو الذي ينظر في الدعاوى المرفوعة على أعضائه وعلى أقرباء الملك .

ويعترف الاشراف بسيادة الملك على أراضيهم . ولكن الملك لا يستثمر بطريقة مباشرة سوى أراضي الخاصة فقط . وظل العرش طيلة الامبراطورية القديمة في أسرة واحدة . ثم نجح «تليبنسوس» في القرن السابع عشر في ادخال فكرة وراثة العرش واصبحت مقبولة من الناحية القانونية : وصار من الضروري ، وفقا لها ، ان يكون الملك ابنا للملكة ، وفي حالة عدم وجوده ، فان العرش يؤول الى ابن زوجة الملك من الدرجة الثانية ، واذا لم يكن هناك طفل من الذكور ، فيختار زوج احدى بنات الملكة . ويؤله الملك الحيثي بمعد موته . واقتبس من الملكيات الشرقية القابهم ، ولكن وضعه القانوني في مواجهة الاعيان يرجع الى التقاليد الهندو اوروبية ، وبدوا انه كان لذلك تأثير في آشور ايضا . كما يعود الى اصل هندو اوروبي التكوين الاقطاعي للدولة الحيثية . وكان البلاد التي يفتحها الحيثيون يعمدون بها الى «ملوك صفار» ، غالبا ما يكونون من اعضاء الاسرة المالكة او من اصهارها ، ويخضعون لها بمقتضى معاهدة تبعية . ووجد ميل في قلب «حساني» ذاتها الى احوال حكام قابلين للعزل محصل الامراء الاتباع كما سبق القول . وفي علاقاته مع الخارج ، فان ملك الحيثيين لا يعترف الا بالخاضعين لحمايته (مثل احرار «ارزاوا» و «كيزوواتنا» الذين ابرموا معه معاهدة حماية) ، والـ «الـ حلفاء» مثل الفرعون ، وملك بابل اللذين ارتبط معهما بمعاهدة تولد التزامات متبادلة . اما غير هؤلاء فيعتبرون اعداء وتعني عليه شن الحرب ضدهم .

وكما هو الحال في بابل ، فان الملك الحيثي وسيط ما بين الالهة والناس . وهو يصرف المستقبل عن طريق الاحلام واستشارة الالهة (بفحص امعاء اللبائع ، وطيران الطيور في مكان محدد ، والقرعة) . وهو يكفل النصر والرخاء لشعبه بفضل الرعاية الالهية .

وما دام ان الدولة الحيثية نشأت بالحرب فانها لا تستطيع البقاء الا بالحرب(١) . ولذلك كان الملك بعد قائد عسكريا في الدرجة الاولى . ولقد شيد الامبراطورية بالحرب ، وساد على جيوشه ، واحترته القوى الكبرى . وكان يلجأ الى اسلوب المفاوضات . وتعد ما للمفاوضات والمعاهدات من اهمية احدى سمات الدولة الحيثية .

كما كان المسلك مشرعا . فالتقنين الحيثي ، وان كان لا يمكن ان ننسبه الى اى ملك ، الا انه يتضمن آثارا لتدابير تشريعية لا يمكن ان تصدر الا عن الملك .

واخيرا فن الملك هو القاضي الاعلى . وهو يحتفظ لنفسه بالفصل في الجرائم الخطيرة ، والمسائل التى لها طابع سياسى . أما بالنسبة للأمور الأخرى ، فانه يتركها لموظفين قضائيين تابعين له .

المطلب الثالث

في

الملكية الاسرائيلية(٢)

احتفظت هذه الملكية بطابع دينى بارز للغاية . ولكن الملك ليس الها ، بل أداة الإله وخادمه . ويتعين عليه أن يتصرف وفقا لرغبة الإله . وإذا تحرر من هذا الضغط الإلهي ، فانه يفقد الإلهام الرباني . والحسب أنه لم يكن دائما خادما غيورا ليهوه .

١ - انظر : Korosec « V. » : The warfare of the Hittites from the legal point of view, Iraq 25 «1963» 154 - 160.

٢ - انظر : Thornton « T.C.G » : Charismatic kingship in Israël and Judah, Journ. Théol. St. XIV «1963» , 1 - 11 Chamberlayne « J.L. » : kingship Relations among the Early Hebrews, Numen, 1963, 153.

وبتعزيز المسلك عن رئيس الكهنة : فليس له سوى الاشراف العام على الحياة الدينية . ويستمد الملك سلطته من الامة . وفي حفل تنصيبه ، يباركه كبر الكهنة عن طريق المسح بالزيت . وهو يتقمص روح الاله .

والكهنة هم الذين يفسرون ارادة الاله ، ويكشفون عنها . وهم بمثابة موظفين دينيين ، بل واكثر من ذلك يعتبرون انبياء . ولهم دور اساسي باعتبارهم حراسا على الاخلاق ، ومراقبين للسياسة . وهم الذين يعملون على استمرار الملك في اخلاصه وطاعته للاله ، ويتعين على الملك ان يتبع طريق الانبياء ، فهو طريق الاله(١) . ولقد استهجن شاؤول لانه رغب في ان يحكم ، مع بقائه مخلصا للاله ، ولكن ضد الانبياء . وعلى العكس ، فلقد امتدح داوود لانه ظل مطيعا للانبياء .

١ - تعيين المسلك : ينتخب الملك من قبل الاله عن طريق النبي (بالنسبة الى شاؤول) . ويظهر الاختيار الالهي خلال الاحتفالات الدينية بالتنصيب واطهرها المسح بالزيت الذي يؤدي الى «استيلاء روح يهوه على الملك» . ولكن ، يتدخل الشعب ايضا معلنا قبوله للاختيار الذي تم . وهكذا يتم ميثاق تعاقدى بين الملك وشعبه (كما حدث بالنسبة الى داوود)(٢) .

وفي مملكة اسرائيل تلعب جمعية الشعب دورا اكثر اهمية من الدور الذي تقوم به في مملكة يهوذا ، فيما يتعلق بانتخاب الملك ، والرقابة على حكومته ، ومحاكمة الجرائم الخطيرة .

١ - انظر : Mowinckel « S. » : General oriental and specific israelite elements in the israelite conception of the sacral Kingdom, La Regalit  Sacra, « 1959 », 283 - 293 ; De Vaux « J. » : L'aspect religieux de la royaut  isra l ite, Rome, 1954 Analecta Bibl., III.

٢ - انظر : Malamat « A. » : Kingship and Council in Israel and Sumer, JNES XXII « 1963 » 247 - 293 ; De Vaux « R. » : Le sens de l'expression « peuple des pays » dans l'Ancien Testament, R A, LVIII - 1964 » 167 - 172.

وأخيراً ، فإن هناك ميلا الى اقامة نظام وراثى . فداوود عين ابنه سليمان . واحترم مبدأ الوراثة فى مملكة يهوذا ، لان الاله وعد الملك داوود بمنزل ومملكة باقية الى الابد . وادى مبدأ الوراثة الى نشوء التنافس بين الاخوة ، لان حق الابن البكر لم يكن يحترم دائما ، والنساء مستبعدون من اعتلاء العرش .

٢ - وظائف الملك : للملك ثلاث مهام . فيتعين عليه أن يكفصل الرخاء لرميته ، وسعادتهم المادية . وعلى العكس فإن الملك الفاسد يجلب الشقاء لشعبه . وهناك تضامن بين الملك والشعب فى السراء والضراء . ومن ناحية أخرى ، يتعين على الملك المحافظة على سيادة القانون ، وتحقيق العدالة . فهو الملك العادل ، الذى يعاقب على الخطاء . وأخيراً ، يتعين على الملك ، عند الاقتضاء ، أن يتقدم شعبه بواسطة الحرب . ويصبحه فى هذه الحالة بهوة الذى يمنحه القوة والنصر .

ولا يمكن أن يكون الملك مشرعا ، لان القانون من عمل الاله .
وانما هو قاض قبل كل شيء .

ولقد تضمن العهد القديم آثارا لعدم الثقة بل والكرامية للنظام الملكى . وهذا بطابق التقاليد القديمة لعصر ما قبل الملكية ، حيث كان الاله وفقا لها هو الملك الوحيد لاسرائيل . وكان هناك خوف مستمر من أن يكون الملك ظالما لشعبه ، وأن يستولى على امواله رعيته ، وأن يكون متكبرا ، وفاسدا ، وميالا للعراك .

المطلب الرابع

في

الملكية اليونانية^(١)

كان يقال عن ملك المدينة اليونانية انه من اصل الهى . اذ يوصف الملك بأنه «نتاج زيوس» أو «متلقى السلطة من زيوس» . والملكية وراثية فى أسرة من أصل الهى . وكقاعدة عامة ، فان الابن الاكبر هو الذى يعتلى العرش . وأحيانا ، يمين الملك خليفته . ولكن لا نصادف هنا أسلوب الانتخاب من قبل رؤساء العائلات أو الشعب .

ويحوز الملك جميع السلطات . فهو كاهن ، ويكفل العبادة ، أحيانا بمساعدة كهنة آخرين . وهو القائد الأعلى فى الحرب ، ويقود الجيش هو نفسه ، أو بواسطة ابنه ، وهو أخيرا قاض .

ويوجد بجانب الملك رؤساء العائلات . وهم أقوياء ، ويتلقون أحيانا بلقب الملك . وبشكل هؤلاء مجلس الملك (أو مجلس الشيوخ) . وإدى زيادة دورهم الى تطور الملكية بالتدرج الى النظام الارستقراطى . ومكلا نجد فى اشعار هوميروس نوعين من الملكية : الملكية المطلقة حسب النموذج الموكينى ، والملكية المعتدلة نتيجة للنفوذ الكبير للارستقراطية . وهناك جمعية الشعب^(٢) ، وهى تضم سائر المواطنين ، أو على الأقل المحاربين . ودورها ضئيل . والملك هو الذى يدعوها الى الانعقاد حينما يجد ذلك ملائما . وهى ليست منظمة .

١ - راجع : Janssens « E. » : Royauté mycénienne et olympienne, in « Le Pouvoir et le Sacré », Bruxelles, 1962, 87 - 102; Westrup « C.W. » : Le roi de l'Odysée. Mél. Fournier, Paris, 1929, 767 - 786; Cloché « P. » : Sur le rôle des rois à Sparte. Et. Class., 1949, 113 - 118.

٢ - Sinclair : Histoire de la pensée politique grecque, 17 sq. -

ويأىي الشعب في جماعات . ويستطيع كل فرد أن يأخذ الكلمة .
وينتقد الملوك فيها أحيانا ولكن ليس هناك تصويت . وتتمتع
الجمية للمك ولا تستطيع الا اعلان عن موافقتها أو الصمت .

وأخيرا الشعب يلعب دورا أهم بالتدريج ، ويمثل قوة حيوية .
وعلى أية حال ، فإنه يظهر ، منذ عصر هوميروس ، العناصر الثلاثة
الرئيسية للحياة السياسية اليونانية : الملك ، والارستقراطية ،
والشعب (١) .

المبحث الثالث

الملك المحارب

يوجد بجانب الملك الاله ، والملك الذي يقوم بدور الوسيط
للأزم بين الاله والشعب ، شكل آخر للملكية ظهر كثيرا ، وهو
الخاص بالملك المحارب .

بيد أن هذا الشكل ليس متميزا تماما ، كما هو حال الاشكال
السابقة . فكل ملوك العالم القديم ، شرقا وغربا ، كانوا مقاتلين
ومحاربين . وكان دور القائد الأعلى لجيش الامبراطورية ، أو الملكة أو
المدينة غير منفصل عن دور الملك ، حتى ولو كان ذلك اسميا في الغالب
الاعم وليس حقيقيا . ولكنه كان من النادر أن يكفى الدور العسكري
في حد ذاته لكفالة السلطة الملكية وتبريرها . فهذا النموذج يشترك
مع نموذج الملك الاله - كما في مصر - أو نموذج الملك الوسيط بين
الآلهة والناس ، كما هو الحال في ميزوبوتاميا واليونان وروما .

وعند اليهود ، فإن مقتضيات الدفاع عن قبائلهم في مواجهة
شعوب مجاورة عديدة ونشطة وخطيرة ومقلدة ، هي التي من

١ - راجع أيضا : Fanfani « A. » : Poemi omerici ed
economia antica, 3e éd., Milano 1965

المحتمل جدا أنها كانت وراء إقامة ملكية شاؤول ، وداوود ، وسليمان ، ولكنهم وإن كانوا ملوكا محاربين فإنهم جمعوا بين هذه الصفة والسمات الدينية التي سبق أن أبرزناها . وكذلك فإنه في كنوسوس ، وموكينيا ، وأسبرطة ، وفي مدن عديدة يونانية في عصر هوميروس ، كان للملوك شهرة واسعة كمحاربين ، ولكن دورهم الديني لم يكن أقل أهمية . وحتى لدى الآشوريين ، حيث كان الجيش والحرب هما الغاية من وجود الدولة ، استمر الملك في القول بأنه ممثل الآلهة آشور ، والآلهة هو الحاكم الحقيقي للمدينة .

ويمكن أن نذكر نفس الشيء بالنسبة إلى رومما . فلقد كان رومولوس وخلفاؤه جنودا ، وفي نفس الوقت رؤساء دينيين . وجمعوا بالتالي بين صفتهم كجنود وصفتهم كوسطاء بين الآلهة والمدينة .

المبحث الرابع

الملكية ذات التنظيم القانوني

بجانب نظام الملكية الإلهية ، يوجد نظام الملكية ذات التنظيم القانوني ، أي تتخذ شكل حكومة قانونية منظمة تحت مظهر نظام يدعى قيامه على احترام مجموعة معينة من المبادئ القانونية وليس قائما على مجرد القوة والتحكم .

وتعكس هذه الفكرة للسلطة على طبيعة الملكية ذاتها . فالملك ما يزال الحاكم القوي ، وهو مركز كل التنظيم السياسي ، ولكن في العمل لا يتخذ قراراته وفقا لإرادته وحدها ، بل يتصالح عليه تطبيق القانون واحترامه . والملك هو سيد البلاد بلا منازع ، وهو الحاكم المطلق ، ولكنه يرى هذا الإطلاق قد خضع لعدد معين من المبادئ والقواعد القانونية العليا التي يتعين عليه مراعاتها ، فإذا انتهكها فإن دعيته تتحلل من واجب الطاعة له .

نظام الملكية ذات التنظيم القانوني يفرض اذن من طبيعة الملكية المطلقة ، ويحولها الى نظام ، صحيح انه ما زال مطلقا (بمعنى أن الملك وحده هو الذى يصدر القرارات) ، ولكن هذا الاطلاق منظم داخل نطاق عدد معين من القواعد التى تفرض احترامها على الجميع ، سيان فى ذلك الملك والرعية .

وهذا النظام الذى يفترض تطورا طويلا ودرجة عالية من النمو الثقافى والادبى والقانونى والسياسى . يقتصرن بميل الملكية نحو النزعة العالية .

وفى هذه الفترة التى نحن بصدها ، نجد أن الافريق ، ومن باب أولى الرومان الذين كانوا يقطنون مدينة صغيرة جدا فى إيطاليا ، لم يكن يدور بخلدهم مجرد التفكير فى تأسيس امبراطورية عالمية ، ولم يشرك قانونهم أية اشارة الى ذلك ، وفى الحدود التى عرفوا فيها الملكية نجد ان ملكيتهم قريبة جدا من الانواع البدائية ، ولا ترتقى مطلقا الى هذا النوع ذى الصبغة العلمية ، والمقدرة العقلية والقانونية ، الذى تمثله الملكية ذات التنظيم القانونى . ونحن نصادف هذا النموذج فى الشرق فقط ، فى ميزوبوتاميا ، وفى مصر بصفة خاصة ، فى ظل الدولة الطيبة الوسطى والحديثة ، حيث كان الملوك مشرعين ومهتمين بوضع القواعد القانونية التى تحدد نطاق سلطتهم (١) .

١ - فى بابل ، كان الملك يعتبر وكيل لاله له صفة العالمية ، وهو مردوك . وما دام أن هذا الاله يعلو على كل الآلهة الاخرى ، فإن الملك الذى يمثله يعلو على كل الملوك الآخرين . واذا كانت فكرة الملكية ظهرت بوضوح لدى البابليين الذين عرفوا ايضا الفكرة الحديثة «الامبراطورية» واخذها عنهم خلفاؤهم فى ميزوبوتاميا ، بيد أن فكرة الملكية ذات التنظيم القانونى اقبل وضوحا . فالقواعد الدينية المفصلة من قبل

١ - انظر : A. Erman et H. Ranke : La Civilis. egyptienne.

الكهنة ، وليست من مبادئ القانون ذاتها . هي التي تحيط بتسلطة الملكية المطلقة ، وتضع لها الحدود والتقاليد . ومع ذلك ، فإن الملك حمورابي مثلا ، يعلن أنه يخضع للقانون . بيد أن هذا القانون موحى به من قبل الآلهة . وفي الواقع ، فإن القانون نتيجة الوحي الإلهي ما زال لا يكون نطاقا تنظيميا .

٢ - وعلى العكس . فإنه في مصر في عهد الدولتين الوسطى والحديثة ، اقترنت النزعة إلى الإمبراطورية العالمية للملكية ذات التنظيم القانوني بدون أدنى شك .

فملكية الفراعنة ما تزال دينية . والفراعون يعتبر ابن الآلهة . ولكن منذ أن انتقلت العاصمة إلى « طيبة » . فإن الآلهة الأعظم لم يعد آله الشمس « رع » ، بل « آمون » ، الروح الخفية ، والنفس الذي يحيى ، وهذا الآلهة يقضى تدريجيا على نفوذ الآلهة السابقين مثل « رع » وآلهة المدن المحليين ، بينما يبسط الفرعون في نفس الوقت سلطته على المدن المختلفة . فالسيادة الدينية والسيادة السياسية تسيران سواسية من حيث اتساع نطاق نفوذهما .

وفي هذه اللحظة ، اعترف الفرعون بوجود قوى عليا تعهد من أهوائه ، وتخذ شكل أفكار الهية مثل تحقيق العدالة أو البحث عن الحقيقة . وهناك بعض الصيغ النسخة الدلالة على ذلك : « أحببه الآلهة هو تحقيق العدالة » . وما يكرهه الآلهة ، هو التجاوز لجانب . تلك هي العقيدة ، أو أيضا ، وفقا لما جاء على لسان أحد المتقاضين الذي يطالب بحقه « حقق عدالة سيد العدالة الذي هو عداد العدالة ... تصرف طبقا لهذه العبارة الرائعة التي خرجت من فم رع نفسه : قل العدل ، أفضل العدل . لأن العدل قوى . لأنه كبير ، لأنه دائم ... » (١) .

١ - راجع : Anthes « R. » . The legal aspect of the instruction : of Amenemehet, JNES, 16 « 1957 » , 176 - 191 .

وهذا المذهب لا يمنحى الطابع الدينى للملكية المصرية ، ولكنه يفرض على الملك دور المشرع . فلم يعد يتعين على الملك أن يتدخل فقط عن طريق إصدار قرارات محدودة تتضمن حلا لكل حالة فردية ، بل ينبغي عليه أن يضع المبادئ العامة التى يكون الملك ، وكذلك نوابه وموظفوه ، أول المتزمين بها (١) ، ومن هنا نبعت ضرورة انقباض بتدوين مجموعات من القوانين ، والمبادئ ، واللوائح . ومع الاسف فاننا لم نعثر بالنسبة لمصر القديمة على تقنيات شبيهة بتلك التى وجدت فى ميزوبوتاميا . فيتعين علينا أن نقنع بالإشارة التى جاءت على لسان المؤرخين الاغريق حينما كانوا يتحدثون عن مصر القديمة ، ومنهم «ديودور الصقلى» (عاش نحو عام ٤٥ ق.م. ، وكان يستقى معلوماته من وثائق ترجع الى القرن الثالث قبل الميلاد) ، وهو يذكر انه قد وجد فى مصر ، قبل الغزو الفارسى ، خمسة ملوك مشرعيين . ولا يملأ بعض المعلومات الا عن واحد منهم ، وهو «بوكخوريس» ، الذى اعتلى العرش نحو نهاية القرن الثامن قبل الميلاد . ويبدو أن هذا الملك نظم كل ما له علاقة بالتجارة ، واتبع سياسة مناهضة للاقطاع والاقطاعيين ، تلك السياسة التى سينتهجها بعد ذلك بقرن جيايرة الاغريق . فأبطل الديون التى لا يتضمنها عقد كتابى ، وألغى الاكراه اليدنى ، وعمل على تحرير الفلاحين من تسلط المعابد ، وخفض سعر الفائدة ، وحارب نظام التبعية الدائمة ، وشجع نظام التعاقد . وهذه السياسة ذات النزعة الفردية ، التى تعارض الامتيازات الاقطاعية تتطلب سلطة ملكية ثابتة وحازمة يدعمها تشريع له طابع تقدمى .

ومن المحتمل أن التشريعات التى أصدرها بوكخوريس واسلافه استخدمت بعد قرن من الزمان ، كنموذج وكمصدر إلهام لتقنيات بعض مدن آسيا الصغرى ، واليونان ، وجنوب إيطاليا . ولكن ما

١ - انظر : Williams « R. » : ' Literature as a medium of political propaganda in ancient Egypt, Essays in honour of T. J. Meek « Toronto, 1961 » , 14 - 30 .

يعتبر أكثر شهرة وفائدة أيضا هو ما قدر لفكرة الملكية الحرة ذات التنظيم القانوني من الاستمرار عبر العصور .

وفي اليوم الذي لم يعد هناك مجال لاحتلم مصر في أن تكون على رأس امبراطورية عالمية ، وكانت مهددة بالغزو ، وانكسرت على نفسها ، وحتى في اللحظة التي تعرض استقلالها السياسي للدهور والضمور بشكل لا يرجى معه الشفاء ، فإن الفكرة ذات الطابع الاصيل القائلة بوجود فرعون ، وهو حاكم الهى ، ولكنه يخضع للقانون ، لم تمسح . فلتد قامت عليها الابدولوجية الملكية لدى الفرس الذين حملوها معهم واستبقوها . وانتقلت عن طريقهم فيما بعد الى الملكيات الاغريقية ، التى اوصلتها بدورها الى الرومان .

الفصل الثالث

نظام الاقطاع العلماني والديني

ليس النظام الملكى ، ايا كان نوعه ، الشكل الوحيد الذى يمكن للسلطة السياسية ارتداؤه . فالسلطة الملكية لا تستمر الى الابد في جميع الدول . فهى في نضال داخلي مستمر مع قوى ذاتية تحاول الحسد من سلطانها ، او تجعلها تؤدي مجرد دور دينى او اسمى ، رغبة من هذه القوى في الاستئثار بالسلطة . ففي روما ، واليونان ، وعدد من المدن في آسيا الصغرى ، وحتى في مسكن ميزوبوتاميا في بعض الاوقات كان كبار ملاك الاراضى ، وموظفو الملك ، ولا سيما حكام المقاطعات ، والكهنة ، وخصوصا هؤلاء الذين كانوا على رأس المعابد والاملاك الواسعة التى كانت تتبعهم ، يكونون اقطاعيات قوية مدنية ودينية . وفي مصر ، تبرز جميع الفترات التى تضعف فيها سلطة الفرعون هجوما قويا من قبل رجال الاقطاع . ويتوصل الكهنة وحكام المقاطعات ، وكبار الشخصيات الذين يصبحون «اسراء» ، ويتوصلون الى تنظيم السلطة في مستواهم ولصالحهم .

لمدة قد تقصر وقد تطول (١) . وحكم الاقطاع العلماني والديني كان ظاهرة شائعة في العالم القديم، وله امثلة عديدة . وهذا النموذج يتميز بحلول فترة ضعف السلطة الاسمية للدولة، وغالبا ما يقترون بحدوث فوضى داخلية أو غزو من الخارج، أو بحدوث هاتين الظاهرتين معا، مع ما يترتب عليهما من آثار قاسية .

وسنحاول تحليل الخصائص الرئيسية لهذا النظام قبل ان ندرسه امثله الأكثر وضوحا والتي تقدمها لنا الآلاف الأولى قبل الميلاد .

المبحث الأول

خصائص نظام الاقطاع القديم

هذه الخصائص واضحة في جميع امثلة الاقطاع ، في العالم القديم ، وفي العصر الوسيط في الغرب ، وفي اليابان وأفريقيا في القرن التاسع عشر الميلادي . ويمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - يفترض نظام الاقطاع ضعف السلطة المركزية وافولها :

والحق انه يمكن تعريف الاقطاع باعتباره تنظيما سياسيا نخفي في ظله الوحدات السياسية الكبيرة ، ويوجد امتزاج ما بين تلك الأرض ومباشرة الوظائف السياسية والعسكرية . ولذلك فان هذا النظام ينمو اما في بلاد ما زال لم تشيد فيها سلطة مركزية قوية وفعالة ، أو في مناطق تضعف فيها هذه السلطة في أعقاب ازيمات داخلية أو فشل متكرر من قبل الحائزين على السلطة أو تحت تأثير هزائم عسكرية خارجية . وهاتان الظاهرتان قد تؤدي كل منهما الى

{ - راجع : Pirenne « J. » : L'évolution des gouverneurs de Nomes dans l'ancien Empire et la formation du régime féodal, Ann. Inst. philol hist, orient, et slaves de l'Univ. de Bruxelles, t. III, p. 343 - 362.

الآخري . وتصحبهما عادة صعوبات ذات طابع اقتصادي وصراعات اجتماعية عنيفة .

٢ - ويتطوى نظام الاقطاع على تجزئة البلاد الى العديد من الوحدات السياسية المستقلة في الواقع :

فعلى المستوى المحلي ، تحمل مجموعة كبيرة من «السادة» ، اى شخصيات تباشر سلطة الامر والنهى باسمها ولمصلحتها محتل الدولة اعاجزة . وهم يتطلبون الطاعة ، ويجلبون الضرائب . ويفصلون في الخصومات ، ويقودون القوات باسمهم . ويمكن ان يكون بعضهم من موافى الدولة القدامى الذين يستقلون عنها ويعتبرون أنفسهم ملاكا لمناطق عملهم القديمة . ويمكن ان يكون بعضهم الآخر عبارة عن رؤساء لجماعات الكهنة المكلفين بالاشراف على خدمة المعابد . فهذه المعابد تملك اراضى شاسعة مما يتعين على كبار الكهنة ادارتها وتنظيم استغلالها . ويضم الى هاتين الفئتين كبار الملاك الذين ينفخون املاكهم ، ويباشرون سلطة الامر على الافراد الذين يعملون فيها ، وفي حالة الفوضى المحيطة بهم يجمعون حولهم الافراد الذين يعنونهم ومائل العيش . وهناك مئة مشتركة تجمع كل هؤلاء «السادة» ، وهى انهم يحوزون ممتلكات كبيرة . وفي العصر الذى يكون فيه النظام السياسى هو النظام الاقطاعى ، فان امتلاك الارض ، سواء كان المالك حاكم مقاطعة قديم ، او رئيس معبد ، او مجرد مالك كبير ، هو الذى يخول السلطة السياسية وسلطة الامر .

٣ - وميزة هذا النظام ، انه في الاوقات العصيبة ، يتفادى الاضرار التى تنجم عن ضعف الدولة :

فال دولة لا تستطيع ان تكفل الامن ، والنظام ، والادارة . وباخذ سببه الاقطاع مكانها . وتحول سلطته دون انزلاق الاقطاعية في الفوضى . وفي مقابل ذلك ، يحاول كل سيد اقطاع ان تكون له سياسته الشخصية ، ومن هنا ينشا التناقض بين سادة الاقطاع ، والمنازعات .

٤ - وأخيراً فإن الأسباب التي تبرز الطاعة التي يتطلبها سيد الإقطاع من رعاياه تترجم انخفاضاً في العلاقات السياسية :

فلم يعد الأمر يتعلق بشرح سلطة الملك والدولة ، وأساسها من الناحيتين الواقعية والعقلانية . فنحن نراء علاقات اجتماعية في مستوى بدائي للغاية ، وهو المستوى الذي يوضح فيه المستغل ومسيده وجهاً لوجه . ويترجم هذا الوضع على أساس علاقة شخص بشخص ، سواء كانت محل رضى أو خضوع ، أى على أساس علاقة تبعية شخصية بين السيد ، الذى يملك الأرض ، والمستغل الذى يقيم فى قطعة أرض ويتعصن على السيد حماية التابع . كما يلتزم التابع بتقديم الخدمات ، والضرائب والأتاوات للسيد . فعلاقات العصور السابقة التى كانت تؤسس إما على الروابط الأبوية ، أو على صعيد أكثر تقدماً ما بين المالك والرعية ، تترك مكانها لعلاقات بدائية للغاية ، تترجم التبعية الضرورية التى توجد بين الفرد الذى يحتاج الى قطعة أرض ، لكي يعيش منها فى أمان نسبي ، والفرد الذى يستطيع ان يقدم له الأرض والحماية ، وبدونها فان هذه الأرض لا يمكن ان تستغل . بيد ان السيد يتطلب طاعة دقيقة ، على الأقل مثل ما كانت تتطلبها الدولة ، فى استيفائه لخدماته ، كما انه هو الذى يقوم بالادارة والقضاء .

المبحث الثاني

امثلة لنظام الإقطاع فى العالم القديم

سبق القول بان نظام الإقطاع كان كثير الوقوع فى العصور القديمة ، وانه كان لفترة من الزمن النظام السياسى الوحيد فى شرق البحر الأبيض المتوسط . ويمكن التوصل الى أكثر الامثلة وضوحاً ، فى ميزوبوتاميا ، ولدى الحيثيين ، والفرس ، وفى مصر بصفة خاصة .

١ - ميزوبوتاميا

١ - ان مملكة بابلي ، لم تجهل لنظام الإقطاع . فإذا كان السومريون يعرفون نظام المدينة ، فان كل بلاد أكد كانت تخضع لنظام الإقطاع .

وكان عمل حمشورابى يتلخص فى بوحيد البلاد جميعها تحت سلطته الملكية . ولكن سرعان ما قضى على الإمبراطورية البابليسة . ومع ان مدينة بابل ذاتها قد احتفظت ببعض النشاط التجارى . فانها لم تعد سوى مدينة تجارية معزولة وسط افشوام تعيش : ابتداء من عام ١٧٤٦ ، فى ظل عالم همجى تحكمه انظمة قبلية او اقطاعية .

ب - وعاشت آشور بدورها فى ظل النظام الإقطاعى . من القرن الثانى عشر حتى القرن التاسع قبل الميلاد . ولم تتحول الى قوة كبرى الا فى القرن التاسع على يد الملكية . وفى نفس العصر ايضا ، عرفت آسيا الصغرى فترة انهيار ووقعت من جديد ، فى جميع انحاءها تقريبا . فى بران النظام الإقطاعى . ولكن برغم ان الملك الاشورى قد حقق انتصارات كبيرة واصبح حاكما لامبراطورية قارية هائلة . فانه احتفظ بكثير من سمات الحكم الإقطاعى . فهو مجبر على ان يشرك معه فى سلطته كبار القادة ، وكبار الملاك العقاريين : الذين يخضع الجيش لاوامرهم . فهو حاكم مطلق فى البلاد المفتوحة ، ولكن ينضم اليه فى آشور ذاتها سادة الاقطاع . ونظام القوة القائم على الخوف ، والذي تفرضه ضرورة اشباع طموح الإقطاعيين الاشوريين وشبهواتهم : خلق فى كل مكان كراهية مريرة ضد الفساة .

٢ - امثلة أخرى للاقطاع فى جنوب غرب آسيا

يمكن الإشارة اليها سريعا : لثانيشيسون . من بين أخسرين أقاموا ملكية مؤسسة على نظام السلطة المطلقة . ولكن كان يتمتع عليها ان تقيم وزنا للمعابد ، حيث كان كبار الكهنة يباشرون بعض الوظائف المدنية . والامراء التابعين وكل النبالة الإقطاعية ، الذين كانوا يجلسون فى ممتلكاتهم فرقا من الجيش بقودونها وقت الحرب . وهذه الطبقة الحاكمة والعسكرية تحد كثيرا من سلطة الملك .

ويقال نفس الشيء بالنسبة للإمبراطورية الميديية التى نمت فى القرن السادس قبل الميلاد . وكذلك فان الإمبراطورية البابليسة

الجديدة ندمج "نظمة اقطاعية متعددة" - تحاول الاسرة الماسكة تحقيق الوحدة فيما بينها ، الى ان يتم نظم السلطة المطلقة الفارسي ، وهو نظام اكثر تقدما بالنسبة لنظام الإقطاعي .

٢ - مصر

نجد الإشارة في البداية الى ان لفظ «الإقطاع» لا يستعمل بنسبة لمصر بحسب مدلوله الذي كان سائدا في أوروبا في القرون الوسطى . فلا يوجد سوى تماثل طفيف بين النظام الإقطاعي المصري والنظام الإقطاعي الأوروبي . فالعنى الذى يؤديه هذا اللفظ هنا هو "البلاد مقسمة" وانها لم تعد تخضع للسلطة المركزية ، وان كل مقاطعة او مجموعة من المقاطعات لا تسدين بالولاء الا لرئيسها المحلي .

وظهر النظام الإقطاعي مرتين في تاريخ مصر الطويل : في نهاية الدولة القديمة من الاسرة السابعة حتى الاسرة العاشرة ، وفي نهاية الدولة الحديثة ، من الاسرة الواحدة والعشرين حتى الاسرة الخامسة والعشرين . والتطور الذى يؤدي اليه في مجموعه متماثل في المرتين ، فهو يتضمن ثلاث مراحل ، يمكن تتبعها في نهاية الدولة القديمة ثم في نهاية الدولة الحديثة .

اولا : عصر الإقطاع الاول : بلوح خطر الإقطاع في الاقترق في نهاية عهد الدولة القديمة ونقائلا مراحل التالية :

١ - مرحلة تجزئة :

فلقد جرى الفراغنة على ونساع اقربائهم ، وأصدقائهم ، والمريين اليهم على راس الادارات المتنوعة ، المركزية منها والأقليمية ، باعتبارهم مندوبين عنهم وموظفين اداريين خاضعين لسلطانهم مقابل حصولهم على فسيحات للانتفاع بها . ودأب هؤلاء ، ولا سيما حكام المقاطعات ، على ان ينقلوا تدريجيا هذه الضيعات مع الوظيفة الى اولادهم من بعدهم .

وكذلك فإن الفراعنة كانوا يقطعون جنودهم الأجورين بعض الاراضى على سبيل الانتفاع ، اى ليس لهم عليها حق الملكية ، مقابل أداء الخدمة العسكرية ، ولكن يعمل هؤلاء بدورهم على نقل الاراضى المنطة اليهم الى فروعهم بطريق الميراث .

ومن ناحية ثالثة فان ملوك مصر قاموا بتشييد الكثير من المعابد ، وكانوا يمنحونها هى ايضا مساحات كبيرة من الاراضى وليس لطائفة الكهنة ، من الناحية القانونية ، سوى الاشراف على الاموال المقطعة وادارتها . ولكن هذه الطائفة كانت المالكه لهذه الاموال من الناحية الفعلية . ويفرق بصدد هذه الطائفة ما بين الانبياء ، وهم كبار الكهنة ، والمطهرون ، وهم الكهنة القائمون بأعمال القداس والمشفرون على الترابيل فى المعابد .

وتحاول كل هذه الشخصيات : الكهنة ، والموظفون ، وحتى كبار الملوك الاقوياء فى كل اقليم ، التحسّر من السلطة المركزية ، ونصم رابطة التبعية ، وعدم الخضوع للملك . فتدهور السلطة الملكية فى اول الامر لصالح المعابد (اقطاع كهنوتى) ، اذ يسمح للملوك للكهنة فى كثير من الاحيان بتوارث وظائفهم . ومن جهة اخرى ، يحاول كبار الكهنة السيطرة على المناصب المدنية الرئيسية فى الدولة والجمع بينها وبين وظائفهم الدينية ، والتمتع بنفوذ سياسى . ثم تدهور السلطة الملكية فى المقاطعات لصالح كبار الموظفين وحكام المقاطعات الذين يقومون باقتصاب السلطة تدريجيا (١) ، والاستيلاء على الاراضى .

ويزداد التنافس بين هذه القوى المتضاربة على انتزاع الاختصاصات العديدة ، والحصول على صكوك امتيازات من اهمها الاعفاء الكامل من جميع انواع الضرائب والظهور بمظهر الملاك

١ - انظر : Les caractères du pouvoir :
p. ٨٠ : D. : K. dyn. des dans l'ancien
T. : s. ١ : = : X. VII, 1° 1936 : 77 - 88.

للأراضي والوظائف التي عهدت الدولة بها اليهم . وتكون في النهاية طبقة من النبلاء تفتصب حقوق الدولة وسلطانها ، وتخضع انقلابين لييطربيا ، وتصل الى الاستقلال الحقيقي ، وغالبا ماتندلع الحروب فيما بين أفرادها .

٢ - مرحلة فوضى يصحبها أحيانا هيجان شعبي او غزو اجنبي :

فمما لا شك فيه ان تعرض البلاد للغزو الاجنبي كان من بين عوامل الضعف التي تهدد سلطة الفرعون . وكانت مصر تستطيع أحيانا القضاء على الخطر الخارجي ، ولكن ما كان يمكنها التمسود لفترة طويلة في مواجهة الاخطار الداخلية التي تتمثل في النزعة نحو التفتت الاقليمي التي تؤدي الى القضاء على وحدة البلاد وفقدان الدولة لسلطانها وإصابة الحياة الاقتصادية بأذى شديد . وينجم عن ذلك انتشار الفوضى الداخلية. ويضطر صغار الملاك اما الى هجر أراضيهم ، والاتجاه صوب المدينة بسبب ارهاقهم بالضرائب (وهذه نتيجة طبيعية للاغفاءات الضريبية التي يتمتع بها امتحاب الامتيازات ، والتي تؤدي الى القضاء كل المباء الضريبي على كامل عدد صغير من الملاك) ، واما الى الدخول في علاقة تبعية مع كبار الملاك .

وتتحقق اللحظة الحاسمة حينما يقوم حكام المقاطعات في النهاية باعلان الاستقلال من جازهم ، وتقسيم البلاد فيما بينهم ، ويصبح الجيش الملكي مجرد قوات بوليسية تطيع أوامرهم وتتصرف وفق أهوائهم . وتحقق العدالة على أيديهم ، ولم تعد تعتبر أنها عدالة الفرعون . ومن الجدير بالذكر ان أمراء هذا العصر عاشوا حياة مستقلة ولها طابع عسكري وأحيطوا في غاصمة مقاطعتهم بحاشية كبيرة ، تماما كما حدث في أوروبا في العصور الوسطى . فسكنوا القصور المحصنة تحصينا قويا ، ونظموا الرحلات لصيد الطيور والحيوانات ، وأقامنوا الولائم الكبيرة وأشتبكوا في حروب محلية ، ووجدت قصص تتعلق بالفروسية والمبارزات . وانتهى الامر بحكام المقاطعات الى حمل لقب «فرعون» وتشديد مقابر على

منوال مقابر السلوك . والشئ الوحيد الذى لم يجرؤا على عمله هو وضع اسمهم فى قرص الشمس (١) .

٣ - مرحلة إعادة بناء الدولة:

وتم ذلك عن طريق انشاء جيش ملكى قوى مكون من جنود مأجورين . وهذا ما حدث فى عهد الاسرة الحادية عشرة ، حينما أعلن حاكم مقاطعة طيبة نفسه فرعوناً ، ووضع اسمه هذه المرة فى قرص الشمس . وبسط أحد فروع نفوذه على كل البلاد . ولكن كان يتعين الانتظار قرنين من الزمان حتى يستطيع خلفاؤه الاستيلاء على السلطة بأكملها والقضاء تماما على كل مظاهر التجزئة والتفتت . ولضمان استمرار أسرهم فى الحكم ، كان هؤلاء الفراعنة يتوجون أولادهم فى حياتهم ، كما فصلوا بين الوظائف ، وألغوا نظام انتقال وظيفة حاكم المقاطعة بطريق الارث ، وأصبح حكام المقاطعات مجرد موظفين عاديين يخضعون للفرعون ويدينون له بالولاء ، وقابلين للنقل والمزل .

ثانيا - عصر الاقطاع الثانى : تظهر بوادر الاقطاع مرة اخرى فى نهاية عهد الدولة الحديثة حينما تهدد عوامل الضعف السالفة الذكر سلطة الفرعون . ذلك انه اذا كانت شرعية هذه السلطة تقوم كذلك خلال عهد هذه الدولة على الاصل الالهى والتعيين بواسطة الوحي ، غير ان كبير كهنة «أمون» صار يشغل ما يشبه مركز الناخب الاول . وازداد نفوذه على حساب السلطة الملكية (الاسرة الثامنة عشرة) . فتصيب الفرعون ونوابه الحكم أصبح يقتضى عرض الامر على الاله «أمون» والحصول على موافقته لانسفاء صفة الشرعية عليه . ومن هنا كان يستطيع كبير الكهنة أن يلعب دورا حاسما فى

١ - انظر : Pirenne « J. » : Une nouvelle interprétation des instructions du roi Khéti à son fils Merikara, Rev. d'Égypte, 3 (1938); Idem les institutions urbaines dans l'ancienne Egypte, Rec. Soc. J. Bodin, 6, La Ville (Bruxelles, 1959), 40 - 45.

هذا المجال . كما أنه باشر أحيانا وظائف سياسية هامة ، فنجد في بعض الاوقات يشغل منصب الوزير أو حاكم طيبة .

ولا شك ان ازدياد قوة «آمون» واتساع نفوذه يعنى ازدياد سلطان كهنة «طيبة» بصفة عامة ، مما يؤدي الى اثاره شك اللوك ونبيهم الى الخطر الذي يهدد ملكهم . وهذا هو سبب اقصاء «تحتس» الثالث الكهنة عن الميدان السياسي ، وقصر نشاطهم على المجال الدينى . كما أن «أمنوفيس» الرابع قاوم «آمون» عن طريق مناداته بديانة جديدة على أساس عبادة الآله «آتون» . وسمع له هذا الإصلاح الدينى بمصادرة اموال الكهنة والقضاء على تسلطهم السياسي . ولكن بعث عبادة «آمون» من جديد أعاد لكهنته نفوذهم الروحي أولا ، ونفوذهم السياسى فيما بعد . وأخذ تدخل الكهنة في شؤون الدولة يزداد ويتسع سلطانهم في نهاية الدولة الحديثة كما حدث في نهاية الدولة القديمة . فتصبح الوظائف الدينية وراثية ، وتكون طائفة الكهنة ما يشبه طبقة أمراء دينيين ، تتمتع بامتيازات خاصة . وازدادت تملك المعبدين بفضل هبات الفرعون ، والجزية التى كانت الشعوب الأجنبية تدفعها ، مثال ذلك كمية الذهب التى كان معبد آمون يتلقاها على سبيل الجزية من بلاد الكوش (السودان أو اثيوبيا) . وكفلت هذه الاموال للكهنة نسوة اقتصادية هائلة . وكلما قويت طائفة الكهنة كلما كثر مطالبها . وكان يتعين على الفرعون ان يجزل العطاء اكثر فأكثر . وكانت الاراضى التى تخلى عنها الكهنة تبعد في الحقيقة عن سلطته ، وتصبح شبيهة بالجزر المستقلة عنه تماما من الناحيتين السياسية والاقتصادية .

وقد جادت الصدف ببردية تتضمن حصرا لاموال الكهنة تحت حكم «رمسيس الثالث» (الاسرة العشرون) : ونبتين منها أن المعابد تملك ١٥٪ من الاراضى الصالحة للزراعة ، و٢٪ من السكان بصفة رقيق . وكان معبد «آمون» يتلقى على سبيل الجزية كمية كبيرة من الذهب .

وتجدر الإشارة الى أنه منذ عصر «رمسيس الثانى» يبرز بوضوح تياران سياسيان : أحدهما يمثل الفرعون وأعوانه ، ويعتمد

على الاتجاهات الفردية . ولكنه يتجه بها نحو تنظيم يتسم بالمركزية الشديدة . والآخر تيار اقطاعى ومحلى يقف في جميع المجالات بالمرصاد لكل عمل تقوم به الدولة بقصد تركيز السلطة في يدها^١ ، و انطلاق يدها في امر من الامور ، وهو يعد العدة للقضاء على مركزية الدولة لصالح جماعات محلية ترغب في تدمير الحضارة الفردية ، تحت توجيه طبقة وراثية من النبلاء . وبرز بوضوح تعارض ملموس ، منذ حكم « رمسيس الثالث » ، بين مصر العليا التي صارت في الحقيقة تحت هيمنة المعابد وسادها نظام اقطاع لاهوتى على رأسه كبير كهنة « آمون » المقيم في الكرنك (١) ، وبين مصر السفلى حيث المدن التجارية التي تتجه في معاملاتها نحو البحر . و أخيرا فان الفوضى تضم الى صفها ، بجانب طبقة كبار الملاك العقاريين والكنيسة ، طبقة كبار الموظفين الذين اثروا نراء فاحشا على حساب الوظيفة . وهكذا ، تدبل السلطة الملكية وتفتت البلاد في نحو عام ١٠٨٥ ق.م. وتقع فريسة للاقطاع مرة أخرى . وخلال العصر الاقطاعى الثانى ، تسيطر على البلاد أربع أسر في نفس الموقوت ، وتدخل بدورها في اشتباكات مسلحة .

وسارت الأسرة السادسة والعشرون على نفس المنوال الذى انتهجته الأسرة الحادية عشر للقضاء على النظام الاقطاعى . فلقد عزل مؤسسها الملك « بسامتيك » احدى عشر ملكا كان التنافس بينهم على أشده وأعلن نفسه في طيبة ملكا على مصر ، وإعاد هو وخلفاؤه من بعده تنظيم الدولة واتخلص من بقايا الاقطاع انتهى .

١ - انظر : A. Erman et H. Ranke · La Civilis. egyptienne , ١٣٦- ١٣٨ .

الفصل الرابع

نظام المدينة

مقدمة : يتضمن اصطلاح «مدينة» فكرتين : فهو أولا صورة للاستقرار الانساني على الارض . فالمدينة ينظر اليها باعتبارها مساحة جغرافية تضم مجموعة من الناس (١) . والفكرة الثانية تنظر الى المدينة باعتبارها نموذجا لتنظيم الحكومة ومركزا للنظم . وهذه الفكرة الأخيرة هي التي نهمناها . فهي تعطين معنى السلطة السياسية التي تفترض اجتماع عنصرين : وجود حياة مشتركة ، والخضوع الارادى من قبل هذه الجماعة للقانون . ومن ثم فان هذا النظام مختلف لحد ما عن نظام الملكية . وهو الشكل الاول لتنظيم السلطة على النحو الذى عرفه الشرق واليونان القديم . فالملك هو رئيس جماعة ليست منظمة ، وعلى العكس فانه فى المدينة يكون المواطنون متساوين وحرارا ، وهم يتحددون تلقائيا ، ويديرون شؤونهم بأنفسهم ، ولا يعترفون الا بسلطة القانون باعتبارها السلطة العليا ، وكل أجهزة الادارة خاضعة لرقابة القانون .

والنظام السياسى فى الشرق هو النظام الملكى ، وغالبا ما يتجه ، فى مصر وفى بابل الى تحقيق سلطة عالمية . وعلى كل حال فان الملك يعتمد على السلطة الانبية .

وتعرف بعض المدن فقط فى فينيقيا ، وهى صور وصيدا ، نظام المدينة . وهى موانئ ومدن تجارية : لها ادارتها الخاصة . وبجانب الملكيات الشرقية القديمة . فان هذه المدن الفينيقية تمثل شكلا اصيلا لتنظيم سياسى . والسلطة فيها مباشرها

١ - راجع : Martin « R. » : L'urbanisme dans la Grèce Antique, Paris 1936 ; Salmon : La population de la Grèce antique, lettres d'humanité, XVIII « 1939 » 448 - 476.

الارستقراطية ، وهي تتكون من الطبقة الفنية في المدينة التي تضم الملاك العقاريين ومجهزي السفن والكهنة . وحينما يوجد ملك كذلك ، فإنه يصد من بين هذه القوى العليا . وعلى العكس فإنه في مواجهة مجلس الشيوخ والحكام ، وهما يمثلان قوة الطبقة الارستقراطية ونفسودها ، فإن الشعب حينما يجتمع في مجالسه . يلعب دوراً حثيلاً للغاية .

ويتحقق التماثل بين المدن الفينيقية والمدن اليونانية على الصعيد الاقتصادي أكثر منه على الصعيد السياسي (١) . وروح النظم الفينيقية مختلفة لحد ما عن تلك الخاصة بالمدن اليونانية ، والمقارنة بين هذين النموذجين من المدن يمكن أن تكون ممتعة ومثمرة . ولكنهما تقتضى وقتاً طويلاً جداً إذا ما أردنا الوقوف عندها . وعليه فانبأ سنأخذ كمثال للشكل السياسي الخاص بالمدن ، حالة المدن اليونانية . ولكن علينا أن نتذكر أنه يوجد بعض أوجه التشابه ما بين المدن في فينيقيا وفي اليونان .

والسؤال الآن هو : ما هو الاصل التاريخي لنظام المدن اليونانية (٢) ؟

إن قصص هوميروس تعرفنا بالنظام البدائي لليونان ، من حيث التنظيم القديم للعشيرة «genos» وسلطة الملوك ، ولكننا نجد أنفسنا أيضاً أزاء تفكك هذا النظام القديم للغاية . فالعشيرة تتحلل لصالح

Martin « R. » : L'urbanisme dans la Grèce antique, — ١
Paris 1956 ; Coli « V. » : Stati - città e unioni etliche, studi F. de
Francisci, 4, Milano 1956, 504 sq. ; ibid : Regnum, SDH, LVII
« 1951 » 1, - 168.

Ehrenberg « V. » : When did the polis rise ? — ١
47, 1937, 147 - 159.

الأسرة : وتزول السلطة الملكية ، ويظهر نظام المدينة (١). ولكن ما هي أسباب هذا التغير ؟

هناك أولا أسباب داخلية : انهيار العشيرة اليونانية *phallos* . فالعشيرة كانت عبارة عن أطوار جامد وضيق للغاية ، يتلاءم مع حياة الزراعة والرعي القديمة ، ولا يمكن أن يصلح لحياة التجارة ، والمعدات الحضرية . ومن ناحية أخرى ، فإن النيرة والمنافسات بين أفراد العشيرة ، وطميح الأولاد البكر وتنافسهم وتمردهم تفسر أيضا انهيارها . واحتلت العائلة بمفهومها الضيق ، وهي تشمل الوالدين والأولاد فقط ، مكان العشيرة تدريجيا وخفف من روابط التضامن لمصلحة النزعة الفردية .

وهناك ثانيا أسباب سياسية : الانكماش التدريجي لسلطان الملوك لصالح الأرستقراطية (٢) . فمند عصر هوميروس ، لا يعتبر الملك حاكما مطلقا ، بل يتعين عليه أن يقيم وزنا للأرستقراطية ، وأحيانا لاتجاه الجمعية الشعبية التي تضم سائر المواطنين ، فهذه تمثل قوة ، صحيح أنها ما زالت غير واضحة ، ولكن سلطتها تزداد بدرجة محسوسة . فمند ذلك الحين وجدت ثلاثة عناصر في الحياة السياسية : الملك ، والأرستقراطية التي سمحت إلى أن تحل محله ، والشعب الذي سيزداد دوره فيما بعد . فالملكية المطلقة ، التي تنتمي إلى العصور القديمة بدأت تتحرك مكانها ليوادر حكومة أرستقراطية .

وهناك ثالثا أسباب اقتصادية : فمجتمع اليونان البدائي كان أساسا مجتمعا زراعيا ، وكان حلم كل فرد الاستقلال الاقتصادي ، وهو شرط للاستقلال الذاتي (٣) .

١ — أنظر : *Pugliese Carratelli « G » : Del regno miceneo alla polis, Atti del Conv. intern. « Della Tribù allo Stato », Roma, 1962, 175 - 191.*

٢ — أنظر : *Chester G. Starr : The decline of the early Greek kings, Historia X « 1961 », 129 - 130.*

٣ — أنظر : *Michell « H. » : The Economics of Ancient Greece, Cambridge 1940, 2e éd., 1963 ; Heichelheim « F. M. » : An Ancient Economic History, t. II « trad. français », S. evens, Leiden « 1964 ».*

مبحث واحد

التركيب السياسي للمدن

مر التنظيم السياسي للمدن اليونانية (١) بمرحلتين متعاقبتين :
فى المرحلة الاولى ، تنتهى الارستقراطية من ازاحة الملوك
والاستيلاء على السلطة . وابتداء من القرن الثامن حتى القرن
السادس ، اخذت طبقة جديدة تحل تدريجيا محل الارستقراطية ،
واستمر النظام الديمقراطي فى النمو .

المطلب الاول

فى

المدن الارستقراطية

ابتداء من القرن الثامن قبل الميلاد ، ازبح الملوك نهائيا امام
الارستقراطية فى جميع المدن تقريبا ، وغالبا بطريقة سلمية . وتأسست
حكومة الاوليجارشية (أى حكومة الاقلية او الصفوة ، التى تضم
عددا قليلا ممن يعتبرون انفسهم الصفوة) .

وحتى هذه اللحظة ، فان الملك ، فى ظل الملكية ، كان ينتمى
الى أسرة مختارة من قبل الاله ، وتستمر بالوراثة . وكانت ارادة
الملك تعتبر أنها تمثل ارادة الاله ، ولم تكن مقيدة الا بواسطة العوائد
والديانة ، وليس عن طريق القوانين . وكانت المدن ، تحت هذا
النظام ، عبارة عن مساحة جغرافية تضم مجموعة من الناس ، وليست
مركزا للنظم .

— ١ —
Aymard « A. » : Les cités grecques à l'époque
classique, Rec. Soc. J. Bodin VI, La Ville I, Bruxelles 1954, 49- 67;
Mossé « Cl. » : La fin de la démocratie athénienne, 354 - 375.

وبمقدم النظام الاوليجارشى والاستقرائية ، فان العنصر
البشرى فى المدينة ، أصبح هو اساس النظم السياسية ، وتجسّم
المدينة بواسطة اجهزة هذا العنصر، وهى : الحكام والمجالس . ويتميز
على هذه الاجهزة احترام القوانين واطاعتها ، مثلها فى ذلك مثل
المواطنين . ولم تعد المدينة مجرد مكان للمعيشة له طابع خاص ،
وانما أصبحت النطاق الطبيعى للنظم . وهى تشمل عنصرين
اساسيين ، ركز عليهما الفلاسفة الاغريق فيما بعد : تنظيم السلطات
المختلفة - والاحوال القانونية التى تحدد شروط مباشرة الوظائف
العامة .

١ - النتائج التى توتبت على نجاح الاستقرائية : الحكومة الاوليجارشية (حكومة الاقلية) :

سأبت من الملك سلطاته السياسية أو أزيح تماما ، تاركا
المكان لنظم جديدة تدور حول ثلاثة افكار : فكرة الحاكم ، وفكرة
المجالس والجمعيات ، وفكرة القضاء .

١ - فكرة الحكام : هذه هى الفكرة الرئيسية ، والتى تتعلق
بالسلطة التى كانت تؤول للملك على اساس التجسيد الإلهى أو التفويض
من عند الإله . وهذه فكرة هامة للغاية ، لانه قدر لها أن تصبح أحد
العناصر الرئيسية للقانون العام فى اليونان ، ثم فى روما بعد ذلك .

ولقد أصبح الحاكم مجرد وكيل للجماعة ، يختار لوقت محدد
بواسطة نخب المدينة أو جزء منه . وهذا هو السبب الذى من اجله ،
يباشِر السلطة ليس باسمه أو باسم الإله (كما كان يفعل الملك) ، وانما
باسم الشعب ولحسابه . فالشعب هو المالك الحقيقى للسلطة
السياسية . وهكذا اختفت السلطة الخاصة بالملك والتى قابلتها املته
لها فى الشرق واليونان القديم ، اذ انتقلت السلطة الى الشعب ، الذى
يقوضها الى الحكام بصفة مؤقتة .

وهذه الافكار كانت ما زالت غير معروفة فى عصر هوميروس .
وبكثرتها بزغت وانتشرت فى القرن الثامن والقرن السابع ق.م .

وفى واقع الحياة العملية ، فان هذا المبدأ يتلاءم مع كل
الاضاع ، ويمكن ان يعمد بالسلطة اما الى حاكم واحد أو أكثر .

ب - فكرة المجلس والجمعية : ان مبدأ انتخاب الحكام يبرز
أهمية المجلس والجمعية . فالمجلس ينتخب الحكام ، ويراقب نشاطهم .
ويتكون من افراد ينتمون الى طبقة الارستقراطية ، أما الجمعية فتضم
جزءا من سكان المدينة .

ج - فكرة التقاضى ، ظهرت فى النهاية . فعمد بسلطة القضاء
الى حكام ، وفى وقت متأخر الى قضاة متخصصين ، قاض واحد أو
عدة قضاة .

٢ - انهيار الحكومة الارستقراطية :

ظل هذا النظام قائما لفترة طويلة نسبيا فى العديد من المدن
اليونانية ، وبصفة خاصة فى المناطق الزراعية . وعلى العكس فانه فى
المدن التجارية والبحرية ، وأهمها أثينا ، نمت التجارة ، وأدى نهوض
الثروة المنقولة الى الزوال طبقة جديدة اخذت تحتل قيادة النشاط
الاقتصادي ، وتهاجم احتكار الارستقراطية للسلطة . ولقد حاولت
الارستقراطية ابقاء البورجوازية فى وضع منخفض ، ولكنها لم تتمكن
من ذلك لفترة طويلة . ولقد احتلت البورجوازية (وهى الطبقة الوسطى
آنذاك والتي كانت تضم التجار ، والبحارة ومجهزى السفن) مكان
الارستقراطية . وخلف النظام الديمقراطي النظام الاوليجارشى .

المطلب الثانى

فى

المدن الديمقراطية

سننخذ أثينا كنموذج للمدينة الديمقراطية فى اليونان (١) ،
لانها تعطينا المثال الأكثر معرفة لهذا النظام السياسى ، ولانه فى

١ - أنظر : Glotz « G. » : La Grèce au Ve siècle, 222 sq ;
Jones : Ath. Democracy, 76-81 ; Hignett : Hist of Ath. Const.
38-46 ; Cloché « P. » : La démocratie athenienne.

أثينا أيضا توسع في هذا الشكل من أشكال الحكومة الى آخر مداه .
وسوف ندرس على التعاقب : أسس السلطة وتنظيمها .

أولا - أسس السلطة :

تقوم السلطة السياسية على فكرتين أساسيتين في اليوم الذي
نقرب فيه شمس الارستقراطية : مبدأ المساواة أمام القانون ، ومبدأ
الحرية .

١ - المساواة أمام القانون (١) : في العصور القديمة للغاية كان
القانون في الشرق وحتى في اليونان ، هو التعبير عن الإرادة الالهية ،
التي يكشف عنها الكهنة أو الملك ، وأصبح القانون في ظل النظام
الديمقراطي هو التعبير عن إرادة الشعب . فلم يعد قاعدة دينية بل
نتاج الإرادة الانسانية . فالقانون ليس من اختصاص الالهة ، وإنما
قانون انساني ، علماني .

ومن ناحية أخرى ، فإن القانون واحد بالنسبة للجميع ، والكل
يخضعون له بالتساوي ، حكما كانوا أم مواطنين عاديين بل ولقد توصل
في أثينا الى تأييد الفكرة القائلة بأنه لا يوجد سوى سيد حقيقي واحد ،
وهو القانون .

ويعمد القانون بواسطة الشعب في مجموعه ، ولكن اذا ما ووفق
عليه بطريق التصويت فإنه يتعين على الشعب اطاعته تلقائيا . فنحن
أذن من حيث المبدأ في مواجهة فكرة فلسفية غاية في السمو ما دام
أنها تتطلب الطاعة الارادية للقاعدة التي سنام الفرد هو نفسه في
مناقشتها واعادادها .

١ - انظر : Vlastos « G » : Isonomia, A. P. J. H. LXXIV :
« 1953 », 337 - 366 ; Imbert « J. » : La loi et la coutume, Trav. Inst.
drt. comp., Paris XXIII « 1963 », 13 - 33.

٢ - الحرية (١) : يهدف تنظيم المجتمع الى التوصل الى تحقيق النظام الذى يمكن للحرية ان تزدهر فيه فى امان تام . وهذه الحرية للمواطنين تتلخص فى انه لا يلزم الفرد بالخضوع الى القانون .

ويسمح هذان الاساسان للسلطة بتقديم تنظيم سياسى كامل .

ثانيا - تنظيم السلطة : تظهر مجموعة من العناصر يركز عليها تنظيم السلطة الديمقراطية وهى :

١ - جمعية المواطنين (٢) :

تتضمن جميع المواطنين من حيث المبدأ . ويصوت الشعب فيها على القوانين ، معبرا بذلك عن ارادته . وتتخذ كل القرارات الهامة ، سواء فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية او الادارة الداخلية . وتباشر قضاءا جنائيا فى الحالات الخطيرة للغاية ، كما لو تعلق الامر بالحكم على ملذب بالنفى من اينا .

وتحت هنا اراء نموذج للحكومة المباشرة ، اى حكومة مباشرة السلطة فيها بواسطة مجموع المواطنين وليس عن طريق جمعية تضم ممثلين منتخبين من قبل المواطنين . ويمكن ان يتلاءم نظام الحكم هذا مع المدن اليونانية لان الاقليم الذى تشغله صغير المساحة ، وعدد سكانه قليل نسبيا ، ويستطيع كل المواطنين القدوم الى المدينة بوسائلهم الخاصة . وحينما يتسع الاقليم ، فان هذا الشكل من الحكومة سرعان ما يصطدم بصعوبات لا يمكن التغلب عليها . وسنرى كيف ذقت المدن اليونانية طعم الفشل على الصعيد السياسى ، لانها لم تستطع الانتقال من نظام المدينة الى نظام الامبراطوريات .

١ - راجع : « C. » : Greek Liberty, J.J.P., XV « 1905 », 29 - 47 ; Paoli « V.E. » . Le développement de la Polis, athénienne et ses conséquences dans le droit attique, RIDA « 1948 », 153 - 163.

٢ - انظر : « L. » : Periclès, 199 sq ; Jones : Athenian Democracy, 103 sq ; Hignett : Hist., of the Ath Constit., 232 - 286.

وهناك مجموعة من القيود حدثت من السلسلة القانونية التي تحتضن بها جمعية الشعب ، فليس لها حق المبادرة (إلى الاقتراح) ، ولا تستطيع أن تتداول في المسائل التي لم تطرح عليها . بل هناك كما سيلي ، هيئة أخرى يطلق عليها اسم المجلس ، وهي التي تقدم الاقتراحات إلى الجمعية ، التي تستطيع أن تناقشها بحرية ، وتوافق عليها ، أو تعديلها ، أو ترفضها (١) . بيد أنه يحق لأعضاء الجمعية أن يوحوا إلى المجلس بعرض مشروعات القوانين التي تبدو لهم مفيدة . وهكذا تستطيع الجمعية ، أن تقوم بالمبادرة بطريق غير مباشر .

ولا تستطيع الجمعية أن تجتمع تلقائيا ، إذ يتعين عليها انتظار دعوتها إلى الانعقاد .

٢ - المجلس والحكام :

يختار الشعب بمجلسا وعددا من الحكام لفترة محددة . ولطب هؤلاء دور الحكومة ، ويباشرون السلطة باسم الشعب .

١ - المجلس (٢) : يسمى في أينا « بولي *Boule* » ، ويضم ٥٥٠ عضو ، يختارون بطريق الاقتراع (٣٠٠ عضو في أسبرطة) ، وهو امتداد لجيئة المجلس الأرستقراطي الذي كان موجودا في المدن ذات النظام الأرستقراطي ، مع تغيير في محتواه . فقد كان من قبل يضم عددا قليلا من النبلاء . أما الآن فإنه يشمل على مواطنين ، يختارون بطريق الاقتراع .

١ - راجع : De Francisci « P. » : *Arcana Imperii*, II, 106 sq; Atkinson « K.M.T. » : *Athenian Legislative Procedure and Revision of laws*, Bull. J. Rylands Library XXIII « 1909 »
Boegehold « A. » : *Toward a study of Athenian Voting Procedure*, *Hesperia* XXXII « 1963 », 366 - 374.

Hignett : *Ath. Cons.*, 237 - 241.

٢ - انظر :

ودور المجلس هام : فهو يقوم بتمثيل المدينة ، ويراقب الحكام ،
ويعد مشروعات القوانين ، ويشرف على تنفيذها .

ب - **الحكام (١)** : لم يتوقف دور الحكام وعددهم عن الازدياد
في المدن ، ولكن هذه جميعا كانت تخشى استغلال الحكام لوظائفهم
رغبة منهم في خلق سلطة شخصية وتحكيمية .

وحاولت كل المدن اليونانية ، وأثينا على وجه الخصوص ،
التقليل من أهمية الحكام . وشعرت بالرعب المستمر من رؤيتهم
يوسعون من اختصاصاتهم ويقتصبون سلطة شخصية ، فأكثروا من
عددهم بأمل التقليل ، بقدر المستطاع ، من أهمية وسلطة كل
واحد منهم . فمن طريق مراقبة كل واحد منهم الآخر ، والفيرة
والنافسة التي تنشأ بينهم ، يدون أقل خطورة .

ومع ذلك ، فإنه ، نتيجة لنمو المدن ، والزيادة في عدد السكان ،
وامتداد الحياة الاقتصادية ، حدث انجساح عكسي ، إذ نقلت مهمة
الحكام بالضرورة ، وتطلب هذا الوضع عددا متزايدا من الافراد
الأكفاء ، والمتخصصين كلما أمكن ، في المسائل الغاية في التنوع :
اليؤون المالية ، والبحرية ، والعسكرية ، والادارية ، الخ .

وهذان المقتضيان المتناقضان يتلاقيان في نقطة مشتركة : تكاثر
عدد الحكام . بيد أن رغبة المواطنين وعدم ثقتهم بفساد القيود
المتزايدة التي وردت على سلطة هؤلاء الحكام ، رغم التسليم
بضرورتها لمواجهة مقتضيات الحياة المتجددة .

١ - راجع : Charitonides « S. » : The First Half of a
Bouleutai List of the Fourth Century, Hesperia XXX « 1961 » 30 - 57 ;
De Francisci « P. » : Arcana Imperii, II, 74 - 82 ; Schwahn « W. » :
Strategos, RE, Suppl. VI. « 1935 », 1071 - 1087 ; Hignett: Hist. of
the Ath. Const., 169 - 173.

ومن مظاهر هذا التقيد أنهم معينون من قبل الشعب ووظائفهم مؤقتة ، وهى لا تتعدى عموما السنة الواحدة . والجمعية الشعبية فى ائبنا ان تعزل الحكام ، ويتمين ان يصدق على استمرار الحاكم فى تأدية وظيفته مرة كل شهر . وعلى العكس ، فانهم لا يستطيعون الاستقالة . والحكام متعددون فى غالب الاحيان ، لتجنب وجسود سلطة الفرد الواحد . فمثلا كان يشغل وظيفة قائد الجيش عشرة أشخاص ، ويقوم كل منهم بأعباء هذه الوظيفة بالتناوب . والحكام متخصصون ، فالبعض ينقسم بالجيش ، والبعض الآخر يشرف على الشؤون المالية ، والبعض الثالث يقصر نشاطه على المسائل الادارية او السياسية .

وسلطات الحكام محدودة بطرق ثلاث : فمن ناحية ، غالبا ما يحرم عليهم (وهذه هى حالة ائبنا) الاتصال مباشرة بالجمعية . اذ يتمين عليهم المرور عن طريق المجلس . ومن ناحية أخرى ، فان ما يتمتعون به من سلطة قضائية منظمة بدقة ، وكل احكامهم قابلة للاستئناف امام الجمعية . ومن ناحية ثالثة ، لا يجوز لهم مد مدة شغل وظيفتهم أو تجديدها فورا . فحينما يخرجون من وظائفهم ، فانهم لا يستطيعون تقلدها من جديد الا بعد فترة انقطاع طويلة . اذ كان يخشى خضوعهم الى اغراء الاستمرار بصفة دائمة فى وظائفهم .

واخيرا ، فان الحكام مسؤولون عن ادارتهم امام الشعب . وعندما يصبحون مجرد مواطنين عاديين . فانه يتمين عليهم تقديم كشف حساب الى لجنة مراجعة ، تقوم بوضع تقارير عن ادارتهم . وتفصل محكمة شعبية فى كشوف الحسابات هذه ، ويمكنها أن تعاقب الحكام المهملين او اللذين .

وباختصار فان الحكام مجرد ادوات تنفيذية للجمعية ، وليست لهم اية سلطة خاصة ، ودورهم من الدرجة الثانية ، والجمعية تباشر كامل السلطة . وهذا عكس ما حدث فى روما ، حيث كان الحكام يحتفظون بدور نشط للنساية فى الحياة السياسية .

٣ - فكرة القضاء : المحاكم والتنظيم القضائي (١) :

كان شعب المدينة لا يباشر فقط السلطة التشريعية والرقابة على التنفيذ ، وإنما يضع يده أيضا ، ولا سيما في أثينا ، على التنظيم القضائي والمحاكم . وكان السائد في أثينا هو نظام القضاء الشعبي . فال مواطنون هم القضاة ، والمحكمة العليا متفرعة عن جمعية المواطنين . ولا يباشر القضاء ولايته إلا من خلال مبادرة من قبل أحد الأفراد ، وكل خصومة قضائية تقوم على أساس توجيه اتهام . ولم يكن الحكام يتمتعون بالولاية القضائية ، ومن ثم ما كان ينبغي عليهم تقديم كشف حساب عن نشاطهم القضائي .

وكانت الدعاوى تنقسم الى ثلاثة انواع : فهناك الدعاوى الخاصة ، مدنية كانت او جنائية ، وكان يتعين أن توجد مصلحة لمن يرفعها ، كما يجب عليه أن يودع تأمينا . وهناك الدعاوى العامة ، ويمكن أن يكون موجه الاتهام فيها الى مواطن بشرط أن يودع تأمينا ، كما يتعين عليه أن يدفع غرامة اذا ما خسرها . وهناك أخيرا الدعاوى الاستثنائية ، وهي تتعلق بالمسائل السياسية ، وعند ضبط المجرم متلبسا بالجريمة ، والاختلاء التي ترتكب ضد الدولة ، ولكل مواطن أن يحركها شأن الدعاوى العامة .

ويتعين أن تترك جانبا الشؤون السياسية . ففي أثينا ، كانت جمعية الشعب هي وحدها المختصة بالحالات الهامة . ومن ناحية أخرى توجد محاكم مكلفة بالعمل على الاحترام الواجب للقانون ، وهي في صورة محاكم شعبية (٢) .

١ - راجع : Cloché « P. » . Les hommes politiques et la Justice populaire dans l'Athènes du IV^e siècle, Historia IX « 1960 » 80 - 96; Bonner « J. » and Smith « G. » : Administration of Justice from Homer to Aristotle, 1930.

٢ - انظر في أصل نشأة النظام القضائي في بلاد الإغريق وتطوره وما يدور حول هذا الموضوع من خلاف : Wolff « H. J. » ,

وبين مما تقدم انه قد أصبح للواطنين مركز هام للغاية . ولم يعودوا مجرد زعانا ، مثل سكان ملكيات الشرق ، وحال اليونانيين في العصر القديم جدا . فهم العناصر المكونة للتركيب السياسي : يصوتون على القوانين ، ويختارون الحكام ، اى . انهم يباشرون سلطة حقيقية .

خاتمة : في بداية القرن السادس ، عرف عالم البحر الابيض المتوسط مجموعة من الحلول للمشاكل التى وضعتها حكومة الناس . وظل النظام الملكى هو النظام الشرقى ، وارتفع الى فكرة الملكية العالمية .

وما زال الغرب يعيش في مرحلة الحكومة الابوية ، او في ظل الاشكال الاولى للملكية . وكان اليونان يكافح لكي يحل في المدن شكل ديمقراطى للحكومة محل النظم الارستقراطية وريثة الملوك .

فحقل التجارب السياسية واسع . بيد ان تنظيم مشكلة السلطة لا يكفى ، اذ يتعين ايضا ايجاد الوسائل الادارية الفعالة التى تضمن حسن انتقال الاوامر وطاعة الخاضعين لها تماما .

== Origin of Judicial Litigation among the Greeks, *Traditio* 4 «1946» 31 - 87 ; Gernet « L. » *Droit et prédroit*, *Année Sociologique*, 1948 - 49 « 1951 », 71 - 72 ; Bohacek « M. » : *Arbitration and State Organized Tribunal in the Ancient procedure of the Greeks and Romans*, *Jura* III « 1952 » 191 - 215

الباب الثانى

نظام الادارة والقضاء

مقدمة :

تمثل مهمة الإدارة والحكم المشكلة الرئيسية التي تواجه السلطة وأجهزتها التنفيذية . ولقد حلت هذه المسألة في الفترة السحيقة في القدم من التاريخ السياسى والاجتماعى ، سواء تعلق الامر بنظام السلطة الابوية أو نظام السلطة الملكية البدائية ، بطريقة بسيطة وعملية . فالحائز على السلطة آنذاك ، رب الأسرة ، أو رئيس العشيرة أو شيخ القبيلة ، أو الملك الذى يوجد على رأس قرية صغيرة وضاحتها ، يباشر في الحالات النادرة التي تتصف بالخطورة قضاءً بدائياً ، ويتراأس الاحتفالات الخاصة بالعبادات ، ويقود المحاربين ، ويتحصل على هبات أو غرامات عينية يوقعها على الخلين بالامن . وكان يكفيه عدد قليل من معاونين . وكانت الإدارة تتسم بصفة شخصية وبدائية . ولم يكن لهذه المسائل حتى هذه اللحظة طابع تنظيمى .

ولم تنشأ المشاكل الحكومية والادارية في نظام المدن على النوال اليونانى حتى بداية للقرن السادس ، لاسباب مغايرة . بيد انه كان لديها حكام عديدون ، وقضاة ، وإدارة لها تخصصات عديدة : الجيش ، والبحرية ، والمسائل السياسية ، والادارية ، والمالية . بيد أن نظام الحكومة المباشرة ، والرقابة المستمرة للهيئات التنفيذية من قبل الجمعية ، كان يحول دون نمو الإدارة بالمعنى الفنى لهذه الكلمة ، كما أن إقليم المدينة اليونانية من النصف بحيث أنه لا يثير مشاكل ادارية حقيقية . فادارة الدولة تؤول الى المواطنين .

وعلى ذلك ، فإن التجارب الادارية والحكومية لا نعتز عليها الا في نطاق الامبراطوريات الكبرى أو الملكيات التي ضمها الشرق القديم .

وظهر نموذجان واضحا للإدارة : نظام الإدارة في امبراطوريات
ميزوبوتاميا ، ونظام الإدارة في مصر الفرعونية .

الفصل الاول

نظام الإدارة في مصر الفرعونية(١)

الحكومة والإدارة مجرد أداة تنفيذية للسلطة الملكية القسوية .
فالملك يحوز وحده كل السلطات : التنفيذية منها ، والقضائية ،
والتشريعية . وهو يفوض السلطة التنفيذية الى الموظفين بواسطة امر
أو مرسوم صادر من ديوانه . ويمكن القاء نظرة شاملة على تاريخ
الإدارة في مصر ، ولو أن مصادره ليست كاملة بدرجة مرضية . فإذا
كانت لدينا نقوش جنائزية وقصص رسمية لتعظيم الفرعون والإشادة
به ، إلا أنه نقصنا نصوص القوانين ومنشورات الحكام والمستندات
الإدارية . ورغم قلة هذه المصادر وعدم كفايتها فإننا نستطيع أن
نتتبع الخطوط العريضة للحكومة والإدارة في مصر . وهي تثبت أن
الفراغة قد توسلوا في مرات عديدة الى وضع نظام بلغ من الروعة
والكمال حدا بعيدا ، بحيث أننا نجد الحكام الاغريق قد اقتبسوه ،
وهم يعتبرون الورثة الحقيقيين لفراغة مصر في هذا المجال .

وسوف نستعرض الأسس التي تستند عليها السلطة العامة ،
والتنظيم الإداري ، والمبادئ التي تحكمه ، ورقابة الحياة المادية
بواسطة الدولة ، والعلاقات القائمة بين الدولة والافراد والموظفين .

١ - راجع : عمر مسدوح : اصول تاريخ القانون ، الاسكندرية
١٩٦٣ . ص ٧٨ بما يمسها - محمود السقا : معالم تاريخ القانون
المصري . الفرعوني ١ . وكذلك Moret : Le Nil et la civilisation
egyptienne, 1926, 157.

البحث الأول

خصائص السلطة العامة والاسس التي ترتكز عليها

تقدم مصر لنا نموذجا محددا للإدارة يتصف بالدقة والتنسيق الكامل ، مما يكتل انتقال أوامير السلطة السياسية وتنفيذها بدرجة تدعو للعجاب .

١ - مركزية الإدارة : تمثل مركزية الإدارة الشديدة التمرکز الخصیصة الرئيسية لها . وتمصر عادة بفترات من الرخاء والقوة حينما تعمل هذه الإدارة بطريقة حسنة . أما إذا تراخت في القيام بأعبائها ، فإن الفوضى تسود ، ويعم البؤس البلاد .

ولا شك أن سلاسة قيادة المصريين ، وحاجتهم للنظام والسلطة ، وخوفهم من الفوضى ، كان له أثر كبير في تدعيم هذه المركزية . غير أن هذه الإدارة ، كما سبق القول ، كانت تتعرض لبعض العقبات الخطيرة : فالتجمعات الإقليمية يحدوها الرغبة في الاحتفاظ بالاستقلال أو نيله ، وكبار الشخصيات يميلون دائما إلى الحصول على سلطة فردية خاصة بهم والتدخل من تبعيتهم للدولة ، ويصبحون مصدر قلق عظيم للدولة .

٢ - الأساس الذي ترتكز عليه الإدارة لتبرير السلطة الممنوحة لها :

هناك مبدعان يمكن التمسك بهما :

أ - المبدأ القائل بأن مصر مملوكة للفرعون ملكية شخصية ، وهو يديرها بالتالي بنفس الأسلوب الذي ينتهجه في إدارة أملاكه الخاصة . (ب) والمبدأ القائل بأن مصر دولة ، ورسالة الفرعون هي أن يكتل إدارتها فقط .

١١٥ (أ) من المحتمل أن الفراعنة لم يميزوا في أول الأمر بين مضر وأملاتهم الخاصة . ومن ثم فإن مدير الإدارة المالية كان يشرف على نفقات الحاشية ونفقات الدولة معا . فالفكرة القائلة بأن مضر مملوكة ملكية شخصية للفرعون كانت في الأصل كافية لتبرير سلطة الإدارة .

(ب) ثم ظهرت فيما بعد فكرة الواجب الادبي للفرعون تجاه مصر الدولة . ونمت هذه الفكرة . وهي تؤدي بالضرورة الى التمييز بين ما يخص التاج وبين ما يخص هذا الكيان المجرد المعروف باسم الدولة ، والذي يمثل مجبوع السكان والبلاد . فتم اذن التوصل الى فكرة الدولة المستقلة والتميزة عن شخصية الفرد الواحد بصفته هذه . ومع ذلك ، يحتمل أن المصريين لم يستخلصوا من تلك الفكرة جميع النتائج العملية والقانونية التي تحتويها . فلقد تمسكوا دائما بالمبدأ القائل بأن كل شيء يصدر عن الملك ، وفي هذا ما يكفيهم للاقتناع به .

المبحث الثاني

التنظيم الإداري

ضعنا التنظيم الإداري في العميل انزاء درجتين اداريتين مختلفتين : الإدارة المركزية ، والإدارة الإقليمية والمحلية .

المطلب الاول

في

الإدارة المركزية

١ - **القصر الملكي (١) :** هو مقر الإدارة المركزية ، فكل شيء يؤدي اليه . ويوجد فيه الكثير من الموظفين المرتبين ترتيبا هرميا .

١ _ Erman (A) et Ranke (H) : La civilisation egyptienne, 111-121

وبشرف الملك على الإدارة يوميا ، بمعاونة عدد من المساعدين .
فيقضى البريد ، ويقرأ التقارير ، ويسمع بالمقابلات ، ويستمع الى
الشكاوى والمطالب ، ويلم بالأراء ، ويصدر قراراته . ولدنيا العديد
من هذه القرارات في شكل أوامر ومراسيم .

ويضم البلاط الملكي أولاد الفرعون وأخوته ، ويختار من بينهم
المقربين الى قلبه ويخصصهم بمرتبة خاصة ، كما يشمل الاخوات
اللائى يختار الفرعون من بينهن زوجاته ، وكذلك الاصدقاء والامناء
الذين يشغلون المناصب العليا للتاج .

٢ - **والوزراء** ، على رأس الإدارة المركزية ، وهم مجرد أدوات
للتنفيذ . فهم ينقلون أوامر الفرعون ويتابعون تنفيذها . وهم معينون
من قبله ، وقابلون للعزل بمحض إرادته . ويتمتع واحد منهم بثقة
الملك بدرجة اكبر ، وهو الوزير الاول (ويطلق عليه اسم «تأبى» أى
الرجل الممتاز) ، وغالبا ما يتلقى تفويضا منه لينوب عنه في مباشرة
كل سلطته أو جزء منها . ويعتمد دوره في الحقيقة على مدى نشاط
كل فرعون ومكانته . وكان يجمع في أول الامر بين غالبية المناصب
الإدارية ، ويمساونه منذ الأسرة الاولى عدد من كبار الموظفين ، أدى
اتباع مبدأ تقسيم العمل الى تكاثره باستمرار . ويرأس الوزير أحيانا
مجلسا كبيرا يضم كبار الموظفين ، وذوى الرتب . وكان الوزير يختار
في أول الامر من بين أبناء الملك . وفي عهد الأسرة الخامسة كان يعين
في أغلب الأحيان من بين أحفاده . وبشرف الوزير على الخزينة العامة
ودور المحفوظات ، ويدير الجهاز الإدارى ، ويرأس القضاء (١) .

٣ - **وإلى الوزراء عدد هائل يضمه القصر من ذوى الرتب**
والموظفين المنعم عليهم بأوسمة كثيرة والقباب فخيرة . وبشغل
بعضهم وظيفة منزلية في القصر ، والبعض الآخر يقوم بدور إدارى ،

١ - أنظر : Théodoretès « A. » : Le rôle du vizir dans la
stèle juridique de karnak, RIDA, 1962, 40, 125. , la donation
conditionnelle du Vizir Ay, RIDA, 5, 1958, 32 - 64.

ومن بينهم من يشغل مجرد وظائف شرفية . وهناك يرتكزون مفصل ودقيق بين مكان كل منهم . وتكفل مكاتب عديدة اعداد الملفات ونقلها ومراقبتها . واخيرا فان الورش والمصالح المتعلقة بخزينة الدولة تتطلب جيشا من الموظفين والحراس والعبيد .

٤ - **والادارات الرئيسية هي :** ادارة لاستثمار املاك الفرعون ، واخرى لجباية الضرائب ، وثالثة للاحتفاظ بحصيلة الضرائب في مخازن الفلال الملكية ، ورابعة للرى والاشراف على فيضانات النيل وتسجيل ارتفاع منسوبه سنويا ، وخامسة للقيام بالمشروعات الكبيرة (مثل بناء الاهرامات) . وعلى رأس كل ادارة مدير لمعاونة الوزير . فكان هناك مدير المالية ، ورئيس العدل ، وامين المحفوظات ، وامين التوريدات الخ .

وتجدر الاشارة الى انه في ظل نظام اقتصادى خالى من النقود المضروبة ، تحصل الضرائب في أغلب الأحيان عينا ، وتوضع حصيلتها في مخازن عظيمة الحجم ، تخزن فيها الفلال والمعادن النفيسة ، وما اليها . وتطلب المحافظة على هذه الاموال وحساباتها عددا كبيرا من رؤساء المهمات الذين يشرفون على شحنها وتفريغها وخزنها ، والكتاب الذين يمسكون الدفاتر المتعلقة بحساباتها ، وتتضمن ايراداتها ومصروفاتها التى تتناول اشياء غاية في التنوع . وازدادت أهمية الكتاب والادارة البيروقراطية في ظل الدولة الحديثة عندما نشأ نظام حقيقى لاشتراكية الدولة .

المطلب الثانى

فى

الادارة الاقليمية والمحلية

تصدر القرارات ، والاوامر ، والتوجيهات من السلطة المركزية . ومع ذلك فان المسافة الكبيرة التى تفصل العاصمة عن الاقاليم ، أدت الى الاستعانة بعدد من مندوبى الادارة لنقلها الى ذوى الشأن .

ويستخدم هؤلاء المندوبون النيل . أو يذهبون على اقدامهم بواسطة الطرق ، ويستقر بعضهم في مراكز معروفة في الاقاليم للعمل على ضمان تنفيذ الاوامر الملكية وتذليل كل الصعوبات التي تعترض طريقها ، على ان يقوموا بارسال تقارير بذلك الى الحكومة .

اولا - التفسيرات الادارية الاقليمية :

١ - هناك رؤساء اقليميين ظهروا من وقت لآخر : فنلاحظ في بعض الميود ازدواج منصب الزعيم الاول ، احدهما للوجه البحري والاخر للوجه القبلي ، وتعيين نائب للملك في بلاد النوبة ، وهي منطقة غنية بالذهب (١) . وهؤلاء الرؤساء لاقاليم شاسعة يتلون تفويضا من الملك ويستطيعون ان يباشروا باسمه سلطة اصدار القرارات على نطاق واسع .

٢ - والمقاطعة هي الوحدة الادارية العادية . فمصر مقسمة الى ٤٢ مقاطعة على رأس كل منها حاكم يطلق عليه لقب «عزمر» (رئيس حفر الترع) وتقع على كاهله ادارة مالية المقاطعة والاشراف على خزائنها ، واحصاء عدد السكان لاغراض ضريبة ، وتولى شؤون الماعبد واملاك الملك ، والقيام بالامور القضائية . فحاكم المقاطعة يباشر ، نيابة عن الفرعون ، الوظيفة الادارية والقضائية . وتعاونه مجموعة كبيرة من الموظفين . والوظائف المدنية والعسكرية والدينية منفصلة . والملك هو الذي يعين الموظفين ، ويتدرجون في سلم هرمي محسدة درجاته بدقة . وتضم المقاطعة مدينة صغيرة والاقليم الذي يتبعها من الناحيتين الاقتصادية والبشرية . وفي بعض الاحيان يقسم الفراغة المقاطعات الى مراكز لبط سيطرة اكبر على البلاد .

٣ - وفي اسفل التدرج الاداري ، توجد القرية .

ثانيا - ويمثل الملك في كل من هذه الوحدات الادارية ، بجانب

١ - انظر : A. Erman et H. Ranke : La civilis. égypt., 667 - 676.

حكام المقاطعات والمراكز والقرى ، بعض الموظفين . وتجدر الإشارة إلى الشخصية التي يختارها الأهالي في القرية ، ويمكن أن تقارنها بالعمدة . ويتضمن كل مركز مجلساً للفلاحين ، والصناع والكهنة ، ويباشرون دوراً مالياً وقضائياً ، كما يقوم بتوثيق العقود . وجميع هؤلاء الأعيان ، سواء وهم منفردون أو مجتمعون محاطون برقابة وملاحظة يجريها عدد كبير من الموظفين الملكيين والكتاب ، بعضهم يقيم في نفس المكان . والبعض الآخر ينتقل بين الحاشية والوحدات الإدارية كرسول ، ومراقبين ومفتشين . كما أن التجمعات الإقليمية أو المحلية لا تتمتع بالاستقلال إلا في حدود ضيقة .

المطلب الثالث

في

المبادئ التي تحكم التنظيم الإداري

١ - المبدأ الإداري : كان كبار الموظفين مثل مديرو المصالح الإدارية الكبرى ، وأعضاء مجلس العشرة الكبير ، والسكرتيريون الملكيون ، وحكام منطقة الحدود والمستشارون ، الخ يختارون من بين الموظفين الذين اجتازوا السلم الإداري ، وتنافسوا بين المكاتب الإدارية في المقاطعات قبل وضعهم على رأس الدوائر الكبرى في الإدارة المركزية (١) . وكانت هناك بعض المراسم الدينية التي تجرى عند تقلد هؤلاء الموظفين الكبار لمناصبهم .

ومن ثم يتعين أن يبدأ كل موظف من الدرجة الأولى للسلم الإداري . وهي درجة الكتاب . ويجتاز سلسلة متدرجة من الوظائف الإدارية المنصوص عليها قانوناً . وكل تعيين أو ترقية في السلم الإداري

١ - راجع : Gauthier H. : Les nomes d'Egypte depuis Hérodote jusqu'à la conquête arabe. Mémoires Inst. franç. d'archéol. orientale, Le Caire, t. XXV, 1935.

يحتاج لرسم يخلو الموظف ، بطريق التفويض السلكي ، سلطات محدودة للغاية .

واضح الآن أن الوظيفة هي في الأصل المصدر الوحيد لكل سلطة ، وأن الملك لا يعين أصحاب هذه الوظائف وفقا لمشيئته المطلقة . فهو ملزم بقاعدة عامة بالخضوع لنظام تدرجي دقيق لا يمكن لاحد مخالفته . ومن ثم كان الملك يختار معاونيه المباشرين . أى الأشخاص الذين يقتسمون في الواقع السلطة معه من بين أقدم الموظفين . والإدارة تمثل فوقى مواجهة السلطة الملكية لا يمكن الاستهانة بها ، وهى مفروضة عليها برغم تبعيتها لها . وبعبارة أخرى ، فإنه إذا كان تكوين النظام الإدارى نفسه القائم على المركزية ، والتدرج والتخصص ، يزيد من سلطة الملك بدرجة مبالغ فيها ، فإنه يعتبر في نفس الوقت قيذا عليها . وقاعدة التدرج الإدارى وسلسلة الإجراءات التى فرضها الملك على موظفيه تهدف الى منع كل خطر لاحتلال قيام سلطة شخصية أو وراثية لديهم ، وترمى الى إبقائهم فى اطار مهمتهم . بيد أن هذه القاصدة التى قررها يؤمن بها سلطته فرضت عليه هو نفسه .

فهو مقيد مثل موظفيه بها ، وهو مندمج لحدا ما فى الإدارة . ورغم أنه الرئيس الوحيد لها ، إلا أنه مع ذلك يتبعها . كما أن اختياره لموظفيه مقيد بشروط الكفاءة التى يتعين أن يتمتع بها كتاب الدولة المقبولون . ولما كانت التطورات الهائلة للإدارة . وانطرق المعقدة التى تباشرها للقيام بمهام وظيفتها تتطلب أعدادا متينا لموظفيها ، لذلك فإن الملك لا يستطيع أن يختارهم الا من بين التلمين والثقفين .

وكبار الموظفين ، وهم المكلفون بإدارة الجهاز الإدارى والعمل على تنفيذ القوانين ، أى المشيئة الملكية ، هم بالضرورة معاونو الملك المباشرين ، ويشاركونه فى الواقع سلطاته . فمثلا ، القانون الذى يصدره الملك يعد بواسطة رؤساء الاسرار الملكية أو يقترحه مجلس العشرة الكبير . وكذلك فإن تعيين كاتب مغمور ، وهو غالبا تير

معروف للملك ، يتم في الواقع بواسطة الجهاز الإداري نفسه .
فهو الذي يقترحه على الملك ، وربما يصبح هذا الكاتب في
المستقبل أحد الرؤساء الذين يشرفون على مقدرات الدولة . ومن
ناحية أخرى ، فإن الملك كثيرا ما يعهد بخاتمته الى بعض كبار
الموظفين ويوضحهم في اجراء التعيينات الضرورية والتي لا يمكن ان
يحيط بها كلها .

فالنظام الإداري المصري ، يجبره الملك على اختيار معاونيه
المباشرين من بين الموظفين الذين اجتازوا درجات السلم الإداري
المقرر بحسب من مباشرة السلطة الملكية المطلقة . وهو يضغ في
مواجهة الملك مجموعة كبيرة من المصالح الإدارية التي يصعب
تحريرها ، بحيث ان السلطة الملكية لا يمكن ان يصل صداها الى
الاجهزة التنفيذية المختلفة الا من خلال مجموعة من الموظفين .

٢ - المبدأ السياسي : ان ظهور منصب الوزير في عهد الاسرة
الرابعة يتخذ أهمية قانونية كبيرة . فهو يمثل حجر الزاوية في الاصلاح
الملكي بادخال مبدأ جديد تماما ومتعارض كلية مع نظرية القانون
العام المطبقة في ظل الاسرة الثالثة . فالملك يخالف الالتزام المفروض
عليه ، وفقا للمبدأ الإداري ، بعدم تعيين كبار موظفي السلك الإداري .
فهو يضغ على رأس الإدارة في مصر ، بمقتضى سلطته المطلقة
رئيسا يختاره بحرية ودون الخضوع لاي قيد . والوزير لا يدخل في
الجهاز الإداري ، ولا تطبق عليه قواعد ، وهو لا يعتبر سوى ممثل
للملك في المجال الإداري ، وهذا هو المبدأ السياسي .

وامتد هذا المبدأ أيضا الى نائب الملك في «نخن» (هيرا فونبوليس
- الكوم الاحمر) . ومن ثم يوجد في مصر ابتداء من هذه الفترة
مبدأن متميزان تماما في القانون العام : أحدهما هو المبدأ الإداري
المقرر قانونا والذي يوضع على أساسه الموظفون في إطار نظام
تدرجى للنأية ، وهو مفروض على الملك نفسه . والآخر ، هو المبدأ
السياسي الذي يخول الملك ، استنادا الى سلطته المطلقة ، القدرة
على تكليف الشخص الذي يبدو له كفؤا بشغل منصب رئيس الحكومة .

أو نائب الملك في «نخسن» . ووجد حاجز يفصل تماما بين هاتين الفئتين من الموظفين العموميين . فالجهاز الإداري ظل تحت سلطة مجلس العشرة الكبير ، ويحتفظ بنظامه الدقيق . وتقررت قاعدة عدم جواز الجمع بين وظائفه ووظيفة وزير أو نائب الملك في «نخسن» .

٣ - مبدأ تقرير مرتب لكل وظيفة : تكافؤ الدولة موظفيها .
فلكي يضمن الملك استقلال سلطته ، ويعتمد عن رقابة العائلات الغنية والقوية يمنح مرتبات لموظفيه ، ويستطيع بالتالي أن يختارهم من بين جميع فئات المجتمع .

ونحن لا نعرف كيف كان يكافأ الموظفون في أسفل السلم الوظيفي . ولكن ترجمة حياة المدمو «متن» تبين أن المندوبين الملكيين كانوا يقطعون على سبيل الماهية ، بعض الضياع المقطاع استغلال لا إقطاع ملكية . بمعنى أنه كان يتقرر لهم حق الانتفاع فقط على بعض أراضي الدولة . فالوظائف المختلفة التي تقلدها «متن» دوت عليه ١٢ قطعة من الأراضي الواقعة في المقاطعات التي يباشر فيها وظيفته كمندوب ملكي . وعند وصوله إلى أعلى المناصب في المقاطعة ، وهو منصب حاكم مقاطعة ، حصل زيادة على ذلك على هبة ملكية منقطعة من أملاك الدولة مساحتها تبلغ أربعة آلاف فدان ، أي نحو ١٣,٠٠٠ مترا مربعا تقريبا .

ومن الثابت أيضا أن المملك كان يقدم جزءا من المكافآت التي يمنحها للموظفين عينا ، من حصيد الضرائب التي كانت تجبى .

والدولة لا تكفل فقط لموظفيها سعة كبيرة في العيش أثناء حياتهم ، فلقد اغتنى «متن» للرجة أنه اشترى مائتي أرورا من الأرض ، وحصل على مسكن جميل ، بل إنها تعمل أيضا على أن يباشر لهم بصفة منتظمة بعد موتهم الطقوس والراسم الجنائزية وتقديم القرابين في مقابرهم ، وكل هذه الإجراءات ضرورية حتى يكون لهم نصيب في الخلود بعد الموت . وذلك لأنه كان يعتقد أن خلود الشخص في القبر

يتوقف على هذه التجهيزات والاحتفالات التي كانت الدولة ترتب لها إيراداتاً جنائزياً دائماً. ثم من الضياع التي كان للموظفين عليها حق الانتفاع وهم أحياء ، لضمان القيام بها باستمرار .

وهكذا فإن مبدأ تقرير مرتب لكل وظيفة ، والذي خلص الملك من رقابة العائلات الكبيرة ، كان يؤدي بالتالي الى تكوين طبقة من الملاك الجسد الذين يشرون من وراء تقلدهم مختلف الوظائف . وغالباً ما كان اولاد الموظفين يدخلون الجهاز الاداري ، لانهم يعدون عادة لشغل دور رسمي . فالوظائف ، وان كانت في الاصل غير وراثية ، الا انها تكون طبقة من المثقفين يعين من بينهم موظفو الملك .

المبحث الثالث

قيام الدولة برقابة الحياة المادية

- ١ - الهدف الرسمي للإدارة : هو كفالة الخدمة للأله ، الذين يعتبرون سادة مصر ، والذين يقومون مقابل ذلك ، بتوفير الرخاء للمصريين . والإدارة علمانية ودينية معا . والملك الإله في قمته ، وهو لا يعتبر بمثابة رئيس الإدارة فحسب ، بل والمالك والسيد لجميع الأراضي ، والحرف ، والاموال ، والكائنات الموجودة في مصر .

وتصطدم هذه الادعاءات في الحياة الواقعية باليسول الانسانية نحو الحرية الاقتصادية ، وغمريزة الملكية والرغبة في تحقيق كسب شخصي . ولكن حاول الفراعنة تطبيق ما يؤمنون به في العمل عبر العصور المختلفة . ففي ظل الدولة القديمة يفرض الفرعون ارادته بدون حدود . وفي فترة الدولة الوسطى ، تكمل الملكية نظامها الإداري ، وتدعى بانها تعمل على سيادة مبدأ العدالة . وتستمر هذه الافكار في الوجود ، ولكن مع شيء من المرونة في التطبيق ، في ظل الدولة الحديثة . وفي القرن الثالث قبل الميلاد ، يتلقف الملوك المقدونيون هذه الافكار ويطبقونها .

٢ - وتبين هذه الأفكار أن الإدارة تراقب بدقة تامة سائر مظاهر

الحياة المادية :

١ - فهناك احصاء عام للسكان والاموال . مباشر باستمرار .
فيتعين على ارباب الاسر الاعلان عن عدد الاشخاص الذين يعيشون في
منزلهم واسمائهم والحيوانات التي يربونها ، والاراضى التى
يزرعونها . ويجمع الموظفون المختصون هذه الاقراوات
ويراجعونها . وتسجل البيوع والهبات والتركات في مكاتب التوثيق .

٢ - وتحدد الإدارة من حيث المبدأ عملا لكل فرد وتكفل له
وسائل العيش ، وهى الوحيدة القادرة على ان تلعب دور التوجيه
وتخصيص موارد الثروة للاغراض التى تريدها . اذ ان الاراضى تزرع
والحرف تبشر باسم الملك الاله .

٣ - وتحصل الإدارة إيرادات ضخمة من البلاد . وتفرض
السخرة ، وتقوم بالمشروعات العامة وتسهر عليها ، وتجبى ضرائب
عديدة . ويبدو أنه كانت توجد ضريبة على كل انسان وعلى كل
راس ماشية ، وضريبة جزافية او نسبية على محصول كل حقل ،
وعلى محصول اشجار الفاكهة ، وضريبة على مزاولة كل مهنة .

ولقد اغتنت الملكية المصرية بشكل يتجاوز حد الوصف نتيجة
لسيطرتها الكاملة على البلاد ، وطاعة الجهاز الادارى العمياء لها .
وانارت ثروات الفراعنة الهائلة دهشة القدماء جميعا . فالبلاد
تقدم لهم إيرادات طائلة ، وسرعان ما اضيفت اليها حصيلة مناجم
الذهب فى النوبة ، ومناجم النحاس فى سينا ، وخيرات بعض اجزاء
آسيا ، والضرائب على المرور والتجارة . وسمحت هذه الثروات
لهم بايجاد ادارة غاصة بالموظفين ، وجيش ماجور ، وحاشية ،
وبتشديد مبائى وآثار هائلة تكريما لاهتهم .

المبحث الرابع

العلاقات بين الدولة والبرية

(الموظفون والهالة التي للوظائف العامة)

تخلق هذه الإدارة صعوبة مزدوجة . فهي تتطلب علاقات وثيقة مستمرة بين السلطة وأعوانها من ناحية ، وبين الموظفين وأفراد الشعب من ناحية أخرى .

١ - العلاقات التي تنشأ بين السلطة وأعوانها هي في الأساس علاقات لها طابع السلطة والتبعية . فالدولة هي التي تسمي هؤلاء الموظفين الذين لا حصر لهم وتدفع لهم أجورهم ، وتمثلهم . وهم في الأصل مجرد أدوات تنفيذ في يد الملكية المطلقة القائمة على الحق الإلهي .

ومع ذلك ، فإن جميع هؤلاء الموظفين ، كما سبق القول ، يسعون بالضرورة إلى التحرر من الرقابة العليا ، وتوسيع السلطات التي فوضت لهم من أجل تنفيذ الأوامر الملكية ، وجعلها سلطات شخصية تباثر باسمهم . وإذا كان بعض الموظفين يكتفون بجمع الثروة والأثراء على حساب الوظيفة ، غير أن هناك فريقاً آخر من الموظفين وهم هؤلاء الذين يحاولون اغتصاب السلطة بالنسبة لأقليم أو مجموعة من الأقاليم ، بل وفي فترات معينة بالنسبة لمصر كلها ، وهم بلا شك أكثر خطراً على الدولة من الفريق الأول ، لأنهم يعرضونها للتفكك وانفصت .

ولم تتمكن الملكية المصرية في سائر العصور من إخضاع الإدارة بصفة مستمرة إلا لفترة لا تتجاوز ما بين قرنين وثلاثة على الأكثر (١) .

١ - انظر : Dairaines : Un socialisme d'Etat quinze siècles avant Jésus-Christ, thèse droit, Paris 1933.

ودفع استمرار هذا الخطر العلماء الى التساؤل عما اذا كانت قد تعرضت عبر تاريخها الطويل لنقص الرجال القادوين على شغل المناصب العليا مع ثباتهم في الحدود التي تستلزمها رابطة التبعية بالنسبة للسلطة المركزية ، ورضائهم بها . ومما لا شك فيه انه ما كان يمكن ان تخرج من بين صفوف الجماهير السلبية طبعة كبيرة العدد نوعا ما ومنقفة لدرجة ان الدولة تستطيع ان تختار من بينها نخبة صالحة . كما ساعد على عدم الهيمنة على الادارة ، شراء الوظائف وتوارثها في بعض العصور ، مثلما كان يحدث بالنسبة الى كبار الموظفين الذين كانوا يتلقون الكثير من الاقطاعات ، والمزايا ومن ضمنها تخويلهم الحق في نقل وظائفهم وأموالهم الى اولادهم من بعدهم ، وكذلك المعابد التي كانت تفتنى عن طريق الفرعون وتسمح لكهنتها بالجمع بين الوظائف الدينية والعلمانية . وهكذا كان يمكن لصالح الكثير من الموظفين والكهنة الجمع بين الوظائف من كل نوع ، والكافيات عن طريق منح قطع من الاراضي . ونجم عن ذلك كله ان الملكية ، المطلقة والالهية ، ومصنر كل سلطة ، والمنفعة بخدمة عدد لا حصر له من الموظفين ، تتعرض لخطر مهولة من قبل مندوبيها العلمانيين والدينيين انفسهم في اللحظة التي لا تمسك زمامهم في يدها جيدا .

٢ - أما فيما بين الرعية والوظفين ، فان العلاقات المستمرة هي غالبا مصدر المشكلات ، لان الموظف يمثل الدولة ، ويشاورها سلطتها القوية ، ويتعرض لمخاطر اساءة استعمالها ، رغم توخى الدقة في الرقابة . ويمكن استخلاص ظاهرة اساءة استعمال السلطة من تكرار شكاوى الاهالى في جميع مراحل تاريخ مصر من عدم حسن معاملة الموظفين لهم وابتزازهم لاموالهم .

٣ - للوظائف العامة في مصر هبة ليس لها مثيل . والكاتب كان هو النموذج الحى للموظف بالنسبة للمصريين . وهناك نص مشهور ، «أهاجى الوظائف» ، لا يصر على مشتقات الوظائف العامة ومخاطرها الا لى يبرز مزاياها . وتكرر سائر النصوص ان «الكاتب هو ذلك الشخص الذى يأمر» . وهو معفى من أعمال السخرة ، ولا يقوم بأعمال جسمانية بل يتولى ادارة تلك الاعمال التي يقوم بها الفير ،

ويوجبها . وتكفيل الدولة حياته المادية . وإذا تمكن الفرد بمجهوده الشخصي وكفاءته من الإلمام بقواعد الحساب والكتابة والإدارة ، وعين في وظيفة كاتب ، أى الحق بخدمة الدولة ، وقام باتقان معلوماته ، وجذب الانظار اليه نتيجة اخلاصه وتفانيه في العمل ، فإنه يستطيع صعود السلم الوظيفي وارتقاء أعلى المناصب الادارية واكثرها عطاء . بل وحتى اذا ظلل في الدرجات الدنيا او المتوسطة ، فإنه يشارك الدولة سلطانها القوى ، ويستحوذ عليه شعور السيادة والتميز عن عامة الشعب التى تحيط به والتى ينقل اليها أوامر الملك . فالملك بعيد ، وهو فى غالب الاحيان مشغول للفسابة أو ضعيف ، ولذلك فإنه مضطر لان يضع ثقته فى الموظف ، ولا يستطيع ان يعرف دائما وقائع تجاوز الموظف لسلطته حتى يعاقبه عليها . والكاتب باعتباره موظفا للدولة ، هو فى الواقع المستفيد الحقيقى من اتساع سلطات الدولة وتدخلها فى تنفيذ المشروعات الكثيرة . وعلى إثر ضعف الملوك ، وازدياد انتقال الوظائف بطريق الارث بفلت الجهاز الادارى الثقيل، والمعقد من يد الملوك ، مع أنه كان من المفروض أن يكون ادائهم الطبيعة التى يمكنهم تحريكها وفقا لمشيئتهم .

ورغم هذه النكبات والمخاطر ، وهى ملازمة لكل تدخل متطرف للدولة ، فإن مصر خلفت لنا نموذجا لنن الادارة والحكم قل ان نجد نظيره فى العالم القديم .

الفصل الثانى

نظام الادارة في ميزوبوتاميا وآسيا الصغرى (١)

لا تقل الحضارة التى صنعتها الامبراطوريات الميزوبوتامية في مجال تنظيم الحكومة والادارة ، أهمية وغنى عما قدمته الحضارة المصرية . فالرعية ، كما في مصر ، وفسرة العدد ، وتكون جماهيرا يدوب فيها الافراد ، وتتطلب كوادر تنظيمية ويفترض دخول الافراد في الهيئة الاجتماعية اسلوبا للحكم والادارة . ولقد ظهر هذا الاسلوب منذ الماضى السحيق . ولدينا معلومات مباشرة وتنسم بالدقة النهائية ، مستقاة من الخطابات والاوامر والتعليمات الصادرة من الادارات ذاتها منذ عصر حمورابى .

وتلقت القيادات المختلفة المتعاقبة ، البابلية والاشورية ، والميدية والفارسية في وقت متأخر ، هذا الارث الادارى والحكومى . واذ تركنا جانبا التغيرات التفصيلية ، فائنا نلاحظ استمرار التقاليد الادارية الميزوبوتامية في ظل العهود المختلفة ، يفرضه استمرار نفس المتعضيات السياسية والاجتماعية .

المبحث الاول

التنظيم الادارى

رغم أن تفصيلات تنظيم الادارة معروفة لنا بدرجة أفضل بكثير منها بالنسبة لمصر ، فانه يمكن القول مع ذلك باننا نصادف هنا أيضا التمييز بين الادارة المركزية والادارة الاقليمية والمحلية .

١ - أنظر : Cuq « Ed. » : Et. sur le droit babylonien .
150-161; Delaporte Legrain « L. » : Le temps des rois d'Ur.
Paris, 1912; La Mesopotamie.

١ - الإدارة المركزية :

وهي تشمل الملك في قصره ، وحاشيته من الوزراء والقربين ، والمؤلفين والكتبة والحجاب والخدم الذين تمنح بهم المكاتب في جميع المجالات . ولقد نظمت هذه الإدارة في أول الأمر باعتبارها « دائرة » الملك التي تقوم بإدارة أملاكه الخاصة . ولكنها استطاعت بالتدريج أن تمتد نطاق عملها إلى إدارة الدولة بأكملها ، دون إجراء أية تفرقة بين ما هو داخل في مجال أملاك الملك الخاصة وما هو مملوك للدولة . ففى ظل الملكية الموحدة للأسرة البابلية الأولى مثلاً ، كان القصر يكفل إدارة البلاد تحت إشراف رئيس وزراء ويجوب المفتشون البلاد ويصحبهم عمال البريد والجند لنقل أوامر الملك إلى حكام الأقاليم .

واختصاصات هذه الإدارة متعددة كما سيلي ، وهي لا تثنى التدخل في أدنى تفصيلات التنفيذ. وتقدم الخطابات الملكية المعلومات المستفيضة عنها : فالملك باعتباره قاضياً يأمر بإجراء التحقيقات في الشكاوى المقدمة من الأفراد ، ولا سيما تلك الخاصة بتسفس الموظفين وإساءة استعمالهم لسلطتهم . ويعمل على احترام حقوق الجماعة على القنوت (حق صيد الأسماك) . وهو باعتباره مدبراً يسهر على الاشتغال العامة (تطهير الترع بواسطة سكان الشواطئ) (١) ، وصيانة المعابد ، ومراعاة الدقة في تحصيل الضرائب ، وتوحيد حساب مواعيد الأعياد والإزمنة (كان لكل مدينة من قبل أن تقرر ما إذا كانت السنة الجارية ١٢ أو ١٣ شهراً ، كما إنه باعتبار ما نأخذ للاموال الملكية ، فإنه يتطلب كشف حساب دقيق عن حالة قطيعه وقيمة محاصيل البلع والحبوب .

ونلاحظ أنه بالنسبة للأشوريين ، والنفرس فيما بعد . كانت المسائل العسكرية وقيادة القوات تشغل المرتبة الأولى من اهتمامات الحكومة .

١ - انظر : Evans « D.G. » : The incidence of labour service in the old - babylonian period, JOAS, LXXXIII (1963), 20-36.

٢ - الإدارة الإقليمية والمحلية :

في عهد حمورابي ، كان يوضع حكام اقاليم على رأس كل الشعوب الخاضعة للإمبراطورية البابلية . وكانوا في بعض الاحيان عبارة عن الملوك المهزومين ، الذين انضموا الى الحكم الجديد ، ولكنهم في أغلب الاحيان موظفون يعينهم الملك وينقلهم بحسب مشيئته . ويراقب الملك عن قرب جميع هؤلاء الحكام ، والعدد الذي لا يحصى من الموظفين المرؤوسين الذين يحيطون بهم .

ولقد احترم الفرس بدورهم التجمعات الانسانية والتقسيمات الإقليمية التقليدية التي جرى عليها البابليون والاشوريون : قبائل ، ملكيات عقارية كبيرة للمعابد وللأشخاص العاديين ، مدن ومقاطعات . ولكنهم جمعوها في محافظات يديرها حكام من الاشراف الذين يمثلون الملك والشعب الفاتح معا . وكان يتعين على الملوك مراقبة هذه الشخصيات الكبيرة ، اذ انها كانت تسمى دائما الى توسيع اختصاصاتها واستمرار بقائها بصفة شخصية ، في المناطق التي عهد الملك بها اليها .

وبلى هذه الشخصيات الكبيرة ، عدد هائل من الموظفين في المراتب المتوسطة والدنيا ، تزدهم بهم مكاتب الادارات المختلفة . اما فيما يتعلق بمكافأاتهم ، فان الموظفين والجنود كانوا يتلقون من الملك قطعا من الاراضى للانتفاع بها . وفي البداية ، كان هذا الانتفاع مؤقتا ، فنظّل للملك ملكية الرقبة على هذه الاراضى ، وللمستفيد استغلال الارض وتحصيل ايراداتها ، ولكنسه لا يستطيع أن يتصرف فيها ، وعند موته تعود الارض الى الملك . ولكن ظهر بالتدريج الميل الى توريث هذه الاراضى ، وتحقيق ذلك في الواقع ، في اول الامر ، ثم أصبح قانونيا فيما بعد .

المبحث الثاني

عمل الإدارة

الاهداف التي تسعى الإدارة الى تحقيقها تكاد تكون متماثلة في ميزوبوتاميا ومصر .

١ - أحد الواجبات الرئيسية للإدارة والحكومة هو كفالة حياة مناسبة للجميع . فالعبادة تهدف الى العمل على استقرار عطف الآلهة . كما ان المعابد تقوم بدور في مجال الاشراف على الحياة الاقتصادية(١) . ولكن مدى هذا الدور اقل مما هو عليه الحال في مصر ، اذ لا يعتبر الملك او الآلهة - من الناحية النظرية - بمثابة المالك الوحيد لجميع الاراضي بحيث يكون المزارعون مجرد مستأجرين لها . فاذا كان صحيحا ان الملك ، مثل الفرعون ، مالك كبير ، لكنه لا يتمتع بملكية الرقبة على جميع الاراضي الموجودة في البلاد ، ومع ذلك فان الملك غالبا ما يتدخل في المجال الاقتصادي . فلقد حدد حمورابي المراتب والاسعار . وكانت القوانين تحدد شروط اجرة الارض الزراعية ، واجور العمال الزراعيين ، واجرة استئجار الحيوانات . وهناك مكاتب تشرف على اعمال الري وتراقبها وتستخدم السخرة بالنسبة لكل الاعمال الفنية . والاراضي كلها ممسوحة ، ويجب تسجيل اي تعديل في ماحتها او ملكيتها . ويعهد باستغلال الاراضي الى نظار الخاصة الملكية .

٢ - وتقدم الإدارة للملك الوسائل التي يستمد منها قسوته : فهي التي تحصل من الرعية الضرائب المدبدة . وتدفع الضرائب نقدا في المدن ، وتقدم عينا في شكل جزء من المحصول او نتاج الحيوانات

١ - انظر : Cocquerillat «D.» : Les prébendes patrimoniales dans les temples à l'époque de la 1er dynastie de Babylone, RIDA, II, « 1955 » 39 - 106; Aymard et Auboyer : l'Orient et la Grèce antique, Paris 1953, 126 - 128.

في القرى (غالبا ٣٠٠) وأحيانا ١٠٠ أو ٢٠٠ . كما تفرض الرسوم على التجارة . فالمصادر الضريبية متنوعة ومتطورة للغاية ، ويحتمل أن توزيع الضرائب كان يتم فيما بين الطوائف أو التجمعات المختلفة ، ثم فيما بين الأفراد الداخلين في كل منها ، على أساس المساحات المختلفة . وتكمل الاعباء العسكرية الاعباء الضريبية ، وهي ثقيلة بصفة خاصة في عهد الاحتلال لاشوري ، ثم الفارسي .

٣ - وتعلن الإدارة أنه يتعين عليها حماية الرعية . وهذه الحماية تتطلب تنظيما قضائيا ورقابة من قبل بعض موظفي الدولة لتأمين الأفراد ضد كل إساءة في استعمال السلطة . ويبدو أن هناك مجهودا قد بذل لمراقبة الإدارة والسيطرة عليها جيدا في أوائل الإمبراطورية الفارسية بصفة خاصة . والخلاصة أنه في مجال الإيرادات والمصروفات ، لا توجد تفرقة بين ثروة الملك الخاصة و «الميزانية» العامة للدولة . فالتمييز بين الملك والدولة، وبين القانون العام والقانون الخاص ، وبين الملكية والسيادة ، ليست معروفة .

ومن ناحية أخرى فإن الملوك المتعاقبين في ميزوبوتاميا ، كما هو واضح مما تقدم ، اكتفوا باتباع الوسائل التي سار عليها أسلافهم لكفالة وتديم سلطتهم ، مع العمل على إتقانها منذ حمورابي على الأقل . ورغم أن تلك الوسائل الإدارية أقل تطورا وإتقانا من تلك المطبقة في مصر ، فإنها كانت مع ذلك ، في القرن السادس قبل الميلاد ، تجربة ونموذجا آلا بالمرث إلى المقدونين في نفس اللحظة التي تلقوا فيها الإرث السياسي والقانوني والإداري لمصر .

الفصل الثالث

نظام التقاضي في الشرق القديم

في مصر القديمة (١) ، كان الفرعون هو القاضي الاول في البلاد ، وهو وحده الذي يستطيع ان يحكم بعقوبة البتر . ويجرى العدالة بحضور الوزير «على باب القصر» . وكان يهد بولايته القضائية الى الوزير (٢) . وكان هناك مجلس يساعده ، ولكن ليس هو الذي يقرر . فالوزير وحده هو المسئول عن الحكم . وتكمل محكمة خاصة تضم ١٢ قاضيا ومحاكم محلية القضاء العلماني . وهناك ادلة تقطع بوجود المحاكم منذ الاسرة الخامسة ، ومن المحتمل انها كانت توجد قبل ذلك . ويقضى الفرعون والوزير في الخصومات الناشئة بين الافراد عن طريق عرضها عليهما مباشرة أو بطريق استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم المحلية امامهما . وكانت هناك ايضا محكمة عليا تتكون من اثني عشر قاضيا ، فضلا عن المحاكم الاقليمية . ففي المقاطعات ، بجانب قضاء حاكم المقاطعة ، كان الاعيان يشكلون محاكم محلية . وكان قضاء الضرائب يحتل مكانا منفردا ومهما . ويبدو كذلك ان حماية المقابر واثرواتها اقتضت وجود محكمة ملكية خاصة . وكانت الاجراءات كتابية . وكان ينبغي ان يتضمن الحكم بيانا بالوقائع ، واستعراضا للاسباب على ما يبدو . وهكذا يمكن لدرجات التقاضي

١ - انظر : Drion et Vandier : L'Egypte, 146 - 151 .
A. Erman et H. Ranke, La civilis. egypt., 171 - 203, Hayes (W C.)
A papyrus of the late middle kingdom, Brooklyn, 1955.

٢ - راجع : Théodoridès (A.) : Le rôle du vizir dans la
stèle juridique de Karnak, RIDA, 9 (1962), 45 - 135.

العليا مراقبة الحكم وتصحيحه إذا اقتضى الأمر (١) .

ولكننا نجهل القانون الذى كانت هذه الهيأة القضائية تطبقه .
وعقوبة الموت ، اذا وجدت ، كانت نادرة . فاحترام الحياة الإنسانية
كانت إحدى أسس القيم المعنوية المصرية . وعلى العكس فاننا غالبا
ما نشاهد الضرب بالعصا .

كما لعب الكهنة دورا هاما فى مجاز العدالة . ذلك أنه كثيرا ما
تركزت أدلة الإثبات المادية ، أى البنية على أساس الإدراك الإنسانى ،
مكانها فى غالب الأحيان للاحتكام للاله ، والكهنة هم بطبيعة الحال
الذين يقومون بتنظيم كيفية هذا الاحتكام . ومن ناحية أخرى ، فإنه
فى بعض الاوقات لم يوجد قضاة علمانيون ، بل ولا الفرعون نفسه ،
فكان يسهل على الكهنة الحلول محلهم عندئذ . بل ولقد تشكلت
محكمة كهنوتية فى طيبة نحو عام ١٢٥٠ فى ظل رمسيس الثانى ،
وأصبحت المحكمة العليا بالنسبة للكهنة ، وحصلت طائفة الكهنة
بذلك على امتياز قضائى .

وكانت الاجراءات اللازمة لرفع الدعوى الى القضاء ، تتم بطريق
الكتابة ، وبنفس الاسلوب يقدم المدعى عليه أوجه دفاعه . والمرافعات
أمام المحكمة شفوية ووسائل الإثبات متعددة : المحرر ، الشهود ،
اليمين المظهر (٢) .

ويقصر القاضي على الإفصاح عن له الحق من الأطراف . فحكمه
لا يكفى إذن لاتخاذ الاجراءات التنفيذية . فهذه تحتاج الى قرار
تكميلى . وبلاحتكاك مع شعوب آسيا . فإن القانون الجنائى أصبح
فى ظل الدولة الحديثة أكثر شدة عنه فى العصر القديم .

١ - انظر : Harari (J.) : contribution à l'étude de la
procédure Judiciaire dans l'Ancien Empire Egyptien. (1950).

٢ - انظر : Pirenne (J.) : La preuve dans la civilisation de
l'Egypte antique Rec. Soc. J. Bodin, 16, La Preuve (Bruxelles
1965), 9 — 42.

ومن الجدير بالذكر أنه قد أعيد تنظيم القضاء الملكي في ظل الأسرة الساسانية والعشرين . فحكام المقاطعات كانوا يترأسون المحاكم المحلية باسم الملك . وأعيدت المحكمة الملكية على نفس المنوال الذي كانت عليه في عصر الدولة القديمة . ولم تعد للقضاء الكهنوتي تامة بعد الفائه بواسطة الآشوريين الفزاة ، وأصبح الكهنة يخضعون من جديد للمحاكم الملكية . وحسبما جاء على لسان ديودور (١) ، فإن القضاة كانوا يكافؤون من قبل الملك .

أما فيما يتعلق بميزوبوتاميا ، فلقد كان القضاء (٢) في أول الامر في يد الكهنة ، وكان يجري في المعبد باسم الآلهة ، ولم يكن هناك تمييز بين القاضي والكاهن . وكان لمجلس الشيوخ وأعيان المدينة ولاية القضاء في بعض المسائل . ولم ينزع عن هذا المجلس اختصاصه القضائي أبدا ، على الأقل بالنسبة للمسائل قليلة الأهمية . في عهد حمورابي وجد قضاة علمانيون بجانب قضاة المعابد . فاهتمام حمورابي بتطبيق قانونه بدقة دون أن يخشى مقاومة الكهنة أوحى بهذا الإصلاح الذي جعل القضاة مجرد موظفين مدنيين . وتفوق القضاء العلماني على القضاء الكهنوتي بالتدرج حتى زال هذا الأخير في النهاية ، ولم يعد لقضاة المعابد سوى تلقي أداء اليمين حينما يوجهها القاضي المدني للأطراف المتنازعة أو الشهود . وفي العصر البابلي الجديد كانت الكهنة في ظروف مهينة ، أعوانا للقضاة .

ويحرص تقنين حمورابي على وجود القاضي النزيه . فالقضاة المرتشون يمزلون ويلتزمون بدفع ضعف الحق المتنازع عليه ١٢ مرة .

١ - ديودور : ١ ، ٧٥ - ٧٦

٢ - انظر : Boyer (G.) : contribution à l'histoire juridique, 64 - 69 ; Driver-Miles : The babylonian laws, 1, 490 - 508 ; Cuq (Ed.) : Essai sur l'organisation judiciaire de la Chaldée à l'époque de la 1er dyn. babyl., R.A.S., 1910 ; idem, études sur le droit babylonien, 388 - 408.

ويقدم تقنين حمورابي مساهمات قيمة من إدارة القضاء . المائدة
يمثل أحد اهتمامات هذا التقنين الرأسمالية .

وطرق الاثبات متطورة للغاية . فتوجد ، كما في مصر ، الشهادة
واليمين والاحتكام للاله (١) . والمحرر له وزن كبير .

والقضاء المدني الذي يشره الموظفون المكيون قضاء تدرجى «
فتوجد في أول درجة محاكم مراكز مكونة من أربعة الى ثمانية قضاة ،
ومزودة أيضا باختصاصات ادارية ، ويعاونها مساعدون (محققون ،
وضباط بوليس ، وكتب) . وثبت واقعة تقلدهم اعباء الوظيفة في
محضر تنصيب امام عدد من الشهود . وهناك درجة عليا يمثلها
حاكم المدينة أو المقاطعة . اما الدرجة الاعلى فهي الخاصة
بالمحكمة الملكية ، التي كان الملك يجلس فيها باعتباره القاضى الاعظم ،
وليس بصفته كبير الكهنة . وغالبا ما كان الملك يستدعى قضاة مدينة
بابل للجلوس فيها . واذا كنا نجهل مدى اختصاص هذه المحكمة فانه
من المعلوم أنها كانت تستطيع على الأقل النظر في الدوى في حالة
الامتناع من الحكم .

ويشتم القانون الجنائى بالشدّة . ونحن نقابل بعض الآثار
المتبقية من العصر القديم حيث ترك الاخذ بالشار مكانا للدية المالية ،
التي كان يترك في أول الامر حرية قبولها للمجنى عليه ، ثم فرضت
بعد ذلك من قبل الدولة حينما بلغت من القوة ما يسمح لها بالقيام
بذلك .

ويقوم نظام العقاب في تقنينى اورنمو واشنونا ، على مبدأ
الدية المالية . وكان الجاني ملزما ازاء المجنى عليه او خلفائه باداء
تعويض يحدد المشرع قيمته ، ويختلف بحسب مدى خطورة

١ - انظر : Picard (Ch.) : Ordalies suméro - hittites et
préhelléniques , R H.A., 18 (1960) 129 - 142; Monte (P.) : A.
propos des ordalies suméro-hittites et préhelléniques, RA, 1961, 1-14

الجرم وصفه المجنى عليه . ومع ذلك فان بعض الجرائم الخطيرة
يُنَاقَبُ عليها بالموت ، وهي تنفذ أحيانا دون حكم بمقتضى شريعة
القصاص (١) .

ويظهر تقنين حمورابى بعض التقدم فى نظام العقاب . فبينما لا
يقيم تقنين اشنونا وزنا لعنصر القصد ويستوجب دفع الدية عند
وقوع الإصابة (المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧) فان المادة ٢٦٠ من تقنين
حمورابى لا تفرض أية عقوبة على مرتكب الاصابات الخطأ ، وانما
تلزمه فقط بدفع أجر الطبيب .

بيد ان نظام العقاب فى تقنين حمورابى يظل متسما بالشدة
من عدة نواح (٢) . ويبدو ان عقوبة القصاص تحتل مكانا أكبر
فى تقنين حمورابى عنه فى التقنينات الميزوبوتامية السابقة عليه (٣) ، اذ
تقرر فى بعض الحالات (المواد ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢١٠) . وينص
هذا التقنين على عقوبة الموت ٣٤ مرة . وهي تنفذ : بطريق الفرق
(المواد ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٤٣ ، ١٥٥ ، ٢٠٨) أو الحرق (١١٠ ، ١٥٧)
أو وضع المذنب على الخازوق (١٧٢) . وهى طرق وحشية .
وعقوبة القطع شائعة : قطع اليد ، أو اللسان ، أو الاذن ، أو فقا
العين (٤) بينما لا يقررها القانون الموسوى الا مرة واحدة (٥) .

١ - انظر : Szlechter (E.): Lois d'Eshnunna, 110 - 111; idem, la peine capitale en droit babylonien, St. Betti, 4 (1962) 147 - 178.

Cruveilhier : Introd. au C.H., 76 - 79.

- ٢

Klima (J.): Intorno al principio del taglione nelle leggi prehammurabice, St. de Francisci 111, 3 - 13,

- ٣

٤ - المواد : ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٦ ،
٢٨٢ ، ٢٥٣ .

Deut., 25, 16

- ٥

كثيرا ما ينص على هذه العقوبات لجرائم لا تبررها (مثال ذلك ، الموت في حالة السرقة . أو نسبة لاطفال ليست المسئولة بالنسبة لهم كاملة او الخطأ ليس جسيما للغاية ، فالمادة ١٩٣ تنص على نزع عيني الطفل الذي يعضل العودة الى والديه على البقاء عند المتبنى .

وينص التقنين أيضا على عقوبات مالية ، ويحدد مقدارها بالضبط ، دون ان يترك للتأني اية سلطة تقديرية . فلا يستطيع ان يغير معدلها . وتبين هذه العقوبات نهاية نظام الدية القديم . ويوجد في المادة ٨ ، ذكرى للخيار ما بين الاخذ بالثأر والدية ، فهي تعاقب بالموت السارق الذي يعجز عن اداء المبلغ المقرر بمقتضى القاتون . وكذلك فانه نظرا لكون هذه المبالغ كانت في البداية ديات تدفع للمجنى عليه ، فان تقنين حمورابى يتركها بأكملها للمجنى عليه دون ان يخص الخزانة الملكية باى جزء منها . وترمى هذه العقوبات المالية الى اصلاح الضرر الواقع والى تكبيد المذنب ضررا مائلا (او مضاعفا من مرتين أو ثلاثا ... او حتى عشر مرات) للضرر الذى أحدثه . ويقيم التقنين وزنا في بعض الاحيان للركن المعنوى في الجريمة . فمثلا لا يترتب على الاصابة خطأ توقيع عقوبة ، بل مجرد دفع اجر للطبيب فقط .

ويجهل تقنين حمورابى عقوبة الاشغال الشاقة التى تحتل مكانا كبيرا في نظام العقاب الاشورى . وهو لا يعرف أيضا عقوبة السجن . والعقاب لا يخضع لبدأ المساواة ، بل يختلف بحسب صفة المجنى عليه . وكما سبق القول فان الدية المالية ما زالت موجودة ، وكان للمجنى عليه ، في اول الامر حرية قبولها ، متنازلا بذلك عن حقه في الاخذ بالثأر ، اى انها كانت اختيارية ، ثم أصبحت اجبارية ، وفرضتها السلطة العامة على المجنى عليه . والعقوبات قاسية ، وأحيانا وحشية . فعقوبة الاعدام منصوص عليها في كثير من الحالات ، وتوجد ايضا عقوبة البتر ، وعقوبة القصاص والاخذ بالثأر .

الباب الثالث

السمات العامة للتنظيم الاجتماعي

في العالم القديم

مقدمة عامة

يصحب تنظيم الحكومة ونمو الاقتصاد في جميع حضارات العالم القديم ، تنظيم للعلاقات الاجتماعية . فتكون هذه العلاقات بدائية وبسيطة في ظل التجمعات الأبوية ، ولكنها تتعمد وتنوع بدرجة كبيرة حينما تتوطد السلطة ، وتمنح ظروف الحياة للانفراد وسائل للحركة وقدرات مادية وذهنية كبيرة لم تكن معروفة لهم .

وتوجب علينا الدراسة التفصيلية للتنظيم الاجتماعي ان نستعرض مظاهر الاختلاف والتمايز التي طرأت على الجماعات القديمة : عشيرة ، وقبيلة ، وقبيلة على النمط اليوناني *genos* أو الروماني *gens* حتى اللحظة التي تخلق فيها هذه الجماعات أماكنها للدولة . بيد ان هذا الوجه من المشكلة سبق أن تعرضنا له عند دراسة النظم السياسية ، ولذلك لن نعود الى الحديث عنه .

وعندما استخلصت الانظمة السياسية الاولى ، ممالك ثم امبراطوريات ، جماعات أبوية ثم مدن ، اتخذت المشكلات الاجتماعية مظهرا جديدا . فبرزت الصراعات بين الجماعات ، وفي داخل كل جماعة ظهرت أوجه التمييز بينها ، ونشأت الصعوبات ، واقتضى الوضع حلولاً ، وتوصل الافراد اليها .

واذا طرحنا جانباً الذاتية الحقيقة بكل شعب ، ووقفنا عند الانجاعات العامة فحسب ، نجد ان هناك تيارين قويين ظهرنا بونسوح :

١ - الاتجاه الاول بدفع الناس الى التميز والتباين . فكل جماعة تتصدى لجاراتها ، وتقفلها بالمرصاد . وفي داخل كل جماعة ، فان مبدأ عدم المساواة هو القاعدة . وعندما يصبح المجتمع الانساني أكثر تعقيدا ، وتتوفر لديه وسائل الحركة ، تزداد عوامل التباين ، ويعبر عنها بواسطة ازدهار الجماعات ، ويصبح لكل منها حقوق وعليها واجبات ، ويتقرر عدم المساواة بمقتضى القانون ، ويميل مجموع الانظمة الخاصة بالفئات الاجتماعية المختلفة ، نحو تكاثر متزايد للجماعات، ولكن تهيروها العقلى ضعيف. والحق أن مبدأ تقسيم العمل في العصور السحيقة في القدم ، لا يسود ، وتباين عقلية الافراد كان غير ملموس لمدة طويلة بسبب ضالة التراث الثقافى .

فالعلامات التى لدى الجميع وقدراتهم متماثلة تقريبا . ويقوم مبدأ عدم المساواة القانونية على افكار دينية ، وتعصب اجتماعى ، وضغط سياسى .

٢ - وفي اليوم الذى يجسد المجتمع لديه وسائل للحركة اكثر تنوعا ، وتصبح الحياة الاجتماعية اكثر تعقيدا ، يظهر تطور في اتجاه عكسى ، وينشأ اتجاه ثان يواجه الاتجاه الاول ، ويحاول أن يقيم العلاقات الاجتماعية على أساس مبدأ المساواة . ويخلق الصدد المتزايد من المهن ، والمجموعات البشرية التى تتفرغ لضروب من النشاط المتنوع والمتخصص اكثر فاكثرا ، ونمو وجوه المعرفة والوسائل الثقافية ، عدم مساواة ذهنية بين الافراد، تزداد بالتدرج، ولكن يوجد ميل الى أن تعوض عن طريق المساواة القانونية ، اى المساواة بين جميع الافراد فى الحقوق والواجبات وينتجه المجتمع نحو اختفاء ضروب التفرقة وعدم المساواة القديمة ، وهدم النظم التى تفرق بين الافراد وتضعهم فى طبقات ، وطوائف - وجماعات صغيرة متميزة للغاية .

ومن الطبيعي ألا يتخلص واقع الحياة والحقيقة المحسوسة للحياة الاجتماعية من تبدلات نحو نظم قديمة ووجود بقايا لها . وإذا كان الإنجلمان الكبيران يصطدمان أحدهما بالآخر ، فإنهما لا يتعاقبان بطريقة منطقية ، دقيقة للنهاية وحسابية ، وزمنية . ومن ناحية أخرى ، فإنه في اليوم الذي تخف فيه الظروف العامة التي تجدد تيار المساواة أو تتغير ، فإن التيار المؤيد لعدم المساواة والتباين يستعيد الانتصار وبطبع من جديد بعض مظاهر الحياة الاجتماعية . بل وفي بعض الأوقات يصبح مرة أخرى التيار الغالب .

وأخيرا فإنه حتى إذا بدأ تيار المساواة هو السائد ، فإنه لا يغطي جميع مجالات الحياة الاجتماعية ، فبعض الاختلافات التقليدية المتخللة في النفوس تبدو محصنة ضد كل هجوم ، كما أن المساواة المطلقة لا يمكن أن تتحقق بطريقة كاملة . وإذا ما أريد الحيلولة دون أن تؤدي هذه المساواة المطلقة إلى الضعف والخمول واللامبالاة فإنه يتعين ترك الباب مفتوحا للتنافس ، والطموح ، وتجديد الفئات الاجتماعية وإظهار الشخصيات . كما لا بد من تأمين التماسك الاجتماعي وسير المراقب الدائمة عن طريق وسائل أخرى غير تلك المتعلقة بأوجه التباين التلقائية . وهكذا يتجه إلى نقض العيوب التي تنجم عن نزعة المساواة بأعداد مسائل لترقية الفساد وتنظيم المصالح العامة على أساس آخر غير مبدأ المساواة القانونية ، دون الوقوع في وضع يؤدي إلى أن تستولي مجموعات صغيرة على الوظائف أو تتوارثها (١) .

وسنحاول إبراز الخصائص الأساسية للتنظيم الاجتماعي في العالم القديم ، من خلال استعراض هذين التيارين :

Salvioli : Il capitalismo antico, 1929.

١ - راجع :

الفصل الاول

الميل الى التميز والتدرج وعدم المساواة

ظهر منذ وقت مبكر للغاية ، الاتجاه الى التميز وعدم المساواة ، في الجماعات السياسية . وهو يفرق بين اعضاء الجماعة والاجانب ، وفي داخل الجماعة بين الاحرار والعبيد ، كما انه يميز فيما بين الافراد الاحرار بوضعهم في فئات اجتماعية تتلاءم مع كل حضارة والاساس الذي تختاره للتدرج الاجتماعي . ومنذ اللحظة التي ينمى فيها المجتمع تنظيماته السياسية المختلفة ، فان عراكا يظهر بين التدرج المؤسس على الكفاءات الشخصية او الطموح الفردي ، والتدرج الذي يعتمد على الحقوق المكتسبة والوراثة . والتقلبات الاجتماعية الهائلة نتيجة للفزوات ، او الفتوحات ، او الثورات ، تؤدي بصفة عامة الى احلال طائفة قيادية جديدة محل الطائفة القديمة ، التي يقضى عليها عادة .

المبحث الاول

كراهية المجتمع للاجنبي (١)

ان كراهية الفرد الذي لا ينتمى الى الجماعة تعتبر من بين اقدم مظاهر الحياة الاجتماعية . ويوجد هذا التنافر الغريزي لدى كل الشعوب ، حتى تلك التي وصلت الى درجة معينة من الحضارة . والاجنبى بالنسبة لشعوب البحر الابيض المتوسط ، ليس بالضرورة فردا له حضارة مختلفة او من سلالة ادى ،

١ - انظر : Cardacia (G) : L'étranger dans la mésopotamie : ancienne, Rec. Soc. J. Bodin, 9, Bruxelles, 1958, 107 - 109.

فلا يرتبط بهذه الفكرة شعور ينم عن احتقار أو استعلاء حضارى . بل
حتى تركز على أساس عدم انتماء الفرد الى الجماعة السياسية ،
وبالتالى فان شخصيته لا يعتمد القانون بها .

١ - الاجنبى معزول عن الجماعة السياسية التى لا ينتمى اليها :

فهو لا يستطيع ان يطلب الحماية من الحكام ، او التقاضى
كمدعى او كمدعى عليه . ولا يتمتع بأى حق سياسى . فكل هذه
الحقوق خاصة بالمواطنين او أعضاء الجماعة . ولا يمكن الاشتراك فى
عبادة الالهة التى تحمى المدينة ، او الملكة او الامبراطورية . وليس له
ايضا ممارسة طرق اكتساب الحقوق والصيغ القانونية الخاصة
بالتجارة والتبادل .

وحيث انه معزول عن الجماعة السياسية التى لا ينتمى اليها ،
فانه يمكن القبض عليه بلا مبرر ، والزامه بدفع فدية وتجريده من
امواله ، بل وحتى استرقاقه ، دون استطاعته التمسك بقوانين
الجماعة التى يوجد لديها . فهو فى داخل جماعته مواطن ، وله حقوق
وعليه واجبات . اما خارجها ، فانه يتعرض لكل المخاطر التى كان
يتعرض لها المظنود من جماعته الاصلية .

٢- والوسيلة الوحيدة لوضع حد لهذا المركز الذى يشغله
الاجنبى ، تكمن فى ابرام معاهدة تحالف بين الجماعتين السياسيتين ،
مدينة كانت او مملكة . وترمى هذه المعاهدات أساسا الى تحقيق
اغراض عسكرية ، ولكن يتولد عنها على الاقل التزام متبادل باحترام
مواطنى الاطراف المتعاقدة .

المبحث الثاني

التعارض الذى يفصل ما بين الاشخاص الاحرار والارقاء

يوجد ، فى داخل الجماعة السياسية الواحدة ، تميز يفصل الفرد الحر عن الرقيق ، وهو قديم قدم التفرقة ما بين الاجنبى والمواطن .

المطلب الاول

فى

قدم نظام الرق

يتعين البحث عن الاصل التاريخى لنظام الرق من ناحيتين :
فمن ناحية ، يعتبر رقيقا كل من هزم بالقوة . فالمنتصر يستطيع ان يقتل المهزوم . واذا منحه نعمة الاستمرار فى الحياة ، فانه لا يوجد ما يمنعه من اقتياده اسيرا وجعله يعمل فى خدمته .

ومن ناحية اخرى فنحن فى عصر تندر فيه مصادر الطاقة ، التى كانت قوى طبيعية فى الالباس : مثل النار ، وقوة الريح ، وقسرة الحيوانات على الحمل والجبر ، والقوة المائية . بيد ان هذه القوى الطبيعية كان ما يزال من الصعب الانتفاع بها واستخدامها ، وكانت القوة الاكثر شيوعا هى القوة الجماعية للانسان . وكانت الحياة الاقتصادية للعالم القديم تعتمد على الارقاء ويمكن القول بان الارقاء يقومون لدى القدامى بنفس الدور الذى تقوم به الالة فى العصر الحاضر .

وعليه ، فان الارقاء عبادة عن المهزومين والاسرى . ويمكن ان يضاف اليهم المخطوفون بفعل القرصنة ، فيصبحون ارقاء للقرصان او للشخص الذى يشتريهم منه . ولقد كان الارقاء يكونون جزءا من

شحنات السفن التي كانت تتحمل الى المشرقين البضائع الكريمية ،
والفينيكية ، واليونانية ، وهي تشق البحر الابيض المتوسط ، وفي
ذلك الوقت ، فان الاطفال المولودين من ارقاء كانوا قطعاً ما زالوا قليلاً
العدد ، وشراء الرقيق البالغ كان اقل تكلفة ، من تربية الطفل .

والاطفال المجهودون من قبل آبائهم ، وبعض فئات الحكوم
عليهم ، ولا سيما الاشخاص الذين لم يستطيعوا الوفاء بديونهم^(١)
كانوا يدخلون ايضا في عداد الارقاء.

المطلب الثاني

في

طبقة الارقاء في ميزوبوتاميا وعند اليهود^(٢)

اولاً : في ميزوبوتاميا^(٣)

يكون المبدأ «أردوم» في بابل طبقة لها شأن أكبر منه في مصر .
ويشير اللفظ اللغوي الى أن الرق كان مصدره اما غنائم الحرب ، او
الشراء من تجار الرقيق خارج البلاد . ولكن سرعان ما نلاحظ
وجود ارقاء مولودين في الداخل . فلقد سمح البابليون بالزواج فيما
بين ارقائهم . ولكن الاولاد الذين يولدون نتيجة هذه العلاقات
يؤولون الى السيد باعتبارهم ارقاء . اما الاولاد الذين يولدون نتيجة
لزواج البنت الحرة من رقيق ، فانهم يعتبرون من الاحرار مثل

١ - انظر : Mendelsohn (J.) : Slavery in the ancient Near East, New York 1949.

٢ - راجع : Finley (M. C.) : La servitude pour dettes, RHD 101 - 184.

٣ - انظر : Gordon : Stratification of society in Hammurabis : Code, Jewish social studies 5, 1953, p. 17 - 28.

أهمهم . أما الأطفال الذين يولدون نتيجة علاقة بين السيد وأمه ، فانهم لا يتحررون إلا بعد وفاته . فالولود من أبوين من الأرقاء يعتبر رقيقا ولو أنه مولود في داخل البلاد . كما أجاز للآب الحر أن يبيع أولاده كرقيق . وأخيرا فإن بعض الأحكام الجنائية تؤدي إلى ضرورة المحكوم عليه عبدا (فمثلا يتعرض للاسترقاق من بلغ بلاغا كاذبا بوقوع جريمة) .

فالرقيق ليس دائما أجنبيا ، وهذه يخالف ما نصادفه في روما القديمة . ومن المحتمل أن ذلك هو السبب الذي من أجله يشغل العبد البابلوني مركزا أكثر يسرا وأقل صرامة من المركز الذي يشغله العبد في روما القديمة . ومما لا شك فيه أنه حدث تطور في وضع الرقيق في ميزوبوتاميا . فوفقا للفكرة السومرية القديمة التي أمكن استخلاصها من طريق الرموز (١) يعد الرقيق في حكم الحيوان (فهو «راس» ، ذكرًا كان أم أنثى) ، وقيمته أقل من قيمة الثور ، ومساوية لقيمة الحمار . وينظر إليه كاجنبي قبل أي شيء آخر («رجل من بلد أجنبي» ، «امرأة من بلد أجنبي») . فالرقيق «أردو» أو «كالو» والرقيقة «أمتو» طبقا لهذه الفكرة القديمة ، كائن حي يشغل الطبقة الدنيا من طبقات المجتمع ، فيجوز بيعه ويعتبر بالتالي بمثابة مال نفيس . ولكن يبدو أن هذه الفكرة قد تخلى عنها منذ وقت مبكر . فمثل العصر الكلاسيكي (حمورابي) ، لم يعد البابليون يعتبرون الرقيق شيئا بكل ما في هذه الكلمة من معنى ويأخذون بهذا الحكم على إطلاقه ، كما سيفعل الرومان فيما بعد .

فيستفاد من تقنين حمورابي أن الرقيق البابلوني ما زال يعتبر ، مثله في ذلك مثل الرقيق الإغريقي ، محلا للحق ، ويمثل قيمة مالية

Klima (J.) : La posizione degli schiavi secondo le nuove leggi prehammurabiche, Studi Arangio-Kaufmann 4 (1952) 225 - 240.

وتجارية متغيرة جدا ، يحددها حيورابى ضمنا بعشرين شاقل .
ويحمل العبد على يده اليمنى علامة تتضمن اسم سيده . وعند بيعه ،
يحرر عقد يتضمن التزام البائع بالعتوب الخفية لمدة شهر ، ويكتب
اسم المالك الجديد بجانب المالك القديم . فللسيد إذن الحق في
التصرف في رقيقه بالبيع أو تسليمه كرهينة مثلا ، وفي التعويض عن
الخسارة المادية التي تلحق به بسبب فقداه لعبده بفعل الغير .
كما وفرت حماية قوية للسيد ضد هرب العبد . فالشريك في الجرم ،
أو من يخبئه يعاقبان بالموت . ويكافأ الشخص الذي يعيد الرقيق
الى سيده . وتوقع على الحلاق الذي يزيل بدون وجه حق علامة
الرق عقوبة قطع اليدين ونقطع إذن العبد الذي ينكر سيده .

دمع ذلك فان للرقيق البابلى وضعاً متميزاً عن الرقيق الرومانى ،
اذ يعتبر شخصاً قانونياً في مجالات عديدة . فهو يستطيع ان يبرم
زواجا يعترف به القانون . وهذا الزواج يمكنه ان يعقده ليس فقط
مع رقيقه بل ايضا مع امرأة حرة . ويجوز ان تكون له عائلة شرعية ،
وان يباشر حرفة . وله حق تلك الاموال ، بما فيها الارقاء ، وحق
التقاضي . ويستطيع العبد ، بعد ان يكون حوزة مالية خاصة به عن
طريق المكاسب التي يحصل عليها نتيجة لعمله والمنح التي يقدمها له
سيده ، ان يشتري بها حريته .

وهذا الوضع القانونى الذى يتميز به الرقيق في ميزوبوتاميا
يمكن رده - كما سبق القول - الى التطور التاريخى والى اسباب الرق
الشرقية . فالرقيق البابلى يمكن ان يكون بلا شك اسير حرب ،
ولكنه غالباً ما يكون ايضاً وطنياً وليس اجنبياً .

وهناك مقارنة ممكنة ما بين القانون البابلى والقانون الحثى في
هذا المجال . فلدى الحثيين ، نلاحظ ان السبب الشائع للرق هو
الوقوع في الاسر في أعقاب حرب من الحروب . والجيشيون يذهبون الى
مدى ابعد من البابليين فيما يتعلق بالوضع القانونى للرقيق . فالرقيق
بالنسبة لهم ليس شيئاً بل ان له شخصية ، فيستطيع ان يتزوج ،
حتى من امرأة حرة ، كما ان سلامة جسمه يحميها القانون ، ويمكن ان

تكون له ذمة مالية ، ويسأل عن اخطائه وجرائمه ، ويلتزم بالتعويض عن الاضرار التي يسببها . غير ان هذه الشخصية التي امتدح له بها مقيدة لحد ما ، فهو يخضع لسلطة سيده ، ولهذا الاخير عليه حق الحياة أو الموت (وعلا يقيد هذا الحق من قبل الاداب العامة والاخلاق وحدها) . ويظهر انخفاض مرتبة الرقيق عن الحر في مجال القانون الجنائي أيضا ، فالتعويض الذي يتطلب في حالة قتل عبد اقل من التعويض الذي يقتضى من الشخص الذي يقتل الرجل الحر . ويقال نفس الشيء بالنسبة للفراقة أو الفدية نتيجة لاصابات بدنية . وإذا كان الرقيق يسأل عن جرائمه التي يرتكبها ، فان سيده يسأل بدوره . فاذا ارتكب عبيد سرقة بالاكراه أو وضع النار في منزل ، فانه يتعين على السيد اما ان يعوض المجنى عليه ، او يسلم الرقيق المذنب الى المصاب بالضرر ليقص منه . وهذه عادة بدائية مشهورة ، ونصادفها حتى في الشرائع الغربية .

ثانيا : عند اليهود

ان الاهمية العديدة لطبقة الارقاء عند اليهود غير معلومة جيدا . وهم على كل حال لم يكونوا يمثلون سوى جزء ضئيل من السكان . وبهذا الخصوص فان نظام الرق هنا يذكرنا بالنظام الموجود في ميزوبوتاميا أو آشور ، والذي يناقض ما هو شائع في العالم الاغريقي والرومانى حيث كان عدد الارقاء كبيرا .

ومن حيث أصل الرق ، نجد ان هناك مجموعتين من الارقاء يختلف وضع كل منهما لحد ما .

(١) هناك أرقاء من الاجانب ، وهم اسرى الحرب . ويستخدمهم الملك بصفة خاصة كرقيق عام في ورشه ، واستغلال المناجم ، والقيام بالاعمال الكبيرة ، وسفن الاسطول . ويمكن للنساء الاسيرات ان يتزوجن من يهودى . واذا تم ذلك ثم قام السيد بتطليقهن ، فانه لا يستطيع بيعهن . واولادهن ارقاء للسيد .

٢) وهناك أرقاء من اليهود . فيمكن أن يقع اليهودى فى رقبته العبودية على شئيل الغناب ، (كما فى حالة السرقة) . ولكن الشائع هو حالة الفقر المدقع ، وحالة المدين المعسر الذى يغطى نفسه للدائن أو يغطى اولاده على شئيل الزهن . ولا يجوز الاستيلاء على اليهودى وبيعه كزقيق ، ويتعرض مرتكب هذا الفعل لعقوبة الموت .

اما من حيث وضع الرقيق ، فانه كان يصطنع بالصيغة الانسانية بدرجة اكبر مما لدى كثير من شعوب العالم القديم . فشخص الرقيق محل احترام وحماية . ولا يحمل علامة الرق كما هو شأن الرقيق البابلى . وهناك عقوبة مقررة توقيع على السيد الذى يعاقب رقيقه بالموت ، ويتحضر السيد اذا اصابه السيد بجرح ، وزواج الارقاء معترف به . ولا يعاد الرقيق الهارب الى سيده .

ويثور النقاش حول مسألة ما اذا كانت للرقيق اموال خاصة . وهى تخضع على أية حال لحق علوى مقرر للسيد . وتتضح القيمة المالية للرقيق من خلال النصوص التى تقرر تعويض السيد للضرر الذى يصيبه اذا صار الرقيق المملوك له ضحية لحادثة . ولا يعوض الرقيق ذاته . . وكانت القيمة المالية للارقاء فى تزايد مستمر . ففى سفر الخروج ، كان ثمن الرقيق نجو خمسين شاقل ، وهو ما يوازي تقريبا ثمن الرقيق فى اوجاريت أو نوزى خلال الالف الثانى . وتضاعف هذا الثمن فى العصر البابلى الجديد ، وزاد كذلك فى العصر الفارسى والهلينستى .

يبدو ان الرقيق كان يعد جزءا من الاسرة . وهو يشترك فى العبادة والاحتفالات الدينية ، وترامى راحته يوم السبت .

المطلب الثالث

في

طبقة الأرقاء في مصر

يثور الجدل بين العلماء حول وقت ظهور نظام الرق الخاص في مصر ، أى تملك فرد لفرد . إذ إننا لم نعثر على أى أثر له ، ولم نصادف تصرفا واحدا يتناول اشخاصا بالبيع أو الشراء ، في عصر الدولة القديمة . وفي تقدير البعض ، أن عدم العثور على أية إشارة في التصرفات القانونية الى وجود الرقيق لا يعتبر دليلا كافيا . إذ يمكن تصور أن التصرفات ما كانت تذكر سوى الرجال الاحرار وتنفاى عن الإشارة الى الأرقاء في حالة بيع الأراضى مثلا باعتبارهم مجرد ملحقات ، ولا يتمتعون بحقوق أو أموال خاصة .

بيد أنه إذا كان هذا الفرض صحيحا ، فإنه كان يتعين ذكر هؤلاء الأرقاء ، باعتبارهم من عناصر الذمة المالية ، في الوثائق الاحصائية للأموال ، أى الوثائق التى تحوى بيانا لأنواع الأموال التى تفرض عليها الضريبة ، والتى كان يتعين على الملاك تحريرها . فهذه القوائم كانت تتضمن جرّدا تفصيليا دقيقا للأراضى ، والديون المختلفة ، والمواشى ، بل وحتى الدواجن ، وكل شوال غلال قدم للطحان ، وكل رغيف عيش تلقى من الخباز . ولو كان هناك رقيق لشمئنه هذه البيانات لأنها تحصى جميع الأموال المملوكة للشخص .

بل وهناك من الوثائق التى يمكن أن نستقى منها دليلا مباشرا على أن الدولة القديمة لم تعرف نظام الرق الخاص . فهناك عقد بيع منزل يتضمن توقيع أحد عمال المقابر باعتباره شاهدا . والشهادة نوع من الولاية التى يتمتع بها الأشخاص الاحرار ، الذين تضمهم جميع الفئات الاجتماعية ، حتى الدنيا منها ، وسنعقب هذه النقطة فيما بعد .

١٠ اما فيما يتعلق بنظام الرق العام ، فليس لدينا نص واضح يؤكد ضرورة ان الدولة كانت تستخدم اسرى الحروب كرقائق عام في أى رقيق للدولة ، لا للأفراد . ويبدو مع ذلك أن هذا الافتراض قريب من الحقيقة ، ففي بعض مقابر الملوك ، نجد أن من بين الأسلاب والنفائس الهائلة التي يخضونها من آسيا ، مواسي بأعداد كبيرة ، وأسرى . كما نشاهد الأسطول المصري يحمل أسرى اسويين . وغالبا ما يقص الملوك في نقوشهم الأخرى ، أنهم أوقعوا الكثير من الأعداء في الأسر ، وعادوا بهم بعد انتهاء حملاتهم ، وأحصوا عددهم بدقة . ويمكن افتراض أن هؤلاء الأسرى استخدموا بواسطة الدولة كنوع من الرقيق العام للعمل في مزارعها ومشروعاتها العامة المختلفة مثل المناجم والبناء ، بلاجر . ثم أخذت الدولة بعد ذلك تتنازل تدريجيا للأفراد عن العديد منهم عند بيعها أو هبتها لبعض أ ملاكها .

وإذا كانت مصر لم تعرف ، في تقديرنا ، نظام الرق الخاص بالمعنى الصحيح في عصر الدولة القديمة ولا حتى في العصر الإقطاعي الأول فإنه يمكن قول نفس الشيء بالنسبة للدولة الوسطى . وعلى العكس فإن وثائق الدولة الحديثة تقطع بوجود الرق (١) . فمرسوم الملك «حور محب» يحمي أصحاب العبيد من منازعة مندوبي مصلحة الضرائب لهم . وعثر على وثائق تتضمن بيعوا لإرقاء واستجار عملهم بمقتضى عقود الجوار . بل وتوجد أمثلة لبيع الفرد لنفسه . وفي هذه الحالة ، وعلى عكس الرقيق ، فإن الفرد لا يحرم من كل الحقوق ، بل يحتفظ بلمة مالية ، والدليل على ذلك أنه يتلقى ثمن البيع . كما يظل محتفظا بأسرته الشرعية . ويمكنه أن يحضر أمام القضاء (٢) .

١ - Montet (P.) La vie quotidienne en Egypte au temps des Ramsès, 67; Pirenne «J.» : Le servage dans l'Egypte ancienne sous les XXI - XXV e dynasties, Rec. Soc. J. Bodin, t. II, Le Servage, 2e éd., Bruxelles 190, 9 - 31.

٢ - أنظر : AHDO, 5 « 1950, 51 » 77 - 83 : Pirenne « J. »

وكانت الحرب هي أهم أسباب الرق . بيد أنه كان يوجد أيضا تجار يبيعون أرقاء من الأجانب (١). فالأرقاء كانوا يجمعون أساسا من البلاد الأجنبية . ولا توجد لدينا أمثلة لأرقاء مصريين .

ومما لا شك فيه أن عدد الأرقاء لم يكن كبيرا . وكان ينتمى غالبيتهم إلى الملك باعتبارهم الأيدي العاملة التي تفلح أراضيهم ، وتستغل المناجم والمحاجر . وقد يتمكن بعضهم من تقلد بعض الوظائف الإدارية (كما في قصة سيدنا يوسف) . بيد أنه كان يجوز للأفراد العاديين تملك الأرقاء ، إذا كان الملك يعطى بعض الأرقاء إلى موظفيه ، كما كان الأرقاء محلا للتعامل كالأجارة ، والبيع ، والهبة (٢) . وعلى أية حال فإن اقتناء الرقيق كان مظهر ترف لدى المصريين . لهذا وإذا هرب الرقيق كان البوليس يفتى أثره . ويبدو أن للأرقاء ، كما هو الشأن في ميزوبوتاميا ، القدرة على إبرام التصرفات القانونية ، ولهم حق التقاضي . كما أن الأرقاء ، على ما يبدو لم يكونوا محرومين من كل حماية أزاء تعسف السادة في استخدامهم لسلطانهم . وتظهر مصر بعدم تركها الأرقاء لمحض تحكم السادة ، أنها أكثر احتراما للأدوية الإنسانية عن غالبية شعوب المجتمعات القديمة (٣) .

١ - انظر : Gardiner : Law suit arising from the purchase of slaves, J, E A. XXI, 1953.

٢ - راجع : J. Pirenne Et B. Van De Walle, AHDO 1, doc. n 4 - 10.

٣ - محمود السقا : معالم تاريخ القانون المصرى الفرعونى ، ص ٣٤٦ وما بعدها .

الطلب الرابع

في

طبقة الأرقاء في اليونان (١)

للرق ثلاثة مصادر : فهناك أولا الميلاد : فمن يولد من أبوين رقيقين يكون رقيقا ، وكذلك من رجل حر وامرأة رقيقة . وبسبب أن تربية الطفل الرقيق كانت تتكلف الكثير ، فإن عدد الأرقاء من هذا المصدر لم يكن وفيرا .

وهناك ثانيا الحكم بالادانة : فإذا دفع أحد الدائنين فدية لسجين ، ولم يستطع هذا الأخير تسديدها فإن للدائن حق الاستيلاء عليه كرقيق . ويسرى نفس الحكم على المتيق الجاحد . وهناك أخيرا الأسر ، وهو يعد المصدر الرئيسي للرق . فالرقيق هو في الأصل الشخص المهزوم في الحرب . وكان في بداية الأمر من سلالة وأصل قريبيين للغاية ممن انتصروا عليه . فهو مبروس يحدثنا عن أرقاء عبارة عن أولاد لأحد الملوك . وكان الأسرى يباعون في أسواق خاصة ، في ديلوس وقبرص ، الخ . ، ويعاد تصديرهم إلى صقلية إذا لم يوجد مشترون لهم في اليونان .

وبخصوص الوضع القانوني للرقيق ، فإن الرقيق مجرد شيء منقول ، وقابل للتملك . ويمكن إذن بيعه ، ورهنه ، وتأجيره إذا لم يكن السيد في حاجة إليه ، غير أن وضع الرقيق في هذه الحالة يسوء

١ - راجع Westermann « W. L. » : Slavery and the Elements of Freedom in Ancient Greece, Slavery in Classical Antiquity, Cambridge, 1960, 17 - 32; Cuffel « V. » : Classical Greek Concept of Slavery, Journ. of the Hist. of Ideas XXXVII « 1956 », 323 - 342; Finley: Was Greek Civilization based on Slave Labour ? Historia VIII « 1959 » 145 - 164.

إذا أجبره مع غيره من الأرقاء في شكل مجموعة تخضع لرئيس ، وعلى العكس فإن هذا الوضع يتحسن إذا ترك السيد للعبد حرية العثور على العمل الذي يقوم به على أن يدفع أتاوة إلى السيد .

ولا يتمتع الرقيق بالشخصية القانونية وليست له ذمة مالية . ولا يعترف له بحق فردية ، وليست له القدرة على إبرام زواج شرعي وصحيح ، وهو بالتالي لا يستطيع تكوين أسرة شرعية . ولا يمكنه الظهور أمام القضاء ، وشهادته ليست مقبولة . وليس له مكان في المجتمع . فهو محروم من كل الحقوق السياسية . وهو غير مسئول ، ولا يتعرض إلا لعقوبات جسمانية . وللسيد عليه جميع الحقوق التي يمكنه ممارستها على الأشياء والحيوانات . فللسيد حق إنكسار . ولكن لم يعترف الأفريقي له بحق قتل رقيقه (١) .

بيد أن الوضع الواقعي ، كما تشير إليه قصص هوميروس ، أقل غلظة من وضع الرقيق القانوني (٢) . فهوميروس يشير إلى أن العمل اليدوي ما زال لا يعد قليل الشأن، ويتقاسم السيد وأولاده وأرقاؤه نفس الحياة ويقومون بأعمال متماثلة . ومن ناحية أخرى فإن الوضع الواقعي للرقيق يتفاوت تفاوتاً كبيراً ما بين حالة المحكوم عليه بالإشغال الشاقة ، مثل الرقيق الذي يعمل في المناجم ، وحالة الرقيق الذي يشغل وظيفة مدير أحد المصارف أو المخازن ، أو يقوم بأعمال التجارة ، وكذلك فإن الأمر يختلف ما بين الرقيق الذي يعمل في الحقل ، أو المنزل ، والرقيق المتخصص في مهنة معينة . .

١ - راجع : Kambis « W. » : Le type dorien du servage, Rec. : J. Bodin II « 2e éd., 1959 » 67 - 83; Schleifer : Greek Theories of Slavery from Homer To Aristotle, Slavery in Classical Antiquity Cambridge, « 1960 » .

٢ - أنظر : Finley : The Servile Statutes of Ancient Greece, RIDA VII « 1960 » 165 - 191; Idem Between Slavery and Freedom Comp. Stud, in Society and History VI « 1964 » .

ويجب أن يترك جانباً الأرقاء العموميون المملوكون للدولة .
فالدولة هي التي تكفل لهم المسكن والملبس والمأكل والتشود . وهي
تتخى منهم عملاً محددًا ، وتسمح لهم بالزواج . ويقسم بعض هؤلاء
الأرقاء الى مجموعات تحت أمرة رئيس ، بينما يكلف البعض الآخر
بأعمال البوليس أو يشغلون وظائف في الجهاز الإداري ، ويعاملون
معاملة حسنة .

المطلب الخامس

أ

انتهاء حالة الرق (العتق)

تنتهى حالة الرق بالعتق *manumissio* ، وهو الإجراء
الذى بمقتضاه توهب الحرية للرقيق ، أما بإرادة السيد (العتق
الاختياري) أو بنص القانون (العتق الإجباري) .

أولاً : العتق الاختياري

يجرى العتق الاختياري في ميژوبوتاميا^(١) بواسطة السيد بدون
مقابل أو بمقابل . فيمكن أن يعتق العبد كمنحة منه له . ويمكنه أن
يسمح للعبد بأن يشتري حريته اما عن طريق أمواله الخاصة التي
يجمعها في صورة حوزة أو استئانة المبلغ الضروري أحياناً من العبد .
ويتم هذا النوع من العتق باحدى طريقتين :

١ - انظر : Szlechter « E. » : L'affranchissement en droit
suméro akkadien, 1952, 134 - 136.

١ - **العتق العادى او البسيط** : كان يتم فى شكل قرار قضائى «ديتلا» فى ظل أسرة اور الثالثة . اذ لما كان بيع الارقاء يتم عبادة امام المحكمة ، لذلك كان من الطبيعى ان تتبع نفس الطريقة القانونية لانقضاء حق ملكية السيد على رقيقه . وكان هذا الشكل يفيد فى تسهيل الاثبات . وفى ظل أسرة اسن ولاسا واسرة بابل الاولى استبدلت الطريقة القضائية بصفة تعاقدية ، اى اصبح العتق يتم عن طريق عقد خاص يسمح للسيد بان يحتفظ لنفسه ببعض الاداءات التى يلتزم العتيق بالقيام بها .

ب - **العتق عن طريق تبني العبد** : فالاوليم حينما يقوم بتبنى العبد يعنى ذلك انه يجرى عتقا تترتب عليه آثار واسعة لانه يمنح العبد السابق صفة المواطن .

وكان يلحق بهذه الطرق القانونية طقوس دينية للتطهير ، ويلاحظ على هذه الطرق انها اقل شكلية من الطرق المتبعة فى القانون الرومانى .

وفى **اليونان** كان العتق الاختيارى يتم باجراء بسيط للغاية ، اذ يكفى اقرار شفوى او كتابى من قبل السيد . وهو يتحقق اذا قام الرقيق بادخار ما يكفى لشراء حريته ، او اذا منحه سيده الحرية بدون مقابل ، او كمكافأة لبعض الخدمات الجليلة التى اداها . ويحتل العتيق عندئذ مركز الاجنبى ، وبخضوع لنفس الواجبات . ويؤدى ضريبة يسيرة ، وهو مدين لسيدته التقديم بالاحترام والمساعدة والطاعة ، وهو الذى يقوم بنفسه منذ العتق بتدبير ما يكفل حياته ، وهذا المقتضى الاخير يجعل فى غالب الاحيان العتق مسألة غير مرغوب فيها كثيرا ، ولهذا فانه يتسم بالندرة .

وعند **اليهود** كان يمكن ان يعاد شراء المدين الرقيق بواسطة اقربائه . كما يجوز للرقيق نفسه ان يصبح حرا بشرائه لحريته . وذلك بالقيام بالوفاء بدينه ، او يتم الاعتاق فى شكل منحة من السيد ، كما لو اعتق المرأة الاسيرة ، او فى صورة اصلاح لضرر جسمانى تسببه فيه سيده . هذا ويلاحظ ان وضع العتيق غير معروف فى القانون اليهودى .

ثانيا : العتق الاجبارى او العتق بنص القانون

في **هيروبو تاميا**(١) : يمكن ان يتم العتق تلقائيا ، وذلك عندما يوجد الرقيق في احدى الحالات التى ينص القانون على تحريره فيها . فالعتق يتقرر هنا بنص القانون . مثال ذلك حالة الطفل المولود من حر ومن رقيقة مملوكة لوالده فانه يعتق عند وفاة الأخير ، وكذلك حالة الرقيقة التى تنجب اولادا من سيدها فلا يجوز بيعها ، ويتعين تحريرها من يد الدائن اذا كانت قد سلمت اليه لدين ما . وعتق عند موت سيدها ، وحتى أثناء حياته اذا اعترف باولاده . ثم انه اذا كان يجوز للدائن أن يستولى على زوجة مدينه واولاده وبيعتهم أو يرهنهم الا ان هذه العبودية المعروفة باسم **نوتوم niputum** تنتهى بقسوة القانون بعد ثلاث سنوات . والجندى البابلى الذى صار عبدا في بلد اجنبى ثم عاد الى وطنه بواسطة تاجر يتحرر من العبودية فور وصوله مع دفع دية للتاجير ، واذا لم يكن في مقدرة الوفاء بها ، فيتحمل عبء ذلك المبد ، والا فيقوم به القصر . وعالجت المادة ٢٨٠ من تقنين حموربى حالة مماثلة وتعلق ببيع مواطن بابلى في الخارج ثم شرائه ورجوعه الى بابل .

وعند اليهود كانت التقنيات تقرر العتق الاجبارى للارقاء اليهود بعد فترة محددة من الوقت . فينص تقنين الوفاق (سفر الخروج: ٢١ ، ٢ - ٦) وقد اعيد ذكره في سفر التثنية (١٥ ، ١ - ١٨) على تحرير الرقيق اليهودى بعد ست سنوات ، والسنة السابعة تطابق السنة السبئية التى تحل كل سبع سنوات . ويثور التساؤل عما اذا كان هذا التقنين يريد أن يقول أن اليهودى يحسّر تلقائيا بعد ست سنوات من السرقة أم عند حلول السنة السابعة (السنة السبئية) مهما كان تاريخ بداية استرقائه ؟ وعلى كل فان النص المذكور لم يطبق قبل العصر الهلينستى .

١ - انظر : Szelechter. L'affranchissement en droit suméro-akkadien. A H D O-RIDA, t. I, 1952, p. 176 - 195; Mendelsohn «I. » : Slavery in the ancient Near East. New York, 1949, p. 78 et suiv.

وبعد النفس ، أى فى وقت متأخر ، قرر سفر اللاوين تحريراً تلقائياً للارقاء اليهود بعد ٤٩ سنة ، أى كل خمسين سنة ، وهو ما يطابق هذه المرة السنة اليوبلية . بيد أن هذا النص ظل بدوره لا حياة له . فهو يمثل «المثل الأعلى للمعادلة الاجتماعية» ولكنه يتم بالخيال ، وكان لا بد أن تثار مشاكل لا حد لها فيما لو طبق فى واقع الحياة العملية .

المبحث الثالث

الرجال الاحرار

مقدمة عامة

فى داخل الجماعة ذاتها الترتيب الذى يضم الرجال الاحرار ، ظهرت أوجه تميز ، ولها جميعاً قيمة سياسية واجتماعية معا . فهؤلاء الرجال الاحرار اما مواطنون أو رعايا ، بحسب نموذج التجمع السياسى ، ويتميزون بدورهم الى فئات اجتماعية مختلفة تتلخص فى وجود الارستقراطية من ناحية ، وجمهور الشعب من ناحية أخرى .

١ - المواطنون

هم أساسا الانسداد الذين يتمتعون بحق المدينة ، ويشتركون ، على الاقل من حيث المبدأ ، فى الحياة السياسية . فلم دخول الجيومات الشعبية ، ويعبرون عن آرائهم بالتصويت فيها ، ولهم حق شغل الوظائف العامة المختلفة .

وبطبيعة الحال فاننا نجد الامثلة النموذجية للمواطنين فى المدن اليونانية ومستعمراتها ، ومدن آسيا الصغرى وجنوب إيطاليا وفى روما .

٢ - الرعايا

في دول الشرق فان الطريقة التي اتبعت في تنظيم المكسيات تستبعد المساهمة المباشرة في الحياة السياسية والاجتماعية التي يسمع بها نطاق المدينة الضيق . وهذا لا يعنى القول بان الامبراطوريات في ميزوبوتاميا ومصر لم تعترف بالنسبة الى مدنها التجارية نشاطا واسعا في مجال الادارة المحلية ، ولكن اذا اخذنا في عين الاعتبار المجموع الكلي للبلاد ، فان جماهير الشعب الحر تنطبق عليها بالاحرى فكرة الرعايا ، الخاضعين للعديد من الموظفين المختلفين . فامكانيات النشاط الاجتماعي أو السياسي محدودة وقاصرة على الصعيد المحلي ولا تتعلق بالدولة ككل . فعلى مستوى الملكة أو الامبراطورية فان مشيئة الملك ، التي يتقلها مندوبوه ، تستلزم الطاعة الفورية من قبل الرعايا .

المطلب الاول

في

طبقة الاحرار

اولا : في ميزوبوتاميا

يقابل الرجال الاحرار (اويلو) المواطنين اليونان أو الرومان وتعنى كلمة «اويلو» لفظ «رجل» بمعناه الواسع . ومن العسير القول بما اذا كان الاصطلاح «شوما اويلوم» Shumma awilom «الشائع الاستعمال في قانون حمورابي ، يمعن ترجمته «اذا رجل حر» ، أو ببساطة «اذا شخص ما» . وحتى تعبير «مار اويى» Mar awili «والترجمة الحرفية له» «ابن اويلوم» ، له معنيان ؛ لانه اذا كان قطعيا بين الرجل الحر (١) ، فانه يمكن أيضا ان يعنى القاصر . وعلى أية

١ - انظر اشارة الى ذلك في : Van Praag : Droit matrimonial assyro - babylonien, Amsterdam, 1946, p. 51 - 57.

حال ، فان عدم وجود قاموس مصطلحات دقيق يحصل دون التعرف دائما على هذا اللفظ في النصوص القانونية .

ويكون الاحرار طبقة تضم الملاك العقاريين ، والصناع ، والفلاحين ، والتجار . وهذه الطبقة تضم اكثرية السكان . ويحق لافرادها الدخول في مجلس يضم الشيوخ ، وهو يشرف على القضاء المحلى وادارة شؤون المدينة ومواردها المالية وتنظيم بوليسها وتوجيهه . وهذا اثر متبقى عن العصر الذى كانت فيه المدن مستقلة .

ويستطيع الرجال الاحرار تأسيس أسرة ، ويتمتعون بالحقوق الفردية المختلفة ، ويمكنهم اكتساب الملكية المنقولة والعقارية ، ويدفعون الضرائب . بيد انه على المستوى العام ، فان هؤلاء الرجال الاحرار ليس لهم سوى اطاعة الاوامر العامة الصادرة من السلطة .

وعلى راس الافراد العاديين الذين يكونون جماهير الشعب، توجد فئة تضم رجال القصر ورجال المعابد ، وهى تكون الارستقراطية العليا في البلاد . فافراد الحاشية ، وهم موظفو القصر والعائلة المالكة ، يكونون ارستقراطية علمانية حقيقية . ومستخدمو الملك يكونون هيئة من الموظفين ترأب ادارة المدن ، وتشرف على الأعمال العامة ، والمالية ، والجيش ، والقضاء . ويقوم مندوبون محليون بتحصيل الضرائب ، والاشراف على أعمال السخرة ، ويجعلون كل الأعمال الهامة في كل مدينة من اختصاص الملك .

وكانت هذه الارستقراطية تتمتع بامتيازات عديدة . وكان الكثير من أعضائها ، ولا سيما جنود الملك ، يتلقون اراضى ، على شكل هبات لدى الحياة وغير جائز التنازل عنها ، بشرط كفالة استثمارها .

ويكون رجال المعابد ارستقراطية دينية . ويكونون عددا كبيرا من الافراد المالكين بالقيام بخدمة الآلهة وبادارة ممتلكات المعابد . وكل معبد عالم مستقل يكون كل افراده طبقة مغلقة ، سواء تعلق

الامر بالكنيسة أو بالرجال الذين يعملون لحسابهم : الخبازون ،
والمثالون ، والبوابون الخ ... اذ يكونون جميعهم طائفة تقوم بخدمة
الاله ، وتعيش من إيرادات المعابد . وكانت المعابد تحصل على
مخصصات مالية من الملك . ومن ثم فان مزاوله الوظائف الدينية
تعتبر مصدرا للكسب . كما أن لهذه الوظائف قيمة مالية ، فيمكن
بيها ، أو حتى تأجيرها لمدة تكون أحيانا غاية في القصر .

وكان لطائفة الكنيسة امتياز قضائي . فهم يحاكمون أمام محاكم
دينية خاصة ، فلو لها أن تختفى بالتسلل .

ثانيا : في مصر القديمة

تمتع الجهاز الإداري بسلطة هائلة لكفالة المصلحة العامة التي
يمثلها الفرعون . وقسم السكان الى جماعات مخصصة لعمل معين .
وبرغم التغيرات التي تمكن ملاحظتها خلال فترات تاريخ مصر
القديمة ، فان هناك بعض النماذج الاجتماعية تتأكد وتستمر في
الوجود (١) .

١ - الفلاح

هو النموذج التقليدي الذي ظل موجودا على مر العصور ،
وينطبق على الغالبية العظمى من السكان . ووضع الفلاح ليس
معروفا جيدا ، بسبب قلة الوثائق . ويعتقد أنه كان متفيرا للفساية
بحسب العصور .

ونصوص الوثائق الخاصة بالدولة القديمة لا تقدم لنا معلومات
كافية عن الوضع الاجتماعي للفلاح . وفيما ورد إلينا من نصوص ،
نلاحظ أن الفلاح يسمى بأسماء متعددة ، مما يدفع الى الاعتقاد بأن
وضع الفلاحين لم يكن موحدًا . فترجمة حياة «متسن» تفيد بأنه

اشترى مائتي أورو من الاراضى المزروعة ومعها عدد كبير من «الزراع الملكيين : نيسوتيو» وأنه ورث عن والده اراضى بها فيها من الانفار «رمت» (١) والمواشى . واعطى هونغه اثنى عشر أورو من الاراضى الى اولاده ، بها فيها من الانفار والمواشى . ولكنه حينما يذكر انه ورث عن امه خمسين أورو من الارض ، لا يشير هذه المرة الى أن هذه الارض كان يشغلها الانفار .

وهناك سند بانشاء مؤسسة جنائزية صدر من احد رجال البلاط فى عهد الملك خفرع ، وورد فيه ان الواهب منح المؤسسة هبة عقارية ، وقرر انه لا يجوز التصرف فى الاراضى او الانفار الموجودين بها .

ويستحيل علينا ، اعتمادا على هذه النصوص وحدها ، أن تكون فكرة عن الوضع القسانونى للفلاح . ويتمين ان نقتصر على ملاحظة انه يمكن بيع الارض بما فيها من الانفار والمواشى . ومع ذلك فانه ليس ضروريا أن يشمل التنازل عن الارض التنازل عن الانفار . وهذا واضح من ترجمة حياة «متن» . وهى تشير صراحة الى وجود الانفار فى الارض عند وجودهم فعلا . فالانفار ليسوا متصلين اتصالا دائما بالارض .

والسؤال الآن هو : هل يعد الفلاح من الاحرار ؟ لا تجيب النصوص على ذلك . غير انه يلاحظ أن العمال فى بداية الاسرة الرابعة ، رجال احرار . فلقد عثر على وثيقة تتضمن عقد بيع منزل يملكه كاتب يدعى «تنى» ، وكان عامل المقبرة «مهى» من بين الشهود

١ - ليس هناك اتفاق حول معنى كلمة «رمت» . فالبعض يترجمها بكلمة «رتيق الارض» ، والبعض الآخر يخلع عليها معنى «الخدم» ، ونميل الى ترجمتها بلفظ «الانفار» . اما لفظ «نيسوتيو» الذى ورد فى بعض الوثائق فاننا نترجمه بكلمة «الزراع الملكيين» . ومن المحتمل أنهم عبارة عن اسرى الحروب الذين اقتيدوا الى البلاد نتيجة للغزوات التى هبها الملوك على النوبة وآسيا وعملوا فى المزارع المملوكة للدولة بلا أجر .

الذين وقعوا العقد . وهذا يعنى أنه حر ويتمتع بكامل الحقوق المدنية . ما دام أن توقيعه جائز لتسجيل العقد . ومن المحتمل أن حالة الفلاح لم تكن أسوأ من حالة العامل . ومن ناحية أخرى ، فإن المراسيم الملكية الصادرة في عهد الاسرتين الخامسة والسادسة ، تسمح بتصور عدد من الفروض الخاصة بوضع الفلاحين . ولا كانت هذه المراسيم وثائق رسمية ، إذ أنها صادرة من الملك ، فإن الكلمات التى تتضمنها تستعمل وفقا لمعناها القانونى . والفلاحون يشار إليهم فيها بلفظ «مريت» . ومما لا شك فيه أن هذا اللفظ ينطبق على رجال أحرار ما دام أن «متن» تلقب بلقب «حاكم مزارعى (مريت) مقاطعة بوتو» . «فمريت» هذه المقاطعة هم بطبيعة الحال رجال أحرار .

وحيث أن الفلاحين كانوا من الرجال الأحرار ، فإنهم كانوا يرتبطون مع المالك ، بصرف النظر عما إذا كان هو الدولة أو فرد عادى ، بمقتد . وحينما يتصرف المالك فى الأرض الموجود عليها هؤلاء الفلاحين ، فإنه يستطيع أن يحول الحقوق التى له قبلهم بمقتضى العقد الذى أبرمه معهم ، إلى المالك الجديد . وهذا هو التفسير المقبول فى نظرنا لبعض النصوص السالفة الذكر التى أشارت إلى التصرف فى الأرض بما عليها من «أنفار» . والعقد الذى ينظم العلاقة ما بين مالك الأرض والفلاح ، لا يمكن أن يكون سوى عقد اجارة .

ولقد كان هذا هو وضع الفلاح فى عصر الدولة القديمة ، وكذلك فى عصر الدولتين الوسطى والحديثة . وعلى العكس ساد نظام التبعية فى عصر الاقطاع الاول (١) والثانى ، والذى بمقتضاه يعتبر الفلاح مرتبطا .

١ - انظر : Pirenne « J. » : Le statut des hommes libres pendant la première féodalité de l'ancien Egypte, AHDO, 3 « 1948 », 125 - 143

بالأرض وتابعا لها ، فلا يستطيع أن ينزع عنها . فكان المالك يتعاقد معه على البقاء في الأرض ، هو وأولاده من بعده . وأصبحت الإجارة وراثية . وفقد الفلاح ، مستأجرا كان أو أجيرا ، الكثير من حريته . ومع ذلك ، فإن الفلاح ، رغم تبعيته للأرض هو وورثته من بعده ، لم يكن رقيقا للمالك ، لأنه ليس لهذا الأخير ولاية على شخص الفلاح .

٢ - العمال

ان معلوماتنا قليلة بالنسبة لحالة العمال في عهد الدولة القديمة . فالوثائق التي تشير اليها ما نقوش جنائزية او نصوص رسمية ، مثل تلك التي تذكر الحملات الموجهة الى سينا .

وتكون النصوص الجنائزية مجموعتين من المصادر : احداها تشير الى العمال الموجودين في الضيعة اثناء عرضها لاملاك المتوفى ، والاخرى تساعدنا ، وهي تورد الألقاب الرسمية التي يحملها مالك المصطبة ، على استنباط وجود احتكارات ومصانع للدولة حيث يشتغل فيها عدد كبير من العمال .

ونصل الى هذه المعلومات بطريقة غير مباشرة ، بمعنى اننا لا نعرف العمال المصريين في عهد الدولة القديمة الا من خلال ما يوجد من علاقات بينهم وبين كبار الملاك أو الدولة .

فمن الممكن القول إذن بأنه كان يوجد في مصر القديمة عمال يؤجرون عملهم ويعيشون من سوا عيولهم ، ويشغلون لحساب الفرعون وكبار الشخصيات . ويبدو أن الفئة التي تعمل لحساب المعابد هي التي كانت تتلقى احسن معاملة . وكان في المدن أصحاب المهن والحرف والصناع الاحرار الذين يباشرون ضروب المهن والحرف ، والتي كانوا يتوارثونها ابا عن جد في بعض العصور ، ويختلط الكثيرون منهم بالفئة الدنيا من السكان ، ولكن بعضهم يعتبرون فنانين حقيقيين ونبالون حفا كبيرا من البروة والتقدير ، بيد أن حالات الارتقاء الطبقي هذه من الندرة بمكان . فتكشف الألقاب الاسرة الثالثة من وجود عمال محاجر ، وسباكو معادن ، الخ .

ويقسم العمال الذين يشتغلون في مناجم الدولة ومصانمها الى مجموعات ، تضم كل منها عشرة رجال يضعون تحت امرة مدير . ويشترك بمصلهم في التراخيص الموجهة لخطر مناجم سين ، والتي تضم احيانا ٣٥٠٠ عاملا واخيانا اخرى ٤٠٠ عاملا . والتخصص يسود بدرجة كبيرة ، كما هو الشأن في جميع فروع الادارة المصرية . ويلتزم بعض العلماء الى ان هناك وثائق تشير الى وجود هيئة تضم عمالا لاقامة السقوف ولها تنظيم خاص بها ، ومفتش على عمال النسيج ، ومفتش للقصر خاص بالاشراف على غسيل المنسوجات ، وسكرتير للفساليين . هذا ويوجد في القصر الملكي مدرسة للفنون والحرف ، وورشات ، وله عماله الخصوصيون . وفي عهد الاسرة الخامسة نلاحظ مجموعتين من الصناع ، يعملون في الورش الملحقة بالقصر ، تحت اشراف مدير عام ورؤساء من الصناع ، وتصف «نصائح حكيم» خراب المدن التي كان يسود فيها النشاط الصناعي والتجاري ، في نهاية الدولة القديمة . وجاء فيها انه لم يند يوجد اى عامل «مصرى» يعمل . ويتعين ان نستخلص من ذلك انه وان كان اسرى الحرب يشتغلون في المناجم والمصانع المملوكة للدولة ، الا انه كانت توجد ايضا بروتليارية (طبقة العمال) مصرية تعيش في المدن . ويحتمل ان مددها كان كبيرا ، ما دام ثورانيها تركت ذكريات البجة تنقلها لنا «نصائح حكيم» .

ويمكن ان نستكمل هذه المعلومات لحد ما عن طريق دراسة النصوص المتعلقة بالعمال والصناع الموجودين في الضيعات . فبهذه لم تكن تضم الفلاحين وحدهم بل وكذلك العمال والصناع . ففي احدى المقابر نشاهد صناع الفخار والديباغين وسباكي المعادن وطارقيها ، يعملون بانتباه . وفي اماكن اخرى ، نرى نجارين يصنعون التوابر تحت امرة رئيس ، وصائفين ، ونقاشين ، وحتى تجار الجملة ، والخبازين ، والجزارين .

والصناع في الضيعات يحتلون نفس المركز الذى يشغله الخدم في المنازل والذين يظهرون بعدد كبير في المقابر . فنلاحظ ان «تى»

رسم متبوعا بحاشية صغيرة تنص : 'أمناء المحفوظات ، والمنادين ، وأحامل الملحقات ، وبعض الخدم الذين يحملون مناضد وصناديق صغيرة وأوعية وحصرية مطبوعة وصنادل ، وحذاء ، وأقزاما تقود قرودا وكلاب صيد . ونضيف الى هؤلاء ، الغنمين والموسيقين الذين يكونون كورال الضيعة ، والراقصات ، وحتى الإخصائيين في إزالة نتوءات القدم وطلاء الأظافر (١) .

وجميع هؤلاء الخدم يعملون بأجر . فهناك لوحة في متحف اللوفر تبين أحد الملوك وهو يوزع الذهب على خدمه ، تماما كما يفعل الفرعون لموظفيه ، ويحصل الخدم على أدوات الزينة والحلى وقطع من القماش .

ومن الثابت أن مصر القديمة عرفت مجموعة من المراكز الصناعية التي كانت تضم العديد من المصانع . وثار التساؤل عما إذا كانت هذه المصانع تقيمها وتديرها وتشرف عليها الدولة أو رجال الصناعة من الأفراد العاديين .

بيد أنه مما لا شك فيه كما سبق القول ، أنه كانت توجد مصانع ملكية ، وهو ما تبينه الألقاب بصراحة . كما أن المناجم كانت موضوع احتكار الدولة .

أما فيما يتعلق بالوضع القانوني لهؤلاء العمال والصناع ، فإننا نستخلصه من بعض النصوص ومن أهمها عقد بيع منزل «تنتي» . فكما سبق القول ، يظهر من بين الشهود الموقعين عليه عامل المقبرة «محي» . فهو بلا شك رجل حر ويتمتع بالشخصية القانونية الكاملة . كما أن هناك نصا يشير أيضا الى عمال المقابر ويروى أن الملك «منكاورع» أمر ببناء مقبرة لأحد أفراد حاشيته وعين خمسين عاملا ليشغلوا فيها كل يوم ، وأعلن أنه لا يجوز تسخير واحد منهم ، بل يتعين أن يعملوا فيها عن طيب خاطر وعلى الوجه الذي يرضيهم .

ويتبين لنا من هذين النصين ان العمال يعتبرون من الاحرار، وان العقد هو الوسيلة التي تربطهم بأصحاب العمل . والعلماء الذين درسوا النصوص الجنائية وصلوا الى مثل هذا الاستنتاج . فهم يستنبطون من نقش موجينود في مقبرة القاضي «أخت - حرى - حتب» ، الذي عاش في الأسرة الخامسة ويؤكد فيه ان العمال الذين قاموا ببناء مقبرته نالوا اجرا عادلا ، حرص المتوفى دائما على ذكر انه كان يوفى العمال اجرهم العادل وبالتالي ، فان المقابر في عهد الدولة القديمة كانت تشيد بواسطة عمال احرار مقابل الحصول على اجر . ويعتبر عدم الوفاء بالاجر للعمال بمثابة عمل غير عادل .

الخلاصة : يتضح مما تقدم ان الدولة المصرية استخدمت منذ عهد الأسرة الثالثة عددا كبيرا من العمال تابعين لمصلحة الاشغال العامة وورشها ومصانعها المختلفة . كما انه قد وجد ايضا ارباب حرف وأصحاب مهن ، وعمال يشتغلون في ضيعات كبار الشخصيات . وعلاقة هؤلاء العمال برب العمل هي علاقة تعاقدية ، فهم غير مرتبطين بالبعدد العمل الذي يحدد حقوقهم والتزاماتهم . وهذا يعني انهم احرار وليسوا عبيدا . ويمكن ان يؤمروا بالقيام بأى عمل ما دام انه يتفق مع شروط عقد العمل التي يتعين عليهم احترامها . فيمكن استخدامهم في الاشغال العامة ، وفي نقل الحجازة والطوب والبلاط . وكذلك كان هناك عمال يستخدمون بمثابة عمال باليومية . ويطلق على العمال أحيانا لفظ «استيو» الذي يخلع عليه البعض معنى «فوج من العمال المسجلين» ، وهو يؤدي معنى البروليناريا الحرة في تقدير البعض الآخر .

ولكن هذه العلاقة التعاقدية التي كانت قائمة بين العامل وصاحب العمل تتلاشى في عهود الاقطاع ، وتحل محلها علاقة قانونية يحكمها نظام التبعية ، الذي كان يرى آنذاك على جميع الاتباع .

ومهما يكن من أمر ، فانه مما يؤكد الفكرة القائلة بان مصر القديمة عرفت طبقة من العمال الاحرار في فترات مختلفة من تاريخها ، اننا

نجد في عهد الاسرة الثانيه عشر - اى في الحقلة التى بدأ فيها تركيز السلطة من جديد في يد الملكية ، وظهرت مرة اخرى النزعة الفردية ، وتكونت طبقة بورجوازية جديدة بجانب طبقة امراء الاقطاع المتداعية - طبقة بروليتاريا تضم صغارالصناع والعمال في طوائف . ويلاحظ ان الحضارة التى عزفتها مصر في عهد هذه الاسرة كانت تنسم بالفردية والحربة بدرجة اكبر مما ساد في الفترة ما بين الاسرة الثانية والاسرة السادسة ، ومن باب اولى في الفترة ما بين الاسرة السابعة والاسرة الثانية عشر . ونحن نقابل في «منف» حى رسامين ، وحى النحاتين . ولقد استمر نظام الطوائف هذا الذى ضم العمال والصناع في عهد الدولتين الوسطى والحديثة . وهذا طام يجعل لكل طائفة امثال طائفة الصناع ، وطائفة الفلاحين ، الخ.)) ، حسا يشرف عليها ، وهو بخول الدولة حق رقابة كل طائفة فيما تقوم به من عمل ، ومباشرة مهمة التخطيط والتوجيه بما يتفق والمصلحة العامة . واعتبرت الدولة في ذلك الوقت كل فئة انها تقوم بوظيفة اجتماعية ، ومن ثم يمكن القول بان مصر عرفت آنذاك نظاما اشتراكيا .

٢ - الاستقراطية

وتعلو الفئات الدنيا اوستقراطية علمانية ودينية ، بجانب الاسرة المالكة . وتضم الاستقراطية العلمانية الضباط والموظفين . والضباط هم احيانا من الاجانب ، ويقودون الجنود الموجهين ، ولكنهم غالبا من المصريين الذين ينتمون الى الطبقات العليا في المجتمع ، وينحدرون من عائلات تقوم بخدمة الفرعون في الجيش والادارة . ويحصل الضباط على جزء من الفوائد ، وانواط الشرف ، والهدايا ، ودخل ثابت ، ويدخلون بسهولة في الحياة المدنية بعد فترة من الوقت ، وغالبا ما يتلقون ضياعا .

ويحتل الموظفون العلمانيون المركز المفضل في البلاد ، لانهم معفون من السخرة ويعملون على تنفيذ اوامر الفرعون الصادرة الى بقية الحكوميين . ومهنتهم هى المهنة المرموقة في المجتمع .

وتضم الأرستقراطية الكهنوتية الأشخاص الذين تلقوا تكويناً
ذهنياً واسعاً للغاية ، ويتفرغ هؤلاء لواجهة النشاط الدينى والدنيوى .
للمعابد ، ويحصلون على جزء من دخلها . ولا تشمل هذه الفئة الكهنة .
فقط ، بل وأيضاً جميع المستخدمين الذين تستعين الكهنة بهم . وهناك
تدرج كهنوتى دقيق جداً يسمح بالانتقال من درجة الى أخرى حتى
الوصول الى أعلى المراتب الكهنوتية . وكما هو الشأن بالنسبة للموظفين .
العلمانيين ، تكون الكهنة طبقة متميزة ، تعين من نفس الوسط
الاجتماعى ، وتخضع لنفس التنظيم ، وتميل الى اعتبار وظيفتها بمثابة
شيء مملوك لها .

ويتمتع أفراد هذه الطبقات العليا فى بعض العهود بامتيازات
عديدة كالأغفاء من جميع أنواع الضرائب . ولكن لا يكفى حصولها
على هذه الامتيازات للقبول بان المجتمع المصرى القديم قائم على
أساس نظام الطبقات الاجتماعية بالمعنى المعروف فى تاريخ النظم
الاجتماعية ، ذلك ان الفرد المصرى كان يستطيع دائماً ان يتحول من
طبقة الى أخرى .

٤ - الرعايا من الاجانب

توجد فئة من الرعية تمثل الشعوب الاجنبية التى تخضع لنظام
الحماية بعد هزيمتها فى الحرب . فكما سىلى اتباع المصريون دائماً فى
الاقوات التى كانت تنسح فيها دولتهم لدى بعيد ، سياسة
واضحة تعتمد على ميلهم الى ايجاد حزام من الدول التابعة التى تخطط
بهم وتخضع لهم . ويكفل دوام طاعة هذه الشعوب المهزومة وجود
قواعد عسكرية وحاميات ، وأحياناً حجز أسرى كرهائن وأجراء نوع من
الرقابة على اقتصادياتهم . وهم يحتفظون بقوانينهم وتنظيمهم
وحكومتهم التقليدية . ويكتفى القراعنة بفرض حاكم عليهم أو
يعملون على ان يصل الى السلطة رجال يمكنهم الاعتماد عليهم ، وكان
يتعين عليهم دفع الضرائب لمصر .

وتتألف هذه الشعوب من رجال 'احرار' ، ويحتفلون بصفة المواطنين أو الرعية التى لهم فى الاصل . ولكن صفتهم الاجتماعية تتأثر بتبعية جماعتهم السياسية وضمتها الى امبراطورية أكثر اتساعا .

ولقد حدث نفس الشيء للمصريين عندما استولى الآشوريون على بلادهم .

المطلب الثانى

فى

الطبقة الوسطى بين الاحرار والعبيد

أولا - فى ميزوبوتاميا (١) :

وجدت فى ميزوبوتاميا طبقة وسطى بين الاحرار والعبيد يطلق عليها اسم «موشكينو» Moushkinou . ومنذ نصف قرن ، فان مدلول لفظ «موشكينو» يشغل بال العلماء الذين يدرسون النظم الاجتماعية فى ميزوبوتاميا . وهناك خلاف شديد بينهم حول أصل هذه الطبقة ، الذى ينحصر فى تقديرهم فيما يلى : انصاف الاحرار ، عبيد الارض ، العتقاء ، الموالى أو الاتباع . الخدم ، الفقراء ، الافراد الخاضعون للقصر .

ويبدو لنا ان طبقة «الموشكينو» قد نشأت من اصول متنوعة : الاشخاص الاحرار الذين اخرجوا من طبقتهم الاجتماعية ، والعتقاء ، والاجانب ، وقدامى الإرتداء . ولذلك فان عمل مقارنة بين «الموشكينو» وفئات اجتماعية دنيس أخرى مثل تابع ، خادم ، الخ ، وتسميتهم باسمها لا يستند على أساس سليم . فأخذنا بالاحوط ، نترك لهذا النظام اسمه السامى . ونحاول شرح وضعه

الاجتماعى . فالموشكينو رجل حر . اذ يتضح من يسوع الارقاء أن
صفة الموشكينو المحقة بالشخص المباع تعتبر سببا لبطلان البيع .
بيد ان انخفاض مركزه الاجتماعى يمكن استخلاصه من نواحى عديدة:

أ - من ناحية اصل لفظة موشكينو المشتقة من شوكينو
« Shkino » أى « يسجد » .

ب - ومن ناحية حالته القانونية : فالدية القانونية ، او بصفة
اجمالية العقوبة التى توقع بالنسبة للجرائم التى ترتكب ضد الموشكينو
اقل شدة من تلك التى يتعرض لها المعتدى على الرجل الحر ، وهى
اكثر شدة من تلك التى توقع على من يعتدى على العبد . كما أن
الموشسينو يدفع مبلغا اقل من الرجل الحر لطسلاق زوجته .
وكذلك فان الاجر الذى يتعين عليه تقديمه الى الطبيب الذى يعالجه
اقل من الاجر الذى يلتزم به الرجل الحر ، ولكنه اكبر من الاجر الذى
يدفعه السيد الطبيب الذى يعالج رقيقه .

بيد انه اذا كان الموشكينو ، من الناحية السياسية والاجتماعية
فى درجة اقل من « الاولو » (الرجال الاحرار) ، غير أنهم يعتبرون ، من
الناحية القانونية من اشخاص الحسق ، كما سبق القول ،
ويستطيعون تكوين اسرة شرعية ، وتملك العقارات والاموال المنقولة
بما فيها الرقيق . فهم يتمتعون اذن بلمة مالية ولهم حق التصرف
فى مناصرها . وهناك حماية خاصة تقررها القوانين لهذه اللمة ، مثال
ذلك المادة الخمسون من تفسين اشنونا التى تنص على أن للقصر أن
يتتبع خارج حدود اشنونا ارقاء الهاربين وحيواناته المفقودة ،
وكذلك تلك التى تخص «الموشكينو» .

وكثيرا ما نشاهد فى النصوص ، وجود علاقة خاصة بين الموشكينو
والقصر . اذ يبدو أنهم كانوا خاضعين لمسد من الالتزامات فى
مواجهته ، كمقابل للحماية الملكية التى كان لهم حق التمسك بها (١) .

١ - راجع : Szlechter : Les lois d'Eshnuuna, p. 40 et suiv.

ولكن ليس في مقدورنا الجزم بان هذه العلاقة الخاصة كانت ضرورية وبصفة مستمرة .

هذا ويلاحظ ان هذه الطبقة الوسطى وجدت عبر عصور التاريخ الميزوبوتامى . فلقد صادفناها في عهد بلالاما ، وفي المجتمع الصمورابى ، بنفس المدلول الذى شرحناه . ونعتقد باستمرار وجودها في العصر البابلي والعصر الفارسي تحت اسم آخر (١) .

ثانيا - في مصر القديمة :

عرفت مصر نظام التبعية في عصور الاقطاع . فكان الفلاح يرتبط بالارض ، كما كان العامل يتبع رب الممسل . وكان هذا الارتباط والتبعية بصفة دائمة ، بمعنى ان هذه العلاقة تكون لدى الحياة بل ووراثية أيضا . ونظام التبعية هنا شبيه بنظام التبعية الذى مرفه القانون الرومانى في عصر الامبراطورية السفلى وعرفته أوروبا ابان القرون الوسطى .

ويختلف هذا النظام عن نظام الرق في انه لم يكن لمالك الارض ولاية ما على شخص التابع ، رغم كون هذا الاخير مرتبطا بالارض ولا يستطيع ان يتركها . ومع ذلك فانه وان كانت طبقة الفلاحين والعمال لم تكن تتكون من ارقاء الا ان افرادها لم يكونوا احرارا تماما لوجود علاقة التبعية التى تربطهم بالمالك ، ويمكن ان نعتبرهم اذن انصاف احرار .

بيد ان هذا النظام كان مرتبطا بمصر الاقطاع ، فيوجد بوجوده ، ويزول بزواله وبالتالى يتخلص التابع من صفة التبعية ويتمتع الفلاح والعامل بكامل حريته .

١ - انظر : Ebeling, *Orientalia* 19 « 1950 » , p. 397 - 403

خلاصة هذا الفصل : يبين من كل ما تقدم ان الانظمة الاجتماعية القديمة تركت حيزا كبيرا في العصور السحيقة لبدأ عدم المساواة . فالمجتمع مقسم الى فئات محددة بجلاء ، بل وأحيانا نجده مقسما الى طبقات وراثية .

وحتى بالنسبة للمجتمع الذى يعتبر الاحرار فيه مواطنين ، فان التدرج الاجتماعى لا يخفف من حدة التمييز بين الارستقراطية ، التى تقف بقوتها وثروتها ، فى مواجهة الجماهير . والارستقراطية تنشأ اما بال ميلاد ، او الثروة . وفى الواقع فان هاتين الفكرتين غالبا ما تتداخلان .

ويبدو ان فكرة عدم المساواة ، والتسدرج ، والسلطة ، تلائم الاتجاهات القديمة للغاية التى كانت تسود الحياة الاجتماعية . وهى تطبع النظم فى الشرق والغرب على السواء .

الفصل الثانى

الميل الى المساواة

فى مواجهة هذا التيسار الاول القديم جدا والذى يتسم بالتلقائية نحو عدم المساواة والتدرج ، ظهر تيار ثان فى وقت لاحق . فالافراد يتجهون نحو عدم المساواة الاجتماعية والتدرج فى العصور السحيقة ، بينما يكونون فى نفس المستوى تقريبا من حيث العقلية والعرفة . وفى اللحظة التى يصبح المجتمع فيها اكثر تعقيدا ، ويتسع أفقهم ، وتتاح الامكانيات المتنوعة للثراء لمن هو اكثر اقداما تبرغ افكار المساواة . وهى بمثابة رد فعل ، وموازنة يفرض تصحيح النتائج التى تترتب على التقسيمات الاجتماعية الصارمة .

ويمارس الافراد منها تنفرع باستمرار وينتمون الى اوساط اكثر تخصصا ، وتتسع معارفهم ، ويعوض الاتجاه نحو المساواة

الاختلافات الواقعية والذهنية فيما بينهم . ويجد هذا الاتجاه الجديد تأييدا من قبل الافكار الروحية أو الدينية ، القائمة على عقيدة التوحيد . كما يدعمه واقع الحياة الذى يقدم الدليل على عدم وجود اساس حقيقى والمبالغة فى الاعتبارات المتعلقة بالوراثة .

ويمكن ادراك هذا الاتجاه نحو المساواة بحسب المستوى الدهنى ، والسياسى ، والاقتصادى الذى بلغتته كل حضارة . فهو ضعيف ومحدود لدى الشعوب التى يكون نموها بطيئا ومتاخرا ، وهو أكثر وضوحا لدى الشعوب التى بلغت أعلى مستوى فى المجال الثقافى ، والتنظيمى . ومن ناحية أخرى ، فإنه لم يستبعد تماما فى أى وقت من الاوقات الاتجاه الى عدم المساواة . بل وفى بعض الفترات ، نجد أن رسم صورة كاملة وتفصيلية لاطار التنظيم الاجتماعى من الصعوبة بمكان ، نظرا لاختلاط هذين التيارين وتشابكهما . وحتى فى بعض البلاد ، مثل مصر رجح كل منهما على الآخر بالتناوب ، مما أدى الى قلب أوضاع التنظيم الاجتماعى فى اتجاهين متعارضين . وسنكتفى بأن ندرس على التعاقب ، الاهداف الرئيسية لهذه النزعة نحو المساواة ، ومن ناحية أخرى بدور التفكك التلقائى التى تحتوى عليها .

المبحث الاول

الاهداف الرئيسية للاتجاه نحو المساواة

١٠

يمكن ادراك الميل نحو المساواة القانونية ، فى اطار التخفيف من الكراهية الاجتماعية للاجانب ، ولكنه أقل وضوحا فيما يتعلق بالارقاء . فهو يرمى الى تحقيق المساواة المدنية والمساواة فى الحقوق بين جميع المواطنين والرعايا دون تمييز بسبب الجنس أو الحالة أو الميلاد .

١ - الهدف الاول : التخفيف من الكراهية الاجتماعية ازاء

الاجانب :

ان شق الطرق التجارية وتمييدها ، ونمو الملاحة سرعان ما
رُدى الى التخفيف من كره الاجانب . فلم يعد ينظر الى الاجنبى
امتاره شخصا مكروها تفرض عليه الفدية او العبودية ، بل
اعتباره عبلا .

١ - واول مظير لتخفيف من كراهية الاجانب ومن عدم

الاعتراف بشخصيتهم القنولية ، بدا فى كل العالم القديم تحت صورة
الضيافة . ولقد باشرتها الشعوب الشرقية واليونانية والرومانية .
وهى تخفيف فردى وتنقضى من حدة القانون البدائى ، فـمـ يجرأه
التجار . ونحن نصادفها على وجه الخصوص لدى اليونانيين (١) .
فهى تضمن للفرد السلامة خارج بلاده الاصلية ، فى عصر لا يوجد
فيه القانون الدولى . وهى تكفل له مأوى وحماية ، اذ ان الاجنبى
يكون فى حماية المضيف . وهناك آلهة خاصة ترمى احترام قوانين
الضيافة . ويتعين ان يقدم للزائر المسكن والمأكل ، ويدعى الى مأدبة
الاسرة فى اليوم الاول . ويرسل له بعد ذلك الطعام الكافى وتقدم له
الهدايا عند رحيله . ويتبادل معه الاشارات والعبارات الدالة على
العرفان بالجميل . واذا مات اثناء اقامته ، توفر له مقبرة مناسبة
لدفنه فيها . وهكذا تنشأ علاقات بين العائلات ، وتمتد من الاب الى
الابن . واذا كان الاجنبى فى حاجة الى التفاوض او اذا اراد حماية
الدولة التى يقيم فيها . فان ذلك يتم بواسطة مضيفه . ويستفيد
بالتالى من اللجوء الى الحكام والقضاة والقانون ، برغم انهم

١ - راجع : Aymard « A. » : L'étranger, Rec. Soc. J. Bodin :

IX « 1958 » 119 sq ; Baron « A. » : La-représentation des guerriers
perses et la notion de barbare dans la première moitié du Ve siècle,
Bull. Corr. Hell. 87 « 1963 » 571-602; Clerc « M. » : Les
métèques athéniens, Paris 1893.

جميعا يجهلونه كقاعدة عامة . وبعد مضي بعض الوقت اقتبست المدن والدول هذه الضيافة الخاصة بالنسبة للعلاقات التي يتطلبها الجوار أو التجارة . وظهرت بالتالى ضيافة عامة في صورة معاهدات تحالف ، وهى اتفاقات بين دولتين يعترف فيها لمواطنيهما بحق امتلاك الاراضى الزراعية والنازل ، والالتجاء الى القضاء ، والاشتراك فى المبادات العامة . بل ولقد توصل الاغريق الى تكليف بعض المواطنين بحماية الافراد القادمين من مدينة اخرى للاقامة لديهم بصفة مؤقتة أو نهائيا . ويلعب هؤلاء المواطنون دورا قريبا من الدور الذى يقوم به القناصل فى الوقت الحاضر (باستثناء انهم لا ينتمون الى الدولة التى يحمون رعاياها) . ويختار هؤلاء المواطنون بواسطة المدن التى تتعين عليهم حماية رعاياها . وهم يقومون بمساعدة هؤلاء الرعايا ، بل وايجاد المأوى لهم فى بعض الاحيان وتلقي نقودهم على سبيل الوديعة وضمان القروض التى يعقدونها ، ومساعدتهم فى معاملاتهم التجارية وجعلهم يستفيدون من علاقاتهم ومعرفة بهم بالسوق المحلية . وفى اليونان ، ازدهر هذا النظام المشتق من الضيافة ، من القرن السادس حتى القرن الرابع على وجه الخصوص .

٢ - والتخفيف الثانى للفكرة القائلة بعدم وجود حقوق للاجئى يكمن فى قبول الاجانب رسميا فى المدينة اليونانية كالتابع . فاذا كان الاجئى ، فى الالياة ، ما زال رجلا بدون قانون وبدون مأوى (١) ، كما هو الشأن بالنسبة للاسير أو العبد ، واذا كان الاسبرطيون بدلوا ما فى وسعهم للحيلولة بين الاجانب وبين الإقامة فى اسبرطة ، فان المشاعر الديمقراطية فى اثينا ومقتضياتها التجارية والاقتصادية دفعتها الى مد فكرة المساواة خارج نطاق المدينة . فالاجئى الذى يقسم فى اثينا يعتبر أولا بمثابة اجئى ذى اقامة عابرة . وبعد مضي مدة

Grecs et Barbares, Entretiens sur l'antiquité classique, ١
VIII, Genève, 1962.

معينة ، يقيد في قائمة الاجانب المقيمين في اثينا . ولا يعد بعدئذ خارج المدينة ، فيقيد في دائرة . وهذا الاستيعاب المضطرد للاجانب (١) ، وتقريب وضمهم من وضع المواطن ، يقتزن بتقديم الافكار الديمقراطية . وتحصى شخصية الاجنبى المقيد في القائمة على نفس منوال شخصية المواطن . ولا تختلف الاجراءات الخاصة بقضايا المواطنين عن تلك الخاصة بالاجانب الا من زاوية الحاكم القضائى المكلف بالتحقيق فى القضية وتقديمها للمحكمة . اما بالنسبة للمسائل التجارية ، فانها تدخل فى نطاق القانون العام الذى يطبق على الجميع . ويخضع الاجانب لنفس ضرائب المواطنين ، ويدفعون زيادة عليها ضرائب خاصة . ويتعين عليهم اداء الخدمة العسكرية . ولا يجوز لهم ، من حيث المبدأ تقلد الوظائف العامة ، او تملك العقارات . وهذا القيد الاخير يضرهم بعض الشيء لانهم تجار فى الدرجة الاولى . ويبدو أن الزواج جائز بين المواطنين والاجانب المقيدين . وللأطفال المولودين نتيجة هذه العلاقة حقوق مدنية ، ولكن ليس لهم حقوق سياسية . واخيرا ، فاننا نقابل بجوار الاجانب الاحرار ، عتقاء لهم وضع مماثل .

والقبول الرسمى للاجانب فى المدينة ليس قاصرا على اثينا . فمن المحتمل انه قد بوشر فى نفس الوقت فى مدن تجارية أخرى فى اليونان وفى المستعمرات الاغريقية . وهو سرعان ما يمهّد للمائل بين الاجانب والمواطنين ، واندماجهم الكامل فى المدينة .

١ - فى مصر : المصريون هم أوائل الشعوب التى فهمت بوضوح ضرورة اقامة علاقات اقتصادية وقانونية مع الاجانب على أساس يختلف عن قواعد المجاملات ، والقواعد العملية التى يفرضها كرم الضيافة ومقتضيات الحياة الواقعية .

Cloché « P. » : Le monde grec aux temps : انظر ١
classiques, 224 - 226,

فلقد حققت الزعامة المصرية في عهد الدولة الحديثة ، فيما بين القرن السادس عشر والقرن الرابع عشر قبل الميلاد ، نموا هائلا للحياة الدبلوماسية . وأخذ السفراء يتجولون فيما بين العواصم الكبرى ، وصارت « طيبة » مركز الدبلوماسية ، واعتمد على الطرق السلمية لحل المشاكل الدولية بدلا من الالتجاء الى الحروب ، وتحققت التسويات الضرورية بين الدول عن طريق التوفيق او التحالف . واعترف الفراغة بمبدأ المساواة في الحقوق والسيادة مع الدول الاجنبية . وابرمت معاهدات صداقة بين مصر وبقية دول الشرق . ووضع تنظيم قانوني يهدف الى توفير الحماية المتبادلة لرعايا هذه الدول . وقررت مصر في ذلك الوقت ان الزواج بين الاجانب والمصريين يعتبر زواجا صحيحا من الناحية القانونية ، كما وضعت قواعد قانونية لحماية الملكية الخاصة التي لرعايا الدول المرتبطة معها بمعاهدات صداقة . وتطبيقا لذلك فان تركات الاجانب الذين يموتون في مصر تجرد وترسل الى بلادهم بطريق دبلوماسي (وهذا هو ما حدث عندما توفي تاجر زيت قبرصي وهو يصعد النيل) ، اذ قامت الادارة المصرية بحصر امواله وارسلتها الى قبرص) ، كما سمح للاجانب بان يكونوا اصحاب مصارف او اصحاب سفن او ملاك محلات تجارية (اذ شهدت مدن مصر السفلى العديد من السوريين الذين يمتلكون سفنا ومصارف ، وهناك ايجيون مقيمون في البلاد ولهم محلات تجارية) ، كما ان هذا هو الوقت الذي كان يحلم فيه امينوفيس الرابع « اخناتون » بتشييد دولة وديانة عالميتين تضمنان سائر الشعوب الخاضعة لسلطانه . وتأسيسا على ذلك ، ورغبة منه في كسر شوكة كهنة « آمون » نقل عاصمة ملكه الى تل العمارنة (حيث عثر فيها اخيرا على الارشيفات الفنية والمتعلقة بفترة حكمه) ، وحمل لواء عقيدة التوحيد معتبرا العالم بمثابة وحدة خاضعة لاله واحد الذي خلق البشر جميعا وساوى بينهم . وأخذ في نشر تعاليم الوحدانية المطلقة ، والتي عبادة جميع الالهة لتحل محلها عبادة « آمون » ، خالق العالم ، والاله الاعظم والواحد ، اله الامبراطورية العالمية التي يرغب هذا الفرعون الشاب في اقامتها ،

والذى مثل بقرص الشمس . وجعل «أمينوفيس» من الممكن للجميع تقلد الوظائف فى القصر والادارة حتى بالنسبة للجانب ، ودون اعتبار للوسط أو الاصل الذى يتحدر منه الشخص . وربة فى أن يسود بين الناس الحب الذى يعلمهم الله اياه ، فلقد عمل على تحقيق السلام فى ربوع الارض ، وارتفع مستوى المعيشة ، وتأسس المدن النموذجية . وفى نفس الوقت الذى باشر الفرعون فيه الاصلاح الدينى ، أجرى اتصالات دبلوماسية على نطاق واسع ، واقام علاقات اقتصادية قوية مع بابل ، وآشور ، وبلاد الحيثيين ، وجزر بحر ايجه .

ولم يكتب لهذه المحاولة الاستمرار فى الوجود بعد وفاة مبتدعها ، ولكنها كانت حدثا هاما من حيث انها محاولة لتأسيس امبراطورية عالمية تدعمها ديانة عالمية . ولا شك أن الفضل الذى منى به مجهود «أمينوفيس» الرابع ، واختلال التوازن الدولى بفعل الغزوات الحيثية ادى الى الابطاء من الحركة التى حملت المصريين على انشاء قانون دولى يخاطب الجميع ، وابتداء ما يشبه قانون الشعوب . وتعود الحركة الى الظهور مرة ثانية وتكتمل فى القرن السادس ، ما بين عام ٥٦٨ وعام ٥٢٥ تقريبا تحت حكم «امازيس» . فلقد فتح هذا الملك مدينة «نقراطيس» للاغريق ، وسمح لهم بتنظيم علاقاتهم وفقا لاحكام قوانينهم ، والزهم بدفع الضرائب .

ب - بالنسبة للبابليين ، فان المقتضيات الدولية والحرص على العلاقات مع الخارج لها صبغة نفعية عملية . والحق أن التجارة البابلية هى ثمرة المبادرة الفردية . فكانت بابل تجهل احتكارات الدولة ، والاقتصاد الموجه ، التى كانت تسود مصر . وثروتها تعتمد على ثروة التجار ، ورجال المال ، والشركات التجارية ، ورعايا الامبراطورية ، الذين يخضعون ، فيما يتعلق بهذا المجال ، لقانون بابل . ويمكن أن يصبح يهودى منفى ملتزم جباية الضرائب كالى فرد بابلى . ويطبق قانون بابل باعتباره قانون اعمال فى كل آسيا الصغرى . فهو معروف ومقبول فى المدن الفينيقية ، ويسلم به فى

ليديا . ويمكن القول بأنه ينظم المسائل التجارية والمالية الدولية في المنطقة التي تمتد من مصر حتى البحر الأسود . والمذهب الحسر الذي انتهجه بابل حقق رخاء سورية ، التي تتفاعل من جانبها مع القانون البابلي فتجمله يتطور نحو المرونة والفردية المتزايدة . فالكفالة وفكرة التضامن ، وقواعد الائتمان ، والشركات التجارية تتخذ شكلا يكاد أن يكون نهائيا . وعالية القانون السورى البابلى - والذي ساعده انتشار الارامية ، وهى لهجة سريانية ، كان يتحدث بها في أرجاء غرب آسيا باعتبارها لغة دولية ، وساهمت كثيرا في قضية العلاقات الدولية - مقامة على اساس من الفردية والمساواة .

٢ - الهدف الثانى : تحقيق المساواة المدنية «المساواة في حقوق

الواطن» :

ان الانتقال من التنظيم الاجتماعى القديم الى تنظيم اجتماعى أكثر تمقيدا ، والأبعاد الملائمة التى رسمها اقتصاد تجارى حر نسبيا، دفع الناس أيضا الى مراجعة العلاقات المدنية وحقوق المواطن على اساس مبدأ المساواة .

ويمكن ادراك هذه الحركة في كل مكان ، وهى تتحقق في نواوين مختلفة ، بحسب المدن والشعوب . فبرغم انها تتأخر أحيانا ، ويوجد ما يعارضها ، وأحيانا أخرى تضطر الى الجمود والتوقف لفترات قد تكون طويلة ، بل وقد نشهد تراجعاً ملحوظاً لها ، فانها كانت تعود بقوة متزايدة حينما تساعد الظروف .

١ - ميزوبوتاميا :

في الحضارات التى سادت على النموذج البابلي ، فان الاتجاه نحو المساواة أكثر ادراكا ، لان الحياة الاجتماعية فيها أكثر ملاءمة للشسرة المكتسبة ، والشخصية والمبادأة الفردية . والبابليون ، وهم تجار قبل كل شيء ، كانوا قد توصلوا الى نوع من المساواة المدنية والمساواة في حقوق المواطنين تحت سلطة موظفين ملكيين وكهنة . والارستقراطية التى توسط ما بين البابليين والملك هى ارستقراطية

وظيفية ، أكثر منها أرستقراطية بسبب الميلاز أو الثروة. ولقد حاول
الكثير من الموظفين الملكيين أن يورثوا وظائفهم ، وإن جمعوا ثروات
عقارية . بيد أنه في الخطوط العريضة ، فإن البيئة الاجتماعية
للممالك التجارية في الشرق تختلف عن تلك البيئة في المدن الارستقراطية
أو الممالك الزراعية .

٢ - مصر :

وعلى العكس فإن التصادم بين اتجاه عدم المساواة أو التدرج
واتجاه المساواة ، عنيف في مصر . وتذبذبت مصر بين هذين التيارين
حتى وصلت الى نقطة التوازن في القرن السابع والقرن السادس قبل
الميلاد .

وبتسم التيار الاول بالفردية والمساواة وتقوية سلطة الدولة
والتركيز السياسى . وانتصر هذا التيار في ظل الدولة القديمة ،
وكذلك في عهد الدولة الوسطى حيث اتجهت البلاد نحو بعض
المساواة القانونية التى دفعت اليها الافكار الدينية السائدة وقتئذ
والقائلة بأن الناس جميعا متساوون أمام اله الحياة الخالدة ، والتجديد
الذى حدث في مجال التجارة ، وتكوين طبقة من الموظفين ،
والاتصال الذى تم بين سكان المدن وسكان القرى ، وجهود فراعنة
طيبة الذين وطئوا من جديد السلطة الملكية وعملوا على تحقيق
المساواة بين جميع المصريين مع وضعهم في اطار ادارة مركزية
قوية . وتميزت السيادة التى انتهجها فراعنة الدولة الحديثة
الذين استعادوا سلطانهم من جديد بالطابع الدينى والصوفى والاجتماعى .
وفى الحقيقة ان هذه الصوفية الدينية ساعدت على انتعاج سياسة
مضادة للامتيازات ومظاهر التفرقة على الصعيد الاجتماعى . وفكرة
مساواة الناس أمام الاله أدت الى الأخذ فى مجال القانون بفكرة
مساواتهم فى الحقوق . وأصبح الاقتصاد حرا ومفتوحا ، كما أن
السهولة المتزايدة لانتقال الاموال قضت على التضامن العائلى القديم
وعملت على تجزئة الدم المالية ، وأخذ بعض الفراعنة يهدون بأعلى

المناسب الى رجال جدد لجرد كفاءتهم الشخصية وليس لاعتبارات تتعلق باصل محتدهم . واخيرا ، ابتداء من القرن الثامن ، وبقدوم فراغة الاسرة الساوية سادت من جديد السياسة القائمة على الاقتصاد الحر ، والمساواة والديمقراطية على الصعيد الاجتماعى ، واتجهت جميع مظاهر القانون الخاص نحو الافكار الفردية ، كما طبقت القواعد القانونية على الجميع .

اما التيار الثانى فيتميز بعدم المساواة والتدرج والتفتت السياسى وسيادة النظام الاقطاعى ، ويهدف الى القضاء على مركزية السلطة والعودة الى تكوين مجتمعات محلية متميزة ومتدرجة بيد التنظيم الاجتماعى ذى النزعة الفردية والقائم على مبدأ المساواة ، وعلى رأسها طبقة من الاقطاع العلمانى والكهنوتى الوراثى . وتحقق ذلك فى مصر فى الفترات التالية : اولا فى الفترة ما بين عام ٢٣٥٠ وعام ٢١٥٠ تقريبا ، والتى عمت فيها الفوضى التى تسجل نهاية الدولة القديمة وقيام العصر الاقطاعى الاول ، وكذلك بعد عام ١٦٨٠ عندما أدت غزوات الهكسوس الى القضاء على الدولة الوسطى ، واخيرا ابتداء من العصر الذى تعرضت فيه مصر للغزوات الدورية والذى استمر حتى القرن الثامن . ففى خلال هذه الفترات المتعاقبة ، كانت السلطة المركزية تضعف وتنتشر الفوضى ، وتفتت سلطة الدولة لحساب جماعات منافسة ، وتنتقل السلطة الحقيقية الى يد الاقطاع العلمانى او الدينى . فالوظائف تمتلك وتصبح وراثية ، وكذلك الضيعات التى كانت الدولة تمنحها لموظفيها والكهنة بصفة مؤقتة ، وتظهر فئة من افسراد الشعب تتمتع بامتيازات اجتماعية وسياسية واقتصادية ويقضى بالتالى على نزعة المساواة والفردية .

ومهما يكن من امر فان التيار الاول انتصر فى النهاية (ابتداء من القرن الثامن قبل الميلاد) . وجمع الدين سائر الافراد حول عقيدة واحدة . ولم يكن يوجد من حيث المبدأ ، عبر مصر باكملها سوى مصريين متساوين فى الحقوق . ويرجع الانتصار الحاسم للنزعة الفردية والمساواة القانونية والاجتماعية (او بتعبير آخر الديموقراطية الاجتماعية) الى جهود الفراغة التواصل ، ومظاهر التقدم التى تلمسها تعتبر نتيجة لتقوية سلطة الفرعون .

يتضح مما تقدم أن اتجاه المساواة يعم العالم القديم ، وتعرف غالبية الحضارات مقدماته على الأقل . أما مصر ، فيبدو أنه قد حقق فيها انتصاراته الحاسمة . فالمساواة الاجتماعية التي تكفلها الملكية المطلقة تجنب المصريين مظاهر الفوضى والاضطرابات التي صاحبت في اليونان الصراع من أجل : المساواة السياسية ، المرتبطة بالمساواة الاجتماعية .

المبحث الثاني

بنود انهيار اتجاه المساواة

ما يكاد الاتجاه نحو المساواة يحقق أحلال الأوليغارشية محل الاستقرائية التي كانت قائمة على الميلاد ، حتى ظهرت مشكلتان جديدتان . ففي المجتمع الذي يتجه فيه الأفراد نحو المساواة في الحقوق ، فإنه من الضروري الحرص على سير المرافق العامة وكفالة الارتباط الوثيق بالحياة الاجتماعية وتماسكها . وهذا هو ما تحققه الوظيفة العامة . ومن ناحية أخرى ، فإنه يتعين تجنب أن تؤدي العلاقات الاقتصادية والمالية إلى سقوط عدد من الأفراد في تبعية بعض الأشخاص نتيجة لملاقة المديونية . وظهرت بوضوح مشكلة «الوظيفة العامة» ومشكلة الديون . ومن الصعوبة بمكان إيجاد حل لكل منهما .

١ - مشكلة تماسك الحياة الاجتماعية :

(١) اتجه العالم القديم إلى قبول حنين أوجت بهما التقاليد والمبادئ ، بالنسبة لاختيار الموظفين ومكافئهم ، وهما : الإرث والهباء لدى الحياة لبعض الأراضي التي تكفل إيرادها العيش لرجال السلطة . ولقد عرفت كل الممالك ، من الشرق الأوسط حتى مصر ، هذه الممارسات العملية . ول سوء الحظ فإن الإرث والكفاية عن طريق الانطاعات يمهّد الطريق لتفانيا شوء : قطاع . فعندما تضعف

الدولة ، يعتبر الموظف - أنفسهم ملاكا للاراضي المقطعة اليهم في الاصل على سبيل الانتفاع ، وينقلونها الى ورثتهم ، وتدخل في ذمتهم المالية . كما يمتلكون وظائفهم ، وينتهزون اول فرصة لاغتصاب جزء من السلطات الملكية . ولقد تحقق هذا التطور اكثر من مرة في ميزوبوتاميا ، وحلتاه بشيء من التفصيل في مصر .

٢ - وظهر علاجان لهذه المضار ، ويكمن اولهما في الكليات المطلقة ، وثانيهما في المدن الديمقراطية .

١ - في الكليات المطلقة ، اتجهت الدولة الى تعيين الموظفين بنفسها ، وعلى اساس الكفاءة والاخلاص، وليس على اساس الوراثة، مثلما حدث في مصر في القرنين السابع والسادس . كما أدرك البابليون والآشوريون والميديون ، والفرس ، ان التعيين عن طريق الملك هو الاسلوب الوحيد للاحتفاظ بممثل الدولة في يده . وحاولوا اتباع هذه السياسة على الاقل بالنسبة للمناصب الهامة . ويمكن تفادي الاخطار الناجمة عن طريقة اعطاء المكافاة ، اذا دفعت الى الموظفين مينا أو نقدا . وفيما بعد ، ساعد نظام النقد كثيرا على حل هذا الوجه من المشكلة .

ب - وفي المدن التي تكون الديمقراطية السياسية فيها مرتبطة بالضرورة بالديمقراطية الاجتماعية، فان المشكلة تحل بطريقة مختلفة : فالوظائف التي يعهد بها في الكليات الى موظفين ، تعتبر مناصب سياسية أو ادارية أو قضائية . ويعين شاغلوها في المدن بواسطة الانتخاب لفترة محددة ، وهذه الوظائف مجانية. بل وفي اثينا يتم شغل غالبية مناصب الحكم بطريق الاقتراع . وتكمن مضار هذا الحل في عدم استقرار الوظائف ، وفي عدم تمييز النساخين الذين لا يرد اختيارهم دائما بالضرورة على الافراد الاكثر كفاءة أو امانة ، وأخيرا في التفوق الممنوح الى الاوليجارشية ، فهي في موقع متميز على الفئات الاقل حظا من الشعب ، لشغل هذه الوظائف المجانية .

٢ - مسألة الديون ومشكلة المساواة الاقتصادية :

تثور مشكلة أخرى بالنسبة الى المواطنين المتساوين في الحقوق . ذلك ان الالتزامات التي يبرمها المدينون في مواجهة دائئهم يمكن أن تنشئ علاقات تبعية ثقيلة ، مثلها في ذلك مثل الميلاد أو الثروة التي تنجم عنهما مظاهر للفرقة الاجتماعية. ولذلك صاحب الكفاح في سبيل المساواة المطالبة باتخاذ إجراءات لمصلحة المدينين المعسرين . ففي مصر ، في القرن التاسع والقرن الثامن ، كثرت استئانة المزارعين (سعر الفائدة الذي وافقت عليه المعسدين بلغ ١٢٠٪) ، مما أدى الى وقوعهم سريعا في حالة عبودية بسبب الدين ، لان نظام التبعية المستمرة للأرض لم يسمح لهم أبدا بالتقدم على الوفاء الى دائئهم . وألغى بوكخوريس كل الديون التي لا يقرها عقيد ، وحرر الملكيات المرهونة والأشخاص المستعبدين بسبب الدين ، وألغى الإكراه البدني ، وخفض سعر الفائدة الى ٢٣٪ ، وقرر عدم تجاوز متجمد الفوائد قيمة الدين الأصلي .

وفي أينا ألغى صولون بدوره الإكراه البدني ، وحرر المستعبدين بسبب الدين ، وأعاد الى المسالك السابقين الأراضي التي صادرها دائئهم ، وحرر وقوع المدينين المعسرين في حالة العبودية ، وألغى الديون القديمة .

فكما أن الدولة تجد من الضروري العثور على طرق مناسبة لتحديد مكانة رجالها ، رغبة منها في الحيولة دون تجدد ظهور أرستقراطية بسبب الوظيفة أو اقطاع ، فهي مضطرة أيضا الى مساعدة الأشخاص الذين استدرجوا للاستئانة، اذا ارادت الحيولة دون أن يؤدي الجزاء الوحشي بسبب الاعسار الى التبعية ، وعدم المساواة ومظاهر التفرقة الاجتماعية المختلفة .

ومهما يكن من أمر ، فان مبدأ المساواة الاجتماعية ، يصعب حصره في نطاق محدد حتى ولو وجد حل لمشكلة الديون ، ومنح المواطنون حقوقا سياسية متساوية، وتحرروا من الاضطهاد السياسي والاجتماعي ، فلماذا لا يتحرروا أيضا من الفقر، وهو أسوأ أنواع العبودية ؟ ففي ظل نظام المساواة السياسية ماتزال قائمة مظاهر عميقة لعدم المساواة

الباب الرابع

اجراء مقارنة ما بين نظم القانون العام

في الشرق الأدنى والقرب في العصر القديم

(الانظمة السياسية ، القانون البحرى النولى ، النظريات السياسية)

مقارنة عامة :

لا شك ان اجراء مقارنة ما بين نظم القانون العام في الشرق والغرب القديم يقدم لنا فائدة كبرى . اذ انه يلقى الضوء على جذور الحضارة الغربية الحديثة ، ولا سيما في المجال القانونى والسياسى ، ومن الملاحظ ان هذه الحضارة تؤثر على العالم كله في المرحلة التاريخية التى نعيشها الآن .

كما ان اجراء هذه المقارنة يبين الاصول القديمة للاختلاف بين الحضارتين الشرقية والغربية ، والاسباب الكامنة وراء التشابه بين بعض الانظمة الموجودة في كلتا الحضارتين في الوقت الحاضر .

ولا يوجد خلاف بين الباحثين حول مسألة ان بعض جذور الحضارة الغربية الحديثة قد نبتت حول البحر الابيض المتوسط ، وفي الشرق الأدنى القديم . بل ويمكن القول ان هذه الاصول تكونت على الاخص في مصر القديمة وميزوبوتاميا . وعلى أساسها ازدهرت الحضارة الغربية في اليونان القديم وفي ايطاليا التى تمتع علم القانون فيها بمكانة مرموقة لا نجد نظيرا لها في اى مكان آخر من العالم القديم . وبفضل الجيوش الرومانية الفاتية ، امتدت مكانة هذا العلم الى الجزء الغربى من حوض البحر الابيض المتوسط . وأوجد انظمة لها سمات مشتركة على مساحات شاسعة من الاناليم المختلفة .

والشعوب البدائية التي سكنت الجزء الغربى من حوض البحر الابيض المتوسط في تاريخ لا يمكن تعديده بسهولة اتبعت أنظمة سياسية واجتماعية يصعب علينا تصورها . كل ما نستطيع قوله ان هذه الشعوب كانت تسود فيها اللغة والتقاليد الهندوأوربية . بعكس الشعوب التي سكنت الجزيرة الشرقية من حوض البحر الابيض المتوسط ، فلقد سادت فيها اللغة والتقاليد السامية ، وانتشرت فيها الكتابة بالخط المسمارى الذى اوجد صلة قوية بين غالبيتها ، ولا سيما فى عالم القسائون ، حيث نتحدث هنا عما يسمى بالقوانين المكتوبة بالخط المسمارى . ففى الكتابة بالخط المسمارى تعبر العلامات عن فكرة محددة يمكن فهمها بواسطة شعوب لها لغات مختلفة (مثل السومريين والبابليين والآشوريين ، الخ) . ونشير الى ان السومريين هم الذين ابتدعوا الخط المسمارى واستخدموه فى كتاباتهم على لوحات الطين ، واستخدمه بعد ذلك الشعوب الشرقية المجاورة .

ومن حيث طريقة عرض الافكار فى الشرق والغرب القديم ، فان الاسلوب التجريبي هو الذى استخدمه الشرق ، بعكس الغرب الذى انتشر فيه منذ القدم الاسلوب التجريدى وذلك تحت تأثير الفلسفة الاغريقية والفقهاء الرومان الذين تعمقوا فى هذه الفلسفة .

وهذا واضح من الوثائق التى عثر عليها فى الشرق والغرب القديم والتى تبين ، فضلا عن هذا الاختلاف ، التأثير الذى مارسه الشرق على الغرب ولا سيما الانظمة القديمة التى عرفها اليونان وروما . ويكفى أن نشير هنا الى وثائق مملكة اوجاريت . وهى مدينة كنعانية (راس شمرة حاليا) ، وتقع على بعد ٢٠٠ كيلو متر شمال بيروت ، على البحر الابيض المتوسط . وعثر فيها على عدد كبير من الوثائق مكتوبة باللغة الاكدية ، تلك اللغة التى سادت لفترة طويلة فى بابل وآشور .

وتسمح هذه الوثائق بملاحظة ان الفينيقيين ، وهم ملاجون مهرة كلاجريق ، نقلوا كثيرا من الانظمة التى كانت سائدة فى الشرق الى اليونان (بحر ابجة) وأفريقيا . ويضيف علماء القانون المسمارى (الى المعتمد على الوثائق المكتوبة بالخط المسمارى) انه من المحتمل ان قانون مدينة اوجاريت قد استخدم كنقطة اتصال ما بين النظم الميزوبوتامية وتلك التى عرفتها المناطق المحيطة من حوض البحر الابيض المتوسط . وبخريون مثلا على ذلك

بفكرة العربون باعتباره وسيلة لتسهيل إبرام عملية قانونية ، وإن أصله التاريخي موجود في هذا القانون ، ومنه انتقل إلى اليونان وروما .

ويؤكد هؤلاء العلماء أن مثل هذه العمليات القانونية كانت ذاتعة في الشرق لأسباب عديدة منها أن النشاط الاقتصادي كان واسع النطاق ، وعلى وجه الخصوص في بابل نحو عام ١٧٠٠ ق.م. ، وكان قائما على التجارة والعقود . وذلك على نقيض ما كان عليه الحال في روما في القرن الخامس ق.م. حيث كان النشاط الاقتصادي يتسم بالطابع الزراعي .

المقارنة ما بين الأنظمة السياسية التي سادت في الشرق والغرب القديم :

الظاهرة الشائعة في الشرق هي استمرار النظام الملكي المطلق لحقبة طويلة من الزمن ، وفيه يخضع جميع الرعايا لسلطة الملك التي لا ترد عليها قيود . بعكس الغرب ، نجد أنه سرعان ما تحول النظام الملكي فيه إلى نظام المدينة التي يحكمها عدد من المواطنين .

وهناك نظرية تقليدية تذهب إلى أن النظام الملكي في الغرب ، بعكس مثله في الشرق ، كانت سلطة الملك فيه مقيدة ، وفي هذا يشبه سلطة الحكام الجمهوريين في روما حيث كانت بدورها مقيدة . وعلى هذا الأساس ، تقيم النظرية التقليدية التفرقة ما بين النظام الملكي المطلق في الشرق ، والنظام الملكي المقيد في الغرب .

ولكن الاتجاه الحديث يذهب إلى أن الطابع العام للنظام الملكي في الشرق والغرب كان واحدا . بمعنى أنه كان نظاما ملكيا مطلقا وإن سلطة الملك لم تكن ترد عليها أية قيود ، وأن الاختلاف بين الشرق والغرب في هذا المجال لم يتحقق إلا في فترة تاريخية لاحقة حينما ساد في الغرب نظام المدينة القائم على سلطة الحكام المقيدة ، بينما استمر في الشرق النظام الملكي المطلق .

ويفسر هذا الاتجاه ظاهرة استمرار النظام الملكي المطلق في الشرق على أساس وجود الأنهار الكبرى مثل نهر النيل في مصر ، ونهر دجلة والفرات في ميزوبوتاميا . وهذه الأنهار يمكن أن تكون مصدر خير وفير أو مصدر تخريب كبير . ومن هنا كان يتعين وجود إرادة ملكية قوية ولا طين تستطيع فرض متطلبات الإنجازات الكبرى على الجميع مثل المشروعات الضخمة التي ينبغي أن يساهم فيها الجميع كبناء السدود والخزانات ، وحفر شبكة

كبيرة من الترع والمصارف ، كل هذا من أجل ضمان حد أدنى من مستوى المعيشة لأفراد المجتمع .

ويرى هذا الاتجاه انه في عصر البرونز ، حيث كانت الزراعة على وشك ان تبدأ ، وتتخذ لها مكانا بجانب الصيد والرعى ، فان الظروف الجغرافية والاقتصادية هي التي كانت تبرر وجود السلطة المطلقة لشخص واحد بالنسبة للمدن التي نشأت بعد ذلك . ويطلق على هذا الرأي : «المذهب المادى التاريخي» . وهو بلا شك موضوع جدل كبير بين العلماء .

مشاركة الشرق للغرب في ابتناع القانون البحرى الدولى :

ان مقتضيات الملاحة النهرية والبحرية ، وارتباطها بالعديد من الدول هي التى اوجدت ما يسمى بالقانون البحرى الدولى . وكانت الملاحة النهرية هي الاسلوب الامثل لانتقال البضائع من بلد لآخر .

ولقد ساهم البابليون والفينيقيون والافريق والرومان في ابتناع القانون البحرى الدولى . فالقواعد التي كانت تحكم الملاحة النهرية في هذه البلدان ليست مختلفة كثيرا . وكان اقتباس الغرب من الشرق واضحا في هذا المجال ايضا . فاصول نظرية الاضرار او المخاطر المشتركة *avaries* نبتت في فينيقيا ، وانتقلت مبادؤها الى جزيرة رودس التي كانت تابعة لليونان ، ثم استعارها الرومان بعد ذلك .

كما ان فكرة استئجار المركب يرجع اصولها الى القانون البابلى ، فثبتت الملاحة منتشرة في نهري دجلة والفرات والقنوات المتصلة بهما ، كما يشهد بذلك تقنين بلالاما وتقنين حمورابى . وانتقلت عنهم هذه الفكرة الى الفينيقيين والافريق والرومان ، بل وفي التقنينات التجارية الحديثة . وكان يمكن استئجار شطر من السفينة مقابل اجرة تناسب هذا الجزء . ويمكن ايضا استئجار مراكبى مقابل اجرة تدفع له .

وكذلك فان فكرة استئجار مركب بواسطة عدة افراد موجودة . وكانت تدفع الاجرة بحسب وزن البضائع وعدد الافراد الذين استأجروا السفينة وبعد المسافة . ويمكن اقتضاء الاجرة قبل الشروع في السفر او بعد انتمائه ، مما اوجد نوعان من استئجار السفينة تكون فيهما القواعد التي تحكم المخاطر مختلفة .

ويحق للشاحن أن يفسخ عقد استئجار السفينة وهي في عرض الطريق ، ولا يدفع سوى الجزء النسبي من الأجرة إذا وجد مشتريا للبضاعة المشحونة عند توقف السفينة في مكان ما .

وكما قلنا فإن الفينيقيين هم الذين ابتدعوا نظرية المخاطر المشتركة *avaries* . ففي حالة القاء جزء من حمولة السفينة في النهر لتجنب خطر مشترك ، تقسم الخسارة على الجميع على أساس نسبة معينة بحسب وزن البضائع وليس بحسب قيمتها . فليس قانون رودس *Lex Rhodia* هو أول من قرر تقسيم الخسارة على جميع الشاحنين كما يرى البعض ، وإنما الفينيقيون الذين استوحوا من قواعد أجرة الشحن التي تتحدد نسبتها بحسب وزن الحمولة . ولا يحتاج قبطان السفينة الى موافقة خاصة من الشاحنين لكي يصدر قراره بالقاء جزء من حمولة المركب في البحر ، وذلك بعكس ما كان يقضى به قانون أثينا .

وهناك خلاف حول ما إذا كان الفينيقيون قد استعملوا رودس قبل احتلال الأفريق لها . وحتى إذا قمنا وزنا للرأى الذى يسكنك في ذلك ، فإنه بالقطع كانت هناك صلات مستمرة وتبادل للحضارة ما بين اليونان وجزرها المختلفة وفينيقيا .

وتطبق في حالة فرق السفينة القاعدة القائلة بأنه إذا كان الشاحن قد دفع الأجرة لا يجوز له المطالبة باستردادها . أما إذا كان لم يدفعها فإنه لا يلتزم بها . ويحتمل أن هذه التفرقة أوحى بها التمييز الملاحظ في القانون البابلي ما بين تأجير السفينة كلها أو جزء منها ، وأن عقد النقل لا يعتبر أنه قد نفذ إلا بعد أن تصل الحمولة الى وجهتها الأصلية .

ولقد باشر الفينيقيون التأمين البحري بالنسبة لتلف السفينة أو الكمر غير المتعمد لها . فكان أصحاب السفن ينضمون مما وينشئون شركات تأمين تتحمل ما يتعرضون له من خسارة . ونجد أمثلة لهذه الشركات في قرطاجنة وهي مستفزة فينيقية .

وأخيرا يمكن أن نشير الى ما يسمى بقرض المخاطر الكبيرة *nauticum foenus* . حيث يتعرض الراسمال لمخاطر الرحلة كلها ، إذ يدفع مبلغا كبيرا على سبيل القرض لتجهيز السفينة مقابل فوائد ضخمة اذا عادت سالمة .

ولقد اقتبس الرومان هذا النظام من الاغريق كما اقتبسوا كذلك نظام
المخاطر المشتركة .

فمن المعلوم ان الرومان حينما شيّدوا اسطولا قويا ، لم يجدوا الحاجة
الى وضع اسس جديدة لقواعد القانون البحرى ، وانما دعموا ما تلقوه عن
الافريق . فبالنسبة للمخاطر المشتركة اقتبسوا المبادئ الموجودة فى التقنين
البحرى لمدينة رودس وهى مدينة افريقية ، وكانت تجارتها كبيرة ومزدهرة
عندما احتلها الرومان . ووجد الرومان ان هذه المبادئ تكفل التقسيم
العادل للخسارة الناجمة من القاء البضائع فى البحر حتى يمكن التخفيف من
ثقل المركب فى حالة هبوب العاصفة . فقرر القانون الرومانى ، فى الفترة
الاخيرة من نهاية الجمهورية ، منح ملاك البضائع التى القيت فى البحر ،
الدعاوى التى تحمى عقد الايجار ليرفعوها على ملاك البضائع التى انقلبت
ليقتسموا معهم الخسارة بنسبة قيمة هذه البضائع .

الخلاصة : ان تفوق القانون البحرى اليونانى ، الذى تدعم بواسطة
القانون الرومانى ، لم يكن تفوقا مطلقا . فهناك الكثير من القواعد التى
ابتدعها الفينيقيون حينما كانوا سادة البحار ، وقبل ان يحتل الرومان
فينيقيا بحقبة طويلة ، اقتبسها الافريق ، ومن خلالهم انتقلت الى الرومان .
ومن ثم يظهر بوضوح ، وبفصل البابلين والفينيقيين ، مدى مساهمة
الشرق القديم فى ابتداء قانون بحرى دولى .

الباب الخامس

اصول النظريات السياسية فى اليونان القديم

ذخر اليونان بالعديد من الشعراء والعلماء فى العصر القديم . وتضمنت
مؤلفاتهم بعض الافكار السياسية فى صورة اقوال ماثورة . فالشاعر **هومروس**
اوضح اهمية القانون والعدالة وانهما الاساس الضرورى لكل تنظيم سياسى .

وهناك غيره من الادباء مثل **بيثاغوراس** الذى اوحى للمدن اليونانية بروح
الحرية التى لها صبغة ارستقراطية . وهزئود الذى كانت الافكار السياسية
لديه متناقضة .

ولم توجد في الأعمال الادبية لهؤلاء المفكرين ، نظريات سياسية متكاملة .
وينبغي الانتظار حتى بداية القرن الخامس ق.م. لكي نجد نقاشا يكاد ان
يكون متكاملًا عن الاشكال المختلفة للحكومة ، وليس مجرد افكار سياسية
متناثرة كما كان الحال من قبل . ومع ذلك فان هذا النقاش ، رغم عمقه لم
يؤد الى وضع نظريات سياسية متكاملة .

الفصل الاول

المدرسة التاريخية في الفكر السياسي اليوناني

نستعرض هنا النظريات السياسية التي لها طابع تاريخي واهم روادها ،
مع العلم ان المدرسة التاريخية هي التي رسمت الخطوات الاولى للفكر
السياسي المجرد يفتسبل وضع اطار تنظيمي انتقادي للاحداث الماضية
والعاصرة :

١ - هيودوت (نحو عام ٤٨٤ - ٤٢٥ ق.م.) :

يظهر اماننا باعتباره مؤرخا متحررا من كثير من الافكار الشائعة التي
لها طابع سلافي عنصري او سياسي . كما انه يعد اول مؤلف ابتدع اسلوبا
للحوار بين ثلاثة من السادة الفرس الذين اخلوا يناقشون مزايا وعيوب
النظام السياسي الاستبدادي ، والنظام الديمقراطي ، والنظام الارستقراطي .

فكما جاء على لسان אחד هؤلاء الثلاثة ، يستبد الطاغية بالسلطة
ويباشرها بطريقة تحكمية . وبسبب عتوه وجبروته يصل بالضرورة الى
قلب اوضاع الحياة القديمة راسا على عقب ، وينتهك حرمة النساء ، ويعدم
الرجال بدون محاكمة . ويقترح الثاني ان يباشر الشعب السلطة العليا في
المجتمع باعتباره سيد امره ، وهو الذي يتخذ القرارات الهامة ، ويتم
اختيار اعضاء الحكومة بطريق القرعة فيما بين المواطنين على اساس المساواة
الناتجة . ويعترض الثالث على ذلك على اساس ان الجماهير يسودها الجهل ،
وهي غير قادرة على اتخاذ القرارات المناسبة لكل موقف هام ، ومن الافضل
ان يعهد بالحكومة الى رجال علم ومعرفة : « فاحسن القرارات تصدر بطبيعة »

أحد من أحسن الأفراد . ويقترح هذا السيد الثالث ما بعده نظاماً مثالياً : أن أحسن الحكومات هي تلك التي يكون على رأسها شخص مثالي واحد . وهذه الخاتمة للحوار تتطابق تماماً مع مجريات التاريخ السياسي الفارسي : فبعد إلغاء النظام الاستبدادي للمجوس حيث اغتصبت السلطة بواسطة روساء الفرس في عام ٥٢٢ ، لم تعد هذه السلطة إلى الشعب أو إلى سلطة الأرستقراطية ، وإنما عادت إلى الملك داريوس . وهكذا تحت ستار الحوار والتاريخ ، يقدم لنا هيرودوت أول بذرة لنظرية سياسية لها تقسيم ثلاثي سبقت له نجاح كبير فيما بعد .

٢ - أوسطو فانتوس (٤٤٥ - ٣٨٦ ق.م.) :

وربما يدعو إلى الاستغراب أن نضم هذا المؤلف للروايات الهزلية إلى الأمانة . وفي النظريات السياسية التي لها طابع تاريخي . ولكن أسلوب عمله يبرر ذلك . إذ كان يشير في رواياته إلى أحداث تاريخية محسدة ترد على لسان شخصيات سياسية . ففي روايته «الفرسان» ، نجد بعض شخصياتها يهاجم النظام الديمقراطي ، بينما يهاجم البعض الآخر النظام الشيوعي . كما يسخر المؤلف من الخيالية الاجتماعية لبعض الفلاسفة . ويعتقد في التصالح الأخرى بين المدن اليونانية ، وإلغاء المحاكم الشعبية . وهو يؤيد النظام الأرستقراطي المعتدل .

وإذا كان من السذاجة أن نبحث في أعماله عن فلسفة سياسية أو اجتماعية بمعنى الكلمة ، ومع ذلك فإن أعماله إنما طابع السخرية الراقية مما لمور في المجتمع في عصره . وكان يسخر كذلك من النظريات الخيالية التي لا يمكن تطبيقها في عالم الواقع .

٣ - السفسطائيون :

لم يهتم جميع السفسطائيين بالسياسة بطريقة مباشرة . وإن كان أفلاطون يشير إلى أحدهم ويدعى كاليبليس Calliclés ، والذي يفرق بين نوعين من العدالة : عدالة مستمدة من قوانين شعب من الشعوب ، وعدالة مستمدة من الطبيعة . والخطورة في النوع الأول أنه يؤدي إلى المساواة وهو ما يناقض الطبيعة الإنسانية ، وأما النوع الثاني فإنه يترتب عليه تنصير الأقوياء على الضعفاء . فهناك مساواة مدنية قائمة على أساس قانون

المدينة ، وعدم المساواة الطبيعي ، المستمد من الطبيعة . ومن ثم فإن كل تنظيم سياسي يحمل في طياته بلور عدم الوفاق المشار اليه .

وانتيفون Antiphon : سفسطائي آخر معاصر لسقراط ، ويشير الى المبادئ الاولى لكل قاعدة اجتماعية . وفي رأيه أن هناك قانونا للخلقة ، وهو قانون عالمي يحكم الانسانية ، ويندد بالتمييز العنصري الذي اعتاد عليه الاغريق في مواجهة الاجانب الذين يطلقون عليهم اسم «البرابرة» . اذ ان قانون الخلقة لا يفرق بين الاغريق والاجانب ، وينبغي ان يشمل الجميع نفس المعاملة بمقتضى القوانين الانسانية . ولا يجوز الانعام على الانسان بآية منحة بسبب ولادته في مدينة يونانية . ولكن هذا الفيلسوف لم يضع أى تصور دستوري لتطبيق هذا المبدأ الجيد الذي قرره .

٤ - توسيديد :

لا نعلم ما اذا كانت المحاورات التي وردت في اعماله من ابتداء هذا المؤرخ نفسه أو قال بها رجال مشهورون ، يزعم أن يتحدث عن سلوكهم . فهو يشير الى أن الحكام بريكليس يشيد بديمقراطية آينا . فالمساواة بين جميع المواطنين تمثل إحدى الدعامات الاساسية لبناء الدولة . فكل مواطن ينبغي أن يخضع للقانون والسلطة الحكومية والدستور والأخلاق الحميدة . وينبغي أيضا أن تكون الدولة غنية وقوية . فهو يتصورها مدينة تجارية لها أسطول قوى . وهذا لا يفترض أن يكون جميع المواطنين اغنياء ويعيشون في رخاء . ويبدو أن هذا الفيلسوف لا يعرض رأيه لأنه يعترف صراحة أن عواطفه مع الارستراطية .

٥ - بروتاغوراس : نحو عام ٤٨٠ - ٤١١ ق.م . :

بعد واحسدا من اواخر رواد المدرسة التاريخية ، وهو اهم شخصية سفسطائية . وبالنسبة له فإن الخبرة هي اهم تدعيم للتبسيط السياسي . فمثلا أثبتت التجربة أن رجال الدولة المتأثرين لم يجدوا وسيلة لتربية اولادهم بطريقة تجعلهم يتمتعون بنفس القدرات التي كانت لدى الآباء . وهو لذلك يفضل النظام الديمقراطي على النظام الارستقراطي الذي اعتمد على مبدأ توريث القسدرات ، وأثبتت التجارب التاريخية عدم صحته . فالهبة السياسية لا تتطلب صفات وراثية خاصة وانما تمثل فئسا يمكن

لجميع المواطنين ان ياملوا في اكتسابه واتقانه بفضل التعليم المناسب والانتقاء الذى يتم من خلال التعليم يسمح بتكوين واكتشاف مجموعة من الصفوة كفيلة بتأمين الاعباء الحكومية في اطار القوانين والاخلاق .

ولكن هذا العالم لم يركز كل جهده على السياسة البحتة . ولم يحاوت ، كما هو الشأن بالنسبة لمن سبقوه ، الى تقديم نموذج للدولة المثالية . وهذا هو ما سيتم بفضل جهود مدرسة سقراط .

الفصل الثانى

النظريات السياسية التى استوحت الفلسفة السقراطية

ينبغى ان نبدأ بالتعريف بسقراط واسلوبه المنهجى ، ودوره التاريخى فى المجال السياسى ، وذلك قبل ان نستعرض جهود تلاميذه المباشرين او غير المباشرين . وذلك على النحو التالى :

١ - سقراط

هو رائد الاسلوب المنهجى القائم على الشك وتحليل اعماق النفس . كما انه قام بتجديد الاسس ذاتها للفكر اليونانى الذى يضع على راسه فكرة الواجب والعدالة التى ينبغى ان تقود العالم . ولقد شغلت السياسة دورا هاما فى دروسه لطلابه . وكان يامل ان يحتل الذكاء والمعرفة دورا اكثر اهمية من المصالح والمواطف .

ومن بين تلاميذ سقراط المباشرين « اكسينوفون Xenophon » و« افلاطون » . ومن بين تلاميذه غير المباشرين : « ارسطو » . ولقد استفادوا جميعا من هذا التدفق العقلى الذى اتسم به تفكير سقراط على منحيز المذاهب الفلسفية او النظريات السياسية والاجتماعية . وصحيح وجدت اختلافات بين خلفاء سقراط ، ولكن هناك تشابه فى اسلوبهم المنهجى وروح البحث عندهم . كما ان المعيار الاخلاقى الذى كان يقود تفكيرهم متماثلا . :

وجميعهم متفقون على أنه لا يوجد أي مبرر لكي توضع السلطة في يد شخص ما ، ولا تحوز شرعيتها ، إلا إذا مورست في صالح الحكوميين . وكذلك فإن الإطار السياسي للتشريعات التي يعالجونها والانظمة التي يقترحونها يظل طابعه الاماكن التي يعيش فيها هؤلاء الفلاسفة . فهم لا ينصرون وجود دولة خارج نطاق المدينة ، بمعنى ان الدولة عندهم هي المدينة .

ولا شك ان افلاطون يحتل مكانة كبيرة ، من بين تلاميذ سقراط .

٢ - افلاطون : ٤٢٨ - ٣٤٧ ق.م .

سيرته : ولد في عام ٤٢٨ . وينتمي ، من جهة اسرة امه الى الطبقة الصغرى في المجتمع . فهو ارستقراطي بالولد ، وظل دائما على هذا النحو بروحه وطموحه واتجاهه العام . ومارس وهو في سن الشباب ، مثل جميع شباب أثينا الذين ينتمون الى طبقة ، تمرينات المصارعة والرياضة البدنية . ولذلك كان يكن تقديرا كبيرا لهذه الرياضة لانه كان يعتبرها هامة للتربية للنشء . وهذا واضح في خطة التعليم التي وضعها للاطفال الذين يعيشون في مدينته المثالية التي عالجها في مؤلفاته .

وبجانب الدروس التي تلقاها عن سقراط ، درس كل التيارات الفلسفية التي كانت سائدة في عصره ، بفضل حلقة المثقفين الذين كانوا يجتمعون فيها ، ويتبادلون الآراء بدون معلم . فمجرد اجتماعهم معاً ، وما يشهرون ذلك من نقاش وتبادل الآراء كان خير معلم .

وعندما وصل الى سن الرجولة ، كان يتعين عليه ان يخصص نفسه لشيء كبيراً من وقته لكتابة المؤلفات المعتمدة في السياسة لان حيانه السمة والعناية في هذا المجال لم يصحبها سوى الفشل والاحباط . فبعد انهيار النظام الديمقراطي في أثينا في عام ٤٠٤ ق.م . ، وحلول النظام الارستقراطي محله ، ظن ان احلام شبابه ستتحقق من خلال هذا التغيير بفضل الثورة التي اشترك فيها اثنان من اقربائه المباشرين . ولكن سرعان ما تلاشت هذه الاحلام عندما لاحظ السلوك المشين للقادة الجدد . ثم ظهر له بعد ذلك ان النظام الديمقراطي المعتدل الذي حل محلهم اكثر بؤساً ، ولا سيما حينما حكم

بالإعدام على أمتاده سقراط في عام ٣٩٩ . فلقد كشف له هذا النظام ما يمكن أن توحى به سياسة الاجزاب من مشاعر فاسدة وآمال كاذبة . ومن مظاهر الاحباط التي تعرض لها أيضا أنه حينما دعاه حاكم سيراكوزا المستبد اريارته . فقام افلاطون بتقديم النصح له مما أثار غضب الحاكم وقام بتسليمه الى مدينة اسبارطة التي كانت في حالة حرب مع مدينته اثينا ، ولم يتخذ حياته الا الصدفة السعيدة .

وهكذا فان جميع انواع الحكومات التي وجدت في عصره : سواء في ذلك النظام :الارستقراطي ، والديمقراطي ، والاستبدادي ، رفضت أن يقسوم بالدور السياسي الذي كان يؤمله له تكوينه ومواهبه العقلية ، والذي كان يكتنه أن يقوم به بكفاءة اكبر من اى شخص آخر . وساهم في هذا الفشل : عدم الميئنة في الاجتماعات العامة التي كانت تقام في اثينا ، وعدم تجاوبه كثيرا لما يدور فيها .

وكل هذا يفسر مهاجمته في مؤلفه «الجمهورية» للاشكال المختلفة للحكومات السالفة الذكر ، وتخصيص جل وقته للتعليم والتأليف . ففي عام ٣٨٧ ق.م. أسس «الأكاديمية» ، وترأسها حتى موته ، وخلال أربعين سنة تقريبا . وكان مستمعوه فيها يقبلون عليه من كل انحاء العالم الاغريقى . ومن بينهم الشاب ارسطو ، الذي كان تلميذا ودودا وذكيا ومستقلا .

ولا شك ان اعمال افلاطون الفلسفية ، وهى عديدة ومتنوعة ، وضعت في المرتبة الاولى لكبار المفكرين . وهو الذي ابتدع نظرية «الافكار الفطرية» ، مثل فكرة العدل - والجمال ، والشيء الحسن . فهذه الانكار لا يمكن أن يستنتجها الشخص على أساس عواطفه ، وانما أودعت في اعماقه بواسطة الخالق . ولقد دفعت نظريته مفكرين آخرين في عصور لاحقة الى تشييد نظرية القانون الطبيعى . فشيخرون نفسه ، وهو فقيه روماني عاش في القرن الاول قبل الميلاد ، أشار الى هذه القوة الفطرية التي تدخل في اعماقنا يعنى الافكار الاساسية مثل العدل والقانون .

ولقد تضمنت النظريات السياسية والاجتماعية ، ثلاثة من مؤلفاته هى : «الجمهورية» و «السياسة» و «القانون» ، وتنسم جميعها بأصالة الفكر . ونشرح كل منها بشيء من الإيجاز :

اولا : الجمهورية

كانت اهتمامات افلاطون توجهها دعامتان : المنطق والاخلاق . وهذا هو الذى دفعه الى وضع مؤلف «الجمهورية» الذى يركز على هاتين الدعامتين : سلوك الدولة ينبغى ان يكون معقولا ومنطقيا تماما كما هو الشأن فى سلوك الافراد ، كما يجب ان يكون سلوكا اخلاقيا . فما كان يصدمه على وجه الخصوص ، باعتباره فيلسوفا مولما بالمثالية القائمة على العدالة ، ليست الاخطاء السياسية التى كان يراها تقع من هذه المدينة او تلك ، وانما فساد الاخلاق السائع واحتدام الصراعات التى توجهها الاطماع والعواطف . ويعبر عن كل ذلك الاشكال المختلفة للحكومات . اذ انها تعكس حكمة الشعوب او فسادها بدرجات مختلفة . ومؤلف «الجمهورية» يفسر هذه الاهتمامات لافلاطون ، فلقد قسمه الى قسمين : احدهما له طابع تشييدى ونظيرى بحث ، والاخر يتضمن سلسلة من الانتقادات .

تشبيد المدينة المثالية :

اوضح افلاطون الغاية من مؤلف «الجمهورية» ، فى عبارة ماثورة اوردها على لسان استاذة سقراط : «نحن نؤسس دولة ، ليس من أجل اسعاد طبقة خاصة من المواطنين ، وانما لاسعاد جميع مواطنى الدولة بقدر الامكان» .

ويعرض لنا افلاطون الشروط الضرورية لانشاء هذه الدولة التى تكون غايتها اسعاد مواطنيها ، وكيفية الحفاظ على استمرار وجودها ، وذلك على النحو التالى :

الصفوة الضرورية :

ان كل مجتمع انساني يحتاج الى صفوة إنشائه . وتمثلها عند افلاطون ، الطبقة العسكرية التى تتكون من «المقاتلين - الحراس» ، الذين يمتنون مهنة السلاح . وليست هذه الطبقة متفلة على نفسها . فبعد امتحان حقيقى له طابع مهنى ، يستبعد من بينهم الاشخاص الذين لم تمنحهم الطبيعة الصفات المطلوبة ، ويدخل هؤلاء فى طبقة العمال والحرفيين . وعلى العكس فان اى

فرد من افراد هذه الطبقة الأخيرة ثبت أنه يتمتع بمواهب خاصة يضم إلى
الطبقة العليا .

ويفسر كل ذلك الأولوية التي تحظى بها الاعتبارات العسكرية . ولذلك
فإن تعليم «الحراس» يشمل الرياضة البدنية ، والعلوم الرياضية ، والموسيقى
«الدورية» وهي الخاصة بآثاره المشاعر للحرب . ويستبعد الشعر تماما .

ويختار «الحكماء» من طبقة «المقاتلين - الحراس» . ومن خلال
اختبارات مناسبة تجرى عليهم ، يمكن التمييز بينهم ، ومعرفة أقلهم نسيانا ،
وأقلهم عرضة للخديعة ، وأقواهم في مواجهة الإغراءات. والإلام ، وأصلحهم
للعمل العلمي . وفي سن الثلاثين ، حينما يتم معرفة أكثرهم قدرة ، يتم
تدريبه على الحوار . وفي السن ما بين الخامسة والثلاثين والخمسين ، يضع
هؤلاء المختارون حكمتهم المكتسبة في خدمة المدينة ، وتدخلهم الأعباء العامة .
وعند بلوغهم سن الخمسين يهون أنفسهم تماما للفلسفة ، مع بقائهم تحت
تصرف الدولة لخدمتها في حالة الحاجة اليهم ، ويساهمون في تكوين
خلفائهم .

وعلى هذا النحو ينقسم المجتمع الى ثلاث طبقات اجتماعية : الفلاسفة -
المثوق . والحراس ، والشعب .

واعتمد الفلاسفون بوضع القواعد الخاصة بالطبقتين الأولى والثانية . ولم
يتم الا قليلا بالنسبة للطبقة الثالثة .

قانون الحرب :

جاء في مؤلف «الجمهورية» العبارة الآتية : «هل من العدل أن تسترقا
المدن اليونانية الاحرار فتحول الرجال الى عبيد ؟ الا تعتقد أنه ينبغي تحريم
هذه الممارسة ، وتعميد الاغريق أن يحمو كل اغريقي من الخوف من أن يقع
في حالة العبودية عند البرابرة ؟ » .

ويكشف افلاطون بهذا التساؤل عن اهتمام مزدوج : الاهتمام الكبير
بالدفاع عن اليونان . والشعور الإنساني الزائد لديه . وهو لا يجيز أن يقع
المجزوم في الحرب في ربة العبودية . ويندد بعادة تجريد القتلى في ميدان.

القتال من إموالهم ، وبكل مظاهر التخريب بفعل الحرب . فكل ما تجزيه الحرب هو الاستيلاء على المحصول السنوى وتدميره .

الشيوعية :

ينبغي أن يعيش الشباب من المحاربين - الحراس ، ومن هم أكبر سناً من هؤلاء ولم يتم اختيارهم لشغل المناصب العامة في خيام وفي معسكر . ويزودهم المواطنون الآخرون بما يشبع احتياجاتهم طوال العام . ولا يجوز لهؤلاء المحاربين أن يملكوا أرضاً أو منزلاً . ويحرم عليهم حيازة الذهب أو الفضة بل ولا حتى لمس هذه المعادن . ومن ثم لن ينشأ نزاع فيما بينهم طالما لا يوجد شيء يطمعون فيه . وستظل الدولة في حالة سلام .

ولكن ما عرض أفلاطون لانتقادات واسعة ، الفقرة التالية التى دوماً : « سيكون نساء المحاربين الحراس على الشيوع بالنسبة للجميع . ولن تعيش أى منهن بطريقة انفرادية مع أحدهم . ولن يعرف الآباء أبناءهم . وكذلك لن يتعرف الإبناء على آبائهم » .

ويعتقد أفلاطون أنه بذلك ستتحقق فائدة كبرى للمدينة . إذ أن كلّ الإبناء الذين لهم سن متقاربة سيحتربون جميع الرجال من سن معينة آباء لهم . وهؤلاء الرجال سيعتبرونهم أبناء لهم . وهكذا تتوثق علاقات المحبة والاخلاص .

فطبقه الحراس محظور عليها بالكامل أن يكون لها عائلة خاصة أو تمتلك أمراً ملكية خاصة .

ولقد ألقت هذه الأفكار المبالغ فيها بثقلها على مؤلف «الجمهورية» فى جملته . كما انتقدتها أرسطو باعتبارها مجرد أوهام لا تصمد لآى اختبار . وأفلاطون نفسه عليل عن جزء كبير من أفكاره فى مؤلفه «القوانين» .

ولا شك أن القسم الخاص بالانتقادات فى مؤلف «الجمهورية» ، هو الأكثر عمقا واستمرارية ، من القسم الانشائى الخاص بتكوين الانظمة .

انتقادات افلاطون لاشكال الحكومات المختلفة :

لا يدون افلاطون هذه الانتقادات باعتباره مؤرخا ، بل باعتباره مصلحا وفيلسوبا ، كما هو الشأن في الاحوال السابقة . وهو يبدأ دراسته برسم المعالم الاساسية للدستور الذى يحقق العدالة الكاملة من وجهة نظره ، ثم يبين الكيفية التى يتم فيها بالتدريج نشوء نظام الحكم المطلق كشكل من الاشكال المختلفة للحكومات . وهو يتبع نفس الخطة من دستور لآخر .

وعندما يرسم ملامح النظام المثالى للحكم فانه يطلق عليه اسم النظام الارستقراطى لانه يمثل حكومة افضل الرجال ، وان كان هو نفسه يفضل النظام الملكى غير الوراثى .

واما النظام التيموقراطى او الاوليجارشى (timocracy) اى الثروة او الشرف ، وقراطوس (Kratos) اى السلطة ، فهو النظام القائم على احتكار طبقة الاثرياء للسلطة ، فعندما يهمل التعليم ، وتتغير طبقة الحراس بتفليب غريزة المحارب على الاعتدال ، ويصبح المواطن طموحا ويأمل في التميز على اقرانه بواسطة ثروته وشجاعته ، فتسود لدى الجميع الرغبة في العلو والسمو ، للحصول على الثروات الكبيرة ، ويحاط بمظاهر التكريم المختلفة . فلا يقيم وزن عندئذ لقدرات الفرد وكفاءته وانما لثروته . فينشغل انشغالا تاما بجميع الثروة . ولا يكون له اهتمامات اخرى كثقيف نفسه . وما يحسب حسابه في اطار هذه الحكومة هو المصلحة الخاصة بطبقة الاثرياء التى تبش بعبقة الفقراء .

واما النظام الديموقراطى ، فانه ينشأ نتيجة الحياة الرخوة التى يعيشها الاغنياء وفقدانهم كل نشاط جسمانى ، فيشعر أفراد طبقة العامة بتفوقهم عليهم من حيث القوة العضلية والقيم الروحية ، فيثورون ويقتلون أو ينفون سادة المدينة ، ويؤسسون نظاما قائما على المساواة ، وعلى اجراء القرعة بين الجميع لتقلد الوظائف العامة . ولا يحلم الديموقراطيون حينئذ الا بالحرية والرفاهية . وكما ورد على لسان افلاطون : «ما يحبونه هو حب التغيير ، وعدم الاستقرار بصفة دائمة» .

وأما النظام الاستبدادي فينشأ نتيجة لانحياز الديمقراطية المشبعة
بجنون الحرية ، وبسبب المغالاة في ممارستها . فالفوضى الشاملة التي
يخضعها النظام الديمقراطي تدفع الاغنياء ، الذين يشعرون بأنهم مقهورون ،
الى التحالف مع شخص طموح لانتقاذهم وحماية ثروتهم من محاولات
التقسيم التي يريد الفقراء ان يفرضوها عليهم .

وحينما يتولى هذا الشخص على السلطة ، ومن أجل رغبته في
استمرار البقاء فيها ، يجد نفسه مدفوعا الى قمع افراد الشعب . ويدرك
هؤلاء ، ولكن بعد فوات الاوان ، انهم قد انتقلوا من الحرية الكاملة الى
العبودية المطلقة . ولن يجد الحاكم المستبد نفسه أسعد حالا من شعبه
المقهور . فهو يعتمد باستمرار على حراسه لحمايته ، ويجد نفسه وحيدا
من دون الاصدقاء المخلصين ، ولا يشعر في اى مكان بالامان : « وكلما زاد
الفساد ، زاد الظلم ، وبالتالي يزيد الشقاء . وهذا الشخص ، بعد ان
أصبحت روحه مستبدة ، يستبد بالمدينةأكملها » .

ثانيا : السياسى

وهو مؤلف يتضمن محاوره افلاطونية . ولم يرد فيه نظريات جديدة ،
وانما بعض الاضافات لنظريات سقت معالجتها في مؤلف «الجمهورية» .
وهو يركز هنا على الارتباط ما بين السعادة والاخلاق . فالغاية التي ينبغي
ان يرمى اليها قادة كل شعب هي ان يجتمعوا المواطنين احسن حالا من الناحية
الاخلاقية ، بجانب جنهم مواطنين سعاداء .

وينبغى ان يكون الرجل السياسى او الحاكم مثاليا وغنا بفن الحكم
ومتجنبيا دائما صوب هدفه المثالى . وفي حالة عدم وجود هذا الرجل المثالى ،
فان القوانين توجد وينبغى ان تحقق نفس الهدف .

وفي هذه المحاوره ، لم يعد افلاطون يفرق الابن ثلاثة انواع من
الحكومات تتحدد على أساس عدد الافراد الذين يحكمون : النظام الملكى ،
والنظام الاوليجارشى ، والنظام الديمقراطى . وتستطيع كل من هذه
الحكومات ان تحقق السعادة والاخلاق . وفقا للقوانين التي تصدرها .

وظل أفلاطون يفضل حكومة الفسره الواحد اى النظام الملكى حيث لم يكن وراثيا فى اليونان خلال تلك الفترة .

ويشغل أفلاطون فى هذا المؤلف عن اوجه النقد التى كان يوجهها الى نظم الحكم الاخرى ، وكذلك عن التقسيم التقليدى الذى وضعه لها . ولكنه يضيف انه من اجل تحقيق الهدف المرسوم ، ينبغى أن توضع سبلتان فى يد رجل السياسة : تحسين السلالة البشرية بالتهجين ما بين الصفات الطبيعية التى اودعتها الطبيعة فى بعض الافراد ، والصفات الراقية المكتسبة ، والتعليم سيمى هذه الصفات وكذلك المشاعر السامية التى اودع الخالق بلورها فى النفس الانسانية .

ومن هذا الاستعراض السريع لمؤلف السياسة ، نجده بمثابة حلقة اتصال ، وانتقال منطقي من مؤلف «الجمهورية» الى مؤلف «القوانين» .

ثالثا : القوانين

ان مؤلف «القوانين» ، رغم ظهوره بعد مؤلفات أفلاطون السابقة ، لكنه اكثرها شمولا . واتبع نفس الاسلوب المنهجى الذى اتبعه فيها : فبدأ برسم صورة للمدينة المثالية ، ويقدم شكلا للحكومة يعتقد انه قابل للتحقيق ، ويذكر خلال عرضه عددا من القواعد المماثلة لما تضمنته قوانين اثينا ، بل ويقتبس منها فى بعض الاحيان .

اشكال الحكومة :

وفى هذه المحاورة يقصر اشكال الحكومة على النظام الملكى ، او كما يقول ، الشكل الذى تاتى فيه السلطة من اعلى الى اسفل ، والنظام الديمقراطي ، وفيه تنتقل السلطة من اسفل الى اعلى . وهو يفضل مزيج النظامين عندما يرسم صورة الحكومة فى مدينته المثالية ، فهى حكومة مختلطة ، تكون السلطة العليا فيها فى يد مجلس من الحكماء ، وهو الحارس الامين على القوانين . ولكن يظهر فى صدر اهتماماته مبادئ الاخلاق العامة التى ينبغى أن تقوم عليها مدينته المستقبلية . وهذا الاهتمام واضح على لافس عند اختيار الحكام .

البحث عن أخلاق المرشح لشغل وظيفة عامة :

يتم اختيار الحاكم الأول للمدينة ، وهو المدير العام للتعليم ، من بين حراس القوانين الذين يشملهم مجلس الحكماء ، ويكون بطريق الاقتراع السري من قبل جميع السلطات . وينبغي أن يكون اختيارها قائما على أساس أن الشخص المنتخب هو الأكثر على الفهم بأعناء الوظيفة ، وهو الأكثر كفاءة .

وتجرى بحوث أولية بواسطة الحكام الآخرين لمعرفة صفات وأخلاق المواطن المرشح لشغل وظيفة عامة . ولا يستشار حراس القوانين أنفسهم لاستبعاد كل مظاهر التنافس المحتملة فيما بين أعضاء المجلس الواحد . وهذا البحث عن المرشح الأكثر تأهيلا من الناحية الأخلاقية هو الذي أرشد افلاطون الى طريقة الاقتراع السري أي الانتخاب ، وهي طريقة كانت مجهولة في واقع الحياة السياسية في اليونان في زمن افلاطون . واستبعد أسلوب إجراء القرعة لأنه لا يعنى سوى المساواة الكاذبة أو غير العادلة . وكذلك فإن التصويت بالأيدي الرفوعة يترتب عليه عدم تحميل المتأخرين مسئوليتهم بالكامل .

ويرغم المناقش الظاهر في التفكير بين نزعتي الإنسانية وتمصية ضد العبيد ، ألا أنه يمكن فهمه على أساس رغبته في أن تظل مدينته المثالية في أعلى مستوى أخلاقي ممكن . ومن هنا ظهر أكثر فسوة من القوانين السائدة في المدن اليونانية بالنسبة للعبيد . فهو يعلن أن كل طفل يولد من إحمسد إغرين من الأرقاء يكون رقيقا مثله ، بينما كان القانون اليوناني المطلق في زمن افلاطون يقرر أن العبرة بحالة الأم ، فالطفل يتبع وضع أمه ، فإذا كانت من الأرقاء كان رقيقا ، وإذا كانت من الأحرار كان حرا ولو كان أبوه من الأرقاء ، كما سبق أن أشرنا الى هذه القاعدة القانونية من قبل في القوانين القديمة بصفة عامة .

وكذلك فإن من مظاهر تمصية ضد العبيد ، تقريره أنه لا يحق العبد من ضرب سيده له أو جزه . طالما أن هؤلاء العبيد كانوا يعيشون أصلا في أعلى مستوى ، وهم قادمون من مدن لم يسد فيها الأمن والأخلاق بطريقة

كاملة . ولا يحول بين السيد وشططه في معاقبة عبده . لا مثاليته واختراجه
للإخلاق العامة . فهو يتجنب المبالغة في القسوة ، حتى لا يتسم سلوكه هو
نفسه بالقسوة ، وهو يتجنب الظلم حتى لا يعود هو نفسه على الظلم . فإذا
كان أفلاطون يطالب السيد بالاعتدال ، فإنما من أجل مصلحة السيد ووضعها
على صعيد الأخلاق . ولصالح الأخلاق أيضا ، يقرر أفلاطون أن قتل الرقيق
عمدا يبرر الحكم بالإعدام على السيد . ومن المعلوم أن هذا الجراء في الحالة
المذكورة غير معروف لدى الإغريق القدماء أو الرومان . ويفترض أفلاطون
أن السيد يقتل رقيقه للتخلص منه كشاهد يثير قلقه بالنسبة لنفسه
قضائية يمكن أن ترفع على السيد في المستقبل .

ولقد قادته حرصه على سيادة الأخلاق العامة : إلى تفسيرين آخرتين
سياسية تناقض مفهوم الأخلاق في حينها . «ومثال ذلك زنا الزوج الذي يحظره
في مدينته الجديدة» ، بل وإلى عدوله عن بعض القوانين التي اقترحها في
مؤلف «الجمهورية» . فهو في مؤلف «القوانين» يقر بوجود شكل معين من
الملكية الخاصة ولا سيما بالنسبة لمن يستصلح الأراضي ، ويعمل كذلك عن
فكرة شيوعية النساء والأطفال ، الخ .

الأساس الديني للدولة

جاء في الكتاب المباشر من مؤلف «القوانين» أن القانون النموذجي هو
ذلك القانون الذي يجبر المواطنين على الاعتقاد في وجود الله . وعندما يتقرر
ذلك ، فإنه سيسمح بوجود الحل لكل مشاكل المدينة ، أو على الأقل فإنه لن
تنشأ معارضة لا يمكن التغلب عليها تمساول أن تعوق التخطيط السياسية
التي يقترحها أفلاطون . والسلفية الدينية (الارثوذكسية) ضرورة لا غنى
عنها في مدينته التيقراطية (أي الدينية) . وكذلك فإن مجموعة من التقاليد
والقواعد الدينية اقتبست وطبقت في التنظيم الاجتماعي والقانوني للمدينة
المتخالية . وبين منها تأثير المعتقدات والأعراف السائدة في عصره عليه ، ويطبخ
تحجسه بطابع خاص .

ومن مظاهر الملامح الدينية لمدينته ، أن حدود الجيتول سواء أكانت
مملوكة للمواطنين أو الأجانب وضعت تحت حماية الإله زيوس أوريسوس

(وهو حامي الحدود في اليونان) . وإذا انتهكها أحد الأشخاص فإنه يمرض نفسه لعذاب الآلهة، ذلك أن هذا الانتهاك يخلق عداوة بين الجيران لا يمكن معالجتها .

والتقانون الجنائي ملئ بالاحكام التي لها طابع ديني ، ويعتمد على فكرة تطهير الجسد والروح . وتختلف اجراءات التطهير بحسب درجة المخالفة او نوع الجريمة التي ارتكبت في المدينة المثالية . وفي حالة الانتحار (والذي يسره افلاطون اعتداء موجه الى اقرب الاقرباء لنا) يلتزم والد المتحرر مباشرة اجراءات التطهير باسمهم وباسم الدولة . وفي حالة الاموال المسروقة التي تقتضي تفتيش منزل السارق المزعوم ، تتخذ الآلهة كشهود ، وتتبع قاعدته قديمة عن اجراءات التطهير للدينى بهذه المناسبة ، بأن يكون لباس من يقوم بالتفتيش بلبون حزام او ان يكون غاريا عند الدخول الى مسكن الخمر . ويعرف القانون الاثيني والقانون الروماني القديم اجراءات شكلية مماثلة .

وتسود هذه الروح الدينية في ميدان التجارة ايضا . فهناك آلهة السوق ، الذين ينبغي ان يجرى الشراء والبيع باسمهم . والبائع اذا يقوم بفش سنة من اسع او في الماكولات يعد معتدبا على هؤلاء الآلهة لانه يقيم بسلبهم هم ، لا المشتري . ومن ناحية اخرى فان الحرف او الصانع الذي يتأخر في تنفيذ عمله بدون مرور سيماقبه الآلهة على هذا التأخير ، وعذاتهم للآلهة ستعزونه من اكتساب قيمة العمل .

شمولية النظام السياسي الذي رسمه افلاطون :

يذكر افلاطون ان المواطنين ينبغي ان يكونوا جنودا قبل اي شيء آخر . وهم يرددون هنا ما سبق ان ذكره في مؤلف «الجمهورية» : « فينبغي تعليمهم اصدقاء الاوامر والطاعة ، ويجب تحرير الرجال من روح الاستقلال لدى الحياة » . فلا يجوز ان يلدن اي مظهر او رغبة في الحياة المستقلة او الثاقبة . وهذا مقرر بوضوح عن طريق الاوامر التي فرضت على مواطني المدينة المثالية : فلا تواج اجباري فيما بين هذه النسق وذلك ، والا تعرض المخالف سمويات جنائية . وعده انصاعة النطقة واتورية والعمياء لاوامر

أندولة ستدعم بتحريم السفر الى الخارج في مهمة رسمية . كما انه عند عودة هؤلاء السفراء الى المدينة المثالية يتعين عليهم اخبار الشباب ان النظام السياسية لشعوب الاخرى أقل شأنا من النظم السائدة في بلدهم . واذا تصادف انهم لم يتصرفوا على هذا النحو ، فانهم يستبعدون من كل الحياة المدنية . واذا تصرفوا على سلوكهم يحكم عليهم بالاعدام .

ولتكتملة ملامح هذا النظام الشمولى ، وكذلك لتجنب أى تصدع في الدولة نتيجة لعدم خضوع المواطنين لهذه الاوامر ، فان افلاطون يجعل من كل مواطن رجل امن ، اذ يحبره على التبليغ عن اتفه المخالفات ، والا فانه يعتبر انه ارتكب نفس المخالفة ويماقب بعقوبة رادعة . وهكذا صار هذا الإبلاغ اجباريا وعاما في المدينة المثالية بينما كان في اثينا جائزا ويوصى به في بعض الحالات الاستثنائية (مثل الاضرار التي تتعرض لها الدولة نتيجة مخالفة قوانين التجارة ، والجمارك ، والماجم) . بل ان افلاطون اعتبر هذا الإبلاغ حلقة من الحلقات الاساسية التي تربط وتدعم نظامه السياسى .

والظاهر الاخير لهذا النظام السياسى الافلاطونى ، ان الملكية الخاصة وضع لها حدود بمنابة بالغة ، ونظمها مثل الزواج تنظيميا دقيقا : فكل فرد من بين الخمسة آلاف واربعين مواطن في المدينة (وهذا الرقم استوحاه بدون شك من الارقام الخاصة بالمدين اليونانية في عصره) سيتلقى قطعة محددة من الارض . ولا يجوز ان تزيد هذه الارض الا في حدود معينة ، بحيث لا تتجاوز الزيادة اربعة امثال قطعة الارض الاصلية . وبما ان الذهب والفضة غير معروفين في مدينته المثالية ، فان الفسروق ستكون ضئيلة للغاية ما بين الاغنياء والفقراء . وستلغى من الناحية الواقعية بفعل الاسباب العديدة التي تؤدي الى تفتيت الثروة .

والخلاصة : انه برغم مثالية افلاطون العميقة ، ورغبته الحقيقية في ان يشيد مدينة حرة وقائمة على العلاقات الاخوية بين المواطنين ، الا ان سياسته التي رسمها أدت الى تقييد الحرية الفردية لمواطنى مدينته المثالية ، والى فرض ضغوط قهصرية عليهم مما يؤدي الى ذبول الصفات الطبيعية الحسنة الكامنة فيهم . وانتهى به الطواف الى ان يشيد في الحقيقة نظاما

سياسيا شموليا بلامحه المعروفة والذي يمكن ان يسود في اية دولة في
الماضي او الحاضر او المستقبل .

٢ - أرسطو : ٣٨٥ - ٣٢٢ ق.م.

سيرته :

كانت حياته هادئة نسبيا . فعندما ولد في عام ٣٨٥ ، كان والده طبيبا
للملك مقدونيا «أمينتاس» . وأرسطو نفسه أقام علاقة وثيقة مع الملك فيليب
الذي عهد اليه بتعليم ابنه الاسكندر . ووطنه كان عبارة عن مستعمرة ايونية
قريبة من عالم البرابرة . ولذلك تكونت لديه فكرة واضحة عن كلتا
الحضارتين .

ولقد فقد والده في وقت مبكر جدا ، وترك له ثروة لا بأس بها . واستقر
أرسطو في أثينا حيث تتلمذ على يد افلاطون ، وظل تلميذا له حتى وفاته .
ولقد سافر كثيرا خلال الفترة ما بين عام ٣٤٧ وعام ٣٤٢ . وتلقى الاسكندر
الاكبر الدروس منه من عام ٣٤٢ حتى عام ٣٣٥ عندما عاد أرسطو الى
أثينا ليفتح مدرسته الخاصة ، ويجمع حوله عددا من التلاميذ .

وعند وفاة الاسكندر الاكبر . حدث رد فعل عنيف في أثينا ضد كل
ما هو مقدوني ، وانتشرت اشاعة تتهم أرسطو بالكفر ، وخاف العاقبة
متذكرا نفس الحادث الذي تعرض له سقراط : فآثر النزوح عن أثينا ومات
في السنة التالية في عام ٣٢٢ .

وكانت كتابات أرسطو كثيرة ، وفي حدود اربعمائة كتاب كما يرى بعض
المؤرخين . ولكن افكاره السياسية وجدت اساسا في مؤلفه «السياسي» ،
ومؤلفه «الاخلاق» . ودرس جميع الانظمة السياسية الموجودة في اليونان ،
ولا سيما دستور أثينا وبعض دساتير المدن اليونانية ، قبل ان يشيد
نظرياته . واذا ما قارنا بين فكره السياسي وفكر افلاطون ، نجد ان فكره
كان الاكثر عمقا ، والاكثر قوة . والاغرب الى الحقائق السياسية ، وله طابع
- ٤٧٦ -

علمى أكبر . فلقد استعرض التاريخ السياسى والطبيعى للدولة كما هى .
وأن كانت نظرياته السياسية أقل أصالة .

وستدرس فكره السياسى والاجتماعى على النحو التالى :

أولا : المجتمع والدولة

أسس المجتمع :

على عكس افلاطون ، فإن أرسطو يعتقد أن الأسرة هى اللبنة الأولى فى المجتمع . فهى اتحاد طبيعى بين الرجل والمرأة ، إذ لا يستطيع أحدهما أن يعيش بدون الآخر . وهى كذلك اتحاد طبيعى بين الوالدين والأبناء ، وبين الأب والبنات . (هو قائم هنا على أساس الذكاء والقوة) .

وبما قرب الأجيال وزيادة عدد الأفراد تنشأ القرى والكفور نتيجة لاتحاد العديد من العائلات . ولتحقيق رخاء أكبر . ثم تنشأ المدينة التى تضم مجموعة من القرى والكفور . والمدينة ، بحسب التفكير الإغريق ، هى الناية النهائية للفرد لأنه فى أطرافها يصل إلى قمة تطوره .

وينبغى تنظيم الأسرة ، باعتبارها الخلية الاجتماعية الأولى ، بطريقة منطقية وعقلانية . وهنا يختلف كل من افلاطون وأرسطو : فبينما يريد الأول أن تحصل المرأة على نفس التعليم مثل الرجل وتمارس نفس التمرينات الرياضية ، يعتقد أرسطو أن المرأة ، باعتبارها أضعف من الرجل من الناحية الجسمانية ، وأقل ذكاء ، ينبغى أن تتبع زوجها وتطيعه . ويجب على الأولاد احترام الأب وإطاعته مثلما يفعل الرعايا تجاه ملكهم . وينبغى أن يتسم سلوك العبيد بالوداعة والطاعة تجاه سادتهم . ويبرر وضع العبيد بطريقة عقلانية . فالرق فى نظره ، وكما سبق أن ذكرنا ، يعد ضرورة اجتماعية وليس مخالفاً للطبيعة ، إذ أن الأرقاء برابرة يتمتعون بأدنى قدر من الذكاء الذى يؤهلهم للاستجابة لقيادة الآخرين الأكثر ذكاء .

الدور الذى تقوم به الدولة :

ينقد أرسطو فكر افلاطون عن الشيوعية والشمولية . فرغبة افلاطون الزائدة فى توحيد مدينته أدت على العكس إلى تسميتها . إذ قسم مجتمع

المدينة الى ثلاثة اقسام : الفلاسفة الملوك ، والحراس . والشغيلة . واراد ان يجعل مدينته مثالية ، فقادها على المكس الى حتفها . . وهذا يرجع : وفقا لراى ارسطو ، الى الاضرار التى تسببها الشيوعية ، والى الفناء نظام الاسرة ونظام الملكية الخاصة .

ولم يتبن ارسطو الفكرة المزيفة على استاذة وهى المعمى على تكوين الصفوة التى تقود المدينة نحو الهدف المنشود . وانما اهتم بجميع المواطنين الذى ينبغى ان يتوافر لديهم التوازن العقلى والنفسى ، وان تكون لديهم روح سليمة فى جسم سليم . وينبغى ان يكون تعليم الاطفال هو الوسيلة لتحقيق هذه الغاية . كما يجب ان يكون هدف الحكام هو تحقيق المصلحة المشتركة لجميع المواطنين . ولكي يتم الوصل الى هذا الهدف ، تنظم الدولة تنظيمًا يكفل للأفراد الرعاية الضرورية لاموالهم ولأوجه نشاطهم بما يستلزم لهم بلا تشايب العقلية ومفارقتها . ويبنى ارسطو على الطبقة المتوسطة ، ويطالب بوضع أسس سليمة لتكوينها ، وضرورة تطويرها باتباع سياسة ملائمة لذلك .

تشديد هيكل الدولة :

كان ارسطو عدوا للجلول المطلقة . وكان واقفيا عندما بين الاهداف التى ينبغى على الحكام ان يسعوا الى تطبيقها . وتظهر عنده روح المصاحبة والتوفيق فى البناء الذى يرسمه لتشديد هيكل الدولة ، وشكل الحكومة . ويعتبر ان افضل اشكال الحكومات هو الشكل الذى يجمع ما بين الملكية والاوليجارشية والديمقراطية ، مع ضمان تفوق الطبقة المتوسطة باعتبارها ليست متطرفة جدا او متطرفة جدا . والشئ المهم عنده ان يتصرف الحكام بقية تحقيق مصلحة الجميع وليس مصلحتهم الخاصة ، والا فان الدولة تنهار تدريجيا . فتتحول الملكية حينئذ الى ملكية استبدادية ، والارستقراطية الى اوليجارشية متسلطة ، والجمهورية الى ديمقراطية غوغائية .

وتظهر معرفة ارسطو العميقة للتاريخ عند معالجته لنظريته عن الثورات التى تدمر الانظمة السياسية الجيدة . وهو يختتم معالجته لهذا الموضوع

يقوله أن «الحل الوسط العادل» هو الذى يحارب عدم الاستقرار السياسى ،
من خلال التوفيق بين القوى المتصارعة فى المجتمع .

ولقد قادته هذه الرؤيا الواضحة إلى فكرة النسبة ، التى غابت عن
عقول المفكرين الاغريق الذين سبقوه . وهكذا توصل الى الجذور العميقة لكل
شكل من اشكال الحكومة واسباب نجاحه فى مجتمع وفشله فى مجتمع
آخر ، والتى يمكن أن تكون كامنة فى الحالة الاجتماعية والنفسية والوضع
التاريخى لكل شعب من الشعوب . "ومن ثم فإن كل شكل من اشكال
الحكومات (وهى الملكية ، والارستقراطية ، والديمقراطية المعتدلة) يمكن أن
يكون ، بالنسبة لهذه المدينة أو تلك ، يعمل نسبيا بطريقة حسنة أو سيئة .
فلا يوجد نظام سياسى صالح أو غير صالح بطريقة مطلقة ، أى يمكن أو
لا يمكن تطبيقه على جميع الشعوب . ويمكن بالدراسة المتعمقة لأممال
السلطة السياسية ، أن نستخلص نحو عشرين شكلا سياسيا ، ويرتبط كل
شكل بالآخر .

ومن الجدير بالذكر أن أرسطو يضع قيودا على سلطة الحكومة أكثر من
تلك التى يضعها افلاطون . وهو أقل رغبة من أستاذه فى الحد من حرية
الفرد عن طريق الضغوط الاجتماعية ، أو الأخذ من نطاق القانون الخاص
لحساب القانون العام .

ثانيا : تقسيم السلطات

السلطات الثلاث :

يذهب أرسطو الى انه ، بصرف النظر عن النظام السياسى المطبق فى
الدولة ، توجد ثلاث مشاكل عامة ينشأ حلها :

- ١ - أسلوب التداول فى المسائل العامة ، وهو يتعلق بالسلطة التشريعية .
- ٢ - أسلوب اختيار الحكام وتنظيم سلطاتهم (السلطة التنفيذية) .
- ٣ - والسلطة القضائية .

ولقد قدر لهذا التقسيم الثلاثي للسلطات أن يلقى نجاحا كبيرا خلال الاجيال المتعاقبة ، وبصفة خاصة عندما اخذ «مونتسكييه» ينشر الفكرة القائلة بأن كل نظام سياسى حر يتطلب تقسيما لهذه السلطات ، ويتمين عليه أن يعيد بكل سلطة الى هيئة مستقلة عن الهيئتين الاخرين (مبدأ الفصل بين السلطات) .

ولكن يبدو أن تحليل أرسطو هو الأكثر دقة وتدرجا . ويستحق أن نقف عنده .

١ - السلطة التشريعية (أو سلطة التداول) :

وهي ، وفقا لراى أرسطو ، تختص بالنظر في المسائل الحيوية للدولة : السلام أو الحرب ، التصديق على المعاهدات أو إلغاؤها ، إصدار الاجكام القضائية القاسية (مصادرة الاموال ، أو النفي ، أو الإعدام) ، التصويت على القوانين ، النظر في البيانات المالية وكشوف الحسابات .

وتنظم هذه السلطة بطريقة متنوعة للغاية بحسب شكل الحكومة : ففي النظام الديمقراطي ، يمكن أن يكون التداول واتخاذ القرار بالنسبة لجميع المسائل التي تهم الدولة وليس فقط الامور التي ذكرناها آنفا . وتكون عندئذ امام ما يسمى بالديمقراطية المطلقة . وفي اطارها ، لا يستطيع الحكام أن يقرروا شيئا وانما مجرد ابداء راي تمهيدي . ويلهب أرسطو الى أنه من المستحسن توقيع غرامة على كل من لا يحضر اجتماع الجمعية ، وعلى العكس تقرير مكافأة لكل من يحضر ويشارك في مداولاتها . اذ ان المداولات تكون أفضل عندما يشترك فيها الجميع .

وإما بالنسبة للديمقراطية المعتدلة ، فإن الجماهير يجتمعون لانتخاب الحكام ، ومعالجة المسائل الحيوية للدولة . ويختلف عدد المسائل التي تختص بها الجمعية ، بحسب درجة هذه الديمقراطية المعتدلة . وبالنسبة لباقي المسائل العامة ، فإن الحكام هم الذين ينظرون فيها ويصدرون القرار بشأنها ، كل حاكم بحسب اختصاصه .

والنظام الأولي جارشى بدوره يمكن أن يكون مطلقا أو معتدلا . فإذا كان الحكام يتقلدون السلطة بطريق الوراثة ، ويعدون انفسهم غير مقيدين بواسطة القوانين ، فاننا نكون ازاء نظام أولي جارشى مطلق . ويكون هذا النظام معتدلا اذا كان الجميع Censitaires صالحين لشغل الوظائف العامة . ويستطيع الشعب هنا أن يشارك في سلطة التداول . ويمكنه فقط اما قبول ما يقدم اليه من مقترحات بدون تعديل ، واما ان يرفضها ومن ثم تعاد المسألة من جديد الى الحكام .

٢ - الحكام :

هم الذين يعهد اليهم بسلطة اصدار القرار . وكما هو الشأن بالنسبة للسلطة التشريعية ، فان اختصاص الحكام يختلف بحسب شكل الحكومة ، وكذلك مسألة اختيارهم : ففي ظل النظام الارستقراطي ، يختارون من بين الاشخاص الذين نالوا قسطا من التعليم . وفي ظل النظام الأولي جارشى ، يختارون من بين الاغنياء . وفي ظل الديمقراطية ، يختارون من بين جميع المواطنين الاحرار .

وكذلك اذا تم اختيارهم بواسطة الجميع ومن بين الجميع فان النظام يكون ديمقراطيا سواء تم اختيارهم بطريق الانتخاب او القرعة . اما اذا تم اختيارهم بواسطة عدد من الاشخاص ، فان النظام يكون أولي جارشيا .

٣ - السلطة القضائية :

استوحى ارسطو النظام القضائي لمدينة اثينا . وقسم المحاكم الى ثمانية انواع : واحدة للنظر في كشوف الحسابات ، والاخرى لمحاكمة من عرض املاك الدولة للاضرار ، والثالثة يعرض عليها مظاهر الاعتداء على الدستور ، والرابعة للنظر في الغرامات التي وقمها احد الحكام على الافراد ، والخامسة للنظر في العقود الهامة ما بين الافراد ، والسادسة للمعاقبة على القتل ، والسابعة لشئون الاجانب ، والثامنة للنظر في الالتزامات ما بين الافراد حتى خمس دراهمات أو ما يزيد قليلا .

وبخصوص تعيين القضاة ، يضع عدة فروض وفقا لشكل الحكومة .
ويمسها على أساس التوفيق والترح كما لو كنا بصدد مسألة حسابية .
وبعض هذه الفروض يتناسب مع النظام الديمقراطي ، والبعض الآخر
يتناسب مع النظام الاوليجارشى ، والبعض الثالث يتناسب مع النظام
الارستقراطى .

وعلى عكس مقلديه . يعتبر ارسطو القضاة يحوزون سلطة حنيقية .
تمكنهم من مراقبة السلطين الاخرين . اذ انه انشا محكمة خاصة للنظر في
كشوف الحسابات التى يقدمها الحكام (وهذه المحكمة تنافس السلطة
التشريعية المختصة اصلا بهذا الامر) ، وهناك محكمة اخرى لمراقبة كل
اعتداء على الدستور من قبل السلطة التشريعية او الحكام . وهناك محكمة
ثالثة لمراقبة ما اذا كان الاساس سليما للقرارات التى يوقعها الحكام .

ثالثا : العدالة الاجتماعية

هناك تعريفات متعددة لمفهوم العدالة على اساس قياس درجتها .
ابرزها مفهومان : فهناك العدالة القانونية التى تقررها القاعدة القانونية :
وهى تنسم بالدقة التى لا تسمح بالخروج على المعنى الذى اورده القانون .
وهناك حالات خاصة لا يمكن ان تطولها العدالة القانونية ، ويتدخل
«الانصاف» لمعالجتها وتحقيق ما يسمى بالعدالة الاجتماعية . فالانصاف
يعالج عدم الموازنة الناجمة فى بعض الاحيان نتيجة لعمومية القاعدة
القانونية . فهو تصحيح منصف لها ، ومن ثم يطلق عليه احيانا : العدالة
المفضلة . ومن المفروض ان كلا منهما يطابق الفضيلة ويعمل على احترام
القيم السائدة فى المجتمع .

ولقد اثرت هذه المفاهيم للعدالة على خلفاء ارسطو ، و احيانا تم تغييرها
عمدا ، وحرقت جزئيا . وتقابل صدى لذلك عند كل فلاسفة الاغريق ، ومن
تأثر بهم من الفقههاء الرومان (وعلى وجه الخصوص الفقيه شيشرون) .
وازدهرت هذه المعانى من جديد على يد علماء اللاهوت فى القرون الوسطى
والذين اثروا بدرجة كبيرة على الثقافة القانونية المعاصرة .

وكما جاول أرسطو أن يسلك سلوكا وسطا في مجال السياسة ، فلقد فعل نفس الشيء بالنسبة للعدالة . فلقد أكد أن العدالة ليست فكرة مطلقة . وتقدر على أساس علاقة الفرد بغيرائه ، وليس كفرد متمول عن الآخرين . والنسبة هي سمة العدالة . وعدم وجود العدالة يعني عدم وجود هذه النسبة لانه في هذه الحالة يكون هناك زيادة لصالح أحد الأفراد ، وهذا (أو أقل مما يجب) في الجانب الآخر .

اشكال الثراء :

هناك شكلان متعارضان : وينطبق على الأول اسم «الاقتصاد» ، وهو الثراء العائلي المفيد للجميع ، فحينها يقوم رب الأسرة نتيجة عمله مع أولاده وعبيده بأشياء احتياجات أسرته كلها واحتياجات مواطنيه في المدينة ، فانه يحقق الثراء لكل من عائلته ومدينته .

وأما النوع الآخر من الثراء ، *chrématike* ، فهو الثراء الذي يتحقق بفضل التجارة والبورصة والربا . فمثلا عندما توقع طالبس أن المدينة ستنتج في سنة معينة محصولا وثيرا من الزيتون ، فاستاجر كل معاصر الزيتون في مدينته ، وحقق أرباحا طائلة من وراء اقتضائه اجر مرتفع للقيام بعصر هذا الزيتون ، فان هذا الثراء يتسم بالخطورة لان الزيادة في الثروة الفردية ليست نتيجة الزيادة في الثروة الجماعية للمدينة .

٤ - اكسانوفون Xanophon

يسمى فيثاغوراس الذي اعتنق غنية كانته تمتلك العقارات . والربط فكله يستقر اطم منذ وقت مبكر . ولقد اكتسب خبرة اجتماعية كبيرة بفعل اشتراكه في عدة حملات عسكرية ، فضلا عن اشرافه على ادارة املاكه الكثيرة . واضيفت هذه الخبرة الى تكوينه الفلسفي ، فجمعت بتصور المدينة بمثابة منزل كبير ارجو جيشه للسلام .

النظام الجديد قنوني والنظام الاستبدادي :

ويمثل أرسطو ، كان لاسلوب حياته الشخصية تأثير كبير دعنا معالجته

لهذين النظامين او عند تكوين تصوراته الفلسفية . ومن ثم نظر الى النظام الديمقراطي من زاوية الفوضى التي قد تنجم عنه . وعالج النظام الاستبدادي من زاوية القهر الذي يترتب عليه . ومع ذلك فان طبيعته المتفائلة جعلته يتصور ان كلا النظامين يمكن ان يتجها نحو تحقيق الافضل .

وهكذا عند معالجته لجمهورية أثينا حيث كانت الديمقراطية تسود فيها ، وجه اليها انتقادا لاذعا ، وركز على الفيرة والانشقاق السائدين بين سادة المدينة ، واعتبرهما نتيجة منطقية للحرية المبالغ فيها ، وقال انه حيث لا توجد قاعدة لا يوجد نظام ، وبالتالي فان كل مواطن يعتقد انه يعرف كل شيء في حين انه لم يتعلم شيئا . وعلى العكس فانه يمتدح جمهورية اسبرطة التي لم تكن تطبق النظام الديمقراطي ، وجعلها عنوانا لاحد مؤلفاته . ففيها يجبر جميع المواطنين على احترام القوانين والحكام ، وممارسة الفضيلة .

واما بالنسبة للنظام الاستبدادي ، فلقد حاول محاربة الفكرة المتغلغلة في عقول بعض مواطنيه وهي ان الحكام المستبدين يحققون لشعبهم السعادة والرفاهية . فوصف البؤس العميق ، والشقاء المادي والمعنوي الذي يجلبه النظام الاستبدادي على المواطنين . اذ ان السعادة والرفاهية الموهومة يبعثها الشقاء والالم ، لان الحاكم المستبد لا يمكن ان يشعر بالثقة في احد ، وبالتالي لا يشعر بالامن والامان ولا بالحرية او الصداقة الحقيقية . ولكن في القسم الثاني من مؤلفه ، يقدم فكرة جيدة عن الحاكم المستبد ، اذا لم يستخدم سلطته المطلقة في قمع المواطنين ، واستخدمها في تحسين ظروفهم وحمايتهم . والحاكم المستبد نفسه يستفيد من هذا الوضع لانه ببذله الجهد من اجل الصالح العام للجميع ، تتوفر الثقة والامان ويشعر بالسعادة والطمينة .

الرؤساء والملوك :

عند معالجته لمشكلة السلطة السياسية يكون اقل تحديدا في استنتاجاته التي يتوصل اليها . فهو يركز على السلطة التي تكون في يد احد الأشخاص يطلق عليه لقب «الرئيس» . ويضع مواصفات هذا الرئيس : يعرف كيف يقود مواطنيه ، ومهاب الجانب من قبلهم بفعل كلماته وقدراته اللبائية ،

وينبغي أن يكون قد تلقى تعليمًا مناسبًا . وعند تعيينه ، يجب أن يكون متعلمًا ، ولديه قدرة كبيرة على العمل والتحمل الجسماني . وسينال مقابل هذه التضحيات التي يبذلها ، التقدير من الجميع ورضاء عن نفسه . والتمتع الذي تجلبه له ممارسة السلطة .

ولكن فيلسوفنا ، بعد وصفه على هذا النحو وبتفاؤل واضح ، رجل الدولة أو الرئيس المثالي الذي يؤسس حكومته على الذكاء والابتناع ، نجده في مؤلف آخر يشيد بالنظام الملكي الوراثي ، والذي فيه يرتبط الملك بالاستقرائية بعقد حقيقي (وكما قلنا فإن اكسانوفون ينتمى الى طبقة الارستقراطية) .

والخلاصة : ان فيلسوفنا كان يعد اميرا ، ولكن من الحجم الصغير ، وانهازيته ومصالحته الشخصية جعلته يهتم قبل كل شيء بأن يربط الواقع العملية بالحقائق السياسية . وهو لم يصغ اية نظرية سياسية جديدة ، باستثناء افكاره عن «الرئيس المثالي» ، والتي تخلى عنها بعد ذلك ، وعضد النظام الملكي . ومن ثم لا ينبغي أن ندهش لعدم وجود تلاميذ له يتبنون افكاره السياسية ويسرون على نفس النهج . ولهذا فإن اسمه أكثر لمعانا في تاريخ الادب عنه في تاريخ المذاهب السياسية .

الفصل الثالث

التقدمات السياسية التي استوحت الفلسفة اليونانية

فيما بعد المدرسة السقراطية

لم تصل اية نظرية سياسية في العصر الملكي في اليونان - الى مستوى النظريات السياسية التي وضعت في ظل المدرسة السقراطية ، ولا سيما تلك التي وضعها افلاطون أو أرسطو . اذ أن انهيار نظام المدينة في مجال الحياة السياسية كانت له نتائج في مجال تشييد النظريات السياسية الجديدة . فلم يعد الفلاسفة يتجدثون عن «الدولة المثالية» المحدودة بالحدود الجغرافية لمدنيته من حيث المساحة . وإنما يضعون الافكار

والمصطلحات الجديدة التى تتلاءم مع اتساع رقعة الدولة : وبهذى من ملامى
حضارة جديدة يرونها تبرز امام أعينهم .

وإهم المدارس والمذاهب التى ظهرت فى تلك الفترة :

١ - المدرسة السينية :

وأشهر شخصياتها «ديوجين» ، المعروف بسلوكه القائم على الفطرة
المبالغ فيها . فلقد كان يطالب بأن يعيش الجميع وفقاً لمتطلبات الحياة
الطبيعية الفطرية حيث فيها احتياجات الإنسان محدودة ، والصفات
الشخصية له هى التى يعتد بها دون تمييز بين الأفراد على أساس المرتبة
الاجتماعية أو الجنسية . ولقد مارس هو نفسه هذه الحياة .

ول يؤكد انتشاره لفكرة الجنسية أو المراتب الاجتماعية ، ترى فكرة
«قانون الطبيعة» التى قال بها «انثيفون» المفسطائى . ووضوح اصطلاح
«الكونى أو العالى» معلنا أنه يعتبر مواطناً عالمياً. وانضمت بهبود مدرسته على
فكرة البحث عن السعادة الفطورية ، ولتحقيقها ينبغى إلغاء نظام الملكية
الخاصة .

٢ - المدرسة الابيقورية :

ويحاول «ابيقور» (٣٤١ - ٢٧٠ ق.م.) بدوره ان يجعل الحياة
إنسانية محتملة . ولكنه لا يعمل على تقليل احتياجات الإنسان بل يعتقد
أن السعادة يمكن التوصل اليها من خلال الحياة الهادئة والعدالة . ولذلك
ينبغى على المدينة ان تساهم فى مد الفرد بالوسائل التى تجعله يعيش عيشة
راضية ، خالية من العذاب والالم . وتفرض على الجميع العدالة الطبيعية
والتي ليست بالضرورة جامدة وإنما تختلف باختلاف الزمان والمكان .
وينبغى ان يتحقق لدى الفرد الحكمة التى تدعوه الى العدالة والانصاف
وحسن النية . ويعتبر «الفلسم ليس سوء فى حد ذاته» ما دام ان السوء
مسألة نسبية .

وهو يعد الخبرة من القيم السياسية التي يعول عليها : فكل ما تعتبره
الخبرة مفيدا للمصالح العام ، ويجد فيه كل فرد فائدته ؛ يكون عادلا . وهذا
يعنى انه اذا وضع قانون وثبت انه لا يحقق اية فائدة ، فانه لا يعتبر عادلا
بطبيعته .

وهذه المدرسة هي التي وضعت الفكرة الاولى لما يسمى «بالمقد الاجتماعي
البدائي» . فالمقد هو اساس التنظيم السياسي السائد في اى مجتمع .
ولقد قدر لهذه الفكرة ان تسود في العصور اللاحقة ، وعلى اساسها توضع
القيود على سلطات الحكومات ، وتكفل الحقوق والحريات للمحكومين .

٣ - المذهب الرواقى :

ومؤسسه «زيتون» (٣٠٨ - ٢٦٤) . ولقد نادى بوجوب ان يعيش
الافراد في دولة واحدة لا في مدن او دول مستقلة ، وابن ينتموا الى شعب
واحد لا ان يقسموا الى شعوب عديدة منفصلة .

وكما هو واضح ، فلقد وضع فكرة المواطن الكونى . واكدتها وطورها
خليفته «كريسبى» الذى وضع اصطلاحا قدر له ان يعرف الانتشار العالمى .
فلقد بدا بفكرة وجود قانون مشترك لجميع الكائنات (وهى الفكرة التي قال
بها سقراط وافلاطون وارسطو) . وتحدث عن قانون اوجدته الطبيعة «او
ما اسماء شيشرون : قانون الطبيعة Jus natura» . وهذا القانون
مقدس وعالى ، ومصدره العقل والذكاء . وهذا الكون خاضع لنفس
القانون الطبيعى الذى يسرى ايضا على العبيد والبرابرة . فكل الانفراد
احرار ومتساوون باعتبارهم من الجنس البشرى . ولا يعتبر نظام الدولة في
ذاته او الرق نظاما طبيعيا .

وفي الواقع فان النظريات الرواقية كان تأثيرها محدودا جدا . ولم يجر
اى تطبيق عملى لفكرة القانون الطبيعى . ومن ناحية الوضع السياسى ،
فان الرواقيين كانوا يفضلون النظام الملكى .

الفصل الرابع

مصر النظريات السياسية والفلسفة اليونانية

حقق الفكر السياسي اليوناني نجاحا لا يضارع خلال الاجيال المتعاقبة في هذا العالم . واما بالنسبة للمجتمع اليوناني القديم ، فظل تأثيره منعزلا من الناحية الواقعية . فلم يكن الفلاسفة في أعمالهم يرغبون في قيادة التطور اللاحق للنظم السياسية السائدة في اليونان ، والنظر إليها بنظرة مستقبلية . بل كانوا يهتمون بالعصر الذي يعيشون فيه ، وعكس فكرهم الاطار الذي يعمل فيه التنظيم السياسي بصورته الواقعية .

فمثلا تعرض النظام الديمقراطي المطبق في اثينا لانتقادات كل من ارسطوفان وافلاطون ، ولم تتم الاستفادة من هذه الانتقادات ، اذ لم تحل دون ان يسرع الخطى نحو نهايته المساوية . ولكن قدر للفكر السياسي اليوناني ان ينجح خارج اليونان بفضل بعض المفكرين والمؤرخين الرومان . فلقد نقل هؤلاء الى عالمهم التعريفات والتقسيمات والتوجهات الجديدة والمصطلحات التي وضعها واستخدمها المفكرون الاغريق .

وكان المؤرخ بوليبي هو اول من استخدم ، ولكن بسخرية واضحة وبدون مراعاة الكثير من الدقة ، التقسيمات المختلفة للانظمة السياسية التي ابتدعها الاغريق . وطبق هذه التقسيمات عند تحليله لمبادئ الدستور الروماني ، فلقد لاحظ ان النظام السياسي الروماني في العصر الجمهوري : «بعد نظاما ملكيا من زاوية سلطات القناصل ، ونظاما ارستقراطيا من زاوية سلطات مجلس الشيوخ ، ونظاما ديمقراطيا من زاوية سلطات المجالس الشعبية» . ويتضمن كتابه الثامن عن «الجمهورية» اقتباسات كثيرة من افلاطون وابيقور .

وقام بوليبيوس Panetius بنقل مبادئ الفلسفة الرواقية الى
المسرح على الطبقة المثقفة استيعابها . ورمز نجاحه
BIBLIOTHECA ALEX
فخرية

الى المزج بين ما قدمته روما واليونان ، الذي ستقوم به الاجيال المتعاقبة . وسوف يكون اساس الفكر السياسي والفلسفي في العصر الحديث . اذ لم ينحصر المزج على مجال النظريات السياسية بل تعداه الى الفكر الفلسفي الحق ، اذ تأثر الفقهاء الرومان بهذه الروح السياسية والفلسفية . وظهر ذلك على الصعيد القانوني عند وضعهم للنظريات او الاطر او التقسيمات القانونية . ولكننا لا نعرف على وجه التحديد تاريخ تسلسل الفكر الفلسفي الاغريقي الى القانون الروماني ، ووسائل هذا التسلسل .

ومما لا ريب فيه ان الفقيه الروماني «شيشرون» هو اشهر رواد الفكر الفلسفي اليوناني في روما . وهو لم يتقيد بأية مدرسة يونانية . واستفاد في مؤلفاته من اعمال افلاطون وارسطو وكريسيب . وكذلك فان الرواقيين الرومان ، الذين ينتمون الى القرن الاول ، نقلوا عددا من الافكار الفلسفية اليونانية التي تسربت الى جوهر النظم القانونية الرومانية . ونحن نعرف دور «سينيك» المتحسس لفكر الرواقيين ، في نقل فكرة القانون الطبيعي المؤسس على العقل ، وقارن بينه وبين القانون المدني الروماني *ius civile* المؤسس على مصادر مختلفة .

وكل الفقهاء الرومان في العصر العلمي ، وكذلك واضعو مجموعات جستينيان التشريعية تكونت عقليتهم القانونية على اساس دروس الفلسفة اليونانية ، واوجدت عندهم روح التأصيل والتقسيم ، والرغبة في وضع اطر تنظيمية مستوحاة من المفكرين الاغريق . وكان نتيجة ذلك ، عرضهم المنطقي والرائع لقواعد ومبادئ القانون الروماني ، ثم قيامهم بعد ذلك بتقنين القانون برمته . كما اننا لا يمكن ان نغفل العمل القانوني المذهل الذي اشرف عليه الامبراطور جستينيان الا على ضوء تأثير واضعي هذا العمل بالفكر اليوناني .

ويمكن ان نضيف ان تأثير هذا الفكر على آباء الكنيسة في بداية العصر
المسيحي وخلال القرون الوسطى ، مسلم به من الجميع . فلقد استخدما
الافكار السياسية لافلاطون وارسطو ، واستفادوا منها ولا سيما لاغراض
:شاملة ، وكذلك عصر النهضة في القرن السادس عشر بنى على الفكر
سياسي والفلسفي اجوناني والروماني . ومنذ هذا التاريخ ، لا يوجد مفكر
يتمرس النظم السياسية او يقترح نظما سياسية جديدة بدون الرجوع
الصريح او الضمني الى الانواع والتقسيمات التي وضعها مفكرو اليونان
القديم ، بل وكثيرا ما يقتبسون حججهم وانتقاداتهم .

مقدمة

٢	١ - طريقتنا في البحث
٣	٢ - أولا : الطريقة الزمنية
٣	ثانيا : الطريقة المعاصرة
٦	٣ - الثانية من دراس تاريخ النظم
١٣	٣ - خطا للدراسة

قسم تمهيدى

العوامل الجغرافية والسلبية والاقتصادية والدينية والاحداث التاريخية التى
وسعت الخصائص المميزة للحضارات القديمة

الباب الاول

١٧	العوامل الجغرافية والسلبية والاقتصادية والدينية
١٧	أ - ميزوبوتاميا
٢١	ب - مصر

الباب الثانى

٢٨	الاحداث التاريخية المتعلقة بحضارات البحر الابيض المتوسط (منذ فجر التاريخ حتى القرن الرابع قبل الميلاد)
٢٠	الفصل الاول : اشهر المراكز الحضارية فى منطقة غرب آسيا القديمة وما يجاورها (روما)
٣٠	المبحث الاول : ميزوبوتاميا (الامبراطورية البابلية)
٣٠	١ - فترة سومرية بعثة (من الالف الرابع حتى عام ٢٥٠٠ تقريبا)
٣١	٢ - فترة سومرية اكدية (٢٣٥٠ - ١٩٥٠)
٣٢	٣ - فترة بابلية (١٩٥٠ - ١٥٣١)
٣٥	المبحث الثانى : سوريا وفلسطين
٣٥	المطلب الاول : فى الفينيقيين
٣٧	المطلب الثانى : فى الفلسطينيين والآراميين
٣٧	١ - قبائل الفلسطينيين
٣٧	٢ - الآراميون
٣٧	المطلب الثالث : فى اليهود
٣٨	١ - العصر الابوي
٣٩	٢ - عصر القضاة
٤١	٣ - عصر الملكية
٤٢	المبحث الثالث : روما فى المهيمن الملكى والجمهورى
٤٣	١ - العصور الاولى لروما وتأسيس النظام الملكى
٤٤	٢ - الجمهورية

٤٧	الفصل الثاني : مصر الفرعونية
٤٧	١ - عصر ما قبل التاريخ
٤٨	٢ - العصر التاريخي
٤٩	١ - الدولة القديمة (٣٣٠٠ - ٢٢٥٠)
٤٩	(١) الملكية الطينية
٥٠	(٢) الملكية المنفية
٥٠	٢ - الدولة الوسطى (٢١٥٠ - ١٦٨٠)
٥١	٣ - الدولة الحديثة (١٥٨٠ - ١٠٩٠)
٥٣	٣ - الأسرة السادسة والعشرون (٦٦٣ - ٥٢٥)
	القسم الأول
	نظم القانون الخاص في الشرائع القديمة
	الباب الأول
٥٦	الاتجاهات العامة للشرائع القديمة
٥٦	لفصل الأول : مصادر القوانين القديمة
٥٦	مقدمة
٥٦	١ - التعريف بمصادر القانون
٥٧	٢ - الكتابة ولفات هذه المصادر
٥٧	١ - الكتابة المسمارية
٦٠	ب - الكتابة المصرية القديمة
٦١	ج - الكتابة بالحروف الهجائية
٦١	٣ - أنواع هذه المصادر
٦٢	المبحث الأول : العرف
٦٢	١ - تعريفه وخصائصه
٦٤	٢ - أهمية العرف في المجتمعات القديمة
٦٥	المبحث الثاني : التشريع
٦٦	١ - المراسيم
٦٧	٢ - التشريعات
٧٠	المبحث الثالث : المجموعات القانونية أو التقنيات
٧٤	المطلب الأول : في التقنيات الميزوبوتامية
٧٥	١ - تقنين أورنمو
٧٥	٢ - تقنين بلالاما
٧٦	٣ - تقنين ليت عشتار
٧٩	٤ - القوانين العراقية السومرية في مجموعة "أنااتيسو" "Ara 111280"
٨٠	٥ - تقنين حمورابي
٨٢	خصائص تقنين حمورابي
٨٧	المطلب الثاني : في العلاقة ما بين تقنين حمورابي والنظمات السائدة عليه
٩٢	- مظاهر تأثير نفس حمورابي القانون السومرية والأكديه

صفحة

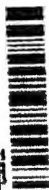
- ١٢٨ المطلب الثالث : فى مجموعة القوانين الاثورية
- ١٣٠ المطلب الرابع : فى التقسيم الحيثى
- ١٤٢ المطلب الخامس : فى التقسيمات العبرية
- ١٤٩ المبحث الرابع : وثائق الحياة اليومية والنصوص الادبية والتاريخية
- ١٥٠ المطلب الاول : فى وثائق الحياة اليومية
- ١٥٩ المطلب الاثنى : فى النصوص التاريخية والادبية والنقوش فى المقابر وما النبا
- ١٦٣ المبحث الخامس : الفقه
- ١٦٧ لفعل الثانى : روح القانون الخاص فى الشرائع القديمة
- ١٦٨ المبحث الاول : الطابع الحر للقانون الخاص فى بلاد الشرق الاثنى التجارية
- ١٦٩ المطلب الاول : فى القانون الخاص فى ميزوبوتاميا
- ١٦٩ الخمائى المميزة للقانون البابلى
- ١٧٤ المطلب الثانى : فى القانون الحيثى والقانون العبرى
- ١٧٨ المطلب الثالث : فى القانون الفينيقى
- ١٨٠ المبحث الثانى : الطابع العلمى والاصل للقانون الخاص المصرى
- ١٩٣ المبحث الثالث : قدم القانون الخاص فى بلاد الفسرف
- ١٩٣ المطلب الاول : القانون الخاص عند الاغريق
- ٢٠٨ خاتمة هذا الباب : أوجه الخلاف والشبه بين الاتجاهات العامة للشرائع القديمة .

الباب الثانى

- ٢١٢ دراسة تحليلية لنظم القانون الخاص فى الشرائع القديمة
- ٢١٢ الفصل الاول : نظام الاسرة
- ٢١٢ المبحث الاول : الزواج
- المطلب الاول : فى نظام الزواج الفردى ونظام تعدد الزوجات
- ٢١٤
- ٢١٢ المطلب الثانى : فى نظام الزواج فيما بين ذوى القربى ونظام الاقتران بـزوجة الأخ

٢٢٠	المطلب الثالث : هي شئوس الزواج
٢٢٥	المطلب الرابع : هي الهبات التي يقدم بها سيدة الزواج
٢٣٠	المطلب الخامس : هي الآثار التي تسبب على الزواج
٢٣٨	المبحث الثاني : الطلاق
٢٤١	المبحث الثالث : نظام الاقتران بوجه تامة ونظام "الحريم"
٢٤٢	المبحث الرابع : نظام المسمى
٢٤١	الفصل الثاني : قانون الأموال
٢٤١	المبحث الأول : نظام الملكية
٢٤٧	المطلب الأول : في نظام الملكية في مبروساتنا
٢٥١	المطلب الثاني : في نظام الملكية في مصر
٢٦٠	المبحث الثاني : نظام الانقطاعات
٢٦١	المبحث الثالث : نظام المؤسسات
٢٧١	الفصل الثالث : نظام الموارث
٢٧٨	الفصل الرابع : نظام العقود والالتزامات
٢٨١	المبحث الأول : المسمى
٢٨٧	المبحث الثاني : التجارة
٢٨٩	المبحث الثالث : الوصية
٢٩١	المبحث الرابع : الهبة
٢٩١	المبحث الخامس : الغرض
٢٩٢	المبحث السادس : الالتزام العامة بالالتزام
	القسم الثاني
٣١٥	التنظيم السياسي والاجتماعي ونظم القانون العام
	الباب الأول
٣١٨	السلطة وأشكالها المختلفة
٣١٩	الفصل الأول : التنظيم الإداري
٣١٩	المبحث الأول : بعض الامثلة التاريخية
٣٢١	المبحث الثاني : خصائص التنظيم الإداري
٣٢١	المطلب الأول : في المشرقة الرومانية
٣٢٤	المطلب الثاني : في المشرقة الموسمية
٣٢٨	المطلب الثالث : في المشرقة الحديثة
٣٢٩	المطلب الرابع : في المشرقة الحديثة

 Biblioteca Alexandrina



0394965